7

السيادة الوطنية والمصالح العليا

بحوث وندوات حول مشروع
(ازمة العراق سياديا)

اعداد وتقديم
د. ابراهيم بحر العلوم

العلمين للنشر

السيادة الوطنية والمصالح العليا

بحوث وحوارات عراقية حول مشروع (أزمة العراق سيادياً)

السيادة الوطنية والمصالح العليا
بحوث وحوارات عراقية حول مشروع (أزمة العراق سيادياً)

اعداد وتقديم الدكتور ابراهيم بحر العلوم

الطبعة الأولى 2023
القياس : 17 x 24
عدد الصفحات: 674

الترميز الدولي : 978-9922-688-09-1

إصدارات ملتقى بحر العلوم للحوار
برعاية ودعم مؤسسة بحر العلوم الخيرية

العلمين للنشر

العراق – النجف الاشرف
العنوان البريدي ص.ب. 109 النجف الاشرف
هاتف: 07703667521 (00964)
البريد الالكتروني alalmain@gmail.com
الموقع الالكتروني www.alalmain.com

© جميع حقوق النشر محفوظة: ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب. أو جزء منه. أونقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات. سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية. بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

©All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

هام جداً: ان جميع الآراء الواردة في الكتاب تعتبر عن رأي كتابها ولا تعتبر بالضرورة عن رأي الناشر...

---

(7)

السيادة الوطنية والمصالح العليا

بحوث وحوارات عراقية حول مشروع "أزمة العراق سياديا"

إعداد وتقديم

د. إبراهيم محمد بحر العلوم

المحتويات

- التقديم والملخص التنفيذي..... 7
الفصل الأول..... 41
حوار مع فخامة رئيس الجمهورية..... 43
الفصل الثاني..... 67
مسابقة (السيادة والمصلحة الوطنية) 63
- البحوث الفائزة في مسابقة السيادة والمصلحة الوطنية 77
-ا. المتمرس الدكتور فكرت نامق-معهد العلمين للدراسات العليا..... 85
- ا.م الدكتور ميثاق مناحي-جامعة كربلاء..... 117
- ا.م الدكتور حازم حمد موسى -جامعة الموصل..... 148
- الدكتور على كحط جالي..... 169
- الباحثة سمية علي رهيف..... 207
الفصل الثالث..... 231
السيادة في الجامعات العراقية 231
فعالية معهد العلمين للدراسات العليا-النجف..... 233
ا. الدكتور زيد عدنان محسن..... 234
ندوة ملتقى بحر العلوم للحوار-بغداد..... 240
محاضرة الدكتور عبد الحسين شعبان..... 244
ندوة معرض الكتاب الدولي-بغداد..... 265
الدكتور فارس حرام والدكتور علي طاهر الحمود..... 269
فعالية جامعة ميسان-ميسان..... 288
الدكتور مرتضي شنشول ساهي..... 288
ندوة جامعة صلاح الدين-أربيل..... 319
فعالية جامعة الموصل-الموصل..... 340
د طارق محمد قصار، د محمد ياس خضير..... 340
ندوة جامعة النهرين-بغداد..... 363
الدكتور علي فارس حميد والدكتور عامر فياض..... 363
الفصل الرابع..... 377

العلاقة بين السيادة والمصلحة والتحديات الداخلية 377
الندوة الأولى: إشكالية العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية، ا. د حميد فاضل وا. د عامر حسن فياض..... 379
الندوة الثانية: تباين رؤى القوى السياسية في المصالح الوطنية، الاستاذ سامي العسكري والدكتور احسان الشمري..... 409
الندوة الثالثة: المتغير والثابت في السيادة والمصلحة الوطنية، الدكتور نعيم العبودي والدكتور خالد المعيني..... 433
الندوة الرابعة: القيم المجتمعية والهوية الوطنية: الدكتور جاسم الحلفي والدكتور عدنان صبيح..... 457
الندوة الخامسة: التنوع المجتمعي، الباحث إبراهيم العبادي والدكتور علي طاهر الحمود..... 481
ندوة اتحاد البرلمانيين العراقيين: النائب رافع عبد الجبار..... 510
الفصل الخامس..... 531
قراءات في مشروع (أزمة العراق سياديا) 531
ملخص باللغة الانكليزية..... 627

الملخص التنفيذي

خارطة الطريق لمشروع السيادة الوطنية

د إبراهيم بحر العلوم

1-وثيقة السيادة المتفردة

2- خارطة الطريق للمرحلة الاولى

3-جدلية العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية

4-السيادة الوطنية والمصلحة الوطنية والتحديات الداخلية

5-رؤى القيادات السياسية في مشروع السيادة

6-مع مراكز البحوث والتفكير العراقية

7-السيادة في أروقة الجامعات

8- مسابقة السيادة والمصلحة الوطنية

9-حوار مع فخامة رئيس الجمهورية

10- خارطة الطريق للمرحلة الثانية

(1)

وثيقة السيادة المتفردة

كتاب (أزمة العراق سيادياً) الذي صدرت نسخته الالكترونية في منتصف شباط/ فبراير عام 2021 مثل الخطوة الأولى من مشروع تأسيسي يتلمس الطريق لتشخيص الاختلالات التي تواجه بناء الدولة، باحثاً عن مفاتيح لحل أزمة السيادة العراقية و**نزعم انها تجربة جريئة ومتفردة في الفكر السياسي العراقي المعاصر**. تعود بداياتها إلى منتصف شباط/ فبراير 2020 أي عام قبل صدور النسخة الالكترونية، واعتمدت منهجاً ذا ثلاث ركائز:

الركيزة الأولى تحرت الوثيقة استنطاق مباشر للتجربة السياسية العراقية طوال 18 عاماً على لسان رؤساء العراق الذين تعاقبوا على سدة الحكم بعد التغيير، إبتداءً من الدكتور اياد علاوي والدكتور إبراهيم الجعفري والحاج نوري كامل المالكي والدكتور حيدر العبادي وإنتهاءً بالسيد عادل عبد المهدي والسادة رؤساء مجلس النواب إبتداءً من الدكتور حاجم الحسني والدكتور محمود المشهداني والدكتور اياد السامرائي والاستاذ أسامة النجيفي وإنتهاءً بالدكتور سليم الجبوري.

لقد نوقشت في الوثيقة محاور محددة لاستكشاف مفهوم السيادة بشقيه الداخلي والخارجي لدى رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية. فعلى المستوى الداخلي كانت الوثيقة تهدف للتعرف على طبيعة النظام السياسي الراهن بالسيادة الوطنية وعلاقتها بالمصلحة الوطنية. واما على المستوى الخارجي، سعت الوثيقة لاكتشاف العلاقة بين توازن المصالح الخارجية والسيادة الوطنية وتفكيكها استراتيجياً.

كان الهدف الاجمالي مناقشة مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق بعد التغيير لتصبح فيما بعد العمود الفقري للمراحل اللاحقة للمشروع. ويمكننا **ان نزعم انها أول وثيقة تدون في الفكر السياسي العراقي المعاصر وتناقش مفهوم السيادة في ضوء التجربة السياسية بهذه المنهجية.**

الركيزة الثانية: اخضعت الوثيقة إلى استفتاء نخبوي عراقي مما اكسبها قراءة نقدية واعية وجريئة حيث شارك في هذا الاستفتاء الطيف العراقي الواسع من الأحزاب السياسية والأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز البحوث والإعلامين والناشطين. تتلمس في هذه النخب المختارة النسيج العراقي المتنوع وهو يتحدث بصوت عال وبرؤية نقدية، وتستشعر سجال الأجيال وهو يحلل التجربة السياسية ويقاربها ويقارنها بكل حرية واطمئنان. فنجح المشروع في تقديم رؤية نقدية بامتياز للوثيقة.

الركيزة الثالثة: تصدت شخصيات اكاديمية إعلامية واعدة لتلخيص أفكار النخب السياسية والأكاديمية التي شاركت في الرؤية النقدية في محاورها المختلفة. وفي مرحلة لاحقة من المشروع، كان العقل الأكاديمي العراقي يمضي قدماً بالمبادرة بشكل مهني حيث تولى فريق متخصص من ثمان جامعات عراقية للخروج بتوصيات واستنتاجات للتجربة السياسية والرؤية النقدية كل على انفراد. وتصدت لجنة اكاديمية متخصصة من المعهد لإيجاد المشتركات في الأوراق الأكاديمية المقدمة من الفريق الجامعي لتوحيد توصياتها وفق منهجية المزاوجة بين التجربة السياسية والفكر السياسي وأصبح لاحقا يطلق على هذه التوصيات بمبادرة (السيادة) للأكاديميين.

يقول احد المختصين في العلوم السياسية(1) معلقا على الوثيقة والمنهجية النقدية في قراءتها بان هذا الإنجاز من الاشراقات بل لعله الأهم في تاريخ الحاضر السياسي العراقي، وحجر زاوية يؤسس لرؤية نقدية سيكون لها اثرها في أسلوب التفكير القادم في بناء الدولة.

مزايا المشروع

اهم ما يميز هذا مشروع السيادة في مرحلته الأولى انه نجح في:

1- الحفاظ على خصوصيته العراقية ونكهته الوطنية واستقلاليته لولادته من رحم عراقي.

2- تعامل الجهات الراعية مع جميع المشاركين بحيادية وانسابية فكانت حاضنة امينة للآراء والمناقشات حتى كانت أحياناً تشكل احراجاً لها غير ان من مستلزمات الحوار الهادف هو احترام الراي الاخر في ظل الالتزام بمبادئ الحوار السليم.

3- الحفاظ على مهنتيه والابتعاد عن المزايدات السياسية والإعلامية والسجال غير الهادف.

4- دفع الرؤية العراقية الأكاديمية لأخذ موقعها في تصويب السياسية العراقية بكل جرأة ضمن سياقات الحوار البناء.

5- احداث مسار جديد يمزج بين التجربة السياسية والفكر السياسي محاولة لاكتشاف الاختلالات في بناء الدولة ومعالجتها.

(1) ا د. عبد الجبار عبد العال العيس- أستاذ الاجتماع السياسي في كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية- بغداد

(2)

خارطة الطريق للمرحلة الاولى

رغم حجم العمل والمتابعة التي حظي به المشروع في مرحلته التوثيقية الاولى، كانت مراحله اللاحقة بحاجة إلى جهد مضاعف لنشر أهدافه والترويج لها. ان (أزمة العراق سيادياً) ليس كتاباً بل مشروعاً(2) فلا يقتصر بكونه وثيقة متفردة تناقش مفهوم السيادة الوطنية وتشكل إضافة نوعية إلى المكتبة العراقية السياسية، بل ان طبيعة المشروع يمتد بامتداد الأزمة العراقية ساعياً للتواصل مع مختلف الشرائح الفكرية والمثقفة والمجتمعية لمناقشة الأزمة بمساراتها المختلفة لإيجاد مساحات التفاعل المشتركة ورصدها بشكل مباشر والتأسيس عليها لتصويب التجربة السياسية بما لها وما عليها.

اذن الكتاب ليس بحثاً اكاديمياً صرفاً وان كان ذلك غاية مقبولة بحد ذاتها، بل انه مشروع يستعين بالفكر السياسي العراقي لتقييم وتقويم التجربة السياسية وإيجاد التفاعلات السياسية والمجتمعية المطلوبة لإصلاح اختلالات التجربة، لذلك فقلب المشروع نقد التجربة السياسية بتفاصيلها من قبل العقل العراقي السياسي الواعي في محاكمة واعية عقلانية للوصول إلى خارطة إصلاح يشارك الجميع فيها بقوة كل من موقعه.

تم التواصل مع عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية ومراكز التفكير بعد إطلاق النسخة الالكترونية للمشروع بهدف التعرف على مقترحاتهم لخطوات العمل اللاحقة لتخطي الوقوع في مطبات الرؤية الأحادية ولتصبح الانطلاقة واسعة الأبعاد واكثر ملامسة للواقع العراقي، وجاء في رسالة الدعوة تتضمن نقطتين اولا- كيفية الاستفادة من مخرجاته وتوصياته لرسم خارطة طريق عملية، ثانيا: آليات البحث عن (المشتركات) والمرتكزات الأساسية، والنظر في كيفية إبرازها.

فتمت مفاتحة العديد من (مراكز التفكير والبحوث العراقية) للتعاون والاستفادة من الخبرات لخلق آفاق سياسية وموج نخبوي للمبادرة لتكون مرتكزا أساسيا في تعزيز العلاقات الوطنية من جهة وبين علاقات العراق مع الجوار والعالم من جهة أخرى، وقد ينتج عنها حوار وطني أو رؤية مقاربة لذلك في المستقبل والطلب من المهتمين ابداء الآراء للاستفادة منها في رسم خارطة الطريق).

(2) الأستاذ الدكتور عامر حسن فياض-أستاذ الفكر السياسي وعميد كلية الامال الجامعة

وصلتنا بيد شكر وامتنان عشرات الردود والتي كانت محل تقدير، عززت لدينا الرؤية لخارطة طريق للمرحلة الاولى التي تم الإعداد لها وتم تطويرها بناء على ما وردنا من مقترحات وتضمنت خارطة العمل للترويج المبادرة على المحاور التالية:

الملتقى والمعهد: استمرار تصدى الملتقى والمعهد لما لهما من ثقل في الوسط السياسي والأكاديمي والاجتماعي للمشروع، فقد عُرف الملتقى ببرامجه ومشاريعه الهادفة عبر عقد من الزمن، واما معهد العلمين للدراسات العليا فقد عُرف في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية بمهنيته ورصانته العلمية في مجال تخصصه في العلوم السياسية والقانونية.

إقامة ندوات حوارية مع شخصيات سياسية اكاديمية متنوعة ذات تجربة ومقبولية على مساحة العراق وخارجه وان تكون مفتوحة للجمهور لرصد مدى التفاعل مع الاطروحات الواردة.

لقاءات مع القيادات السياسية: لمناقشة المشروع وفي مقدمتها القيادات السياسية والأحزاب الماسكة بزمام السلطة والمعارضة الممثلة بالتيار الشبابي الجديد وفتح الحوار والدعوة إلى تقديم أوراق عمل بهذا الخصوص.

التواصل مع مراكز البحوث والنقابات والاتحادات المهنية لتعزيز مشاركتهم في المشروع وحثهم على إقامة ندوات بعيدة عن السجالات السياسية او الخطابات الإعلامية لمناقشة حثيثات المشروع.

إطلاق حوارات في الجامعات والمعاهد: انطلاقا من المعهد ومرورا بجامعات جنوب العراق وشماله وإقليم كردستان لحث طلبة الدراسات العليا والكوادر التدريسية في كليات القانون والسياسة للمشاركة في الحوار في مناقشة محاور المشروع والمشاركة **مع إطلاق مسابقة بحثية** في محاور متعلقة بالمبادرة.

اقامة مؤتمر كبير لتكريم المشاركين والنخب الساندة للمشروع في مرحلته الأولى وبرعاية احد الرئاسات الثلاث مع اجراء حوار مباشر حول السيادة الوطنية. **والخروج بخارطة طريق** للمرحلة الثانية من مبادرة السيادة.

كانت المؤشرات الأولية إيجابية ومشجعة عندما تم إطلاق النسخة الالكترونية من الكتاب بين النخب السياسية والأكاديمية والإعلامية العراقية حيث تنأول العديد من المفكرين والمثقفين والناشطين بتقديم

قراءة نقدية للمشروع في الصحف والمجلات العراقية ومواقع التواصل الاجتماعي(3). لهم الفضل والتقدير على اثراء الرؤية وتلافي العقبات (4).

(3)

حوارات عن السيادة والمصلحة الوطنية

كشفت الوثيقة عن رؤى متباينة في مفهوم المصالح الوطنية العليا لدى القيادات السياسية و(إنَّ إختلاف وجهات النظر يعطي الانطباع بأنَّ مفاتيح الحل ليس موحدة بل ترتهن إلى حدٍ كبير إلى المواقف الشخصية، والمعلومات الذاتية، وهو ما يدفعنا للاعتقاد بغياب الطابع المؤسسي في عمل وتكامل مؤسسات الدولة). واصبحت هذه الاشكالية محوراً أساسياً للنقاش في الحوارات القادمة التي (بُنيت على أساس مجموعة من الأسئلة وجهت إلى المشاركين والمعقبين ومنها: من يحدد ويحقق مصالح الدولة، وما هي أدوات تحقيق مصالح الدولة، وهل تحقيق المصلحة الوطنية يحقق السيادة أم العكس؟ وهل يتباين مفهوم المصلحة الوطنية لدى القوى السياسية؟ وهل ترابط المصالح العليا للعراق مع المصالح الإقليمية والدولية هو خرق للسيادة أم إدارة للمصالح؟ وبماذا يُنصح صنّاع القرار في العراق حول تبني مفهوم السيادة وعلاقتها بالمصلحة الوطنية؟). ونوقشت ايضاً التحديات الداخلية التي تواجه السيادة والمصلحة الوطنية ومنها الفيدرالية والتنوع المجتمعي والهوية الوطنية، وتم التركيز على استعراض التحديات الخارجية لتتكامل المحاور فيما بينها وقد شكلت مخرجات الندوات مدخلات للخطوات اللاحقة.

واعتمد الملتقى آلية مرنة عملاً بمبدأ المزاوجة بين رجل السياسة ورجل الجامعة، والجمع بين الايدلوجي والفني، ونعتقد هذه المزاوجة تمنح الحوار قيمة موضوعية لتصبح المخرجات ممزوجة بين الخبرة والتجربة السياسية والمعرفة والفكر السياسي، وكان يعول الملتقى كذلك المزاوجة بين جيلين من المتحدثين والمعقبين لتكون المخرجات اقرب إلى الواقع المجتمعي.

(3) لمزيد من الاطلاع مراجعة الفصل الاخير من هذا الكتاب

(4)السيد علي الغريفي، رئيس تحرير المواطن، والمدير التنفيذي لبرامج ملتقى بحر العلوم للحوار، له دور ريادي في المشروع في التواصل مع الشخصيات السياسية والثقافية والإعلامية ومراكز البحوث والتفكير العراقية لتوحيد الجهود حول مشروع السيادة.

جدلية العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية

عبر حوارات معمقة ونقاشات مكثفة طوال الحلقات الثلاثة الأولى(5) التي خصصت لمناقشة جدلية العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية، يمكن استخلاص مفاهيمي حول السيادة والمصلحة الوطنية ومصاديقها للحالة العراقية بإيجاز:

لاوجود للسيادة بشكلها المطلق حيث تعرضت إلى تغييرات بسبب العولمة والاتصالات والتدخل الدولي الانساني ولم تعد الدولة حرة التصرف في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بسبب المعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية والدولية، لذا تراجع مفهوم السيادة كظاهرة عامة وأصبحت السيادة أحياناً انعكاساً لعناصر القوة في العلاقات الدولية وبما تمتلكه الدولة من المعلومات والتكنولوجيا، فكل الدول تمتلك المفهوم القانوني للسيادة اما الدول الضعيفة لا تمتلك المفهوم السياسي للسيادة.

ان هناك **تلازم بين السيادة والديمقراطية والاستقلال**، وللسيادة حوامل وحواملها رجال الدولة وليس رجال السياسة، واذا نعمل وفق الفهم البوداني في السيادة سنذهب بالعراق إلى الاستبداد والحكم الشمولي المطلق، وعندما نُفكر ونعمل بالسيادة وفق الفهم المعولم للسيادة سنذهب بالعراق إلى التبعية إلى المُهيمن الرأسمالي المتوحش، ومن هنا تأتي أهمية الاستقلال والديمقراطية.

لا سبيل للعراق نحو السيادة الا بتقوية الدولة داخليا وفرض سيطرته على كامل الأراضي العراقية وحصر السلاح بيد الدولة وان تتحدث الدولة باسم كل العراقيين لتحقيق وحدة القرار السياسي الداخلي الذي يتجلى في وحدة الخطاب الوطني حينذاك يمتد جناح السيادة الداخلية نحو جناحه الخارجي المتمثل في علاقاته الإقليمية والدولية بالشكل المتوازن والحافظ لوحدة الشعب والارض لاستكمال دورة السيادة الوطنية.

---

(5)الحلقة الاولى كانت بعنوان (جدلية العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحة الوطنية)وشارك فيها الدكتور حميد فاضل والدكتور عامر حسن فياض وعقب عليها الدكتور شروان الوائلي والأستاذ سالم مشكور وادارها الدكتور قاسم الجنابي اما الحلقة الثانية فكانت بعنوان (تباين رؤى القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية) وشارك فيها الدكتور احسان الشمري والأستاذ سامي العسكري وعقب عليها الدكتور عدنان السراج والدكتور عادل الغريري وادارها السيد هاشم بحر العلوم اما الحلقة الثالثة فكانت بعنوان (الثابت والمتغير في المصلحة الوطنية)وشارك فيها الدكتور نعيم العبودي والدكتور خالد المعيني وعقب عليها الدكتور شروان الوائلي والدكتور عماد مؤيد جاسم وادارها الدكتور راجي نصير.

فالسيادة الخارجية غير ممكنة دون السيادة الداخلية، السيادة داخل الدولة إنما هي الأساس للسيادة مع خارجها، السيادة الداخلية المتمركزة والمستقرة التي يمارسها الشعب بذاته وقناعاته وإرادته، أي بديمقراطية، تنعكس على العلاقات الخارجية للدولة التي تكفلها أحكام القانون الدولي كأساس لاعتراف الدول بوجودها.

عمليا لم يمتلك العراق السيادة فأجواءه واراضيه ومياهه مشاعة، وهكذا الحال في الحقبة البعثية السابقة حيث الحروب العبثية وخيمة صفوان وخطوط العرض والطول وقرارات الأمم المتحدة والحصار الاقتصادي والاحتلال الأجنبي عام 2003 وما اعقبه من تواجد ونفوذ إقليمي واجنبي كلها قوضت سيادة البلد.

ان الذي **يقوض السيادة الداخلية والمصلحة الوطنية** هو ارتفاع نسبة المخاطر جراء غياب الإرادة السياسية لاجراء تعديلات دستورية والإصرار على اعتماد نظام المحاصصة وتقاسم السلطة مما أدى إلى استشراء الفساد المالي والإداري وضعف دور القضاء والمحاسبة.

وكشفت الاحتجاجات التشرينية ايضا ان الحكومات التي تشكلت وفق المحاصصة، عاجزة كذلك عن توفير فرص العمل للشباب، وتأمين شروط العيش الأمن لهم، إلى جانب عجزها عن توفير الخدمات الأساسية، ان أزمة النظام السياسي أزمة بنيوية وهيكلية، وان بنية المحاصصة الطائفية هي حجر أساس الفشل والكوارث التي حلت بالبلاد. ان غياب تيارات وطنية تمتلك عقيدة سياسية في تقديم مصالح البلد ساهم في غياب بوصلة المصالح الوطنية، فيما أسهمت التيارات الفكرية الإسلامية والشيوعية والقومية في ترسيخ الايدلوجية العقائدية بدل ايدلوجية الإنتماء الوطني.

ان **صياغة المصالح الوطنية العليا** يجب ان تتم بناء على التهديدات التي تواجه البلد ودراسة المشتركات التي تقبل القسمة على اكبر عدد من الشعب. وان بلورتها تتطلب إعادة هيكلية النظام السياسي المدعوم من أحزاب وطنية تؤّمن بالأغلبية السياسية وترسخ المعارضة البرلمانية وتبتعد عن الديمقراطية التوافقية المرسخة للهويات الفرعية والتخندقات الطائفية والقومية وتطرح عقدا سياسيا جديدا ضأمناً للمصلحة الوطنية المتمثلة في المواطنة والأمن والحكم الصالح واحترام سيادة القانون والتعددية السياسية المنظمة بقانون.

السيادة والمصلحة الوطنية
والتحديات الداخلية(6)

عند مراجعة ما كتبه رؤساء العراق، وتعقيبات السياسيين والأكاديميين، يتضح بجلاء وجود تحديات داخلية تواجه استعادة السيادة، فسنختار ثلاثة نماذج من الوثيقة لتسليط الضوء على جزء من التحديات، فقد اشار احد القادة عن أهمية النسيج الاجتماعي في تحقيق السيادة فيقول (ان السيادة تعني تمثيل إرادة الامة التي تحتاج إلى رؤية عميقة تتفهم تاريخ البلاد وظروفها كما تعرف المصالح المستدامة القائمة على احترام نسيج الامة وليس تفكيكه او تجاوزه، ويعلق احد السياسيين على حجم الانقسام المجتمعي مما يحول دون تحقيق السيادة (ان الشعب العراقي اليوم منقسم على نفسه في تحديد المصالح والسيادة، فهو مجتمع غير متجانس، وقد يصل الإختلاف به إلى المكون حتى في القضايا الجزئية)، ويشير احد الأكاديميين إلى أهمية الإنتماء الوطني لدى القادة (ان هناك علاقة بين من يصنع القرار السياسي وما يؤمن به من فكرة الإنتماء والهوية، وهذه العلاقة لها تأثير على تشخيص المصلحة والسيادة من نظرهم). لذلك تم تخصيص الندوات الحوارية الأخرى لمناقشة التحديات الداخلية ومنها القيم المجتمعية والهوية الوطنية والتنوع المجتمعي.

المجتمع المكوناتي: لقد خلقت فكرة المكونات مشكلة في الاجتماع السياسي في العراق وهذا ما رجح مصالح المكونات بعيداً عن المصالح الوطنية العليا ودفع إلى الاستقطاب المجتمعي وتعدد الولاءات وتعددت المدارس الفكرية والايدلوجية التي غيبت مصلحة الامة. ان فكرة المكونات شبيه بفيروس كورونا المدمر وخلقت فجوة في النظام السياسي وافضت إلى غياب القرار السياسي الموحد وغياب المشروع الوطني وضعف الالتزام بالدستور وغياب الإرادة السياسية لتعديله وتلكؤ إقرار القوانين التي ترسم شكل الدولة الأتحاددي وغياب التسويات الجادة لحل الخلافات الداخلية المتمثلة بشكل أساس بالمشاكل العالقة مع الإقليم .

---

(6) كانت الحلقة الرابعة بعنوان (القيم المجتمعية والهوية الوطنية) وشارك فيها الدكتور جاسم الحلفي والدكتور عدنان صبيح وعقب عليها الدكتور علي عباس مراد والدكتور خالد عبد الاله والدكتور فكرت نامق والدكتور ماجد محي ال غزي وادارها الإعلامي عمار البغدادي اما الحلقة الخامسة بعنوان (التنوع المجتمعي) فشارك فيها الكاتب إبراهيم العبادي والدكتور على طاهر الحمود وعقب عليها الدكتور طارق محمد قصار والصحفي مازن صاحب.

القيم المجتمعية: حدثت انتكاسة في معايير القيم الاجتماعية وانتكاسة في اطار معادلة الهوية الوطنية، لذلك هناك حاجة إلى مراجعة ولو كانت هذه المراجعة بعد خروج القوات الأجنبية عام 2011 لكنا اليوم نتحدث عن معادلة جديدة في اطار تحصين المواطن العراقي والسيادة الوطنية. وكلما تأخرت المراجعة ازداد الامر تعقيداً.

ركائز تضامن الامة:وتبقى السيادة إنعكاساً لقوة التضامن الداخلي الداعم لبناء الامة، بشرط توفر المشاركة السياسية والتساند الاقتصادي-أي مشاركة المواطنين كلهم في الثروات لخلق تضامن اجتماعي- والمشاركة الثقافية-أي يجد الجميع نفسه حاضرا في كتابة التأريخ وصناعته، فإدارة الإختلاف الثقافي بطريقة كفؤة يجعل من الدولة حاضنة للتنوع وحافظة لحقوق الجماعة.

غياب فلسفة الدولة: ان غياب فلسفة الدولة في الإدارة والتشريع والاقتصاد يؤدى إلى فوضى تشريعية، لذلك لابد من التأكيد على فلسفة النظام لتكون بوصلة في اجراء الإصلاحات اللازمة.

ذاكرة المجتمع: ان تعزيز مفاهيم السيادة والهوية الوطنية تحتاج إلى ذاكرة مجتمعية وممارسات واهتمام وإجراءات من الدولة، واهتمام واجراءات. ويجب ان تكون تلك الذاكرة قائمة على المشتركات، وتشمل اكبر عدد ممكن من الشعب.

حراس الذاكرة: العراق بحاجة إلى حراس ذاكرة للارث العراقي، فالذاكرة تلعب دوراً في احياء الهوية الوطنية وتعزيزها، ان العراقيين عندما يبحثون عن هوية تجمعهم يعودون إلى حضارات سومر وبابل فالشعب بحاجة إلى برامج تربوية وثقافية للخروج من دائرة المنظور التأريخي والدخول إلى الحاضر بقوة الإنتماء.

اغفال بوابات الهوية: كانت مواجهة الحرب على داعش بوابة مهمة للتعبير عن الهوية الوطنية العراقية، والتي تحمل في طياتها عددا من المفاهيم مثل مفهوم السيادة والهوية الوطنية، والدفاع عن الأرض، والشجاعة العراقية. ومفهوم الظلم الذي تعرض له العراقيون، ولكننا اهملناها. كل الاحداث التي رافقت تشكيل النظام السياسي الجديد في العراق بعد 2003 لم تبنِ هياكل تؤسس إلى انتاج هوية وطنية. لقد نجح النظام البعثي في انتاج ذاكرة تتماشى مع الايدلوجيا التي يؤمن ويسير نحوها، وتم تخصيص جزء من إيرادات النفط لانتاجها فكانت مفرداتها تدخل في رياض الأطفال ومراحل الابتدائية فما فوق.

فوضى تشريعية: الفلسفة التشريعية غائبة، لذا هناك فوضى تشريعية، وأنظمة وتعليمات وأوامر متراكمة من العهد الملكي وإلى هذه اللحظة هي باتِّجاه اقتصاد اشتراكي ريعي أوامر ضد القطاع الخاص، في الوقت الذي يفترض أنْ يكون النظام موجه نحو اقتصاد السوق، خصوصاً بعد عام 2003 ، الدولة بحاجة إلى

فلسفة في النظام الإداري والنظام التشريعي وكذلك في النظام القضائي، والاقتصادي، وعند غياب الفلسفة أنَّ هناك خلل في بناء الدولة.

الحل الثقافي باتّجاه الحفاظ على القيم وبحاجة إلى إصلاح القطاع التربوي والتعليمي والثقافي من خلال برامج استراتيجية بعيدة المدى تدخل في فهم الفرد العراقي بدءا بتربية الأطفال مع بيئة تشريعية تعزز هذه المشاريع الاستراتيجية وبعد ذلك نخطو خطوة نحو توحيد رؤية العراقات المختلفة متجاوزين فكرة الطفل العراق وصولا إلى بلوغ مفهوم مشترك بين المكونات للسيادة. وان تجسير العلاقة بين أصحاب السلطة وبين المثقفين يجب ان تكون علاقة تعاظمية والبحث عن كيفية استثمارها للطرفين للوصول إلى رؤية استراتيجية نقدية قادرة لإعادة تصويب المسارات7.

اهم مخرجات الندوات الحوارية

ماهية المصالح الوطنية العليا: هناك تطابق تام بين المصلحة الوطنية ومفهوم السيادة وما ينسحب على المصلحة ينسحب على السيادة وبالعكس. وان إختلاف القوى السياسية حول مفهوم السيادة بسبب إختلافهم على ماهية المصالح الوطنية ولا يمكن استعادة السيادة مالم يكن اجماع حول المصالح الوطنية العليا.

ضرورة الإصلاح السياسي: ان بلورة المصالح الوطنية تتطلب إصلاح النظام السياسي المدعوم من أحزاب وطنية التي تؤسس عقيدتها على تلك المصالح مع توفر إرادة سياسية لاجراء التعديلات الدستورية الضامنة للاستقرار السياسي وتؤّمن بالأغلبية السياسية لترسيخ المعارضة البرلمانية وتبتعد عن الديمقراطية التوافقية واعتماد المواطنية بدلا من المكوناتية كوحدة سياسية وتجاوز نظام المحاصصة وتقاسم السلطة.

ضرورة الإصلاح المجتمعي ان المصلحة الوطنية تتطلب تعزيز الهوية الوطنية وان بناء ذاكرة مجتمعية جديدة لمفهوم الوطن والمواطنة تستلهم مخرجات حراك تشرين كمتغير اجتماعي وتستثمر المنعطفات الوطنية المشتركة بين اغلب الشرائح الشعبية كبوابات للتعبير عن الهوية وكحراس لحماية الذاكرة من التشتت والضياع. ان تعزيز الهوية الوطنية تتطلب المشاركة السياسية للمواطنين وكذلك مشاركتهم في

---

7 تمت استضافة الدكتور عبد الحسين شعبان في حفل تكريم المشاركين في 2 حزيران 2021 واقام اتحاد البرلمانيين العراقيين بتأريخ 3 حزيران 2021 باستضافة النائب رافع عبد الجبار للحديث عن رؤية رؤساء العراق بعد التغيير في السيادة اما الندوة الثالثة فعقدت على هامش معرض يغداد للكتاب العربي في 9 حزيران2021 وشارك فيها الدكتور فارس حرام والدكتور على طاهر الحمود وادارها الدكتور مصطفى الناجي وكانت بعنوان التحديات الثقافية والمجتمعية للسيادة.

التساند الاقتصادي في استثمار الثروات ومشاركتهم في صناعة التاريخ بدون استثناء لتصبح الدولة قادرة لحضانة التنوع الثقافي.

ضرورة الإصلاح التشريعي: ان غياب فلسفة التشريع في الدولة يسبب فوضى تشريعية، فهناك حاجة لإصلاح النظام التشريعي في العراق وإعادة النظر بكافة التشريعات المقرة في النظام السابق بناء على الخلفية الايدلوجية والاقتصادية التي ينطلق منها النظام السياسي.

ضرورة الإصلاح الثقافي: من اجل تعزيز الهوية الوطنية لابد من إصلاح تربوي وثقافي على كافة المستويات عبر برامج استراتيجية مصاحبة لبيئة تشريعية تتجه نحو تغيير القيم او تسلسلها في المجتمع.

(4)

القيادات السياسية ومبادرة السيادة

كان من البنود الرئيسية لخارطة الطريق التي تم الاتفاق عليها اجراء لقاءات مع الرئاسات الثلاث والقيادات السياسية العراقية لاطلاعهم على المجهود الوطني في معالجة الإطار النظري لاهم أزمة تواجه العراق، ومناقشتهم في الإطار العام للمنهجية التي تم اعتمادها للتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات، وكذلك ما افرزته الندوات الحوارية طوال شهر اذار من العام ذاته من نقاشات جادة تم توظيفها في تحديث التوصيات. وثمنت الرئاسات والقيادات السياسية هذا المهمة الحساسة وتعاطت معها ايجابياً واشادت بالجهد الكبير في هذا الإطار العام، وأبدت استعدادها للتعاون مع مبادرة السيادة في مراحلها العملية اللاحقة، ولرصد تعاطي القيادات والأحزاب السياسية للمشروع، نستعرض اهم ما طرح في اللقاءات تصريحات حول المبادرة كمحصلة لحجم التفاعل السياسي:

الرئيس برهم صالح: أُشيد بجهودكم في (أزمة العراق سيادياً) وما يتضمنه من إسهامات مهمة بأزمة خطيرة وأساسية تُجابه الدولة العراقية بل تُجابه العراق بوضعه الحالي وما له من استحقاقات في المستقبل(8).

رئيس الوزراء الكاظمي: نحن داعمون للجهود الوطنية الرامية إلى بناء الدولة وفي مقدمتها (مبادرة السيادة).

(8)أكد الرئيس برهم صالح لا بديل عن تعزيز سيادة القانون وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية القائمة على إرساء روح المواطنة والعمل على توفير متطلبات عراق أمن مستقر ذي سيادة كاملة تشترك في إنجاز متطلباته الفعاليات المجتمعية والفاعليين السياسيين ومراكز التفكير السياسي ومنظمات المجتمع المدني ومراكز القرار السياسي.

رئيس مجلس النواب الحلبوسي: (مبادرة السيادة) خطوة مهمة في تحديد علاقة القوى بالدولة والأمة وتعتبر المبادرة المقدمة تهيئة لإعلان (وثيقة بغداد)(9)

زعيم تيار الحكمة الوطني السيد الحكيم: العراق يحتاج لمثل هذه المشاريع لتوحيد الرؤية(10)

رئيس جبهة الإنقاذ والتنمية أسامة النجيفي: مشروع (أزمة العراق سياديا) لمعهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار إنجاز يكشف عن جهد وطني اصيل. وعلى الميادرة توفير الضمانات كأساس لنجاحها(11).

زعيم ائتلاف الفتح هادي العامري: تعميق الحوارات المجتمعية وسيلة للحفاظ على اللحمة الوطنية. مبادرة السيادة انطلاقة حوار مع الشرائح المجتمعية ولن تقتصر على الأطراف السياسية(12).

---

(9) أشار الرئيس الحلبوسي بالمبادرة عادا اياها خطوة مهمة لتهيئة الأجواء لاعلان وثيقة بغداد التي ستحدد علاقة القوى كل منها بالامة والوطن والدولة وارتباطها باستراتيجيات بناء الدولة لا وظائف السلطة ومكتسباتها. وأكد الحلبوسي دعمه الكامل للمبادرة ودعوته لنقاشات مفتوحة مع السلطتين بشقيها التشريعي والتنفيذي، كما أكد على فرصة نجاحها لارتباطها بشخصية وطنية مستقلة ذات بعد سياسي واجتماعي بعيدة عن المناكفات والصراعات والتنابر السياسي.

(10) أشاد السيد عمار الحكيم بالجهود التي تصدت لمشروع السيادة حيث يشكل الإطار النظري الحامل للقواسم المشتركة والمرتكزات المقبولة مثمنا دور الملتقى في توفير المناخات لعصف فكري لقضايا حساسة تهم الوطن والمواطن وتكون الوعاء للاحزاب السياسية والباحثين عن العراق وظروفه ومستقبله. واعرب عن دعمه وتوفير كافة الإمكانيات لانجاح المشروع في سبيل الحفاظ على سيادة العراق ومصالحه الوطنية.

(11) غرد رئيس مجلس النواب السابق ورئيس جبهة الإنقاذ والتنمية الأستاذ أسامة النجيفي: مشروع أزمة العراق سياديا لمعهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار إنجاز يكشف عن جهد وطني اصيل، ورؤية حية هدفها تجاوز الازمات لصالح الحلول، الامر الذي يستوجب ان نقدم شكرنا للدكتور بحر العلوم على جهده الكبير وحرصه على تقديم عمل نوعي يتصف بالامانة.

(12) اعرب زعيم تحالف الفتح الحاج هادي العامري عن حاجة البلد الماسة ألى مثل هذا الجهد الأكاديمي-السياسي المنفتح على الجميع مع قدرته الحفاظ على الاصالة والخصوصية في مناقشة الازمات علمياً وباطار وطني واقتراح الحلول نحو تصحيح مسارات العملية السياسية، وقد نجحت هذه المشاريع في بلدان أخرى لاحتضانها واستثمارها الخبرات الوطنية في بناء وتطوير مؤسسات الدولة برفدها بالراي والمشورة. وابدى استعداده للتعاون والتنسيق في الخطوات اللاحقة لمبادرة السيادة الداعمة ألى فتح حوارات مع الشرائح المجتمعية وعدم اقتصارها على الأطراف السياسية من اجل ضمان الحفاظ على المصالح الوطنية.

رئيس الوزراء السابق السيد عادل عبد المهدي: (مبادرة السيادة) حققت مفهوم المشاركة والرقابة الجماهيرية في صناعة القرار(13).

رئيس الوزراء الأسبق الدكتور ابراهيم الجعفري: مشروع (أزمة العراق سيادياً) تتجلى فيه الرصانة والأمانة العلمية

زعيم حركة الوفاق الوطني ورئيس الوزراء الأسبق الدكتور اياد علاوي: أهمية (مبادرة السيادة) باعتبارها خطوة عملية متقدمة لتصحيح الخلل الذي يشوب المفاهيم في العملية السياسية(14)

امين عام عصائب اهل الحق الشيخ قيس الخزعلي: (مبادرة السيادة) تنطلق من شخصية مستقلة شجاعة تحظى بمقبولية الجميع(15).

رئيس الجمعية الوطنية الدكتور حاجم الحسني: بحاجة إلى مثل هذه مشاريع توحد الرؤية لبناء الدولة وتضمن حقوق المواطنة(16)

---

(13) ثمن السيد عادل عبد المهدي رئيس الوزراء السابق ان هذا الجهد الكبير الذي تطلب إنجازه بهذا الشكل والمضمون المتميز وجود شخصيات فاعلة ومعتدلة ومستقلة ومالكة للرؤية وقريبة من الجميع. وأضاف ان مهمة المشروع يفترض تشخيص معوقات المرحلة الماضية ليدفع بالاخرين في إصلاح الخلل في قوانين مسارات بناءات الدولة للمرحلة القادمة. وان أي مسعى مستقبلي لتحديد افاق المصالح المستقبلية يجب ان لا يقتصر على الكتل السياسية بل شاملا للقوى المجتمعية.

(14) أشار الدكتور اياد علاوي زعيم الوفاق الوطني ورئيس الوزراء الأسبق ألى أهمية المبادرة باعتبارها خطوة عملية متقدمة لتصحيح الخلل الذي يشوب المفاهيم في العملية السياسية من منظور سياسي-اكاديمي وأكد علاوي عن دعمه وتأييده الكامل لهكذا فعاليات لما لها من مردودات مجتمعية قادرة على خلق مناخات حوارية تفضي ألى أجواء وطنية رحبة.

(15) ثمن الشيخ الخزعلي الجهد المبذول في هذا المشروع الكبير معربا عن استعداده للتعاون مع كل مبادرة حقيقة تخدم مصالح البلد وتحقق له سيادته الناجزة. وأكد الخزعلي على أهمية انطلاقة المبادرة من شخصية سياسية وطنية مستقلة وشجاعة وليست طرفا في التنافس والتنارع بين الفرقاء السياسيين. كما أشار الخزعلي ألى أهمية إصلاح النظام معتبرا النظام البرلماني بغير الملائم للوضع العراقي وان المخاوف التي رسمته قد انتفت ضروراتها وعلينا التحول للنظام الرئاسي وكذلك ضرورة التعديلات الدستورية اللأزمة مثال على ذلك قوانين مجالس المحافظات.

(16) أشار رئيس الجمعية الوطنبة العراقية الدكتور حاجم الحسني ألى ان مشروع أزمة العراق سياديا حظي باهتمام عندما اخضع التجربة السياسية لرؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية ألى مناقشة مستفيضة من قبل عدد كبير من الباحثين والسياسيين والأكاديميين الذين تناولوا مفاصل الخلل في التجربة دون التطرق ألى ما افرزته من إيجابيات. وأكد الحسني ضرورة استثمار مثل هذه المبادرات واستمار الخبرات للتوصل ألى رؤى مشتركة بين أطياف الشعب العراقي نحو طبيعة الدولة الضأمنة لحقوق المواطنة في حدودها الدنيا تجاه تحقيق السيادة الوطنية.

زعيم ائتلاف النصر ورئيس الوزراء الأسبق الدكتور حيدر العبادي: مشروعنا بناء الدولة ومبادرة السيادة تحمل رؤية للبناء واذا لم يتم تفعيل ذلك فسيدفع بالمزيد من التحديات المجتمعية(17).

رئيس حزب التجمع المدني للإصلاح ورئيس مجلس النواب السابق الدكتور سليم الجبوري: الانتخابات المبكرة ومبادرة السيادة نقطتا شروع للإصلاح السياسي(18)

رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني: يثمن (مبادرة السيادة) لالتزامها بمبادئ الحوار في حل الخلافات(19)

رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الرئيس مسعود بارزاني: دعم اي مبادرة يتصدى لها الملتقى مستندة إلى الحوار السياسي لحل الخلافات العالقة بين الفرقاء رافضاً انزالها إلى المستوى العرقي والطائفي والمجتمعي لما لها من انعكاسات سلبية على وحدة النسيج العراقي(20).

رئيس مجلس النواب الأسبق الدكتور محمود المشهداني: ضرورة الاستفادة من مشروع (التسوية الوطنية) في تنضيج (مبادرة السيادة) لتعظيم المشتركات(21)

---

(17) أشاد زعيم ائتلاف النصر الدكتور حيدر العبادي بالجهد المميز في هذا المشروع لامتلاكه الرؤية لبناء الدولة وأكد على ان بناء الدولة هو مشروعنا واذا لم يتمّتفعيل ذلك فسيدفع بالمزيد من التحديات المجتمعية.

(18) اعرب رئيس مجلس النواب الأسبق الدكتور سليم الجبوري عن سروره لمشاركته في بحث حول السيادة والمصلحة الوطنية. وأشاد الجبوري بالمنحى العلمي التي اتصف به هذا العمل المميز وان يكون مخرجات مشروع السيادة وسيلة لمعالجة الازمات والتوجه نحو بناء سليم للدولة، والا فما الانتخابات المبكرة ما لم تشكل نقطة شروع جديدة للقوى السياسية لتتجاوز مفاصل الخلل في العملية السياسية.

(19) رحب رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني بجهد المبادرة وخصوصيتها العراقية واصفاً بغداد بانها عاصمة للكرد وجميع العراقيين وان لا بديل عنها، وان حل الخلافات يجب ان يكون عبر الحوار والتفاهم تحت سقف الدستور، وأشار ألى أهمية الالتزام بمبادئ الحوار لتسوية الخلافات الداخلية ومعالجة المشاكل التي اوجبت إجراءات انتخابات مبكرة ليتحسس المواطن العراقي جدية القوى السياسية بالتغيير ومغادرة مرحلة الفشل والمعوقات التي امتدت لفترة ليست بالقليلة.

(20) أكد الرئيس مسعود برزاني على دعمه لاي مبادرة يتصدى لها الملتقى مستندة ألى الحوار السياسي لحل الخلافات العالقة بين الفرقاء رافضاً انزالها ألى المستوى العرقي والطائفي والمجتمعي لما لها من انعكاسات سلبية على وحدة النسيج العراقي، كما أشار ألى أهمية ان تتبنى مراكز الدراسات والبحوث هذه المبادرات داعين مراكز التفكير في الإقليم والبلاد ألى دراستها بشكل معمق.

(21) عبر الدكتور محمود المشهداني رئيس مجلس النواب الاسبق عن ثقته بان مبادرة السيادة تمتلك الموضوعية باعتبارها سبرت اغوار تجربة رؤساء العراق واخضعتها لمناقشات عميقة وأصبحت تشكل بوابة للمرحلة القادمة لبلورة خارطة طريق نحو تحديد المصالح الوطنية للشعب العراقي. وأشار المشهداني ألى ضرورة الاستفادة من

رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري الدكتور نصار الربيعي: يثمن دور الملتقى في إطلاق مبادرة السيادة لايجاد مساحات مشتركة للحوار وبناء الدولة

رئيس بعثة الأمم المتحدة جنين بلاسخارت: ضرورة تكثيف الجهود العراقية بين مختلف الفرقاء لبلورة خارطة طريق كفيلة للحفاظ على سيادة العراق ومصالحه(22).

امين عام تحالف النهج الوطني الدكتور عبد الحسين الموسوي: (مبادرة السيادة) تحتاج إلى تظافر الجهود لتفعيلها وتستحق التثمين والتقدير

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الدكتور جاسم الحلفي: تعصف بالنظام السياسي العراقي أزمات جمة، ومن اخطرها أزمة السيادة و(أزمة العراق سياديا) يعد الوثيقة العملية الأولى الصادرة في العراق تتناول أزمة الحكم وتبحث عن حلول لبناء الدولة.

محصلة اللقاءات

يمكن إيجاز اللقاءات المكثفة مع قادة البلد حول مشروع السيادة كالتالي:

مشروع متفرد: ان الجهد الوطني المبذول في (أزمة العراق سيادياً) مميزاً من حيث الرؤية وسعة المشاركة الوطنية وهذا يحمل مدلولات سياسية ومعنوية يمكن التأسيس عليها في إيجاد حلول مستقبلية للازمات. ان أزمة السيادة من الازمات الحادة التي تزداد تعقيدا مع الزمن ما لم يصار إلى إصلاحات جذرية وبأدوات وآليات مختلفة عما الفته القوى السياسية سابقاً. يتفق الكثير مع الجهات الراعية للمشروع بوجود عجز سياسي وعدم توفر الثقة بين القوى السياسية لمعالجة الخلافات القائمة وقد يتحول العجز إلى عوق دائم يشّل العملية السياسية.

إصلاحات جوهرية: يتفق البعض من القيادات السياسية انه لا خيار امام ديمومة العملية السياسية الا التوجه نحو عقد سياسي او اجتماعي جديد وهذا قد يتطلب إعادة هيكلة النظام السياسي والشروع بإجراءات إصلاحية في المجال الأمني والاقتصادي وغيره، ويجمع القادة بان الانتخابات المبكرة سوف لن تكون فاعلة في اجراء التغيير المنشود اذا لم تكن هناك مشاركة واسعة، والأخيرة مورد شك في تحقيقها.

مشروع (التسوية الوطنية) في تنضيج مبادرة السيادة وتعظيم المشتركات بين أبناء البلد الواحد والحث على استثمار خبرات القيادات التي اضطلعت بالمسؤولية طوال الفترة الماضية في تجاوز الازمات.

(22) أشادت رئيسة بعثة الأمم المتحدة جنين بلاسخارت بالجهد الأكاديمي-السياسي لمشروع أزمة العراق سيادياً والذي حظي بمشاركة واسعة ومناقشات ثرية من رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية إضافة إلى عدد كبير متنوع من الطيف السياسي والأكاديمي العراقي لمفهوم السيادة الوطنية مما يجعله مميزاً بالافكار العملية.

الحوار الوطني: يتفق بعض القادة السياسيين مع رؤية أصحاب المبادرة ان الدعوات الراهنة إلى حوار وطني غير مجدية ما لم تتوفر رؤية إصلاحية يشارك في تنضيجها الفواعل السياسية والمجتمعية معاً، فلا يمكن اختزال الحوار بالإطار السياسي بل يجب ان يتسع إلى حوار مجتمعي تشارك فيه الفواعل المجتمعية من اتحادات ومنظمات واكاديميين وناشطين وتيارات تشرينية. ان مبادرة السيادة قد تجد مساحتها في طرح بعض المعالجات الإصلاحية العملية في المراحل اللاحقة وتضمينها في (وثيقة السيادة الوطنية) لتكون الحجر الأساس في أي حوار وطني جامع.

المصالح الوطنية العليا: يتفق القادة السياسيين ان تباين الرؤى في مفهوم السيادة الوطنية لا يستبعد ان يعزى إلى إختلاف في توحيد المصالح الوطنية العليا، وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى منهجية تفضي إلى خارطة طريق لتحديد تلك المصالح واعتمادها كمبادئ أساسية وهذا يحتاج إلى حوارات مع الشرائح المجتمعية وعدم اقتصارها على الأطراف السياسية من اجل ضمان الحفاظ على المصالح الوطنية

ضمانات للمبادرة: يعتقد بعض القادة وجود ضمانات ضرورية لخوض أي مبادرة، او تعشيق مبادرة (التسوية الوطنية) مع مبادرة السيادة.

وخلاصة الامر ان القيادات السياسية متفقة في ان استعادة السيادة الوطنية مهمة تتطلب مشاركة الجميع ضمن رؤية لمشروع وطني بآليات وأدوات جديدة. ان الأداء السياسي المتواضع للأحزاب الحاكمة طوال السنوات الماضية أدى إلى خسارة مواقع التأثير المجتمعي حتى اصبح من الصعب اقناع النخب والشارع العراقي بمبادرة سياسية تكون واجهتها أحزاب السلطة. لذلك فالقناعة متوفرة في ان تكون هذه القوى السياسية جزء من المشهد في عملية التغيير وان يشارك الفاعل السياسي والمجتمعي في توفير البنى التحتية لعملية الإصلاح المنشود.

(5)

مراكز التفكير والبحوث

رغم ان اغلب مراكز البحوث والتفكير العراقية حديثة العهد وذات تأثير محدود على المشهد السياسي وصنّاع القرار، وان عددا لا يستهان منها واجهات لاحزاب وتيارات سياسية وهذا شيء إيجابي ان تحولت إلى رافد استشاري للقائمين عليها خارج الاطر الحزبية او الفئوية الضيقة. لذا اتجهت النية لدعوة المراكز البحثية بضمنها مراكز الدراسات الاستراتيجية في بعض الجامعات العراقية إلى طاولة حوار لمناقشة (مبادرة السيادة) ومحاولة نقل المبادرة نحو فضاء معرفي نخبوي أوسع باتّجاه التبني.

لقد تولى الملتقى التواصل مع اكثر المراكز في العاصمة والمحافظات والإقليم ، موضحين للجميع بأن خطوات بناء الدولة وتصحيح الاخفاقات التي رافقتها بعد عام ٢٠٠٣ تمر بمسارين أساسيين، هما القوى السياسية بكل تلاوينها وإختلاف توجهاتها، والنخب والفواعل الاجتماعية والأكاديمية ومراكز التفكير. ورغم القناعة بان القوى السياسية والتي تمثل المسار الاول والاكثر قدرة في وضع البناءات اللازمة للدولة والاتفاق على شكلها وهويتها ان كانت مؤمنة بذلك ولكن لا تبدو جادة في تصحيح الاختلالات ووضع اللبنات الأساسية لبناءات الدولة، لذا هناك حاجة لتفعيل المسار الثاني (مسار النخب و الاتحادات والمنظمات) والاتفاق فيما بينها ومعها على تحديد ملامح مبادرة انقاذية للوضع الحالي تتماشى مع متغيرات المنطقة والحوارات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تحديد ملامح مرحلة جديدة.

وقد تمت مناقشة المبادرة مع بعض قيادات مراكز البحوث بالتركيز على الاستنتاجات والتوصيات اللازمة، داعين إياهم للمشاركة سوية لوضع خارطة طريق والتوجه نحو توحيد المبادرات لتفضي إلى حوار وطني واسع وكالتالي:

١- **خارطة طريق**: المساهمة في وضع الإطار العملي والتطبيقي لخارطة طريق لجمع الفرقاء والاضداد على طاولة مصلحة العراق العليا، والتأسيس لثقافة وقناعة بان سيادة العراق وحمايتها هي الحل الامثل والرافعة لاستثمار مكانة العراق وقواه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢- **توحيد المبادرات**: تشهد الساحة العراقية العديد من المبادرات والدعوات لحوار وطني وتارة دعوات إلى عقد سياسي جديد او اجتماعي، وميثاق وطني، ووثيقة وطنية باسم (وثيقة بغداد)، لذا من الضروري توحيد الدعوات وانضاجها، مع ان المؤشرات تؤكد ان معظم هذه المبادرات لا تملك اطاراً نظرياً يمكن الانطلاق منه. وهذا ما يزيد حالة التشتت والتباين في مواقف القوى السياسية واستحالة توحيدها مالم يتحرك المسار الثاني، باعتبار حيادية هذه المراكز وعدم النظر اليها كطرف في النزاع. وقد تم الإشارة إلى ملامح مبادرة السيادة وتوصياتها المقترحة في كراس بعنوان الملخص التنفيذي لكتاب (أزمة العراق سياديا) للمناقشة). ووجه الملتقى نداء إلى مراكز التفكير ليصبح الجميع فاعلين أساسيين في إنجاح المبادرة وتطبيق مخرجاتها كصناع رأي وفكر علماً ان المشروع لا يتعلق بخطوات انتخابية او تنافس سياسي بالقدر الذي يعنى بتشخيص معوقات بناء الدولة وسعي لمعالجتها. وقد تفاعلت مشكورة عدد من مراكز التفكير

والبحوث مع المبادرة وأبدت استعدادها للانخراط في المشروع والمشاركة في الندوات والاجتماعات الدورية للجان(23).

(6)

السيادة في أروقة الجامعات

ان هذا مشروع السيادة يبحث في ركام المتغيرات عن افاق بناء الدولة، يحاول ان يتلمس الطريق في خضم التنافس الشرس على السلطة لوضع لبنات لمعالجة اختلالات بناء الدولة، فلا زال العراق منذ تأسيس دولته اي قبل قرن كامل من الان وهو يتطلع إلى الدولة ذات المصداقية، فلا زال الامل قائماً في ظل الجامعات والمعاهد. لقد تم اختيار معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف في محافظات الوسط لاقامة اول ندوة لتوقيع الكتاب السيادة للكوادر التدريسية وطلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية ضمن خطة تستوعب معظمها في الجنوب والشمال والإقليم والعاصمة وتم توثيق ذلك باختصار في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

كانت كلمة الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض، أستاذ الفكر السياسي في الحفل الكبير الذي ضم معظم طلبة الدراسات العليا في القانون والسياسية في المعهد حول رسالة المشروع جاء فيها (هناك أزمة يعني أزمة السيادة في البلد، وبعد وقوع الأزمة يجب ان يكون الخلاص، وانا اعتقد بان الخلاص ليس بيد من كتب هذا الكتاب بل سيكون الخلاص بمن سيقرأ هذا الكتاب).

رسالة تعبر عن جوهر المشروع يحّمل فيها معاقل صناعة الفكر العراقي ومراكز البحوث مسؤولية الغوص في مفاصل المشروع الحساس والهام والتعويل على نتاجاتهم البحثية التي تعتمد التجربة السياسية العراقية بما لها وما عليها لتصويب مسار بناء الدولة. وهذه مهمة ليست سهلة ولكنها تشكل الركيزة الأساسية لبناء المستقبل فكل الثورات والمتغيرات التي حصلت في المسيرة الإنسانية كان أساسها الفكر، والفكر موهبة وصناعة، تحتاج إلى تدريب وصقل وجهد، ومصانع الفكر هي الجامعات والمعاهد والمراكز.

ان مشاركة الجامعات العراقية في ندوات توقيع الكتاب وتسليط الضوء على محاور المشروع الأساسية وشرح أهميته لمستقبل العراق السياسي وتشجيع الأساتذة والطلبة على المشاركة في المسابقة البحثية، تعتبر

(23) وفي مقدمتها مركز البيان ومركز دجلة للتخطط الاستراتيجي، ومركز حلول، والمركز العراقي للتنمية الإعلامية ومركز التفكير السياسي والمركز العراقي للحوار ومركز رواق بغداد ومركز بغداد لدراسات السلام ومركز افق ومركز رفد للدراسات ومركز النهرين للأمن الوطني ومركز مرايا ومركز حمورابي ومركز ايشان إضافة ألى مراكز البحوث في جامعة بغداد والانبار وكربلاءواخرين.

نمطاً غير تقليدي في الترويج لمشاريع وجودية للبلد ونقلة نوعية في التعاطي مع هذه المشاريع، كان نصيب محافظات الجنوب في هذه الجولات زيارة جامعة ميسان، ونصيب محافظات الشمالية والغربية زيارة جامعة الموصل ونصيب محافظات إقليم كردستان زيارة جامعة صلاح الدين. اما بغداد العاصمة كان نصيبها الأكبر عقد ندوتان في جامعتي المستنصرية والنهرين.

ومراجعة تفاصيل الندوات من كلمات ومداخلات وتعقيبات في الجامعات الموزعة جغرافياً على الساحة العراقية ستمنح القارئ فسحة لرصد تفاعل النخب الأكاديمية. وواجه المشروع أحياناً نقاشات تحاول التقليل من أهميته الميدانية وتفرده، وكان أحياناً يجد المشروع دفاعاً مستميتاً من قبل الكوادر التدريسية القيادية عن تفرد الوثيقة بالفكر والتجربة والرؤية، يشير عميد كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية في كلمته الافتتاحية لحفل التوقيع (ان هذ الكتاب تناول موضوع السيادة ليس من وجهة نظر اكاديمية باحثين او مثقفين او طلبة دراسات الماجستير والدكتوراه وإنّما تناول السيادة في فكر الطبقة السياسية العراقية وهناك مزاوجة ما بين الجانب البحثي وبين التجربة ولم يتحدث الكتاب عن مكون او طائفة او قومية ولم يختزلها وإنّما تحدث برؤية عراقية، ان طريق الالف ميل يبدأ بخطوة والكتاب هو الخطوة الأولى في توثيق هذه التجربة السياسية). بينما يؤكد عميد كلية العلوم السياسية في جامعة ميسان في فعالية إطلاق الكتاب إلى الأهمية العملية للمشروع بقوله (ان أهمية هذا الكتاب تأتي بانه يقدم محاولات واضحة من شأنها رأب الصدع او محاولات من شانها دعم مفهوم السيادة).

وينظر عميد كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل، للمشروع من منظار مختلف حيث يرى ان هذه الجهود تصب في تحديد ماهية السيادة العراقية والتحديات التي تواجه البلد، وينتقد بقوة ويقول (عندما قرأت تجارب القيادات السياسية الذين كانوا على راس السلطة لاحظت انهم يحاولون الدفاع عن تجربتهم وكأنما هم في محاكمة، وان حصيلة الحوار يصب في موضوع تحديد ماهية المصلحة الوطنية وهل هناك منهجية لتحديد المصالح العليا. ويثير الدكتور القصّار عن إشكالية فقدان البلد لمفهوم (حراس الذاكرة) الذي له دور في معركة استعادة السيادة وبناء الهوية الوطنية، وان يشعر المواطن العراقي بغض النظر عن طائفته وانتمائه بان هناك احترام لذاكرته واحترام لكل ما يقوم به من طقوس وشعائر لان هذا يحقق البناء الداخلي للسيادة).

وفي الندوة المشتركة التي عقدت في جامعة صلاح الدين في أربيل تحت شعار (السيادة في ظل المصلحة الوطنية وتوازن القوى)، طرحت رؤية ان(السيادة لا يمكن تجزئتها لكن ممارسة السيادة يجب ان تتجزأ حسب الاستحقاق الانتخابي ويجب ان تتصف السيادة بأربعة صفات منها الشرعية والعمومية – أي تعم

على كل الافراد- والديمومة -أي لا يمكن شخصنة شخص السلطة على السيادة- ورابعاً المنظور الواحد، وهناك سيادة موجبة وسالبة، وتحويل وظيفة الدولة إلى مؤسسة خدمات قضية محورية)).

في الندوة المشتركة في جامعة النهرين مع كلية الآمال الجامعة في بغداد، تتلمس النقلة في فهم الكوادر التدريسية للدور القيادي المناط، فيرى عميد كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، ان وظيفة كلية العلوم السياسية، في أيّ جامعة كانت، هو أنْ تُقدم خدماتها للدولة أو المجتمع، والمساعدة في فهم قضايا الدولة وإدارتها، هذا هو دور الخبراء، وليس فقط أنْ يُعطي مادة علمية ويدرس الطلبة، الأساس هو كيف يمكن لكلية العلوم السياسية أنْ تُقدم خدمة اجتماعية حقيقية تُساعد صانع القرار، فوجودنا بهذا المشروع قبل أنْ يكون مبادرة فهو واجب، واجب علمي أكاديمي أخلاقي، وعلى كل مختصي العلوم السياسية أنْ يتعاملوا مع مثل هذه الموضوعات بمهنية واحترافية، ويساعدوا بما لديهم من علم في هذا المجال).

اما عميد كلية الآمال الجامعة فيرى (ان هذا الكتاب هو ليس كل شيء، وإنّما هو مفتاح لبيت، وللبيت ألف باب، باب معرفي سياسي، ففي بيت سياسة العلاقات الدولية، السيادة ستكون حاضرة، وفي بيت السياسة الذي به النظم السياسية السيادة ستكون حاضرة، بيت السياسة الذي به الفكر السياسي السيادة ستكون حاضرة، اذن، وجودنا ضمن إطار هذه الفعالية هو وجود ليس نظري ترفي، بل هو عملي معرفي).

ويقدم الكادر التدريسي في جامعة النهرين توصيتين ذات أهمية في اطار وثيقة (أزمة العراق سيادياً):

الأولى-تأسيس عقيدة السيادة لصناع القرار: هذه الوثيقة تعاملنا معها كخبراء وأكاديميين، ونحتاج إلى معالجات ذكية أكثر لمعالجة موضوع السيادة، ومثل هذه المعالجات من الممكن بمرور الوقت أنْ تؤسس عقيدة في السيادة يمكن لايّ صانع قرار ان يرتكز عليها، وتكون هذه المبادرة هي السباقة لوضع عقيدة السيادة لصانع القرار.

ثانيا-الزام الحكومة بتحقيق مستلزمات السيادة: أنْ تكون معالجاتنا القادمة وثائقية كمثل هذه الوثيقة، ونريد وثيقة قبل أنْ يستلم رئيس الوزراء يطرح فيها رؤيته للسيادة، وللقضايا الأساسية التي تتصل بالسيادة، ولاحقاً نحتاج الى وثيقة يمكن مقارنتها بماذا عمل؟ وكيف عمل؟ ويشخص لنا لماذا لم يلتزم بهذا المبدأ؟ حتى تصبح هناك مقارنة ويمكن تشخيص أين تكمن الأخطاء.

الخلاصة

تجربة متفردة: أنَّ هذه التجربة هي تجربة متميزة، متفردة، جريئة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، ونعتقد أنَّ القوى الأكاديمية العراقية الواعية نجحت في إعادة تموضعها في صدارة المشهد السياسي من خلال عرض آراء علمية جريئة وناقدة في هذا المجال.

سياقات غير تقليدية: مناقشات أزمة السيادة في أروقة الجامعات العراقية هو سياق غير تقليدي للترويج عن متبنيات إصلاح الدولة، وتجد اذان واعية ونقاشات متنوعة تستشعر بأنَّ هذه المبادرة فتحت آفاق معرفية جديدة تتعلق ببنية الدولة العراقية.

استنفار العقل الأكاديمي: هناك قدرة في استنفار العقل الأكاديمي من جنوب العراق إلى وسطه إلى شماله واقليمه للمشاركة في المناقشة مفهوم السيادة ومستلزماتها، نعم قد تتباين الرؤى حول السيادة ومتطلبات تحقيقها ولكنها تتفق حول ضرورتها وحساسيتها لبناء الدولة.

مقررات خاصة لدراسة التجربة العراقية: ومن مخرجات هذا المشروع المهمة، وجود سعي جاد لترسيخ مفردة السيادة بخصوصيته العراقية في منهج الدراسات العليا وكذلك اعتماد المقرر الدراسي منهجية المصالح الوطنية العليا(24).

(7)

مسابقة السيادة والمصلحة الوطنية

من التجارب العراقية الفتية بعد التغيير ولادة معهد العلمين للدراسات العليا ليصبح مشروعاً انتاجياً في بناء الدولة، نعم ليس المطلوب ان يكون مشروعاً استهلاكياً يستنزف موارد العراقيين البشرية بل مشروعاً لتعظيم موارد العراق البشرية، الهدف الأساس من تأسيسه النهوض بمشروع انتاجي فيه كل مقايس الجودة والتقدم ويمتلك المقومات والمستلزمات لانتاج مشاريع باحثين ناجحين قادرين على معالجة المشاكل وطرح البدائل ذات الأساس العلمي مستفيدة من دراسة التحارب الامية الأخرى وخصوصيات المجتمع العراقي لتقديم رؤية بعيدة عن عباءة الفوضى والارتجال والنفعية الانية، لذلك كانت ثنائية معهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار رائدة في اقتحام المواضيع الحساسة والهامة والدفع باتِّجاه المزاوجة بين التجربة والفكر لدفع عجلة البلد على سكة يمكن ان تفضي إلى سياقات صحيحة لبناء الدولة.

رغم أهمية المنجز المعرفي –أزمة العراق سيادياً– في معاقل صناعة الفكر لكنه قد يكون غير كاف ما لم يتزامن مع خطوة رائدة تسعى لتحفيز البحث العلمي وتشجيع الباحثين في الولوج لهذه المساحة الهامة من

(24) تصدى قسم العلوم السياسية في معهد العلمين للدراسات العليا بتدريس مادة (السيادة ودورها في بناء الدولة) وباعتماد كتاب (أزمة العراق سيادياً) كمصدر أساسي فيها. وكذلك بتدريس (منهجية المصالح الوطنية العليا)كمقرر لطلبة الدكتوراه في العلوم السياسية، وتمّ اعتماد مخرجات لجنة تحديد المصالح الوطنية في المرحلة الثانية من المشروع كمصدر أساسي.

بناء الدولة. فكان التفكير منصباً نحو إطلاق مسابقة بحثية تستنفر العقول الأكاديمية للبحث في مسارات تقويمية.

لقد تم توظيف حصيلة الحوارات المكثفة التي جرت في الندوات البناءة التي عقدت في شهر اذار 2021 مع النخب السياسية والثقافية ومشاركة الجمهور عبر منصات التواصل الاجتماعي والتي تم فيها تسليط الضوء على ركيزتين من ركائز السيادة وهما العلاقة الجدلية بين السيادة والمصلحة الوطنية والركيزة الأخرى التحديات الداخلية التي تواجه بناء السيادة كالتنوع المجتمعي والقيم المجتمعية والهوية الوطنية لإطلاق مسابقة بحثية تم اختيار محاورها بعناية بناءً على النقاشات والحوارات التي جرت في المراحل المختلفة من المشروع حيث كان التوجه إلى مزيد من البحوث لتحليل وتفكيك علاقة السيادة والديمقراطية ودور السيادة في بناء الدولة والسيادة والمصلحة في عقيدة الأحزاب السياسية العراقية دور السيادة والمصلحة في بناء الهوية الوطنية وأخيرا دراسة التحديات الإقليمية والدولية للسيادة الوطنية. هذه محاور ثرية وبحاجة إلى اشباعها بحثاً في ظل التجربة السياسية وشكلت لجنة علمية مختارة من عمداء وأساتذة عشر جامعات عراقية لتقييم البحوث المشاركة فضلاً عن لجنة تحضيرية لرعاية المسابقة برئاسة عمادة المعهد وكوادره.

لقد كانت للمسابقة البحثية أصداء إيجابية في الوسط الأكاديمي العراقي وبذلت اللجنة التحضيرية (في الترويج للمسابقة فلم يقتصر الإعلام عنها في أروقة الجامعات بل تم النشر عنها في الصحف والمجلات العراقية ومنصات التواصل الاجتماعي لضمان مشاركة اكبر عدد ممكن من الشرائح المهتمة بهذا الشأن للبحث في هذه الثنائية المعقدة والمطلوبة لديمومة الدولة، فاذا ارادت للدولة ان تسري في شرايينها الدماء فلابد من تحديد اولاً ماهية هذه المصالح الوطنية وتراتبياتها ومن يقوم بتنفيذها وحمايتها.

وأهمية الامر يكمن في ان معظم المحاور التي اقترحت للبحث تعتبر جديدة في ادبيات الفكر السياسي العراقي حيث تم مسح للرسائل والإطاريح في الجامعات العراقية فلم يجد أي منها ناقش وعالج مشكلة المصلحة الوطني(وبالتالي فان هذا الجهد الوطني سيوفر قاعدة لبحوث جديدة في أبوابها في الفكر السياسي، لقد وفر كتاب السيادة للباحثين مصدراً أساسياً، وهو بحد ذاته إنجاز اكاديمي ان تستثمر مخرجاته لتصيح مدخلات لبحوث اكثر حداثة. كانت استجابة الباحثين جيدة رغم قصر الفترة الزمنية. وتم تكريم الباحثين الفائزين من قبل عمادة المعهد واللجنة العلمية التي أشرفت على اختيار البحوث الفائزة وشارك الباحثون في طاولة حوار علمي شيق حول ثنائية السيادة والمصلحة الوطنية والتحديات

الداخلية والخارجية التي تواجهها. وخلصت البحوث الفائزة والتي تم نشرها في الفصل الثاني من هذا الكتاب إلى بعض النتائج والتوصيات ومنها:

التصادمُ بينَ الهويّة الوطنيّة والسيادَة والمصلَحة الوطنيّة(25)

السيادة الناقصة يعيش العراق اليوم في ظل سيادة ناقصة، بسبب الاحتلال والتدخلات الخارجية من قبل دول الجوار وهذا الأمر خلق شرخاً واضحاً في طبيعة أدارة الدولة العراقية، وأنّـه خلق مجموعة من الإنتماءات الفرعية، البعيدة عن الهوية الوطنية، اضعفت سلطة الدولة الحامية للأفـراد، وقد بحثوا عن سلطة حامية لهم، ولم يجدوا بُداً من تكوين هذه السلطة بأنفسهم، فكوّنوا الطوائف والتجمعات العشائرية، والنطاقات الإقليمية، وكذلك الإنتماءات الدينية، بعد أن انخرط الدين بالسياسة، وأصبح يتدخل في شؤونها كـلّ هذه العوامل خلقت حالة من التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة في العراق.

إشكاليّة السيـادةِ في عقيدةِ الأحـزاب السياسيّة العراقيّة(26)

الدين وسيلة حشد لمصالح الأحزاب: إشكالية العراق السيادية ايدلوجياً بما ذهبت اليه القوى والأحزاب السياسية العراقية تتعلق بفلسفة الحكم ونظريتها السياسية، وتتلخص في سعيها لوضع الدولة الحديثة بقيمها المختلفة في مواجهة مع قيم الدين، وما يرتبط بذلك من رهان حيازة السيادة واحتكار صلاحية التشريع، فاستخدام الدين من جانب الحركات الإسلامية دوماً وأبداً كوسيلة لحشد المجتمع لمواجهة السلطة الحاكمة فيما لا يتفق مع تطلعاتها، وهذا يرفع من احتمالات حدوث مواجهة مفتوحة بما يهدد السلم المجتمعي، ويزيد من مظاهر العنف والاضطرابات.

اسقاط المفاهيم الايدلوجية: أنَّ إشكالية السيادة هي إشكالية معقدة، انَّ اسقاط المفاهيم الدينية على الدولة الحديثة، يربك الأخيرة ويزيد من تشوهاتها، فضلاً عن ذلك. هناك أمور عـدّة عَّقدت من أزمة العراق السيادية، ومنها تخندق الأحزاب الايدلوجي فعبارة العمق العربي "كما صورته بعض القوى السياسية السنية"، وعبارة العمق الشيعي "كما صورته بعض القوى السياسية الشيعة"، تعد في طليعة الركائز الأساسية التي مهدت إلى استباحة السيادة العراقية بعد عام2003.

(25) الدكتورة سمية علي رهيف –الفائز الرابع في المسابقة البحثية

(26) الأستاذ المساعد الدكتور ميثاق مناحي العيس–جامعة كربلاء– مركز الدراسات الاستراتيجية– الفائز الأول في المسابقة.

السيادة واشكالية العلاقة مع إقليم كردستان (27)

المادة 115 من الدستور: إنَّ توزيع الاختصاصات في الدول الفيدرالية هو من اختصاص الدستور الأتحادي في الغالب، وهذا ما أخذت بها معظم الدول الاتحادية إن لم نقل معظمها باستثناء دستور جمهورية العراق لسنة 2005 الذي أعطى الأولوية لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في حال الخلاف بينهما، مما أثار ولا يزال يثير كثيراً من الأزمات بين سلطة الحكومة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان.

سياسة مركزية للثروات: العمل على ايجاد سياسة مركزية للثروات النفطية والغازية وبقية الثروات المعدنية الأخرى، مادام العراق يحتوي على كثير من هذه الثروات، وعدم التمييز بين الحقول الحالية والمستقبلية، وجعل معظم السياسات الاستراتيجية النفطية بيد الحكومة الاتحادية. الاسراع في إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي من البرلمان؛ ليكون الفيصل في تطبيق السياسة النفطية، سيما مسألة العقود النفطية.

خيار العراق الموحد: أنَّ المرحلة الراهنة من التاريخ السياسي العالمي، هي مرحلة التجمع والتلاحم الإقليمي والعالمي، وتأسيس الكيانات الكبرى لصيانة مصالح الشعوب، وليس تجزئة الدول لما ينطوي عليه من عواقب وخيمة، فمن الضروري حل الخلافات بين الإقليم والمركز من أجل ضمان حقوق الشعب الكردي ومستقبله ضمن الشعب العراقي الواحد، فضلاً عن أنَّه خيار جيوسياسي تعترف به كافة القوى الإقليمية والدولية.

السيادة والمصلحة امام التحدياتُ الإقليمية والدوليّة(28)

نهج المحاصصة والتوافق: السيادة والمصلحة الوطنية العراقية تأثرتا في التحديات الإقليمية والدولية سلباً، التي أسست إلى نهج المحاصصة والتوافق، **وان** سياسة المحاور المتشكلة في المنطقة توفر بيئة مناسبة للتأثير في خيارات القوى السياسية العراقية مما يضعف السيادة والمصلحة الوطنية.

منظومات الضغط: **ان** التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة وتأثير الاستراتيجيات الدولية الكبرى جعل العراق بيئة خ صبة لبناء منظومات جماعات ال ضغط والم صالح، التي تحقق تخادم م صالح إقليمية ودولية في العراق على حساب السيادة والمصلحة الوطنية.

---

(27) الأستاذ المتمرس الدكتور فكري نامق، أستاذ العلاقات الدولية- معهد العلمين للدراسات العليا، الفائز الفخري الأول.

(28) الأستاذ المساعد الدكتور حازم حمد موسى-كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل-الفائز الثاني في المسابقة البحثية.

ملف الرقابة والمتابعة: عدم جر العراق إلى تجاذبات المحاور المتشكلة ويجعله ساحة للتدخل وعدم الاستقرار، وهذا يكون عبر تفعيل ملف الرقابة والمتابعة لملف السياسة الخارجية، وإشراك القوى السياسية الوطنية في صنع القرار الخارجي ومواجهة التدخلات، مع إيجاد غطاء سياسي و شعبي ساند وداعم وموحد لتنفيذ السياسة الخارجية.

الدبلوماسية المتوازية: ضرورة تبني الدبلوماسية الموازية أو الدبلوماسية الجماعية متعددة المسارات بالاعتماد بمشاركة فاعلين متعددي الاختصاصات كجامعيين وخبراء مستقلين، ومراكز أبحاث ومنظمات مجتمع مدني ورجال أعمال ووجهاء ومبعوثين خاصين؛ من أجل إقامة نماذج جديدة في حل النزاعات وتسوية الملفات، تدافع عن مصالح العراق وإعطاء الزخم اللازم لمنع ومواجهة أي تداخلات خارجية في شؤونه الداخلية.

السيادة ومفهوم بناء الدولة(29)

أزمة العراق سيادياً دراسة واقعية لأزمة حقيقية، ليس في الأفق القريب حلول لها لأن كل المتبنيات لإيجاد هذا الحل تقترن بعاملين أساسين لربما بقاءهما يؤدي إلى تفتيت الدولة العراقية، وهما التدخلات الخارجية الإقليمية، وتوابعها المحلية على الأراضي العراقية من إرادات وقوى ومسلحة، جعلت من الساحة العراقية ميداناً لتصفية الحسابات بين إرادة ورغبة ومصالح دول تلك التدخلات وبين معارضة الولايات المتحدة لتلك التدخلات. كل هذه الأحداث قوضت مفهوم السيادة الوطنية العراقية وجعلت منها محل تنازع بين عدة أطراف خارجية تقتضي مصالحها الآنية والمستقبلية بقاء العراق بلد ضعيفا مفككا ومحل للأنقسام السياسي والقومي والطائفي، ولذلك لابد من تفعيل وتجديد ثوابت الروح الوطنية في الإنسان العراقي لمواجهة هذا التحدي الكبير لمستقبل الإنسان في العراق.

(8)

حوار مع فخامة الرئيس الدكتور برهم صالح

تساؤلات كثيرة وردتنا حول موقف الرئاسات الحالية، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب من (أزمة العراق سيادياً) حول سبب عدم تضمين المشروع رؤيتهم، وتمت اثارة هذا الموضوع في

(29) الدكتور علي كحط –معهد العلمين للدراسات العليا،

اكثر من محفل علمي وسياسي(30)، وكانت لدى النخب السياسية والأكاديمية الرغبة في التعرف عن رأس الدولة، السيد رئيس الجمهورية باعتباره حامياً للدستور. فحملنا هذه التساؤلات إلى اليه، فاعرب وبكل سرور واريحية عن استعداده للاحتفاء بالسيدات والسادة المشاركين من سياسيين ونخب جامعية ومراكز بحوث في هذا المشروع المهم والحساس في مراحله المختلفة وفي اجراء حوار ونقاش مباشر معهم حول أزمة السيادة الوطنية كرسالة امتنان على الجهد الوطني المبذول في المشروع، فجاءت استضافة الملتقى والمعهد لفخامة رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح بتاريخ 19 حزيران 2021 في حوار نوعي بامتياز، منح المشروع زخماً للمضي قدماً في مراحله القادمة، ولعله كان اللقاء الرئاسي الوحيد والمباشر مع قادة فكر ورموز اكاديمية وناشطين سياسيين وإعلاميين منذ التغيير، كان حدثاً هاماً منح المشروع قوة وحماية وحظي اللقاء والحوار بتغطية إعلامية واسعة.

تناول الحوار مع فخامة رئيس الجمهورية محاور متعددة من أبرزها رؤويته عن طبيعة النظام السياسي الراهن ومفهوم السيادة في معادلة السلطة، وتأثير ثنائية السلطة التنفيذية على موضوعة السيادة، ومدى تأثير الخلافات مع الإقليم على موضوعة السيادة، ولماذا فشلت القوى السياسية في اجراء التعديلات الدستورية، وهل ستعيد القوى السياسية انتاج نفسها من جديد في الانتخابات المبكرة في تشرين الأول 2022 وما إمكانية تفعيل مسار النخب ومراكز التفكير لفك الاختناقات التي يعانيها النظام السياسي.

هذه التساؤلات وغيرها تم طرحها في حوار ثري وممتع ومباشر، جاء في ختام المرحلة الأولى من مشروع السيادة حاملاً رسائل عن شكر واهتمام للمشاركين بالمشروع مانحاً المشروع زخماً للمضي في مراحله اللاحقة، ولاهميته الحوار لمستقبل العراق السياسي ولمشروع السيادة سيتصدر هذا الكتاب، ونشير في هذه المقدمة إلى مقتبسات مهمة من الحوار الرئاسي:

المرجعية الدينية العليا: تاريخياً لها دور مهم في الأحداث الكبرى والتحولات الكبرى، ودائماً الموقف المرجعي كان مُسانداً للقرار الوطني العراقي والسيادة العراقية منذ ثورة العشرين وإلى اليوم، في مثل هذه اللحظات تتبين أهمية المرجعية ودورها التاريخي والريادي، ودورها صمام الأمان، ودورها المدافع والمساند الأمين لسيادة العراق وللقرار الوطني العراقي ولأمن العراقيين ككُل.

(30) كانت رؤية الجهات الراعية للمشروع، ان الرئاسات الثلاث لازالت في تمارس دورها القيادي في السلطة ، لذلك كان الراي متجهاً نحو اجراء حوارات في نهاية المرحلة الأولى المشروع، وهذا ما تفضل به فخامة السيد رئيس الجمهورية في الاحتفاء بالمشاركين بالمشروع والحوار حول السيادة.

علينا ان لا نخشى من الإقرار بوجود اختلالات: نحن العراقيون كنا نخشى عودة الاستبداد بطرقٍ أخرى، فركّبنا نظاماً دستورياً يضمن عدم تكرار هواجس الماضي ومخاوف الماضي، ومستقبل أفضل حسب تصورنا في تلك اللحظة. مرةً أخرى ما حققناهُ من 2003 إلى اليوم ليس بالقليل في مجالات كثيرة، لكن أيضاً يجب أنْ يكون لدينا الجرأة والشجاعة ونقول أنَّ فيها الكثير من الاختلالات ومكأمن الخلل، ولا يُلبي للعراقيين ما يريدونه من حكمٍ رشيدٍ ودولةٍ مقتدرةٍ محترمةٍ ذات سيادة، ويجب ألاّ نخشى من الإقرار بوجود مكأمن خلل بنيوي في المنظومة الحالية، لم تُحقق لنا الدولة المقتدرة ذات السيادة كما يتطلع إليها العراقيون.

انتهاك إرادة الناخب انتهاك للسيادة: نحن الآن مقبلون على انتخابات أردناها مبكرة، تجاوباً مع مطالب الناس الذين رأوا في الانتخابات السابقة والوضع السياسي الحالي غير قادر على خدمتهم، وردٌّ فعل – في تقديري – على ما اعتبروه تزويراً أو تلاعباً أو مصادرةً لرأيهم في الانتخابات السابقة. الخلل الأكبر الذي ينتهك سيادة العراق هو إنتهاك إرادة الناخب العراقي والتلاعب بصوته، السيادة تبدأ من احترام صوت المواطن في الانتخابات، ولذلك أنا أقول السيادة فيها مفاهيم كثيرة وأبعاد كثيرة ولنا أنْ نتحدث فيها، ولكن المنطلق هو شرعية النظام وشرعية الدولة، وهذه الشرعية تستند للانتخابات الحرّة بدون قيمومة وبدون تزوير وبدون تلاعب

قوة الدولة في شرعيتها: السيادة تنطلق من قوة الدولة في الداخل وقدرة الدولة على فرض القانون، وتأمين شرعيتها بالأستناد إلى إرادة العراقيين، ربما هناك من يتصور أنّ دولة صدام حسين كانت قوية لكنها كانت فاقدة للشرعية، وهي التي أمتهنت السيادة العراقية وأدى بالعراق إلى ما نحن فيه اليوم من مشاكل تلو المشاكل، قوة الدولة هي في شرعيتها وأنْ تستمد هذه الشرعية من قبول الناس، وأنْ تكون دولةً خادمةً راعيةً وقادرة على حماية مواطنيها من خلال فرض القانون.

الدولة المقتدرة الخادمة لمواطنيها: ومن هنا مشروع العراق يجب أنْ يكون مشروعاً وطنياً في الداخل، مستنداً إلى هذا المفهوم وأؤكد مرة أخرى الدولة المقتدرة لا تعني العنف والبطش كما عهدناه في السابق، الدولة المقتدرة دولة محترمة تخدم مواطنيها وتسخر موارد بلدها لخدمة ناسها، وتكون في أمن مع شعبها وفي أمن مع جوارها، التدخل في الشأن العراقي، والقيمومة على العراق والوصايا والتدخل يؤدي إلى تدخلات متقابلة والكل متضررٌ من هذه الحالة.

العراق دوماً نقطة التوازن: وحسم صراعات المنطقة، بين بلاد العرب وبلاد فارس وأناضوليا، تاريخياً وعلى مدى آلاف السنين الصراعات الإقليمية والتوازنات الإقليمية تُحسم في وادي الرافدين، ومع نشوء

الدولة الحديثة هذه الحالة لم تختلف، الكل ينظر إلى العراق كبيضة القبان والنقطة الأساسية في تحديد التوازنات الإقليمية.

(9)

خارطة طريق للمرحلة الثانية

كيف نتمكن من الاستفادة من مخرجات المرحلة الأولى لتصبح مدخلاً للمرحلةاللاحقة التي تتطلب زج فواعل سياسية واكاديمية مجتمعية لتطوير وتنضيج هذه الحوار للوصول إلى خارطة طريق عملية. هناك محاور أساسية يجب توفرها لتحقيق ذلك وهما: اولاً تفعيل التعاون مع مراكز البحوث العراقية لخلق موج لاهم التحديات التي تواجهها الساحة العراقية. وثانياً: المشاركة والتواصل مع الشباب الواعي من الناشطين ليأخذ مساحته الطبيعية ويضع بصماته في الرؤية المستقبلية. وثالثاً: التواصل مع الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، كلها عناصر تساهم في خلق الحراك المطلوب. ان المرحلة اللاحقة تتطلب العمل على شكل لجان متعددة فيها من الأكاديميين والباحثين والشباب الواعي والأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني للخروج باوراق عمل ثرية وعملية لمحاور الإصلاح الستة الواردة في توصيات الأكاديميين. لذلك ما طرح في مداخلات السادة الافاضل رؤساء اللجان(31) في جلسة الحوار مع السيد رئيس الجمهورية يرسم بعض افاق وملامح المرحلة القادمة:

عقلنة مشروع السيادة والمصالح العليا(32)

هذا المنجز هو ليس كتاب، وإنّما هو مشروع، والهدف من المشروع هو عقلنة مشروع السيادة، لأنَّ مشروع السيادة عبر التاريخ يمثل إطروحة إنقسامية وليس إطروحة موحدة، وحتى يمكن عقلنته لابدَّ أنْ يكون متلازماً مع الديمقراطية. وموضوعة الانتخابات تساعد على تعزيز المفهوم العقلاني للسيادة، لذا من دون

(31) تمّ تشكيل لجان رئيسية من أبرزها لجنة المصالح الوطنية العليا برئاسة الأستاذة الافاضل الدكتور عامر حسن فياض والدكتور قاسم الجنابي، ولجنة الإصلاح الأمني برئاسة الدكتور شروان الوائلي والسيد علي الغريفي، ولجنة الإصلاح السياسي برئاسة السياسي الباحث حسين العادلي والسيد علي الغريفي، ولجنة الإصلاح الدستوري برئاسة الدكتور علي الشكري كبير مستشاري رئيس الجمهورية والدكتور علي اليعقوبي، ولجنة الإصلاح الاقتصادي برئاسة الدكتور حسن لطيف الزبيدي والسيد مهدي احمد جعفر ولجنة الإصلاح التشريعي برئاسة المهندس منتصر الامارة رئيس اتحاد البرلمانيين العراقيين والدكتور علي اليعقوبي.

(32) مداخلة للدكتور عامر حسن فياض

تلازم ما بين الاستقلال والديمقراطية من غير الممكن أنْ نتلمس ونعيش ونحيا في ظل سيادة مقبولة من قبل الجميع، ومتجاوزة للإنقسامية في فهم السيادة.

السيادة والإصلاح السياسي(33)

مشكلتنا الرئيسة في إنجاح أو فرز مقومات أي مبادرة، والمبادرة هي رؤية، ونستطيع القول بأنَّ ما تم إنجازه في هذه الوثيقة هي رؤية وبها محاور رائعة في تشخيص الخلل وأعطت رؤية بالحلّ، اذا قلنا بأنَّ هذه الرؤية متكاملة أو بحاجة إلى إنضاج أكثر يأتي عامل آخر وهو حملة المبادرة من؟ هناك عاملان إضافة للرؤية في إنتاج أي مبادرة، الحملة من هم؟ وأولى المواصفات انهم ليسوا جزء من نظام المفاسد والمحاصصة وثالثاً ما هي أساليب تطبيق المبادرات؟ هل هي جزء من هذه الأساليب والمنظومات؟ ام أساليب غير تقليدية.

السيادة والإصلاح الأمني(34)

اربعة مقومات للأمن لتأمين سيادة مطلقة للدولة: أولاً: علاقة الفرد بالدولة أو بالمجتمع، ثانياً: عقيدة الدولة العسكرية، ثالثاً: عولمة الإرهاب واخيراً: الجانب التقني في الأمن

السيادة والإصلاح المجتمعي(35)

الإصلاح الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الشاملة هي مدخل أساسي من مداخيل السيادة، بدون إصلاح مجتمعي، وبدون شعور المواطن بأنه صاحب السيادة في بلده ومن ثم شعور المجتمع وتحقيق السيادة الشعبية أو سيادة الشعب، وقيام الشعب بالدفاع عن مفهوم السيادة، لا يمكن أنْ تتحقق السيادة، المدخل إلى حق المواطن هو تحقيق انتخابات حرة نزيهة، يشعر بها المواطن بسيادته في وطنه باختيار من يمثلهُ، وبالتالي هذا المجلس التمثيلي ينعكس إيجاباً على المواطن من خلال تحقيق مصالح المواطنين، فالمدخل الأساسي هو سيادة المواطن باختيار الحكومة والمجلس التشريعي.

السيادة والإصلاح الاقتصادي(36)

أنَّ لمظاهر أزمة السيادة في العراق أبعاداً ومتغيرات تنتهب هذه السيادة اقتصادياً:

---

(33) مداخلة للباحث حسين درويش العادلي

(34) مداخلة للدكتور شروان الوائلي

(35) مداخلة للدكتور صالح الحسناوي

(36) مداخلة للدكتور حسن لطيف الزبيدي

أولاً: الاعتماد المفرط على الريع النفطي وثانياً: السلوك التنافسي بين دول الجوار و ثالثاً: الفساد الإداري والمالي فلابدَّ لمشروع السيادة أنْ ينطلق من مشروعِ إصلاح اقتصاديٍّ ينهض بواقع الاقتصاد ويحررهُ من هذه المتغيرات التي تُقيد هذه السيادة.

السيادة وإصلاح السياسة الخارجية(37)

أنَّ السيادة تحتاج إلى ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول هو الدستور 2005 وفيه جوانب إيجابية كثيرة، لكن فيه جوانب سلبية مشخصة والكل يعرف ما هي عيوب الدستور في واقعه الحالي ويحتاج إلى تعديل والعنصر الثاني هو نظام الحكم، الدستور حدد لنا نظام الحكم ولكن الواقع يختلف فقد ادخلنا فيه المحاصصة، والحزبية، والطائفية، وفي تجربتي في المفاوضات العراقية واذا برئيس حزب من الأحزاب يُصرح ضد ما نتفاوض عليه، وهذا هدم للسيادة.

النظام السياسي في العراق، فالسيادة ليست العلاقات الخارجية فقط، وإنّما سيادة الداخل أيضاً والعنصر الثالث العلاقات الدولية، فعلاقاتنا الدولية تتصف بعدم الوضوح، الصراع الموجود في المنطقة بين أقطاب معينة عالمية وإقليمية أضرارها المباشرة على العراق، والصراع الموجود بين الولايات المتحدة وإيران يمسُّنا بشكل غير مباشر، وعلينا حفاظاً على السيادة أنْ نقف موقف للدفاع عن مصالح العراق، ولا نتدخل في مشاكل إيران وأمريكا وهذه القضية تخصهم، لذلك أقول أنَّ السيادة في العراق رغم الشعارات ورغم النصوص الدستورية مُنتهكة من جميع الجوانب، لا توجد سيادة محترمة للدولة العراقية في الوقت الحاضر.

مذكرة السيادة للاكاديميين(38)

قدم الأكاديميون مذكرة إلى السيد الجمهورية، جاء فيها (ومن رؤية وطنية خالصة فأننا نرى أنَّ العراق اليوم أمام تحدي كبير في ظل عدم قدرة القيادات السياسية من الخروج من فكرة المحاصصة والتوافق والمصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، تجاه التحديات التي تواجه السيادة والمصلحة الوطنية العليا للعراق، لذا نلتمس من فخامة رئيس الجمهورية المساعدة في تبني ما توصلنا إليه من استنتاجات وتوصيات والمرفقة طيّاً كجزء من الحل لأزمة العراق سيادياً، ومرفق أيضاً قائمة بأسماء الأساتذة الأكاديميين الذين ساهموا في المساهمة في المشروع.

---

(37) مداخلة للدكتور محمد الحاج حمود

(38) مداخلة للدكتور قاسم الجنابي

(10)

شكر وتقدير

اعتاد ملتقى بحر العلوم للحوار منذ عام 2010 تعهد المواضيع الاستراتيجية الحساسة والمهمة في المشهد السياسي العراقي والتي لها علاقة عضوية مع بناءات الدولة ومعالجة اختلالاتها. ومن أبرز المشاريع التي تعهدها الملتقى بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا هو مشروع (أزمة العراق سياديا) الذي انطلق بالعمل منذ شباط عام 2020 وانتهت المرحلة الأولى منه باجراء الحوار الهادف والنوعي مع فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ 19 حزيران عام 2021.

وقد تضمن المشروع مشاركة القادة السياسيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وممثلي الأحزاب السياسية والسادة أعضاء مجلس النواب إضافة إلى اكثر من مائتين شخصية من الأكاديمين والباحثين في كليات العلوم السياسية والقانون في الجامعات العراقية الرسمية والأهلية والناشطين السياسين والإعلاميين ومراكز البحوث والتفكير ومنظمات المجتمع المدني، هذه المشاركة الواسعة من الطيف العراقي المتنوع منح هذا العمل الوطني التطوعي النوعي نكهة عراقية الطعم واللون والرائحة. ومن الطبيعي جداً ان لا يتمكن الملتقى والمعهد بالقيام بكل هذه الفعاليات العلمية والأكاديمية والسياسية ما لم يكون هناك فريقاً وطنياً مسانداً مؤمناً بأهداف المشروع وحاملاً للهم الوطني.

فلا يفوتني ان أتقدم بكلمات شكر وتقدير إلى العاملين في مؤسسة بحر العلوم الخيرية ومعهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار على الجهد المبذول في انجاح المرحلة الأولى من المشروع، والله من وراء القصد.

إبراهيم بحر العلوم

2 حزيران 2022

الفصل الأول

حوار مع فخامة رئيس جمهورية العراق

الدكتور برهم صالح حول أزمة العراق سيادياً

ملتقى بحر العلوم للحوار

19 حزيران 2021

بغداد

الدكتور بحر العلوم:

أهلاً وسهلاً بفخامة الرئيس الدكتور (برهم صالح)، نُكرر ترحيبنا بفخامته بأسم ملتقى بحر العلوم للحوار، ومعهد العلمين للدراسات العليا، ونتقدم بالشكر الوافر لفخامته، ونُرحب به ضيفاً عزيزاً وكريماً دوماً على هذا الملتقى، ولعله أكثر الشخصيات السياسية الذي أستضافه الملتقى خلال السنوات العشرة الماضية، فقد تمت إستضافتهُ عام 2013، وكذلك في شباط عام 2016، وتمت إستضافتهُ اليوم في هذا المحفل المبارك، فشكراً له.

دعوني أكرر قضية مهمة وجدتها في شخص الرئيس، فلديه روح مفعمة وداعمة للجامعات والمعاهد ومراكز التفكير، لأنْ تصبح رافداً أساسياً في صناعة القرار السياسي العراقي لذلك جاء اهتمامه بهذا الإحتفاء والذي يمثل في واقعه إحتفاء بالكوادر الأكاديمية والبحثية والإعلامية التي شاركت في هذا الملتقى.

أبدء الحديث بسؤال في نفس سياق الاهتمامات الفكرية والثقافية والسياسية المشتركة. فخامة الرئيس، لعل الكل يشهد بأنَّ معظم المبادرات السياسية التي طُرحت في العراق كانت بفعل الطبقة السياسية الحاكمة، غير انها لم تفلح هذه المبادرات في حلحلة الموضوع، ولم تتمكن من فك الأختناقات، فلا زالت الأمور على ما هي عليه، فخامة الرئيس وأنت اليوم المسؤول الأول في الدولة لماذا لا يُفعّل المسار الثاني؟ مسار النُخب ومراكز التفكير، من أجل المساعدة في حلحلة هذه المشاكل؟ أتوقع من فخامتك إجابة مفحمة، وهي في الوقت ذاته رسالة إلى الأكاديميين والباحثين جميعاً، دعنا ان لا نجعلها في نهاية الختام وإنّما نفتتح بها الحوار.

فخامة الرئيس الدكتور برهم صالح:

قبل أنْ أُجيب على هذا السؤال المهم، أشكر الدكتور إبراهيم بحر العلوم مرةً أخرى على هذه الدعوة الكريمة، وإنني أتشرف أنْ أكون في ملتقى بحر العلوم للحوار، وأتشرف بلقاء هذه النخبة النيّرة من كفاءات العراق.

مؤسسة بحر العلوم وملتقى بحر العلوم أسم له دلالات كبيرة، يُثير بي الكثير من الذكريات الجميلة، ويُثير بي أيضاً ما يمثله هذا البلد من طاقة كبيرة من الكفاءات والقامات الكبيرة، السيد محمد بحر العلوم (رضوان الله عليه) كان قامة متميزة، ولعب دوراً مُهماً في النضال الوطني في مرحلة الصراع ضد الدكتاتورية وبناء الوضع الجديد في العراق، كما كان له إسهاماته الثقافية الكبيرة، وهذه المؤسسة وهذا الملتقى بإسمه يحمل مسؤولية كبيرة علينا كلنا في دعمه، وأنا أتشرف أنْ أكون هنا، وأُشيد بجهودكم في تنظيم هذه الندوة وطبع هذا الكتاب وما يتضمنه من إسهامات مهمة فيما يتعلق بأزمة خطيرة وأساسية تُجابه الدولة العراقية بل تُجابه العراق بوضعه الحالي وما له من استحقاقات في المستقبل.

استحقاقات كبيرة تنوء بها النخب السياسية

أُجيب على السؤال، يقيناً العراق مرَّ بظروف عصيبة، وهناك من النخبة السياسية من أتى من مراكز علمية وجامعات أو درس في الخارج وله إسهامات فكرية وما إلى ذلك، وهناك تواصل، وأنا شخصياً لديَّ تواصل ليس بالقليل مع النخب الأكاديمية والجامعات ومراكز الأبحاث، وكما تعرف حتى عندما كنّا في السليمانية كان بيننا تواصل دائم، وكان لي الشرف لزيارة النجف الأشرف وزيارة المؤسسة (مؤسسة بحر العلوم)، ونتواصل مع الكثير من هذه المؤسسات.

العراق الآن أمامه استحقاقات كبيرة ليس فقط فيما يتعلق بوضع السيادة والوضع السياسي، بل هي استحقاقات التنمية الاقتصادية، العقد السياسي الجديد، الظروف الجديدة في المنطقة وكثير من الاستحقاقات المطلوبة في الساحة العراقية، ولا يمكن للنخبة السياسية أنْ تكون وحدها، ولا يمكن للدولة بتشكيلاتها الرسمية أنْ تقوم بمناقشة هذا، يقيناً الجامعات العراقية والنخب الأكاديمية لها دور.

نحتاج إلى حلول خارج المألوف

وفي هذا السياق دعنا نتذكر كان العراق في العقود الماضية المتصدر من الناحية العلمية والنخبوية في الشرق ككُل، مركز للأبداع الإنساني في الشرق، مثل جامعة بغداد، جامعة الموصل، وجامعة البصرة واستطيع أنْ أدّعي في فترة من الفترات جامعة السليمانية، ناهيك عن المراكز العلمية

الأخرى كالحوزة العلمية في النجف وإلى غير ذلك، العراق كان دوماً مركزاً مهماً لإثراء الفكر الإنساني في المنطقة ككُل، واذا تذهب إلى نُخب المنطقة تجد النخب العراقية هي من تُدير الشبكات الإعلامية، والاقتصادية، وحتى الصحية والخدمية، وحريٌّ علينا في العراق أنْ نستفيد من تلك الكفاءات وبالذات نحن نُعاني من اختناقٍ سياسيٍّ خطير، وأزمة سياسيةٍ خطيرة بحاجة إلى حلول خارج المألوف، ولا يُمكن لنا كطبقة سياسية وكنخبة سياسية أنْ نستند إلى أفكارنا وأقوالنا وصدى أفكارنا داخل المغلقة، فمثل هذه الاجتماعات مهمة، ومرةً أخرى أكرر شكري لكم لهذا الجهد المتميز واتمنى أنْ تؤدي هذه الندوة وغيرها من الندوات إلى حالة مستدامة، وتكون رافداً أساسياً في القرار السياسي والوطني للعراق.

الدكتور بحر العلوم:

احسنت فخامة الرئيس، أنا أتفهم الإجابة بشكل واضح لمعرفتي الشخصية من توجهاته الثقافية وامتداداته الجامعية ومشاريعه الثقافية، وكذلك ملتقاه الكبير في السليمانية.فخامة الرئيس، دعني أُقسم الحوار إلى جزأين، جزء يتعلق ببواكير هذا المشروع (أزمة العراق سيادياً)، وجزء يتعلق بخواتيم المشروع، ودعنا نضع الخواتيم في شكل حوار مع الإخوة الأكاديميين والباحثين.

وقبل أنْ ندخل في تفاصيل الحوار، أنا مطمئن بأنَّك اطلعت على الفصل الخاص في هذا المشروع والمتعلق برؤية ومفهوم السيادة من خلال دراسة خطابات المرجعية الدينية العليا في النجف، والسبب في ذكر هذا الامر فقبل أيام كان الاستذكار التاريخي لصدور (فتوى الجهاد الكفائي) من قبل السيد السيستاني (حفظه الله)، ونعلم أنَّ هذه الفتوى لها الكثير من القضايا المتعلقة بالسيادة، وأود من فخامتك أنْ تُلقي الضوء على هذا الحدث النوعي، والمنعطف الخطير في الوضع العراقي.

فخامة الرئيس:

الجهاد الكفائي مشروع وإرادة وطنية

في الحقيقة وبعيداً عن التوصيفات العامة، المرجعية تاريخياً لها دور مهم في الأحداث الكبرى والتحولات الكبرى، ودائماً الموقف المرجعي كان مُسانداً للقرار الوطني العراقي والسيادة العراقية

منذ ثورة العشرين وإلى اليوم، ونحن نستذكر تلك الأيام واللحظات العصيبة التي مرَّت علينا وداعش يستبيح بلدنا، وكانت بغداد قاب قوسين أو أدنى من أنْ تسقط بيد داعش، والموصل سقطت، وكان هناك من يرى بأنها كانت نهاية العراق، فأتت الفتوى في لحظةٍ مصيرية ولبّى النداء الشباب والكهول العراقيين، وكان هناك من يُريد تصوير الفتوى لمذهب معين أو طائفة معينة لكنها كانت فتوى بحق لمشروع وطني وجهد وطني وإرادة وطنية لإنقاذ العراق في تلك اللحظة، وكان لها أثرهُا البليغ.

موقف وطني سيادي

هذه النخب الكريمة الحاضرة هنا بحاجة أنْ تتوقف عندها وتدرسها جيداً أنها في مثل هذه اللحظات تتبين أهمية المرجعية ودورها التاريخي والريادي، ودورها صمام الأمان، ودورها المدافع والمساند الأمين لسيادة العراق وللقرار الوطني العراقي ولأمن العراقيين ككُل.

أقولُ هذا وأنا كُرديٌ، وربما تحسبني سنيٌّ أيضاً، تاريخ المرجعية في تلك اللحظات التاريخية كان دوماً في حماية المظلومين، إنبرت للدفاع عن الكرد، إنبرت للدفاع عن المسيحيين والإيزيديين، وأنخرط شباب الجنوب في العمل والجهاد لتحرير الموصل والمناطق الغربية، فهي لحظةٌ تُؤشر لحالة وطنية متميزة، وخطابٍ وطنيٍّ وموقفٍ وطنيٍّ وسيادي، ربما لولا ذلك الموقف وتلك اللحظة لكنّا في وضعٍ مختلف تماماً.

وأنا كنت في بغداد لحظتها وأعرف ما كان يجري، وما نتعرض له من تحدٍ خطير، ونحن اليوم في وضعٍ جديد وأتمنى أنْ لا ننسى ولا نتناسى ما كنّا فيه، وكيف وصلنا إلى هزيمة داعش، وأنْ لا نستخف بحجم المنجز ولكن بنفس الوقت لا نستخف بما ينتظرنا من استحقاقات التي اعتبرها في جوهرها هو تشكيل أو تأسيس لدولةٍ مقتدرة ذات سيادة، ومعبرة عن الإرادة العراقية الحقيقية بدون قيمومة أو وصاية وبدون تدخل، وهذا ليس استحقاق سهل المنال، ولكن إنْ لم نتمكن من ذلك، وإنْ لم نعمل عليه، فهذه الإرهاصات والاحتقانات في الوضع السياسي والاجتماعي في البلد سينقلب علينا كلنا، وعلينا أنْ نكون حذرين وواعين لهذا التحدي الكبير.

الدكتور بحر العلوم:

كما اطلعت فخامة الرئيس على مشروع (أزمة العراق سيادياً) قد وجّه أسئلة محدودة إلى رؤساء العراق بشقيه التنفيذي والتشريعي، وكلها أسئلة تتعلق بالسيادة، ما علاقة السيادة بطبيعة النظام السياسي الراهن؟ ما علاقة السيادة بالمصلحة الوطنية؟ ما علاقة السيادة بالعوامل الخارجية؟ كيف نفهم العلاقة بين السيادة وتوازن المصالح؟ كيف تمت إدارة البلد من خلال فهم السيادة أثناء فترة الحكم؟.

وقد أجابت النخب السياسية والأكاديمية وحللت وقاربت الكثير من أجوبة رؤساء الوزراء، أحاول أنْ أتوقف عند قضية معينة، متعلقة بطبيعة النظام السياسي الراهن، فخامة الرئيس البعض يُصرّ أنَّ هذا النظام السياسي يحمل في رحمِهِ بذور انتهاكات السيادة، ومنها المحاصصة، وغياب المعارضة، وهشاشة النظام السياسي، والتوافقية الديمقراطية ومنها ومنها... يطول الحديث، وفي اثناء مروري على أجوبة البعض تمكنت من إنتقاء سؤالين أوجههما لفخامتك، كيف ترى تأثير ثنائية السلطة التنفيذية في النظام السياسي العراقي على السيادة الوطنية من حيث الرؤية المحاصصاتية أو المكوناتية؟

فخامة الرئيس:

قبل أنْ أجيب على هذا السؤال، واذا تسمح لي، ولن أتهرب من سؤالك وسوف أُجيب بالمباشر.

لكن في الحقيقة عندما نتداول في أمور السيادة، بل في مجمل الأمور في هذا البلد يجب أنْ نتعامل معها في سياقها الصحيح والتاريخي، أنا اذكر نفسي دوماً بالتاريخ، هناك من يقول بأنَّ العراق دخل في أتون الأزمات والحروب من 1979 والحرب الإيرانية – العراقية، وحملات الإبادة والأنفال، ثم غزو الكويت، فالحصار، و2003، والإرهاب. وربما هنالك من يقول بدأنا بالإنحدار والأزمات منذ 1958.

رغم الكوراث بقي العراق متماسك

اذا اعتبرنا الكوارث التي حلت بالعراق منذ 1979 فهي أربعون عاماً ، واذا كانت من عام 1958 فهي حوالي ثلاث وستون عاماً، ليس هنالك بلد في العالم تعرّض إلى ما تعرّض إليه العراقيون، إنفجار بعد إنفجار، مفخخة بعد مفخخة، حربٌ بعد حرب، مقابر جماعية، تعسف، اضطهاد، غزو، حروب أحياناً تحدث بعض الحوادث الإرهابية في بعض الدول الأوربية ويكون الشغل الشاغل لهم لشهور متتالية، وهذا البلد لم يعش شهراً أو سنة بدون أحداث أو أزمات، ومع كل هذا بقى هذا البلد على درجة من التماسك الاجتماعي والسياسي قلَّ نظيرهُ في العالم، بالرغم من كل ما تعرضنا له، كنّا نتحدث عن لحظات سقوط الموصل واجتياح داعش، كان هناك من يُبشر أو يُنذر بنهاية العراق، ولكن داعش استنهضت أروع صور التلاحم النضالي بين مكونات العراقيين ومناطق العراق، أنا لا أريد أنْ استخف بحجم المشاكل الكبيرة التي امامنا وهي متراكمة منذ عقود من الزمن، لكن أنْ نُقيّم وضعنا في ذلك السياق نتفهم نقاط القوة في هذا المجتمع وما يمكن أنْ نستند إليه لإستنهاض مشروع وطني واعد لهذا البلد.

أزمة العراق سيادياً

نتحدث عن السيادة، كنت اتصفح المداخلات وفيها مداخلات ممتازة بالذات من السادة رؤساء الوزراء ورؤساء مجلس النواب السابقين، والأكاديميين، حقيقةً كانت مساهمات مهمة جداً، أتذكر في عام 1990 عند غزو النظام السابق للكويت، دخل العراق مرحلة جديدة، وتم تكبيل السيادة بمجموعة من القيود السياسية والعسكرية والأمنية، وكان قرار مجلس الأمن (688) الذي بدء سابقة التدخل الإنساني الدولي من أجل حماية المدنيين الكرد بعد الانتفاضة عام 1991، ثم قرار حظر الطيران الجوي إلى غير ذلك من القيود الاقتصادية والمالية على بيع النفط العراقي، إلى عام 2003 وقرار الاحتلال، هذه ليست حالة طبيعية – والأكاديميون هنا يستطيعون أنْ ينورونا – لكنني لا أعرف حالة مشابهة لوضع العراق، وأتذكر أنا والدكتور إبراهيم بمعية السيد الوالد (رضوان الله عليه) عندما كنّا نُطالب بدعم المجتمع الدولي بحماية العراقيين من بطش النظام السابق، كان النظام يستند إلى مفهوم من السيادة يُتيح له قتل العراقيين وتغييبهم في المقابر الجماعية،

أنا أريد أنْ نفهم هذا الموضوع، ونحن لا نتكلم بتجرد، اليوم نقول الدولة العراقية ذات السيادة لم يأت من فراغ وإنّما – في تقديري – السيادة تأتي من قرار داخلي ووضع سياسي داخلي وإرادة سياسية داخلية، وليس فقط بإطلاق شعارات عامة لا تستند إلى الواقع.

المنظومة السياسية التي تفضلت بها، ايضاً في سياقها الصحيح، في 2003 وبعد عقود من الدكتاتورية والتمييز الطائفي والقومي والتهجير وما إلى ذلك من الكوارث التي لحقت بالعراق، ناهيك عن الوضع الإقليمي والدولي وكل هذه دول الجوار كانت تخاف وتخشى من عودة دكتاتور ومستبد آخر يؤدي بالعراق إلى حروب معهم، ناهيك عنّا نحن العراقيون كنا نخشى عودة الاستبداد بطرقٍ أخرى، فركّبنا نظاماً دستورياً يضمن لي عدم تكرار هواجس الماضي ومخاوف الماضي، ويضمن لي مستقبل أفضل حسب تصورنا في تلك اللحظة. مرةً أخرى ما حققناهُ من 2003 إلى اليوم ليس بالقليل في مجالات كثيرة، لكن أيضاً يجب أنْ يكون لدينا الجرأة والشجاعة ونقول أنَّ فيها الكثير من الاختلالات ومكأمن الخلل، ولا يُلبي للعراقيين ما يريدونه من حكمٍ رشيدٍ ودولةٍ مقتدرةٍ محترمةٍ ذات سيادة، وربما مثل هذا الحوار ومثل هذه الندوة لا يحدث في أيّ عاصمة إقليمية أخرى، والنخبة السياسية بما في ذلك رئيس الجمهورية يتحدث بكل صراحة ولستُ وحيداً في هذا المجال بل الكثير من قادة البلد من دولة رئيس الوزراء إلى لوزراء إلى قيادة البلد يشكون من هذه الحالة، نحن لا نخاف لا نخشى، ويجب ألاّ نخشى من الإقرار بوجود مكأمن خلل بنيوي في المنظومة الحالية، لم تُحقق لنا الدولة المقتدرة ذات السيادة كما يتطلع إليها العراقيون.

بعيداً عن خلفياتنا، وأنت نجفي وأنا من السليمانية، والإخوة الآخرين كل واحد منهم من منطقة معينة، اتصور بعد كل هذه التطورات وهذه الأحداث، الآن يتبلور مفهوم من البصرة إلى النجف إلى العمارة، إلى الأنبار، إلى الموصل، إلى السليمانية وإلى أربيل بضرورة وجود دولة مقتدرة، الكردي تاريخياً يخشى من الدولة القوية، والدولة القوية في تعريفي ليست بالدولة القامعة المتعسفة، إنما الدولة القوية المقتدرة هي الدولة الخادمة لشعبها بالقانون، لكن دولة تستطيع أنْ تحميني من أعاتي الدهر، من تدخلات الدول، من القصف الخارجي، ضعف بغداد الكثير من الكرد يخشون منه أنْ يكون مدخلاً للآخرين لأنْ يتدخلوا في قيمومة أو وصايا في شؤونهم، كما الحال في البصرة كما الحال

في الأنبار، هذا الشعور بدأ ينمو ويتنامى بين العراقيين ألا وهو أنَّ أمُّ المشاكل في العراق هو غياب الدولة الوطنية المقتدرة القادرة على فرض القانون، والقادرة على حماية السيادة، هذا لن يأتي لقرار أعتباطي أو بخطاب جميل منمّق من هذا الرئيس أو ذاك وإنّما يأتي بالوقوف على مكأمن الخلل وإصلاح العملية السياسية بعمق، بعد 18 عام من سنة 2003، نحن الآن مقبلون على انتخابات أردناها مبكرة، تجاوباً مع مطالب الناس الذين رأوا في الانتخابات السابقة والوضع السياسي الحالي غير قادر على خدمتهم، وردُّ فعل – في تقديري – على ما اعتبروه تزويراً أو تلاعباً أو مصادرةً لرأيهم في الانتخابات السابقة.

الخلل الأكبر الذي ينتهك سيادة العراق هو إنتهاك إرادة الناخب العراقي والتلاعب بصوته، السيادة تبدأ من احترام صوت المواطن في الانتخابات، ولذلك أنا أقول السيادة فيها مفاهيم كثيرة وأبعاد كثيرة ولنا أنْ نتحدث فيها، ولكن المنطلق هو شرعية النظام وشرعية الدولة، وهذه الشرعية تستند للانتخابات الحرّة بدون قيمومة وبدون تزوير وبدون تلاعب، تكرار ما كان يجري في الانتخابات السابقة نذيرُ شؤم لا يمكن لنا أنْ نقبل به. هناك من يقول لا يمكن أنْ نجري الانتخابات في موعدها لاعتبارات وأسباب مختلفة، أنا أقول ربما هذه الانتخابات أسهل من سابقاتها، في الانتخابات السابقة كان لدينا سيارات مفخخة تتوإلى على مراكز الانتخابات، الوضع الأمني – والحمد لله – وبهمّة الخيرين أفضل، السجال السياسي أقوى لأنَّ هذه الانتخابات الكل يُقدّر بأنها هي انتخابات تأسيسية ولها تبعات مهمة للمستقبل العراقي، الوسيلة الوحيدة لنا أنْ نضمن أنتقالاً سلمياً شرعياً إلى وضع جديد يستحقه العراقيين هو ضمان درجة من النزاهة والعدالة في الانتخابات كي يشعر المواطن العراقي فيه أنَّ صوتهُ مُصان ومُحترم.

الدكتور بحر العلوم:

أشكرك كثيراً فخامة الرئيس على هذه الإجابات الصريحة، ولكن ما دمت عرّجت على الانتخابات المبكرة دعني أتوقف قليلاً لأتقمص شخصية المواطن العراقي، وأقول صحيح الجهود التي تُبذل من قبل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والحكومة والمفوضية والأحزاب لإجراء الانتخابات في تشرين الأول من هذا العام جهود تُشكر عليها، ولكن ألا تتفق معي أنَّ ليس هنالك رؤية متفق

عليها بين الأحزاب السياسية للتغيير القادم؟ الانتخابات المبكرة جاءت على أثر المطالبات والانتفاضة في تشرين الماضي، ماذا تمكنت الأحزاب من تغيير في رؤيتها اتجاه متطلبات الدولة والسلطة؟ والخشية عند البعض سيكون إنتاج المنظومة بشكلها الراهن ولكن بأوزان مختلفة، بالرغم من قناعتي بضرورة إجراء الانتخابات، ولكن كيف نُقنع المواطن العراقي بأنَّ هناك تغييراً سيجري؟

فخامة الرئيس:

كلُ حزبٍ بما لديهم فرحون، وليس لي أو لجنابك أنْ نُقدّر أيّ حزب لديه حظوة عند الناس، الناس يجب أنْ يقرروا ذلك، وواجبنا كدولة وكحكومة أنْ نعمل على ضمان انتخابات نزيهة، وأنا لا أريد أنْ أبسط الأمر وأبسطها لأنها ستكون معقدة، وهناك حالة تشكيك في عملية الانتخابات ولأسباب وجيهة، وما جرى في الانتخابات الماضية لم يكن قليلاً، فامامنا تحدي إقناع الناس وذلك بإجراءات عملية، هنالك المفوضية تعمل بجد من أجل الإجابة على تلك الإسئلة التي تُشكك بالعملية الانتخابية وكيفية ضمان آليات التصويت وضمان الأصوات وعدم التلاعب، المراقبون الأمميون الذين سوف يُشاركون في الانتخابات أو يُساعدونا في تنظيم الانتخابات، لكن الجهد المجتمعي سيكون مهماً أيضاً.

هل نفتح ملف الدستور؟

كان لي لقاء قبل بضعة أيام مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني وطرحتُ عليهم هذا الموضوع، العالم يستطيع أنْ يُساعدنا ولكن نحن أصحاب الإرادة، منظماتنا وشخصياتنا الوطنية، وفعالياتنا المجتمعية يجب أنْ يكون لها دوراً كبيراً، وأتمنى إلى وقت الانتخابات أنْ نقوم بإجراءات فعلية عملية تُطمئن الناس على أننا صادقون وجادّون في هذا الموضوع، وهناك الآن بعض المداولات وأؤكد مداولات وليس قرارات لأن هذا الموضوع خطير، هل نُقدم على فتح ملف الدستور أو على الأقل بعض التعديلات المتفق عليها وطنياً، والتي لا تُثير خلافات، وفي الحقيقة إصلاح الوضع السياسي يجب أنْ يكون من قبل البرلمان القادم، ويجب أنْ لا نستبق الأمور، ولكن كي نبدأ بدفع عملية الإصلاح اذا كانت هناك قضايا متفق عليها وطنياً في الدستور بحاجة إلى تعديل وتؤدي إلى

فتح هذا الموضوع وللبرلمان القادم، لنا أنْ نتداول بشأنها، أؤكد مرةً أخرى ليس هنالك أي قرار في هذا المجال لأنَّ هذا الموضوع حساس وخطير ولا يمكن المسَّ به إلاّ من خلال توافق وطني عامّ يضمن للعراقيين ثقتهم بالدستور الذي ارتضيناهُ فيصلاً، وهذا الموضوع مطروح أيضاً من أوساط مختلفة ونحن بصدد المداولة ونتشاور حولها والأخ الدكتور (علي الشكري) رئيس هيئة المستشارين عندنا كان قد جمع مجموعة من فقهاء الدستور والقانون في رئاسة الجمهورية، كما كانت نقاشات في مجلس النواب حول هذا الموضوع، وكان هذا مطلب الحراك الاحتجاجي في تشرين، وقد توصلوا إلى مجموعة مقترحات جيدة، وأؤكد أنَّ هذا الفريق الذي اجتمع في رئاسة الجمهورية كانوا من الأكاديميين ومن فقهاء القانون الدستوري وليسوا سياسيين وتعمدنا أنْ يكونوا كذلك، وما توصلوا إليه من مقترحات فيها الكثير من الوجاهة، ولكن صعب جداً في الوقت الحالي أنْ نقوم بدفعها، لكن إن كانت هناك بعض المفاهيم وعلى سبيل المثال هنالك مطالبات شعبية في كل مناطق العراق بضرورة انتخاب المحافظ بصورة مباشرة، اذا كان هنالك توافق وطني عام على هذا الموضوع فليكن. مرةً أخرى وأنا حذر جداً بأنَّ هذا الموضوع حساس والدستور ليس قضية سياسية يومية للسجالات، فنحاول أنْ نتعاطى مع ذلك بهدوء ولكن عامل الوقت سيُداهمنا، البرلمان القادم سيكون المكلف بمتابعة هذا الموضوع بصورةً جدية.

الدكتور بحر العلوم:

فخامة الرئيس، اعتقد أنك طالعت التوصيات-توصيات مبادرة السيادة- والتي طُبعت بشكل مُنفصل للمشروع، هذه توصيات جاءت من قبل أكاديميين بناءً على دراسة التجربة السياسية والرؤية النخبوية النقدية، وخلصوا إلى ستة توصيات، قالوا بكل وضوح: لا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون إصلاح سياسي، ولا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون إصلاح أمني، ولا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون إصلاح اقتصادي، ولا يمكن لنا إستعادة السيادة بدون تحديد المصالح الوطنية العليا، وكذلك ضرورة الإصلاح المجتمعي، استميحك عذراً لننفتح على أصحاب الرؤى والتوصيات لنستمع مباشرةً منهم، وبالتالي أنا أطلب من الذين شاركوا في هذا المشروع، وهناك بعض الأسماء المسجلة عندي، ولمن يرغب في المداخلة سنفسح المجال له، ويعذرنا فخامة الرئيس على الإطالة في الوقت ولكن صدره واسع.

لذلك أطلب من الدكتور عامر حسن فياض أستاذ الفكر السياسي، وعميد كلية الآمال الجامعة، أن يتحدث عن السيادة والمصلحة الوطنية.

المداخلات:

الدكتور عامر حسن فيّاض: المنجز ليس كتاباً بل مشروعاً

شكراً جزيلاً، يُشرفني أنْ أكون وسط هذه النخبة الطيبة، ويُشرفني أنْ أكون حاضراً في الجزء الكبير من حديث كل من معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم، وفخامة السيد الرئيس.

الدكتور بحر العلوم تحدث عن اللجنة التي أشتركت أو ساهمت في إعداد هذا المشروع، ويشرفني أنْ أكون أحد اعضاء اللجنة، وفخامة الرئيس تحدث عن لجنة التعديلات الدستورية وأيضاً يشرفني إني كنتُ أحد المساهمين في هذه اللجنة.

عقلنة مشروع السيادة

هذا المنجز هو ليس كتاب، وإنّما هو مشروع، وهذا المشروع يحتاج ما أسميه – وهذه استمدها من مساهمات زملائي، لأني سوف لا أتحدث عن مساهماتي في هذا المشروع بل مساهمات الزملاء – أعتقد فتحت شهية العقل لإضافة ملاحظات لها هدف، والهدف هو عقلنة مشروع السيادة، لأنَّ مشروع السيادة عبر التاريخ يمثل إطروحة إنقسامية وليس إطروحة موحدة، لو أخذنا هذا المفهوم بتأسيسه بلسان (جان بودان) سنلاحظ بأنَّ السيادة التي أرادها هي سيادة مقدسة، أراد سيادة عبارة عن سلطة مطلقة، لا يمكن أنْ تتجزأ، لا يمكن تُنقل ولابدَّ أنْ تكون واحدة يابسة، صلبة. في عصرنا وصلنا إلى العولمة التي أرادت شيطنة السيادة، وليس رحمنتها، فمن الخطأ أنْ نتكأ على سيادة يابسة بودانية، ولا على سيادة زائلة تمثلها الرأسمالية المتوحشة، فلابدَّ من عقلنة، العقلنة لمفهوم السيادة لكي لا يكون مكروهاً، ونحن نعرف أنَّ موضوع السيادة الآن هو موضع نفور من قبل الكثير من العقول، وحتى لا يكون موضع نفور لابدَّ من عقلنته، وحتى يمكن عقلنته لابدَّ أنْ يكون متلازماً مع الديمقراطية.لذلك فخامة الرئيس تحدث عن موضوعة الانتخابات كملاذ، كمخرج، يُساعد على تعزيز المفهوم العقلاني للسيادة، وأنا أقول من دون تلازم ما بين الاستقلال والديمقراطية من غير الممكن أنْ نتلمس ونعيش ونحيا في ظل سيادة مقبولة من قبل الجميع، ومتجاوزة للإنقسامية في فهم السيادة. شكراً جزيلاً.

الاستاذ حسين العادلي: السيادة والإصلاح السياسي

شكراً جزيلاً، التاريخ عبارة عن مبادرات والذي يستطيع أنْ يطلق أي مبادرة هو صانع للتاريخ، وكلنا جنود هذه المبادرة وبُناتها، وعملنا بها، ونحن جزء من هذه المبادرة وسنبقى.

مشكلتنا الرئيسية إننا تحولنا إلى صالونات ثقافية، الآن نحن نُناقش بحضور قامات البلد، فخامة رئيس الجمهورية، وزراء، نواب، صنّاع رأي من الذي يبادر بإنجاح مبادرةٍ ما أو إفشالها؟ الديانات مبادرات، الثورات مبادرات، من هو الفاعل الرئيس في إنجاح أو إفشال أي مبادرة؟

أساس المبادرة رؤية

أنا أتصور أنَّ مشكلتنا الرئيسة في إنجاح أو فرز مقومات أي مبادرة، والمبادرة هي رؤية، ونستطيع القول بأنَّ ما تم إنجازه في هذه الوثيقة هي رؤية وبها محاور رائعة في تشخيص الخلل وأعطت رؤية بالحلّ، اذا قلنا بأنَّ هذه الرؤية متكاملة أو بحاجة إلى إنضاج أكثر يأتي عامل آخر وهو حملة المبادرة من؟ هل هم الأكاديميون فقط؟ صنّاع الرأي فقط؟ الذين لا يمتلكون قدرة على تغيير واقع مجتمعهم ودولتهم أم هناك أصناف أخرى؟ ولو بقت المشكلة على الأكاديميين وصنّاع الرأي والإعلاميين.. فليسمح لي فخامة الرئيس – كل ما حدث في العراق منذ عام 2003 والخلاص من الدكتاتورية إلى اليوم، اذا كان هناك مبادرة إيجابية لم تأتِ من الطبقة السياسية، أتت من الرموز الدينية والمجتمعية والثقافية، الطبقة السياسية حملة المشروع والتي بنت مشروع الدولة، هي في مأزق وفي مشكلة، وما زالت في مشكلة، نتكلم عن السيادة؟ الدولة هي سيادة القانون، المؤسسة، حرمة الدولة، الآن نحن لا نعيش في دولة ضعيفة وإنّما في دولة فاشلة، ويوم عن يوم نتقدم باتِّجاه الهاوية، بدون رؤية بدون تصحيح، الكل يشكو والكل يُشخّص ونطرح الحلول، وهذه المبادرة إحدى هذه الحلول.

هناك عاملان إضافة للرؤية في إنتاج أي مبادرة، الحملة من هم؟ وما هي أساليب تطبيق المبادرات؟ هل هي جزء من هذه الأساليب والمنظومات؟ لن تنجح، لأنَّ المبادرة بحاجة إلى طُرق مجنونة، متمردة، كل مبادرة هي إصلاح عليها أنْ تكون ضد التيار، لا تجامل، والعامل الثاني من هم **حملة المبادرة**؟ فيهم مواصفات، وأولى المواصفات الطهوريّة وليس جزء من نظام المفاسد

والمحاصصة وإنّما نظام فيه مستفيدين، كيف يتم إنجاح المبادرة بمنظومة هي من أوجدت المشكلة؟ وهي حريصة على هذه المشكلة؟ وعلينا أنْ نُذكر أننا في 2003 ورثنا بقايا دولة، بقايا مجتمع، ركام نتاج الدكتاتورية، وعوامل تدخل دول الجوار والعالم... الخ، ولكن الطبقة السياسية التي أنتجت هذا النظام السياسي والذي هو المأزق، وألخص المأزق بنقطتين: الطبقة السياسية التي تُدير فعل الدولة، وثانياً بطبيعة النظام السياسي، وهذا النظام السياسي لن يؤدي إلى دولة، هذا النظام السياسي مقبرة الدولة، هذا النظام السياسي أوجد مشروع دويلات مُقنعة، الإقليم دولة وعلينا أنْ لا نكون مُجاملين، واليوم كل حزب دولة وكل قيادة دولة، هذا النظام السياسي – وللأسف هو أيضاً تحايل على الدستور – وأنا أبرأ الدستور، اذن المادة الخام للدستور لا تقول بنظام المحاصصة والعرق الطائفي وحزبوي أبتلع الدولة، الدستور في خطه العام دولة مواطنة مؤسساتية تقوم على أساس الأغلبية السياسية، لكن الطبقة السياسية أوجدت منظومة أخرى هدّت من الأمل في إنتاج دولة على أساس الدستور.

رؤيتي، نحن بحاجة إلى توفير اشتراطات نجاح المبادرة، إضافة إلى هذه الرؤية بحاجة إلى عاملين: العامل الأول أنْ يكون حملة المبادرة ليس من المشكلة، طهوريين وعندهم روح المجازفة، وروح المبادرة، والتضحية، وليس جزء من نظام المصالح، ولا يخاف من فقدان شيء، لأنَّ هذا لا يُنجح مبادرة، الثائر هو الذي يصنع التاريخ، هو من يكون مستعد لأنْ يدفع الثمن، من هو مستعد أنْ يتخلى عن وظيفته وعن موقعه وعن مصفحاته ويُرجم؟ هذا هو الذي يُغيّر، ويستطيع أنْ يُحيّ مبادرة ويُميت مبادرة، أمّا اذا كان خائف على امتيازاته ووضعه ستبقى المبادرة محصورة بين دفّات الكتاب. العامل الثالث نجاح المبادرة بأساليبه، قد تتوفر حملة مبادرة نوعيين وطهوريين ومضحين، والأساليب عليها أنْ لا تقع للأساليب النمطية، والأساليب غير المنتجة. وشكراً

الدكتور شيروان الوائلي: السيادة والإصلاح الأمني

السلام عليكم، شكراً لراعي الملتقى الدكتور إبراهيم بحر العلوم، شكراً لفخامة الرئيس، عودتنا على الصراحة دوماً. بالتأكيد اليوم الورقة وصلت إلى الواجهة الأهم وهو الحلو، عندما نجد حلول بالملفات أو المفردات المهمة ومنها الإصلاح الأمني، كون الأمن من أهم مرتكزات السيادة.

أريد أنْ أتطرق لأربعة مقومات للأمن لتأمين سيادة مطلقة للدولة:

أولاً: **علاقة الفرد بالدولة أو بالمجتمع**، عندما يكون الأفراد متحققة ذاتياتهم في الدولة، بالتأكيد سيكونون حريصين على الدولة وأمنها وحمايتها، وعندما تنعكس النظرية يكون هنالك خلل في العلاقة بين المواطن والدولة ستكون بيئة أمنية رخوة تسمح بالتدخلات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية، اذا لم تتحقق ثنائية الفرد والدولة في تحقيق ذاتيات الأفراد من قبل الدولة، وفي إحتكام الأفراد في إطار الدولة، بالتأكيد سوف لن نكون أمام بيئة أمنية تُؤمّن سيادة الدولة.

ثانياً: **عقيدة الدولة العسكرية**، عقيدة الدول تتراوح بين عقيدة هجومية – مثلما كان العراق سابقاً – وبين عقيدة دفاعية، والأصلح هي عقيدة الدفاع التعرّضي التي تدرئ أي خطر على أمن الدولة وحدودها ومصالحها، وهذه العقيدة يجب أنْ تتحقق بإنسجام كل المؤسسات التي تحت رعاية الدولة، وأقصد المؤسسات الدفاعية، أنْ تنسجم وتذوب أهدافها ومفرداتها ضمن عقيدة الدولة العسكرية والدفاع التعرّضي الذي يمنع الدخول في الضرر في أمن الدولة وحدودها ومصالحها، واليوم أستُغلت الملفات الداخلية لدرئ هذا الهدف، واليوم وجود قوات تركية في الأراضي العراقية سببه الخلل في التوافق الداخلي على ملفات مهمة سواء ملف (البكه كه) وغيرها من الملفات، كان سبب في خدش السيادة العراقية وتواجد قوات أجنبية على أرض الدولة.

ثالثاً: **عولمة الإرهاب**، لأنَّ الحرب اليوم ليست تقليدية بين جيوش ودول، إنما الحرب اليوم في أكثر بلدان العالم هي حرب إرهاب وسببها التطرف، عولمة الإرهاب تُتيح الانتقاص من سيادة الدولة، لأنَّه وبصراحة عندما نتكلم من الناحية الموضوعية لا توجد سيادة مطلقة للدولة وبالذات في تصنيفنا نحن دول الشرق الأوسط والتي تُعد حسب تصنيف (بريجينسكي) تصنيف رقم (3) أو دول الفريق الثالث وهي دول قلقة، هذه تسمح للعالم للتدخل في الأمن باعتبار الإرهاب اليوم هو عدو دولي وليس عدو محلي أو وطني.

رابعاً: **الجانب التقني في الأمن** الذي يؤمّن السيادة هو جانب مهم في حفظ معلومات الدولة، وفي الدولة العراقية نعرف الكثير من معلوماتنا، وخزن معلوماتنا هي خارج الدولة العراقية، فالأمن السيبراني لم يتحقق في العراق، والذي هو اليوم أهم أوجه تأمين الأمن، لأنَّ الأمن اليوم ليس دبابة

أو طائرة أو الأمن الجوي والبري، فالأمن السيبراني اليوم توصل إلى اختراق منظومات دول كبيرة من ضمنها الحرب بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا. ولهذا مطلوب أكتفاء ذاتي للدولة في تأمين أمنها السيبراني والحفاظ على معلوماتها لكي نكون أمام سيادة واقعية.

الدكتور صالح الحسناوي: السيادة والإصلاح المجتمعي

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً جزيلاً فخامة الرئيس على تشريفك وعلى حضورك وطرح رؤيتك حول مبدأ ومبادرة السيادة، وأزمة العراق سيادياً.الإصلاح الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الشاملة هي مدخل أساسي من مداخيل السيادة، بدون إصلاح مجتمعي، وبدون شعور المواطن بأنه صاحب السيادة في بلده ومن ثم شعور المجتمع وتحقيق السيادة الشعبية أو سيادة الشعب، وقيام الشعب بالدفاع عن مفهوم السيادة، لا يمكن أنْ تتحقق السيادة، المدخل إلى حق المواطن هو تحقيق انتخابات حرة نزيهة، يشعر بها المواطن بسيادته في وطنه باختيار من يمثلهُ، وبالتالي هذا المجلس التمثيلي ينعكس إيجاباً على المواطن من خلال تحقيق مصالح المواطنين، فالمدخل الأساسي هو سيادة المواطن باختيار الحكومة والمجلس التشريعي.

عندما يكون الموظف أو الشرطي أو أي موظف مدني أو عسكري، يُطبق القانون ويشعر بالاحترام ورعاية الدولة تتحقق سيادة الموظف، في المقابل عندما يشعر المواطن بصيانة حقوقه الدستورية التي شرّعها الدستور له يشعر بالسيادة في بلده، التوزيع العادل للثروة من خلال العدالة الاجتماعية الشاملة، والأنتقال من العدالة الاجتماعية الفئوية إلى العدالة الاجتماعية الشاملة هو أحد مداخل السيادة، المساواة أمام القانون، الفرص المتكافئة للتوظيف، وأمور أخرى كثيرة عندما تتحقق يشعر المواطن بالسيادة، ويشعر الشعب بالسيادة وعند ذلك نجد أنَّ الشعب هو من يقوم بالدفاع ويحمل لواء السيادة اتجاه أيّ تهديد لسياسة بلده.

الدكتور حسن لطيف الزبيدي: السيادة والإصلاح الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم، دولة الرئيس، السيد راعي الملتقى الحضور الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. في تقديري أنَّ لأزمة السيادة في المجال الاقتصادي بُعدين، الأول داخلي، والثاني خارجي، وبالتأكيد كلاهما ينطلقان من مهمات إصلاح الاقتصاد الوطني، وكل ذلك في ظل

إشكالية معرفية يُثيرها الاقتصاد السياسي الجديد الذي لا يُعطي للسيادة أهمية كبيرة طالما أنه ينطلق من أفتراض أنَّ لهذه السيادة أهمية متدنية في البعد الخارجي.

مع ذلك فأنَّ لمظاهر أزمة السيادة في العراق أبعاداً ومتغيرات تنتهب هذه السيادة اقتصادياً:

أولاً: **الاعتماد المفرط على الريع** الذي يجعل جزءاً مهماً من القرار الاقتصادي مرهوناً بأوضاع سوق هذا المورد وما تحدده قوى العرض والطلب، فضلاً عن القرار الذي يتعلق بالمؤسسات الدولية المعنية بهذا المورد، لعل آخرها موضوعة أوبك+.

ثانياً: **السلوك التنافسي بين دول الجوار** بالذات، التي تتبع سياسات اقتصادية وتجارية تؤثر في سيادة العراق على اقتصاده وقدرته على اتباع سياسة اقتصادية وتجارية تُحقق مصالحه ومصالح ابنائه.

ثالثاً: **الفساد الإداري والمالي** الذي ينتهب هو الآخر جزءاً مهماً من السيادة على القرارين الاقتصادي في الداخل والخارج ويُضعف تأثير السياسات العامة والإنفاق العام وقدرته على تحقيق النتائج التي يُمكن أنْ يُحققها في ظل غياب هذا الفساد.

فلابدَّ لمشروع السيادة أنْ ينطلق من مشروعِ إصلاح اقتصاديٍّ ينهض بواقع الاقتصاد ويحررهُ من هذه المتغيرات التي تُقيد هذه السيادة.

الدكتور عدنان الشحماني: السيادة مغيبة ام غائبة؟

السلام عليكم، الشكر للسيد إبراهيم رئيس الملتقى لإتاحة هذه الفرصة، وشكراً لفخامة الرئيس لاهتمامك الدائم في هذه المجالات البحثية، وحضورك الدائم والمتميز.

السيادة مغيبة أم هو غياب؟ نستطيع أنْ نسميه تساؤل، أنا اعتقد أنَّ السيادة مغيبة، وأود من سيادة الرئيس أنْ يُجيب على هذا السؤال الذي أعتقده بأنه أسّ المشكلة، هذا تغييب السيادة اشتركت فيه إرادة دولية، وإرادة إقليمية، وإرادة محلية وهذا واضح لدى الجميع بأنَّ الدور الرئيسي لتغييب السيادة هو الدور الإقليمي والدور الدولي للعراق، وهنالك إرادة محلية مُنساقة بشكل وبآخر مع الإرادة الدولية أو الإقليمية باتّجاه تغييب السيادة، وهذه هي أُسّ المشكلة، هل تعتقدون في المستقبل القريب أنْ تكون هنالك إرادة محلية تكون قادرة على فكّ إرتباطها والتأثير الدولي والإقليمي على

السيادة؟ اذا ما تحقق هذا فكّ الإرادة المحلية من التأثير الإقليمي والدولي يمكن أنْ نتحدث عن الأمور الأخرى والتي هي أمور مرتبطة بالأمن العسكري أو الأمن الاقتصادي أو الأمن السياسي، هل هذا ممكن من وجهة نظركم سيادة الرئيس؟.

الدكتور قاسم الجنابي: مذكرة السيادة للاكاديميين[39]

شكراً جزيلاً فخامة رئيس الجمهورية، شكراً جزيلاً لراعي الملتقى معالي الدكتور (إبراهيم بحر العلوم) المحترم. في الحقيقة ليس لديَّ مداخلة ولكن لديَّ أمانة، أمانة أحملها بين يدي أُريد أنْ أوصلها إلى فخامة رئيس الجمهورية من أساتذة الجامعات الذين شاركوا في إعداد الكتاب وإعداد التوصيات، اذ تصدت نخبة من الأكاديميين وأساتذة جامعات للبحث في الحلول الناجعة في أزمة العراق السيادية، من خلال المشاركة الفاعلة في مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) سواء في الكتاب أو في الندوات الأفتراضية.

ونحن كمتخصصين ومتابعين للشأن العراقي، ومن رؤية وطنية خالصة فأننا نرى أنَّ العراق اليوم أمام تحدي كبير في ظل عدم قدرة القيادات السياسية من الخروج من فكرة المحاصصة والتوافق والمصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، تجاه التحديات التي تواجه السيادة والمصلحة الوطنية العليا للعراق، لذا نلتمس من فخامة رئيس الجمهورية المساعدة في تبني ما توصلنا إليه من استنتاجات وتوصيات والمرفقة طيّاً كجزء من الحل لأزمة العراق سيادياً، ومرفق معي أيضاً قائمة بأسما الأساتذة الأكاديميين الذين ساهموا في الكتاب، واسمح لي فخامة الرئيس أنْ أوصله لفخامتكم.

النائب يونادم كنا: لماذا لم تنجح المبادرات؟

تحية لملتقى بحر العلوم، ولمعهد العلمين للدراسات العليا على هكذا جهود. تحدث الزملاء وتحدث فخامة الرئيس بما فيه الكفاية، أنا أعرف فخامة الرئيس منذ ثلاثين سنة عندما تمت ملاحقتنا من

39 المستشار الثقافي لمؤسسة بحر العلوم الخيرية، واستاذ الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، شارك وبفعالية في المشروع وكان له دور في التواصل مع الاسرة الأكاديمية في الجامعات العراقية للتحضير والإعداد للفعاليات التي أقيمت في الجامعات العراقية.

قبل صدام ودباباته ومدافعه في مدينة دهوك، وهو معروف بدبلوماسيته وحنكته، وأنا أريد أنْ أتكلم بشكل واضح وليس بلغة سياسية دبلوماسية.

كمهندس وأتكلم بالرياضيات، اذا كان عندي مجهول واحد فيحتاج معادلتين لإكشافه، واذا كان هناك مجهولين فيحتاج إلى ثلاث معادلات، ونحن معادلتنا العراق واحد والمجاهيل عشرة! هذه المشكلة جواب لسؤال الدكتور الذي يُذكرني بالمرحوم الراحل (محمد بحر العلوم) والراحل (مام جلال) منذ ثلاثين عاماً سعوا إلى إنقاذ هذا الشعب من الطغيان، واليوم نسعى لترصين هذا التغيير من أجل الأفضل.

مشكلتنا هي لماذا لم تنجح المبادرات؟ بلغة الكيمياء اذا أردت مركّب معيّن أ + ب= ج، والذي بجواري لا يدع النتيجة تكون (ج)، ولا يدعني أنْ أفكر عراقياً وأنتج عراقياً، وهذا هو مختصر مفيد، ولكن كيف نُعزز السيادة؟ أول شيء نبدأ تربوياً، وكل كلام الزملاء صحيح، لكن تربوياً منذ نشأة الطفل يجب أنْ يتربى على مبدأ نحن إخوة وشركاء، في اليابان هناك (8) مليون إله ولكن اليابان ثالث اقتصاد في العالم وأول أو ثاني بلد في التكنلوجيا والسبب أنه لا ينشغل بالماضي وإنّما ينظر إلى الأمام، ونحن لا زلنا أسرى صراعات الماضي، ويجب أنْ نتحرر من هذه القضايا وننظر إلى الأمام بأننا كلنا شركاء، وكلنا إخوة بدون أيّ تفرقة.

الدكتور محمد الحاج حمود: متطلبات تحقيق السيادة

فخامة الرئيس المحترم، الدكتور إبراهيم المحترم، تحياتي لكل الإخوة والأخوات الحضور.

أنا أتكلم من تجربة نظرية وعملية عن موضوع السيادة، أنا قضيت عمري في التدريس في الجامعة والعمل في وزارة الخارجية وفي تماس مباشر مع أفكار السيادة ومتطلبات السيادة، في تقديري ومن هذا المنطلق أنَّ السيادة تحتاج إلى ثلاثة عناصر أساسية:

العنصر الأول هو الدستور وفخامة الرئيس تكلم عن الدستور، والدستور 2005 عموماً فيه جوانب إيجابية كثيرة، لكن فيه جوانب سلبية مشخصة والكل يعرف ما هي عيوب الدستور في واقعه الحالي ويحتاج إلى تعديل كما أشار فخامته.

العنصر الثاني هو نظام الحكم، الدستور حدد لنا نظام الحكم ولكن من حيث الواقع نظام الحكم يختلف كلياً عن نظام الحكم في الدستور، اذ دخلنا في المحاصصة، والحزبية، والطائفية وانتهت بأحكام الدستور أنْ توضع على الرفّ، وفي تجربتي في المفاوضات العراقية والتي قدتها جميعاً تقريباً من 2003 إلى اليوم، في مواقف حرجة جداً ندافع عن مصالح العراق، واذا برئيس حزب من الأحزاب يُصرح ضد ما نتفاوض عليه، وهذا هدم للسيادة.

النظام السياسي في العراق، فالسيادة ليست العلاقات الخارجية فقط، وإنّما سيادة الداخل أيضاً، الداخل مُنتهك وأقولها بصراحة، التعليم مُنتهك ووصل إلى الحضيض، الصحة ومؤسسات الصحة أخذت تنهار تدريجياً، الصناعة توقفت، الزراعة وخاصة الآن وقد قطع جيراننا الأفاضل الأتراك والإيرانيين المياه، فلم يبقَ للسيادة في النظام الداخلي شيء.

العنصر الثالث العلاقات الدولية، فعلاقاتنا الدولية تتصف بعدم الوضوح، الصراع الموجود في المنطقة بين أقطاب معينة عالمية وإقليمية أضرارها المباشرة على العراق، والصراع الموجود بين الولايات المتحدة وإيران يمسُّنا بشكل غير مباشر، وعلينا حفاظاً على السيادة أنْ نقف موقف للدفاع عن مصالح العراق، ولا نتدخل في مشاكل إيران وأمريكا وهذه القضية تخصهم، ولكن نحن العراق في الوسط وضحية كل هذا الصراع الموجود، لذلك أقول أنَّ السيادة في العراق رغم الشعارات ورغم النصوص الدستورية مُنتهكة من جميع الجوانب، لا توجد سيادة محترمة للدولة العراقية في الوقت الحاضر.

تعقيب فخامة الرئيس برهم صالح:

شكراً جزيلاً مرةً أخرى لأخي الدكتور إبراهيم، وللسادة الأفاضل على هذه المداخلات وهذه الملاحظات، ومرة أخرى أكرر شكري وتقديري لهذا الجهد المتميز. سأحاول الإجابة باختصار على بعض الطروحات التي تفضلتم بها.

قوة الدولة في شرعيتها

السيادة تنطلق من قوة الدولة في الداخل وقدرة الدولة على فرض القانون، وتأمين شرعيتها بالاستناد إلى إرادة العراقيين، ربما هناك من يتصور أنّ دولة صدام حسين كانت قوية لكنها كانت فاقدة للشرعية، وهي التي أمتهنت السيادة العراقية وأدى بالعراق إلى ما نحن فيه اليوم من مشاكل تلو المشاكل، قوة الدولة هي في شرعيتها وأنْ تستمد هذه الشرعية من قبول الناس، وأنْ تكون دولةً خادمةً راعيةً وقادرة على حماية مواطنيها من خلال فرض القانون.

أنا لا أحاول أنْ أجامل ولكن هذه الحالة مفقودة في بلدي، والأسباب كثيرة وليست وليدة اليوم، ما تفضل به الدكتور حسين حول الحزب الذي له علاقاته وتجاوزاته أحد الأسباب الأساسية هو عدم قدرتنا على تنفيذ قانون الأحزاب، وهو قانون فيه شروط واضحة من حيث التمويل والعلاقات، وما تفضل به الدكتور محمد واضح وصريح ودقيق، هذا يأتي في سياق ما نحن بصدده من مشاكل تراكمت عبر السنين.

لا حل الا بدولة مقتدرة ذات سيادة

المشكلة في العراق مشكلة مركّبة، وأعود وأقول ليس هناك حلّ للعراق إلاّ دولة مقتدرة ذات سيادة، الدولة المقتدرة الخادمة لشعبها التي تستطيع ضبط الاقتصاد وتسخير موارد البلد لخدمة أبنائها، مركز القوة المالية في العراق أقوى بكثير من أوضاع الدولة، وبناءً على ما يقوله الخبراء والمعنيين بالأمر أنَّ حجم واردات العراق من 2003 إلى اليوم من بيع النفط يُقارب ترليون دولار مما يعني ألف مليار دولار، حسب بعض المؤشرات – وأكرر ليس لدينا معلومات دقيقة – ربما (150) مليار من هذه الأموال أنتهت إلى الخارج بصفقات مشبوهة أرتبطت بالفساد، الاقتصاد السياسي في العراق بعد الحصار عام 1991، ولكن يقيناً بعد 2003 أصبح الفساد فيه جزءاً أساسياً من هذا الاقتصاد، وهو الاقتصاد السياسي للعنف، الاقتصاد السياسي للفوضى، الاقتصاد السياسي لإضعاف الدولة وإبقائها ضعيفة، والاقتصاد السياسي لإنتهاك السيادة وإبقاء العراق على هذه الحالة وبدون التعاطي مع هذا الموضوع – المال – وإسترجاعه وتثبيته كركن أساسي من أركان الدولة لا يمكن أنْ نتقدم إلى ما نتطلع إليه.

العراق بيضة القبان والتوازنات الإقليمية تحسم فيه

فيما يتعلق بالدور الإقليم ي، أنظر إلى التاريخ وأنا في حضرة العديد من الأكاديميين والباحثين، العراق دوماً نقطة التوازن وحسم صراعات المنطقة، بين بلاد العرب وبلاد فارس وأناضوليا، تاريخياً وعلى مدى آلاف السنين الصراعات الإقليمية والتوازنات الإقليمية تُحسم في وادي الرافدين، ومع نشوء الدولة الحديثة هذه الحالة لم تختلف، الكل ينظر إلى العراق كبيضة القبان والنقطة الأساسية في تحديد التوازنات الإقليمية، ربما هناك من يقول في القرن العشرين أتى البريطانييون، وفي القرن الواحد والعشرين أتى الأمريكان، لم تتبدل المعادلة في أساسياتها، ما تبدل أنه بعد (60) سنة أو (40) سنة من هذه الحالة في العراق تضرر العراقيون، وتضررت المنطقة، العراق لم يكن – كدولة – في أمن مع شعبها، ولم يكن في أمن مع جيرانها، والكل يضخ بما لديه من إمكانيات وعوامل ووكلاء لحروب بالنيابة على الساحة العراقية، في كثير من الأحيان وأقولها وبكل صراحة بأموالنا وأرواحنا وكلاء للآخرين، المنطقة أستُنزفت، الأموال التي بُددت في الحروب، العبثية على مدى العقود الماضية لا يمكن لهذه المنطقة أنْ تستمر.

نفوس العراق في 2050 ثمانون مليون

العراق اليوم نفوسه حوالي (40) مليون نسمة في 2050 سنكون (80) مليون نسمة، وهكذا البلاد المجاورة لنا، واردات النفط على الأرجح وحسب المعطيات الدولية في 2030 وما بعده أوربا تتحول بالكامل باتّجاه الطاقة الكهربائية وعدم استخدام الوقود الأحفوري، والطلب على النفط سيقلّ، والاحتياطات الهائلة للعراق لن تُجدي نفعاً لإطعام شعبنا وتوفير فرص عمل لهم، وهذا ينطبق على إيران وينطبق على السعودية وعلى كل دول الجوار، لنا أنْ نستمر في هذه الحالة والعراق مُستباح، وساحة صراع للآخرين، نتضرر جوارنا أيضاً يتضررون، بكل قناعة وقد يكون فيه شيئاً من التمنيات البسيطة وغير الواقعية لكن تمني مبني على استحقاقات ومتطلبات هذه المرحلة، لا يمكن لهذه المنطقة أنْ تستقر بدون دولة عراقية وطنية مقتدرة وذات سيادة، إنْ كان العراق مُهيمناً عليه من أيّ طرف سيكون مدخلاً لتدخلات أخرى وننتهي إلى الدوامة التي عشناها في المراحل السابقة ودمرت ليس فقط العراق وإنّما كل المنطقة.

الدولة المقتدرة الخادمة لمواطنيها

ومن هنا مشروع العراق يجب أنْ يكون مشروعاً وطنياً في الداخل، مستنداً إلى هذا المفهوم وأؤكد مرة أخرى الدولة المقتدرة لا تعني العنف والبطش كما عهدناه في السابق، الدولة المقتدرة دولة محترمة تخدم مواطنيها وتسخر موارد بلدها لخدمة ناسها، وتكون في أمن مع شعبها وفي أمن مع جوارها، التدخل في الشأن العراقي، والقيمومة على العراق والوصايا والتدخل يؤدي إلى تدخلات متقابلة والكل متضررٌ من هذه الحالة.

السيادة في حماية إرادة المواطن

وفي تقديري السيادة تبدأ من احترام المواطن، وفي هذه اللحظة التي نتحدث فيها ونحن مقبلون على انتخابات، احترام صوته وإرادته، أحد الإخوة تكلم عن أنَّ هذه الوجوه لن تتغير ولن تأتي بمبادرات، لدينا فرصة حقيقية في الانتخابات القادمة – وأؤكد مرة أخرى اذا ضمنا النزاهة الكاملة – وفي هذا المسعى أنا كرئيس للجمهورية والأخ دولة رئيس الوزراء والحكومة والمسؤولين، ولكن أنتم الأكاديميين والفعاليات المجتمعية يجب أنْ نكون معاً لحماية هذا الصوت، لحماية هذه الإرادة التي هي المنطلق للتأسيس عليها الدولة المقتدرة تعبر عن إرادة العراقيين.

الدستور فيه مشاكل، ولكن فيه إيجابيات أيضاً، لكن آن الأوان أنْ ننظر إليه كنص مقدس غير قابل للتغيير، يجب أنْ يكون لدينا حواراً وطنياً حول سياقات تعديله بما يضمن لنا منظومة سياسية تُلبي طموح العراقيين.

ثنائية السلطة التنفيذية

وفيما تفضل به أخي الدكتور إبراهيم حتى لا يقول تجنبت سؤالي حول ثنائية السلطة التنفيذية، السلطة التنفيذية ليس فيها ثنائية بل هي متكاملة حسب الدستور، لكن ربما الآليات غير واضحة، البلد يعيش مرحلة تحدٍ يجب أنْ لا ندخل في سجالات فرعية، كل البلد مهدد بتحديات خطيرة، أملي أنَّ كل الخيرين نتمكن من التعاون معاً من أجل الوصول إلى يوم الانتخابات، وضمان انتخابات نزيهة، تنطلق منها حكومة معبرة عن إرادة العراقيين، وننطلق إلى ما هو مطلوب ومتفق

عليه وطنياً ألا وهو دولة مقتدرة، ودولة وطنية تستطيع بجدية وليس فقط بشعارات أنْ تحمي السيادة وتحمي المواطن أينما كان في هذا البلد.

مرةً أخرى دكتور إبراهيم أشكرك على هذه الدعوة الكريمة، وأشكر الحضور الكريم، واتمنى لهذه المؤسسة الرصينة العزيزة كل التقدم.

الدكتور بحر العلوم:

فخامة الرئيس شكراً جزيلاً على هذه الأمسية البغدادية الرائعة، ولكن أتمنى أنْ لا تكون يتيمة، ونتمنى من فخامته أنْ يجتمع مع هؤلاء الأكاديميين والباحثين على الأقل في كل ستة أشهر، وأنْ تكون مبادرة السيادة للأكاديميين محل اهتمامه.

ألف شكر لفخامته على تفضله لرعاية هذا الحفل، وألف شكر لكم جميعاً ولجميع الإخوة الحاضرين، شكراً جزيلاً.

الفصل الثاني

البحوث الفائزة في مسابقة
السيادة والمصلحة الوطنية

- حفل الإعلان عن البحوث الفائزة في المسابقة البحثية
- البحث الأول: (التحديات الداخلية للسيادة العراقية: دراسة في إشكالية العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان وفق دستور 2005)
- الحث الثاني: (إشكالية السيادة في عقيدة الأحزاب السياسية العراقية: دراسة في المقاربة الإسلامية والعلمانية)
- البحث الثالث: (التحديات الإقليمية والدولية على السيادة والمصلحة الوطنية العراقية)
- البحث الرابع (مفهوم الدولة والسيادة)
- البحث الخامس (التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة الوطنية في العراق: نظرة على التحديات الداخلية)

حفل اعلان البحوث الفائزة في مسابقة

السيادة والمصلحة الوطنية

معهد العلمين للدراسات العليا

2022/1/4

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والأكاديمية تصدى الملتقى والمعهد وجريدة المواطن لمشروع وطني تحت عنوان (أزمة العراق سيادياً)، واستمر المشروع بسلسلة من الندوات الافتراضية التي أغنت وناقشت ما جاء في الكتاب، غير أنَّ ما أثار الانتباه في النقاشات هو موضوع (المصلحة الوطنية وعلاقتها بالسيادة)، ولهذا ولإنجاز الهدف من المشروع أطلق المعهد بالتعاون مع الملتقى جائزة علمية تحت عنوان (السيادة والمصلحة الوطنية).

كلمة راعي مشروع أزمة العراق سياديا

الاساتذة الافاضل، الضيوف الكرام، الطلبة الأعزاء، الباحثون المشاركون في المسابقة

باسم مؤسسة بحر العلوم ومعهد العلمين والملتقى نتقدم إليكم جميعاً بالشكر الوافر الجزيل على ما تفضلتم به ابتداء من التحضير والترويج والتحكيم والتكريم لهذا البرنامج المبارك.

وبرنامج هذا اليوم أحد الروافد لتغذية مشروعنا (أزمة العراق سياديا) الذى تصدى له المعهد والملتقى منذ شباط عام ٢٠٢٠ فكانت المرحلة الأولى منه إنجاز أول وثيقة عراقية تناقش (مفهوم السيادة الوطنية بعد التغيير) وساهم في إعدادها رؤساء الوزراء ورؤساء مجالس النواب منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠، وخضعت هذه الوثيقة لرؤية نقدية شارك فيها أكاديميون وسياسيون وباحثون وناشطون (٦٠ شخصية)، وتعد الوثيقة أول وثيقة في الفكر السياسي العراقي المعاصر حسب تقييم أساتذة العلوم السياسية.

إن هذا المشروع يبحث في ركام المتغيرات عن آفاق بناء الدولة، يحاول أن يتلمس الطريق في خضم التنافس الشرس على السلطة لوضع لبنات لمعالجة اختلالات بناء الدولة، فما زال العراق منذ

تأسيس دولته أي قبل قرن كامل من الأن وهو يتطلع إلى الدولة ذات المصداقية، وكان يحلم أن يتم استثمار سنوات ما بعد التغيير لوضع اللبنات الأولى في تحقيق الحلم الموعود.. حلم الدولة العراقية.. ولكن .... ومع ذلك لا وجود لليأس والإحباط ولم نعدم الأمل، فلا يزال في القوس منزع في ظل هذه المعاهد والجامعات.

السؤال من يضع الخطوات الأولى لتحقيق هذا الحلم العراقي ومن أين ينطلق هذا الحلم؟ الجواب كل الثورات والمتغيرات التي حصلت في المسيرة الإنسانية كان أساسها الفكر، والفكر موهبة وصناعة، تحتاج إلى تدريب وصقل وجهد، ومصانع الفكر الجامعات، ومن إحدى التجارب العراقية الفتية ولادة هذا المعهد ليصبح مشروعاً انتاجياً في بناء الدولةً، نعم لا نريد مشروعا استهلاكيا بل نريده مشروعاً انتاجياً، لا نريده مشروعاً تستنزف موارد العراقيين البشرية بل نريده مشروعاً لتعظيم موارد العراق البشرية، هدفنا الأساس النهوض بمشروع انتاجي فيه كل مقاييس الجودة والتقدم ويمتلك المقومات والمستلزمات لإنتاج مشاريع باحثين ناجحين قادرين على معالجة المشاكل وطرح البدائل ذات الأساس العلمي مستفيدة من دراسة التجارب الأممية الأخرى وخصوصيات المجتمع العراقي لتقديم رؤية بعيدة عن عباءة الفوضى والارتجال والنفعية الآنية.

وكانت المسابقة البحثية التي نجتمع اليوم لتكريم الفائزين فيها، من إحدى تلكم القضايا الأساسية في بناء الدولة، فهي تبحث عن العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية؟ هده الثنائية تشكل الحجر الأساس وهذه الثنائية متلازمة او حسب ما يعبر عنها المناطقة سنخية (هو مصطلح فلسفي يستخدم عند الحديث في قضايا الوجود وأصل الخلق، فيقال مبدأ السنخية، وقانون السنخية) فليس هناك سيادة للبلد ما لم تكن في الطرف الآخر مصالح وطنية متفق عليها ولدى المجتمع والدولة القدرة على حماية هذه المصالح الوطنية، وتعوم السيادة عندما تصبح المصالح الوطنية موضع اجتهاد ومورد خلاف فتكون شكلاً لا مضمونا. لذلك كانت هدف المسابقة تحفيز الكوادر التدريسية وطلبة الدراسات العليا الحفر في هذه الثنائية المعقّدة والمطلوبة لديمومة الدولة، فاذا ارادت للدولة ان تسري الدماء في شرايينها فلابد من تحديد ماهية هذه المصالح وتراتبياتها ومن يقوم بتنفيذها وحمايتها. قطعا أن البحوث الفائزة في هذه المسابقة ستكون رافداً لأعمال اللجان

المستمرة في مرحلتها الثانية، وتضم خيرة من النخب الأكاديمية والناشطين. لا أريد أن استبق النتائج فقطعاً سيكون لنا لقاء آخر لتقديم نتاج المرحلة الثانية من المشروع.

أكرر شكري لعمادة معهد العلمين وإلى اللجنة التحضيرية برئاسة السيد عميد المعهد وإلى اللجنة العلمية برئاسة رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد وإلى الجهود التي بذلت من أجل الإعداد إلى حفل التكريم هذا، والشكر كل الشكر إلى الباحثين الفائزين، ونحن سعداء أن نجد تفاعل الكوادر التدريسية وطلبة الدراسات العليا مع مشاريع معهد العلمين، داعين الله أن يرتقي بالمعهد وكوادره التدريسية وطلبته إلى مصاف تعليمية عالية تكون محل افتخار وتقدير الجميع محققاً أهدافه بعون الله والسلام عليكم ورحمة الله

كلمة السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا:

معالي راعي مشروع (أزمة العراق سيادياً)، السيد أمين عام مؤسسة بحر العلوم الخيرية، السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تصدى المعهد والملتقى إلى موضوع في غاية الأهمية والحساسية وهو (أزمة العراق سيادياً)، اذ تم الشروع بالعمل في بدايات عام 2020 وانتهى العمل في اذار 2021 بإصدار وثيقة تاريخية شهدت على تاريخ العراق المعاصر، وخُطت هذه الوثيقة بأقلام الشهود وصنّاع القرار ورؤساء العراق وأسميناها (أزمة العراق سيادياً) أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق والنخب من الساسة والأكاديميين.

وكان الأساس في هذا المشروع خمسة أسئلة مهمة جداً وُجهت إلى رؤساء وزراء العراق بعد التغيير، ورؤساء مجلس النواب، وكان أحد أهم هذه الأسئلة هو (علاقة السيادة بالمصلحة الوطنية) وقد وجدنا أنَّ هناك غموضاً قد انتاب الإجابة عن هذا التساؤل من حيث الساسة وصنّاع القرار ومتخذيه، وتعددت وجهات النظر والمؤثرات الشخصية والحزبية وغياب العمل المؤسسي في تأطير وتحديد مصالح العراق العليا وعلاقتها بسيادة الدولة العراقية بعد عام 2003.

وزاد يقيننا بهذا الغموض من خلال متابعتنا للنقاشات والمناقشات التي جرت بالندوات الافتراضية التي أعقبت صدور الكتاب، اذ ثار جدل كبير وعميق حول الإشكالية الجدلية بين السيادة والمصلحة الوطنية من قبل الساسة والفعاليات الاجتماعية والمجتمعية، والسؤال هو هل أنَّ السيادة تحقق المصلحة الوطنية أم أنَّ المصلحة الوطنية هي من تحقق السيادة؟ ولفك طلاسم هذا الغموض وهذه الجدلية تبنى معهد العلمين مسابقة علمية بحثية الأولى في موضوعها ونوعها بعنوان (السيادة والمصلحة الوطنية).

ارتكزت الآراء والأفكار الواردة في الكتاب (أزمة العراق سيادياً) ولتحقيق الهدف المنشود قُسمت محاور المسابقة إلى ستة محاور وهي:

1. السيادة وبناء الدولة.
2. السيادة والديمقراطية.
3. الثابت والمتغير في السيادة والمصلحة الوطنية.
4. التحديات الداخلية للسيادة والمصلحة الوطنية.
5. التحديات الإقليمية والدولية للسيادة والمصلحة الوطنية.
6. السيادة الوطنية والمصلحة العراقية في عقيدة الأحزاب السياسية العراقية.

ولتحقيق البعد الوطني والابتعاد عن الطائفية والمحاصصة السياسية المقيتة في المسابقة شُكلت لجنة علمية من الجامعات العراقية المعبرة عن التنوع السياسي والفكري والمجتمعي في العراق، فقد ضمت اللجنة العلمية أساتذة أفاضل من الجامعات ميسان، الكوفة، بغداد، المستنصرية، الأنبار، الموصل، ديإلى ، أربيل، وكلية الآمال الجامعة.

أعلن هنا عن المسابقة مع حفل توقيع كتاب (أزمة العراق سيادياً)، الذي أقامه معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف في 1 آيار 2021، ولأهمية الموضوع ولكي يأخذ بعده الوطني فقد قام المعهد وملتقى بحر العلوم للحوار بالتواصل مع هذه الجامعات آنفة الذكر للإعلان عن المسابقة، وإقامة ندوات حوارية افتراضية حول الموضوع، وقد كُلف بهذه المهمة الشاقة الاستاذ الدكتور محمد ياس خضير رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد، والاستاذ الدكتور قاسم محمد

عبيد الجنابي المستشار الثقافي لمؤسسة بحر العلوم الخيرية، فقد كان لهم صولات وجولات في جامعات ميسان، المستنصرية، الأنبار، والنهرين، الموصل، ديالى ، أربيل، وكلية الآمال الجامعة، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

تقدم للمسابقة العديد من البحوث والباحثين من مختلف الجامعات العراقية، وتم عرض كل بحث على خبيرين علميين من جامعتين مختلفتين وفق استمارة أُعدت آنفاً لهذا الغرض، وبعد عرض نتائج التقييم على اللجنة العلمية فاز كل مما يأتي:

الفائز الأول فخرياً: الاستاذ المتمرس الدكتور فكرت نامق عبد الفتاح من معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الأشرف، عن بحثه الموسوم (التحديات الداخلية للسيادة العراقية: دراسة في إشكالية العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان وفق دستور 2005).

الفائز الأول : أ.م.د ميثاق مناحي العيسى من مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء، عن بحثه الموسوم (إشكالية السيادة في عقيدة الأحزاب السياسية العراقية: دراسة في المقاربة الإسلامية والعلمانية)، قيمة الجائزة مليون دينار عراقي.

الفائز الثاني: أ.م.د حازم حمد موسى من كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، عن بحثه الموسوم (التحديات الإقليمية والدولية على السيادة والمصلحة الوطنية العراقية)، قيمة الجائزة 500 ألف دينار عراقي.

الفائز الثالث: الباحث الدكتور علي كحط عن بحثه الموسوم (مفهوم الدولة والسيادة)، قيمة الجائزة 250 ألف دينار عراقي.

الفائز الرابع: الباحثة سمية علي رهيف عن بحثها الموسوم (التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة الوطنية في العراق: نظرة على التحديات الداخلية)، قيمة الجائزة 100 ألف دينار عراقي.

اتمنى للسادة الباحثين كل التوفيق، والمزيد من العطاء خدمةً لعراقنا الجريح، فشكراً لكم ولجهودكم العلمية، والشكر موصول للسادة أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية.

كلمة ممثل اللجنة العلمية40:

السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحديث عن النتاج العلمي لابدَّ أنْ يكون قصيراً، لأنَّ مضامين هذا النتاج كبيرة وكثيرة، لذلك سنتحدث عن اللجنة العلمية لتقييم وتحكيم هذا النتاج.

المسابقات العلمية أُريد لها أنْ تكون جنازة لكي تُدفن في مقابر الجهل والتجهيل، لكن معهد العلمين اصطف مع المنصات المعرفية وحرص على المستقبل، لأنَّ المستقبل يعتمد على إنتاجية ثلاثية ألا وهي إنتاج القوت، وإنتاج المعرفة وهذه المسابقة تدخل ضمن إنتاج المعرفة.

اللجنة العلمية للمسابقة تم اختيارها من قبل مؤسستين الأولى هي مؤسسة بحر العلوم، والمؤسسة الثاني هي معهد العلمين وهذه اللجنة بالأساس خرجت من رحم مشروع نبيل وهو كيف نعالج أزمة العراق سيادياً للوصول إلى استكمال السيادة.

حصلت اجتماعات كثيرة وتم اختيار خبراء مختصين، وتعهدت اللجنة بأنْ لا يشارك أي أحد منها في هذه المسابقة، وهذا ما حدث، واللجنة أدركت بأنَّ الاستجابة سوف لن تكون بالمستوى المطلوب للمشاركات، لأنها تعرف جيداً أنَّ طريق العلم في بلادنا ما زال طريقاً موحشاً والسالكين فيه قلة، ورغم ذلك فالمسابقة العلمية ستبقى مستمرة لأنها متلأزمة مع مشروع استكمال السيادة بمرحلته الثانية وربما الثالثة وربما وصولاً للعاشرة أو ما بعد العاشرة، لأنَّ مشروع استقلال الوطن هو مشروع ثابت ولابدَّ وأنْ يكون متلازماً مع الديمقراطية.

حوار مع الباحثين الفائزين

إدارة الحوار: الدكتور محمد ياس خضير

السيدات والسادة أسعد الله صباحكم، أدعو السادة الباحثين لعرض موجز بحوثهم والنتائج التي توصلوا إليها في مسابقة (السيادة والمصلحة الوطنية)، أدعو الفائز الأول فخرياً الدكتور فكرت

40 الأستاذ الدكتور عامر حسن فياض

نامق عبد الفتاح عن بحثه الموسوم (التحديات الداخلية للسيادة العراقية: دراسة في إشكالية العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان وفق دستور 2005)، وأدعو الفائز الأول الاستاذ المساعد الدكتور ميثاق مناحي العيسى عن بحثه الموسوم (إشكالية السيادة في عقيدة الأحزاب السياسية العراقية: دراسة في المقاربة الإسلامية والعلمانية)، ادعو الفائز الثاني أ.م.د حازم حمد عن بحثه الموسوم (التحديات الإقليمية والدولية على السيادة والمصلحة الوطنية العراقية)، وأدعو الفائز الثالث الباحث الدكتور علي كحط عن بحثه الموسوم (مفهوم الدولة والسيادة)، وأدعو الفائز الرابع الباحثة سمية علي رهيف عن بحثها الموسوم (التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة الوطنية في العراق: نظرة على التحديات الداخلية).

الفائز الأول الفخري الدكتور فكرت نامق عبد الفتاح:

الحضور الكريم أسعد الله صباحكم.

الموضوع الذي تناولته في هذه المسابقة (التحديات الداخلية للسيادة العراقية: دراسة في إشكالية العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان على وفق دستور 2005)، النظام الذي يشكل الاتحاد الفيدرالي ليس حديثاً سالكاً سهلاً بل هو خيار صعب تأخذ به الدول بقصد تجنب التحدي الأمني والتكامل الاقتصادي وتجنب التفكك والسعي للتعايش المجتمعي والإدارة الحكيمة، كلها أسباب دعت لقيام النظام الفيدرالي.

في دستور عام 2005 هنا نوع من الإشكالات وهي أنه أعطى صلاحيات واسعة لإقليم كردستان في حين أعطى صلاحيات محددة للسلطة الاتحادية مع بعض الاختصاصات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان.

التجاذبات السياسية، ومن أهم النزاعات هي مشكلة الأراضي المتنازع عليها وتطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، بالإضافة إلى النزاع الحاصل حول مشكلة توزيع الثروات وكيفية التعامل مع العقود النفطية.

الخلاصة في هذا البحث هي أنَّ معظم النظم السياسية الفيدرالية تتجه نحو السلطة الاتحادية على سلطة الأقاليم، وتعطي الدساتير الفيدرالية القانون الاتحادي على خلاف ما سار عليه دستور عام 2005 عندما حصر الاختصاصات الاتحادية وترك ما تبقى لحكومة الإقليم .

مجلس النواب أقرَّ قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بالأقاليم رقم (13) لسنة 2008 مستنداً للمواد 117 و118 و119 و120 و121، ولكن في حقيقة الأمر أنَّ هذه الإجراءات ظلت معطلة ولم تطبق في تكوين أي إقليم جديد داخل العراق.

الشيء الآخر وهو مشكلة التوافقات السياسية بالنسبة للقابضين على السلطة، وهي مشكلة كركوك، و يصفها البعض كأنها مشكلة القدس بالنسبة للأراضي العربية الفلسطينية، على الرغم من أنَّ المادة (58) من القانون الاتحادي لسنة 2004 والمادة (140) لدستور 2005 أقرتا بموجب هذه الإجراءات كما ورد فيهما إلا أنهما لم يطبقا إلى الآن.

الثروة النفطية وهي جانب مهم في الإشكال بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان، وتطرق الدستور إلى ثروة النفط والغاز بالإشارة إلى الحقول الحالية ولم يتطرق إلى الحقول المستقبلية، وهذا نقص واضح في المادة (112) من الدستور مما جعل الإقليم يتحكم بالحقول المكتشفة حديثاً لوحده دون تنسيق مع السلطة الاتحادية، وهذا ما أشار إليه السيد رئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي)، فقد أشارت المادة (111) إلى ثروات النفط والغاز ولم تشر إلى الثروات الأخرى التي يتمتع بها العراق مثل الزئبق والفوسفات وغيرها من المعادن.

الدستور العراقي لسنة 2005 اعتمد على تثبيت حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية بنسبة 17٪ أو ربما يطالبون بـ20٪ في بعض السنوات وهذا شيء غير صحيح، والسبب أنَّ هذه النسبة جاءت وفق تخمينات وليس لرقم احصائي دقيق يبين حجم سكان إقليم كردستان.

مع كل هذه الهفوات التي في الدستور، ولكن يعد النظام الاتحادي هو النظام الأنسب لإدارة الدولة العراقية لكنه يحتاج إلى تهيئة بعض الظروف الأساسية.

يجب على المشرع تعديل النصوص الدستورية بما يهدف إلى الوحدة الوطنية، فمهما كانت الصياغات الدستورية وحنكة القائمين على صياغة مثل هذه المواد فهو (ليس قرآن) ويمكن تعديله وحذف بعض المواد، والقوانين بين مدة وأخرى يمكن أنْ تتبدل، فالقانون يعبر عن الحالة الاجتماعية والاقتصادي، ومن ثم مثل القوانين والأحكام تتطلب التعديل.

اذن، العمل على تعديل المادة (115) من الدستور، وإعطاء الأولوية للقانون الاتحادي، وجعل الاختصاصات الحصرية لسلطة الإقليم وما عداها للسلطة الاتحادية.

العمل على إجراء تعداد سكاني لكل العراق بصمنه إقليم كردستان.

أيضاً تحديد المادة (140) من الدستور بإسقاط السقف الزمني لحل هذه المشكلة في كركوك، بالإضافة إلى الصراع في قانون النفط والغاز الاتحادي ليكون الفيصل في تطبيق السياسة النقدية، بالإضافة إلى تنمية مصالح الوطن وهذا لن يكون إلا بالحوار السلمي الهادف والتوافق من أجل عراق مستقل مزدهر وموحد وتحقيق المصلحة الوطنية العراقية.

الفائز الأول: الاستاذ المساعد ميثاق مناحي العيسى:

السادة الحضور أسعدتم صباحاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكراً جزيلاً لمعهد العلمين وإدارته، والشكر موصول إلى المنظمين لهذا الحفل.

بحثنا بعنوان (إشكالية السيادة في عقيدة الأحزاب السياسية العراقية: دراسة في المقاربة الإسلامية والعلمانية). يحلل البحث إشكالية السيادة العراقية إيديولوجياً بما فسرته القوى والأحزاب السياسية العراقية وفقاً لمنطلقاتها ومتبنياتها الفكرية والسياسية والفقهية، وما ترتب عليه من سلوك وممارسة عمّقت من أزمة السيادة وزادت من اشكالياتها.

البحث جاء بسبعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم السيادة والاشكاليات: تناولنا في إشكالية السيادة من ناحية مفاهيمية وقانونية وسياسية، ولعل الأسئلة التي طُرحت في هذا المطلب قد تكون كفيلة بحل أزمة العراق سياديا و اذا ما تم الإجابة عليها من قبل القوى السياسية العراقية وهي كالآتي:

- لمن يمكن إسناد السيادة ومن يمارسها؟
- ما حدود السيادة ومتى يكون هناك انتهاك للسيادة وكيف يمكن حمياتها؟
- إلى أي نظام قانوني تستند السيادة وكيف يتم تعريف السيادة؟

المطلب الثاني: تناولنا فيه أزمة السيادة العراقية تاريخياً من خلال الحقبة العثمانية والبريطانية وبعد سقوط النظام الملكي عام 1958 مروراً باستيلاء حزب البعث على السلطة عام 1968، وتصدع السيادة باتفاقية الجزائر والحرب الكردية بشمال العراق، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها ومغامرة احتلال الكويت وما ترتب عليها من قرارات دولية وأممية، إنتهاءً بحرب 2003 بانهيار الدولة العراقية فضلاً عن سلوك القوى السياسية بعد عام 2003 الذي أسهم بشكل كبير في تعميق أزمة السيادة وتعويمها دولياً وإقليمياً.

المطلب الثالث: ركز على إشكالية السيادة إيديولوجياً وانعكاسها على الوضع العراقي من خلال البحث في الإختلاف الإيديولوجي لمفهوم السيادة سواء بين تيار الإسلام السياسي أو من خلال الإختلاف والتباين بين الإسلام السياسي والتيارات العلمانية، أو الإختلاف بفهم السيادة بين القوى السياسية العراقية بشكل عام بمختلف توجهاتها من الناحية الفكرية والدينية والفقهية.

تناول المطلب الرابع والخامس إشكالية السيادة الداخلية والخارجية للدولة العراقية بعد عام 2003.

المطلب السادس: تناولنا فيه فلسفة الحكم في العراق وإشكالية السيادة، اذ تعد فلسفة الحكم بعد عام 2003 عامل يساهم في تأزيم العراق سيادياً.

المطلب السابع: تناول النظام السياسي وإشكالية السيادة.

ويتضح لنا إنَّ إشكالية السيادة في عقيدة معظم القوى السياسية الإسلامية في العراق هي إشكالية مركبة تتعلق بفلسفة الحكم ونظريتها السياسية وتتلخص بسعيها في وضع الدولة الحديثة بقيمها المختلفة بمواجهة مع قيم الدين، وما يرتبط بحيازة السيادة واحتكار صلاحية التشريع، فاستخدام الدين من جانب الحركات الإسلامية دائماً وابداً كوسيلة حل للمجتمع لمواجهة السلطة الحاكمة فيما لا يتماشى مع أفكارها يعد أمراً في غاية الخطورة، اذ يرفع في مجتمعاتنا المتدينة احتمالات حدوث مواجهة مفتوحة بين السلطة الحاكمة والمجتمع مما يزيد من مظاهر العنف والاضطرابات، فضلاً عن ذلك فإنَّ إشكالية السيادة هي إشكالية معقدة تحتاج إلى فهم قيم الدولة الحديثة ومقوماتها ووظائفها بشكل واقعي بعيداً عن التفسيرات الإيديولوجية أو الثيوقراطية لأنَّ إسقاط المفاهيم الدينية على الدولة الحديثة يلغي الأخيرة ويزيد من تشوهاتها، فضلاً عن هذا هناك عدة أمور عُقدت من أزمة العراق السيادية ويمكن إيجازها بما يأتي:

1. عبارة العمق العربي كما صورته بعض القوى السياسية السنية، وعبارة العمق الشيعي كما صورته بعض القوى السياسية الشيعية، تعد في طليعة الركائز الأساسية التي مهدت إلى استباحة السيادة العراقية بعد عام 2003.
2. إنَّ التوازن في العلاقات الخارجية وفقاً لمواقف الدول المجاورة من التغيير السياسي بعد عام 2003 وطبيعة موقفها من العلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل أثر كثيراً على السيادة العراقية.
3. فوضى التشريعات، وتغييب الدستور وعدم تعديله وطبيعة العلاقة بين المركز والإقليم .
4. تنامي مظاهر التشكيلات المسلحة خلافاً للقانون والدستور، فضلاً عن التهديد الأمني الذي تسببه الجماعات الإرهابية للدولة والقانون والمجتمع.
5. تصدع العلاقة بين السلطة والمجتمع.
6. الإختلاف وعدم التوافق السياسي بشأن المصالح الوطنية ساعد الدول الإقليمية وبعض الأطراف المحلية على انتهاك السيادة العراقية.

الفائز الثاني: الاستاذ المساعد الدكتور حازم حمد موسى:

معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم راعي مشروع أزمة العراق سيادياً، السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا الدكتور زيد عدنان المحترم، السيد رئيس اللجنة العلمية الدكتور عامر حسن فياض المحترم، مستشار مؤسسة بحر العلوم الدكتور قاسم محمد عبيد المحترم، الدكتور محمد ياس خضير المحترم، السادة الأفاضل طاب يومكم.

بحثي بعنوان (التحديات الإقليمية والدولية على السيادة والمصلحة الوطنية العراقية). جاء بحثي ليناقش محورين الأول دولي وهو أزمة السيادة العراقية في ظل التنافس الدولي الأمريكي والروسي والصيني، وهو صراع وتنافس للهيمنة على المنطقة والتدخل في العراق لأهميته الاستراتيجية، والمحور الثاني هو أزمة السيادة العراقية مع دول الجوار فالعراق محاط بدول إقليمية تتنافس على القيادة، والعراق يعاني من أزمة سيادة مع دول الجوار الجغرافي مع تركيا والسعودية وسوريا والأردن وإيران والكويت، هذه الأزمة ولدت رد فعل ووجدنا فريقين فريق يرفض ويدين والفريق الثاني ربما يتبنى ليتمكن.

خرجنا بجملة من النتائج للبحث، فالتحديات الدولية أسست لنهج المحاصصة وهذه أثرت على السيادة العراقية، وكذلك تشكل لدينا سياسة المحاور التي وجدت دعماً خارجياً وسببت في اهتزاز مفهوم السيادة، وكذلك التنافس الدولي والإقليمي على السيادة العراقية لأهمية الثروة والموقع، ومصدر الطاقة في العراق ولّد تنافساً دولياً وكذلك تنافساً إقليميا.

نوصي بجملة من التوصيات، ضرورة بناء سياسات لمواجهة التدخلات الخارجية على سيادة العراق، وهذه موجودة في كتاب أزمة العراق سيادياً والبحث حاك جملة من الأبحاث التي تطرح حلول في نتائجها النهائية، كذلك العراق بحاجة إلى دعم سياسي دولي وإقليمي بتأسيس وإعادة الثقة بالسياسة العراقية، ونحن بحاجة إلى إستعادة الثقة السياسية مع المجتمع الداخلي والمجتمع الإقليمي والدولي وبناء المنظومة السياسية بشكل متكامل، وتحقيق المقبولية الشعبية في إدارة السياسة العراقية، وضرورة تبني دبلوماسية موازية وجماعية متعددة المسارات لبناء السيادة العراقية وتحقيق المصلحة للمجتمع العراقي.

الدكتور علي كحط جالي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البدء لابدَّ من التوجه بالشكر لمعهد العلمين على هذا الجهد العلمي الذي يعد إضافة إلى المكتبة العلمية في العراق، وسبب تميز هذا الجهد بأنه نقل الحديث عن السيادة من الثكنات العسكرية إلى الميدان الأكاديمي والعلمي ليؤسس أفكار جديدة عن معنى السيادة بعيداً لغة القوة، لتكون السيادة في أبسط الأشياء التي تقدمها الدولة، فاليوم الكل ينظر إلى السيادة ليس من منظار القوة وإنّما من منظار الخدمات التي تقدمها الدولة.

و من المفارقات في تاريخ العراق أنَّ مفهوم السيادة دائماً ما كان منقوصا ولم يكن نتاجاً لأفكار وطنية، في سنة 1925 وفي التنظيم الدستوري الأول الذي وضعته قوات الاحتلال البريطانية الذي أساساً كان قائماً على الشعار البريطاني (فرّق تسد) وهذا الشعار أدى إلى شرخ في المنظومة الاجتماعية وإلى وجود تفرقة كاملة، والحدث الثاني الدستور العراقي الذي أقر في سنة 2005 هو نتاج لأفكار المحاصصة الأمريكية في العراق وقوضت الروح الوطنية في العراق.

إنَّ سيادة الدولة اليوم هي شكل يجسد الرؤية الاقتصادي في إطار حركة الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية والحضارية في الداخل تأيداً ومعارضة لأنَّ النظام الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادي أصبح يمثل قدرة تلك الدولة على إدارة الأمن وتحقيق متطلبات السيادة الداخلية في توفير عوامل الأكتفاء الذاتي للمواطنين في فرص عمل، نمو اقتصادي، مستوى دخل قوي، ورؤية مستقبلية لإدارة المعرفة والمعلومات، لهذا فإنَّ تحقيق متطلبات السيادة الداخلية هي نقطة الإنطلاق نحو المشاركة في السيادة العالمية، فالسيادة هي اليوم مشترك عالمي قبل أنْ تكون رؤية محلية لفرض القوة، فهي تفاهمات ومشتركات لنظام عالمي يفرض إجنداته، والتعاطي مع تلك الإجندات بالتأكيد هو ليس العنف والحرب بقدر ما هو قدرتنا المحلية للمواجهة في حركة وحيوية نظأمنا الاقتصادي، شرعيتنا السياسية، تقنيات المعلومات وإدارتها، حركة وحيوية أنساقنا الاجتماعية والثقافية، بناء مواطننا العالمي.

وهذه تعتمد أساساً على عقول التغيير الإيجابي وليس متغيرات الصدفة، فالعراق بحاجة ملحّة إلى عقول التغيير الإيجابي التي تعمل على مواجهة التحديات وخلق الفرص وفاعلية ومراقبة الأحداث وبناء قدرة التوقع وليس بالحدس وإنّما بدقة التخطيط المستقبلي وكيف يمكننا مواجهة الفوضى العالمية المتعددة المهام بمهمة واحدة وهي قدرتنا على التفاعل والانسجام مع العالم دون أنْ نغفل خصوصيتنا المحلية في السلوك والعادات والتقاليد التي تعزز الهوية الثقافية المحلية للمواطن العراقي.

وعليه فأنَّ عملية بناء الدولة تحتاج إلى معالجة هيكلية الإطار السياسي الناظم لعمل الدولة، ومعالجة هشاشة الهيكل الاجتماعي، ومعالجة بدائية الإدارة الاقتصادية.

وقد توصل البحث إلى العديد من التوصيات ، أهمها:

1. السعي إلى تحقيق بناء مفاهيم السيادة الوطنية في دولة قانونية وعدالة اجتماعية، ووضع أطر بناء المواطنية الجديدة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والابتعاد عن الصراعات الإقليمية والدولية ومحاور تلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
2. إعادة هيكلية تنظيم الحياة السياسية للنظام السياسي وإعادة بناء الثقة بالنخب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية كضرورة ملحّة لبناء إطار استراتيجي لحماية المصالح الوطنية.
3. دعم الاقتصاد الوطني ليكون حراً وحيوياً واتخاذ الإجراءات لإعادة تقييم إصلاح الاقتصاد بدءاً من استغلال الغاز ومراجعة جولات تراخيص النفط وقوانين الاستثمار.
4. العلاقات الخارجية وإدارتها يجب أنْ يكون شأن حكومي ولا يجوز للأحزاب والجماعات الشخصية في إدارة ملف العلاقات الخارجية.
5. بناء إطار وطني جامع يتعهد بتعديل النظام السياسي والمحاصصاتي والتوافقية، واعتماد التصويت المباشر للأشخاص في الانتخابات بعيداً عن النسب المئوية التي تفرغ عملية الانتخاب من محتواه الديمقراطي الحر.
6. تبني خطاب سياسي موحد يعبر عن ثوابت وطنية.

7. توحيد الإختلاف في مفهوم المصالح الوطنية لدى القوى السياسية الفاعلة.

الباحثة سمية علي رهيف:

السيدات والسادة الأفاضل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحثي بعنوان (التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة الوطنية في العراق: نظرة على التحديات الداخلية). استند بجزء من مادته إلى مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) للدكتور إبراهيم بحر العلوم.

في خضم التحولات الفجائية التي تشهدها المجتمعات المتحولة من الأنظمة الدكتاتورية إلى حالة الحرية السياسية غير المنضبطة وهو الذي حدث في العراق بعد عام 2003، يحاول الأفراد والجماعات البحث عن هوية وإنتماء وولاء رغبةً منهم بسد حاجة التهميش والإقصاء التي عرفوها في ظل الواقع السلطوي البوليسي السابق، ومن البديهي أنْ يجمع الفرد في العادة وبصورة طبيعية بين مجموعة من الإنتماءات المختلفة كالإنتماء العائلي والمناطقي والعشائري والديني والقومي وغيرها الكثير، وهذه الإنتماءات مع وجودها جميعاً لدى الفرد فإنَّ الشعور بها يختلف من فرد لآخر، وتختلف أولوياتها لدى الفرد نفسه، لذلك جاء هذا التشتت في الهوية الوطنية في موضع تصادم مع سياسة وسيادة الدولة التي تُعد القوة الآمرة والقاهرة من خلال محاولتها لفرض شخصيتها السيادية داخلياً وخارجياً.

ومن جانب آخر بات يتعلق بمصالحها الوطنية المتمثلة في العلاقات الخارجية مع دول الجوار التي حصل فيها الكثير من اللغط بين أفراد الشعب، فهم ايضاً تعددت إنتماءاتهم ومواقفهم من سياسة الدولة مع الدول المجاورة، ومن مواقف الحكومات المتعاقبة مع سياسات الدول الأخرى، ولذلك جاء بحثنا مقسم إلى كفتين: الكفة الأولى تناولت فيها الهوية الوطنية وكيف اختلفت لدى الأفراد والشعب العراقي بعد عام 2003 وإلى الآن، والكفة الثانية تتحدث عن السيادة والمصلحة الوطنية في العراق حسب ما تم تناوله في كتاب (أزمة العراق سيادياً).

خلصنا في بحثنا إلى جملة من النتائج تمثّلت:

إنَّ العراق يعيش اليوم في ظل سيادة ناقصة امتدت من عام 2003 إلى الوقت الحالي، ومرجع ذلك إلى الاحتلال الذي استمر تواجده في العراق حتى عام 2011، ومن بعده إلى التدخلات الخارجية من قبل دول الجوار في سياسة العراق الأمر الذي خلق شرخاً واضحاً في طبيعة إدارة الدولة العراقية، كما أنه خلق مجموعة من الإنتماءات الفرعية البعيدة عن الهوية الوطنية، هذه الإنتماءات سببها ضعف سلطة الدولة الحامية للأفراد الذين بحثوا عن سلطة حامية لهم ولم يجدوا بدّاً من تكوين هذه السلطة بأنفسهم فكونوا الطوائف والتجمعات العشائرية والنطاقات الإقليمية بالإضافة إلى الإنتماءات الدينية، كل هذه العوامل خلقت حالة من التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة الوطنية في العراق.

أمّا جملة التوصيات التي نخرج بها من بحثنا هذا:

لابدَّ من ترسيخ العديد من الأفكار في اذهان الشعب فيما يتعلق بالهوية الوطنية التي يجب أنْ تكون منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديثين، المستند على قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع ابناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية، كما نأمل بأنْ تكون الهوية الوطنية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق، كما أنَّ الأسس المهمة في إعادة تشكيل الهوية الوطنية المشتتة في البلاد من خلال السير الجدّي نحو المصالحة وأنْ تكون الحكومة المتمثلة بسيادتها العليا هي المسؤولة عن طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل أشكالها بين أفراد الشعب، و نوصي بحماية الدولة لحقوق المواطن لأنَّ فشل الدولة في توفير الحياة الكريمة للمواطنين من خدمات وأمن أو تضييقها على فئة واحدة دون البقية يخلق حالة من ضعف الإنتماء للدولة ومن ثم ينسلخ المواطن تدريجياً من ولائه لسيادة الدولة ومن هويته الوطنية، وينبغي على الحكومات التركيز على أهمية المصلحة الوطنية لتجنّب حالات التصادم الداخلية التي تحدث في البلاد نتيجة إختلاف الولاء للحكومة بين مؤيد لما تقوم به وبين معارض.

(1)

التحدياتُ الداخليّةُ للسيادةِ

دراسةٌ في اشكاليّةِ العلاقة بينَ السُلطة الاتحادية وسلطة إقلِيم كردستان على وفقِ دستُور 2005 (نماذج مختارة)

الاستاذ المتمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح (*)

Summary of the Research

The federal union in any country is considered a reflection of the conditions and circumstances in which the country lives in terms of political،social and economic terms. Each country has its own political circumstances،and the methods it follows in distributing competencies between the federal authority and the regional authority،according to the political process on which these states are built

It goes without saying،that the distribution of competencies in federal states is usually within the competence of the federal constitution،and this is what most federal states have taken،if not all of them،with the exception of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005،which gave priority to the law of regions and governorates that are not organized in a region،in the event of a dispute between them،which sparked and continues to raise many crises between the authority of the federal government and the authority of the Kurdistan region

As the constitution limited the powers of the central government and left the rest to the regional governments،giving priority to the regional law in the event of a conflict between them. This constitution created a constitutionally inconsistent system،and

* أستاذ العلاقات الدولية / معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف.

its features were not clarified to constitute a stabilizing factor. Rather،the constitution made this system a home of conflict between the region and the federal authority. The conflict of powers and constitutional boundaries،which prompted the Kurdish forces to escalate their political discourse،demanding self-determination and secession from the Iraqi state،as was expressed by Mr. Massoud Barzani،President of the Kurdistan Region on more than one occasion about the right of the Kurds to remain or secede as a legitimate right of the Kurdish nation،as he put it.

المقـــــدمة

ما من شك أنَّ طريق الاتحاد الفيدرالي (*) ليس طريقا سالكا سهلا،وإنّما هو خيار صعب لا تلجأ إليه الدول إلّا بقصـد تجنب الأسـوأ،أو سـعيا للأفضـل ، فالتحدي الأمني،والتكامل الاقتصـادي،وتجنب التفكك،والسـعي للتعايش المجتمعي والإدارة الحكيمة ، كلها أسـبـاب وقفت وراء اتباع النظام الاتحادي(1).

ومن البديهي أن تترجم أسـس إدارة الدولة في دولة الاتحاد الفيدرالي إلى قواعد مكتوبة في صلب الوثيقة الدستورية، وأنَّ بعض هذه القواعد تأتي بدرجة من الوضوح،وبعضها يكون مرنا عاما،أو أكثـر جموداً.

ومن نافلة القول إنَّ الد ساتير الفيدرالية تختلف في الكيفية،التي توزع بها الاختصا صات بين السـلطة الا تحادية وسـلطة الإقليم ، و هذا الإختلاف لا يرجع إلى الاعتبارات القانونية فحسـب،بقدر ما يرجع إلى اعتبارات العملية السـياسـية ، فلكـلّ دولة ظروفها السـياسـية الخا صة،والأ سـاليب التي تتبعها في توزيع تلك الاختصا صات بين السلطة الاتحادية،و سلطة الإقليم يختلف من دولة إلى أخرى ، فهناك دول توسـع صـلاحيات الإقليم ، وهناك من يعمل عكس ذلك تبعا للعملية السـياسـية التي بنيت عليها هذه الدول ، وبموجب هذا التحديد يمكن معرفة المهام،التي تمارسها كلّ سلطة من هذه السلطات .

والجدير بالذكر أنَّ تحديد أو توزيع الاختصاصات في الدول الفيدرالية هي من اختصاص الدسـتور الاتحادي في الغالب ، فهو الذي يحدد المسـائل التي تدخل ضـمن اختصـاص السـلطة الاتحادية،أو ضـمن اختصـاص سـلطة الإقليم في تلك الدولة الاتحادية،مع وجود قائمة من الاختصـاصـات المشـتركة يمارسـها الطرفان بالاشـتراك معا،وفي حال تعارض القوانين تكون الأولوية للقانون الاتحادي باسـتثناء دسـتور جمهورية العراق لسـنة 2005 على حد علمنا،الذي عالج مسألة تحديد،أو توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية وسلطات الأقـاليم ، وذلك في احتفاظ السـلطة المركزية بحقها في إدارة الأمن والدفاع،والسـياسـة الخارجية والسـياسـة المالية بو صفها سيا سات سيادية يجب أن تدار من قبل الحكومة المركزية،أيّ أنَّ الد ستور العراقي كان مسـايرا لمعظم الدسـاتير الاتحادية في توزيعه للاختصـاصـات،لكنه خالفها في المادة (115)

(2)،التي نصّـت على أن " تكون الأولوية لقانون الأقـاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما " (3)،الذي أثار وما زال يثير كثيراً من الاشـكاليات بين سـلطة الحكومة المركزية وسلطة إقليم كردستان ".

وربما يرجع ذلك إلى حداثة التجربة في فن صياغة الأحكام،وزج غير المختصين في السلطة التأسيسية الأصـلية والضغوط السياسية والتجاذبات،والتناظرات السياسية كلّ تلك أسبـاب وقفت وراء القصور المقصود،وغير المقصود .

وعلى هذا الأساس،سنتناول الموضوع على وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول

الاختصاصات التي تمارسها السلطات الاتحادية وسلطة إقليم كردستان

حدد دستور جمهورية العراق لسنة 2005،اختصاصات السلطات الاتحادية على سبيل الحصر، وكان ذلك في المادة (110) من الدستور،وترك الاختصاصات التي لاتدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية لاختصاص سلطات الأقـاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وذلك في المادة (115)،مع النص على تحديد بعض الصلاحيات،أو الاختصاصات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم وذلك في المادتين (113)،(114) وسنبين ذلك تباعاً وعلى الوجه الآتي :

أولاً : الاختصاصات التي تمارسها السلطات الاتحادية على سبيل الحصر ..

نـصّت المادة (109) من د ستور جمهورية العراق لـسنة 2005 على أن " تحافظ الـسلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي " (4).

و هذا يعني أنَّ الحفاظ على و حدة العراق هي من أولو يات الســلطة الا تحادية،و لذلك يتوجب على تلك السلطة اتخاذ الإجـــراءات كافة التي تحافظ على وحدة العراق ، واجهاض أيَّ محاولة لتقســيمه أو تغيير نظامه الديمقراطي ؛ لإنَّ مســألة الحفاظ على وحدة العراق تُعد من الاختصاصات السيادية التي يجب أن تمارسها السلطة الاتحادية بواسطة الاختصاصات السيادية ، التي يجب أن تكون من صلاحية الحكومة المركزية الحصرية،عندما نصّـت المادة (110) على أن " تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية : (5)

1. رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

فالحكومة هنا متمثلة برئيس مجلس الوزراء تكون مختصة ومسؤولة عن عقد المعاهدات وتعيين السفراء وارسالهم،فضلا عن أنَّها مسؤولة عن علاقة دولته بالدول الأخرى ، وتنظيم ورسم السياسة الخارجية مع الدول .. وهذا ما ذهبت إليه معظم الدساتير الفيدرالية .

2. وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها،بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها،لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه .

3. رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة،وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق،ووضع الميزانية للعامة ورسم السياسة النقدية ، وانشاء البنك المركزي وادارته .

ويعدّ الاختصاص المالي من الاختصاصات الهامة التي يختص به البرلمان اذ يُمنح بموجبه سلطة الرقابة على المالية العامة للدولة ، وبه يسهم البرلمان في رسم السياسة العامة للدولة،اذ يشكل الاقتصاد الدعامة الأساس في قيادة الدولة وتنفيذ برامجها ، فبقدر ما يكون الاقتصاد قوياً ومتيناً تستطيع الحكومة من تنفيذ برامجها .

فقد نصّت المادة (62) من الدستور " يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره ولمجلس النواب اجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة العامة وتخفيض مجمل مبالغها،وعند الضرورة أن يقترح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبالغ النفقات" (6).

4-تنظيم أمور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي ،ويُعد هذا الاختصاص،قد اعتادت عليه كلّ الدساتير الاتحادية على اتباعه ، كون من المواضيع الخطيرة،التي يجب أن تكون من اختصاص السلطة الاتحادية ؛ لأنَّ منح الصلاحية للإقليم بممار سة هذا الاختصاص يؤدي إلى نتائج سلبية .. ويؤدي إلى حدوث التعارض في تطبيق القوانين الاتحادية ، وهذا ما أخذ به دستور سنة 2005 عندما جعل موضوع انعقاد الجنسية وتنظيمها من اختصاص السلطة الاتحادية الحصرية .

5-تنظيم سيا سة الترددات البثية والبريد ؛ لإنَّ تنظيم عملية الاتـصالات والمعلومات البثية تعد من الأمـور الخطيرة المتعلقة بالأمن الوطني ، التي تؤثر في سيادة الدولة،لذلك فـإنَّ جعل هذا الاختصاص ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية أمراً هاماً في بناء الدولة العراقية الاتحادية .

6- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق ، وضمان مناسيب تدفق المياه إليه،وتوزيعها العادل داخل العراق،وفقاً للأعراف والقوانين الدولية .

7- تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والاوزان،فضلاً عن الاحصاء والتعداد العام للسكان .

ثانياً : الاختصاصات المشتركة بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم .

أوردت المادة (114) من الدستور اختصاصات مشتركة للسلطات الاتحادية مع السلطة في الإقليم ،وتمثلت بالآتي : (7)

1-إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وتنظيم ذلك بقانون .

2- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة وتوزيعها .

3-رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث ، والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم .

4-رسم سياسة التنمية والتخطيط العام،والسياسة الصحية العامة والسياسة التعليميّة والتربوية العامة،والموارد المائية الداخلية وتنظيمها ، بما يضمن توزيعاً عادلاً لها،وينظم ذلك بقانون.

أمّا فيما يتعلق بالثروات والموارد الطبيعية،فقد بينت المادة (111) من الدستور التي نصّت على ان " النفط والغاز هو ملك كلّ الشعب العراقي في كلّ الأقاليم والمحافظات " (8).

وقد أوضحت المادة (112) من الدستور كيفية إدارة هذه الموارد والتصرف فيها،اذ نصّت على أنَّه:

" **اولاً** : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة،على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في معظم أنحاء البلاد ...،**ثانيا** : تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات

المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجيّة اللازمة ، ولتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي ..." .

وقد أثارت هذه المادة كثيراً من الخلافات بين الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ؛ لإنَّ هذا النص جاء وسطاً بين المادة،التي نصّت على الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية،وبين المادة التي بينت الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ،ومن ثم فهي خارجة عن كلا المادتين،مما يدلّ على أنَّ لها مركزاً مستقلاً،وتتطلب نوعاً خاصاً من التعاون والتنسيق بين الاثنين،اذ لا ينطبق عليها مبدأ أولوية قانون الإقليم الذي أخذ به الدستور في المادة (115)؛ لإنَّها لا تدخل لافي السلطات الحصرية ولافي السلطات المشتركة(9).

ثالثاً : الاختصاصات التي تمارسها سلطة الأقاليم .

أورد دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في بابه الخامس عنواناً هو سلطات الأقاليم وخصص مواد في هذا الباب تبيّن صلاحيات و سلطات الأقاليم،وكانت أولى هذا المواد هو الإقرار بوجود إقليم واحد في العراق هو إقليم كردستان،وكان ذلك في نص المادة (117) التي نصّت على : (أولاً : يقر هذا الدستور- عند نفاذه - إقليم كردستان و سلطاته القائمة إقليماً اتحادياً " (10).

إنَّ نص المادة أعلاه صريح وواضح بالاعتراف بوجود إقليم كردستان بحدوده المعروفة،فضلاً عن الاعتراف بمعظم السلطات الموجودة فيه ، من سلطة تشريعية،وتنفيذية،وقضائية،لذلك فأنَّ الصلاحيات التي بيّنها الدستور في مواده تخص إقليم كردستان بصورة مباشرة ، كونه إقليمياً معترفاً به دستورياً،كذلك نصّت المادة (121) من الدستور على(11):

" اولاً : لسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية،وفقاً لاحكام هذا الدستور،باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية ..،**ثانياً** : يحق لسلطة الإقليم ،تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم ، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لاتدخل في الاختصاصات

الحصرية للسلطات الاتحادية ..،**ثالثاً** : تخصص للإقليم والمحافظات حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحادياً،تكفي للقيام باعبائها ومسؤوليا تها،مع الا خذ بنظر الاعتبار موارد ها وحاجاتها،ونسبة السكان فيها ..،**رابعاً** : تؤ سس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية ، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية ..،**خامساً** : تختص حكومة الإقليم بكلّ ما تتطلبه إدارة الإقليم بوجه خاص ، انشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي،كالشرطة والأمن وحرس الإقليم "،وفي هذه الفقرة الخامسة،يراد أن يكون للإقليم قوة دفاعية لحماية وحراسة الإقليم والمحافظة على الأمن الداخلي ، ودفع أيّ اعتداء يقع عليه من الخارج (12).

وبيّنت المادة (115) على (اولاً : كلّ مالم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية،يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم،وتكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم،في حالة الخلاف بينهما).

والملاحظ على هذه ا لمادة،أنّها تضع اختصاص الأقاليم والمحافظات هي الأصل،واختصاص السلطة الاتحادية هي الاستثناء،لذلك من الصعوبة – كما يعتقد بعضهم – قبول هذا الأمر اذ كيف يرجح هذا القانون المحلي على القانون الاتحادي في حالة الخلاف بينهما ، اذ من غير الممكن أن يحجب قرار برلمان إقليم قرار البرلمان الاتحادي .

ويبدو أنَّ المُشرِّع الدستوري أراد أن لا يمكن السلطات الا تحادية من التوسع في اختصا صاتها كي لا تهيمن على الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ، من أجل ضمان استمرارية واستقرار النظام الاتحادي ، وذلك بتقوية صلاحيات سلطات الأقاليم والمحافظات تجاه السلطة الاتحادية (*) ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر إنَّ التحول من النظام المركزي الذي كان يحكم العراق قبل عام 2003 إلى النظام الفيدرالي الاتحادي هي تجربة حديثة المنشأ والتكوين،لذلك هي تجربة غير مكتملة الجوانب ، وتحتاج إلى أن تسير في تطور تدريجي وتصحيح الاخطاء التي وقع بها المُشرِّع ، وصولاً إلى تبلور شكله النهائي،وباكتمال ذلك يصل النظام الاتحادي في العراق إلى مصاف الأنظمة الاتحادية ذات التجارب العريقة (14).

المبحث الثاني

تنازع الاختصاص بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان

يُعدّ التنازع في الاختصاص حول أمر معين من الظواهر المعروفة والشائعة في البلدان ذات المجتمعات التعددية،سواء كانت هذه التعددية دينية ام قومية ام مذهبية،وإنَّ النزاع الذي يحدث يمكن أن يكون ذا مستوى عنيف ، أو قد يكون أقل عنفاً بحسب الأسباب المؤدية إلى نشوب النزاع التي قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .. (15).

ومهما كانت أسباب النزاعات،وأنواعها،فهي ذات طبيعة مركبة ومنها نزاع الحكومة الاتحادية مع سلطة الإقليم .

ومن أهم النزاعات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان مشكلة الاراضي المتنازع عليها وتطبيق المادة (140) من الدستور،وكذلك (النزاع) الحاصل حول مشكلة توزيع الثروات الطبيعية واستخراجها،وكيفية التعامل مع العقود النفطية،وايضا النزاع حول الموارد المالية والموازنة وحصة الإقليم من هذه الموازنة.

إنَّ كلّ هذه النزاعات وغيرها والمشكلات المتراكمة ، تؤدي بشكل طبيعي إلى حصول صراع وتنازع في الاختصاص بين الحكومة الاتحادية وسلطة الإقليم ، وعليه سنتناول هذه الفقرة على الوجه الآتي :

أولاً : دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ومشكلة المناطق المتنازع عليها

كان عدم قيام الحكومة العراقية للمرحلة الإنتقالية بتطبيق الإجراءات الملقاة على عاتقها استناداً للفقرتين (أ،ب) من المادة (58) من القانون التي تمهد لحل قضية الأراضي المتنازع عليها ، سبباً في تأجيل البت النهائي لحل هذه القضية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم .

ولعل أهم المناطق المتنازع عليها هي مدينة كركوك ، فقد حظيت مدينة كركوك منذ سقوط النظام السابق في العراق عام 2003 بأهمية اتسعت أبعادها لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي والتنوع العرقي ، والمصالح السيا سية والا ستراتيجية الوطنية والإقليمية المتقاطعة ، في هذه المنطقة الغنية بثرواتها واحتياطاتها النفطية ، والحيوية بدلالة موقعها الجيواستراتيجي (*) ، مثلما تستحضر هذه القضية اهميتها من واقع التحديات التي تفرضها على مستقبل الدولة العراقية

، وقدرة النظام السياسي فيها على ترسيخ ثوابت الوحدة الوطنية ، وتشييد ثقافتها على أرضية رصينة من التوافقات السياسية ضمن الاطر الدستورية والديمقراطية البعيدة عن نهج وثقافة الاقصاء والاستحواذ،فضلاً عن ولوج قضية كركوك منعطفاً صعباً من التجاذبات والتقاطعات الاستراتيجية ، التي رسمت حدودها المصالح الاستراتيجية المتقاطعة لأطراف وقوى محلية وإقليمية،حتى غدت قضية كركوك من اعقد مسائل العراق السياسية منذ الاستقلال،ويمكن عدّ الجدل والصراع حول هوية هذه المحافظة،أو الإقليم كما يرغب بعضهم عدّه قضية اثنية لا يضاهيها إلّا الصراع حول مدينة القدس الفلسطينية (16).

فبعد سقوط النظام السياسي في العراق عام 2003 ، وتشكيل مجلس الحكم صدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية التي نصّ في المادة (58) وهي المادة الرئيسة التي تبحث اشكالية مدينة كركوك ، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة بصددها على الزام الحكومة العراقية الإنتقالية (وعلى وجه السرعة)،باتخاذ التدابير من أجل رفع الظلم،الذي سببته ممارسات النظام السابق ، والمتمثلة في تغيير الوضع السكاني لمناطق معينة،بضمنها إن لم تكن أهمها (مدينة كركوك) وذلك بترحيل،ونفي بعض الأفراد من أماكن سكناهم،عن طريق الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها،وتوطين الأفراد من مناطق أخرى عن المنطقة ، وحرمان السكان العمل فيها ، وكذلك بتصحيح القومية،ولمعالجة الظلم أوجب النص على الحكومة الإنتقالية أن تتخذ خطوات عدة من أهمها :

1. إعادة الافراد الذي تم نفيهم ونقلهم إلى مناطق أخرى .
2. إعادة تشجيع وتوفير فرص عمل جديدة لمن تم حرمانه من التوظيف ، أو من وسائل العيش الأخرى ، للذين تم إجبارهم على الهجرة من مدنهم،وضمان رواتب لمن بلغ السن القانوني في مرحلة التهجير .
3. إلغاء معظم القرارات ذات الصلة بقرارات تصحيح القومية،والحق للمواطن باستعادة هويته الوطنية وانتمائه القومي من دون ضغط أو اكراه .

فضلاً عن ضرورة عادة النظر في التلاعب الحاصل بالحدود الإدارية،وأوجب القانون أن تتم التسوية النهائية،التي تم تأجيلها ، ولاسيما في كركوك ضمن ثلاث حالات حددها حصريا وهي:

أ- إلى حين استكمال الإجراءات المذكورة .

ب- إلى حين إجراء احصاء سكاني .

ت- إلى حين المصادقة على الدستور، بشرط يتفق مع مبادئ العدالة وإرادة سكان تلك المناطق.

لذلك جاء دستور سنة 2005 بآلية يتم من خلالها تقرير مصير الأراضي المتنازع عليها على وفق المادة (140) من الدستور،التي أكدت على طريقة لحل قضية المناطق المتنازع عليها بالقيام بإجراءات التطبيع واجراء التعداد السكاني،ومن ثم استفتاء الشعب في تلك المناطق ، من أجل أن يكون المواطن حراً في الاختيار من دون أيّ ضغوطات،وحدد الدستور موعد اقصاه 31/ 12/ 2007،وألزم الحكومة الجديدة المنتخبة بتطبيق هذه الإجراءات،غير أنَّ هذه الإجراءات لم تطبق حتى الآن ، مما زادت من التوتر وتراكم المشاكل بين الحكومة الاتحادية والإقليم (17).

والملاحظ على هذه المادة انها تتسم بالغموض حول مصير الأفراد الوافدين حديثا إلى المدينة،كما ارجأت الفقرات (ب،ج) عددا من القرارات الهامة إلى ما بعد التوقيع على الدستور الدائم،ومنها التغييرات الإدارية نحو حدود المحافظة ووضع كركوك النهائي .

ولأعمال نص المادة عمدت الحكومة المؤقتة برئاسة (الدكتور ابراهيم الجعفري) أثناء المرحلة الإنتقالية التي استمرت للمدة من 30 / حزيران / 2004،حتى 31/ كانون الأول/ 2005،وانتهت بإقرار الدستور العراقي الدائم ، وإلى تشكيل لجنة وزارية بإيجاد الحلول الانسانية والقانونية لقضية كركوك .

إلّا أنَّ هذه اللجنة بقيت من دون تفاعل مع القضية ومن دون فاعلية،ومقيدة لأسباب عدة،أوجزها رئيس اللجنة السيد حميد مجيد موسى وقتئذ بالقول (إنَّ اللجنة مازالت عاجزة عن مهمتها لأنَّها لاتضم سواه ، فلا كادر ولامخصصات تمكنها من اداء مهمتها ، موضحا أنّ تنفيذ المادة (58) هو التزام سياسي واخلاقي ومعنوي) (18).

أمّـا على الصعيد الميداني ، فقد تصاعدت حدة المواقف بين الأطـراف المتنازعة على المدينة ، وقد انخرط العرب والاكراد في نزاع على المحافظة ، يستحضر كلّ منهما روايات تاريخية وبيانات ؛ لدعم قضـيته ومطالبه بها ، فقد كان الحزبان الكرديان (الاتحاد الوطني الكردسـتاني والحزب الدسـقراطي الكردسـتاني) قد قادا بعد الاحتلال الامريكي للعراق اندفاعة عسـكرية باتّجاه كركوك،ومناطق تدعي حكومة إقليم كردسـتان بتبعيتها للإقليم في محافظات نينوى وصـلاح الدين وديإلى ، و شجعا السكان الذين طردوا بموجب سيا سات التهجير، التي نفذت ابان حكم النظام السابق على العودة ، وهذا الأمـر فسره سكان كركوك على أنّـه احتلال للأراضي .

وكانت حدود إقليم كردستان تحددت بحكم الأمـر الواقع في عام 1991 ،ففي الأحداث التي شـهدها العراق بعد وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية ، وفقدان الحكومة المركزية الـ سيطرة على (14) محافظة في الجنوب والـ شمال ، اندفعت قوات البيـ شمركة إلى حدود محافظات دهوك واربيل والسليمانية،وأطلق على الخط الفاصـل بين هذه الحدود ومحافظات نينوى وكركوك و صلاح الدين وديإلى بالخط الاخـضر،وهو الخط الذي يحدد المنطقة التي ا سست فيها الاحزاب الكردية الحكومة الإقليمية في كردستان في اعقاب انتخابات عام 1992 .

واتخذت حكومة إقليم كردستان خطوات تصعيدية عـدة،ففي 13 تموز عام 2008 أعلن الـ سيد م سعود بارزاني – رئيس إقليم كرد ستان – بقوله : " يجب أن يعلم الذين يقولون ان المادة 140 قد ماتت بأنّها لو ماتت فإنَّ الدستور سيموت أيضاً"(19).

ودفع التمسـك الكردي بتطبيق المادة (140) من الدسـتور،رئيس الوزراء (وقتئذ) نوري المالكي لاتخاذ موقف م ضاد،فبعد النجاح العـ سكري في عملية صولة الفر سان وخانقين امتدح رئيس الوزراء في خطاب له القاه يوم 17 ايلول 2008 فـ صائل الدولة الاتحادية،وانتقد الد ستور ؛ كونه صِيغ على عجالة،معلنا أنّه بات بحاجة إلى تغيير لتوضيح السلطات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات ..،وهو ما دفع القادة الاكراد للرد بغضـب على هذه التصـريحات ، حيث شـجب مسـعود بارزاني التصـريحات .. ومع اقتراب موعد انتخاب مجلس المحافظات في كانون الثاني 2009 صرح رئيس الوزراء بقوله : " أود أن اقول لأولئك الطامحين بإقامة دويلة،إنّنا نتمسـك بالدستور ولن نسمح بانفصال أيّ جزء من العراق ".

وفي 24 حزيران عام 2009 مرر البرلمان الكردي مسودة دستور يعرف الإقليم ككيان يشمل كركوك ومناطق أخرى متنازع عليها،ومحددا البيشمركة بوصفها القوة العسكرية الرئيسة في المنطقة .

وأسهمت الإجراءات الكردية احادية الجانب في تصعيد التوتر،اذ حذر دبلوماسي غربي في انقرة من خطورة هذه الإجراءات و أكد " أنَّ القيادة الكردية تلعب بالنار،فالتصرفات الطائشة قد تفجر قنبلة موقوتة،وان الاستيلاء على كركوك قد يعطي دفعة قوية للطموحات الكردية .. فقد يكون الاكراد يشعلون حريقا عرقيا قد يؤدي إلى تشظية العراق والدخول في صدام عرقي مسلح ".

وانعكس النزاع الكأمن حول كركوك والمناطق المتنازع عليها انعكا سا خطيرا على أو ضاع الأقليات في العراق ،لاسيما في محافظة نينوى،فقد تركز الصراع على بعض الأقليات التي لها وجود قوي في المناطق المتنازع عليها لاسيما المسيحيين والايزيديين ، الذين يقطنون أقضية (سنجار،الحمدانية،تلعفر) التابعة لمحافظة نينوى (20).

وعليه يمكن القول إنَّ مدينة كركوك تعد من أهم المناطق المتنازع عليها ، التي لا تضاهيها أيّ مدينة أخرى تعقيداً ؛ كونها من المدن التي تتصارع فيها جماعات على السلطة،والموارد،ويتحدم الصراع فيها بشأن هويتها الثقافية ، ويصفها كثيرون أنّها عراق مصغر بسبب تنوع سكانها ، اذ يقطنها(العرب والكرد والتركمان والارمن والآشوريون والكلدان والشبك والصابئة والايزيديون) .

وإنَّ حل مسألة كركوك بشكل لاتقبله الاحزاب الكردية القوية،هو احتمال غير وارد ؛ لإنَّه سيؤدي من دون شك إلى انسحابها من المؤسسات السياسية في بغداد،ومن الجائز اقدام الكرد على ضم كركوك إلى كردستان بوسائل خارج الاطر الدستورية،بالمقابل اذا كان الحل بعيداً عن قبول التركمان والعرب والمسيحيين بمختلف أصولهم،فهو لا يقل اشكالية للحكومة العراقية،وحكومة الإقليم على السواء،ومن الواضح انه كلما زاد عدد الأطراف ذات العلاقة زاد النزاع تعقيداً ،وكركوك تتنازعها ثلاثة أطراف هي العرب،والكرد،والتركمان .

وبالعودة إلى الوضع السياسي الذي كتب في ظله الدستور العراقي ومنها المادة (140) كان وضعاً معقداً وخطيراً،ففي الوقت الذي كان فيه إقليم كردستان ينعم بالأمن والاستقرار ،كانت المحافظات الجنوبية والوسطى غير مستقرة أمنياً،اذ كان الإرهاب يضرب معظم تلك المحافظات بكلّ قوة،وكان الاصرار على و ضع بنود الد ستور،ومن ثم الت صويت عليه أمراً لابد منه،وإنَّ الأطراف الشيعيّة في ذلك الوقت لم تكن مدركة لحجم المسؤولية الوطنية المترتبة على ادارتها للبلاد كما هو الحال اليوم،ولكنها أدركت بعد حين أنَّ الطرف الكردي – كما يعتقد البعض – لايبدي أيّ مرونة ازاء كثير من الأمور المتعلقة بمسار الوفاق والوحدة الوطنية ، التي تصب في اطار نجاح العملية السياسية،وإنَّ المطالب،التي أبدتها الأطراف الكردية في كثير من المسائل الاستراتيجية،تزداد كلما كانت الظروف تسمح بذلك،فكلما عصفت أزمة كانت تصريحات الكرد تزداد قوة حول المادة (140) من الدستور والمناطق المتنازع عليها،لذلك فأنَّ عدم حلّ قضية الاراضي المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ، وتحديد حدود إقليم كردستان بشكل نهائي يمكن أن تنتج عنه نزاعات عنيفة(21)،وكان آخرها النزاع الذي حدث (في نهاية شهر اذار وبداية نيسان 2017) حول رفع علم إقليم كردستان على محافظة كركوك ، وقد سببت هذه القضية أزمة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية ، وعلى أثرها تصاعدت الت صريحات الحادة بين الطرفين ، فقد صرح أحد القادة الكرد " بأنَّ رفع العلم الكردي فوق بناية محافظة كركوك – وا لذي أسما ها – (صفعة كركوك) تهدف إلى تطبيق ا لمادة 140 من الد ستور"(22)، في حين صرح الرئيس التركي رجب طيب اوردوغان حول هذه المسألة بقوله : (إنَّ رفع العلم الكردي فوق مؤسسات كركوك هو احتلال)(23).

وعلى أثر ذلك ، زار وفد كردي من الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني بغداد من أجل البحث حول قضيتي كركوك والاستفتاء على الاستقلال ، والتقى الوفد السيد رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي ، وعقب الاجتماع أكد السيد رئيس الوزراء على أهمية الحوار والتمسك بالاطر القانونية والد ستورية ، والتقى السيد رئيس الوزراء حيدر العبادي مع السيد رئيس الجمهورية وقتئذ فؤاد معصوم وبحث معه بعض المقترحات العملية للخروج من الأزمة(24).

وعليه فأنَّ الاسراع في حلّ وتقرير مصير تلك الأراضي، يُعد من الضمانات الرئيسة لنجاح النظام الاتحادي الفيدرالي في العراق، وأساساً لتحقيق السلام والاستقرار ضمن الدولة العراقية.

ثانياً : تنازع الاختصاص حول انتاج وتصدير النفط والغاز

تُعد مسألة إدارة الثروات وتوزيعها تقاسمها في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005 من أهم المسائل اشكالية،اذ أنَّها تثير التنازع الدستوري بين السلطات الاتحادية،وسلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ، حول آليات تقاسم الثروة وتوزيعها في العراق،فضلاً عن الأساليب التي تتم عملية التقاسم في ظلها ..،والواقع إنَّ العراق بلد غني بالثروة الطبيعية وغير الطبيعية،وإنَّ أحد أسباب الأزمات والتحديات الداخلية التي يمر بها العراق هو عدم الاتفاق على آليات توزيع الثروة في العراق،وما يثير ذلك من اشكاليات قانونية،واشكاليات أخرى ذات طابع سياسي بين مكونات الشعب العراقي(25) " في ضوء تفسير خاص للإقليم للدستور ... وفهم خاص للفيدرالية وتطبيعها ومداها و سعتها كما يقول رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي (26) .

وعليه تُعد مسألة تنازع الاختصاص في موضوع النفط والغاز مثلاً ، من أهم الموضوعات التي أدت إلى حدوث أزمات خطيرة بين الحكومة الاتحادية في بغداد،وحكومة إقليم كردستان في اربيل ، التي قد تصيب العراق بأزمات سياسية تدخله في خلافات عميقة لا تعرف نهايتها ؛ لأنَّ الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لا تزالان في بداية مهمة صعبة بشأن تنظيم العلاقة بينهما .

اذ بيّن الدستور العراقي لسنة 2005 في مواده آلية توزيع الثروة النفطية والغازية،فقد نصّت المادة (111) من الدستور على أنَّ" النفط والغاز هو ملك كلّ الشعب العراقي في كلّ الأقاليم والمحافظات "(27)،ولكن يؤخذ على هذه المادة أنَّها خصت الثروة النفطية والغازية في بنودها تاركة بقية الثروات من دون الإشارة إليها ، هذا اذا علمنا أنَّ العراق غني بالموارد الطبيعية الأخرى كالزئبق والكبريت وماسواها من المعادن،ومن ثم هذا يُعد نقصاً يجب أن يلتفت إليه المُشرِّع الدستوري .

وبينت المادة (112) من الدستور كيفية إدارة النفط والغاز،وعلى الرغم من ذلك،فأنَّ هذه المادة جاءت تحوي كثيراً من الغموض ؛ لأنَّها خصت الإدارة المشتركة بحقول النفط والغاز الحالية وتركت الأمر غامضاً بشأن الحقول التي لم تكتشف بعد ، ولم توضح كيفية إدارتها هل من الحكومة الاتحادية وحدها أم للأقاليم التي ستكتشف فيها هذه الحقول ؟ (28).

ومن ثم أثارت هذه المادة تنازعاً للاختصاص حول إدارة هذه الحقول المستقبلية بين الحكومة الاتحادية والإقليم ، الذي ينعكس على التوزيع المنصف والعادل لواردات هذه الحقول على وفق معايير تتناسب مع التوزيع السكاني لكلّ محافظة أو إقليم،لذلك فإنَّ هذا العمل يتوجب وجود تعداد سكاني صحيح واحصائية واضحة للسكان .. إنَّ كلّ هذه الأمور تحتاج إلى قانون ينظم عملية إدارة وتوزيع ايرادات هذه الثروات ، والقانون هو قانون النفط والغاز الذي لم يشرع حتى الآن ، على الرغم من إقراره من مجلس الوزراء ، وهذا على العكس من حكومة الإقليم التي شرعت وأقرت قانون النفط والغاز ، الذي أثار خلافاً أكثر مع الحكومة الاتحادية لوجود فقرات عدّة فيه تتعارض مع الدستور الاتحادي .. (29).

وبالرجوع إلى المادة (112) من الدستور في فقرتها الثانية التي نصّت على (ثانياً : تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي،معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار)(30)،نجد أنَّ رسم السياسة النفطية تكون بالاشتراك بين الحكومة الاتحادية،وحكومة الإقليم ،ولذلك فمن اللازم مناقشة أيّ عقود تطويرية للنفط والغاز بين المركز والإقليم ، في هذا الصدد يقول رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي (" ولكن هناك ممارسات سياسية فعلية تجزئ هذه الأمور السيادية الاتحادية ، وتجعلها مورد تجاذب بين بغداد واربيل ، وهذا ما نطلق عليه ب"السيادة المجزأة ، اذ أنَّ إقليم كردستان قد اقدم على عقد اتفاقيات خاصة به في مجال النفط والاقتصاد والاستثمار مع عدة دول دون العودة أو الاستئذان من السلطة الاتحادية في بغداد") (31)،بمعنى آخر أنَّ العقود الموقعة من إقليم كردستان كانت قد وقعت بشكل انفرادي ومن دون علم وزارة النفط العراقية (الجهاز الاتحادي)،ولم يتم مناقشتها مع الحكومة الاتحادية،ويعتقد بعضهم أنَّ الأمر جاء مفاجئاً للحكومة

الا تحادية،وجهاز ها المختص في وزارة النفط،وأنَّ حكو مة الإقليم أرادت أن تضـع الحكو مة الاتحادية أمام الأمر الواقع،اذ يجب أن تتم المناقشـة حول هذا الموضـوع حتى لو جعلنا مسـألة السياسة النفطية هي مسألة ليست من المسائل الاتحادية الحصرية،وإنَّ هذه المادة لا يمكن تطبيقها على هذه الحالة،أيّ: حالة رسم السياسة النفطية ؛ لأنَّها تُعد من المواضيع الهامة والأساس للحياة السيا سية والاقتصادية للعراق كله،لذلك كان الأجدر بحكومة إقليم كرد ستان مناقشة العقود التطويرية مع الحكومة الاتحادية ، وعدم خلق نزاع لاتعرف نتائجه ، فضلاً عن أنَّـه كان الأجدر بالبرلمان العراقي حلّ موضوع قانون النفط والغاز بالاتفاق على بنوده وتجنب النزاعات الحاصـلة مع إقليم كردستان (32).

ثالثاً : قانون النفط والغاز لإقليم كردستان وأثره في تنازع الاختصاص والتوافقات السياسية

على الرغم من أنَّ قضية النفط والغاز ظلت في العراق هادئة من دون مناقشات،أو حصول نزاعات بين الحكومة الاتحادية والإقليم حتى عام 2007 ، حين بدأ العمل لو ضع مسودة قانون النفط والغاز،وجرت مناقشـات حول هذا القانون ، التي كانت آخرها مسـودة كانون الثاني عام 2007،التي أقرها مجلس الوزراء وأرسلها إلى البرلمان في حزيران من العام نفسه،وعلى الرغم من وجود المواد الد ستورية التي تنظم إدارة النفط والغاز،إلّا أنَّ الإختلاف بالتفا صيل هو الذي أثار المشكلة التي رافقت مناقشة المسودات المتلاحقة،فضلا عن الأزمـات التي خلقها السيا سيون بتصر يحاتهم الحادة غير المسـؤولة ، والاتفاقات التي كانت تحصـل بين السـياسـيين،ومما زاد في الخلاف بين الحكومتين [الاتحادية وحكومة إقليم كردسـتان]،هو صـدور قانون النفط والغاز لإقليم كردسـتان رقم 22 لسـنة 2007 مسـتندا لأحكام المادة [111،112،115] من دسـتور جمهورية العراق لسنة 2005،وقد صادق برلمان إقليم كرد ستان على مشروع قانون النفط والغاز الإقليمي في 6/ 8/ 2007، وسـارع الإقليم لتوقيع عقود المشـار كة في 2/ 10/ 2007 و 4/ 11/ 2007 ، ورأت حكومة الإقليم أنّ هذه العقود جاءت على وفق قانون الإقليم الخاص بالنفط والغاز مستنداً إلى مواد الدستور (112،115،121)(33).

ومن نافلة القول إنَّ قانون النفط والغاز لإقليم كردسـتان جاء ليميّز بين نوعين من الحقول،الحقول الحالية،التي هي منتجة للنفط قبل 15/ 8/ 2005،والحقول المسـتقبلية التي بدأ

الانتاج فيها بعد 15/ 8/ 2005 .. (*)،وهذا التمييز أدّى إلى خلاف واسع كون الإقليم عَدّ الحقول الحالية حقولاً لها حصة من عائداتها،بما يتناسب مع التعداد السكاني للإقليم،وذلك كون الإقليم من المتضررين من سياسات النظام السابق مستنداً في ذلك للمادة (112/ اولاً) من الدستور الاتحادي،بينما الحقول المستقبلية تكون إدارتها من صلاحية الإقليم حصراً،فهو الذي يشرف،وينظم جميع العمليات النفطية في هذه الحقول(34)،فضلاً عن المادة (2) من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان المستندة لأحكام المادة (115) والفقرتين اولاً وثانياً من المادة (121) من الدستور الاتحادي ، أكدت أنَّه لايجري نفاذ أو تشريع أو اتفاق أو عقد أو مذكرة تفاهم أو أيّ وثيقة أخرى اتحادية خاصة بالعمليات النفطية ، ما لم توافق السلطة المختصة في الإقليم على نفاذه،وبهذه المادة نلاحظ أنَّها جعلت قانون النفط والغاز الاتحادي عديم الفائدة – حتى لو صدر– كون أيّ مادة فيه لو جاءت فهي لاتسري على إقليم كردستان(35).

أمّا المادة السادسة من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان فقد أكدت أنَّ " التفاوض وابرام الاتفاقات وتنفيذ جميع الاجازات ومن ضمنها العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم ،... وعند التمعن في هذه نجد أنَّه أمرٌ غير دستوري ، فهذه المادة منحت إقليم كردستان حق ابرام المعاهدات والاتفاقيات ، وهو مخالف للمادة (110) من الدستور الاتحادي ؛ لإنَّ رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسة الاقراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة الاقتصادية التجارية الخارجية هي من الأمور السيادية " (36)، ولكن بسبب حداثة التجربة الديمقراطية والنظام السياسي ، والانفراد بممارسات واجتهادات داخل النظام من قبل المكونات ، وعدم تسوية الاشكالات القائمة في العلاقة بين السلطة الاتحادية والإدارة الإقليمية الكردية هي التي تعرض السيادة إلى التجزئة،وبعض الخروقات كما يقول السيد نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق (37) .

فهذه المادة من الدستور تجعل توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من صلاحيات السلطة الاتحادية(*).. والدليل على ذلك أنَّ تحديد سقف الانتاج ، أو أيّ أمر آخر يتم عبر تفاوض الحكومة الاتحادية مع منظمة (الاوبك و الاوابك) كون العراق عضواً في هاتين المنظمتين ، ولا يتم عبر حكومة إقليم كردستان على وفق القانون الدولي .

أمّا سياسة الاقتراض فهي من صلاحيات السلطة الاتحادية ، والاقتراض يشمل عقود المشاركة بالانتاج النفطي ، التي أقدمت حكومة إقليم كردستان على توقيعها من دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية علماً ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط ، ربما تصل نسبته أكثر من 90٪،وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت حكومة الإقليم في توقيع العقود النفطية مع الشركات الاجنبية لتطوير وانتاج النفط ، ووصلت هذه العقود إلى أكثر من (20) عقداً نفطياً مع الشركات الاجنبية (38)،ولم تكتف حكومة إقليم كردستان بذلك ، بل ذهبت إلى إجراء محادثات مع تركيا حول تصدير نفط كردستان إليها ، لغرض تصفيته في المصافي التركية وإعادة مشتقاته إلى الإقليم ،" اذ أنَّ إقليم كردستان العراق قد اقدم على عقد اتفاقيات خاصة في مجال النفط والاقتصاد والاستثمار مع عدة دول دون العودة أو الاستئذان من السلطة الاتحادية في بغداد"(39)،وجرت هذه المحادثات على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد في اسطنبول ، ثم تلاحقت الخطوات من حكومة الإقليم لتقابل بالمثل الحكومة الاتحادية،وتوتر الوضع السياسي أكثر ، وكان من نتائج التصعيد تبادل الاتهامات بين الطرفين في مسائل شتى ، وظلت التصريحات السياسية تثار في وسائل الإعلام تردد على ألسن السياسيين وتتصدر عناوين الصحف اليومية ونشرات الاخبار العراقية ، واستمرت الأزمة قائمة بين بغداد واربيل،حتى وصلت إلى التلويح بالحرب الداخلية .

وعلى أثر أزمة التعاقدات النفطية بين الإقليم وشركات النفط الامريكية والاوروبية،أوعز السيد نوري المالكي في مطلع عام 2014 إلى قطع ميزانية إقليم كردستان بما في ذلك رواتب الموظفين على خلفية الأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم (40).

وعلى الرغم من هذه الأزمات بين بغداد واربيل ، إلّا أنَّها كانت تحل بالتوافقات السياسية،وكان من بينها الاتفاق النفطي حول تصدير النفط من الإقليم وكركوك ، اذ أكد رئيس حكومة كردستان السيد نيجرفان بارزاني في [12 تشرين الثاني 2014] أنَّ باب الحوار مع الحكومة المركزية للوصول إلى اتفاق لعدم تكرار قطع ميزانية رواتب موظفي الإقليم ،وبالفعل وصل وزير النفط وقتئذ عادل عبد المهدي في [13 تشرين الثاني 2014] إلى اربيل ؛ لبحث الملف النفطي والتوصل إلى اتفاق بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية ، وفعلا تمخض عن هذه الزيارة

حصـــول مفاوضـــات في [2 كانون الأول2014] بين رئيس الحكومة الاتحادية الســـيد حيدر العبادي والإقليم السـيد نيجرفان بارزاني،وتوصـلا إلى اتفاق لحسـم القضـايا العالقة بين بغداد واربيل ، و جاء بيان الحكو مة الا تحادية الذي نصّ على (أنَّ النفط العراقي هو ملك لكـــــلّ العراقيين ، وأن يقوم إقليم كرد ستان بتسليم ما لا يقل عن (250) الف برميل يومياً إلى الحكومة الاتحادية لغرض التصـدير ، كما يتضـمن الاتفاق تصـدير (300) الف برميل يوميا من الحكومة الاتحادية من حقول محافظة كركوك ، عبر خط انبوب النفط في إقليم كرد ستان) ، وقد عبّر السيد رئيس مجلس الوزراء العراقي السـيد حيدر العبادي عن هذا الاتفاق بانه اتفاق تاريخي وخطوة نحو الطريق الصحيح (41)،وهذا ما حدث أيضاً عند مناقشة الموازنة العامة للسنة المالية الحالية لســنة 2021 اذ جرت جولات عدة من المحادثات بين و فد حكو مة إقليم كردســتان،وو فد الحكو مة الا تحاد ية إلى أن تم التوصـــل إلى ات فاق بين الحكو مة الا تحاد ية وحكو مة إقليم كردستان،الذي هو أقرب إلى اتفاق عام 2014 بعد مخاض عسير .

ومن هذا يت ضح أنَّ حكومة إقليم كرد ستان قد اجازت لنف سها الحق بتطوير هذه الحقول على وفق قانون النفط والغاز الإقليمي ، الذي عُمل به قبل الانتهاء من قانون النفط والغاز الاتحادي،فضـلاً عن أنَّ الأزمـــات التي حصـلت بين الحكومة الاتحادية والإقليم لم تحل وفقاً للمواد الدســتورية والقانونية،وإنّما كان حلها بالاتفاقات الســياســية البعيدة كلّ البعد عن النصوص الدستورية،وهذه مخالفة دستورية بحد ذاتها .

رابعاً : الموازنة العامة الاتحادية وأثرها في التنازع بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان .

معلوم أنَّ لمصـادر التمويل وايرادات الموازنة دوراً أسـاسـاً في تحديد العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم ، فكلما زادت القدرة المالية لإقليم كردستان قلّ اعتماده على الحكومة الاتحادية ، ومن ثمّ تمتعه بقدرة أكبر من الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات .

غير أنَّ الواقع يشير إلى ضعف الموارد المالية لإقليم كرد ستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وقد يرجع هذا الـضعف بالموارد المالية إلى ضعف القدرات المالية والإداريـــة في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم على تحصيل الايرادات ، وإدارة النفقات بسبب ضعف كفاءة الانظمة المالية والمحاسبية ، وهذا الأمـــر جعل إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم

، تعتمد وبشكل كبير على السلطة الاتحادية في تغطية نفقاتها ، بتحديد حصة الايرادات بحسب التوزيع السكاني ، مستندة في ذلك على نص المادة (121) من الدستور (42).

وعليه ، فليس غريباً أن تنشأ خلافات بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، خاصة واهمها هو توزيع الاختصاصات المالية ، وكيفية إدارة واستثمار ثروة النفط والغاز ، كون الموازنات الاتحادية والإقليمية تعتمد في بنائها وبشكل أساس على واردات هذه الثروة ، لذلك فإنَّ الخلاف بين الحكومة الاتحادية ممثلة بوزارة النفط الاتحادية وحكومة إقليم كردستان خلاف دستوري كما – اتضح لنا – ومتعلق بدستورية العقود النفطية التي وقعتها حكومة الإقليم .

ولو استعرضنا الموازنة العراقية لسنة 2013 (*) مثلاً نجد أنَّها خصصت نسبة 17٪ لإقليم كردستان ، وهذا ما نصّت عليه المادة (9) من قانون الموازنة لسنة 2013 التي حددت حصة إقليم كردستان بنسبة (17٪) من اجمالي النفقات الحاكمة ، وتم تحديد نسبة (17٪) من مجموع النفقات التشغيليّة،ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية (43).

أمّا في موازنة 2015،فأنَّها لم تختلف عن بقية الموازنات السابقة سوى أنَّها مررت بموجب الاتفاق النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان،الذي ألزم إقليم كردستان بتصدير (250) الف برميل من نفط كردستان و (300) الف برميل من نفط كركوك،أيّ يكون المجموع هو (550) الف برميل على أن ترسل ايرادات الصادرات النفطية إلى وزارة المالية العراقية ، في مقابل أن تبقى نسبة إقليم كردستان من الموازنة 17٪،واستناداً لوثيقة الاتفاق السياسي،التي عقدت بين حكومة بغداد صرح وزير المالية – وقتئذ – السيد هوشيار زيباري انه من المقرر أن تبدأ في وقت لاحق مباحثات سياسية فنية بين الطرفين للتوصل إلى حلول عملية وواقعية وفق الدستور حول مستحقات الإقليم ومستحقات الحكومة الاتحادية .

ومن نافلة القول إنَّ موازنة عام 2015 اختلفت عن سابقتها لموازنة عام 2013،وكان ذلك في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من الموازنة التي نصّت على أن (تخصيص نسبة من

تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي إلى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية بأعتبارها جزء من المنظومة الأمنية العراقية).

وعلى وفق هذه المادة من الموازنة أنَّـها عدّت قواس حرس الإقليم (البيشمركة) جزءاً من القوات الأمنية العراقية النظامية،ومن ثمّ يكون تسليمها وتجهيزها من وزارة الدفاع العراقية،وهذه اضافة جديدة لقانون الموازنة لعام 2015 .

ومن الملاحظ أنَّ الموازنات العراقية قد خضعت للتجاذبات السياسية هذا من الناحية السياسية،أما من الناحية القانونية نراها مستندة للنصوص الواردة في دستور 2005،مع العلم أنَّ هذه الضوابط تتسم بالمرونة وعدم الثبات وتكون قابلة للتغيير، سيما وأنَّ ضابط السكان ليس ضابطاً حقيقياً ودقيقاً لزيادة الانفاق؛ وذلك لعدم وجود تعداد للسكان بشكل دقيق منذ تغيير النظام السابق حتى الآن (44).

الخاتمة :

يُعد الاتحاد الفيدرالي في أيّ دولة انعكاساً للأوضاع والظروف،التي تعيشها الدولة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فلكلّ دولة ظروفها السياسية الخاصة بها ، والأساليب التي تتبعها في توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية و سلطة الإقليم ، تبعاً للعملية السياسية التي بنيت عليها هذه الدول .

ومن نافلة القول ، إنَّ توزيع الاختصاصات في الدول الفيدرالية هو من اختصاص الدستور الاتحادي في الغالب ، وهذا ما أخذت بها معظم الدول الاتحادية ، إن لم نقل معظمها باستثناء دستور جمهورية العراق لسنة 2005 الذي أعطى الأولوية لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، في حال الخلاف بينهما ، مما أثار ولا يزال يثير كثيراً من الأزمات بين سلطة الحكومة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان .

اذ حصر الدستور اختصاصات الحكومة المركزية،وترك ما تبقى لحكومات الأقاليم ، مع اعطاء الأولوية لقانون الإقليم في حال تعارض بينهما ، فخلق هذا الدستور نظام غير منسجم دستوريا،ولم توضح ملامحه كي يشكل عامل استقرار ، وإنّما جعل الدستور من هذا النظام موطن تضارب بين الإقليم والسلطة الاتحادية بتنازع الصلاحيات والحدود الدستورية ، مما دفع القوى

الكردية ؛ لتصعد من خطابها السياسي مطالبة بتقرير المصير ، والانفصال عن الدولة العراقية ، كما عبر عن ذلك السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان في أكثـــر من مناسبة عن حق الكرد بالبقاء،أو الانفصال كحق شرعي للأمة الكردية على حد تعبيره .

الاستنتاجات والمقترحات :

1) تعـــــــدّ الأنظمة الاتحادية (الفيدرالية) من أهم الأنظمة الديمقراطية وإحدى الصـيغ الدستورية والقانونية للمشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة ، وهي تقود إلى حلول عادلة لحاجات سياسية،واجتماعية وتاريخية،ومع ذلك يتطلب من هذه الأنظمة تحديد الآلية الصحيحة ؛ لتشكيل الأقـاليم الخاصة بها من الناحية القانونية ، وتطبيق إجـراءات صحيحة تضمن حقوق كلّ المواطنين في اختيار الإقليم بالطرق الديمقراطية .

2) إنَّ معظم النظم الفيدرالية تتجه نحو تقوية السـلطة الاتحادية على سـلطة الإقليم ، وتعطي الدساتير الفيدرالية الأولوية للقانون الاتحادي ، على عكس ما سار عليه دستور سنة 2005 عند حصر اختصـاصـات الحكومة المركزية وترك ما تبقى لحكومة الأقـــاليم ، مع اعطاء الأولوية لقانون الإقليم في حالة وجود تعارض بينهما وبذلك قوى سـلطة الإقليم على سلطة المركز ، فخلق هذا الدستور نظاماً غير منسجم دستورياً ، بل جعل الدستور من هذا النظام موطن تضـارب بين الإقليم والمركز بتنازع الصـلاحيات والحدود الدسـتورية ، وأضحى إقليم كردستان شكلاً أقرب ما يكون إلى دولة صغيرة داخل الدولة الأكبر .

3) على الرغم من أنَّ مجلس النواب العراقي قد أقر قانون الإجـراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (13) لسنة 2008 مستنداً في ذلك إلى المواد (121،120،119،118،117) من دستور سنة 2005 ، غير أنَّ هذه الإجـراءات معطلة،ولم تطبق في تكوين أيّ إقليم جديد في العراق .

4) تعـــدّ مدينة كركوك من أهم المدن المتنازع عليها ، وهي مطلب مصيري للكرد ، على الرغم من أنَّ المادة (58) من القانون الإنتقالي لسنة {2004} والمادة (140) من دستور 2005 ، أقرتا بموجب الإجـــراءات،التي وردت في هاتين المادتين ، إلّا أنَّهما لم تطبقا حتى الآن ، مما دفع الأكراد اتباع سياسة فرض الأمـر الواقع ومحاولة السيطرة على مدينة كركوك .

5) تطرق الدستور لثروة النفط والغاز بالإشارة إلى القول الحقول الحالية،ولم يتطرق إلى الحقول المستقبلية ، وهذا نقص واضح في المادة (112) من الدستور ، مما جعل الإقليم يتحكم بالحقول المكتشفة حديثاً وحدها من دون التنسيق مع السلطة الاتحادية في ذلك ، فضلاً عن أنَّ الدستور إشارة إلى المادة (111) منه إلى ثروة النفط والغاز ، ولم يشر إلى الثروات الأخرى ، التي يتمتع بها العراق كالزئبق والفوسفات وماسواها من المعادن .

6) اعتمد الدستور العراقي لسنة 2005 على تثبيت حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية بنسبة (17٪) على وفق النسب السكانية،وهذا أمر غير صحيح ؛ كون هذه النسب جاءت على وفق تخمينات،وليست وفقاً لإجراء احصاء سكاني دقيق يبيّن حجم سكان إقليم كردستان وعددهم .

المقترحات :

بعد عرض أهم ما توصل إليه البحث من نتائج،وعلى الرغم من قصر المدة،التي مضت على تطبيق النظام الاتحادي (الفيدرالي) قياساً بالنظم الفيدرالية الأخرى ، يبقى النظام الاتحادي في العراق هو النظام الأنجح لإدارة الدولة العراقية ، لكنه يحتاج إلى تهيئة الظروف لإدخال التعديلات الدستورية المناسبة .

وإنَّ الدستور كما هو معلوم ، تعبير عن الفكرة القانونية السائدة في المجتمع ، التي يغذيها الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، والعمق التاريخي والقيم والمبادئ والتقاليد ، فضلاً عن تطلعات الشعب نحو مستقبل زاهر ترنو إليه الأبصار شوقاً ، وعليه فإنَّ الدستور ليس نصوصاً مقدسة لا يجوز المساس بها أو تعديل مضامينها ، فهذا ما يتنافر وطبيعة الأشياء وواقع الحياة الاجتماعية ، فكلّ شيء من هذا العالم متطور،ويتغير بالنتيجة ، فالدستور والقوانين منها تحيا لأجل ، وتموت بعده ؛ لإنَّها لم تعد صالحة للتطبيق ، ومن ثمّ لا مناص من إلغائها،أو التعديل عليها بحسب مقتضى الحال.

لذلك أضع في نهاية هذا البحث مجموعة من المقترحات علّها تجد طريقها للإفادة منها في التطبيق وعلى الوجه الآتي :

1) التعامل مع دستور سنة 2005 ، على الرغم من الثغرات القانونية التي تعتريه ، كوحدة واحدة بحيث لايؤخذ بعض الأحكام،ويترك الأخرى.
2) العمل على مراجعة مفاصل العملية السياسية،وتصحيح ما يمكن تصحيحه ، ويجب على المُشرَّع الدستوري تعديل النصوص الدستورية بما يهدف إلى الوحدة الوطنية.
3) العمل على تعديل المادة (115) من الدستور ، اذ يتم إعطاء الأولوية للقانون الاتحادي على القانون الإقليمي ، في حالة التعارض بينهما – ما دام الوضع الحالي يثير الاشكاليات والنزاعات – وجعل الاختصاصات الحصرية لسلطة الإقليم ، وترك بقية الاختصاصات لتكون صلاحيات السلطة الاتحادية.
4) تفعيل المواد المتعلقة بتشكيل أقاليم وذلك بتطبيق قانون الإجراءات التنفيذية لتشكيل أقاليم،مما يساعد على تشكيل أقاليم جديدة وفقاً لطرق دستورية وقانونية بعيدة عن طريقة فرض الأمر الواقع ، ومن ثمّ يساعد على فسح المجال لتشكيل أقاليم جديدة في الجنوب والوسط ، مبنية على أسس قانونية ، صحيحة بعيدة عن الإطار الطائفي والقومي،،باتباع الإجراءات الدستورية والقانونية،التي وضحها الدستور وقانون الإجراءات التنفيذية لتشكيل الأقاليم .
5) العمل على إجراء تعداد سكاني عام وشامل لكلّ العراق ، بما فيها إقليم كردستان من أجل معرفة النسب السكانية الصحيحة،التي سوف تساعد على حل مشكلة المناطق المتنازع عليها ، التي في ضوئها سيتم تحديد نسب الموازنة لكلّ محافظة وإقليم بصورة صحيحة وواقعية .
6) تعديل المادة (140) من الدستور باسقاط السقف الزمني لتطبيق الحل النهائي لمشكلة كركوك ؛ لانتفاء مبررات بقائه من جانب ،ولاعطاء الوقت الكافي لتجاوز المعوقات الخاصة بتطبيق مضمون المادة المذكورة .
7) العمل على ايجاد سياسة مركزية للثروات النفطية والغازية وبقية الثروات المعدنية الأخرى، مادام العراق يحتوي على كثير من هذه الثروات ، و عدم التمييز بين الحقول الحالية والمستقبلية،وجعل معظم السياسات الاستراتيجية النفطية بيد الحكومة الاتحادية .

8) الاسراع في إقرار قانون النفط والغاز الا تحادي من البر لمان ؛ ليكون الفيصـــل في تطبيق السياسة النفطية، سيما مسألة العقود النفطية .

9) العمل على ايجاد حلول للقضـــايا جميعاً المتعلقة بمشـــكلة المناطق المتنازع عليها بين المركز والإقليم ، بترســـيم ا لحدود الإداريـــــة بينهما ، من خلال الحوار المســـتمر بين الحكو مة الاتحادية،وحكومة إقليم كردســـتان ، ومن خلال تشـــكيل لجان مشـــتركة لها معرفة ودراية بترسيم الحدود ؛ لما له من تأثير في الخلافات،ونجاح النظام الفيدرالي في العراق .

10) ينبغي على العراقيين تنحية المصالح الضيقة لصالح وحدة الوطن ومستقبله ، وهذا لن يكون إلّا بالحوار السلمي الهادف ، والتوافق والتفاعل البناء مع الاخذ بنظر الاعتبار مخاوف ومصـــالح الطرف الآخر ، ومن ثم التوقيع على وثيقة للمصـــالحة ، والاتفاق حول التســـوية النهائية لوضع كركوك تلحق بالدستور .

واخيراً نقول: إنَّ هناك اجماعاً في العراق اليوم وفي المنطقة ، على الاعتراف بحقوق الشعب الكردي في إدارة أمـــوره ، وأن تكون له سلطاته الخا صة ومؤ سساته الإعلامية والثقافية باللغة الكردية،وتطوير الإقليم ، ولكن من المفيد أيضـــاً أن يجري كلّ هذا في ا طار ا لدو لة العراقية الواحدة ، واعتقد أنَّـه الخيار الانجح من أجـل مستقبل الشعب الكردي ضمن الشعب العراقي الواحد ، فضلاً عن أنَّـه خيار جيوسياسي تعترف به كافة القوى الإقليمية والدولية ، وأنَّ المرحلة الراهنة من التاريخ السياسي العالمي ، هي مرحلة التجمع والتلاحم الإقليمي والعالمي ، وتأسيس الكيانات الكبرى لصـــيانة مصـــالح الشـــعوب ، وليس تجزئة الدول لما ينطوي عليه من عواقب وخيمة .. والحكيم من يتعلم من دروس الماضي المرير .

هوامش البحث :

* حول مصـــطلح الفيدرالية،ينظر د. لقمان عمر حســـين،مبدأ المشـــاركة في الدولة الفيدرالية ،(بيروت : منشـــورات زين الحقوقية،2011)،ص 23،كما يجب التمييز بين اشـــكال ا لدول واشـــكال الحكومات،فالدول تقســـم إلى (اتحادية موحدة – تامة السـيادة وناقصـة السـيادة)،اما الحكومات فهي (فردية ، وارســـتقراطية وديمقراطية – قانونية واســـتبدادية – مطلقة ومقيدة – ملكية وجمهورية) .

للتفاصيل ينظر د. سليمان محمد الطماوي،النظم السياسية والقانون الدستوري (بلا : دار النشر بلا،1988) ص 95 .

1. للتفاصيل ينظر : د.علي يوسف الشكري،رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي – دراسة مقارنة (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2012)،ص 6.

وللمؤلف نفسه،مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية،(القاهرة : ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع،2007) ص47 وما بعدها .

2. للتفاصيل ينظر : تيسير ناظم معتوق،الوضع الدستوري لإقليم كردستان وفقاً لدستور جمهورية العراق لسنة 2005،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد العلمين للدراسات العليا،2016 / النجف الاشرف .

3. ينظر المادة (115) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

4. ينظر المادة (109) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

5. المادة (110) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

للتفاصيل ينظر : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 154 .

6. المادة (62) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

7. المادة (114) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

8. المادة (111) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

9. للتفاصيل ينظر : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 159 .

10. المادة (117/ اولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

11. المادة (121) من دستور جمهوورية العراق لسنة 2005 .

12. والجدير بالذكر أنّ معظم الدول الفيدرالية سمحت للأقاليم انشاء حرس وطني خاص بها،يكون مسؤولا عن حفظ النظام الداخلي وحماية حدوده .

13. المادة (115) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

والجدير بالذكر أنَّ المادة (13) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 نصت على (اولاً : يُعد هذا الدستور القانون الاسمى والأعلى في العراق ويكون ملزماً في انحائه كافة دون استثناء .

ثانياً : لايجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ويُعد باطلاً كلّ نص يرد في دساتير الأقـــاليم أو أيّ نص قانوني آخر يتعارض معه) .

* والجدير بالذكر أنَّ نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005 نجدها تارة مع المركز وتارة أخرى مع الأقـــاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وبقوة ايضاً،ولانجد المساواة بين مستوي الحكم،اينما نجد التضـــارب والاختلاط في بعض المفاهيم ولاســيما ما يتعلق بتقاســم الثروة وتوزيعها . ينظر المواد [115،114،113،112،111،110] من دســتور جمهورية العراق لســنة 2005 .

14. تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 161-162 .

15. امجد علي،النظام الفيدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية (الاسكندرية : منشأة المعارف،2012)،ص 54 .

وللتفاصــيل ينظر : د.عثمان علي ويسي،الطبيعة الديناميكية للدســتور الفدرالي، ط1 (بيروت : مكتبة زينة الحقوقية،2015)،ص 315 .

وانظر ايضاً : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 113 .

* للتفاصيل انظر : ايدن اقصو ، كركوك وأهميتها الجيوبولتيكية،موسوعة كركوك قلب العراق ، عمل جماعي بأشراف سليم مطر ، ط1 (بيروت : دار الحكمة 2008).

16. للتفا صيل ينظر بحثنا،العلاقة بين حكومة إقليم كرد ستان والحكومة الاتحادية – درا سة في المادة 140 من الدســتور العراقي الدائم لعام 2005 وانعكاســاتها على الوحدة الوطنية،مجلة المعهد،مجلة علمية متخ صصة في الفكر الا سلامي والعلوم الـ سيا سية والقانونية،الـ صادرة عن معهد المعلمين للدراســات العليا / النجف الاشرف،العدد 7 كانون الأول 2015،ص 207 – 2014 .

وللتفاصيل أكثـر حول النزاع بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية حول المناطق المتنازع عليها ينظر : محمد عمر مولود ، الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق ، ط2 (اربيل :مؤ سسة موكرياني للطبا عة والنشرــ ،2003) ، ص 246-248 . انظر ايضـــا : د. حيدر ادهم الطائي ، توزيع الاختصــاصــات في الدولة الفيدرالية – دراســة مقارنة في ضــوء دســتور العراق 2005 ، مجلة

المستقبل العراقي ،السنة الثالثة ،العدد9، اذار 2007 الصادرة عن مركز العراق للأبحاث بغداد ، ص 63 وما بعدها .

وما يخص السلطات الاتحادية وسلطات الأقـاليم في دستور العراق الاتحادي لعام 2005 . ينظر : جواد الهنداوي ، النظام السياسي في ضوء الدستور الاتحادي العراقي – دراسة تحليلية ومقارنة ، ط1 (بيروت ، 2006) .

17. للتفاصيل ينظر : تيسير علي معتوق،مصدر سبق ذكره .

18. ينظر بحثنا،العلاقة بين حكومة إقليم كردستان وحكومة الاتحادية،دراسة في المادة 140 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ... مصدر سبق ذكره .

19. المصدر نفسه،ص 211–212 .

وينظر كذلك نص الكلمة الافتتاحية التي القاها رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البارزاني في الملتقى الثقافي الكردي – العربي ، نقلا عن : مؤيد جبير محمود ، قراءة في أهمية التحول من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة (العراق نموذجا) ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، السنة الثانية، العدد الأول ، اذار 2008 ، ص83 .

20.المصدر نفسه،ص 213 .

21. تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 171 .

22.وكالات الانباء المحلية 4/ 4/ 2017 و تلفزيون الشرقية يوم الثلاثاء 4/ 4/ 2017 الساعة 10 مساءً بتوقيت بغداد .

23.قناة RT الروسية يوم 6/ 4/ 2017 الساعة 8:15 بتوقيت بغداد .

24.وكالات الانباء المحلية ليوم 6/ 4/ 2017 وكذلك ما بثته قناة الشرــقية وقناة الحرة عراق الساعة 8 و الساعة 10 مساءً بتوقيت بغداد .

25. محمد عودة محسن الدراجي،تقا سم الثروة وتوزيعها في دولة الاتحاد الفيدرالي – درا سة تحليلية مقارنة،ر سالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدرا سات العليا في النجف الاشرف في القانون العام،غير منشورة،2016،ص 2 .

26.ينظر ورقة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي في :

د.ابراهيم بحر العلوم ، أزمة العراق سـياديا 2004–2020 بيروت و النجف : شركة المعارف والعلمين للنشر ، 2020 ص46.

27.المادة (111) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

28. ازهار هاشـم احمد،تنظيم العلاقة بين السـلطة المركزية وسـلطات الأقـاليم في النظام الفدرالي،ط1 (المركز القومي للاصدارات القانونية، 2014)،ص 23 وما بعدها .

29.تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره .

30.المادة (112/ ثانيا) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

31. ينظر ورقة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي في :

د.ابراهيم بحر العلوم ، أزمة العراق سياديا 2004–2020،مصدر سبق ذكره،ص46.

32.للتفاصيل ينظر : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،173 – 175 .

33.فؤاد قاسـم الامير،حكومة إقليم كردسـتان وقانون النفط والغاز (بلا : دار الغد،2008)،ص77 وما بعدها.

ايضا : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 175 وما بعدها .

* يقترح البعض اسـقاط وصـف (الحالية) من النص الدسـتوري وبذلك تشـمل إدارة الحقول الحالية،والحقول التي سيتم اكتشافها في المستقبل .

ينظر : د. غازي فيصـل حسـين مهدي،نصـوص دسـتور جمهورية العراق لسـنة 2005 في الميزان،(بغداد : موسوعة الثقافة القانونية،2008)،ص 24 – 25 .

34.المادة (3/ ف4) من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم (22) لسنة 2007 .

35. المادة (2/ ف2) من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم 22 لسنة 2007 .

36.المادة (6/ ف2) من قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم 22 لسنة 2007 .

* للتفاصـيل عن هذا الموضـوع ينظر : حمزة الجواهري،من أجـل إدارة افضـل لتنفيذ عقود النفط، مجلة الحوار،العدد (26) مايس،2011،ص 21 .

37.ينظر ورقة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي في :

د.ابراهيم بحر العلوم ، أزمة العراق سياديا 2004–2020،مصدر سبق ذكره، ص46.

38. ليان اندرسن وغاريث ستانسفيلد،أزمة كركوك السياسية – الأمنية : في النزاع والحلول التوافقية،ترجمة عبدالاله النعيمي،دراسات عراقية – بغداد – اربيل – بيروت، 2009،ص280.

39.ينظر ورقة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي في :

د.ابراهيم بحر العلوم ، أزمة العراق سيادياً 2004–2020،مصدر سبق ذكره،ص46.

40.للتفاصيل ينظر : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص178 .

41. المصدر نفسه،ص179 .

42.المصدر نفسه،ص 180 وما بعدها .

وللتفا صيل ينظر : فؤاد قا سم الامير،العراق بين مطرقة صدام و سندان الولايات المتحدة،ط2 (بغداد : بلا،2005)،ص 27 وما بعدها .

* مصـــدر قانون الموازنة العامة الاتحادية لســـنة 2013 ونُشرــ في جريدة الوقائع العراقية في 25/ 3/ 2013 .

43.ومن نافلة القول إنَّ النفقات السيادية محددة في المادة (9/ ثالثاً) بفقرات مجلس النواب،رئاسة الجمهورية،مجلس الوزراء،وزارة الخارجية،وزارة الدفاع،اجور المفاوضـــات والمطالبات القانونية للديون،اجور تدقيق وملاحقة الاموال في الخارج،اجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين،المساهمة في كلف النفط المصدر،عقود الشركات الاجنبية المنفذة لإقليم كردستان (في ضوء الاتفاق بين ممثلي الحكومة الاتحادية وممثلي حكومة إقليم كرد ستان حول انتاج وتصدير النفط الخام في الإقليم المذكور بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 333 لسنة 2012) .

للتفاصيل ينظر : فؤاد قاسم الامير،ثلاثية النفط العراقي ط1 (دار الغد،2007،ص 37).

ايضاً : كردستان تبدأ تصدير النفط للاسواق العالمية متحدية بغداد،رويترز 22/ 10/ 2012 .

ايضا : كامل مهيدي،قراءة في عقود إقليم كرد ستان مقارنة مع عقود وزارة النفط،جريدة المشرق العربي 23/ 3/ 2012.

44.للتفاصيل ينظر : تيسير ناظم معتوق،مصدر سبق ذكره،ص 185 – 186 .

116 | ـــــــ

(2)

إشكاليّة السيـادةِ في عقيدةِ الأحـزاب السياسيّة العراقيّة

دراسة في المقاربة الإسلامية – العلمانية

ا.م.د ميثاق مناحي العيسى (*)

الملخص:

يحلل هذا البحث إشكالية السيادة العراقية أيديولوجياً، بما ذهبت إليه وفسرته القوى والأحـزاب السياسية العراقية، وفقاً لمنطلقاتها،ومتبنياتها الفكرية والسياسية والفقهية وما ت41عتقد به، بعيداً عن ركائز وأسس الدولة الحديثة،وقيَّمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وما ترَّتب عليه من سلوك وممارسة عملية، عمَّقت من أزمة السيادة وزادت من إشكاليتها المركبة،قُسمَّت الدراسة إلى سبعة مطالب، تناول المطلب الأول، مفهوم السيادة(مقاربة في الاشكاليات) أما المطلب الثاني فقد تناول أزمة السيادة العراقية تاريخياً، وركز المطلب الثالث، على إشكالية السيادة ايديولوجياً وانعكاسها على الوضع العراقي، في حين تناول المطلب الرابع والخامس، إشكالية السيادة الداخلية والخارجية للدولة العراقية بعد عام2003،وتناول المطلب السادس، فلسفة الحكم في العراق وإشكالية السيادة، في حين تناول المطلب السابع، النظام السياسي وإشكالية السيادة، وانتهى البحث بالخاتمة والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: السيادة العراقية، القوى السياسية، الإسلام السياسي، العلمانية، اشكاليات السيادة

* جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية

This research analyses the problem of Iraqi sovereignty ideologically. as explained by iraqi political parties according to its intellectual،doctrinal and political basis and its thinking away from modern state basis and its political،social،economical and security values .and subsequent behavior and practice deepen ed the sovereignty crisis and increased its complex problem. the the first have the sovereignty ،study devided into seven parts the second have the iraqi sovereignty crisis ،concept historically،the third focused on sovereignty problem while the ،ideologically and its reflection on the iraqi situation fourth and fifth have the internal and external sovereignty the sixth have governance ،problem of iraqi state after 2003 while the ،philosophy in iraq and the problem of sovereignty seventh focused on the political system and the problem of then its end in conclusion and recommendations. ،sovereignty

political ،political forces،**Keywords**: Iraqi sovereignty
sovereignty problematic،secularism،Islam

المقدمة

إنَّ التداخل بين مختلف جوانب الواقع العراقي في الماضي والحاضر وربما المستقبل، قد تضعنا أمام دورة مفرغة من الأحداث الداخلية والتدَّخلات الخارجية في هذا البلد، هذا الواقع يقودنا إلى تسليط الضوء بشكل بسيط وسريع على أزمة السيادة والدولة العراقية بشكل عام عبر التاريخ الحديث، ولاسيما أنَّ العامل الجيوبولتيكي قد صنع الجزء الأكبر من مصير الدولة العراقية، وما زال يؤثر في حاضرها وبناء مستقبلها،وأنَّ أزمة السيادة في العراق بعد عام2003 هي جزء من أزمات بناء الدولة العراقية في تاريخها الحديث.

صعوبة الدراسة: يعــدّ موضوع سيادة العراق من أكثر موضوعات البحث تشعباً وتعقيداً،وتكمن الصعوبة في العوامل الآتية:

1. إنَّ تعريف مفهوم السيادة لم يكن يوماً محل إجماع أصحاب الاختصاص، فهو مفهوم دقيق ومبهم، يقع على الحدود بين القانون والسياسة،فضلاً عن التداخل بينهما والفقه السياسي الإسلامي، وهذا ما يُحدث التباسا وإرباكا وسوء فهم في تفسير مفهوم السيادة.
2. إنَّ تشَّعب كثير من العوامل وتداَّخلها وتغيَّر أدوار الفاعلين على الساحة العراقية بشكل مستمر،وتراكم الأزمات وتجددها، كلها أمور جعلت أزمة السيادة العراقية أكثر تعقيداً، وجعلتها أكثر غموضاً وعاصية على الحل.

إشكالية الدراسة: تواجه القوى السياسية العراقية(الإسلامية والعلمانية)تحدياً يتمثل في إيجاد الأنموذج الأمثل للدولة، بما يتناسب مع متبنايتهم الفكرية والفقهية، لذلك حاول كلّ طرف سياســي أن يرسم ملامح الدولة المنشــودة من وجهة نظره وفلسفته؛ مما انعكست سلباً على قضية بناء الدولة العراقية وسيادتها(الداخلية والخارجية).

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية علمية مفادها (إن أزمة السيادة في العراق، هي أزمة مركبة، ناتجة عن سوء الفهم والتفسير بين القوى والأحـزاب السياسية العراقية، فيما يتعلق بفهم الدولة الحديثة وقيَّمها ووظائفها الأساسية، وما ترتب عليه من سلوك سياسي، ساهم بشكل كبير في تعويم أزمة السيادة في العراق).

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، فضلاً عن المنهج التاريخي، للتأكد من اثبات صحة الفرضية.

المطلب الأول- مفهوم السيادة: مقاربة في الاشكاليات

يعترض مفهوم السيادة كثيراً من الغموض والجدل من الناحية المفاهيمية والسياسية والقانونية:

أولاً: الإشكالية المفاهيمية

إنَّ تعريف السيادة شأنه شأن معظم مفاهيم العلوم الإنسانية، لم يكن محط إجماع الباحثين في أيّ وقت من الأوقات، فقد حاول بعض إعطاء هذا المفهوم تعريفاً تقنياً، بينما تجاوزه الآخرون بمحاولة استبداله بمفاهيم أخرى، أكثر وضوحاً كمفهوم الاستقلال،فاذا أمعنا النظر في الدراسات المختلفة التي تناولت مفهوم السيادة،،وتحديداً القرارات الدولية الأكثر حداثة(كقرارات الأمم المتحدة، والبيان الختامي لمؤتمر هلسنكي، وإعلان بلدان عدم الانحياز) نستطيع تحديد مفهوم السيادة عن طريق الإجابة على الأسئلة الآتيــة((42)):

- لمن يمكن اسناد السيادة، ومن يمارسها؟
- ماهي حدود السيادة، ومتى يكون هناك إنتهاك للسيادة وكيف يمكن حمايتها؟
- إلى أيّ نظام قانوني تنتمي السيادة، وكيف يمكن تعريف السيادة...؟

إنّ معرفة من يمتلك السيادة مسألة جوهرية، فهي تفتح امامنا الطرق لمعرفة إلى من يعود حق الاحتجاج والمطالبة بها فعلياً، فالسيادة ليست خاصية من خواص رئاسة الدولة، أو جهاز الدولة، فهي تعود بالدرجة الأولى والأخيرة إلى الدولة بمفهومها الواسع، أيّ مجموع المواطنين(الأمـة أو الشعب) المنضوين في نظام معين على أرض معينة،ومترابطين بشعور موحد وهو "إرادة العيش المشترك"،والسيادة تعود في الوقت ذاته إلى الحكام كونهم أصلاً مواطنين، وإلى المحكومين؛ لأنَّ المجتمع ينشأ بتوافق الجميع"،وأنَّ شرعية السلطات هي مصدر تحديد اسناد السيادة؛ مما يضع ممارسته بيد القائمون على تلك الشرعية أو المنتخبون لها وهم الحكام،وحدود ممارسة السيادة تنفرد بها الدولة بممارسة سلطاتها السياسية على أراضيها واستقلالية قرار السلطات العليا للبلاد، وهو ما يعبر عنه القانون الدولي بصلاحية الصلاحيات، التي تنفرد به الدولة دون غيرها، إلا أنَّ إدخال مبدأ "حق الشعوب بتقرير المصير" وتطور العلاقات الدولية، اكتسب مبدأ السيادة في الوقت عينه قوة ونسبية، ولم يعــدّ مطلقاً، كما صوره الفلاسفة والمفكرون،فمع قيام الأنظمة السياسية الديمقراطية، لم تعد سلطة المسؤولين السياسيين في الدولة مطلقة، وإنّما أصبحت محصورة في نطاق فرض هيبة القانون،فضلاً عن ذلك، فأنَّ مبدأ حق تقرير المصير يدخل في تنازع مع مبدأ وحدة

(42)أحلام بيضون،إشكالية السيادة والدولة نموذج لبنان(الكيان، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات)، ط1،مطابع يوسف بيضون، بيروت،2008،، ص22.

الدولة والإقليم الجغرافي، وأنَّ تفَّسخ بعض الدول وتشجيع الاقليات العرقية واللغوية والدينية على الاستقلال عن الدولة الأم، وشيوع ظاهرة مفهوم الدولة العميقة أو السلطة الموازية، يؤدي إلى خلق عدم الاستقرار وتهديد لوحدة الدولة القائمة وإنتهاك لسيادتها((43)).

فالدولة هي من حيث المبدأ، سيدة بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وهي تتمثل في الداخل بحكومة مختارة من قبل الشعب وبملء إرادته، اذ تمسك زمام الأمور،ويكون لها السلطة العليا والطاعة، وللمواطنين الحق بالأمن والعدالة والمساواة والنمو، أمّا في الخارج فتتمثل الحكومة الدولة تجاه الغير،ويصبح الوضع متلبساً في حالة الحرب الداخلية، ويصعب أحياناً اعتبار أنَّ الحكومة أصبحت سلطتها شكلية، لا تزال تمثل الشعب الذي أتت باسمه إلى السلطة،فالقانون الدولي يتخذ موقفاً محايداً فيما يتعلق بحرب، أو اقتتال ذات طابع داخلي غير أنَّـه يعطي أهمية خاصة للفعالية القائمة على أرض الواقع، ويبقى تقدير مقدار هذه الفعالية أمراً صعباً حين تكون ناتجة عن دعم أو تدخل إلى جانب الحكومة، أو إلى جانب أحد أطـراف النزاع الداخلي؛ مما يجعل الصفة التمثيلية للقوى الفاعلة على الأرض مسألة مشكوك فيها أيضاً((44)).

إنَّ واقع الدولة العراقية بعد عام2003، ربما يـعــدّ وصفاً حقيقياً لهذا النص، فقد كانت سيادة الدولة ضحية دائمة لهذا التصارع بين الدولة وقوى اللادولة، بين إرادة القانون وإرادة القوى السياسية، والنظام واللانظام، والإرادة الداخلية والخارجية،وهذا الوضع خلق نوعاً من التقسيم الفعلي، اذ تفرَّدت المليشيات والفصائل المسلحة والتنظيمات الإرهابية بممارسة السلطة في مناطق نفوذها، محوَّلة بذلك سلطة الدولة المركزية إلى سلطة وهمية أو صورية، في الوقت الذي تتضمن السيادة دائماً المطالبة بممارسة سلطة قانونية، وممارسة قوة بمقتضى الحق وليس استناداً إلى القوة فقط،وهكذا علينا أن نضع بنظر الاعتبار أنَّ كلّ المطالبات الجوهرية بالسيادة لديها بعد قانوني

(43)لمصدر نفسه،ص 23-25.

(44)المصدر نفسه، ص128.

وشرعي حاسم((45))، وأنَّ فقدان أحدهما يؤدي إلى تعميق الإشكالية المفاهيمية بالنسبة لمفهوم وواقع السيادة العراقية.

ثانياً: إشكالية السيادة من الناحية القانونية

سنحاول مقاربة مفهوم السيادة هنا بشكل تشريحي ؛ حتى تتضح للقارئ طرق التحليل والاستنتاجات التي ستنتج عن ذلك.

تعني السيادة على الصعيد الدولي الاستقلال،وتظهر بشكل عام إلى حيّز الوجود عند انتظام شعب ما في دولة، ولكن متى يكون هناك دولة،أو بمعنى آخر متى نكون أمام مجموعة من الأفـراد وإقليم من الأرض يكفيان لتكوين دولة؟،في معرض جوابه عن هذا السؤال، كتب البرفسور(Jean Salmon)يقول: "بالحقيقة أيّ شيء يمكن أن يصبح دولة" عند توافق موازين القوى،ويقصد بها الموازين الداخلية، أو القوى الداخلية المتصارعة داخل الدولة على السلطة ومكاسبها،ويقول البرفسور(Verhoven)بالمعنى ذاته: "في الحقيقة يخرج توصيف الدولة عن كلّ توصيف مسبق،ولا يخضع لأي قاعدة، إنه يتكون بشكل عملي خالص"، تؤدي فيه المصالح وإيديولوجيات الدول دوراً بارزاً ، ويتخذ اعتراف أعضاء المجتمع الدولي بالدول الناشئة أهمية كبيرة،وهذا التصور انعكس على الدولة العراقية وسيادتها منذ تأسيسها، إلّا أنَّـها اكتسبت خطورتها الحقيقية بعد عام2003،ومن المتفق عليه عموماً أنَّ تحديد الدولة يتم بمقتضى العناصر المكونة لها وهي: عناصر مادية تتمثل بالإقليم الجغرافي، ومجموع الأفـراد أو المواطنين والحكومة، وعناصر معنوية هي: الاعتراف الدولي والشخصية المعنوية، والسيادة((46))،وإنَّ حصول العراق على استقلاله وتأسيس الدولة في عشرينيات القرن الماضي على الطريقة الغربية وفقاً لرؤية الدول الاستعمارية ومصالحها السياسية والاقتصادية، وضع السيادة العراقية في بداية طريق الأزمات، وما سببته تلك الأزمات من إضعاف للدولة والسيادة بعد ذلك التاريخ.

---

(45)أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ترجمة: لبنى الريدى، ط1، المركز القومي الترجمة ،القاهرة 2013 ، ص165.

(46)أحلام بيضون،مصدر سبق ذكره، ص35.

ثالثاً: إشكالية السيادة من الناحية السياسية

جعلت الكلاسيكية من السيادة مفهوماً شكلياً ومجرداً ومتمثلاً بقدرة الدولة على إعطاء الأوامر مع عدم تلقيها لمثلها من أيّ سلطة أخرى،وعلى الرغم من النظريات الداعمة والأخرى المعادية لمبدأ السيادة في الفكر السياسي الغربي (الوسيط والحديث) سواء على يد هوبس وسبينوزا وهيغل، المدافعين عن السيادة المطلقة، أو غيرهم من الفلاسفة،والمفكرين الذين جعلوا من السيادة مفهوما مقيَّدا،ولعل فهم الدول الضعيفة لمفهوم السيادة بالعصر الحديث والمعاصر تحت شعار "حق تقرير المصير"،أو "حقها بالتحرير" أو "الكفاح ضد استعمال القوة"،أو "ضد نهب ثرواتها الوطنية"، وضع الدولة والسيادة في مأزق حقيقي، وساعد كثيراً في خلق الجماعات من غير الدول ، التي بدأت تعمل بموازاة الدولة، وسلبت الدولة وظيفتها في احتكار استخدام العنف الشرعي، وساعد في تعدد وتوزيع أطـراف السلطة والقرار الوطني، ولاسيما في دول الشرق الاوسط مثل العراق، ولبنان، وسوريا، واليمن، وليبيا،وفيما يتعلق بالعلاقة بين السيادة والقانون، فهي تخضع للاندماج التاريخي للسلطة السياسية في المنظومة القانونية، فكلما كان هذا الاندماج أكبر، فقدت السيادة صفة الهيمنة،واتجهت لتكون سلطة القانون،أمّـا القيمة القانونية لمبدأ السيادة فإنَّـــه مكرس حالياً في النصوص والاتفاقيات الدولية، ويرتبط مبدأ السيادة ارتباطاً وثيقاً بالقانون الدولي، اذ يضفي على مبدأ السيادة بعداً كونياً، ويجعل منه مبدأ منظماً للعلاقات بين الدول المستقلة من دون أن يعني ذلك أنَّـــــه الوحيد في هذا المجال،والواقع إنَّ السيادة في القانون الدولي التقليدي كانت تعرف فقط بعناصرها السياسية من دون الأخذ بالحسبان للجوانب الاقتصادية،فاذا كانت الدولة لا تملك الوسائل الفعالة لممارسة السياسة، واذا بقي الاستقلال شكلياً، واذا كانت لا تتحكم ولا تدير باستقلال كامل فعالياتها الاقتصادية، ستبقى السيادة نظرية وبعيدة عن أن تكون قابلة للتطبيق((47)).

(47) طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر:دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية–المجلد 26–العدد الأول، جامعة جدارا، دمشق،2010، ص45.

المطلب الثاني: أزمة السيادة العراقية تاريخياً

إنَّ الجزء الأساس من السيادة العراقية، بصورتها القانونية والعملية، تحقق بعد انتهاء القيمومة البريطانية،وانهيار المعاهدات بين بريطانيا والدولة العراقية بسقوط النظام الملكي في العام1958، وهي المرة الأولى التي ينتزع فيها العراق سيادته، بعد مئات من السنين، وظل يرزح تحت سلطات الاحتلال، وآخرها الاحتلالين التركي حتى العام1917 والبريطاني حتى العام1958،إلّا أنَّ السيادة العراقية تصَّدعت مرة أخرى بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق في العام1968،وكان التفريط بالسيادة العراقية يتم من أجل مصالح الحزب الحاكم وشخوص قياداته، وبهدف استمرارهم في السلطة،وقد ظهر هذا التصَّدع بأجلى صوره في عام1975من خلال معاهدة الجزائر التي وقعها نظام البعث مع إيران؛ بهدف مقايضة أراضي العراق،ومياهه بإخماد الحركة الكردية في شمال العراق،ثم تعزز نقص السيادة العراقية تدريجياً بعد العام1980؛ بسبب سلوكيات النظام وطموحات رئيسه، من خلال مغامرة الحرب على إيران ودخول القوات الفرنسية والأمريكية إلى جانت النظام السياسي العراقي، ومنح تركيا عمقاً داخل الأراضي العراقية يصل إلى (20) كيلومتراً، ومنح أجزاء من الأراضي العراقية إلى دول الجوار خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ومغامرة احتلال دولة الكويت في العام1990، التي نتج عنها وضع العراق تحت طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على وفق القرار660الصادر عن مجلس الأمن الدولي في العام1990،اذ ظلت السيادة العراقية منقوصة ومجروحة ومعوَّمة منذ غزو النظام السابق للكويت في٢آب/ اغسطس١٩٩٠وحرب قوات التحالف الدولي في١٧كانون الثاني/ يناير١٩٩١ لتحرير الكويت، وما اعقبها من حصار دولي شامل على العراق والقرارات الدولية التي صدرت بحقه((48))،ثم دخول القوات الأمريكية وحلفائها العراق أثناء حرب تحرير الكويت في العام1991، وانتهاك سيادة العراق وأرضه ومياهه وأجوائه، ثم إقرار مناطق حظر الطيران من قبل مجلس الأمن الدولي، والعودة في أواخر العام1990إلى الالتزام بمعاهدة الجزائر(1975)مع إيران، فضلاً عن احتلال العراق من القوات الأمريكية وحلفائها في

(48) عبد الحسين شعبان، أزمة العراق سيادياً،إعداد: محمد بحر العلوم، ط1، العلمين–دار العارف للنشر،النجف الاشرف، 2021،ص٢١٠.

العام2003، احتلالاً كاملاً؛ متذرعة بقرارات مجلس الأمن الدولي((49))،وقد استكملت حقبة البعث بحقبة الاحتلال الأمريكي بعد عام2003 وتذَّرع قوات الاحتلال بأحكام القانون الدولي،التي وفرتها لها قرارات مجلس الأمن الدولي،التي أسبغت على الاحتلال صفة قانونية؛ بدءً بالقرار660في آب/ أغسطس1990وإنتهاءً بالقرار1483في أيار/ مايو2003، ثم تمسكها بالاتفاقيات السياسية والأمنية بين سلطة الائتلاف المدنية والسلطات العراقية التي تشكلت مع انبثاق مجلس الحكم الانتقالي، وتصاعد موجات الإرهاب والعنف التي حوّلت العراق إلى ساحة للموت الجماعي للشعب العراقي، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي المشوه ولادياً، الذي يفضي تلقائياً إلى تشكيل حكومات توافقية توازنية محاصصاتية، ويسهم في تفكك قرار الدولة الخارجي؛ بسبب الارتباط الخارجي لبعض القوى السياسية بقوات الاحتلال، وبعض آخر بدول إقليمية، ولاسيما تلك الارتباطات العقائدية والايديولوجية(الدينية)،التي أسهمت في تصَّدع مفهوم السيادة الوطنية بالمعنى السياسي والقانوني، وأسهمت في تعددية سلطة القرار العراقي،ما يعني إنَّ قرار السيادة العراقية كان مرتهناً بالخارج غالباً،وحتى بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية العام2011بقت السيادة العراقية أزمة مستعصية لكثير من الأسبـــاب، ولاسيما فيما يتعلق بوجود القواعد والسفارة الأمريكيتين، وتنامي دور التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة،وما ترتب عليها من تداعيات.

المطلب الثالث: إشكالية السيادة ايديولوجياً وانعكاسها على الوضع العراقي

السيادة بمفهومها المعاصر فكرة حديثة نسبياً مرّت بظروف تاريخية، ولدت في القران السابع عشر، كنتيجة لظهور الدولة الحديثة في أوروبا،اذ كان السائد إنَّ الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، وكان هناك اعتراف للأمراء، والملوك، والأباطرة بسلطة أعلى من ذواتهم في شكل(الله – ملك الملوك – البابوية)((50))،ثم انتقلت إلى رجال الكنيسة، فكانت سنداً ودعماً لمطامع البابا في السيطرة على السلطة، ثم انتقلت إلى الفرنسيين ليصوغوا منها نظرية السيادة في القرن الخامس عشر

(49) نوري المالكي، سيادة الدولة العراقية ومسار الأزمة ألى الحل،موقع وكالة الأنباء العراقية،23/ 11/ 2020، شبكة معلومات دولية: https: //0i.is /v87C.

(50) المصدر نفسه،ص162.

تقريباً أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الامبراطور والبابا، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع،وقد أرتبطت السيادة بالمفكر الفرنسي جان بودان،وفي26اغسطس1879، صدر إعلان حقوق الإنسان،الذي ينص على أنَّ السيادة للأمة وغير قابلة للانقسام، ولا يمكن التنازل عنها، فـأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب، وظهرت تبعاً لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية((51))،والسيادة تعني السلطة المطلقة غير المحدودة، غير أنَّ هذا المبدأ البسيط ظاهرياً يخفى قدراً من الالتباس، وسوء الفهم والخلاف، ليس واضحاً في المقام الأول، مما تتكون هذه السلطة المطلقة،يمكن أن تشير السيادة إلى سلطة شرعية عليا، أو إلى قوة سياسية غير قابلة للاعتراض عليها أو تحديها،ويرتبط هذا الخلاف بالتمييز بين نوعين من السيادة، أسماهما المنظر الدستوري للقرن التاسع عشر ايه.في.ديسي(A.V.Dicey): السيادة القانونية والسيادة السياسية،وجرى استخدام مفهوم السيادة بطريقتين متعارضتين: السيادة الداخلية، التي تشير إلى توزيع السلطة داخل الدولة، وتؤدي إلى أسئلة عن الحاجة إلى سلطة عليا وموضعها داخل النظام السياسي،والسيادة الخارجية التي ترتبط بدور الدولة في النظام الدولي، وما اذا كانت قادرة أم لا في أن تعمل كفاعل مستقل وحر((52))،وهكذا فـإنَّ الظروف التي نشأت بسببها نظرية السيادة وماسواها من النظريات، ليست كالظروف التي مرّت بها الدولة الإسلامية، وعليه قد يكون من الخطأ أن نأتي بتلك النظريات ونسقطها على الحالة الإسلامية، وربما قد توجد في الفكر الإسلامي بشكل مغاير،وهذا ما يجعل التباين واضحاً بين الرؤيتين الإسلامية والغربية للسيادة؛ الذي انعكس بدروه في الفهم والتفسير الأيديولوجي، وما ترتب عليه من سلوك سياسي للقوى السياسية(الإسلامية والعلمانية)،ففي سياق جدلية(العقل والقانون والدين)نشأت فكرة السيادة وما رافقها من اشكاليات في إختلاف مصادرها، ســواء في الفكر السياسي الحديث، أو الفكر السياسي الإسلامي.

(51) نعيم إبراهم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي،ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن،2010، ص66.

(52) أندرو هيوود، مصدر سبق ذكر،ص163.

فالسيادة في الدولة الإسلامية، أو في الفكر الإسلامي لله(عز وجل)فالتشريع له وحده، وهذه السيادة متمثلة في شريعته(كتاب الله وسنته)والدولة تستمد سيادتها من خلال التزامها بالإحكام الشرعية وتنفيذها لها وللأمة، بعد ذلك حق تولية الإمام ومحاسبته وعزله ومراقبة السلطة الحاكمة في التزامها حدود الله وليس لها ولا للسلطة الحاكمة الحق في العدول عن شريعة الله،وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ السيادة في الإسلام تكون للأمة، واستَّدل بالنصوص التي تخاطب الأمة بمجموعها وبمبدأ الشورى في الإسلام((53))،ونظريات السيادة في الفكر الإسلامي ترجع إلى تفسيرات النظريات الثيوقراطية، التي ترى بـأنَّ السيادة لله وحده، وانقسمت بين نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم، ونظرية الحق الإلهي المباشر، ونظرية الحق الإلهي غير المباشر، وإلى نظرية سيادة الأمة، التي يقربها بعضهم من مفهوم الديمقراطية، ولكنّها تباينت بين تفسيرات الفكرين السياسيين المعاصرين(الشيعي والسني)ولاسيما في بدايات القرن العشرين بعد إنَّ تنامى مفهوم الحاكمية عند الحركات والتنظيمات السلفية والاسلام السياسي السَّني، وكذلك مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتطبيقاتها العملية لنظرية ولاية الفقيه، النظريتان اللتان حكمتا الإسلام السياسي بشكل عام في قضية تعاطيه مع الدولة والسيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكل ما يتعلق بالدولة (داخلياً وخارجياً)، وكانت لهاتين النظريتين تداعيات كبيرة على سيادة بعض الدول، ولاسيما في العراق قبل وبعد عام2003،وبهذا الشكل، يمكن أن نميّز بين تيارين رئيسين لمسألة السيادة في الدولة: تيار إسلامي ذو مرجعية إسلامية، ويندرج تحته توجهين رئيسين: الأول، توجه تقليدي، يتبنى المرجعية الإسلامية، على أساس إنَّ الحاكمية الله فقط، والثاني: حداثي، يتبنى الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية،وتيار علماني حداثي ذات مرجعية مدنية، يفصل الدين عن الدولة،ولاسيما أنَّ الفكر السياسي الإسلامي شهد تطوراً ملحوظاً في التعامل مع الدولة الحديثة وسيادتها، تمثل في التحالف بين الفكر الإصلاحي الإسلامي مع رواد مشروع الدولة الحديثة في

(53) نعيم إبراهم الظاهر، مصدر سبق ذكره،ص66.

العالمين العربي والإسلامي، على الرغم من التحفظات الكبيرة التي أبدتها كثير من تيارات الفكر الإسلامي بشكل عام((54)).

أولاً: **التيار الإسلامي**

اهتم التيار الإسلامي عموماً بمسألة نظام الحكم في الإسلام، ودار النقاش والسجال كثيراً في مسألة السيادة، التي تعني بالمفهوم الإسلامي مفهوم(الحاكمية)فلم يقتصر بعض الكتاب الإسلاميين على أنَّ الله هو المشرع سواء كان ذلك عن طريق القرآن الكريم أم السنة، ولكنهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين فسّروا شعار المحكمة المشهورة(لا حكم إلا لله)((55)) بأنَّه ينطبق على الحكم والسلطة في اتساعها، مستدلين بذلك ببعض الآيات القرآنية منها:(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون))((56))،وقوله تعإلى (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ))((57))،على الرغم من أنَّ مفهوم الحاكمية كمضمون ولد في مناخ الفتنة مع الخوارج الأوائل((58))،وقد وصف أبو الأعلى المودودي الدولة الإسلامية بأنَّها تتسم بخصائص ثلاث: السلطة الحقيقية في الدولة لله تعإلى ، وليس لأحد من دون الله شيء من التشريع، وتحكم بما أنزل الله،وقد تمكن المودودي في ذلك، توظيف مفهوم الجاهلية للتعبير عن أدانته لأنماط العيش في المجتمعات الغربية، ورفض الفكر الغربي،وفلسفته والمفاهيم السياسية الحديثة والمعاصرة المرتبطة به، كمفهوم السيادة والديمقراطية، ونتيجة لذلك، أنفرد المودودي بفتحه الباب أمام استعمال مصطلح "التكفير" في عملية تقيمه وحكمه على المجتمعات الغربية لتبنيها أنظمة وضعية،لذلك فـأنَّ مصطلح الحاكمية حديث العهد في الثقافة الإسلامية، وذلك لإنَّ صيحة "الحكم لله" التي

(54) مجموعة مؤلفين، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية-الغرب-إيران،ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، ٢٠٠٠،ص٣٦.

(55) أنظر:محمد شحرور، الدين والسلطة: قراءة معاصرة للحاكمية، ط2، دار الساقي، بيروت، 2015، ص38.

(56) سورة المائدة، الآية 44.

(57) سورة المائدة، الآية 45.

(58) محمد شحرور،مصدر سبق ذكره،ص38.

نادى بها الخوارج مختلفة في المضمون والمعنى والهدف عن الحاكمية المعاصرة، التي طرحها ابو الأعلى المودودي في أربعينيات القرن الماضي، ذات البعد الديني المتشدد، ثم تحوَّلت فيما بعد إلى أيديولوجيا سياسية على يد سيد قطب في مصر في ستينيات القرن الماضي أيضاً، الذي أخذ أبعاداً أخرى متداخلة عقائدياً وسياسياً؛ لأنَّه تجاوز طرح المودودي الذي قام بتكفير الدول الوضعية والغربية ووصف مجتمعاتها بالجاهلية، وتعداه إلى أخطر من ذلك، بتعميمه التكفير على كلّ الأمة الإسلامية بما فيها أنظمتها ومجتمعاتها((59))،اذ يرى بأنَّ "الحاكمية لله وحده من دون العباد، وأن دين الله هو منهجه وشرعه ونظامه الذي لا يرضى من الناس ديناً غيره، وأنَّ وظيفة المسلمين هي إقامة حاكمية الله أو مملكة الله في الأرض، أو تمكين الله في العباد"((60))،واعتمدت الحركات السياسية التقليدية على نظرية الحاكمية لله في تفسير ذلك، التي تقضي بأنَّ السلطان السياسي في المجتمع الإسلامي ليس حقّاً من حقوق الأمة، فالبشر ليسوا هم الحكام في مجتمعاتهم،وإنّما الحاكم في هذه المجتمعات هو الله، أيّ أنَّ الأمة ليست مصدر السلطات(السيادة)((61))،هذا الحكم الذي تبنته الجماعات السلفية الجهادية "الإرهابية"، أصبح أزمة متلأزمة لكثير من الأنظمة السياسية العربية، ولاسيما في العراق، فضلاً عن ذلك فقد تبنته بعض التيارات السياسية الإسلامية السنَّية في العمل السياسي، وقد دُعمت بالمال السياسي(الداخلي والخارجي)في سبيل المضي بمشروعها الهداف إلى تقويض التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام2003؛ مما أدى إلى تعميق وتعويم أزمة السيادة العراقية.

أمّا في التفسير الشيعي، فإنّ معظم تيارات الإسلام السياسي الشيعي المعاصر، تقترب من مفهوم الدولة الدينية الثيوقراطية، وفقاً لمعتقداتهم والمباني الفقهية التي اعتمدها السيد الخميني في بناء نظريته في ولاية الفقهية العامة المطلقة، كما هو الحال في جمهورية إيران الإسلامية، وإنَّ الاندماج في

(59) المصدر نفسه،ص52-53.

(60) سعد الدين هلألى ، الإسلام وإنسانية الدولة، ب/ ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،2012، ص108.

(61) محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية،القاهرة: دار الشروق،2007، ص36ومابعدها.

مشروع الدولة القومية أو المدنية، هو اندماج مرحلي أو مؤقت،اذ "يرى الشيعة الاثنا عشرية وجوب عصمة الإمام، بحيث يحصل للمكلفين القطع بأنَّه حجة الله وأن قوله قول الله تعإلى وقول رسوله وحكمه وجوب طاعته والتسليم له"،وترى هذا النظرية، بـأنَّ السياسة الشرعية الشيعية، موضوع فقهي بامتياز وتحدد معلمها وأحكامها في المجال الفقهي بدرجة أولى، وبحسب نيابة الفقيه عن الإمام المعصوم، فـأنَّ الفقيه وحده الأجدر بصياغة الموقف الشرعي من الدولة، التي ستتحول بمرور الوقت إلى حقل مقفل وموقوف بصورة نهائية للفقيه الجامع للشرائط، بحسب الأدبيات والمباني الفقهية الشيعية لنظرية ولاية الفقيه العامة((62))،بموازاة ذلك، يحاول التوجه الإسلامي الحداثي، أن يطور مفهوم الحاكمية، بأن يجعل السيادة لله أو للشريعة، وأن يجعل السلطان للشعب أو الأمة، وهو ما عبر عنه المفكر الإسلامي التونسي راشد الغنوشي بقوله: "وفي كلّ الأحوال، فـأنَّ دولة الإسلام هي دولة الناس، الذين يجتهدون فيصيبون ويخطئون عبر الشورى المتخصصة، والشورى العامة التي تجعل الحاكم مجرد خادم للشعب ووكيل عنه، ويعمل تحت رقابته في إنفاذ حكم الله حكم الشعب، فهي حكومة مدنية من كلّ وجه، طريقها الاختيار الشعبي الحر، يحكمها قانون يتساوى أمامه كلّ مواطني الدولة، بصرف النظر عن جنسهم، واعتقادهم، لا تختلف آليات سيرها عن الديمقراطيات المعاصرة، إلا بمرجعيتها الخلقية العلوية، مرجعية الشريعة"((63))،أو تلك النظرة الواقعية في الفقه السياسي الشيعي المعاصر التي عبر عنها النائيني، بـأنَّ السلطة هي نتاج المجتمع وخصوصياته، ولا يمكن اقتراح مقاسات واحدة وشكل ثابت لنمط السلطة، بما يتناسب مع خصوصيات المجتمع وثقافته، فما دامت الدولة هي عقد بشري أوجدته الضرورة الاجتماعية، من أجل الارتقاء بمكانة الإنسان وحياته وتحقيق أهدافه، في الحفاظ على مصالحه وحقوقه وأمنه، بمشاركة أبناء جنسه، بهدف الصالح العام، فلماذا نختلف في أصل الدولة وشكلها وسيادتها، ولماذا لا نخضعها لإرادة الشعب فقط، بعيداً عن إرادة الفقيه ورؤيته الدينية؟،بالمجمل، هذا التشكيك والإختلاف الفقهي والمرجعي بين تيارات الإسلام

(62) فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي، ط١، دار المرتضى، بيروت،٢٠١٢،ص٦.

(63) راشد الغنوشي، مبادئ الحكم والسلطة في الإسلام، ضمن كتاب:مأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين، تحرير:معتز الخطيب، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010م،ص85.

السياسي، أصبح واقعاً في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام2003، وانعكس سلباً على سيادتها بشتى الصور.

ثانياً: التيار العلماني

ينطلق الفكر السياسي الحديث من إنَّ الشعب مصدر السلطات، وأن الإقرار بهذا المبدأ ليس بالأمر الجديد في الفكر السياسي والاجتماعي والقانوني، اذ عولج هذا الموضوع من قبل العديد من المفكرين والفلاسفة، ويقوم هذا المبدأ على إقرار المساواة القانونية فيما بين أفراد المجتمع؛ فروسو يرجع نشأة الدولة إلى الإرادة العامة للجماعة، اذ هي التي كونت الأمة، وأقامت الدولة، ومن ثم تكون السيادة للأمة، ولا تكون السلطة التي تمارسها الدولة مشروعة، إلا حينما تكون وليدة تلك الإرادة العامة للأُمة،وعليه فإنَّ المساواة بين الأفراد تدحض أي مبرر لسيطرة فرد على فرد آخر، أو فئة على فئة أخرى؛ لأنَّ السلطة في المجتمع لا تعود للجزء؛ وإنّما تعود للكل،ومن اللحظة التي أصبحت فيها السلطة دنيوية، بدا أصلها الشعبي أكثر انسجاماً مع العقلية العامة((64))،وقد استفاد أنصار التيار الحداثي العلماني من التجارب السياسية في الدول الغربية الحديثة، وتأثروا بآراء منظريها حول الدولة، سواء أكانوا ليبراليين، أم اشتراكيين، واتفقوا على أنَّ الشأن السياسي أمر دنيوي بحت، لا يجوز للدين وعلمائه التدخل فيه؛ لذلك ألحّوا على ضرورة الفصل بين الدولة والدين؛ حتى يتسنى للشعوب العربية إقامة دول ديموقراطية حديثة،وهي رؤية تستند إلى القانون الطبيعي عند جون لوك(1632-1704) والرؤية الليبرالية للدولة، أي بمعنى انها تسند السلطة والسيادة "التقنين والتشريع" للشعب، اذ يقول لوك: "سلامة الشعب هي السنَّة العليا، مبدأ عادل أساس لا يضلُّ من أخذ به بأمانة قط، ولا يحق للسلطة التشريعية ولا ينبغي لها أن تسّلم صلاحية وضع القوانين لأية هيئة أخرى، أو تضعها في غير الموضع الذي وضعها الشعب فيه أبداً"((65))،وهذا الطرح يسعى إلى بناء الدولة المدنية على أساس الرابطة الوطنية، والفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما

(64) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد، جامعة بغداد، 1986م،ص299-300.

(65) جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959،ص ص 235-225.

يدعو إلى ضمان الحرية الفردية، بوصفها قانوناً طبيعياً مقدساً، مع التأكيد على مبدأ المساواة، وأسناد السلطة للشعب.

هذه التفسيرات(الفقهية والدينية)للدولة وسيادتها، أو تلك التفسيرات الخاضعة للرؤية الثيوقراطية بشكل عام، والتقاطعات النظرية بين القوى والأحـزاب والتيارات السياسية العراقية بشأن الدولة وعملية بناءها، مَّثلت أزمة مركبة للسيادة في العراق وانعكست في عدة ملفات وقضايا في الجانب السياسي، والأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، فضلاً عن أزمة العلاقات الخارجية،اذ ترتبط أزمة السيادة العراقية في فكر القوى السياسية الإسلامية، ولاسيما الشيعية منها بأزماتها المركبة حول مفهوم الدولة والسلطة والمواطنة وغيرها من المفاهيم التي ارتبطت بقاموسها حول مفهوم الدولة القومية الحديثة وقيَّمها السياسية، وكشفت عنها التجربة العراقية بعد عام2003،فالتيارات أو الأحـزاب السياسية الشيعية المعاصرة "بتنوعها الفكري والسياسي" تتباين في نظرتها وفهمها إلى موضوعة السيادة بتعدد تياراتها، اذ تنقسم بذلك بين مدرسة الولي الفقيه "الإيرانية" والمدرسة التقليدية الشيعية المرتبطة بمدرسة الانتظار الإيجابي "مدرسة النجف" ومدارس ولاية شورى الفقهاء وولاية الأمة على نفسها، وهي خليط بين المدرستين((66))،اذ تراجعت قيم السيادة وسلطتها في العراق بعد عام2003 إلى نتاج ممارسات سلبية جماعية شاركت فيها معظم قوى الإسلام السياسي وبمشاركة القوى المدنية أيضاً، والقوى المجتمعية والاقتصادية العراقية،فالتيارات السياسية الشعبية بفصائلها المختلفة تتحمل جزءاً من المسؤولية، وتعتبر أزمة أو إشكالية السيادة العراقية داخل التيار الإسلامي، أكثر تعقيداً من التيارات الأخرى؛ لأنَّها منبثقة مما تعتبره هذه الحركات قيماً مرتبطة بجذور مرجعية ودينية وفقهية، تضفي كثيراً من المثالية والقدسية على آرائهم وبرامجهم الفكرية والسياسية؛ مما يؤدي إلى جمودها وعدم القدرة على مناقشتها في الاوساط السياسية والاجتماعية والنخب الثقافية، فضلاً عن ذلك، فـأنَّ كثير من تلك الآراء تحمل بين ثناياها أممية الدين العابرة للحدود بمفاهيم دينية – فقهية "ايديولوجية"، كما يحدث في العراق منذ عام2003 حتى الآن،فقد ارتبطت بعض القوى السياسية بمرجعيات دينية

(66) علي الزميع، الثابت والمتحول 2019 :المواطنة في تيارات الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية،الكويت، 2019، ص79.

إقليمية، تحمل مشروعاً سياسياً عابر للحدود،وهذا إربك وضع الدولة في العراق، وعمَّق من إشكالية السيادة وأزمتها، ووضع بعض الاشكاليات حول قيم التيارات الدينية ونظرتها إلى مفهوم السيادة في الفكر السياسي الحديث مثل: إشكالية الاعتراف بالدولة الوطنية كدولة شرعية وبديلاً عن الخلافة الأممية، والمشاركة الشعبية وسيادة الأمة وإشكالية وجوب تطبيق الشريعة ومصدر شرعية الحاكم وغيرها من الاشكاليات.

يمثل الاعتراف بالدولة الوطنية كدولة شرعية وبديلاً عن الخلافة أحد أهم الاشكاليات والتناقضات التي تواجه الحركات الإسلامية(السنية والشيعية)أو الإسلام السياسي بشكل عام في العراق، مما يولد ارتدادات سلبية على مفهوم السيادة،اذ أسهَمَ الفهمُ الجامد لمفهوم الدولة والأمة في الإسلام في تكريس رفض الدولة الوطنية، القائمة على قدسية السيادة بكل صورها، فمفهوم الدولة الوطنية الحديثة لدى معظم الحركات والتيارات الإسلامية السنية مفهوم هلامي، اذ يتبنَّى معظمهم فكراً دينياً سياسياً أممياً عابراً للوطنية ذا صبغة عالمية، من شأنه أن يقوض عمليات الاندماج المجتمعي، فقد يجد الفرد المنتمي إلى هذا الفكر نفسه حائراً بين هويته الوطنية وهويته الدينية فيختار الأخيرة، وعليه يكون جزء من ولائه مرتبطاً بمرجعية فكرية وسياسية خارجية من خلال تبنيهم أممية الفكر السياسي((67))، وهذه الإشكالية أصبحت إشكالية أو أزمة مركبة بفعل طبيعة النظام السياسي العراقي، الذي تّشكل بعد عام2003،بموازاة ذلك، ترى بعض الأحـزاب السياسية الإسلامية العراقية أنَّ القبول بالدولة الوطنية لا يعني تصالحاً معها في الجوهر، بل هو سعي إلى محاولة ترويضها، وتقريبها من النموذج الإسلامي بشكل ضبابي وهلامي، اذ تظل الخلافة أو الدولة الإسلامية الموحدة لديهم هي الهدف المنشود ورمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها، والاهتمام بشأنها،وتذهب بعض الحركات الإسلامية التجديدية في العراق إلى ضرورة القبول بالدولة الوطنية، انطلاقاً من إنَّ الفقهاء قد أقروا بإمكانية وجود أكثر من دولة وخلافة إسلامية في آن واحد، وهو ما أكده الواقع التاريخي في معظم حقب التاريخ الإسلامي،ويظهر لنا أيضاً بأنَّ بعض

(67) المصدر نفسه،ص80.

تيارات الإسلام السياسي الشيعي، تأخذ في مبادئها السياسية والفقهية مفهوم السيادة الشعبية الدينيّة، المفهوم الذي يروج له ويدين به أتباع نظرية ولاية الفقهية الإيرانية، والسيادة الشعبية الدينية، هي طريقة وأسلوب في إدارة الحياة السياسية للناس تكون مقبولة لدى النظام الديني((68))،ويراه أنصاره بأنَّــه ليس التقاطًا بين نظامين، وإنّما مستوحى من الحكومة النبوية والعلوية في صدر الإسلام، وهو الأساس الذي بنيت عليه الجمهورية الإسلامية،وكذلك يبدو أنَّ بعض تيارات الإسلام السياسي المعاصر، ولاسيما الشيعية منها، كأنها متأثرة بالتفسير الماركسي للسيادة، اذ أعطى الفكر الماركسي لمفهوم السيادة معنى آخر، وعدها أداة نضال ضد الإمبريالية ووسيلة دفاع أمام توسعها((69))،هذا التباين (الايديولوجي والسلوكي) في المواقف من الدولة "وهي مواقف تحكمها بعض المباني الدينية–الفقهية العابرة للحدود" حتى وأن كانت متصالحة مع نموذج الدولة الوطنية في العراق، إلا أنَّ تصالحها قد يكون مرهون بإرادة خارجية أو عقيدة مناهضة للدولة نفسها، أو قد يكون تصالح مرحلي(براغماتي)، مما يزيد من أزمة العراق السيادية، ولاسيما في ظل الإرادة الدولية والإقليمية المتقاطعة.

بالمجمل نرى بـأنَّ هناك نظرة تشاركية بين تيارات الإسلام السياسي العراقي، حول مفهوم الدولة الحديثة وسيادتها، من حيث النظرة الهلامية التي تعتريها، التي يشهد عليها تبني معظمهم فكراً دينياً سياسياً أممياً عابرًا للوطنية ذا صبغة عالمية، والركون في ذلك إلى أفكار خط الإمام–ولاية الفقيه، والحاكمية، وهو ما يعتبره البعض وفقاً للتوصيف السياسي الحديث خيانة وطنية،مما أثار الجدل حول تطَّور علاقة الدين بالسياسة بشكل عام وقضايا مثل الحريات العامة وسيادة الشعب والعلاقة الممكنة مع الأنظمة السياسية العلمانية والمدنية والقوى الدولية ذات التأثير((70)).

(68) مجموعة باحثين، السيادة الشعبية الدينية، مصدر سبق ذكره،ص٢٠.

(69) طلال ياسين العيسى، مصدر سبق ذكره،ص44.

(70) علي الزميع، مصدر سبق ذكره، ص83–84.

المطلب الرابع: إشكالية السيادة الداخلية للدولة العراقية بعد عام2003

تشير السيادة الداخلية إلى الشؤون الداخلية للدولة، وموقع السلطة العليا داخل هذه الدولة،وهكذا فـأنَّ السيادة الداخلية هي هيئة سياسية تمتلك سلطة قصوى نهائية ومستقلة، سلطة قراراتها ملزمة لكل المواطنين، والمجموعات والمؤسسات في المجتمع.

إنَّ مهمة تحديد موضوع السيادة الداخلية في الحكومة الحديثة أمر صعب بشكل خاص، ويكون ذلك أوضح ما يكون في حالة الدول الفيدرالية، أو مع مبادئ الليبرالية الديمقراطية، أو مع اللامركزية، اذ أدخلت هذه المفاهيم، شخصيات قانونية غير الدولة، بنقل صلاحيات أكثر أو أقل أهمية، وهذه الشخصيات هي الجماعات الداخلية التي استفادت من هذا النهج، ويأخذ الرباط المحافظ على السلطة المركزية شكل الرقابة الإدارية التي تتفحص من جهتها غير المركزية الممثلة للدولة((71))،اذ يعدّها بعض المفكرين بـأنَّها نقيض للسيادة؛ لأنَّها تدعو إلى توزيع السلطة بين عدد من المؤسسات التي لا أحد منها يستطيع الادعاء بشكل له معنى بـأنَّه يتمتع بالسيادة، على الرغم من اعتقاد روسو، أنَّ السيادة تكمن في الجماهير "الإرادة العامة"،أمّا في الدول الفيدرالية، كالعراق، فـأنَّ الحكومة تكون مقسمة إلى مستويين، ويمارس كلّ مجموعة من السلطات المستقلة ذاتياً،وكما يعتقد كثيرون بأنَّ الفيدرالية تتضمن تقاسم السيادة بين هذين المستويين، بين المركز والمحيط،غير أنَّ الفيدرالية في تطَّورها لمفهوم السيادة المقسومة أو المشتركة قد حَرَّكت التصور بعيداً عن الاعتقاد التقليدي في سلطة سيادة مفردة وغير قابلة للقسمة،فضلاً عن ذلك فإنّـــه من الممكن افتراض أنَّ كلا المستويين من الحكم لا يمكن في النهاية وصفها بـأنَّها ذو سيادة؛ لأنَّ السيادة تترك للوثيقة التي تختص سلطة كلّ مستوى "الدستور"، ويمكن بالطبع القول إنَّ السيادة القانونية في العراق تكمن في الدستور؛ لأنَّه يحدد سلطات الحكم الفيدرالي، ويوزع الواجبات والسلطات والوظائف، والرئاسة والمحكمة الاتحادية، وبالتالي فـأنَّه يحدد طبيعة النظام الفيدرالي، لكن نظراً لامتلاك المحكمة الاتحادية العليا سلطة تفسير الدستور، يمكن أن يفترض إنَّ السيادة تكمن في

(71) جاك باغنار، الدولة...مغامرة غير أكيدة، ترجمة نور الدين اللباد، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٢،ص112.

المحكمة الاتحادية، مع ذلك لا يمكن وصف المحكمة الاتحادية بدقة بأنَّها الحكم الدستوري الأعلى، بما إنَّ تفسيرها للدستور يمكن إنَّ يسقط بواسطة تعديلات للوثيقة الأصلية،بهذا المعنى يمكن القول إنَّ السيادة تكمن في الآلية المخولة بتعديل الدستور ومقدار نسبها، سواء كانت بنسبة معينة أو بالأغلبية المطلقة أو البسيطة،لكن في الأخير يمكن القول إنَّ السيادة في العراق هي للشعب العراقي، بما تتضمنه المواثيق الدستورية والسلطات العامة((72))،لذلك علينا أولاً تحديد نوع المنظار الذي نضعه في تقييم التجربة العراقية بعد عام٢٠٠٣ "كما يقول رئيس الوزراء العراقي السابق السيد عادل عبد المهدي" فالدول تتخلى طوعاً أو كرهاً عن سيادتها في أمور، كما عند الإنتماء للمنظمات الدولية، والقبول إنَّ تكون مواثيقها حاكمة عليها في عدة أمور(سياسية واقتصادية، وتجارية، وأمنية)أو عند التوقيع على معاهدات أو اتفاقات دولية مع دول أو تحالفات، كالتحالف الدولي الذي تشَّكل ضد تنظيم داعش في العراق بعد اجتياح محافظة نينوى؛ لذلك نقول في التجربة العراقية جعلت المصادقة على الاتفاقات والمعاهدات الدولية في العراق بيد السلطة التشريعية ؛ وذلك لأنّها من تستطيع إن تقرر مصالح البلاد وطرق الحفاظ على سيادتها،فضلاً عن ذلك يجب استحضار الطبيعة الحقيقية والعوامل المهيمنة لهيكلية النظام العالمي والعلاقات بين الدول، أين موقعنا من هذا النظام، فهل نحن في قممه ودوائره العليا ولنا كلمة وقرار في تلك الدوائر، أم نحن في مراتبه الدنيا، نُحكم ونُقاد بآليات مباشرة وغير مباشرة، وما اوزان هذه وتلك،فهذه القضايا تصبح هي الحاكمة والمقررة عملياً لسيادتنا الحقيقية، وليس الشكليات والنصوص الورقية((73)).

هذه الاشكاليات والتقاطعات أسهمت كثيراً في تعقيد أزمة السيادة العراقية، وحتى وإن سلمَّنا بالسيادة في الدستور العراقي النافذ عام٢٠٠٥، فالدستور يحمل ثغرات كبيرة كشفتها التطبيقات العملية، أو تلك التي لم يلتفت لها المشرعون، فضلاً عن ذلك فـإنَّ الدستور اخضع لمزاجية وإرادة القوى السياسية،وفُسرت كثيراً من فقرات مواده سياسياً، مما افقده كثيراً من المعاني الحقيقية بوصفه القانون الاسمى للبلاد،فصار الدستور في كثير من الاحيان عامل فوضى وانقسام بدلاً من أن

(72) أنظر: أندرو هيوود، مصدر سبق ذكره،ص167-170.

(73) عادل عبد المهدي، أزمة العراق سيادياً، مصدر سبق ذكره، 2021،ص64.

يكون عامل حسم لإرادة الأمة،وعامل وحدة واستقرار والحافظ لسيادته،أمّـا اذا سلمنا بالسيادة المتمثلة بالسلطة التشريعية، أو المحكمة الاتحادية، فكلاهما قد اخضعت لمزاجية القوى السياسية والسلطة التنفيذية أيضاً،بموازاة ذلك، فالتجربة العراقية بعد عام2003 لا تزال بعيدة عن السيادة الشعبية بمعناها الدستوري والسياسي في ظل التلاعب بنتائج الانتخابات وعدم نزاهة العملية الانتخابية، وتواجد للقوات الأجنبية والجماعات المسلحة وتحكمها بالقرار العراقي بشكل أو بأخر،فضلاً عن ذلك، فـأنَّ النظام اللامركزي والفيدرالي الذي طُبق في العراق بعد عام٢٠٠٣، ووضع المحافظات والحكومات المحلية وإقليم كردستان، طرح ويطرح اسئلة عديدة في سلسلة من الامور السيادية وتحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية، أو كدور القوى المسلحة الموروثة من مرحلة الكفاح ضد النظام السابق داخلياً كالبيشمركة أو بدر،أو غيرها، أو مدى التحكم بالمنافذ الحدودية والمطارات والسياسات الاقتصادية والنفطية والسياسية،بل افرزت الخلافات المكوناتية حالات من الطعن بسلطة الدولة، وما تزال تمثل تحدي كبير أمام سلطة الدولة وسيادتها على اراضيها،هذه جميعها تعَّقد المشهد السيادي وتتطلب غربلة مفاهيمية وفكرية وتطبيقية وخرائط طرق بين صناع القرار وأطـراف المواثيق الوطنية،فهي تضعف من سلطات الدولة وتولد التضارب في تعريف الوطنية والمواطنة والوطني،كذلك تكمن إشكالية السيادة العراقية في كثير من القضايا، ولاسيما ما يتعلق منها بالدستور النافذ، الذي ولد ميتاً بسبب تواجد الاحتلال وسلطته الحاكمة لكل مفاصل العملية السياسية والأمنية، والمؤسسات التي حددها الدستور، اذ لم تكن مؤسسات اندماجية، بل فئوية عاجزة عن بناء هوية وطنية جامعة، بالإضافة إلى إنَّ الانتخابات والعملية الانتخابية برمتها كسلوك وممارسة عملية، كانت شكلية وفاسدة،أمّـا واقع الفيدرالية الذي زاد وعمَّق وساهم في تصَّدع السيادة العراقية، ولعب دوراً مهماً في تفاقم أزمة العراق سيادياً، "وربما لم تكن الإشكالية في النموذج نفسه" بقدر ما تكمن في كيفية تطبيقه على أرض الواقع،فمع دخول هذا النموذج حيز التنفيذ أصبحت الدولة تعاني مزيداً من الترهل بدلاً من تحقيق التكامل والتماثل والاندماجية، ولاسيما في ظل الضبابية وعدم الوضوح في العلاقة بين المركز والإقليم وضبابية القوانين والتشريعات على المستوى الفيدرالي،مما زاد من إشكالية السيادة

وساهم في خلق تعددية للسلطات الموازية لها((74))،فضلاً عن ذلك، فـأنَّ النموذج الفيدرالي لم ينبثق من القاعدة الشعبية العراقية، بل أُسقط عليها من فوق، فالولايات المتحدة أجبرت العراق على تبني هذا النموذج سعياً منها لتشتيت السلطة والقرار والمضي بمشروعها في تقسيم العراق إلى أقاليم صغيرة مقسمة طائفيا وقومياً،والسيادة كما نعرف، منوطة بالدولة ككل، فهي كلّ واحد لا يتجزأ،وليس للأقليات القومية أو العرقية التي تشكل دولة متعددة الأعراق مثل العراق، إن تطالب بحصتها الخاصة من تلك السيادة، ولا يكون الشعب أو الأمة رمزاً لسيادة دولة حديثة التكوين إلا عندما يمارس هذا الشعب أو هذه الأمة حق تقرير المصير ويشكلان دولة مستقلة((75))،اذ اخضعت السيادة الداخلية بموجب هذا النموذج لتوزيع طائفي واثني منذ مجلس الحكم الانتقالي، وكّرس للأسف قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية الصادر١٨اذار/ مارس٢٠٠٤، الذي ثُبّت في الدستور الدائم المستفتي عليه في١٥تشرين الأول/أكتوبر عام٢٠٠٥، الذي تحدث عن ما يسمى بالمكونات مرتان، وفي المواد (٩و١٢و٤٩و١٢٥و142) ((76)).

المطلب الخامس: إشكالية السيادة الخارجية للدولة العراقية

تشير السيادة الخارجية إلى مكانة الدولة في النظام الدولي، ومن ثمّ استقلالها السيادي وعلاقته بالدول الأخرى، ويمكن أن تعــدّ دولة صاحبة سيادة على شعبها وأرضها على الرغم من إنَّ بنية حكمها الداخلي لا توجد بها أيّ مظاهر سيادة،كما هو الحال في موضوع أزمة السيادة في العراق في ظل وجود الارادات الدولية والإقليمية المتصارعة على أرضه، فضلاً عن وجود التنظيمات المتطرفة والإرهابية والجماعات المسلحة، التي تقَّوض من سيادته،لكن من الممكن إن تحترم السيادة الخارجية حتى وإن كانت السيادة الداخلية محل نزاع أو ارتباك،فبينما بدت السيادة الداخلية

(74) هاني محمود عبد موسى، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، تونس، ٢٠١٨،ص211.

(75) إعداد فلادمير كارتاشكين، إقامة العدل وسيادة القانون والديمقراطية، ورقة عمل: لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، الدورة ٥٨، ٢٠٠٠٥،ص4.

(76) عبد الحسين شعبان، أزمة العراق سيادياً،ص14.

وقضاياها في عصر الديمقراطية أو مع وجود الديمقراطية الليبرالية، قد عفى عليها الزمن، فإنَّ قضية السيادة الخارجية أصبحت حيوية جداً((77))،وقد أفقد الفاعل الخارجي للدولة العراقية القدرة على الحركة، والقدرة على استثمار مواردها لإحداث التنمية، وسُلبت حريتها وقرارها المستقل،وفقدت الدولة العراقية القدرة على التحكم والسيطرة في بيئتها الداخلية؛ بسبب ما شهدته هذه البيئة من تحريض على الدولة ونظام الحكم، وهو ما أدى في المحصلة النهائية إلى خلق دولة رخوة ومأزومة في علاقاتها الداخلية والخارجية((78))،فضلاً عن المواقف المتعارضة من وجود القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي بشكل خاص، والقوات الاجنبية بشكل عام، بما فيها توغل القوات العسكرية التركية المستمر والمتكرر، إضافة إلى قواعدها العسكرية التي أقامتها في العراق، ناهيك عن التغلغل والنفوذ الإيرانيين في العراق((79))،وهي تدخلات شرعنتها مواقف وايديولوجيات القوى السياسية العراقية، طبقاً لمواقفها السياسية ومتبنياتها الفقهية والمذهبية والقومية ومصالحها الضيقة من بعض الدول والأنظمة السياسية الإقليمية والدولية،فمثلاً نجد هناك من يبرر التدخلات التركية والأمريكية، ويرفض التدخلات الإيرانية، أو بالعكس؛ لذلك تُعد السيادة الخارجية امتداد ونتيجة طبيعية لصلابة السيادة الداخلية.

المطلب السادس: فلسفة الحكم في العراق وإشكالية السيادة

حين توصف الدولة بـأنَّها كيان يتمتع بالسيادة، فالمقصود إنَّ الدولة هي التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، الذي يحق له وحده دون غيره إنَّ يحتكر أدوات القوة التي يحتاجها، بما في ذلك أدوات القمع والإكراه لفرض سلطته على مجمل الإقليم الذي يشكل حدوده السياسية، وعلى الأفـراد الذين يقطنون هذا الإقليم ((80))،لذلك تُثير إشكالية السيادة في العراق قضايا مركزية تتعلق بفلسفة الحكم وبناء الدولة، لعل من أهمها قضية الفشل في تحقيق التنمية السياسية التي تتضمن ترشيد السلوك السياسي للفرد من خلال دعم التنشئة السياسية المكرَّسة

(77) أندرو هيوود، مصدر سبق ذكره،ص171.

(78) هاني محمود عبد موسى، مصدر سبق ذكره،ص93.

(79) عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره،ص٢١٠.

(80) طلال ياسين العيسى، مصدر سبق ذكره،ص51.

لمفهوم المواطنة، وتوسيع المشاركة وإمكانيات المساواة بين مختلف طوائف المجتمع من جهة، وعجز الحكومات القائمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما يترتب عن ذلك من احتكار السلطة وغياب التوزيع العادل للثروة من جهة أخرى، أحد المحددات الرئيسة في تعميق الانقسامات الطائفية وتنامي الولاءات القومية على حساب الولاء الوطني،وبناءً على ذلك تشَّكل إشكالية إدارة التعددية العرقية والطائفية تحديًا أصيلا في بناء الدولة، ولعل عدم قدرة السلطة المركزية في إدارة فوارق الهوية كان السبب الرئيس وراء اندلاع العديد من الصراعات الداخلية وتنامي التنظيمات المتطرفة والفصائل المسلحة، واندلاع الاحتجاجات الشعبية بين فترة وأخرى، وتنامي الحركات الانفصالية((81))،لذلك لا يمكننا النظر إلى أزمة السيادة، أو إشكالية السيادة في العراق بمعزل عن الأزمات والاخطاء التي رافقت العملية السياسية والنظام السياسي الذي تشَّكل بعد عام٢٠٠٣، ولاسيما فيما يتعلق بالفشل السياسي والضعف المؤسساتي ومركزية الحكم، وفشل الدور الحقيقي للسلطة التشريعية وتنازعها وتقاسمها بين زعماء القوى السياسية، وترهل القوانين وتغييب الدستور، وضعف السلطة التنفيذية، وتشتت القرار السياسي، وفساد العملية الانتخابية، فضلاً عن تفشي الفساد والزبائنية والشخصانية، وشيوع ظاهرة التبعية إلى الخارج((82)).

المطلب السابع: النظام السياسي وإشكالية السيادة

لم تعد السيادة بمظهرها الداخلي والخارجي قضية شكلية لمسألة استيفاء الدولة شرطاً من شروط وجودها كما كانت سابقاً، اذ أصبحت متداخلة مع حركة النظام السياسي بمجمله وديمومته،وتنظيم آليات عمله لاسيما ازاء المستحدثات،التي أدخلتها العولمة الجديدة من آثار واضحة في أداء النظم السياسية المعاصرة((83)) وتبرهن وثيقة معهد العلمين حول أزمة السيادة

(81) إدير اليازيد،معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق للفترة مابعد الغزو الانجلوأمريكي٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق/ قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو،٢٠١٥،ص٣٨.

(82) هاني محمود عبد موسى،مصدر سبق ذكره،ص191.

(83) ماجد الفتلاوي، أزمة العراق سيادياً، مصدر سبق ذكره،ص219-220.

العراقية على الاشكاليات الحقيقية التي تم تشخيصها منذ وقت مبكر في الخلل الذي انبنت عليه الدولة العراقية بعد عام2003، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسي الحاكم وإدارة الدولة،ففي ظل الانقسام السياسي والتقسيم الطائفي لإدارة الدولة بين مكونات المجتمع العراقي، الذي تشكَّلت عليه العملية السياسية، واخضاع الدولة للمحاصصة الحزبية والمذهبية والقومية بشكل زبائني، فضلاً عن تنامي دور التنظيمات الإرهابية والجماعات اللادولتية واستلابها لدور الدولة الحقيقي في كلّ مجالاتها(السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية، والأمنية)،فضلا عن علاقة الدين بالدولة وما اثيرت حوله من اشكاليات وترَّتبَّت عليه من تداعيات، وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية وسوء توزيع الثروة، أثر بشكل كبير على السيادة العراقية، ومشروع بناء الدولة في العراق بشكل عام،وأنَّ الحالة الضبابية أو الرمادية التي خلقتها القوى السياسية للنظام السياسي العراقي بعد عام2003، ساعدت كثيراً على ذلك،ولاسيما أنَّ طبيعة النظام السياسي القائم في العراق لم يُكن انعكاسًا حقيقيًا للنصوص الدستورية، أو نتيجةً لتطلعات شعب عانى كثيراً من النظم التسَّلُطيّة، وهو نظام هجين لم يلبِ طموح الشعب العراقي، بمعنى أنَّه نظام محاصر بين هيكليتين: "بين الإطار الديمقراطي والإطار غير الديمقراطي، وهذا النوع من الأنظمة كثيراً ما يواجه صعوبة في تبني السلوك الديمقراطي، إما بسبب خلفيته الشمولية"((84))، أو بسبب القوى السياسية التي تُديرهُ،ففي الوقت الذي تُوصف به الدولة الحديثة بـأنَّها دولة قانون، أو دولة سيادة القانون، وهما توأمان لا ينفصلان، أضحت القوى السياسية والجماعات اللادُولتية في العراق، أعلى شأناً من القانون والدستور؛ مما احدث شرخ كبير وفجوة عميقة بين النظام السياسي وقاعدته الجماهيرية، وخلق حالة من الشك وعدم الاحترام للنظام السياسي(داخلياً وخارجياً)،ولعلَّ إشكالية الجماعات المسلحة وانتشار السلاح خارج سلطة الدولة، عَمّقَّت من تلك الفجوة وعوّمت السيادة العراقية، ولاسيما في ظل الوجود العسكري والسياسي،الذي تتمتع به تلك الجماعات سواء من خلال تواجدها الرسمي والقانوني في المؤسسات الرسمية(الأمنية وغير الأمنية)أو من خلال القوى السياسية الداعمة لها في السلطتين(التشريعية والتنفيذية)أو من خلال

(84) طارق كاكه رهش محى الدين، وكاردو كريم رشيد،الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الاوسط وتأثريها على النظم السياسية العراق نموذجا، مجلة جامعة التنمية البشرية،العدد2،حزيران2017ص ص769-773.

تواجدها غير الرسمي كفصائل مسلحة خارج التشكيل الرسمي للقوات الأمنية،هذا الوجود وضع النظام السياسي في إشكالية حقيقية وخلق منه حالة رمادية تتراوح بين مفاهيم متناقضة (النظام واللانظام، الدولة واللادولة، الديمقراطية واللاديمقراطية)؛ مما خلق كثيراً من التحديات أمام سلطة الدولة وسيادتها، وأربك كثيراً التنمية السياسية ومشروع الدولة في العراق.

كذلك تظهر إشكالية أنموذج النظام السياسي، كواحدة من الاشكاليات التي تشَّكل تحدياً كبيراً أمام السيادة في العراق، من خلال جعله أسير ايديولوجيات معنية، تتماشى مع المتبنيات السياسية والايديولوجية لبعض القوى السياسية والجماعات اللادُولتية، والحفاظ عليه كواجهة سياسية رسمية أمام الرأي العام(الداخلي والدولي)، والاندماج الشكلي معهُ، بهدف اخضاعهُ لمفاهيم محددة وسياقات بيروقراطية،تتناسب وطبيعة متبنياتها الايديولوجية الإقليمية، وبما ينسجم مع استراتيجية بعض الدول الإقليمية في العراق والمنطقة، الهادفة إلى عدم انجاح النموذج العراقي، كعملية ديمقراطية ونظام سياسي، وعدم ظهور العراق كقوة منافسة، سواء كان ذات طبيعة عسكرية أم سياسية، أو كان مستمداً من إخفاقه النهائي(وقوعه في حرب أهلية)، أو نجاح حاسم (ظهورهُ كنموذج ديموقراطي حقيقي)،تلك الاستراتيجية القائمة على فرضية دعم الفوضى الطويلة الأمد، والقابلة للسيطرة عليها في المدى القصير((85))، اذ مثلت هذه الفرضية التحدي الرئيس في مسار أزمة السيادة وبناء الدولة في العراق،لهذا فـأنَّ طبيعة النظام السياسي الحالي، تمثل الإشكالية الرئيسة في أزمة العراق السيادية بعد عام2003، وتعد بمثابة البيئة الخصبة والحاضنة الرئيسة للفساد وللجماعات اللادُولتية، وكما يقول دي فان ديروايد: "إنَّ الفساد اليوم، هو المحاولة الفعالة لتدمير دولة الحق والقانون"((86)).

(85) إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟التقرير رقم38حول الشرق الأوسط–121اذار(مارس) 2005،ص3،مجموعة الأزمات الدولية، شبكة معلومات دولية: https: //2u.pw /iqBmW .

(86) جاك باغنار،مصدر سبق ذكره،ص٧٠.

1. طارق كاكه رهش محى الدين، وكاردو كريم رشيد، الجماعات الشيعية المسلحة في الشرق الاوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراق نموذجا، مجلة جامعة التنمية البشرية،العدد2،حزيران2017.

الخاتمة

يتضح أنَّ إشكالية السيادة في عقيدة معظم القوى السياسية الإسلامية في العراق، هي إشكالية مركبة تتعلق بفلسفة الحكم ونظريتها السياسية، وتتلخص في سعيها لوضع الدولة الحديثة بقيمها المختلفة في مواجهة مع قيم الدين، وما يرتبط بذلك من رهان حيازة السيادة واحتكار صلاحية التشريع، فاستخدام الدين من جانب الحركات الإسلامية دوماً وأبداً كوسيلة لحشد المجتمع لمواجهة السلطة الحاكمة فيما لا يتفق مع تطلعاتها، هو أمر في غاية الخطورة، اذ يرفع في مجتمعاتنا المتدينة احتمالات حدوث مواجهة مفتوحة يكون طرفا النزاع فيها السلطة الحاكمة والمجتمع، بما يهدد السلم المجتمعي،ويزيد من مظاهر العنف والاضطرابات،فضلاً عن ذلك فأنَّ إشكالية السيادة هي إشكالية معقدة، تحتاج إلى فهم قيم الدولة الحديثة ومقوماتها ووظائفها بشكل واقعي بعيداً عن التفسيرات الايديولوجية أو الثيوقراطية؛ لأنَّ اسقاط المفاهيم الدينية على الدولة الحديثة، يربك الأخيرة ويزيد من تشوهاتها،فضلاً عن ذلك، هناك أمور عــدّة عَّقدت من أزمة العراق السيادية، ويمكن إيجازها بالآتي:

1. عبارة العمق العربي "كما صورته بعض القوى السياسية السنية"، وعبارة العمق الشيعي "كما صورته بعض القوى السياسية الشيعة"، تعد في طليعة الركائز الأساسية التي مهدت إلى استباحة السيادة العراقية بعد عام2003.
2. إنَّ التوازن في العلاقات الخارجية وفقاً لمواقف الدول المجاورة من التغيير السياسي بعد عام2003 وطبيعة موقفها من العلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أثر كثيراً في السيادة العراقية.

---

2. طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر:دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية–المجلد26–العدد الأول، جامعة جدارا،دمشق،2010.
3. نوري المالكي، سيادة الدولة العراقية ومسار الأزمة ألى الحل،موقع وكالة الأنباء العراقية،23/ 11/ 2020، شبكة معلومات دولية: https: //0i.is /v87C

3. فوضى التشريعات وتغييب الدستور وعدم تعديله، وكذلك طبيعة العلاقة بين المركز والإقليم .
4. تنامي ظاهرة التشكيلات المسلحة خلافاً للقانون والدستور، فضلاً عن التهديد الأمني الذي تسببه الجماعات الإرهابية لسلطة الدولة والقانون والمجتمع.
5. تصَّدع العلاقة بين السلطة والمجتمع، وفقدان الثقة الشعبية بالنظام السياسي.
6. الإختلاف وعدم التوافق السياسي بشأن المصالح الوطنية، ساعد الدول الإقليمية وبعض الأطـراف المحلية على انتهاك السيادة العراقية.
7. تعطيل الصناعة والزراعة، فضلاً عن القطاعات الخدمية الأخرى، التي أثرت سلباً في سيادة العراق.
8. تغييب دور السلطة التشريعية وجعلها سلطة تابعة للسلطة التنفيذية، أو رهينة لإرادة زعماء القوى السياسية.

توصية:

1. العمل على تقويض كلّ السلبيات سابقة الذكر.
2. تنمية الشعب سياسياً من خلال المشاركة الانتخابية الصحيحة،وتفعيل الآليات الديمقراطية، بهدف دعم شرعية النظام السياسي وزيادة مساحته السيادية في أرجاء الوطن، وهذا لا يمكن أن يكون إلا من خلال توافر أبيات البنية القانونية للنظام،ودعائمه الفكرية والعقيدية بشفافية ووضوح تأمين، وهذا من شـأنه يعطي أفـراد المجتمع الدوافع اللازمة في نفسه للمشاركة مباشرة في النظام السياسي.

المصادر:

أولاً:القرآن الكريم

1. سورة المائدة، الآية 44.

2. سورة المائدة، الآية 45.

ثانياً:الكتب

1. أحلام بيضون،إشكالية السيادة والدولة نموذج لبنان(الكيان، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات)،ط1،مطابع يوسف بيضون،بيروت،2008.

2. أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ترجمة: لبنى الريدى،ط1،المركز القومي بالترجمة،القاهرة،2013،ص165.

3. جاك باغنار، الدولة...مغامرة غير أكيدة، ترجمة نور الدين اللباد، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠٠٢.

4. جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة:ماجد فخـري،بيروت،اللجنة الدولية لترجمة الروائع،1959.

5. راشـد الغنوشـي،مبادئ الحكم والسـلطة في الإسـلام، ضمن كتـاب:مـأزق الدولة بين الإسلاميين والليبراليين،تحرير:معتز الخطيب،القاهرة، مكتبة مدبولي،2010.

6. سعد الدين هلإلى ، الإسلام وإنسانية الدولة، ب/ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2012.

7. صادق الأسود،علم الاجتماع السياسي، بغداد، جامعة بغداد، 1986.

8. عبد الحسين شعبان، أزمة العراق سيادياً،إعداد: إبراهيم محمد بحر العلوم، ط1، العلمين–دار العارف للنشر،النجف، 2021.

9. علي الزميع، الثابت والمتحول 2019:المواطنة في تيارات الخليج، مركز الخليج لسياسات التنمية،الكويت،2019.

10. فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي،ط١، دار المرتضى، بيروت،٢٠١٢.

11. مجموعة باحثين، السيادة الشعبية الدينية: إشكالية المفهوم،ط١،دار المعارف الحكمية،٢٠١٤.

12. مجموعة مؤلفين، الإسلام والفكر السياسي:الديمقراطية-الغرب-إيران،ط١، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء-المغرب،٢٠٠٠.

13. محمد شحرور، الدين والسلطة: قراءة معاصرة للحاكمية، ط2، دار الساقي، بيروت،2015.

14. محمد عمارة، الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية،القاهرة: دار الشروق،2007.

15. نعيم إبراهم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي،ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن،2010.

16. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2،/ 1997.

ثالثاً:رسائل الماجستير

1. إدير اليازيد، معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق للفترة مابعد الغزو الانجلوأمريكي٢٠٠٣-٢٠١٤، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق/ قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، ٢٠١٥.

2. هاني محمود عبد موسى، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار، تونس، ٢٠١٨.

رابعاً:الدوريات ومواقع الانترنيت

1. إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟،التقرير رقم38 حول الشرق الأوسط–21اذار(مارس) 2005، ص3، مجموعة الأزمات الدولية شبكة معلومات دولية:

https: //2u.pw /iqBmW

(3)

التحدياتُ الإقليمية والدوليّة على السيادةِ والمصلحةِ الوطنيّة العراقيّة

أ.م.د. حازم حمد موسى[87]

الملخص

يناقش البحث السيادة والمصلحة العراقية،التي هي من أولويات المبادئ المسلّم بها من قبل النظام الدولي، فالسيادة الأساس الذي تمارس عن طريقه الدول علاقاتها مع بعضها في ظل القانون الدولي العام، ووظيفة القانون الدولي هي حماية السيادة عبر تحقيق حرية الإرادة الدولية، اذ تشغل مفردة السيادة حيزاً واسعاً من مساحات البحث،والنقاش والجدل في السياسة الدولية لا سيما مع اقترانها بالمصلحة الوطنية، لكنها ارتبطت،و تأثرت بالمتغيرات الإقليمية والدولية،التي اجتاحت النظام الدولي بفعل الحراكات الدولية والإقليمية، بحيث أفضت إلى ظهور مفاهيم ومفردات جديدة من قبل النظام العالمي الحالي على سبيل المثال: العولمة، والتدخل الإنساني، والإرهاب الدولي، التغيير الديمقراطي، والتحول الرقمي، وأصابت تلك المفاهيم السيادة العراقية في الصميم وأثرت في مصلحته الوطنية، التي تطلب تحديد إشكاليتها ووضع لحلول لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: (التحديات الإقليمية والدولية، السيادة، المصلحة، العراق).

Abstract

The research discusses Iraqi sovereignty and interest،which is one of the priorities of the principles recognized by the international system. Sovereignty is the basis through which states exercise their relations with each other under public international law،and the function of international law is to protect sovereignty by achieving freedom of international will،as

87 كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق

the term sovereignty occupies space. A wide range of areas of research،discussion and debate in international politics،especially with its association with the national interest،but in connection with and affected by the regional and international changes that swept the international system due to international and regional movements،which led to the emergence of new concepts and vocabulary by the current global system،for example: globalization،intervention Humanitarian،international terrorism،democratic change،and digital transformation. These concepts have struck the Iraqi sovereignty at the core and affected its national interest،which requires defining its problems and developing solutions to address it.

المقدمة

في ظل وضع العراق الراهن،ونتيجة للتغيير المتوالي في أدائه،الذي قاد بدوره إلى تغيير في كثير من مفاهيمه ليظهر لنا مفهوم شـــغل بال واهتمام الكثيرين، فعدّ من أكثر المفاهيم أهمية وأولوية هي مفهومي السيادة والمصلحة الوطنية، اللتان احتلتا الصدارة في سلم أجندة الساسة باحثين وممارسين، اذ هيمنا على الأجندة السيا سية والشعبية، إلى درجة بدت التفاعلات العراقية تحذر من عواقب تأزم الـ سيادة العراقية واهتزاز مفهوم الم صلحة الوطنية، وكانت الـ سيادة الخط الأحمر الذي يجب أن تقف عنده الدول في علاقاتها الدولية، وقبل تفصـيل ذلك لابد من الإشـارة إلى جملة من النقاط لتكون لنا سندا ودليلا لدراستنا وعلى النحو الآتي:

أولاً: الأهمية: تنبع أهمية الدراســة علمياً وعملياً من المكانة التي حظيتا بها مفردتي الســيادة والمصــلحة الوطنية في العقل الجمعي العراقي نخباً وجماهير؛ كونهما ركيزتها نجاح الأداء السياسي.

ثانياً :الإشـكالية: ننطلق من إشـكالية عامة مفادها: الإختلاف والخلاف في تفسـير مفهوم السيادة والمصلحة الوطنية بين رؤى النخب السياسية ورؤى النخب الجماهيرية، لا سيما تلك الرؤى التي لم تميّز بين السيادة والتبعية ومنها ما يفهم السيادة من منطلق القوة، وتلك إشكالية حقيقية.

ثالثاً: التسـاؤلات: يُطرح تسـاؤل رئيس هو" هل يمكن تحقيق السـيادة الوطنية وتحقيق المصلحة الوطنية في ضوء اختلافات الرؤى الفكرية والأدائية للنخب السياسية والجماهيرية ؟ ومنه تبع أسـئلة فرعية منها: ما هو وصـف السـيادة ؟ وما هو وصـف السـيادة؟ وما هي التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه السيادة والمصلحة الوطنية العراقية؟

رابعاً: الفرضية: استندنا على فرضية أساس مفادها :" السيادة والمصلحة الوطنية تتعرضا إلى مجموعة من التحديات الإقليمية والدولية جعلت من المفهومان في أزمة"، وهذا ما نحاول إثباته في متن البحث.

خامسـاً: الهدف: يهدف البحث إلى تشـخيص السـيادة والمصـلحة الوطنية، وبيان تأثير التحديات الدولية والإقليمية في مستقبل السيادة والمصلحة الوطنية العراقية.

سادساً: النطاق: تحدد نطاق البحث بـ:

1. شكلياً: بقضيتي السيادة والمصلحة الوطنية العراقية.
2. موضـوعياً: تحدد في التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه السـيادة والمصـلحة الوطنية.
3. مكانياً: تحدد بدراسة العراق.
4. زمانياً: تحدد بدراسة العراق بعد التغيير 2003.

سابعاً: الأسلوب: اعتمدنا أسلوب استقراء الرؤى والسلوكيات الدولية والإقليمية تجاه العراق .

ثأمناً: أسـباب اختيار الموضـوع: لما تعنيه وتعانيه مفردتا السـيادة والمصـلحة الوطنية من تحديات اثرتا على مكانة ودور العراق اقليمياً ودولياً.

تاسعاً: المنهجية: اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، اذ تناول البحث بالوصف والتحليل لمفهومي السيادة والمصلحة الوطنية العراقية.

عاشراً: الهيكلية: يتكون البحث من مقدمة فيها أهم مفاتيح البحث ومسلماته ومبحثين الأول حمل عنوان : المبحث الأول: في ماهية السيادة والمصلحة الوطنية، المبحث الثاني: السيادة والمصلحة العراقية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية،واستكمالاً لمتطلبات البحث جاءت الخاتمة لتكون الخلاصة الشاملة للبحث خرجت منها جملة من النتائج.

المبحث الأول

في ماهية السيادة والمصلحة الوطنية

في ظل الوضع الدولي الراهن ونتيجة للتغيير المتوالي في النظام الدولي،الذي قاد إلى تغيير القانون الدولي ؛ ليظهر لنا مفهوم شغل بال واهتمام الكثيرين، فعدّ من أكثر المفاهيم أهمية وأولوية ذلك هو مفهوم السيادة، الذي احتل الصدارة في سلم أجندة الاستراتيجيات الكبرى دولياً وإقليمياً وهي تبحث عن الشرعية الدولية لسلوكها الخارجي، اذ هيمن المفهوم على أجندة المنظمات الدولية، إلى درجة بدت التفاعلات الدولية تحذر من عواقبه، وكانت السيادة الخط الأحمر الذي يجب أن تقف عنده الدول في علاقاتها الدولية، وتنبع أهمية السيادة من الدور المهم الذي تحتله في العلاقات الدولية، فصناع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية ملزمين باحترامها من اجل الحفاظ على قواعد القانون الدولي وعدم السماح بتهديد السلم والأمن العالميين عن طريق الاستخدام المفرط للقوة في العلاقات الدولية، والدور الواجب تقديمه من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لاحترام سيادة الدول، وهذا ما ينسحب على العراق،فالوجب القانوني يتطلب احترام سيادة العراق دولياً وإقليمياً.

ومن يتطلع للسيادة العراقية يجدها مثار إختلاف،وخلاف في تفسير السيادة العراقية،فهناك فريق يقول إنَّ السيادة العراقية تامة وفريق ثاني يقول إنَّ السيادة العراقية ناقصة ؛ لإنَّ الاستراتيجيات الدولية والإقليمية أثرت سلبياً على السيادة العراقية، تحت ذريعة التغيير الديمقراطية ومكافحة الإرهاب والتدخل الإنساني ودعم العملية الانتخابية، وتمكين العراق، تدريب وتأهيل، دعم وإسناد) وهذا ما نحاول إثباته في متن البحث.

المطلب الأول

وصف السيادة

ما إن أصبحت قضية السيادة اكثر انشغالاً وا شتغالاً في الو سط السياسي العراقي بحثاً عن رؤية ونهج على حد قول الدكتور إبراهيم بحر العلوم حتى أصبحت الحاجة ماسة لاقتحام ملف السيادة ((88))، اذ تعد السيادة من المفاهيم الأساسية التي تناو لها العلا قات الدولية((89)) ، وتأثرت السيادة بالمتغيرات الدولية ، لكن مازالت الحجر الأ ساسي لبناء الدولة ((90))، لإنَّها تجعل للدولة خصوصيتها((91)) ، فهي التنظيم السلطوي المقنن للدولة دون تدخل خارجي،((92)) فهي تعني الحرية والاستقلال والسلطة العليا ((93))، فهي تعبير عن الإرادة المطلقة للدول ((94)) ، فهي صفة تمكنها من عدم الالتزام والتقيد إلا بمحض إرادتها ()(95)، فالسيادة وضع قانوني ينسب للدولة كاملة الأهلية، متمثل بسلطانها الذي تواجه به مواطنيها ورعايتها داخل إقليمها وأ شخاص القانون الدولي خارج إقليمها، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها ((96))، فهي:

---

(88) إبراهيم محمد بحر العلوم، وآخرون، أزمة العراق سيادياً: اول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية 2004–2020،ط1،(العراق :العلمين للنشر ،2021)،ص11.

((89 أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، (مصر:دار النهضة العربية، 1996)، ص38.

((90 نسيب أرزقي ، "مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية"، ج1 ، رقم :36 ،1998، ص84.

((91 بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية،2000)، ص90.

((92 عبدالمجيد العبدي، قانون العلاقات الدولية،(العراق:دار اقواس للنشر،1994)، ص105.

((93 جمعة صالح حسين، القضاء الدولي، (مصر: دار النهضة العربية، 1998)، ص 5.

((94 صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام،(الجزائر: منشورات ،ELGA ،2002)، ص 176.

((95 سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1 ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989)، ص82.

((96 علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، (مصر: منشأة المعارف، 1995)، ص 103 .

واحدة، لا تتجزأ ولا تقبل التصرف وغير خاضعة للتقادم المكتسب أو للتقادم المسقط ((97))، فداخلياً السيادة تعني خضوع الأشخاص لسلطانها، وهذا يترتب عليه الحرية التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع، أما خارجياً، فإنَّ السيادة تعني أنَّ الدولة لا تقر سلطة فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلّا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها ((98))، فللدولة حق حرية التصرف المطلق والشامل ((99))، متخذة جميع التدابير التي تحقق أمنها وسلامتها ((100)).

ومن مفاهيم السيادة إنَّ جميع الدول متساوية، فليس هناك مستويات في السيادة ((101))، من المعروف دولياً، عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى ((102))، ولكن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري، فالدولة ليست مطلقة التصرف بل مقيدة بالشرعية الدولية ((103)) ، وتترتب على فكرة السيادة كثير من الآثار أهمها() (104): تمتع الدول بالحقوق والميزات الكأمنة في سيادتها كلّها، والمساواة بين الدول، وعدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى.

((97 ريمون حداد، العلاقات الدولية، (لبنان: دار الحقيقة، 2000)، ص 273.

((98 عصام العطية ،القانون الدولي العام ،ط7،(العراق: المكتبة القانونية ،2008)،ص ص 391-392.

((99 عبد القادر القادري، القانون الدولي العام،(المغرب: مكتبة المعارف، 1984)، ص43.

((100 ريمون حداد، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 275.

((101 أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000) ، ص127 .

((102 اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

((103سعيد الركراكي، مقترب في دراسة العلاقات الدولية، (المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية،1991)، ص117-118.

((104 علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام،(مصر: منشأة المعارف،2005)، ص 184وما بعدها.

وانطلاقاً من مبدأ سيادة الدولة التي تتجذر في ارتباطها بفكرة الاختصاص الإقليمي يأتي المبدأ المصاحب والمكمل لسيادة الدولة وهو مبدأ عدم التدخل ((105))، غير أنَّ القضية الجوهرية للسيادة إنَّها مقيدة بالقانون الدولي"()(106) ، سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان ((107)) ، وحفظ السلام أو تحقيق مبادئ الاعتماد المتبادل () (108)، و" التدخل الإنساني لحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية ((109))، فبالتأكيد إنَّ التدخل الإنساني لا يؤثر في سيادة الدولة ((110)) ، إلا أنَّ الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل قوة مسلحة لمنع بعض خروق حقوق الإنسان((111) .

المطلب الثاني

وصف المصلحة الوطنية

إنَّ المصلحة الوطنية العراقية تعاني إشكالية إختلاف الرؤى للقوى السياسية والجماهيرية في وصفها، وهذا الإختلاف يولد اختلاف في تحديد طبيعة العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية

((105 محمد تاج الدين الحسيني، "المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع"، الرباط، العدد 18،(2001)، ص 137-138.

((106 عبد العزيز النويضي،" اشتراطيه حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، رقم 18 ،(1999)، ص ص 37-38.

((107 الحسان بوقنطار،" في سمو القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 8126 بتاريخ 23 دجنبر/ كانون الاول 2005 ، ص1.

((108 محمد تاج الدين الحسيني، "المجتمع الدولي وحق التدخل، المصدر السابق، ص 140.

((109 أصدرت الجمعية العامة في سنة 1988 القرار 131/ 43 المتعلق " بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية المشابهة".

((110 على إبراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير،(مصر: دار النهضة العربية،1997)، ص ص416-417. وكذلك، ماهر عبدالهادي، حقوق الإنسان: قيمتها القانونية وأثرها فى بعض فروع القانون الوضعي،(مصر: دار النهضة العربية، 1984)، ص112-116 . وعمر إسماعيل سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991)، ص ص39-41 . واينيس ل.كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة :عبدالله العريان ،(مصر: دار النهضة العربية، 1964)، ص253.

((111 ديباجة القرار 131/ 34 الفقرة 3.

كون العلاقة بينهما تكاملية حسب وصف دكتور سعد الحديثي، فالهدف الأساس من وجود الدولة هو تحقيق مصالح الشعب، ففلسفة نشوء الدولة تنطلق من هذا المنطلق ، وهذا يعني أنَّ عملية تحقيق المصالح العليا للشعب الغاية الاسمى للسلطة وهذا يتطلب بناء رصين لمؤسسات الدولة ومنظوماتها المؤسساتية ،بالمقابل هناك ضرورة للنظر إلى المصلحة الوطنية عبر بوابة السيادة فالحماية والحفاظ على الشؤون الداخلية والخارجية يحقق المصلحة بيت القصيد ((112)).

إنَّ المصلحة الوطنية تتضمن أهداف الدولة وطموحاتها الاستراتيجية وهو من أهم المفاهيم مهم في العلاقات الدولية ، اذ تسعى كل دولة لتحقيق المصلحة الوطنية الخاصة وفق رؤيتها السياسية، فمعيار تحقيق المحلة الوطنية يحدد شكل السيادة((113)).

وتتعد أوجه المصلحة الوطنية لكن الأساس هو بقاء الدولة وأمنها، والسعي وراء الثروة والنمو الاقتصادي والقوة، عند كثير من الدول، فالمصلحة قابلة للتغيير في ضوء مقومات الدولة وفي ضوء المعطيات في السياسية الدولية((114)).

اذن المصلحة الوطنية هي "كل ما من شأنه تحقيق النفع للمواطن والدولة ودرء الخطر عنهما"((115))، فهناك علاقة وثيقة بين السيادة والمصلحة الوطنية،فالاثنان يحققا المصلحة الداخلية ليظهر لنا مفهوم آخر هو السيادة الشعبية((116)).

((112 سعد خميس الحديثي ، السيادة والمصلحة الوطنية :تكاملية العلاقة : في إبراهيم بحر العلوم وآخرون، أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص ص403-401.

((113 رائد صالح علي، "معيار المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة "، في إبراهيم بحر العلوم وآخرون، أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق،ص355.

((114 المصدر نفسه ، ص 360

(115) نعيم العبودي،" معيار السيادة العراقية بين المصالح الوطنية والمتطلبات الواقعية"، في إبراهيم بحر العلوم وآخرون، أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص 373.

((116يوسف محمد صادق، السيادة والمصلحة الوطنية ، في إبراهيم بحر العلوم وآخرون، أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق،ص378.

المبحث الثاني

السيادة والمصلحة العراقية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية

معلوم لدى الكثير أنَّ السيادة العراقية والمصلحة الوطنية ما بعد التغيير الديمقراطي 2003 عانتا من أزمة مزمنة رفقت مسيرة العراق السياسية، فإدارة العراق المباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار المنظومة السياسية والأمنية وما رفق ذلك من اهتزاز للهوية الوطنية وما شهدته الساحة العراقية من تدخلات إقليمية ودولية انعكست سلباً على السيادة والمصلحة الوطنية العراقية، ولتفصيل اكثر عرجنا إلى تقسم المبحث على مطلبين وعلى النحو الاتي:

المطلب الأول

التحديات الدولية للسيادة والمصلحة العراقية

إنَّ البحث في السيادة والمصلحة والوطنية العراقية وانعكاسات الاستراتيجيات الدولية كانت له أثار سلبية، اذ عدّت حراكات الاستراتيجيات الدولية ما بعد 2003 اختراق للسيادة الوطنية العراقية من قبل كثير من الساسة الأكاديميين والممارسين، ولعل أهم تلك المفاهيم التواجد العسكري الأمريكي المباشر والتدخل الدولي في شؤون العراق، والتحول الرقمي،الذي جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الذي جعل العالم يوصف بالقرية الدولية بعد رفعت جميع القيود فالقرية ليس المدينة ؛ لإنَّ القرية ليس فيها فوا صل وحواجز منكشفة وهذا بخلاف المدينة ((117))، التي تعني من الناحية الموضوعية تجاوز الولاءات ((118))، فمؤشرات عدة تشير إلى تراجع مفهوم سيادة الوطنية بفعل المتغيرات لدولية ((119)) .

((117 عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الأول: المبادئ العامة، (الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997) ، ص 131.

((118 محمد الصوفي، تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، (العراق: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،2001) ، ص3.

((119 عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، (المغرب : مطبعة النجاح الجديدة، 2003)، ص98 .

إنَّ الإر هاب من التحد يات ا لدول ية التي أثرت سـل باً في السـ يادة والمصـل حة الوطنية)(120)(، الذي يتطلب تدخلا،والأخير يعد انتهاكاً للسيادة في نظر بعضهم((121))، وإنَّ الحرب على الإر هاب هي حرب بقيادة أمريكية لا تخلو من تحقيق الأ هداف والمصـالح ((122)) ،فهي و سيلة لانتهاك ال سيادة، لردع الخ صوم ((123))، وح سب تعبير وزير الدفاع الأمريكي الأسـبق "دونالد رامسـفيلد"، "لن تنتهي هذه الحرب باحتلال منطقة أو بانهزام قوة عسكرية معادية؛ لأنَّها تتطلب عملية ضبط سياسي وأمني واستخباري على المدى الطويل وتحقيق الشفافية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والمالية لجميع الدول" ((124))، وهو ما يعني تجاوز لجميع المكتسبات التي حققها مبدأ السيادة القانونية للدول ولا سيما المستضعفة منها، على امتداد قرون عدة بوصـفه ركنا جوهريا في القانون الدولي، وإنَّ الحرب على الإرهاب هي سـابقة خطيرة في العلاقات الدولية من حيث أنَّها تعطي الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها فرصـة ابتداع شرعية دولية جديدة موازية وبديلة عن شرعية الأمم المتحدة، فهذه الشرـعية الجديدة المزعومة ستفتح الباب على م صراعيه أمام أي تدخل بدعوى الدفاع عن المبادئ أو المحافظة على المصالح تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وفي التواجد الدائم في منطقة مصـالح حيوية واسـتراتيجية بالنسـبة لأية مواجهة محتملة مع القوى الكبرى الأخرى ().(125)

أمّا التدخل الأمريكي المرتبط بالتدخلات الإقليمية فله مدلولات عدة ويتضـمن: مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة عبر البوابة العراقية لضـمان مصـالحها الجيوسـياسـية، وضـمان مصـالح حلفائها في دول الخليج الذين لديهم مخاوف من تزايد القدرات والنفوذ الإيراني في

((120إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، (لبنان: المؤسسة الجامعية، 1990)، ص5.

((121 أمين مكي مدني، "التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 10 ، (يونيو 2003)، ص ص 113-114 .

((122 قرار مجلس الأمن رقم 1368 الصادر في 12 سبتمبر 2001.

((123 إبراهيم محمد الغنامي، الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي،(مالطا : 1992) ، ص302 .

((124 أمين مكي مدني،"التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي"، مصدر سابق ، ص ص 114-115.

((125 أمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (سوريا: 2002)، ص 61 .

العراق والمنطقة بشكل يهدد استقرار أنظمتهم السياسية التقليدية الحاكمة، إضافة إلى البعد الطائفي والمذهبي وانعكاساته، فضلا عن ضمان أمن إسرائيل واستقرارها وترسيخ وجودها كدولة في المنطقة، لهذا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية با ستمرار بالضغط نحو و صول رئيس حكومة يكون حليف لها ويعمل على تأمين مصالحها وضمان بقاء التواجد العسكري في العراق.

وعلى صعيد التدخلات الدولية في العراق((126)) ، هناك دوما رغبة مرتبطة بالمجتمع الدولي والإقليمي متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وروسيا والصين في المنطقة للعودة والتأثير في الملف العراقي، فأتاحت الانتخابات العراقية الأخيرة ونتائجها ومخرجاتها، وتلاها احتجاجات تشرين 2019 وانعكاساتها واستمرارها حتى الآن، فرصة مؤاتية للتدخل والتموضع بدعم جهات على حساب جهات أخرى وتوظيف أدواتها الضاغطة لتحقيق ذلك،وهي قوى عظمى تمتلك الوسائل المؤثرة لتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة بها، كما تعد مسألة القدرة على التحريك السلبي للملف الأمني وضرب الاستقرار السياسي بيئة منطقية للولايات المتحدة للتحرك صوب الضغط،والعودة والتأثير في مجريات العملية السياسية والسيطرة عليها، فالذي يخصُّ تحدي السياسة الخارجية يتمثل في قدرة الدولة العراقية على تحقيق أهدافها،التي تعتمد على مقدار ما تمتلكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الداخلي والخارجي، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية،التي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، فمن المعروف أنَّ قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة تعتمد على قوة قاعدة التأييد السياسي التي تنطلق منها.

إنَّ هناك تغيُّراً واضحاً في السياسات الأمريكية مع وصول جو بايدن إلى البيت الابيض،فبدلاً من بناء السياسات المخصصة لتعزيز الاستقرار، فإنَّ اتجاه الولايات المتحدة

((126 شورش حسن، "العراق وضرورة تبني استراتيجية التوازن في المرحلة القادمة"، مركز دراسات الشرق الأوسط، (2020)،ص ص 1-2.

الجديد هو استخدام التفوق الأمريكي لتعزيز مصالحها عن طريق تحريك الصراعات والنزاعات الداخلية.

وهناك اتجاه في السياسة الروسية إلى استعادة الدور السوفيتي السابق في منطقة الشرق الأوسط مع استغلال العامل الجيوسياسي؛ من أجل تأدية دور رجل الشرق القوي، وبالفعل تمكنت روسيا من فرض نفسها عنصراً فاعلاً في تحديد مصير منطقة الشرق الأوسط عن طريق بناء سلسلة من التحالفات التي تساعد في تثبيت الواقع السياسي في المنطقة، وهذا يخص العراق اكثر من غيره ؛ لإنَّه كان ضمن المنظومة السوفيتية.

وفريق ثالث فضل الذهاب باتِّجاه الصين،ويرغب بالدخول في منظومة طرق الحرير الاستراتيجية ، وفي المحاولة للبحث عن منقذ دولي جديد ، وعلى الرغم من هذا فالجميع بات يدرك بأنَّ العراق أصبح ليس بعيداً عن وصفه بساحة صراعات دولية واقليمية،وميدان تنافس على المصالح بين القوى المؤثرة في المنطقة، وهذا البلد على الرغم من إمكاناته وموارده الكبيرة،إلا أنّه يعاني الأمرين من سوء الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووصلت الأوضاع فيه إلى موضع لا يحسد عليه على جميع الاصعدة.

ويبدو العراق اليوم أنّه يسير على خطى ومسار، يسعى من خلاله ليصبح مستقراً سياسياً وأمنياً، وفاعلاً مهما في المنطقة، ودولة ذات سيادة حقيقية، تبني علاقاتها الدولية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤن الداخلية، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وهو من أجل ذلك بصدد إعادة صياغة سياساته الخارجية مع الجميع وعلى الأصعدة كافة، السياسية منها والأمنية والاقتصادية.

ومن الجدير بالقول إنَّ مراعاة هكذا توازن ليست بالمهمة السهلة، ولم تنجح اغلبية الحكومات العراقية السابقة في صياغتها وبلورتها، ودائماً ما كانت دفة السياسة الخارجية العراقية تميل لصالح جهة إقليمية ودولية على حساب الجهات الأخرى، وحال العراق الذي عليه هو الان خير دليل على تداعيات عدم مراعاة ذلك التوازن، وبرهان على إنَّ احتكار علاقات العراق الخارجية لصالح طرف إقليمي محدد لم يرجع بالفائدة على الدولة العراقية، بل أثقل كاهلها وكبدها

خسائر كبيرة، وتسبب في ايجاد حالة اللاستقرار السياسي في البلد، وفسح المجال لإعادة التدخل الدولي والإقليمي (السلبي) في قضايا العراق ذات الشأن الداخلي.

ومن أهم التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية الحالية، إعادة النظر في السياسات الخارجية السابقة، والسعي لبلورة صيغ جديدة للتعامل مع العوامل المؤثرة فيها ومحاولة فك الارتباط بها، وإعادة التوازن في العلاقات الخارجية من منطلق تحقيق المصالح المتبادلة للطرفين واحترام السيادة الدولية للبعض.

المطلب الثاني

التحديات الإقليمية للسيادة والمصلحة العراقية

إنَّ التحديات الإقليمية أثرت على النسق المجتمعي وهزت مفهوم الهوية الوطنية فظهر صراع الهويات والنزاعات المجتمعية التي تهدد بتفتيت السيادة وتفكك المصلحة الوطنية، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفراط عقد الدولة إلى مرحلة أسماها برهان غليون"التعويم التاريخي للمجتمع" ((127)) .

والسؤال هنا هل العراق دولة تامة السيادة أم ناقص السيادة؟

فلو قلنا إنَّ العراق تام السيادة يعني أنَّه لا يخضع في إدارة شؤونه الداخلية والخارجية لرقابة أو هيمنة من دولة أخرى، وحرية تصرفه بو صفه دولة لا يقيدها في سلوكها في العلاقات الدولية إلا قواعد القانون الدولي العام فهو يفرض قيود على حرية التصرف.

وإن قلنا إنَّ العراق ناقص السيادة فهذا يعني أنَّه يخضع في إدارة شؤونه الداخلية والخارجية لإرادة أجنبية، وإن كان كذلك أين نضع العراق؟ (دولة تابعة، محمية، تحت الاحتلال، تحت الوصاية).

يمكن القول: إنَّ العراق يمتلك السيادة القانونية والاعتراف الدولي بذلك لكنه من الناحية الواقعية يعاني من أزمة سيادة، لإنَّه أكثر الدول تأثراً بالمحيط الإقليمي من ناحية التدخل في شؤونه الداخلية، بدءاً من تكوين الكيانات والأحزاب السياسية وصياغة التحالفات

((127 برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة ألى القبيلة،(لبنان، المركز الثقافي العربي ،1995) ، ص 198.

الانتخابية وكذلك نتائج هذه الانتخابات وتشكيل الحكومة وتسمية رئيسها، مروراً بالتدخلات الأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية المرتبطة بالجانب الديني والمذهبي والقومي، فبمجرد نظرة بسيطة إلى طبيعة تشكل تلك الكيانات وتركيباتها وتوجهاتها على مستوى المكونات والبعد المذهبي نجد التأثير الخارجي بشكل بارز.

ويتضح دور التدخلات المكشوفة في شؤون العراق خاصة في قضية تشكيل الحكومة، اذ لا تسمح القوى المتنافسة والمتصارعة في المنطقة ، بوجود كيانات سياسية ذات أغلبية مخالفة لمصالحها تكون الأساس في اختيار رئيس الحكومة وتركيبتها؛ لأنَّ العراق يعد عمقا أساساً للأمن القومي لتلك الدول بكل مجالاته، والأكثر تأثير في السيادة العراقية هو الطوق الجيوبوليتكي (يران –تركيا–السعودية–سوريا –اردن –الكويت) ، فتركيا تريد التأثير باستمرار في مجريات تشكيل الحكومة في العراق فأيّ وصول رئيس حكومة لابد أن يحصل على دعم وموافقة تركية لضمان التبادل التجاري، وعدم حصول توترات حدودية وأزمة مياه، وتوازنات العلاقة مع كردستان، لاسيما مع وجود قوات تركية في شمال العراق تحت غطاء محاربة حزب العمال الكردستاني((128)).

وكذلك للملكة العربية السعودية دور سياسي عبر دعم قوى سياسية تضمن مصالحها وتوجهاتها، سيما وأنَّ المملكة تحاول تصفية حساباتها مع إيران في العراق عبر بوابة تشكيل الحكومة ودعم بعض الأطراف ضد الأطراف الأخرى ؛ ليكون لها موطئ قدم في التفاعلات السياسية داخل العراق.

أمّا إيران فتعد العراق منطقة نفوذ، وبوابة لضمان أمنها القومي ضد التهديدات الأجنبية، ولهذا تعزز وجودها المباشر في العراق، لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية وتفادي العقوبات الأميركية ضدها.

وتعول الأردن على استمرار العلاقات مع العراق،وتهتم بالاستقرار والأمن له، وكان للكويت دوران: الأول التوسع الجغرافي ، والثاني دعم مسيرة الأعمار لاسيما مؤتمر إعمار المدن

((128 هنري ج .باركي، تركيا والعراق :أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية، يوليو/ تموز 2017، ص 10.

المحررة، والدعم الإنساني، ولكن سوريا حرصت على أن يكون العراق مصدراً للتمويل والطاقة،وسرعان ما تهورت العلاقات لاندلاع الحرب فيها لتدخل سيادتها وم صلحتها الوطنية في أزمة أثرت في العراق سلباً بفعل العنف المسلح.

ونتفق هنا مع الدكتور قاسم محمد الجنابي عندما يقول نتيجة لكل هذه التحديات الإقليمية والدولية تحول العراق إلى دولة تتنافس عليها القوى الإقليمية والدولية وأصبح القرار السياسي يمر بكثير من القنوات التي لا تراعي أحياناً مقومات السيادة والمصالح العليا،مما ولد جملة من النتائج السلبية بحاجة لعلاج ومنها : انعدام الثقافة الوطنية الجامعة، ضعف تأثير الهوية والإنتماء، وغياب الهدف الاستراتيجي للدولة ، وعدم إدراكها لمتغيرات البيئة الاستراتيجية مما أثر سلباً في العلاقة التكاملية بين المصلحة الوطنية وسيادة الدولة ((129)).

ولهذا قادت التحديات الخارجية التي تعرض لها المجتمع العراقي إلى تولد حالة عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ، واستمرت تلك التحديات تفعل فعلها السلبي من دون الاكتراث بمعاناة الشعب العراقي طيلة عقد من الزمان ، اذ شكل تردي وسوء الأوضاع السيا سية،وعقد الولاء لبعض عناصر الكتل والأحزاب المكونة للعملية السيا سية والديمقراطية في العراق،الذي قاد إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر وأمية وانخفاض مستوى الدخل الفردي وتدني مستوى المعيشة عوامل كبيرة في تصدع الاستقرار المجتمعي وتراجعه قياساً إلى المجتمعات الأخرى لدول الجوار الجغرافي ، ولا سيما بعد فشل العملية الـ سيا سية نف سها في ايجاد المخارج ولمعالجات الـ ضرورية لتح سين الو ضع المجتمعي في العراق وفشلها في تحقيق الأهداف التي وعدت بتحقيقها،لاسيما هدف التنمية الاقتصادية الذي يقود ويحقق بناء البنية التحتية الجيدة للمجتمع الأمني للمجتمع العراقي واصبغته بالطابع المتدني والمتراجع ، وتفعيل دورها لحماية مكت سبات العملية الـ سيا سية والديمقراطية ، و ضعف القدرة على مواجهة التدخلات الخارجية بشقيها الإقليمية والدولية غير الجيدة ، لإنَّ ما يحصل في العراق من اشكالات له أجنداته الخارجية التي دمرت الاستقرار الداخلي للمجتمع العراقي ، اذ لابد من

((129 قاسم محمد عبيد الجنابي، المخلص التنفيذي: السيادة والمصالح الوطنية، في إبراهيم محمد بحر العلوم، وآخرون، أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص641.

احترام الشـؤون الداخلية للعراق،وعدم التدخل إلا فيما تحدده الاتفاقيات الموقعة بين العراق وغيره من الدول((130)) .

الخاتمة

نخلص إلى حقائق قائمة عدّة ، أهمها أنَّ مبدأ السـيادة دائم مسـتمر لا يتغير، إلّا أنَّ صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، لكن المصلحة الوطنية تتغير وغير ثابتة حسب الحاجات والضرورات والمتغيرات، ولا تعني التطورات الحادثة الآن نهاية مفهوم السـيادة والمصـلحة الوطنية، ولكن تعني أنَّ السـيادة ثابتة لمن المصـلحة يغير مفهومها وتم إعادة توزيعها، ، والسيادة والمصلحة الوطنية العراقية تأثرتا في التحديات الإقليمية والدولية سلباً، وهذا جاء على شكل نتائج وعلى النحو الاتي:

1 . إنَّ التحديات الدولية أسست إلى نهج المحاصصة والتوافق، الذي أثر في بناء سيادة،ومصلحة الدولة في العراق.

2 . سـياسـة المحاور المتشـكلة في المنطقة توفر بيئة مناسـبة للتأثير في خيارات القوى السـياسـية العراقية مما يضعف السيادة والمصلحة الوطنية.

3 . تزايد التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة له انعكاسات سلبية على منظومة السيادة والمصلحة الوطنية.

4 . إنَّ الا ستراتيجيات الدولية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية –رو سيا الاتحادية –الصين الشعبية) أثر في السيادة والمصلحة الوطنية العراقية سلباً .

5 . يمثل العراق بيئة خصبة لبناء منظومات جماعات الضغط والمصالح،التي تشكل لوبيات دولية وإقليمية تحقق تخادم مصالح إقليمية،ودولية في العراق على حساب السيادة والمصلحة الوطنية.

6 . توظيف الإختلاف بأخذ فضيلته وحل الخلاف بـــأخذ أقربه فائدة وتحصن في تفسير مفهوم السيادة والمصلحة الوطنية بين رؤى النخب السياسية ورؤى النخب الجماهيرية

((130أحمد فاضل جاسم داود، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والآفاق المستقبلية "، المجلة السياسية والدولية ،عدد 25، (2014)،ص182.

7. يمكن تحقيق السيادة الوطنية وتحقيق المصلحة الوطنية في ضوء إختلافات الرؤى الفكرية والأدائية للنخب السياسية والجماهيرية عن طريق جعل الإختلاف ميزة للتنافس نحو الأفضل.

8. السيادة والمصلحة الوطنية تتعرضا إلى مجموعة من التحديات الإقليمية والدولية،جعلت من المفهومين في أزمة بحاجة إلى تشخيص وعلاج،وهو ما يعمل عليه الساسة من باحثين وممارسين.

استناداً إلى النتائج نوصي بالآتي:

1. ضرورة بناء سياسات لمواجهة التدخلات الخارجية،واستعادة سيادة العراق المتأزمة، ويقع على عاتق بعض القوى والنخب السياسية الوطنية والفاعلين الاجتماعيين والمحتجين السلميين بلورة إرادة سياسية قادرة على هذه المواجهة وإنهاء أزمة السيادة.

2. العراق بحاجة إلى دعم سياسي شامل إقليمي ودولي،ولكن على وفق أطر تمتين العلاقات مع المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي،مما يمنح فرصة أقوى لاحتواء المعطيات والمتغيرات الحاصلة في المنطقة،مع توجيه وتحرك حذر تجاه ما يحصل فيها، بما ينعكس على حفظ مصالح العراق من تأثير تداعيات الصراع الدولية – الإقليمي وعدم جره لتجاذبات المحاور المتشكلة، ما يعمل على إضعاف موقف العراق ويجعله ساحة للتدخل وعدم الاستقرار، وهذا يكون عبر تفعيل ملف الرقابة والمتابعة لملف السياسة الخارجية،وإشراك القوى السياسية الوطنية في صنع القرار الخارجي ومواجهة التدخلات، مع إيجاد غطاء سياسي وشعبي ساند وداعم وموحد لتنفيذ السياسة الخارجية.

3. حاجة العراق إلى استعادة ثقة المجتمع بالسياسة والقوى السياسية، هو تقليص حجم التأثر بالتداعيات الدولية والإقليمية .

4. يحتاج العراق إلى بناء المنظومة المجتمعية والمنظومة السياسية التكاملية.

5. العمل على تحقيق المقبولية الشعبية والتراضي بين السياسة والرأي العام،ويكون ذلك بحرص الدولة على تحقيق الإجماع الوطني على سياستها الخارجية والظهور بمظهر الوحدة الوطنية، وعبور وتجاوز المصالح الضيقة .

6. ضرورة تبني الدبلوماسية الموازية أو الدبلوماسية الجماعية متعددة المسارات بالاعتماد على فتح قنوات اتصال رسمية وشبه رسمية، ومشاركة فاعلين متعددي الاختصاصات كجامعيين وخبراء

مستقلين، ومراكز أبحاث ومنظمات مجتمع مدني ورجال أعمال ووجهاء ومبعوثين خاصين؛ من أجل إقامة نماذج جديدة في حل النزاعات وتسوية الملفات، تدافع عن مصالح العراق وإعطاء الزخم اللازم لمنع ومواجهة أي تداخلات خارجية في شؤونه الداخلية.

قائمة المصادر

أولا: الكتب :

1. إبراهيم محمد الغنامي، الإرهاب في ضوء أحكام القانون الدولي، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي،(مالطا : 1992).
2. إبراهيم محمد بحر العلوم، وآخرون، أزمة العراق سيادياً: اول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية 2004–2020،ط1،(العراق :العلمين للنشر ،2021).
3. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، (مصر:دار النهضة العربية، 1996).
4. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000).
5. إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، (لبنان: المؤسسة الجامعية، 1990).
6. أمل اليازجي، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (سوريا: 2002).
7. برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة،(لبنان، المركز الثقافي العربي ،1995).
8. بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، (الجزائر: دار المطبوعات الجامعية،2000).
9. جمعة صالح حسين، القضاء الدولي، (مصر: دار النهضة العربية، 1998).
10. ريمون حداد، العلاقات الدولية، (لبنان: دار الحقيقة، 2000).
11. سعيد الركراكي، مقترب في دراسة العلاقات الدولية، (المغرب: المطبعة والوراقة الوطنية،1991)
12. سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1 ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989).

13. صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام،(الجزائر: منشورات ELGA، 2002).

14. عبد القادر القادري، القانون الدولي العام،(المغرب: مكتبة المعارف، 1984).

15. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الأول: المبادئ العامة، (الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997) .

16. عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، (المغرب : مطبعة النجاح الجديدة، 2003).

17. عبدالمجيد العبدي، قانون العلاقات الدولية،(العراق: دار اقواس للنشر،1994).

18. عصام العطية ،القانون الدولي العام ،ط7،(العراق: المكتبة القانونية ،2008).

19. على إبراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير،(مصر: دار النهضة العربية،1997).

20. علي صادق أبو هبف، القانون الدولي العام،(مصر: منشأة المعارف،2005).

21. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، (مصر: منشأة المعارف، 1995).

22. عمر إسماعيل سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991).

23. ماهر عبدالهادي، حقوق الإنسان: قيمتها القانونية وأثرها فى بعض فروع القانون الوضعي،(مصر: دار النهضة العربية، 1984).

24. محمد الصوفي، تحولات النظام الدولي في عصر العولمة، (العراق: مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع،2001) .

25. واينيس ل.كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة :عبدالله العريان ،(مصر: دار النهضة العربية، 1964).

ثانياً: المجلات والدوريات:

1. أحمد فاضل جاسم داود،"عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والآفاق المستقبلية "، المجلة السياسية والدولية ،عدد 25، (2014).
2. أمين مكي مدني، "التدخل والأمن الدوليان: حقوق الإنسان بين الإرهاب والدفاع الشرعي"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 10 ، (يونيو 2003).
3. شورش حسن، "العراق وضرورة تبني استراتيجية التوازن في المرحلة القادمة"، مركز دراسات الشرق الأوسط، (2020).
4. عبد العزيز النويضي،" اشتراطيه حقوق الإنسان: ربط المساعدة باحترام حقوق الإنسان في العلاقات بين الدول"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، رقم 18 ،(1999).
5. محمد تاج الدين الحسيني، "المجتمع الدولي وحق التدخل، سلسلة المعرفة للجميع"، الرباط، العدد 18،(2001).
6. نسيب أرزقي ، "مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية"، ج1 ، رقم :36 ،1998.
7. هنري ج .باركي، تركيا والعراق :أخطار وإمكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية، يوليو/ تموز 2017.

ثالثاً: الوثائق الدولية ومنشورات الأمم المتحدة

1. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
2. ديباجة القرار 131/ 34 الفقرة 3.
3. القرار 131/ 43 ، الجمعية العامة لسنة 1988 .
4. قرار مجلس الأمن رقم 1368 الصادر في 12 سبتمبر 2001.

رابعاً : الصحف والمجلات :

1. الحسان بوقنطار،" في سمو القانون الدولي الاتفاقي لحقوق الإنسان"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 8126 بتاريخ 23 دجنبر/ كانون الاول 2005 .

(4)

مفهوم بناء الدولة والسيادة[131]

د. علي كحط جالي

الملخص :

تشكل دراسة مفهوم بناء الدولة والسيادة محوراً أساسياً في إطار تنظيم العلاقات الدولية منذ القدم ،على اعتبار إن المفهوم الضيق للسياسة هو ذلك العلم : الذي يهتم بدراسة الدولة وأفاق تطورها، وهو جوهر البناء التقليدي في النظام الدولي ،والعلاقات الدولية ،الذي تمارس فيه الدول تنظيم علاقاتها الثنائية في ظل متغيرات البيئة الدولية الجديدة وتحولاتها التي اسهمت في تراجع السيادة الوطنية للدول ،وبروز العديد من المصطلحات حول السيادة المنقوصة والدولة الفاشلة أو الهشة أو المتعثرة ، وإزاء هذه المتغيرات والتطورات في قضايا ومتبنيات السياسة الدولية الجديدة ،والتحديات والتحولات التي تواجه مفهوم بناء الدولة الوطنية وسيادتها ووظائفها ، كان لابد من دراسة السيادة ، ليست **كـ"مفهوما وطنيا"** داخلياً يتعلق بمن يطبق القانون ويفرض سلطة الدولة على إقليمها الوطني ،وإن كان ذلك يشكل منطلقا أساسيا لتطبيقات السيادة في المحيط الدولي والإقليمي ، فسيادة الدولة القانونية ،هي الغطاء الشرعي لسلوكها السيادي الخارجي بين "الترحيب والقبول" ،وبين "الرفض والتشكيك" في قدراتها على تحقيق متطلبات حقوق الأنسان والمساواة والعدالة والديمقراطية وسلمية التداول للسلطة التي تعد اليوم محوراً حيوياً مهماً لنجاح الدول في مسار بناء علاقاتها في البيئة الدولية .

الكلمات المفتاحية : السيادة الوطنية ، المصالح الحيوية ، العلاقات الدولية ، الدولة المتعثرة ، الاحزاب السياسية ، السلطة القوية ، الجماعات المسلحة ،الاقتصاد الوطني .

---

131 معهد العلمين للدراسات العليا–الفائز الثالث في المسابقة البحثية

Abstract :

The study of the concept of state building and sovereignty constitutes a main focus in the framework of the organization of international relations since ancient times،based on the concept of the narrow concept of politics. The new and its transformations produced by national sovereignty،and the emergence of terms about transferred sovereignty and the failed،fragile or faltering state،In view of these changes and developments in the issues and adoptions of the new international policy،and the challenges and transformations facing the concept of building a national state،its sovereignty and its functions،it was necessary to study sovereignty،not as an internal "national concept" related to those who apply the law and impose the authority of the state on its national territory،although that constitutes An essential starting point for the applications of sovereignty in the international and regional environment،the legal sovereignty of the state is the legitimate cover for its external sovereign behavior between "welcome and acceptance" and "rejection and questioning" of its capabilities to achieve the requirements of human rights،equality،justice،democracy and peaceful transfer of power،which is today a vital and important axis for the success of Countries in the process of building their relations in the international environment.

،Vital interests ،**Key words**: National sovereignty

political ،troubled state،International Relations

national economy.،armed groups،strong power،parties

المقدمة :

أعتقد إن تعريف المفاهيم والمصطلحات، ليس بأهمية ممارسة تلك المفاهيم بفاعلية إيجابية روحاً ونصاً ، فـ"تعريف السيادة" واضح ويمكن لنا إن نطلع عليه في العديد من الكتب، ولكن ممارسة تلك السيادة هي ما نحتاج إليه ،فمحددات السيادة الوطنية وتحدياتها، ومستقبل السيادة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية ،ومن يضبط ممارسة تلك السيادة ، في بلد تزدحم فيه متنازعات السيادة بين عدة فواعل حكومية وغير حكومية ،قانونية وغير قانونية، من الحكومة، المؤسسات، الأحزاب وأجنحتها العسكرية، الحركات ومناصروها ،التيارات وموالوها، الجماعات وولاءاتها الخارجية ومصالحها الذاتية ، السلاح والمسلحين المأجورين، تدخلات دول الجوار المعلنة والمسكوت عنها خشية وخوفا من الأسلحة والولاءات والاملاءات الخارجية .

فرضت إن يكون مفهوم السيادة مفهوما جدلياً متدخلاً ومتصلاً مع غيره من المفاهيم الأخرى كـ" الحكومة ، السلطة ، الدولة ، النظام السياسي ، الحرية ، الديمقراطية ،حقوق الإنسان " فهو أحياناً متكاملا معها وفي أحيان أخرى هو مفهوما متعارضا مع تلك المفاهيم في إطار العمل الوظيفي لكل تلك المفاهيم، وفي سياق آخر هو صورة مركبة لها تكويناً ومعنى .

فالسيادة لا يمكن تصورها دون وجود حكومة تحتكر استخدام القوة **"المقننة أو المشرعنة "** لتشكل صورة الدولة القانونية ، فشرعية الدولة هي الشكل القانوني المجسد لأفعالها وعليه لا يمكن اليوم إن نتصور سيادة الدولة على إنها احتكار القوة دون وجود الشرعية **"شرعية الحكومة سواء بالانتخاب أو القبول بفرضية الحكم الرشيد "** لأنه لا يمكن تخيل شرعية تلك الحكومة دون وجود إرادة تصرح عنها تتمثل في حقوق الإنسان والحريات ، وبالوقت ذاته لا يمكن بناء مفهوم حقوق الإنسان والحرية دون معرفة شكل النظام السياسي والايدلوجيا التي يؤمن ويعمل بها ويتفاعل في إطارها العام محليا وإقليميا ودوليا.

لذلك سيادة الدولة اليوم هي شكلا يجسد الرؤية الاقتصادية في إطار حركة الأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية والحضارية في الداخل **"تأييدا ومعارضة"**، لأن النظام الاقتصادي في ظل العولمة **"السياسية الاقتصادية"** أصبح يمثل قدرة تلك الدولة على إدارة الأمن وتحقيق متطلبات

السيادة الداخلية في توفير عوامل الاكتفاء الذاتي من " **فرص عمل ،نمو اقتصادي ،مستوى دخل قومي جيد، رؤية مستقبلية لإدارة المعرفة والمعلومات** "على أقل تقدير وليس تحقيق **"دولة الرفاه التام"** لهذا فإن تحقيق متطلبات السيادة الداخلية هي نقطة الانطلاق نحو المشاركة في السيادة العالمية ، فالسيادة اليوم هي مشترك عالمي قبل إن تكون رؤية محلية لفرض القوة، فهي تفاهمات ومشتركات لنظام عالمي يفرض أجنداته، والتعاطي مع تلك الأجندات بالتأكيد هو ليس العنف والحرب ، بقدر ماهو قدراتنا المحلية للمواجهة " **حركة وحيوية نظأمنا الاقتصادي ،شرعيتنا السياسية ، تقنيات المعلومات وإدارتها ،حركة وحيوية انساقنا الاجتماعية والثقافية ، بناء مواطننا العالمي** " قدراتنا على فهم البيئة العالمية وتشكيل النظام الدولي الجديد ومحاور الحركة والقوة والقرار فيه ، فصورة بناء الدولة اليوم هي ليس صورة محلية فقط بل هي صورة مركبة لطبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية والفواعل الدولية ،ولذلك لا يمكن تصور سيادة مطلقة في ظل تغيرات معقدة في طبيعة البيئة الدولية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وحضارياً ولهذا لابد من السعي إلى بناء رؤية محلية لسيادة الدولة القانونية التي ينبغي لها إن تكون قادرة على **"فرض القانون وحماية القانون "**في ظل حكومة تستطيع فرض القانون على كل الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية دون تمايز.

وقد يجد القارئ للبحث قلة المصادر وأعتقد إن ذلك لا يعود إلى مشكلة فنية في وجود المصادر ولكن لقناعة أنه عندما يتعلق البحث بالواقع العراقي فعلينا إن نكون نحن المصدر في القراءة والتحليل وكل المعطيات الأخرى ،لأن خصوصية الأحداث والإنسان في العراق تختلف عن كل العالم ولربما كان أكثر دليلاً تجلت فيه هذه الخصوصية هي عندما تراجع الجيش كمنظومة متخصصة في الدفاع والقتال تمكنت **"وحدات المتطوعين"** في الحشد من تغيير المعادلة الإقليمية للأحداث وعززت من قوة الجيش وأعادت له الثقة والأسناد ،ولأن من يعيش الواقع في العراق يكون أكثر قرباً من الأحداث ومساراتها، في إطارها العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويكون أكثر قدرة على قراءتها وتحليها واستنباط نتائجها .

الإشكالية :

هل يمكن لنا في عالم المتغيرات اليوم إن نتصور مفهوما أحاديا للسيادة **"دولة مغلقة"** تشكل رؤية محلية لبناء السيادة الوطنية بعيداً عن هواجس الدولة البوليسية في ظل ثورة انتقال تقنيات المعلومات ، وهل السيادة هي فعلا مفهوما لتطبيقات **"فرضية العنف المنظم"** الذي تديره الدولة أو هي رؤية محلية لفرض قوة القانون انتقائيا بتمايز واضح أخل بمبدأ المساوة القانونية ومتطلبات العدالة الاجتماعية لدولة راعية للجميع على أساس مواطنيتهم وليس إنتماءتهم وتوابعهم وقوتهم المحلية من قوى وأحزاب وحركات ،**وفي ظل التراجع النوعي لمفهوم السيادة عالمياً في مقابل مبادئ جديدة للسيادة الدولية هل يمكن بناء سيادة محلية على رؤية تشاركية لمفهوم السيادة توفر متطلبات الأمن الوطني على أسس الحفاظ على القرار الوطني مستقلاً وليس تابعيا لأي جهة إقليمية أو دولية يهتم**: أولاً وأخيراً بمصالح العراق الوطنية بعيداً عن التوترات الإقليمية والدولية ،وكيف يمكن لهذا الأطر السيادية إن تتعامل مع الفواعل والتوابع المحلية المسلحة التي تقوض الاستقرار والأمن الوطني تبعا لرؤى إقليمية ودولية خارجية .

الفرضية :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "إن سيادة الدولة هو قدرتها على رسم إستراتيجية وطنية لحفظ الأمن وبناء نموذج دولة وطنية قادرة على فرض تطبيقات القانون على مجتمعها ونخبها السياسية والثقافية والاقتصادية والدينية على حد سواء ،ومواجهة التحديات التي تعوق قدرتها على تنفيذ تلك الإستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً في ضوء استيعاب تلك **التحديات أولاً، ومواجهة التهديدات ثانياً ،وإعادة تشكيل بنية تلك الدولة وتطوير وظائفها ثالثاً** " بما يتناسب مع تلك التحديات والتحولات في البيئة الخارجية المؤثرة على قدرة دولة ما محلياً في فرض سيادتها القانونية داخليا .

هيكلية البحث :

قسم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة محاور أساسية تناول الأول منها بالدراسة :الإطار النظري لمفهوم الدولة ومظاهرها، في حين أهتم الثاني منها بدراسة بناء الدولة المعاصرة والهياكل

المؤثرة فيها، أما المحور الثالث فقد ناقش تحديات مفهوم السيادة الوطنية والرؤى السياسية والقانونية والاجتماعية لتحقيقها في اطار مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية ومواجهة التدخلات الخارجية وتأثيراتها على مفهوم السيادة الوطنية كما ورد في كتاب أزمة العراق سيادياً .

مناهج البحث :

أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لتحليل مفهوم بناء الدولة وسيادتها في ظل متغيرات البيئة الدولية والنظام الدولي الجديد ،وأيضا اعتمد المنهج التاريخي لحالة تطور مفهوم بناء الدولة وكذلك المنهجين الوصفي والتحليلي .

المحور الاول : مفهوم الدولة ومظاهرها :

يبقى مفهوم بناء الدولة والسيادة ثنائية لا انفكاك لها ،فلا يمكن بناء دولة دون توافر شروط السيادة وبالوقت ذاته لا يمكن تحقيق السيادة إلا في دولة لها مقومات الوجود الثابت "الشعب ،والإقليم ،والحدود ،والاعتراف "بمشروعيتها في بسط تلك السيادة على سلطانها الداخلي ولتوضيح هذين المفهومين لابد من البحث في:

أولاً: مفهوم الدولة .

الدولة هي بناء هرمي متعدد الواجبات متدرج السلطات ،تتفاعل فيها الاجزاء لتحقيق وحدة ذلك البناء لرعاية مواطنيها على أساس من التساوي والعدالة ،والدولة في الإطار العام هي وحدة متصورة الوجود ،والكن العملية المعقدة هي عملية بناء الدولة التي تحتاج "ميكانزم" خاصة قد تلائم بلد ما دون الاخر لأسباب وظروف مختلفة ،تتعلق في الثقافات والعادات والتقاليد والانماط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، **ومفهوم الدولة هو ليس مفهوم السلطة والأمر ،بل هو مفهوم الوجود والشرعية والواجبات والمسؤوليات والرعاية** ،ويختلف هذا المفهوم في الثقافات والمدراس الفكرية تبعاً للأفكار والسياسات والاستراتيجيات التي يؤمن فيها صناع القرار من النخب السياسية والثقافية والفكرية ،وكذلك يختلف هذا المفهوم في الرؤى العامة لأغلبية الناس التي

تخلط بين مفهوم السلطة كمظهر من مظاهر الحكومة الدالة على وجود الدولة وبين الدولة كإطار شامل لمؤسسات وبنى وحدود وهياكل تنظميه متكاملة.

في العالم العربي لم تكن الدولة نتيجة لفكر عربي وحاجة تنظيمية حقيقية تلبي طموحات الإنسان العربي وإنّما كانت نتاج تجربة لعالم الغرب وإطارا تنظيما مصطنعا فرض علينا ليكون كيانا هجينا غير قابل للنمو ظاهره المؤسسات الغربية وواقعه النزعات والعادات والتقاليد القبلية والعشائرية فكانت مؤسسات الدولة دواوين تعمل بـصيغة **"أمر ووجه الرئيس ،وتفضل جلالة الملك"** ولا تعمل بالقانون وهذا الواقع جعل من السيادة مفهوما أن لم يكن مبهما فهو عنيفا يتناسب مع **"صيغة أمر الرئيس وتفضل الملك"** فلم يشهد العالم العربي سيادة قانونية للدولة ،وإنّما عاش في خوف ورعب وكراهية لتلك الدولة التي كان يظن إنها **"سيادة الرئيس وجلالة الملك"** ،وليس الوطن الذي يحقق فيه ووجوده وإنسانيته، لم يدر في خلده إن الدولة كيان مستقل "والرئيس والملك" بحكم القانون هم مواطنون لهم حقوق واجب التكليف القانوني في أداء مهامهم الوظيفية ، وليس أسياداً أو أنصاف إلهة كما يصورهم الإعلام العربي الرسمي في أقل تقدير ووصف .

من هنا كان مفهوم بناء الدولة في عالمنا العربي يمثل معضلة حقيقية لأنه منذ بدايات حركات التحرر من الاستعمار المباشر، دخل الإنسان العربي في استعمار العقل والثقافة والوعي وهذا الاستعمار أشد خطورة من الاستعمار العسكري المباشر الذي يمكن مواجهته بالسلاح ، ولكن الاستعمار الجديد يحتاج إلى مواجهة فكرية واعية ،وهذا مالم يتحقق بسهولة لأن الحاكم الجديد للاستعمار فهم **"لعبة السيطرة الداخلية "** هي غياب الوعي الثقافي والتنمية السياسية والاقتصادية والعلمية والمعرفية.

ومن المفيد إن نطلع على بعض المفاهيم التعريفية عن الدولة ،التي يرى البعض إنها تمثل (الشخص الرئيسي في القانون الدولي العام ،الذي وجد في الأصل من أجل الدول ،على الرغم من نجاح فكرة التنظيم الدولي في الوقت الراهن ، فالدولة مازالت تعتبر أحسن تنظيم سياسي في المجتمع الدولي)(132)، وفي إطار مفهومها الداخلي يعرفها الدكتور "محمد المجذوب " على إنها (المجتمع

(132) محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، ط6 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2007 ، ص 180.

السياسي الأعلى الذي يضم مختلف السلطات والمؤسسات السياسية والاجتماعية) (133) من تحليل المفهومين نجد إن الدولة هي الفاعلية القانونية والسياسية والاجتماعية التي تمارس اختصاص السيادة والحماية ولا تخضع في إدارة شؤونها إلى أي إرادة خارجية فهي (وحدة سياسية بحته ترفض كل شكل من أشكال الخضوع إلى مقاييس تفرض عليها، سواء أكانت عقائدية أو غيرها ،فالسياسة تتصدر جميع أنواع العلاقات الاجتماعية الأخرى)(134)، إن التحدي الأساس الذي يواجه أي دولة هو قدرتها على البقاء كيانا مستقلا متفاعلا مع العالم ،وليس منعزلا عنه ،لها شخصية اعتبارية تتمتع بحقوق وتترتب عليها واجبات بموجب احكام القانون الدولي ويرى البعض إن ذلك يقترن (بالنموذج الواقعي الذي ينظر إلى السياسة العالمية من منطلق الدول المستقلة في حالة منافسة غير متناهية للمحافظة على أمنها ورفاهها) (135) ،ويشير الكاتب اللبناني "عبدالعزيز القباني" إلى مسألة جوهرية وهي (إن المساواة القانونية بين الدول لاتعني المساواة السياسية بينها ،كما إن المساواة القانونية بين المواطنين لاتعني المساواة الاجتماعية)(136)،وليس استعراض هذه التعاريف هو لغرض شغل الحيز بمضمون تاريخي لمفهوم أصبح راسخا في الذاكرة والدراسات ،ولكن ما يطرأ على هذا المفهوم من تغيرات جذرية أهمها تصنيف هذه الدولة إلى فاشلة أو مارقة أو عاجزة عن القيام بواجبها القانوني والإنساني والأخلاقي هدد مفهوم السيادة في الصميم وأعطى مسوغات التدخل في شؤون تلك الدول بعدة مبررات بين **"حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب"**، وقد كان العراق ضحية لتلك المفاهيم والمسميات ذات الدلالات السياسية أكثر منها الواقعية بحكم نتائج الأحادية القطبية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أنذاك وتقسيم العالم إلى محاور الشر والخير وسيطرة مفاهيم الحروب الاستباقية والوقائية وكذلك طرح مفهوم التدخل الإنساني على أساس مسوغات عديدة بين

---

(133) المصدر نفسه ،ص 181.

(134) جوليان فرند ، جوهر السياسة ،ترجمة فاروق الحميد، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2016 ،ص 617.

(135) غراهام ايفايز وجيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، ط1 ، دبي ،الامارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 703.

(136)عبدالعزيز القباني ، الدولة العلمانية لماذا ،ط1 ، دار الحرف العربي ، بيروت ، 2005 ، ص 23.

"حقوق الإنسان وتدويل مسألة الديمقراطية إطارا وشكلا للحكم وحقوق الأقليات" ،وهنا حصل التغيير الفعلي في مفهوم السيادة ،أصبحت **"الدول الفاشلة أو المارقة "** تحت تهديدات وضغوطات مفاهيم النظام الدولي الجديد الذي فرضت الولايات المتحدة أجنداته تلك على العالم ، فأصبحت السيادة منقوصة ومنتهكة ومقيدة كما حصل في العراق عندما فرضت الولايات المتحدة مناطق حظر للطيران بخطوط عرض وطول محددة لا يسمح للحكومة العراقية آنذاك تجاوزها مع فرض الحماية والوصاية على عدة مناطق وهنا تغيرت قدرة الحكومة على فرض قانونها الداخلي على تلك المناطق أو ضبط الحدود فيها أو منع تهديدات الأمن القومي أو وقف التجارة غير المشروعة للجماعات التي تكونت ،وبغض النظر عن الاتفاق أو الإختلاف مع النظام السياسي آنذاك ومدى مشروعيته ،ولكن بصورة عامة ما حصل كان بداية لتقويض الأمن وتهديد سلامة المواطن وعلى الرغم من إن تاريخ الدولة الحديثة في العراق يمتد إلى عشرينيات القرن الماضي إلا إن هذه الدولة لم تعرف مفهوم السيادة بعيداً عن مفهوم العنف والقوة، وقد تناول الكتاب موضوع البحث مفهوما **"غاية في الأهمية وغاية في التعقيد"**، غاية في الأهمية لأن السيادة مطلب كل دولة ،وغاية في التعقيد لأن سيادة الدولة في العراق هي نقيض لمصالح كل القوى التي تشكلت بعد احتلال العراق والتي ولم تجد في مفهوم السيادة إلا تعارضا مع مصالحها وهيمنتها غير الشرعية على إدارة الدولة في العراق على طريقتها الخاصة وأجندات ارتباطها الخارجي فمنعت الحكومات المتعاقبة في العراق من أداء مهامها الوظيفية على أساس سيادة القانون والعدالة في توزيع الثروات واستغلالها للتنمية الاقتصادية والبشرية ،وحقيقة هذه الحالة تؤشر إلى وضع خطير في العراق وهو **"تنازع السيادة "** بين الدولة وللادولة ، وبين الحكومة وبين الجماعات التي ترى في قوة الحكومة وسيادتها تحدياً لوجودها ومصالحها الذاتية ،واذا كانت سيادة أي دولة هي تجسيد لمظهرين داخلي وخارجي، اذ يمثل مظهر السيادة الداخلي أساس مظهر السيادة الخارجي ولذلك حرصت كل دول الجوار العراقي وبلا استثناء على إن يكون مظهر السيادة الداخلي **"هشاً غير متماسك، طائفياً ، عدوانياً ، قومياً انفصالياً "**يؤمن بالهويات التكوينية للطوائف قبل إن يؤمن بوحدة الهوية الأم للدولة العراقية ،لأن المظهر الداخلي للسيادة هو وجه السيادة الخارجي ،فالاستقرار الداخلي يعني قوة المظهر الخارجي للدولة ،وتحقق العدالة الاجتماعية في سيادة داخلية ،يعني على مستوى المظهر

الخارجي إن ماهية حقوق الانسان متوافرة وسلطان الحكومة يبسط العدل والسلم الداخلي ،وإيجابية هذا المظهر الداخلي تعني وقف التدخلات الدولية وسيادة القرار الوطني وتساوي الفرص بين المواطنين ، يمثل وعيا ثقافيا شعبيا يجعل من التنمية السياسية انطلاقة لشرعية وطنية لنظام سياسي وطني **"يمثل إرادة وطنية لمظهر حضاري وقوة اقناع وقبول خارجي لسيادة تلك الدولة وسلوكها الوطني"** ، لذلك طالما عملت كل القوى الخارجية كما أسلفنا على منع الاستقرار الداخلي وأضعاف ركائز البنية الوطنية للدولة العراقية .ولقد تمثلت أبرز ملامح ذلك الفشل والأضعاف في(137):

- العنف الدائم "المستمر" لتنازع السيادة وتقاسم السلطة أو التفكك وهو الذي يجعل الحدة المطلقة عنوانا للدولة المتعثرة .
- تصاعد ذلك العنف ليكون بوادر "حرب أهلية " داخلية شاملة ،مع تراجع مستوى العيش بحدوده "الاعتيادية "لاستمرار البنية التحتية للحياة .
- تراجع الاداء الوظيفي للحكومات وتغلب جشع الحكام وحاشيتهم على مسؤوليتهم في تحسين ظروف شعوبهم .
- وجود وتنامي التناقضات بين الجماعات ،حيث لا توجد دولة متعثرة بدون تباينات الجماعات وتناقض مصالحهم الأثنية والدينية واللغوية .
- العجز عن السيطرة على مراقبة الحدود ،لأن العنف المستمر أفقد الدولة سلطاتها على الاجزاء الكبيرة من الإقليم الوطني ،وأصبحت ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في العاصمة ،وحتى تلك الممارسة تكاد تكون هشة وخجولة .

(137) مصباح عامر ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2006 ، ص34.

- نمو العنف الإجرامي ،وتراجع قدرة الحكومة على الضبط الأمني أحد مؤشرات تعثر الدولة، فإن الفوضى تصبح سيدة الموقف ،فتسيطر العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن ،وتنتشر أكثر فأكثر تجارة الاسلحة والمخدرات والجنس .

ثانياً :مظاهر الدولة .

وكما في تعريفنا إن الدولة بناء هرمي متعدد الواجبات متدرج السلطات ،يرتبط كل ببعض ليكون وحدة واحدة لا ترى ولكن لها صفات تدرك تمثلها وتعلن عن ميلادها ووجودها ،فهي أمة يمثلها تجمع بشري ، وإقليم له حدود ووجود معترف به ،وسلطة تمثل إرادة الأمة وتقود ذلك التجمع وتفرض تطبيق قانونها الخاص ، ونظام اجتماعي يتكامل فيه النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والموروث الحضاري، وتركز النظرية الألمانية في تكوين الدولة على الأمة التي تعدها (الناتج الضروري لعناصر موضوعية هي :الجغرافيا، واللغة ،والدين ، وأيضا وبصفة خاصة الجنس)(138) ، وهذه الدولة لها صفة السيادة التي تعني بصفة عامة عدم خضوعها لأي سلطة أخرى، إلا في حالة خسارة حرب ما وتعرضها للاحتلال. ولكن متغيرات البيئة الدولية جعلت من السيادة احيان محدودة أو منقوصة ، وعلى الرغم من تأكيد الدول على استقلالها وسيادتها ،لكن الواقع الجديد في ظل ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال أصبحت كل الدول تشعر إنها مخترقة بدرجة ما ،وتغير مفهوم القوة من القوة العسكرية على الرغم من أهميتها إلى عوامل المعرفة ،والقوة المادية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ،وترى الدكتورة "سعاد الشرقاوي "إن مضمون سيادة الدولة (بوجهيها الداخلي والخارجي نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ويتوقف هذا المضمون إلى حد كبير على درجة تقدم الدولة في قوتها العسكرية وثقلها الدولي) (139)) ،وقد شكلت العولمة تحدياً خطيرا ليس على سيادة الدول فقط وإنّما هددت وجودها في (حرية حركة السلع والخدمات

(138) منذر محمد ، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات ألى العولمة ، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، 2002 ، ص 295.

(139)يعقوب المرزوقي ،افاق النهضة العربية ومستقبل الانسان في مهب العولمة ،ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1999، ص71.

والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية)(140)، واذا كان هذا التعريف يرى فيها حركة وانتقال عبر الحدود الوطنية والإقليمية ،فإنها في مرحلة لاحقة أصبحت ، سماء مفتوحة ،وحدود ومحيطات مفتوحة ، لاوجود لحواجز جمركية لها ،والمعرفة ،ورأس المال لا وطن لهما ،إنها وفرة في رؤوس الأموال والأفكار ،إنها العالم الجديد ،البيت الصغير، وليس القرية الصغيرة ، وعبر تقريره السنوي الصادر عام 1997 يضع صندوق النقد الدولي أجندة خاصة لنظام جديد من العلاقات يمثل (**الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي ،عبر التجارة وتدفق رؤوس الاموال ،وانتقال التكنولوجيا ،وانتشار شبكات الاتصال ، والمعلومات وتيار التثقيف**) (141) ،فسيطرة الأحادية القطبية على العالم أدى إلى تراجع مفهوم السيادة وإن تكون هي (المستفيدة الوحيدة من تراجع السيادات الوطنية ،فتحتل هي الفراغ الناجم عن هذا التراجع ،وتنشئ ما أصبحنا نسميه ،عصر الامبراطورية) (142) ،وهذه الامبراطورية وجدت في استخدام تعبير الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها ،فيصف كتيب للجيش الامريكي الإرهاب بإنه (الاستخدام المحسوب للعنف ، أو التهديد بالعنف للحصول على مآرب سياسية أو دينية ، أو أيديولوجية في طبيعتها ،ويحدث من خلال التخويف والإكراه ، أو غرس الخوف في النفوس)(143)،على أساس إن النزاعات (المحتملة في المستقبل يمكن إن تؤمن التجنيد ،وحقل التدريب ،والمهارات التدريبة التقنية ،والبراعة اللغوية ،لطبقة جديدة من الإرهابين ذوي "الحرفية العالية" التي يصبح السياسي بالنسبة إليهم غاية في حد ذاتها) (144)، ولهذا صنفت الولايات المتحدة الامريكية دول إيواء

---

(140)روبرت د .كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة :احمد مظهر ،مركز الكتب الاردني ، الاردن 1989، ص36.

(141)جان ماري جوينو، نهاية الديمقراطية ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا ، 1995 ، ص27.

(142)سعيد صديقي ، الدولة في عالم متغير :الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابوظبي ، 2008 ، ص ص 128 –129.

(143)سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، ط1 ، كلية الحقوق ،جامعة القاهرة، مصر ، 2007 ، ص20.

(144)سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ،مصدر سبق ذكره ، ص63.

هؤلاء الإرهابين بين الفاشلة والهشة والمتعثرة والمارقة ، ويميز "دانيل ثورر" بين ثلاثة مظاهر للدولة المتعثرة بحسب وجهة النظرة القانونية – السياسية وعلى الأسس الأتية (145) .

1- المظهر الجغرافي والإقليم ي.

بمعنى إن "تعثر الدولة " يرافقه ويتزامن معه مشكلات داخلية وباطنية مستمرة النمو، حتى وإن كانت لها بشكل عرضي تأثيرات تتجاوز الحدود، وتمثل هذه الظاهرة انفجارا داخليا أكثر منه انفجارا لبنى القوة والسلطة ،وتفكيكا للدولة وتدميرا لها أكثر منه تقطيعا لأوصالها. ويخضع إقليم الدولة إلى ثلاثة نظريات وعلى النحو الأتي(146):

- النظرية الاولى :الإقليم عنصر من عناصر شخصية الدولة ،هذه النظرية تعد إقليم الدولة أحد عناصر شخصية الدولة لأنه بغير الإقليم لا يمكن إن توجد دولة ،ومن ثم لا يمكن التعبير عن إرادة الدولة خارجيا بغير وجود شخصيتها الداخلية التي تقترن بوجودها الفعلي وسيادة قانونها على حدود ذلك الإقليم ،ومن ثم يكون الإقليم شرطا لوجودها وتعبيرا عن إرادتها وشخصيتها .
- النظرية الثانية : الإقليم موضوع نشاط الدولة ،وتعد هذه النظرية ،الإقليم بمثابة المجال الذي تمارس عليه الدولة حقوقها وسلطاتها، أو ما يسمى في تعبير آخر **"المجال المحفوظ للدولة "** وهو ما تختص به الدولة وتباشره على إقليمها انطلاقا من سيادتها ،ويرى البعض فيه ما تمارسه المنظمات الدولية من اختصاصات وسلطات في مواجهة الدول دون إن تشكل تلك الممارسات تدخلاً في الاختصاص الداخلي للدول .
- النظرية الثالثة : الإقليم حد لنشاط الدولة ،وترى هذه النظرية في الإقليم الدائرة أو المجال الذي يمكن للدولة بداخله ممارسة نشاطها ،ويحظر عليها التصرف خارجه .

(145)المصدر نفسه ، ص ص 32-33.

(146)دانيل ثورر نقلا عن سعيد الصديقي،، الدولة في عالم متغير، مصدر سبق ذكره ، ص ص 129-130.

2- **المظهر السياسي :**

بمعنى الانهيار الداخلي للقانون والنظام ،أي الانحلال التام أو شبه التام للبنى الضامنة للقانون والنظام، أكثر من أي شكل من أشكال انقسام سلطة الدولة التي تظهر في الحروب الأهلية عندما يتقاتل العسكريون أو افراد المنظمات شبه العسكرية فيما بينهم لتعزيز مواقعهم داخل الدولة أو الانفصال عنها .

كل هذه الظواهر في تراجع الدولة في العراق تقودنا إلى فكرة كيف إعادة بناء الدولة في العراق والملاحظة الجديرة بالاهتمام والعناية هي إن الدولة في عالمنا الإقليمي أو العربي لم تصل مرحلة الدولة المؤسساتية طيلة تاريخها بل كانت الدولة القبيلة بشخص من يقودها وهذا واحد من أسباب تأخرها وتخلفها وفشلها ،لأنها كانت دولة المستبد الجاهل ،وليس دولة المواطن ،والصعوبة تكمن في كيفية بناء دولة لم تصل مرحلة التكوين الأول في سلم رقي وواجبات ومسؤوليات الدول التنظيمي أو الوظيفي المؤسساتي أو الخدمات العامة .

3- **المظهر الوظيفي .**

الذي يعني غياب الأجهزة القادرة على تمثيل الدولة وعلى تسهيل تفاعلها على المستوى الخارجي ،فالمؤسسات الموجودة إما إنها لا تملك السلطة للتفاوض والتمثيل والتنفيذ ،أو إنها غير جديرة تماما بالثقة ، إنها من خلال وجهة النظر **"القانونية – السياسية"** على الرغم من احتفاظها بالقدرة القانونية "الشرعية" ،فإنها تفقد القدرة على ممارستها في سبيل تحقيق أهدافها . كل هذه الأسباب في تراجع أداء الحكومة في العراق تقودنا إلى فكرة إن إعادة بناء الدولة في العراق هي في الأساس تعني تطوير مفهوم **"وظائف الدولة"** التي إن لم تكن قد توقفت عند حد معين فإنها في تراجع مستمر في كل المستويات، البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحقوقي والخدمي ،زيادة على عدم استقلال تلك الوظائف ،أو حياديتها، وحمايتها من الاختراق ،ولذلك فإن أسس ومستلزمات هذا البناء يجب إن تكون مهنية واقعية لا تجعل من السلطة **"فكرة مقدسة"** لا ينبغي تعديل مساراتها لتكون قانونية حفاظا على مصالح ومكاسب جماعات مقابل تراجع **"المصلحة العامة للأمة"** ، فوظائف الدولة هي مجرد ضرورة لتنظيم حياة الناس أو المجتمعات بما يحقق سيادة

القانون والعادلة الاجتماعية في إطار مظاهرها الداخلية، إما في اطار مظهرها الخارجي فهي تعني القدرة على إدارة المنافسة وتحقيق المصالح الحيوية في الدفاع عن وجود الدولة وكيانها الموحد.

المحور الثاني : بناء الدولة الجديدة .

في بلدان العالم المتطورة والمتقدمة **"السياسة المستقبلية"** هي: رؤية واضحة الملامح يمكن لها إن تكون خططا وبرامج ، تصنع غد وتبني إطارا عاما لعمل مؤسسات وفقاً لوحدات قياسية يمكن استخدامها كدليل لمجوعة من المتغيرات في معطياتها النهائية ،يمكن صياغة العديد من الأهداف ومواجهة العديد من التحديات وكذلك يمكن إيجاد العلاقات بين النجاح والمعوقات ،المستقبل في كل العالم هو صناعة الحاضر ،إلا في العراق فهو خارج المألوف العالمي فهو محض صدفة في الحدث والنتائج ،أقرب إلى العشوائية والعبثية التي ترتب نتائجها **"الكيفية أو الصدفة "** أكثر من التخطيط والسعي نحو التغيير .

العراق في مركز القرار يحتاج إلى عقول المستقبل ،**"عقول التغيير الإيجابي"** ،وليس متغيرات الصدفة والعبثية ،في عالم الرقميات نفتقد إلى رؤية كيف يمكن لعصر الرقميات إن يشكل أولياتنا وخياراتنا في البقاء والسعي إلى مواكبة حركة المجتمعات المعاصرة في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ،**ومواجهة التحديات وخلق الفرص، وفاعلية مراقبة الأحداث، وبناء قدرة التوقع ليس في الحدس وإنّما في دقة التخطيط المستقبلي ،وكيف يمكن لنا مواجهة الفوضى العالمية متعددة المهام ،بمهمة واحدة وهي قدرتنا على التفاعل والانسجام مع العالم دون أن نفقد خصوصيتنا المحلية في السلوك والعادات والتقاليد التي تعزز الهوية الثقافية المحلية** ،ليس بالانغلاق ،وإنّما في بناء **"هوية وطنية إنسانية لبناء شخصية إيجابية"** .كيف يمكن **لتعليمنا الوطني** إن يتبنى استراتيجية بناء الإنسان بعيداً عن الماضي في الإختلاف والخلاف ،وقريبا منه في الحفاظ على موروثنا الحضاري ،كيف يمكن لنا إن نملك قدرة التفكير المستقل ،ليس عن طريق العزلة وإنّما عن طريق إيجاد رؤية مستقلة تناسب مجتمعنا في إن يكون متحرراً فكريا ودينيا وثقافيا واقتصاديا .

لذلك علينا إن نسعى للتواصل والحوار وجها لوجه ،بعيداً عن مؤثرات شبكات التواصل الاجتماعي من خلال شبكات التواصل الرقمية التي أصبحت تمتلك خاصية **"تغيير أساسي في**

عقولنا" الأمر الذي أدى إلى تصاعد ثقافة **"الاستجابة السريعة "**غير المنتظمة في أحداثها وفي قدرتها على التفكير المتوازن ،لدرجة إن الفوضى حتى في التفكير أصبحت سمة العصر حتى لم يتبق للإنسان سوى حيزا صغير من المجال او الاستيعاب المدرك للحدث والرد بفعل إيجابي لأن الحقبة الرقمية تعمل على تقليص قدرتنا على التركيز ،لذلك يواجه العراق ثلاث تحديات خطيرة في عدة مجالات أساسية تؤثر على صياغة رؤية مستقبلية لبناء دولة حديثة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والقدرة على التخطيط المستقبلي ،تمثل هذه المجالات في :

1- **هيكلية الإطار السياسي الناظم لعمل الدولة .**

2- **هشاشة الهيكل الاجتماعي .**

3- **بدائية الإدارة الاقتصادية .**

هذه التحديات متداخلة ومترابطة ولكنها غير منسجمة فهي تتداخل بفوضى وتترابط بمزاجية شخصية ،يسودها القناعات الشخصية وتفتقر إلى الخبرة في الإدارة والتوجيه والعمل والتنظيم ولهذا هي معقدة وغير مرنة إلا في حدود المصالح الفئوية لجماعات وتكوينات محددة في التأثير والوصف والفعل خارج إطار المنظومات المؤسساتية لصنع القرار .

ولذلك سنناقش هذه التحديات كعوامل تاثير مباشر في فشل وضع رؤية مستقبلية لبناء أسس دولة مواطنة عادلة في العراق .

1- **هيكلية الإطار السياسي الناظم لعمل الدولة .**

تمثل هيكلية النظام السياسي في العراق أزمة ومشكلة حقيقة تواجه الدولة كحقيقة تاريخية ارتبطت في مقاصدها في تحديد المسؤوليات والواجبات والحقوق والالتزامات، ولربما عبر تاريخ الدولة في العراق منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى اليوم ، إن هذه الدولة في تاريخها الأول في العشرينيات وضعت أسسها سلطة احتلال هي الملكة المتحدة **"بريطانيا العظمى "** وشاء قدر العراق إن تضع دول احتلال أخرى هي "الولايات المتحدة الامريكية "امريكا " سلطة أسس الهيكل السياسي بعد احتلال العراق عام 2003 ، هذه البدايات غير المألوفة في التاريخ الناظم

للهيكل السياسي شكلت ولازالت تشكل تحديا وطنيا في غياب رؤية فكرية محلية لبناء إطار سياسي يحافظ على السلم الأهلي وتحقيق إرادة وطنية شاملة للمكونات والتكوينات الجغرافية والبشرية تحقق الدافعية لوحدة البلد ،في ظل التغيرات المعاصرة العالمية والإقليمية ،لذلك يبقى السؤال الاهم ؟ ما المستقبل الذي نسعي إليه ونريد إن نحققه في ظل فوضى الحاضر، وكيف يمكن للعراق تنمية الإمكانيات الذاتية الفردية لمواطنيه ، وتحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية ،وحماية البيئة المادية والبيولوجية ،وكيف يمكن إشباع احتياجاتنا المحلية ومتطلباتنا الوطنية، ويبقى الأساس الأهم في ذلك هل نمتلك الدافعية لتحقيق محليتنا الوطنية ، **هل يستطيع مجتمعنا السياسي إن يقود نظاما اجتماعيا واقتصاديا برؤية محلية مستقلة،** تؤسس إلى مفهوم **"المجتمع العادل"** يعمل على بلورة نظريات العدالة والأخلاق ،في سيادة مفهوم الدولة القانونية ، بعيداً عن السرديات الميتافيزيقية أو السرديات الدينية ،**" فواجب الدولة ليس قوة الإيمان بقدر ما هو قوة القانون وروح العدالة الاجتماعية والمساواة"**، ولذلك كان فشل الاطروحات والنظريات السياسية أو تبني الأفكار الخلاقة في العراق ، سببا لثمة صراع اجتماعي وعرقي وقومي ومذهبي وطائفي استمر بالاتساع حتى وصل ليكون صراعا داخل الجماعة الواحدة والطائفة الواحدة والقومية الواحدة ، الجماعة السياسية في العراقية ولربما يكون هذا أقرب وصف صدقا للحالة السياسية في العراق ،فهي ليس حزبية بقدر ماهي جماعية عائلية وراثية كما أسلفنا يقودها المورث قبل المبادئ والكفاءة والعقلانية ،أنحاز أفرادها للصالح الخاص بدلا من ان ينحازوا للصالح العام ، لذلك كانت نظريات العدالة الاجتماعية والمساواة- التي روجوا لها - بعيداً عن الممارسات العقلانية والأخلاقيات المثالية قد سببت شرخا كبيرا وقادت إلى سيرورة تغير اجتماعي مضطرب ،لذلك هذا التغير الاجتماعي المضطرب يمثل(**الكبت المتحول إلى سلوك أخلاقي**) للنخب السياسية التي تصورت خطأً قداسة "التمثيل السياسي" فرفضت أي إصلاح للعملية السياسية وإدارة الحكم على اعتبار إن ذلك التمثيل السياسي يمثل حقا واستحقاقا عن "الجهاد" أو كما يطلقون عنها **"الخدمة الجهادية "** ،وهذه الصورة في حقيقتها هي تجسيد لعملية التمايز على أساس من كان مع النظام أو في مواجهة النظام السابق ، وهي ليس أكثر من شرخا كبيرا في عملية بناء النظام السياسي الجديد في العراق ،لأنها امتدت لتشمل كل من لم يغادر العراق أو بتعبير أدق شملت كل من لم يكن لديه معارض

من الطيف السياسي الحاكم اليوم في العراق ،واذا كان الاستبداد في السلطة زمن النظام السابق أهم عوائل الفشل والخراب والتردي واحتلال العراق فإن واحد من أهم عوامل الفشل بعد عام 2003 هو اضفاء صفة القداسة على العملية السياسية حد الاستبداد او حد الصنمية الرمزية وكأنها نصوص سماوية مقدسة لا يجوز المساس بها أو تعديلها أو إصلاحها ولذلك كان هذا التصور واحد من أبرز عوامل الفشل في العراق الجديد.

2-هشاشة الهيكل الاجتماعي .

تشكل هشاشة النظام الاجتماعي في العراق واحدة من المشاكل الخطيرة ،فهيكلية النظام السياسي الجديد أفرزت طبقية واضحة في بنى النظامين **"السياسي والاجتماعي معا "** تداخلتا كثيراً إلى حد إن الدولة في نظامها الأساس أصبحت قبيلة أو عشيرة ،لا تطبق القانون على أفرادها أو رعاياها إلا وفقا لمكانتهم الاجتماعية أو السياسية أو الدينية أو الاقتصادية أو الثقافية، وأية حكومة في أي دولة لا تستطيع كبح طموحات او نشاطات أو رغبات **"مجتمعات النخبة "** فيها تفشل فشلا ذريعا في أداء مهامها الوظيفية ،وأي عملية بناء تحتاج إلى سيادة الدولة المركزية وليس إلى قوى وتجمعات عشائرية أو قبلية لا تدرك المصلحة العامة للبلد وتنظر لمصالحها أولا ،فهذه التركيبة من القوى أثبتت التجارب الواقعية في العراق إنها شديدة الولاء إلى تكويناتها العقائدية أو الدينية أو القومية ،وليس إلى هويتها الوطنية المركزية ، لذلك فالعراق بحاجة شديدة إلى تنمية اجتماعية تقودها أفكار إيجابية تعيد بناء "المواطنة ،المؤسسات ، التعددية الثقافية "إن التحولات السريعة التي شهدها المجتمع العراقي تشكل صدمة في وعي الإنسان البسيط أنها عبارة عن **"منطقة فراغ "** أو فجوة في الانتقال من سلطة مركزية قوية تحكم كل شيء إلى فوضى عارمة لا يحكمها شيء ،إن هذه التحولات شكلت عالما محليا بلانظام ،وهذه التحولات شكلت سابقة خطيرة يمكن إن يكون لها عواقب هائلة على المستوى الفردي للأشخاص أو على المستوى العام المجتمع.

على الرغم من إن هذه التحولات وغيرها من التحولات أو الاختلالات قد نتجت جزئيا أو كليا عن حرب 2003 ، ولكن حقيقة إن هشاشة الهيكل الاجتماعي في العراق سابقة على هذه الحرب ،وإن كانت هذه الحرب كاشفة عن هذه الاختلالات إلا إنها لم تكن موجودة لها ،بقدر آثار الحصار

الاقتصادي الذي غير كثير من القيم والمفاهيم في العراق أو كما يقول "ريتشارد هاس " أن تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009،كشف عن توصيفات تقديرية كارثية (**تفرضها الزيادة السكانية الهائلة ،والسريعة ،والزيادة الهائلة في إعداد الشباب ،والنمو الحضري السريع ،وفقدان الوعي المدني ،وضعف المؤسسات ،واستمرار الأحكام العرفية لفترات طويلة ،وانتشار العنف ضد المرأة على نطاق واسع ،وارتفاع معدلات البطالة والفقر ،وضعف الأمن المائي ،وتمدد التصحر ، والانتشار المتزايد لتلوث المياه والهواء**) (147) ،وتشترك الدول العربية في المشاكل ذاتها ، لأن العقلية العربية تعيش في عالم غير واقعي إنها أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقية لذلك أخفقت (معظم دول المنطقة في إرساء نظام ديمقراطي حكم ديمقراطي ،ومؤسسات ذات تمثيل متوازن يضمن لم شمل المواطنين ، والتوزيع العادل للثروات بين مختلف الجماعات، واحترام التنوع الثقافي) (148)،وما يحتاج اليه بناء الهيكل الاجتماعي في العراق هو :

1- بناء الإنسان : الذي يعد أول وحدة في بناء المجتمعات الجديدة ،على أساس تكافؤ الفرص ، والعدالة الاجتماعية ،وضمان حق العمل ،وحق التعليم ، وحق التأمين الصحي والعلاج ، وحق السكن ،وكفالة ضمان حرية الرأي والتعبير ،وحق المشاركة السياسية .

2- بناء سيادة القانون وليس الأشخاص، وهي بمعنى الغاء الاستثناءات في التشريعات التي أدت إلى التمايز في توزيع الثروة بين مواطن وآخر على أساس الإنتماءات والولاءات ،وليس على أساس الكفاءات واستثمار القابليات.

3- بناء النظام المؤسساتي ،الهياكل الإداري للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ،على أسس من التعددية السياسية وحرية الرأي والانتقال السلمي للسلطة واحترام حق الاختيار ،ودعم الاقتصاد الحر الوطني وتنمية قطاع الأعمال بالإنتاج الوطني ،وخلق فرص عمل فاعلة وواعدة للشباب .

---

(147)ريتشارد هارس ،عالم في حيص بيص ، تعريب وتعليق إسماعيل بهاء الدين سليمان ، ط1 ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2018 ، ص160.

(148)المصدر نفسه ، ص160.

4- بناء النظام الاجتماعي على أسس المواطنة متعددة الثقافات ،وليس تعدد الولاءات والمصالح ، وأعلاء روح التسامح وقبول الآخر.

5- بناء النظام التعليمي وإعداد مناهج وطنية موحدة ،تنبذ الخلاف والإختلاف، تعتز بالتاريخ الحضاري للعراق ، وتسمو بالحاضر، وتتطلع للمستقبل ،بروح إيجابية واعدة تحث الخطى مسرعة للحاق بركب الدول المتقدمة تدعم **"الموهوبين"** وتوفر لهم فرص الابداع والنجاح ،وتعد برامج تدعمها الدولة لمنح هؤلاء الموهوبين فرصا واسعة للاطلاع على تجارب دول العالم المتقدمة لتغيير مسار التعليم من التلقين والمحاكاة ،إلى التجارب العلمية والميادين التطبيقية لكل العلوم .

6- سن تشريعات قانونية حضارية تلائم روح العصر والقانون وتطبيقات العدالة والمساواة ، لفرض سلطة الدولة على إقليمها الوطني دون استثناءات وتمايز بين جهة وأخرى وبين فئة وأخرى ،واعتماد آليات الشفافية واحترام حقوق الانسان في التعامل مع كل القضايا الوطنية .

7- احترام حقوق المرأة ومقاومة التمييز ضدها ونبذ العنف واحترام وصيانة كرامتها ووجودها الإنساني ومنحها الحماية القانونية والإنسانية ضد العنف والعادات القبلية البالية .

ولذلك فأي إعادة لهيكلة النظام الاجتماعي هي في الأساس عملية لبناء "الثقة" بين المجتمع والحكومة ،وعملية بناء الثقة هي الإجراءات الحكومية لمعالجة الاختلالات والأخطاء في الأداء الحكومي ومد جسور من التواصل والحوار تعتمد على مراجعة الأداء والتصحيح والتقويم لبناء المجتمع الجديد ،وكما يرى الدكتور "نديم البيطار " إن هذه المعالجات تقترن(بشكل ضمني أو صريح بفكرة الديمقراطية المباشرة في المذاهب السياسية الحديثة) (149)، وظهور(مجتمع مدني عالمي)(150) ، ففكرة الديمقراطية والمجتمع المدني ، تعني نظاما دستوريا، وتنمية اجتماعية، لأن

(149) نديم البيطار ،فكرة المجتمع الجديد ،ط1 ، دار بيسان ،بيروت ، 2000 ، ص8.
(150) السابق نفسه ،ص18.

(تنمية الإنسان ،هي تنمية لفرصه وحقوقه في الحياة ،في إن يكون مبدعا، ومنتجا، ومتمتعا باحترام الذات وحقوق الإنسان المكفولة له دون تمييز) (151) ،فالتنمية الاجتماعية هي رؤية مستقبلية لأن تكون (القوة ليس حكراً على المؤسسات فقط ،بل هي متغلغلة بنائيا في كل مجتمع ،كماهي متمثلة في العلاقات الداخلية للمواقع البنائية ،القوة لاتعني القسر فقط بل الهيمنة) (152) ،وطالما كان لكل مجتمع إنساني(نمط معرفي مهيمن ،وهو النمط الذي يرتبط بشكل واضح بمدى تقدم هذا المجتمع أو تخلفه الحضاري ،حيث يسود نمط المعرفة العلمية على غيره من الانماط المعرفية الأخرى في المجتمع المتقدم المؤسس على قيم ومعايير الحداثة ،في حين تغدو الانماط المعرفية اللا علمية هي المهيمنة في مجتمع متخلف تسوده الأمية والجهل والتخلف) (153) ، وقد تكون عوامل التخلف لا ترتبط بفرص التعليم وإنّما بفرص العمل لأن إدارة الاقتصاد في العراق لم تحظى بالعناية الفائقة اللازمة التخصصية في الدراسة والتحليل ولذلك انعكست كل نتائج هذه السياسات على الأمن الاجتماعي وسببت العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة للأزمات المالية وازدحام السكن وتعدد العوائل داخل المسكن الواحد، والذي أفقد الأطفال حتى فرص اللعب أو التعلم بشكل يناسب متطلبات العصر وسنتعرف على ذلك في المحور القادم .

ثالثا: بدائية الإدارة الاقتصادية.

تشكل إدارة الاقتصاد محورا مهما في نجاح الحكومات في تحقيق أهدافها في التنمية السياسية والاجتماعية، لذلك يجب الوعي بالكيفية التي تستطيع الحكومات فيها من تنمية مواردها على أساس وفرة تلك الموارد وتوظيف عوائدها ،وتبقى القضية الأهم هي إدارة تلك الموارد على أساس الحاجات لأن (الاقتصاد السياسي مفهوما محددا يتعلق بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانا بوساطة الأشياء المادية والخدمات) (154)، هذا المفهوم يعني إن هنالك "اقتصاد دولة موحد

(151)عبد المنعم شلبي ،نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين ، ،ط1 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2018 ، ص146.

(152)عبد المنعم شلبي ،نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين ،مصدر سبق ذكره ، ص 47.

(153)المصدر نفسه ، ص 51.

(154) محمد دويدار ،مبادئ الاقتصاد السياسي ، ط1 ، دار الجامعة العربية ، الاسكندرية ، ص 167.

يتبنى عدالة توزيع الثروة ،وتنمية الموارد وتوظيفها ، واستثمار، الربح ،العوائد ،المحصلات، لتنمية موارد جديدة في الإنتاج والقيمة ،وخلق فرص عمل جديدة ،تنتج وظائف جديدة وفرص عمل فاعلة تقود إلى اقتصاد متعدد الأوجه يحقق عنصر الاستقرار السياسي ويبتعد عن (**تجديد إنتاج التخلف**) (155)،وتكاد كل عناصر إنتاج التخلف الاقتصادي والسياسي تتحقق في البلدان التي تفتقد رؤى اقتصادية منهجية الأساس فيها التخطيط والموضوعية والدراسة التحليلية لبناء نمط اقتصادي يحقق الاكتفاء الذاتي ويبتعد عن تقلبات السعر والطلب التي تؤثر على صفة الاقتصاديات **"أحادية المدخولات"** ، مما يسبب عجزاً اقتصادياً وقهراً اجتماعياً وفشلاً سياسياً وتعثراً لبناء أسس مؤسساتية واعية لتلك التقلبات. ولعل أهمها تمثل في الأتي:(156)

1- كثافة استخدام عناصر العمل في – وحدة الإنتاج- الاجزاء المتخلفة ،العمالة الفائضة عن الحاجة مكونة بطالة مقنعة في أغلب مشاريع الدول المتهالكة أداءاً وإنتاجاً ،وقيمة فعلية .

2- قدم آليات الانتاج وعدم توفر مرونة في أداءها الفني والإنتاجي، وضعف التقنية وعدم استخدام الفنون الإنتاجية التي يكشف عنها العلم ، إلا في مرحلة تالية لاستهلاك تلك الفنون في الأجزاء المتقدمة .

3- التناقض بين الارتفاع في معدل إنتاج القيمة الزائدة المنتجة وهشاشة آلية إنتاجها ،تتبلور ظاهرة تسرب القيمة الزائدة المنتجة داخليا إلى الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصرة من أجل شراء السلع والخدمات الأساسية التي تتوقف عليها شروط الإنتاج .

لربما يرى البعض إن هذه السردية غير ذات جدوى فيما يحصل من تراجع اقتصادي ،ولكن الحقيقة إن هذه الأسباب ،هي بيان وتنبيه إلى أن **"بدائية الادارة الاقتصادية"** في العراق تمثل أزمة واقعية حقيقية فعلية تتمثل في خسارة الجهد والوقت والمال والأهم من كل ذلك **"خسارة الثقة "**

---

(155)محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ، ص19.

(156)المصدر نفسه ، ص 20.

بين المواطن والدولة وفقدان السلطة والسيطرة في التحكم في مسار الأحداث الاجتماعية والسياسية وضبط الأمن والسلم الأهلي فـ **"الفجوة "** في فرص العمل وخلق المنافسة العادلة، من شروط السيادة لأن الدولة لابد لها من إن تكون هي المالك (فتأميم الموارد الأساسية لا يضمن في حد ذاته عدالة التوزيع ،وإعادة توزيع الدخل لصالح الأغلبية ،كذلك لا يهدد بالضرورة سلطة الأقلية المستفيدة) (157)،إن الجوانب الاقتصادية هي دائما المعيار لسيطرة الحكومة على إدارة ملفات: **الأمن الاجتماعي والسياسي ،وتأمين السلم الأهلي من مخاطر الجريمة المنظمة، والاغتيال السياسي، وظواهر المخدرات، والتجارة غير المشروعة**، فسيادة الدولة **"تبدأ اقتصادية"** ، وتنتهي اقتصادية فكثير من الإمبراطوريات كان الاقتصاد وضغوطات توفير الأمن الغذائي واحد من أسباب تفككها وانهيارها ،فمواجهة التهديدات والتحديات وأحياناً **"المنافسة "** في السيادة والزعامة والريادة تتطلب اقتصاداً فاعلاً يتمكن من قدرة الحشد والتعبئة لمواجهة الأزمات.

على الرغم مما طرحه الكتاب(●) من تصورات ومقترحات ومعالجات جديدة في رؤاها حول أزمة السيادة في العراق، ولكن تبقى المعضلات الاقتصادية تحتاج إلى دراسة علمية وخبرات فالجانب الاقتصادي كما أسلفنا يؤشر بإن سيادة الدولة **"تبدأ اقتصادية "** منذ زمن بعيد قد يمتد إلى نهاية "الحقبة الملكية " فإن بناء الاقتصاد العراقي يعتمد على "النفط " كمورد وحيد للبلد جعل كل شيء في العراق يرتبط بهذا المورد وتقلبات العرض والطلب حتى إن الثروات المصاحبة للنفط – **الغاز**– إلى الآن هي عرضة للإهمال وعدم الاستغلال ،والآن هي عرضة لحرب اقتصادية عالمية وإقليمية أدت إلى حروب في سوريا نتيجة لوفرة هذا المورد في سوريا ومنافذها على البحر الأبيض المتوسط ،كان تهديد حقيقي لاقتصاديات أخرى تعتمد على الغاز كمورد وحيد لاقتصادها كقطر وحتى روسيا في زاوية ضيقة ، لأدراك المصالح الروسية في سوريا ، وكذلك الاطماع التركية في أحياء حدود السلطنة العثمانية في ضم مناطق شاسعة من الأراضي العراقية ومحاولة الضغط على العراق في تحقيق **"الأمن المائي"** والذي فشلت كل الحكومات العراقية بعد العام 2003 من إدارة هذا الملف برؤية اقتصادية تعبر عن مصالح الشعب العراقي وسيادة الحكومة العراقية، وتفكيرها في

(157)محمد دويدار ،مبادئ الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 167–170.

(●) ينظر كتاب :أزمة العراق سياديا الذي اصدره معهد العلمين للدراسات العليا .

ضرورة اعتماد الزراعة مصدرا أخر في إدارة الاقتصاد العراقي ، وقد يكون الكلام في هذا الموضوع إن **"الأمن المائي"** هو أحدى أوراق الضغط التركي ، كجزء من عملية التوازن الإقليمي في المنطقة وجزء من لعبة إدارة الصراع بين **"الموارد ،والقوة ،والمال"** ، في ثلاثية خليجية مجتمعة في دول مجلس التعاون الخليجي ،وأحياناً أحادية في قطر والعربية السعودية والإمارات العربية ،وفي حالة خاصة الكويت في طموحات وتمددات باتّجاه البصرة موانئ العراق ، وإيران في امتداد **"المجال الحيوي "** ، وفكرة المشترك المذهبي ،وإيران الدولة العقائدية ،والمشتركات والتوابع الاجتماعية ،لا تتخلى عن فكرة الدولة القومية و **"الإمبراطورية الفارسية "** التي تعمل على تحقيق مصالحها ومجالها الحيوي في "العراق، وسوريا ،ولبنان" تحديدا ، فهي أمام تحدي تاريخي للبقاء في مواجهة العقوبات الامريكية والضغوطات الإقليمية ومحاولة اسرائيل في الاستفزاز ،ولذلك هي تجد في منطقة نفوذها **"ومجالها الحيوي مناطق دفاع أولاً، ومناطق تمويل في مواجهة العقوبات ثانيا ، ومناطق عمل وبناء قواعد استراتيجية من منطلقات عدة منها ، الأمن ، الاقتصاد ، العقائد ، الولاءات"**، ولذلك على العراق قراءة هذه المشاهد ، ليس على أساس مسك العصا من المنتصف لإرضاء الجميع على الرغم من إن هذا الهدف ذو قيمة كبيرة ،ولكن العالم يتحرك على أساس الطرف الأقرب، العراق يختلف عن كل هذه الدول ويشترك معها كلها في صفات ، تجعل مسك العصا من الطرف استراتيجية سياسية اقتصادية ،أمنية ،لدينا مع تركيا حدود ومصالح وأمن وحاجات حيوية ومشتركات قومية في مكونات اجتماعية سياسية ،مقابل ذلك تركيا تنظر إلى **"يسلة العراق"** المتنوعة في مواردها وخيراتها المغرية في ظل محاولة بناء **"الجمهورية الأوردغانية"** والتي تعمل على كبح طموحات المعارضة الداخلية لشرعية الحكم الرئاسي في معادلة توفير الرفاه الاقتصادي والرعاية والانفتاح على أوروبا في أساسيات ذلك الرفاه والمساواة وحقوق الإنسان ودول الجوار كموارد "للنفط والغاز" والعراق يمتلك ثالث رصيد احتياطي نفطي في العالم وهذا المورد أو الميزة الاقتصادية لها محدد زمني "عمر افتراضي" للنفاد ،وهنا تكون المعادلة في إدارة الاقتصاد العراقي ومسك العصا من الطرف مع تركيا التي تمتلك موردا حيويا هو **"المياه"** ،وحاجة العراق إلى المياه عالية جدا في ظل التغيرات البيئية والتي تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة والتصحر، وميزة أخرى تتطلب معالجة فاعلة في إدارة الاقتصاد وهي معالجة الطرق البدائية في

الزراعة لمنع هدر المياه أولاً، وإقامة السدود ثانيا لخزن المياه المتبادلة مع تركيا بموارد حيوية، فالحاجات المتبادلة والضرورية جعلت العلاقة بين العراق وتركيا تفاعلية وتشاركية أكثر منها تصارعية ،وعلى الرغم السلوك التركي العنيف أحياناً في العديد من القضايا المشتركة الحدودية أو السيادية ،الا إن الرأي العام في العراق يفضل العلاقة مع تركيا على غيرها من دول الجوار وهذه ميزة تضاف إلى مشتركات التعامل الثنائي بين الطرفين .

أما بخصوص العلاقات مع إيران ، فعلى الرغم مشتركات التواصل والتحاور ،فإن عوامل عدم الثقة بين الطرفين واضحة وهي بحاجة إلى معالجات حيوية وضرورية ، فتأثير وتشكيل الرأي العام يسبب العديد من الأزمات ،وهنا نحتاج إلى توضيح مسألة بعيدة عن كل التأويل ،وإنّما بناءً على العديد من الحقائق ،ويقف في مقدمة تلك الحقائق ،هو الإعلام وقدرته على نبش الماضي وأثارة العديد من الملفات التي فشل كلا الطرفين العراقي والايراني في احتواء أثارها ومعالجتها وتجاوز أزماتها والتطلع إلى العمل المشترك فيها بعيداً عن تأثيرات حرب الثمان سنوات ،ولذلك وعلى الرغم من وجود العديد المشتركات إلا أنها قد لا تؤدي إلى ترسيخ مبدأ الشركة المستقبلية ،لتراجع عوامل الثقة بين الطرفين، بين طموحات إيران ومجالها الحيوي والذي يشكل ركيزة سياسة الأمن القومي الإيراني لمواجهة النفوذ الامريكي خارج حدود أراضيها الوطنية إنها معادلة نقل المعركة خارج مدى التأثير المحلي الايراني ، والتي لم تستطع إيران اقناع دول الجوار بجدوى ذلك المبدأ في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية ،وفي أي حال وجدت ايران في الأسواق العراقية منفذا لتجاوز وطئة العقوبات الامريكية ،وهذا التوجه الإيراني لم يكن مسؤولية إيران في البحث عن طوق نجاة ،وإنّما هو مسؤولية الحكومة العراقية في حماية اقتصادها وصناعتها وزراعتها من الإغراق المتعمد وخسارة فائض القيمة للمنتج الوطني الذي لم يتمكن من مواجهة سياسة الإغراق لغياب، عوامل الدعم والحماية ،وهذا شكل نقمة محلية تجاه إيران لأنه ضيق فرص العمل وأغلق العديد من المصانع والمعامل ،وحتى الحرفيين لأن سياسة الاستيراد **"الجائر"** لكل المواد كان خطأ استراتيجيا في إدارة الاقتصاد العراقي ، **والذي سبب العديد من المشاكل على مستويات الأمن، وفرص العمل ،وانتشار الجريمة والعنف، والتجارة غير المشروعة ، ووضع أسس لإمبراطوريات مالية نشأت من الكسب غير المشروع لمزادات بيع العملة ، والتهرب الضريبي ،زيادة على تعطيل**

الأيدي العاملة المحلية التي خسرت القدرة على الكسب اليومي، والذي سبب انحرافا خطيا في مؤشرات الدخل القومي للأفراد ورفع من مستوى **"خط الفقر"**، وتصاعد مستوى الجريمة النوعية في العراقية ،نتيجة لغياب سلطان الدولة في الرقابة والحساب ، وأدى إلى انفلات أمني ،وتجاوز على حق المجتمع في الأمن والأمان، والأخير من أركان الثلاثية هو **"محور دول الخليج أو الإقليم العربي"** وعلى العموم هو جزء من سياسات خطأ وسياسات عدم وضوح رؤية للتعامل نتيجة لغياب التخطيط والحسابات الفنية والاقتصادية لمديات تلك العلاقات على أساس التعاون وليس تبادل الاتهامات وعدم الثقة ،وعدم القبول بالواقع الجديد للمتغير السياسي في العراق بعد 2003 ، ولهذا فإن إدارة الاقتصاد كانت واحدة من أهم ملامح أزمة السيادة العراقية التي سوف نتعرف عليها في المحاور القادم .

المحور الثالث: مفهوم السيادة الوطنية .

السيادة في مفهومها المعاصر رؤية لعالم يتغير من القوة إلى الحوار ومن الانعزالية إلى التداخل حد الاندماج ومن سيادة الاشخاص إلى سيادة القانون ،ومن سيادة قوة السلطة إلى سيادة قوة المعرفة ،ومن الهوية القومية للأمة **"الهوية الوطنية المركزية"** إلى الهويات المحلية الفرعية المندمجة في أطار تعدد ثقافي معرفي وطني ،وليس تعدد ولاءات وإنتماءات متحاربة. ولذلك السيادة اليوم ليس في استخدام القوة والطوق الحديدي من العزلة ،وإنّما في المعرفة وإدارة المعلومات والانفتاح والحوار ،شروطها إن تتصل وتحاور وتؤثر في الآخر وتتفوق عليه في قوة "الإبهار" ، وتترك أثراً لأفكارك لتغيير أفكار الآخر المنافس أو الخصم ،ليكون ما يصدر عنك محل أعجاب واهتمام ،ولتكن أنتَ مرسل **"رسالة "**وهو متلقِ **"مندهش "** ينتظر رسائلك ويتأثر فيها في محيطه الاجتماعي ،والاقتصادي ،والسياسي ،والذوق والصور والأزياء ،وإن تتمكن من دائما من تغيير أساليبك في الأرسال لتحافظ على تفوقك وتأثيرك ، والسيادة في مفهومها المعاصر كما يرى رائد الواقعية البنيوية "باري بوزان" هي (مطالبة الدولة بحق ، لتكون السلطة النهائية ،غير خاضعة لأية سلطة عليا فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية وتنفيذها، وفي النظام الدولي ،تعني السيادة

ادعاء الدولة لحكم ذاتي تام) (158)،وهذا الحق يتعلق بقدرة الدولة على إن تكون مستقلة في أهدافها وسياستها وقرارتها ومصالحها، وذلك لأن(الاستقلال يترجم القدرة النسبية لدولة ما على إدارة شؤونها الخاصة ،رغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي تفرضها البيئة ،وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومات على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية وتنفيذها)(159)،وهي السلطة العليا كما يعرفها قاموس القانون الدولي (غير المجزءة التي تمتلكها دولة لسن قوانينها وتطبيقها على جميع الاشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها) (160)، وطالما كانت السيادة تعبيراً عن فكرة الحدود الإقليمية التي تمثلها الحدود الجغرافية المعترف بها دوليا بين دولة وأخرى، وإقليم وآخر ،وعلى أساسها يتم تحت نطاق السلطة والقانون واجب السريان والتطبيق والتنفيذ ، فإن عالم اليوم يكاد يكون مختلف جذريا في تطبيقات السيادة ،واذا كانت القوة في القرن العشرين هي قدرة التغيير الوحيدة ، فالمعلومات والمعرفة هي قدرة التغيير الجديدة في القرن الحادي والعشرين ،ويقدم "آلفين توفلر" في كتابه المعروف **"تحول السلطة "** أطروحة فكرية جديدة (عن انعكاس تلك التحولات على السلطة السياسية وأثرها في انتقال مصدرها من القوة والثروة إلى المعرفة)(161) ،وعلى هذا الأساس واعتمادا على ثورة المعلومات أخذت (المعركة الدائرة من أجل التحكم في المعرفة ووسائل الاتصال تشتد الآن في جميع أرجاء عالمنا المعاصر، فمنذ عقد التسعينيات يشهد العالم ثلاثة متغيرات قلبت أشكال وجواهر المنظومة الفكرية التقليدية بـ "ثورة الملومات والاتصالات، وسقوط الشمولية السياسية، والتدويل المضطرد للعالم) (162) ،إن عالم اليوم هو العالم الذي فقدت فيه القوة التقليدية قدرتها على حسم أي صراع وأصبحت تكلفة القوة التقليدية أكبر من منافعها ولذلك يؤكد وزير خارجية

(158) سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير ، مصدر سبق ذكره ، ص47.

(159)المصدر نفسه ، ص 49.

(160)ولتر ب. رستون، أفول السيادة ،ترجمة عزت نصار وجورج خوري ،ط1 ، دار النسر للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1995 ، ص19.

(161)عبدالرضا حسين الطعان واخرون ،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، ط1، دار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت 2015 ،ص706.

(162)المصدر نفسه ، ص 707.

اسبانيا والأمين العام لحلف الناتو السابق" خافير سولانا تلك الحقيقة قائلا:(إن القوى والعوامل الجديدة المتعددة قد كبحت حتى القوى الأغنى والأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ، أنها لم تعد قادرة على فعل ما تريد إلا نادرا) (163) ، ولابد لنا إن نتسأل ؟ كيف يمكن إن تكون السيادة في عصر الوفرة (الوفرة في كل شئ: الناس ،الدول ، الأحزاب السياسية ،الفواعل من غير الدول ، الشركات ، السلع الخدمات – الاستهلاك – ، الأسلحة ، الأدوية ،الطلاب ، الحواسيب، المبشرين ، المجرمين ، الجماعات، والتجارة في كل شيء) (164) ، وهذه الوفرة يقابلها الفوضى في الإدارة والسيطرة ،يقابها عدم قدرة الحكومات على تطبيق القانون وأداء دورها في حفظ الأمن، يقابلها غياب التخطيط لقيادة هذه الوفرة في النشاطات المشروعة أو التصدي لما هو خارج المشروعية القانونية والإنسانية ،وهذه الوفرة تقابلها رغبة الحصول على القوة في كل عصر ، فحتى عناصر الوفرة هي تسعى إلى القوة بطريقة خاصة ،هذه القوة التي يعبر عنها الفيلسوف "فريدريك نيشته" بأنها قرينة للحياة فيقول:(أينما وجدتُ شيئا حياً ،،وجدتُ رغبة في القوة ،وحتى في الخدم وجدت رغبة في إن يصبحوا سادة)(165)، وترتبط السيادة بالقوة لدى "بودان " الذي يرى فيها احتكاراً للقوة (من أجل اصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع والاستقلال عن كل سلطة خارجية ،وبذلك ترتبط السيادة بالقوة)(166) ومن هذا المنطلق كانت القراءة في كتاب **"أزمة العراقية سياديا "هي رؤية تحليلية وليس نقدية، وهي دراسة بين السؤال والجواب** ، الكتاب تركز في خمسة محاور على النحو الأتي :

المحور الاول : هل إن طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلبا أو إيجابا على السيادة .

المحور الثاني :وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة وانتهاكها .

---

(163)موسى نعيم ، نهاية عصر القوة ، دراسات مترجمة ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2016 ،ص 85.

(164) المصدر نفسه ، ص89.

(165)للمزيد ينظر : كوندليزا رايس ،أسمى مراتب الشرف ط1، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2011.

(166)عدنان حسين ،نظرية العلاقات الدولية ،ط1 ،دار امواج للنشر والتوزيع ، مطبعة سيكو ، بيروت، 2003 ص ص 53 – 54.

المحور الثالث :هل إن معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة .

المحور الرابع :هل إن التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة.

المحور الخامس : كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة .

الإجابة على هذه الاسئلة كانت مختلفة بين الخبرة السياسية بموقع المسؤولية "رئاسة الوزراء أو رئاسة البرلمان " وبين الميدان الأكاديمي من أساتذة الجامعات أو المتخصصين في الشؤون الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية ،والملاحظة المهمة إن هذه الاسئلة والجهد العلمي الأكاديمي التوثيقي لمعهد العلمين في إصدار هذا الكتاب ،كان يراد له أن يكون شاملا كاملا موسوعيا ملما بهذا الموضوع المهم ،ولكن قد يشار إلا انه اتخذ تجاه واحد وهو "الاتجاه المؤيد " للنظام السياسي الحالي ،ولم يحمل في طياته وجهة النظر الأخرى **"المعارضة السياسية "** في بيان رأيها ،وقد يكون السبب في ذلك إن النظام السياسي الحالي قد ارتكب خطأً استراتيجيا كبيرا وهو انه اعتمد التوافقية والمحاصصة لإرضاء الجميع ومن ثم ،هو أفتقد إلى أهم خاصية للنظم السياسية الحديثة في العالم وهو وجود **"المعارضة السياسية"** كمسار آخر لتصحيح الأداء الحكومي ،وما يثار من كلام حول وجود تلك المعارضة ما هو إلا تعبير عن إختلاف المصالح بين ذات المحاور والتنظيمات الفاعلة في العملية السياسية ،ولكن هذا لا يبخس ولا يقل من قيمة هذا الجهد الكبير وحقه من الثناء والاحترام ،وإنّما يؤشر إلى مثالب العملية السياسية التوافقية في العراق ،وهذا ماجعل الدراسة أحادية الإجابات ،وأن اختلفت في حدود معينة ليس لإختلاف الرؤى الفكرية في تقييم موضوع الكتاب والاسئلة ،وإنّما لتقييم الأشخاص والخلافات الشخصية والتي كانت واضحة "في إجابات السيد أسامة النجيفي"، وتحميله السيد المالكي المسؤولية عن العديد من الملفات ،وعلى الرغم من ذلك ،يمكن بوضوح ملاحظة التباين في الإجابات على أساس ثلاثة رؤى :

الرؤية الأولى :

تحمل أفكار السادة روؤساء السلطة التنفيذية والتشريعية على أساس تجربتهم الفعلية في الإدارة من موقع المسؤولية والمعضلات التي واجهت نوياهم وحتى أفكارهم في ايجاد مخرج للأزمة

السيادية للعراق ،وعلى الرغم من إن الإجابات اقتصرت معظمها على تركيبة طبيعة النظام السياسي **"العملية السياسية "**، التي افتقدت إلى الديناميكية وتم التعامل مع مفرداتها على أساس التقديس ،وليس التقويم والتصحيح وتحسين الأداء الحكومي ،ويمكن تسجيل العديد من الملاحظات حول هذه الإجابات:

1- إنها لم تضع تصورا أو تتحدث عن رؤية مستقبلية وحلول لمعالجة مشكلة سيادة الدولة ،واقتصرت على الخلافات السياسية بين القوى والتوافقات على أسس المحاصصة والمكونات، ولم تتوصل إلى صياغة ملامح لمستقبل السيادة الوطنية في ظل التدخلات الخارجية ، وفي ظل وجود الدولة الموازية داخليا وانتشار السلاح وقادة الفصائل الولائية .

2- افتقرت إلى وضع برامج وطنية موحدة وبرامج عمل مهنية تقترن بالمؤسسة الحكومية ،وليس برأس السلطة ومزاج الاشخاص وتبعات انتمائهم الأيديولوجية وعلاقاتهم الخارجية الشخصية .

3- غاب عنها بناء استراتيجية صنع القرار السيادي الخارجي نتيجة صراع **"الوصاية"** في الداخل تبعا لمصالح قوى إقليمية وولاءات واملاءات خارجية .

4- الإجابات تناولت السيادة في مفهومها السياسي الأمني ،وأهملت أهم جوانب بناء السيادة في ضوء إعادة صنع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحديد العلاقة الوظيفية بين مؤسسات الدولة والقوى والجماعات والأحزاب .

5- الإجابات تحدثت عن إن هنالك مصالح ،والمصالح هي تبادل المنفعة بين طرفين أو دولتين أو حتى شخصين، والمصالح التي تعزز السيادة هي متبادلة دائما وليس أحادية ، وأغلفت الإجابات وعن قصد ، إن هنالك نفوذا لظاهرة الاحتلال السياسي والفكري في العراق **"والنفوذ هو دائما باتّجاه واحد وهو الغلبة "**وهذه الظاهرة أخطر حتى من الاحتلال العسكري ،لأن الاحتلال العسكري يمكن إن يقترن بزمن لأنهائه ،بالتفاوض أو بالقوة.

6- سيادة الدول هي لأجل مواطنيها ،وليس على مواطنيها ،فهنالك إختلاف واضح في هذا المفهوم فسيادة الدول لأجل مواطنيها تعني إن هنالك سلطة قانونية شرعية تفرض القانون للحماية وتفرضه لسيادة الأمن والاستقرار والسلم الأهلي ، وسيادة الدولة على مواطنيها تعني هنالك قوة تسلطية تفرض اجراءات قسرية قهرية تصل حد الاحكام العرفية ومنع التظاهر وحق التعبير وتقييد الحريات .

7- لم تتطرق الإجابات إلى أخطاء النظام السياسي في أنه سبب الانقسام الوطني والقومي والديني والطائفي إلا في اجابة الدكتور "أياد علاوي" الذي عد النظام السياسي غير ملائم أدى إلى الانقسام وكرس الخلافات المحلية، ولذلك كانت الفوضى أقوى من القانون ،والجماعة قبل الدولة .

8- من يعيد قراءة اجابات روؤساء الحكومات ،**يجد انها تبريرية ،وانفعالية، وان كانت مكتوبة فهي تعبير عن غضب إزاء محددات كثيرة لم تفصح الإجابات عن حقيقتها، تمثل ضغوط، وقيود ،وفشل ،ورغبة في ممارسة السلطة بطريقة مركزية عالية ،تؤكد حقيقة إن الانتقال الديمقراطي كان ظاهريا ولم يكن حقيقياً ،ولم يكن ممارسة فعلية لحق انتقال السلطة سلميا** ،وتجلى ذلك كثيرا في الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية ، في حقبتي السيد الجعفري والمالكي(*).

الرؤية الثانية :

تمثلت في الجانب الأكاديمي والمتخصصين في الشأن السياسي من أساتذة الجامعات باحثين وكتاب ،تميزت بالموضوعية والحيادية، في الأفكار والمعالجات، والواقعية السياسية ،في علاقة العديد من المتغيرات والعوامل في السعي إلى بناء السيادة الوطنية وقد تكون الورقة التي حملت إجابات الدكتور "ماجد محي الفتلاوي " أكثر وضوحا في تحديد واحد من أدق المواضيع حساسية وأكثرها خطورة ،وهي **"علاقة الدولة بالدين"** ،هذه العلاقة هي بالتأكيد ليس علاقة الإيمان بقدر ما هي علاقة الوظيفة، التي فرضت الوصاية على الأداء الوظيفي الحكومي في إدارة العديد من الملفات في

(*) كوندااليزا رايس ، اسمى مراتب الشرف ، دار الكتاب العربية ، بيروت ، 2011.

السياسية الداخلية والعلاقات الخارجية ،وهي بالتأكيد ليس علاقة المرجعية الدينية بالسلطة التي نأت بنفسها كثيراً عن هذا الشأن ، وإنّما علاقة الفصائل الأخرى الحركية الولائية ومصالحها وعلاقاتها الخارجية وتأثيرها على الأداء الحكومي .

الرؤية الثالثة :

إن بعض الإجابات كانت مكوناتية تتعلق بحقوق المكونات بحدود مصالح ورؤى تلك المكونات ،على أساس المحاصصة وحق القومية والإنتماء ولذلك لم تفضي إلى رؤية موحدة لمفهوم واحد هو السيادة .

ولذلك وفي ضوء الإجابات فأننا بحاجة إلى تفعيل أطر السيادة الوطنية على أسس واضحة ثابتة تقوم على الأتي:

أولاً: السعي إلى تحقيق بناء مفاهيم السيادة الوطنية ، في دولة قانون وعدالة ووضع أطر بناء المواطنية الجديدة وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، والابتعاد عن موقف الصراعات الإقليمية والدولية ومحاور تلك العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية .

ثانيا: إعادة هيكلية تنظيم الحياة السياسة ...للنظام السياسي ،وإعادة بناء الثقة بالنخب السياسية الثقافية الاجتماعية الاقتصادية كضرورة ملحة لبناء إطار إستراتيجي لحماية المصالح الوطنية .

ثالث: دعم الاقتصاد الوطني ،ليكون حرا ومبادرا وحيويا ،واتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة تقيم إصلاح الاقتصاد بدأ من استغلال الغاز ومراجعة جولات تراخيص النفط وقوانين الاستثمار التي كانت شكلية وتعبيرا عن مصالح المنتفعين من الجماعات والأحزاب لتحقيق "منافع فردية أو فئوية" معروفة ومحددة أطرافها .

رابعا: العلاقات الخارجية وإدارتها شأنا حكوميا ،ولايجوز تدخل الأحزاب، والجماعات ،والشخصيات ،في إدارة ملف العلاقات الخارجي ، وحظر تلقي الدعم والتمويل لكل الحركات والجماعات وإن تكون علاقاتها الخارجية أي **"الاحزاب والجماعات"** هي تعبير عن تعاون ثقافي

ومعرفي وبعلم الحكومة المركزية، وكذلك حصر السلاح بيد الدولة وحل كل التنظيمات المسلحة حلا فنيا، وليس اقصائيا يعيد مأساة حل الجيش العراقي السابق ويخلق فراغا أمنيا.

خامسا : بناء إطارا وطنيا جامعا، يتعهد بتعديل النظام السياسي المحاصصاتي والتوافقية واعتماد التصويت المباشر للأشخاص بأكثر عدد في الانتخابات بعيداً عن النسب المئوية التي تفرغ عملية لانتخاب من محتواها الديمقراطي الحر ،وتركز على شخوص الأحزاب والجماعات على أساس قوانين انتخابية أوجدت لأبعاد كل الاصوات المنافسة .

سادسا: تبني خطاب سياسي موحد يعبر عن ثوابت وطنية لمهام الحكومة بعيداً عن علاقة الدين بالدولة والتدخلات والعلاقات الخارجية، ووضع ضوابط محددة للظهور الإعلامي ،حتى لا يتسبب ذلك في اثارة المشاكل نتيجة لعدم أهلية بعض الشخصيات من التعامل الفني والحرفي والمهني مع الإعلام.

سابعا: يجب توحيد الإختلاف ،في مفهوم المصالح الوطنية لدى القوى السياسية الفاعلة ،فهنالك من ينظر إلى المصالح على إنها اقتصادية ،وهنالك من ينظر إليها بحسب العوامل الثقافية والفكرية ،وهنالك من ينظر إليها بحدود علاقاتها بالمكون والقومية التي ينتمي إليها.

لذلك تبقى مؤشرات الوحدة الوطنية ،والشراكة الوطنية هي الأساس في بناء السيادة الوطنية على أسس توحيد الرؤى ومنع التدخلات الخارجية في إدارة الأزمة والقرار السيادي العراقي والسؤال المهم هل توحيد الرؤى لكل القوى ، يجعل من الدولة العراقية قادرة على ردع التدخلات الاجنبية ،أيً كانت؟

التوصيات:

1- بناء إطارا وطنيا جامعا، يتعهد بتعديل وإصلاح النظام السياسي المحاصصاتي والتوافقية واعتماد التصويت المباشر للأشخاص بأكثر عدد في الانتخابات بعيداً عن النسب المئوية التي تفرغ عملية لانتخاب من محتواها الديمقراطي الحر ،وتركز على شخوص الأحزاب والجماعات على أساس قوانين انتخابية أوجدت لأبعاد كل الأصوات المنافسة.

2- دعم الاقتصاد الوطني ،ليكون حرا ومبادرا وحيويا ،واتخاذ إجراءات لإعادة تقيم إصلاح الاقتصاد بدأ من استغلال الغاز ومراجعة جولة تراخيص النفط وقوانين الاستثمار التي كانت شكلية وتعبيرا عن مصالح المنتفعين من الجماعات والأحزاب لتحقيق "منافع فردية أو فئوية" معروفة ومحددة أطرافها.

3- تبني خطاب سياسي موحد يعبر عن ثوابت وطنية لمهام الحكومة بعيداً عن علاقة الدين بالدولة والتدخلات والعلاقات الخارجية، ووضع ضوابط محددة للظهور الإعلامي ،حتى لا يتسبب ذلك في أثارة المشاكل نتيجة لعدم أهلية بعض الشخصيات من التعامل الفني والحرفي والمهني مع الإعلام .

4- السعي إلى تحقيق بناء مفاهيم السيادة الوطنية ، في دولة قانون وعدالة ووضع إطر بناء المواطنية الجديدة وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، والابتعاد عن موقف الصراعات الإقليمية والدولية ومحاور تلك العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.

5- صياغة رؤية وطنية موحدة وبرامج عمل مهنية تقترن بالمؤسسة الحكومية ،وليس برأس السلطة ومزاج الاشخاص وتبعات انتمائهم الايديولوجية وعلاقاتهم الخارجية الشخصية، لصنع استراتيجية القرار السيادي الخارجي بعيداً عن تأثير مصالح القوى الإقليمية وولاءات وإملاءات الخارج .

6- بناء الإنسان "المواطن" هو أول وحدة في بناء المجتمعات الجديدة ،على أساس تكافؤ الفرص ، والعدالة الاجتماعية ،وضمان حق العمل ،وحق التعليم ، وحق التامين الصحي والعلاج ، وحق السكن ،وكفالة ضمان حرية الرأي والتعبير ،وحق المشاركة السياسية .

7- بناء سيادة القانون وليس الأشخاص، وهي بمعنى الغاء الاستثناءات في التشريعات التي أدت إلى التمايز في توزيع الثروة بين مواطن وآخر على أساس الإنتماءات والولاءات ،وليس على أساس الكفاءات واستثمار القابليات.

8- بناء النظام المؤسساتي ،الهياكل الإدارية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ،على أسس من التعددية السياسية وحرية الرأي والانتقال السلمي للسلطة واحترام حق الاختيار ،ودعم الاقتصاد الحر الوطني وتنمية قطاع الأعمال بالإنتاج الوطني ،وخلق فرص عمل فاعلة وواعدة للشباب .

الخلاصة :

الكتاب دراسة واقعية لأزمة حقيقية ،ليس في الأفق القريب حلول لها لأن كل المتبنيات لإيجاد هذا الحل تقترن بعاملين أساسين لربما بقاءهما يؤدي إلى تفتيت الدولة العراقية، وهما التدخلات الخارجية الإقليمية ،وتوابعهما المحلية على الأراضي العراقية من إرادات وقوى ومسلحة ، جعلت من الساحة العراقية ميداناً لتصفية الحسابات بين إرادة ورغبة ومصالح دول تلك التدخلات،" إيران ،تركيا ، السعودية ،قطر ، الإمارات" ،وبين معارضة الولايات المتحدة الامريكية لهذه التدخلات التي تعد تحديا للمشروع الامريكي لدمقرطة العراق والمنطقة وضرب لقواتها ومصالحها التي يهددها الصراع على الأراضي العراقية ، وكذلك تبني خيار ما يسمى بالمقاومة على أرض العراق ، وهو ليس أكثر من شعار لإدارة صراع إقليمي دولي أطرافه دول الجوار بتكويناتها المذهبية المختلفة ومصالحها المختلفة بين السيطرة والتحكم في منطقة حيوية للعالم ، كل هذه الأحداث قوضت مفهوم السيادة الوطنية العراقية وجعلت منها محل تنازع بين عدة أطراف خارجية تقتضي مصالحها الآنية والمستقبلية بقاء العراق بلد ضعيفا مفككا محل للأنقسام السياسي والقومي والطائفي ،ولذلك لابد من تفعيل وتجديد ثوابت الروح الوطنية في الإنسان العراقي لمواجهة هذا التحدي الكبير لمستقبل الإنسان في العراق .

الهوامش :

1. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ، ط6 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2007 ، ص 180.

2. المصدر نفسه ،ص 181.

3. جوليان فرند ، جوهر السياسة ،ترجمة فاروق الحميد ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2016 ،ص 617.

4. غراهام ايفايز وجيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، ط1 ، دبي ،الامارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 703.

5. عبدالعزيز القباني ، الدولة العلمانية لماذا ،ط1 ، دار الحرف العربي ، بيروت ، 2005 ، ص 23.

6. مصباح عامر ،الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2006 ، ص34.

7. منذر محمد ، مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة ، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، 2002 ، ص 295.

8. يعقوب المرزوقي ،افاق النهضة العربية ومستقبل الانسان في مهب العولمة ،ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1999، ص71.

9. روبرت د .كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة :احمد مظهر ،مركز الكتب الاردني ، الاردن 1989، ص36.

10. جان ماري جوينو، نهاية الديمقراطية ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا ، 1995 ، ص27.

11. سعيد صديقي ، الدولة في عالم متغير :الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابوظبي ، 2008 ، ص ص 128 – 129.

12. سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، ط1 ، كلية الحقوق ،جامعة القاهرة، مصر ، 2007 ، ص20.

13. المصدر نفسه ، ص63.

14. المصدر نفسه ، ص ص 32-33.

15. دانيل ثورر نقلا عن سعيد الصديقي،، الدولة في عالم متغير، مصدر سبق ذكره ، ص ص 129-130.

16. ريتشارد هارس ،عالم في حيص بيص ، تعريب وتعليق إسماعيل بهاء الدين سليمان ، ط1 ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2018 ، ص160.

17. المصدر نفسه ، ص160.

18. نديم البيطار ،فكرة المجتمع الجديد ،ط1 ، دار بيسان ،بيروت ، 2000 ، ص8.

19. السابق نفسه ،ص18.

20. عبد المنعم شلبي ،نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين ، ،ط1 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2018 ، ص146.

21. المصدر نفسه ، ص 47.

22. المصدر نفسه ، ص 51.

23. محمد دويدار ،مبادئ الاقتصاد السياسي ، ط1 ، دار الجامعة العربية ، الاسكندرية ، ص 167.

24. محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف،ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2012 ، ص19.

25. المصدر نفسه ، ص 20.

26. محمد دويدار ،مبادئ الاقتصاد السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 167-170.

27. سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير ، مصدر سبق ذكره ، ص47.

28. المصدر نفسه ، ص 49.

29. ولتر ب. رستون، أفول السيادة ،ترجمة عزت نصار وجورج خوري ،ط1 ، دار النسر للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1995 ، ص19.

30. عبدالرضا حسين الطعان واخرون ،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، ط1، دار الروافد الثقافية – ناشرون، بيروت 2015 ،ص706.

31. المصدر نفسه ، ص 707.

32. موسى نعيم ، نهاية عصر القوة ، دراسات مترجمة ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2016 ،ص 85.

33. المصدر نفسه ، ص89.

34. المصدر نفسه ،ص37.

35. عدنان حسين ،نظرية العلاقات الدولية ،ط1 ،دار امواج للنشر والتوزيع ، مطبعة سيكو ، بيروت، 2003 ص ص 53 – 54.

(*) كونداليزا رايس ، اسمى مراتب الشرف ، دار الكتاب العربية ، بيروت ، 2011.

(5)

التصادمُ بينَ الهويّة الوطنيّة والسيادَة والمصلَحة الوطنيّة في العرَاق

(نظرة على التحديات الداخلية)

الباحثة سمية علي رهيف

المستخلص

إنَّ الخوض في أزمة العراق السيادية، أمر مؤرق، لكون هذا الموضوع أصبح قطباً ساخناً للعديد من الأحزاب والنخب السياسية، بحسب أجماع رأي السياسيين أنفسهم في دكة الحكم ولأن العراق مرّت عليه العديد من السلطات الحاكمة، وتشتت الشعب في العديد من الإنتماءات الفرعية، سواء الحزبية منها أو الطائفية أو الإقليمية وحتى العشائرية والدينية، أصبحت في جانب من جوانبها في تصادم مع السيادة التي طالما بقيت ناقصة في العراق، وفي تصادم مع المصلحة الوطنية المتمثلة في السياسات الخارجية للعراق، والتي لم تجمع فئات الشعب أو الأحزاب السياسية على صحتها أو فشلها، وبقيت دائماً قيد الانتقاد والشد والجذب لذا جاء بحثنا الموجز هذا مسلطاً الضوء على التصادم الحاصل بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة الوطنية، مستندين إلى ما ورد في كتاب "أزمة العراق سيادياً" الصادر من معهد العلمين، وتحت أشراف وإعداد الدكتور أبراهيم محمد بحر العلوم.

Summary

because this ،Delving into Iraq's sovereign crisis is worrisome issue has become a hot pole for many political parties and according to the unanimous opinion of the politicians ،elites themselves at the helm. And because Iraq has passed through and the people have dispersed into many ،many ruling authorities regional or even ،sectarian،whether partisan،sub-affiliations it has become in some aspect in conflict with ،clan and religious and in ،the sovereignty that has long remained incomplete in Iraq

conflict with the national interest represented In the foreign which groups of the people or political parties did ،policies of Iraq and they ،not unanimously agree on their correctness or failure have always remained under criticism and tension. our brief research came to shed light on the clash ،Therefore sovereignty and the national ،between national identity based on what was mentioned in the book "The ،interest under ،Sovereign Iraq Crisis" issued by the Al–Alamein Institute the supervision and preparation of Dr. Ibrahim Muhammad Bahr Al–Ulum. Delving into Iraq's sovereign crisis is a troubling because this issue has become a hot pole for many ،matter according to the unanimous opinion of ،political parties and elites the politicians themselves at the helm. And because Iraq has and the people have ،passed through many ruling authorities whether ،dispersed into many sub–affiliations it has ،regional or even clan and religious،sectarian،partisan become in some aspect in conflict with the sovereignty that has and in conflict with the national ،long remained incomplete in Iraq which groups ،interest represented In the foreign policies of Iraq of the people or political parties did not agree on their correctness and always remained under criticism and tension. ،or failure our brief research came to shed light on the clash ،Therefore sovereignty and the national ،between national identity based on what was mentioned in the book "The Crisis of ،interest under the ،Sovereign Iraq" issued by the El Alamein Institute

supervision and preparation of Dr. Ibrahim Muhammad Bahr al-Ulum.

تقديم

الحمد لله الذي بيده مقاليد الأمور، وبالتوكّل عليه كفاية من كـلّ محذور، وأُصلي على رسوله الصادق الأمين، وعلى آله المنتجبين وبعد:

جاء بحثنا هذا استناداً إلى مشروع كتاب "أزمة العراق سيادياً"، للدكتور إبراهيم محمد بحر العلوم، أول وثيقة ناقشت مفهوم السيادة وطنياً، في فكر ورؤى النخب السياسية، ما بعد عام 2003.

إنَّ الهدف الأساس من هذا المشروع هو محاولة للتوصل إلى ملامح أولية لمفهوم السيادة بين العراقيين، تستند إلى التجربة والرؤية السياسية، وذلك بنقاش حر وصريح يمزج بين الفكر السياسي والتجربة السياسية، يعمق بين التجربة السياسية والخبرة الأكاديمية، يدفع باتّجاه خلق مقاربات لقضية (السيادة) تأخذ بنظر الاعتبار الخصوصية العراقية(167).

من البديهي أن يجمع الفرد في العادة وبصورة طبيعية بين مجموعة من الإنتماءات المختلفة، كالإنتماء العائلي والمناطقي والقـومي والديني، وهذه الإنتماءات مع وجودها جميعاً لدى الفرد فإنَّ الشعور بها يختلف من شخص لآخر، فقد يغلب على شخص ما انتماؤه الديني على انتمائه الوطني في الأقوال والأفعال، والمفاهيم والرؤى،في حيـن يـحـدث العكـس لـدى شخص آخر، وهذا يعني أنَّ كـلّ شخص في الواقع لديه جدول بترتيب أولويات شعوره بالإنتماء، فقد يشعر شخص بانتمائه لعائلته اولاً، ومن ثم إلى وطنه، وبعده إلى دينه ثالثـاً،وقـد لا يشعر شخص مـا بإنتماء معيـن على الرغـم من كـونـه أحـد أفـراده موضوعياً، فبعض المهاجرين على سبيل المثال يضعف لديهم ارتباطهم بوطنهم الأم بعد مرور مدّة من الزمن، وهناك من يتخلى عن دينه، ويندمج كلياً مع عادات وتقاليد البلد الذي هاجر اليه، ومن ثمّ يفقد شعور الإنتماء إلى الجماعة، وعندها يفقد الإنتماء نفسه.

(167) أبراهيم محمد بحر العلوم، أزمة العراق سيادياً، دار العلمين للنشر، بيروت، لبنان، 2021، ص16

وجاء هذا التشتت في الهوية الوطنية في موضع تصادم مع سيادة الدولة التي تعــدّ القوة القاهرة والآمرة، في فرض شخصيتها السيادية داخلياً وخارجياً، ومات يتعلق بمصالحها الوطنية المتمثلة في العلاقات الخارجية مع دول الجوار، التي حصل فيها كثير من اللغط بين أفـراد الشعب، فهم أيضاً تعددت إنتماءاتهم ومواقفهم من سيادة الدولة مع دول الجوار، ومن مواقف الحكومات المتعاقبة مع سياسات الدول المجاورة في العراق.

وفي بحثنا هذا الذي قسمناه إلى كفتين، تناولنا في الكفة الأولى الجانب الخاص بالهوية الوطنية، وفي الكفة الثانية جانب السيادة والمصلحة الوطنية في العراق، لنصل إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، ووضعنا نصب أعيينا عدداً من الاشكاليات التي حاولنا الإجابة عنها في طيات هذا البحث، تمثلت هذه الاشكاليات بما يلي:

أولاً: لماذا تعــدّ الهوية الوطنية من التحديات الداخلية الهامة التي تواجه السيادة والمصلحة الوطنية في العراق؟

ثانياً: لماذا واجهت الهوية الوطنية معوقات عـدّة من مرحلة ادراكها حتى مرحلة ترسخيها؟

ثالثاً: هل تؤثر الإنتماءات الفرعية في العراق على ضعف الهوية الوطنية؟

رابعاً: كيف سعت الحكومات المتعاقبة على العراق على فرض السيادة وتحقيقها؟

خامساً: هل كان للمصلحة الوطنية المتمثلة بسياسة العراق الخارجية دور في تعزيز الهوية الوطنية؟

سادساً: هل ترك تشتت الهوية الوطنية أي أثر في واقع السيادة والمصلحة الوطنية في العراق؟

راجين من الله العلي القدير حُسن القبول والرضا.

تمهيد

تأصيل نظري للمفاهيم

قبل بيان تفاصيل العنوان، والبحث في الاشكاليات التي تطارحنا فيه، ونرغب في البحث عنها وتفصيلها، لابد من التطرق إلى الجانب النظري للمفاهيم التي تمس جوهر البحث، لذلك خصصنا هذا الجزء من التمهيد لبيان المفاهيم من الناحية النظرية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الهوية الوطنية

الهوية في اللغة تأتي من الماهية التي تعني ما عليه أو ما هو عليه الشيء، لتكون هويته وكل ما يمثله، وحيث أنَّ هوية الشيء تحدد أو تعرف ماهيته بدلالة تماثل أو إختلاف ماهيته مع ماهية أو ماهيات أشياء أخرى، وترتب على التعريف بهوية شيء ما،وبشكل تلقائي تعريف مقابل ومعاكس هوية وحقيقة الشيء الآخر المختلف وكلّ ما يمثله(168).

أمّا في اللغة الانكليزية فإنَّ الهوية (identity) تشير إلى مطابقة الشيء ومتماثلته لذاته، وبقاء الشيء كما هو عليه وتحت أي ظروف مختلفة، وتعني أيضاً كينونة الذات أو الشيء وتميز هذه الذات عن غيرها،والهوية في الفكر الغربي تختلف عن الفكر العربي ؛ وذلك لإنَّ الهوية في الفكر العربي جاءت نابعة من المجتمع ولا وجود لهوية خارج المجتمع، وان الامة هي وحدها التي تمتلك الهوية سواء كانت جماعة صغيرة أو كبيرة بشرط تماثل أفـرادها في الوجود المجتمعي، وأي فرد لا يستطيع أن يستقل عن الجماعة في هذا الإطار وعلى الخلاف من الهوية في الفكر الغربي التي تتحدد بالفرد أولاً، ومن ثم اندماجه بالمجتمع كمرحلة ثانية، أيّ أنَّ معناه يشتق من الأنا، والفرق بين الفكر العربي والغربي يعود إلى الأبعاد الثقافية العميقة بينهما(169).

وكاصطلاح فأنَّ الهوية هي عبارة عن حصيلة لمجموعة انساق من العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معنى لقيمته ويصنع لنفسه في ضوئها نظاماً يشكل في اطاره هويته، بحيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط السوسيوثقافي بوصفه نظاماً مرجعياً على المستوى السلوكي، ويختلط مفهوم الهوية مع مفاهيم عدة تتداخل معه،أو ترتبط به بعلاقة معينة، وهناك مفاهيم يتداخل استخدامها مع لفظة الهوية ذاته، كمفهوم الإنتماء،والولاء،ومفهوم الذات(170) .

---

(168) علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق، الأصول والحلول، في ندوة " التعليم وتعزيز الهوية الوطنية في العراق" جامعة بغداد، 2010، ص13

(169) سعدي إبراهيم حسن، الفيدرالية النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية، من يوقف النار قبل أن تحرق العراق؟، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، بلا تاريخ، ص46 وما بعدها.

(170) ثناء محمد صالح عبد الرحيم، قراءات في علم الاجتماع السياسي رؤيا استشراقية، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص35

ويرى اليكس ميكشللي أنَّ الهوية "منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي"،وهذه المنظومة لا يكتب لها الوجود مالم تمنح وحدتها هذه ، معنى تنطوي على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها والاحساس بالهوية هنا مزيج بين المشاعر المادية، ومشاعر الإنتماء والتكامل والاحساس بالوجود، وعليه فالهوية ليست شيئاً جامداً وإنّما حقيقة تتغير وتتطور تبعاً لمنطق وعقلية الفرد،الذي ينضوي تحت غطائها،ومن هذا تتنوع الهوية بين هوية اثنية تعرف بدلالة الدم واللغة، التي تعني بطبيعة الحال إنتماء الشخص إلى منظومة اجتماعية تشترك في ثقافة واحدة(171).

ثانياً: مفهوم السيادة

المعنى اللغوي للسيادة في اللغة العربية يدلّ على المنزلة والغلبة والقوة، والمعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني، والسيادة لفظة مترجمة عن كلمة فرنسية (Souverainete) مشتقة من الأصل اللاتيني(Superattas) ومعناه (الأعلى) لذلك يطلق بعضهم على السيادة (السلطة العليا)،وكلمة السيادة في اللغة العربية تعني رفعة المكانة أو المنزلة، وتدلّ على المقدم على قومه جاهًا أو غلبة أو أمراً، ويقال فلاناً سيد قومه والجمع سيادة، وأصل السيد من ساد يسود سيادة(172) .

أمّـا السيادة اصطلاحاً فتعـدّ تعبيراً وفكراً قد ثبت لها دلالات معينة في الغرب، فكانت نشأتها الأولى في ظل الصراعات التي قامت بين الأباطرة والكنيسة والهيئات الحاكمة والشعوب، وامتدت لمراحل تاريخية متعاقبة، أمّـا تعبير السيادة وفقاً للفكر الإسلامي وبحسب مضمونها اللغوي تعني السمو والعلو والرفعة ينصرف كلية إلى الشرع وحده، أي القرآن والسنة النبوية،وما يستنبط منها من أحكام،اذ يجب الرجوع إليها في تنظيم العلاقات وتوجيه شؤون الأمة والأفـراد(173).

---

(171) سعدي إبراهيم حسن، مصدر سابق، ص42

(172) حسين معلوم، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في حواجز الدولة اشكالية وتداعيات، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2005،ص6

(173) عامر محمد محمود السعدي، السيادة وموقف الأمم المتحدة منها، دراسة في القضية العراقية، أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، 2002، ص7

وبتعبير آخر فإنَّ المراد بالسيادة هو تمتع الدولة بالسلطة العليا الآمرة والقاهرة(174)، فالدولة طبقاً لهذا الركن تبسط سلطتها ونفوذها على الإقليم ، والمواطنين، وتنظم علاقاتها بالدول الأخرى بما لا تسمح لسلطة أخرى بمنافستها، فللدولة وحدها حق إنشاء القوات المسلحة،واستخدام قوى الأمن الداخلي، وتنظيم القضاء وفرض قراراته، وتشريع القوانين والتعليمات وتطبيقها، ففكرة السيادة ترتبط بفكرة السلطة العليا لصنع القانون، أكثر من ارتباطها بالسلطة التنفيذية العليا أو القضائية(175).

ثالثاً: مفهوم المصلحة الوطنية تعرّف موسوعة علم السياسة لناظم عبد الواحد الجاسور " المصلحة الوطنية بأنَّها مفهوم واسع، يختلف من دولة لأخرى، ومتغير من طرف دولي لآخر، ويحتوي على تلك المظاهر التي تسعى لها الدولة لتحقيق آمالها،التي تحمل الصفة الدائمة، والثابتة لظروف تلك الدولة"(176).

ويعد مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم الأساسية والمبهمة والمتميزة بالتعقد،اذ يصعب الإجماع حوله، فقد اختلفت الأطروحات بشأنه بإختلاف المناهل الفكرية والعلمية للباحثين، غير أنَّ الاهتمام الأوفر بهذا المصطلح كان من نصيب رواد النظرية الواقعية،التي تعدّ المصلحة الوطنية أداة تحليل رئيسة لرسم،وفهم السياسات الدولية، ومن هذا المنطلق عرفها الدكتور ملحم قربان: "هي تلك الاعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره(177)" وتتضمن المصلحة الوطنية كلّ ما تحققه الدولة وتسعى للوصول إليه من تنمية اقتصادية، وتحقيق للرفاهية وتعزيز للتجارة الخارجية، والقدرة على المنافسة الدولية في الميدان الاقتصادي كما يرى " دانيال باب" أنَّها يمكن أن تتضمن ايديولوجية الدولة ؛ فضلا عن أنّها تشكل زيادة القوة بحسب المفهوم الواقعي، ويضيف بأنَّها تتضمن الأمن القومي والأخلاق والثقافة والقيم(178).

---

(174) كاريه دي مليير: النظرية العامة للدولة، ج1، ص7

(175) دينيس لويد، فكرة القانون، سلسلة عالم المعرفة، ص203

(176) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص332

(177) ملحم قربان، الواقعية السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، 1970، ص110

(178) Daniel Papp Contempory international relations Toronto Maxwell Macmillan Canada 1994 P 20

ويعتمد كثير من الباحثين على فكرة المصالح القومية كمنهاج للتحليل، اذ يرونها هدفاً نهائياً ومستمراً للسياسات الخارجية للدول، وقوة رئيسة تبرر اختيارات الدول واستراتيجيتها، وتمتاز المصلحة الوطنية من هذا المنطلق ؛ بكونها دائمة لا تتغير بتغير القيادات والحكومات، وهي ملأزمة لوجود الدولة.

المبحث الأول

كفة الهوية الوطنية

إنَّ تأكيد الهوية الوطنية وترسيخها يعدان من المطالب الأساسية لكل مجتمع، حتى يضمن علاقات متوازنة بين مكوناته والدولة، وحتى تضمن الأخيرة الاستمرار واستقرار نظامها السياسي وشرعيته، وتجسير الهوة بين الحاكم والمحكوم وخلال هذا المبحث سنتعرّف على أزمة الهوية في العراق، حيث قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين، تناولنا في الأول منه بلورة الهوية الوطنية العراقية من الأدراك إلى الترسيخ، أمّـا في المطلب الثاني فتحدثنا عن تمظهرات الضعف في الهوية الوطنية –الإنتماءات الفرعية– ودورها في تشتت الهوية الوطنية العراقية بين أفـراده.

المطلب الأول: بلورة الهوية الوطنية العراقية من الأدراك إلى الترسيخ

إنَّ الهوية بالنسبة للشخص هي حاصل التفاعل بين الإنتماءات المختلفة، التي ينتج عنها مميزات خاصة بكل شعب، أو ما يطلق عليه الهوية الوطنية للشعب، غير أنَّ الأمر ليس بهذه البساطة، فالإنتماءات لا تسير ً بالتوازي والترتيب دوما ، وإنّما قد تتعارض فيما بينها، فالإنتماء القبلي يتناسب عكسياً مع الإنتماء الوطني، وهكذا فإنَّ قوة الأول لدى أفـراد المجتمع قد تؤدي إلى ضعف الاحساس بالولاء للوطن، وبما قد يؤدي إلى تمزيقه وانتهاء الدولة،وينطبق الأمر نفسه على مسألة الإنتماء إلى الطائفة، وما يعكسه على انتمائه للوطن، فلا يزال الناس كما تشير نظرية الهوية الاجتماعية ينحازون لصالح مجموعاتهم عندما تقارن بمجموعة أخرى، حتى عندما تكون مجموعتهم تعسفية وطارئة وصغيرة (179).

(179) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص60

وبالتأكيد فـإنَّ تأسيس دولة ما يفرض الإجابة على سؤال عن ماهية هويتها، وإنَّ سرعة ووحدة ووضوح الإجابة على هذا السؤال كثيراً ما يُجنب الدول الأزمات، ويحقق لها الثبات والاستقرار،لكن العراق اليوم ما زال يعاني ومنذ تأسيسه، مشكلات انتهت في محصلتها إلى تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة، والانتقاص من المشتركات التي تجمع الشعب العراقي، وقد تمثلت المشكلات في أنَّ تعيين الحدود الراهنة للدولة العراقية تم وفقاً للمصالح البريطانية، وأنَّ الوضع الاقتصادي كـان غير مناسب لبناء طبقة وسطى تعــدّ الأساس لبناء هوية وطنية،وأنَّ القيادات الفئوية لما دون الدولة بقيت فاعلة كرجال الدين،وزعامات العشائر والإقطاع(180)،وخلال الحكومات الجمهورية،التي تشكلت عقب انتهاء النظام الملكي، فقد اختلف الوضع قليلاً، فمع محو حكومة عبد الكريم قاسم، والتوجه الكامل إلى الشعب بكل طوائفه أعطى الناس شعوراً جديداً بالإنتماء، خاصة بصدور قانون الإصلاح الزراعي،الذي منح الآلاف من الفلاحين ملكية الأرض من ناحية، وتوزيع البيوت السكنية من ناحية أخرى، أضفى من القناعة بأنَّ الحكومة الجديدة هي لكل الشعب، على الرغم من عدم تمكن الدولة من الوصول إلى درجات كبيرة من النمو أثناء مرحلة ما بعد عبد الكريم قاسم، وحتى الصفحات الأولى من تاريخ البعث، وأثناء حكومة البعث الأولى، توجهت الدولة للتنمية بدرجة كبيرة، وكان تأميم النفط، هو القفزة التي دفعت بميزانية العراق إلى مستويات مرتفعة، وإنَّ توجه الحكومة العراقية للتنمية بدرجة كبيرة، دفع الشعب إلى تأييد الحكومة، والقانون العراقي في تلك المرحلة ، الذي خلق مساواة شبه كاملة بين أفـراد الشعب، دفع الفرد إلى التنازل عن الولاء للدين والعشيرة، والتوجه للولاء للدولة، حتى أنَّ سيادة القانون والمساواة بتطبيق هذا القانون خلق حالة من الولاء للدولة، ويرى بعض المحللين أنَّ مرحلة السبعينيات للمجتمع العراقي هو العصر الحقيقي للشخصية العراقية، والوطنية العراقية، وفي تلك المرحلة تشكلت الشخصية العراقية، فلم تكن الحكومة مذهبية التوجه، بل نجد شخصيات كثيرة من طوائف وقوميات عدة، موجودة بقوة بتلك الحكومة،

(180) علي عباس مراد، إشكالية الهوية في العراق، الأصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد 39، آب، 2011، ص85

وكذلك إنَّ الفرص في وظائف الدولة والامتيازات التي توفرها الدولة للشعب، لم يختلف عليها أحد(181).

ولا يخفى علينا أنَّ الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي كانت قد تعرضت للكثير من التشويه من جراء ما مارسه المجتمع السياسي، من خلال فهم أنَّ الهوية الوطنية تعني إلغاء (الذات) وتقمص ذات أخرى تفرض قسراً، وهذا فإن الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الأفـراد بشكل تلقائي، بل تمت هذه العملية من خلال ما قامت به الدولة ونخبها ذات الأيديولوجية القومية، التي مارست عمليات الصهر والدمج القسري، لجميع مكونات الشعب العراقي، على إختلاف أطيافه الاثنية والدينية والمذهبية،وإنَّ الصراع الذي حصل في علاقة الدولة والمجتمع سببه أنَّ الدولة لديها دوما مشروع سياسي بعيد عن تطلعات وثقافة المجتمع، أو يتقاطع مع الخلفية الثقافية لبعض المكونات، مما أفضى بالدولة أن تمارس القسر والإكراه لفرض مشروعها السياسي(182)،

وبعد أعوامٍ طويلة ووصولاً إلى ما بعد عام 2003، تسبب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حل إشكالية الهوية العراقية، في تفاقم المشكلة واتساعها حتى بلغت ذروتها في مطلع الألفية الثالثة بعد أن تفاعلت مع الاشكاليات الأخرى للتنمية في العراق، كالشرعية،والمشاركة والاندماج والتوزيع، فتسببت كـلّ أزمة في تعقيد الأزمات الأخرى وزيادة حدتها ومنها أزمة الهوية، اذ تنازعت في المواطن العراقي في مسألة الهوية أربع هويات ذات طبيعة متنافسة إن لم تكن متناقضة، هي الهويات القومية والوطنية والدينية والطائفية، التي كان من شأن اختيار أحداها بشكل صريح،أو ضمني،أن يحدث إشكالات داخلية أو إقليمية، اذ اصطدمت الهوية العربية بمشاعر التكوينات الاثنية والقومية غير العربية داخل الدولة العراقية (كالأكراد والتركمان وغيرهم) بقدر ما اصطدمت الهوية القومية أيضاً بتوجهات دول عربية أخرى، كانت قد قررت أن

(181) هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مركز الدراسات الأولية، جامعة بغداد، العدد الثالث والخمسون، ص4

(182) هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية العراقية، مصدر سابق، ص6

تكون وطنيتها اختياراً نهائياً لهويتها، واصطدمت الهوية الوطنية القطرية بمشاعر العراقيين،الذين يتطلعون إلى التواصل في تجمع سياسي أوسع عربي أو إسلامي(183).

إنَّ الهوية الوطنية العراقية بعد التغيير الهائل الذي حدث بعيد الاحتلال، ونتيجة لما تعرض له الفرد من ضغط في ظل دولة الاستبداد، جعله يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد ملجأ يتوجه إليه غير الهيئات القرابية التي أعاد ارتباطه بها (القبيلة، الطائفة) ؛ ليحقق من خلالها الحماية والأمان، في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرهما له، وفي الوقت الذي استقوى فيه الفرد بهويته الفرعية فإن هذه الهوية استقوت به أيضاً، والتفاف الأفـراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة وانتهاكاً لها حين تحوّل ولاء الفرد إلى ولاء آخر شكل بديلاً عن الولاء الوطني،فأصبح عائقاً أمام بناء مواطنة، يكون الأفـراد داخلها على خط واحد، متساوين في الحقوق والواجبات، وأضحت الطائفية والقبلية تشكل حجر عثرة في طريق أيّ عملية تغيير اجتماعي، لأنَّ هذه البنى الاجتماعية بني تقليدية، تعتمد مقاييس التقليد في سلوك الأفـراد والجماعات ولابد أن تحارب التجديد ؛ لأنَّـها تخافه،فهو يحمل تغييراً قد يمس أيّ رمز،مما تبنى عليه،ومن ثم إضعافها(184).

ولا نستطيع الإنكار أنَّ للتهميش الذي وقع على الطوائف والأقليات، أثراً كبيراً في تقوية بنى هذه الطوائف والأقليات والتفاف أتباعها، مما جعل من هذه الهويات الفرعية تشكل بديلاً(185) عن الهوية الوطنية،التي كان يجب أن يكون تشكلها مظلة للجميع بصرف النظر عن أي متغير عرقي،أو ديني،وإنَّ إهمال أو تهميش الهويات الفرعية جعـل منهـا عامل إلغاء للمواطنة،ومن ثمّ أصبحت هذه الهويات تشكل نقاط خلل في النسيج الوطني، تتسلل منها عوامل التشرذم،وأمراض

(183) نادية فاضل عباس فضلي، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب، مجموعة باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي من أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية بيت الحكمة، مطبعة شفيق، 2011، ص698

(184) جواد مطر الموسوي، المواطنة وتدريس حقوق الأنسان، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة 4، العدد14، 2010، ص129

(185) عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنة ودورها في بناء الدولة العراقية، تحرير علاء عكاب، مجموعة باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي من أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية بيت الحكمة، مطبعة شفيق، 2011، ص589

الفرقة،وتجزئة الوطن، فتحولت إلى عوامل هدم يستغلها العاملون على بناء مصالحهم،وتطبيق برنامجهم التقسيمي للوطن، من خلال استغلالهم لهذه الأخطاء التي تصيب الهوية الوطنية(186).

وينبغي الإشارة إلى أنَّ للهويات عددا غير محدود من المصادر المحتملة، كما يرى (صموئيل هنتنغتون)، وتلك المصادر تتضمن بالدرجة الأولى:

1. السمات الشخصية: مثل العمر، والسلالة، والجنوسية، والقرابة (قرابة الدم)، والاثنية (قرابة بعيدة)، والعرق.

2. السمات الثقافية: مثل العشيرة، والقبيلة، والاثنية، واللغة، والقومية، والدين، والحضارة.

3. السمات الإقليمية: مثل الجوار، القرية، البلدة، المدينة، الإقليم ، الولاية، البلد، المنطقة الجغرافية، القارة، نصف الكرة الأرضية.

4. السمات السياسية: مثل الانشقاق ضمن جماعة، الزمرة، والقائد، والجماعة ذات مصلحة معينة، والحركة، والقضية، والحزب، والايدولوجية، والدولة.

5. السمات الاقتصادية: كالوظيفة، والشغل، والمهنة، ومجموعة العمل، والمستثمر، والصناعة، والقطاع الاقتصادي، والاتحاد العمالي، والطبقة.

6. السمات الاجتماعية: كالأصدقاء، النادي، الفريق، الزملاء، مجموعة وقت الفراغ، المكانة الاجتماعية(187)

ومما تقدم يمكن القول إنَّ مفهوم الهوية مفهوم متعدد الأبعاد والمعاني، لا يمكن تحديد مضامينها بسهولة، وعلى الرغم من أنَّها قابلة للتغير والتبديل، ولكنها لا يمكن التخلي عنها، لكونها جزء من كينونة الإنسان أو تعبير عن سماتها الذاتية والموضوعية،وهكذا فأنَّها من المفاهيم،التي تحظى ببالغ من الأهمية من قبل المفكرين والباحثين في إطار الفكر السياسي المعاصر.

المطلب الثاني: تمظهرات الضعف في الهوية الوطنية -الإنتماءات الفرعية-

---

(186) إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، موجز البحث المقدم ألى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، بغداد، من 2-3 تشرين الأول، 2009، ص2

(187) صموئيل هنتغتون، من نحن، التحديات التي تواجه الهوية الامريكية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق، 2005، ص43

اذا افترضنا بأن الهوية الوطنية تمثل اطاراً جامعاً أو بوتقة تنصهر فيها هويات عـدّة ، وفي ضوء حقائق الواقع الاجتماعي العام، فإنَّ ذلك يحتم علينا أن نشخّص،أو نسمي الهويات التي تشكل بمجموعها إن تجانست بعضها مع بعض الهوية الوطنية ، وبعبارة أخرى يمكن أن تكون عاملاً مساعداً لتعزيز وتقوية الهوية الوطنية أو العكس ومن هذه الهويات الفرعية نذكر(188):

1-الهوية القومية

تعـدّ من أهـم ملامح وسمات كثير من الشعوب والمجتمعات، وإنَّ كثيراً منها تشكلت وتكونت على أساس قومي، وبعضها تفككت بسبب تعدد القوميات فيها، وكثيراً ما يحصل نوع من الخلط من قبل بعض الكتاب والمفكرين بين الهوية الوطنية والهوية القومية، حتى تبدو كـلّ واحدة منها مرادفة للأخرى، بينما الصحيح هو أنَّ الثانية جزء من الأولى،فالهوية القومية لأيّ شعب من الشعوب تتشكل مـن داخـل مجموعـة القسمات الثقافية والحضارية الغالبة على أفـراده، التي تميزه عن بقية شعوب العالم في الإطار الانساني الجامع، وتتمخض الهوية أو الشخصية القومية، عن عملية تاريخية طويلة ومعقدة، نتيجة تفاعـل مجموعة عوامـل بعضها غيـر مـادي،كاللغة والثقافة والتجربة التاريخية المشتركة، وبعضها مادي كالجغرافية والاقتصاد تؤدي إلى صهر مجموعات بشرية معينة ضمن كيان قومي موحد.

2- الهوية الدينية

في بعض الأحيان تشكل الهوية الدينيـة اطـاراً جامعاً ومكملاً للهويـة الوطنية، وفي أحيـان أخرى يـحصـل العكـس، والعـراق يمكن أن يكـون مثالاً أو انموذجاً للحالة الأولى، بينما جمهورية يوغسلافيا السابقة أو جمهورية البوسنة والهرسك،تعـدّ انموذجاً ومثالاً للحالة المعاكسة، والإطار الديني هو في واقع الأمر أوسع وأقوى من الإطار القومي بكثير، بعبارة أخرى يمكننا القول إنَّ فضاء الهوية الدينية أوسع من فضاء الهوية القومية،وأكثـر ديمومة، إلّا أنَّ التداخل بينهما لا ينفي حقيقة وجود نقاط التقاء وتوافق بينهما ترجح كفتها على نقاط التقاطع والافتراق.

3- الهوية المذهبية

(188) سعدي إبراهيم حسين، الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012، ص1

قد تكون من أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش عند الحديث عن الهوية الوطنية، لسبب بسيط هو أنَّ الإنتماءات والتوجهات المذهبية، غالباً ما تؤدي لحدوث تشظيات كثيرة وكبيرة في الهوية القومية والهوية الدينية، بل وحتى الهوية العشائرية القبلية، ونجد مصاديق هذه الظاهرة في مختلف المجتمعات،والدول التي يعتنق ابنائها ديانات مختلفة، كالإسلامية،واليهودية،والمسيحية،والبوذية وغيرها، وهي ذاتها التي تعدّ مجتمعات ودول متعددة القوميات كما في الهند والصين والعراق، فالهند تمثل انموذجاً معقداً من التنوع مع وجود مجموعات كبيرة جداً متنوعة من حيث اللغة والاثنية (كالناطقين بالهندوسية والبنغالية والتاميلية.. وماسواها) ومثال الحرب الأهلية في لبنان (1975-1990) انموذجاً ماثلاً وصارخاً على ذلك، وصراع الحكومة اليمنية مع الحوثيين، والفتنة الطائفية،التي أثيرت في العراق بين عامي 2006 و 2008 هي في الواقع أمثلة حية وواقعية.

4- الهوية العشائرية – القبلية

ما زالت النزعات والسلوكيات والثقافات العشائرية القبلية تهيمن على نظم سياسية ومجتمعات، ويفترض أنَّها بلغت درجة متقدمة من الرقي والتطور في مجالات مختلفة، والاشكالية هنا تكمن في أنَّ تلك النظم والمجتمعات لم تتمكن من صياغة،وبلورة هوية وطنية شاملة ومتعددة الأبعاد، والعناوين تنصهر في بوتقتها الهويات الفرعية من دون أن تلغي خصوصيتها، وفي مجتمعات الدول العربية في الخليج العربي على سبيل المثال تبرز الهوية العشائرية – القبلية بأوضح صورها، ومثلما نجد تداخلاً كبيراً بين الهويات الدينية والمذهبية والقومية، فإنَّ تلك الثلاث تتداخل وتتشابك مع الهوية العشائرية القبلية، لتكون في بعض الأحيان عامل قوة للكيان الاجتماعي، وفي أحيان أخرى عامل تشظي وتفكيك وصراع وتصادم(189).

أمّا عن مقومات الهوية الوطنية فهناك مبادئ عامة يمكن حصرها بالآتي لتحديد مقوماتها هي:

1- أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث،الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

(189) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بغداد، 2014، ص59

2 – أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة بمعنى أنَّـها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها،وهذا الأمر يجعل منها هوية وطنية بحق،وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

3– أن تكون الهوية عامل توحيد،وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة،واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد،ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى(190).

المبحث الثاني

كفة السيادة والمصلحة الوطنية

تعــدّ السيادة من الأفكار السياسية التي أسس عليهـا صـرح وبنيان القانون الدولي المعاصر، وقد مرت نظرية السيادة بمراحل عــدة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإنَّ تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية،وأصبح للسيادة محور مطلق، وآخر نسبي.

المطلب الأول: ضرورة السيادة داخلياً

إنَّ السيادة كخاصية من خصائص الدولة تتصف بجملة من الصفات:

1 – إنَّ السيادة واحدة في الدولة، اذ لا تـوجـد في الدولة الواحدة أكثـر من سيادة واحدة، ونقصد بذلك أنَّـه لا يمكن فرض أيّ التزامات عليها من قبل إرادة أخرى غير إرادة الدولة نفسها،وهذا ما يطلق عليه ((وحدة السيادة))(191)،أيّ توجد في الدولة سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة، وإنَّ للدولة أن تمنع قيام سلطات متعددة داخل الدولة، فاذا ما وجدت سلطة أخرى تمارس بعض هذه المظاهر فإنَّ الدولة تكون ناقصة السيادة، ولابد من الإشارة إلى أنَّ سيادة الـدولـة تـكـون نـاقـصـة بمـجـرد دخـول قـوات أجنبية على أراضيها، فالجزء الذي تتواجد فيه

(190) باقر جاسم محمد، الفكر النقدي وأسئلة الواقع، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2013، ص59

(191) أوس خليل أبراهيم، أثر التغيرات القانونية في مبدأ سيادة الدولة، رسالة ماجستير، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 2006، ص16

القوات الأجنبية يخضع لقوانين هذه القوات وهذا ما حدث فعلاً في العراق بعد دخول قوات الاحتلال سنة ٢٠٠٣،اذ أصبح العراق دولة ناقصة السيادة واستمر الوضع إلى يوم 31/ كانون الأول/ 2011،الذي سمي((يـوم السيادة)) اليوم الذي خرج فيـه آخـر جـنـدي محتل من العراق ؛ ليعلن بعدها استعادة العراق لسيادته.

٢- إنَّ السيادة شاملة ومجردة، ويقصـد بشمولية السيادة أنَّـها تنسحب لجميع مكونات الدولة بحيث تسيطر الحكومة على الإقليم ، وعلى جميع المواطنين داخل الدولة وكذلك المقيمين على أرضها، ولو كانوا من الأجانب باستثناء المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية،فاذا كانت السلطة لا تمارس السيادة في جميع عناصر الدولة، فإنَّ الدولة تكون ناقصة السيادة، أمّـا التجريد فيعني أنَّـها مجردة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة في الدولة، ولا تنتهي بتركهم السلطة أو بـسـقـوطـهـم(192).

3- السيادة غير قابلة للتملك بمضي الوقت، ويعني ذلك أنَّـه اذا استطاعت إحدى الشخصيات أو هيـــأة من الهيئات أن تفرض سلطانها مدة من الزمن مهما طالت، فأنَّـها لا تستطيع أن تدعي شرعية سيادتها، فمغتصب السيادة يبقى دوماً مغتصباً(193).

4- السيادة غير قابلة للتنازل اذا قامت دولة بتنازل لدولة أخرى بأن تمارس حقوق السيادة على جزء من إقليمها أو على شعبها، أو قبلت بتطـبـيـق قـوانين تلك الدولة في إقليمها وعلى شعبها، أو جزء منه، فإننا نكون أمام دولة ناقصة السيادة (194) ؛ لذلك فإنَّ الدولة يجب أن لا تتنازل لدولة أخرى عن أي من اختصاصاتها ؛ لتبقى محتفظة بسيادتها، أمّـا اذا تنازلت الحكومة المركزية عن بعض اختصاصاتها للحكومة المحلية وهذا ما يسمى ((بالتفويض)) فذلك يختلف كلياً عن التنازل ؛ لأنَّ هذا التفويض لا يعد انتقاصاً لسيادة الدولة، كما هو الحال في النظام الفيدرالي أو الحكم الذاتي.

---

(192) ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص63

(193) أوس خليل أبراهيم، مصدر سابق، ص15

(194) سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، القانون العام، ج2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص27

5- عدم قابلية سيادة الدولة للتجزئة يعني ذلك أنَّـه مهما يكن التنظيم الدستوري أو الإداري لهذه الدولة، فلا مجال لغير سلطة عليا واحـدة بغض النظر عن كـون هـذه الدولة موحدة،أو اتحادية،أو لا مركزية،أو مركزية الإدارة فأنَّـها على كـلّ حال ذات سيادة موحدة،وأثار بعضهم موضوع تجزئة سيادة الدولة بعد نشأة المنظمات الدولية،وإعطائها بعض الصلاحيات لاتخاذ قرارات في بعض المسائل،التي تدخل في نطاق السيادة والسلطان الداخلي للدولة، ولكن غالبية الفقهاء ذهبوا إلى أنَّ السيادة لا تتجزأ،ومرد ذلك ينبع مـن كـون السيادة متلأزمة مع شخصية الدولة، وإنَّ الأمر مجرد توزيع اختصاصات تمارس تطبيقاً للسيادة، اذ تعاقدت الدول على منح المنظمة الدولية اختصـاصـات ل؛ كـي تـقـوم هذه الأخيرة بالوظائف المناطة بها، وإنَّ الدول الأعضاء لا تتنازل البتة عن سيادتها لتلك الأجهزة ، اذ تمثل الدول الأعضاء حجر الزاوية فيها(195).

ولعل أوضح ما يبين أهمية السيادة الداخلية للدولة هو ما كتبه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، في ورقته لورشة "أزمة السيادة عراقياً":

"...اذ ورد عن الباحثين بإن السيادة باختصار تعني السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وتكون لها السيطرة الكاملة والتصرف التام في إقليمها الجغرافي وما فيه وما فوقه، ولها الحرية المطلقة في إقامة علاقاتها الدولية بلا إملاءات من الخارج، ومن أي قوة أخرى، وتعـدّ السيادة من مقومات الدولة الوطنية المستقلة،ومن مظاهر الدولة صاحبة السيادة أنَّـها تنظم علاقاتها الخارجية بما تمليها عليها مصالحها الوطنية والسيادية، وبما يحفظ خصوصيتها، فلا تخضع دولة لأخرى، وتتساوى مع غيرها من الدول في حقوقها السيادية على أرضها وأنظمتها، وشبكة علاقاتها الخاصة وطنياً وإقليمياً ودولياً، ومن مظاهرها بسطها لأنظمتها وسلطاتها على ترابها الوطني والأقاليم المحلية والمحافظات،وسائر الوحدات الإدارية، ويكون دستورها وقوانينها وأنظمتها الخاصة،وأحكامها هي المعتمدة في كافة شؤون مواطنيها ورعاياها، وإنَّ الدول كاملة السيادة هي التي تتمتع بـاستقلالية إدارتها لشؤونها الداخلية والخارجية، والقدرة الواقعية على حرية اصدار القرارات السياسية داخل الدولة وخارجها، وامتلاك القوة وأدوات الإكراه

(195) حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الأقليمية، ط3، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006، ص33

واستخدامها في الداخل، وعدم الامتثال لآية سلطة خارجية، ويجب على الدولة صاحبة السيادة الالتزام بالمعاهدات والمواثيق التي بينها وبين الدول الأخرى(196).

المطلب الثاني: قراءة في المصلحة الوطنية من خلال سياسة العراق الخارجية

كـلّ دول العالم الكبيرة والصغيرة ، تجد ضرورة التعبير عن مصالحها الجوهرية لتأمين حدودها الاستراتيجية الأمنة حتى وإن كان بسياسات غير أخلاقية وبعيدة عن القيم الجوهرية للأعراف الدولية.

ويحدد الدكتور "صبري مقلد" مظاهر المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية من خلال أهدافها الأساسية والمتمثلة في:

1. العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة، ويرتبط هذا الهدف بالحاجة إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولة، وكيانها السياسي.

2. تنمية قدرات الدولة من حيث إمكانات القوة، وسعيها الدائم لتطوير ترسانتها العسكرية، وتنمية قدراتها الاقتصادية والارتقاء بمنظومتها الحضارية الثقافية والقيمية إلى مستوى أعلى، وهو في الحقيقة طموح إنساني لا يمكن تجاوزه.

3. زيادة مستوى القوة الاقتصادية من خلال تثمين ثرواتها الوطنية،والبحث عن زيادة مداخلها وتفعيل انتاجيتها، وهو مؤشر هام لمكانة الدولة على المستوى الدولي.

4.الدفاع عن إيديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج، وهو هدف أصبحت الدول تسعى إلى الحرص عليه ليكون عنواناً لسياستها الخارجية(197).

ويقول السيد حيدر العبادي: " علينا تعريف ما هي المصالح الوطنية؟ هل هي مستوى المعيشة والمصالح الاقتصادية؟ أم هي الهوية الدينية والقومية والثقافية والحضارية للأمة ايضاً؟ هل هي الجغرافيا والأرض؟ أم هي سهولة أو تسهيلات بناء شبكة مصالح تسهل قيام دورة انتاج وتمويل

(196) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص44

(197) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والساسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص28

ولو بسيطة أو كومبرادورية Comprador تعمل لمصالحها (دولة، شرائح، طبقة) بخدمة المصالح الاجنبية؟ أم هي القرارات السياسية والاستراتيجية للبلاد؟ أم هي امتلاك مصادر القوة والرد أمام من يملك هذه المصادر،وتهديد المصالح الوطنية للبلاد بها؟

فأطروحات مثل "الأرض مقابل السلام" أو "النفط مقابل الغذاء" أو "صفقة القرن مقابل الاعتراف بإسرائيل" لها وجهان وليس وجه واحد بمعنى إنك لكي تكون أمناً في حياتك ووطنك عليك أن تسلمني ارضك... أو لكي تعيش ويتوفر لك بعض الغذاء والكهرباء ومياه الشرب الصالحة (لا نتكلم عن رفاه الشعب) عليك أن تعطيني السيادة على نفطك وتحالفاتك وعلاقاتك بالآخرين.. أو إنك لكي تدخل في نادي التنمية، ولو في صفوفه الخلفية أو شكلاً، عليك الاعتراف باغتصاب فلسطين وان تصبح تبعاً لي وان تمنحني القواعد العسكرية التي انطلق منها لمحاربة الآخرين بعلمك أو بدون علمك، وقس على ذلك، وعليه فإن معرفة اعلى اشكال السيادة وهي تمثيل إرادة الامة يحتاج إلى رؤية عميقة تفهم جيداً تاريخ البلاد وثوابتها الدينية والدنيوية والظروف الماثلة، كما تعرف المصالح المستدامة القائمة على احترام نسيج الامة وليس تفكيكه أو تجاوزه بدون مقومات طبيعية تسمح للأمم بإعادة تركيب نسيجها بشكل طبيعي وإرادي"(198).

المبحث الثالث

تأثرات السيادة والمصلحة الوطنية الناتجة من تشتت الهوية الوطنية

من القراءة المتفحصة لكتاب "أزمة العراق سيادياً" لمعرفة آراء شخصيات الدولة،والنخب السياسية، في مدى تأثر السيادة والمصلحة الوطنية بتشتت الهوية الوطنية، والإنتماءات الفرعية عند أبناء الشعب العراقي، تمكنا استخلاص ما يـأتي:

أياد علاوي: أبان حكومته المؤقتة من 2004-2005، حدث تشتت في الهوية الدينية، وانتمت كثير من شرائح الشعب إلى عدد من الفصائل والميليشيات، وقفت أمام سيادة الدولة ؛ وذلك لإنَّ الدولة كانت مناهضة للاحتلال، وعلى الرغم من أنَّ السيادة كانت ناقصة نظراً لوجود قوات

(198) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص75

الاحتلال حينها، ولكن حكومة أياد علاوي لم تتردد في مقاومة بعض من هذه الميليشيات، فيقول الدكتور:

"وأنا أفرق بين المقاومة والإرهاب، المقاومة حصلت كردة فعل على الاحتلال، وكانت قوى المجتمع العراقي في النجف الأشرف مساندة لنا أيضاً في مكافحة جيش المهدي عندما قرر الاستيلاء على الروضة الحيدرية، وأنَّ الروضة ليست ملكاً للشيعة فقط وإنّما هي ملك للعراق وملك لكل المسلمين، وأنني لم أتعرض للتيار الصدري وإنّما اعتبرتهم تياراً محترماً وجزءاً من التيارات السياسية العراقية، ولكني تعرضت لما يسمى جيش المهدي أو سُمي حينها بجيش المهدي، وكذلك قمت بالاستعانة بالمرجعية الرشيدة لتسهيل الأمر من دون اشتباك حقيقي واسع النطاق في النجف"(199)

أبراهيم الجعفري: الحكومة الإنتقالية من 2005-2006، ذكر الدكتور في ورقته، ملاحظة مهمة تمس جوهر الهوية الوطنية، وإنَّـها ربما تتشتت حيناً وتتلاحم حيناً آخر، بحسب العوامل المؤثرة فيها، وبحسب النزعات التي تتجاذب أفـراد الشعب.

"تعميق الحس الوطني إلى درجة التفاني من شأنها توفير البيئة الصالحة للتضحية من أجل البلد.."

"فالنظام الحالي ولأسباب تراكمات الماضي القمعي وتدني المستوى الثقافي لمفردات السيادة والحرية والديمقراطية والتعدد الديمغرافي للشعب ونزوع بعض المكونات إلى فرض الذات على حساب الإطار الوطني العام للعراق تشكل عقبات بطريق البناء!!.."(200).

"أبرز مصداق للتلاحم بين الشعب والحكومة هو ما حصل في حادث جسر الأئمة، وتحويله إلى عرس وطني، يقف فيه المواطنون طوابير لتقديم التبرعات لشهداء جسر الأئمة"(201).

حيدر العبادي: الحكومة الثالثة 2014-2018: ذكر الاستاذ في مقدمة ورقته سيادة العراق المنتهكة:

(199) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص32

(200) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص38

(201) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص41

"عراقياً، لم تنتهك سيادة دولة كما انتهكت سيادة الدولة العراقية بفعل السياسات غير المسؤولة لأنظمتها السياسية ولاسيما نظام البعث الذي زج الدولة في حروب ومغامرات وكوارث داخلية خارجية انتهت بوضع العراق تحت الوصاية الدولية، ويكفي أن نشير فقط إلى أنَّ مجلس الأمن أصدر 53 قراراً خاصاً بالعراق للفترة 1990-2000م،التي خسر العراق بها الإنسان والأرض والثروة والتنمية،وما زال يدفع ضرائبها إلى اليوم كالتعويضات وغيرها.

بعد التغيير في 2003م أدخلت الدولة نفق الاحتلال، ثم بدء تكوين سلطاته السياسية، ثم البدء برحلة استعادة السيادة وبالذات من ربقة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وما زالت الدولة العراقية لم تستكمل بعد شوطها السيادي التام"(202).

وبطبيعة الحال فـإنَّ ضعف سيادة الدولة يخلق في نفوس أبناء أي شعب خوفٌ من المجهول، لذلك حينما لا يجد الأفـراد الدولة حامية لهم، يلجأون إلى تكوين تكتلات إقليمية وطائفية وعشائرية تضمن لهم إحاطة أنفسهم بأمن نسبي.

عادل عبد المهدي الحكومة الرابعة: 2018-2020:

"السيادة في عمقها تمثيل إرادة السكان (الشعب) لتحقيق طموحاتهم المشروعة في ظرف وزمان محددين تعمدنا استخدام تعبير "السكان" Population للتنبيه إلى ما قد يكون خللاً،أحدث خروقات كبيرة في مفهوم الشعب فالسكان مفهوم قد يسبق الشعب أو قد يشير للبشر الذين يسكنون مناطق محددة دون روابط وطنية كما عندما نقول سكان العالم أو سكان القارة الفلانية، الخ، بينما الشعب العراقي شعب أصيل وقديم، وبين شعوبه روابط مواطنة كثيرة، تجعل عنصر الوحدة والانسجام أكبر بكثير من عناصر التضاد والإختلاف، اذا ما نظرنا للواقع وللتاريخ الممتد وليس لحادثة أو واقعة أو ظرف خاص، أمر طبيعي أن يتكون الشعب الواحد من شعوب عـدّة تختلف فيها الإنتماءات القومية أو الدينية أو المذهبية أو غيرها شريطة أن تجتمع في الشعب الموحد العناصر المطلوبة للوحدة الوطنية، وقيام مصالح مشتركة عميقة وأساسية ؛ لهذا تنبه أنَّـه دون العمل لردم عوامل الفرقة، وتعضيد عوامل الوحدة، وتحريك المضامين التطبيقية وفي القناعات النهائية لدى التعدديات الاثنية، والخصائص أو الطموحات المشتركة أو الخلافية، وقضايا الارض

(202) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص54

والجغرافيا والثقافات المختلفة،فقد تحدث ثلمات في مفهوم الشعب،فالمعادلة لم تستكمل عناصرها كافة كي تصبح عناصر الوحدة بشكل قاطع،وحاسم أقوى وأكثر رسوخاً من عناصر الفرقة والإختلاف،التي تهدد بين وقت وآخر استقلالية البلاد وسيادتها ووحدتها وتسمح لمختلف اشكال التدخلات الاجنبية(203).

الخلاصة

يعيش العراق اليوم في ظل سيادة ناقصة، امتدت من عام 2003 إلى الوقت الحالي، ويرجع سبب ذلك إلى الاحتلال الذي استمر تواجده في العراق حتى عام 2011، ومن بعده إلى التدخلات الخارجية من قبل دول الجوار، في سياسة العراق، وهذا الأمر خلق شرخاً واضحاً في طبيعة أدارة الدولة العراقية، وأنَّـه خلق مجموعة من الإنتماءات الفرعية، البعيدة عن الهوية الوطنية، هذه الإنتماءات سببها ضعف سلطة الدولة الحامية للأفـراد، وقد بحثوا عن سلطة حامية لهم، ولم يجدوا بُداً من تكوين هذه السلطة بأنفسهم، فكوّنوا الطوائف والتجمعات العشائرية، والنطاقات الإقليمية، وكذلك الإنتماءات الدينية، بعد أن انخرط الدين بالسياسة، وأصبح يتدخل في شؤونها كـلّ هذه العوامل خلقت حالة من التصادم بين الهوية الوطنية والسيادة والمصلحة في العراق.

التوصيات:

يمكن أن نقول إنَّـنا خرجنا بجملة من التوصيات يمكن أن نوجزها بما يـأتي :

1. لابد من ترسيخ كثير من الأفكار في اذهان الشعب، فيما يتعلّق بالهوية الوطنية، التي يجب أن تكون منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث، المستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات، لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

2. نأمل أن تكون الهوية الوطنية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

---

(203) أزمة العراق سيادياً، مصدر سابق، ص67 وما بعدها.

3. إنَّ من الأسس الهامة في إعادة تشكيل الهوية الوطنية المشتتة في العراق، هو من خلال السير الجدي نحو المصالحة، أي أن تكون الحكومة المتمثلة بسيادتها العليا، هي المسؤولة عن طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل أشكالها.

4. نوصي بحماية الدولة لحقوق المواطن، لأنَّ فشل الدولة في توفير الحياة الكريمة للمواطنين، من خدمات وأمن، أو تضييقها على فئة واحدة دون البقية، يخلق حالة من ضعف الإنتماء للدولة، وهكذا ينسلخ المواطن تدريجياً من ولائه لسيادة الدولة، ومن هويته الوطنية.

5. ينبغي على الحكومات التركيز على أهمية المصلحة الوطنية، لتجنب حالات التصادم الداخلية التي تحدث في البلاد، نتيجة إختلاف الولاء للحكومة، بين مؤيد لما تقوم به وبين معارض.

الفصل الثالث

ندوات حوار جامعية وفعاليات توقيع

كتاب (أزمة العراق سياديا)

وإطلاق المسابقة البحثية

-فعالية معهد العلمين للدراسات العليا

- ندوة ملتقى بحر العلوم للحوار-بغداد

-ندوة معرض الكتاب الدولي-بغداد

- فعالية جامعة ميسان

-ندوة جامعة صلاح الدين-أربيل

-فعالية جامعة الموصل-

-فعالية الجامعة المستنصرية-بغداد

-ندوة جامعة النهرين-بغداد

الفعالية الأولى

حفل إطلاق الكتاب والمسابقة البحثية

معهد العلمين للدراسات العليا

1 أيار 2021

كلمة الافتتاح: رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد

نبدأ ونفتتح جلستنا الخاصة بتوقيع كتاب أزمة العراق سياديا وإطلاق مسابقة السيادة والمصلحة الوطنية الخاصة بالطلبة والباحثين في تخصص العلوم السياسية.

ولا بد من الإشارة إلى مسألة مهمة، فنحن اليوم أمام منجز علمي كبير طرحت فكرته من خلال ممؤسسة بحر العلوم الخيرية وملتقى بحر العلوم للحوار وجريدة المواطن بالتعاون مع (معهد العلمين للدراسات العليا) المتمثل بقسم العلوم السياسية ، وقد ساهم في إعداده وكتابته العديد من الباحثين والأساتذة عبر أكثر من سبعين كاتبا وباحثا، بالإضافة إلى مساهمة صناع القرار العراقي من رؤساء وزارات ورؤساء البرلمان، ولذلك يعد منجزا يجمع ما بين التجربة السياسية والخبرة العملية والأكاديمية.

ووفق البرنامج المعد لفعالية هذا اليوم، يتقدم السيد عميد المعهد بالقاء كلمة خاصة في هذا المناسبة، وفي الوقت نفسه أدعو كل للمنصة من الدكتور عامر حسن فياض عميد كلية الامال الجامعة وأستاذ مادة (السيادة وبناء الدولة) في قسم العلوم السياسية وأحد المؤلفين والمشاركين في الكتاب والمساهمين في الندوات الخاصة التي عقدت لالقاء الضوء على هذا الكتاب، وأدعو الاستاذ الدكتور قاسم محمد عبيد أحد اعضاء فريق كتاب (أزمة العراق سيادياً) واحد الباحثين المساهمين في الكتاب وأحد المشرفين والمنظمين للندوات العلمية ولهذه الفعالية العلمية والبحثية.

كلمة عميد معهد العلمين للدراسات العليا

تعرضت السيادة العراقية ومنذ عام 1991 للتآكل شيئا فشيئا إبتداءً من القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي قوضت بموجبها سيادة العراق السياسية والعسكرية، وأصبح العراق عمليا تحت طائلة القرارات الدولية التي كانت تصدر بين الحين والآخر ،والتي استمرت حتى عام 2003 وانتهت باحتلاله وإنهاء وجوده السياسي كدولة ذات كيان مستقل ،وتحول إلى دولة خاضعة للاحتلال، وحتى بعد تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي في عام 2004 ،ظلت السيادة العراقية منقوصة من الناحية الفعلية.

ونتيجة لكل هذه المتغيرات تحول العراق إلى دولة تتنافس عليها القوى الإقليمية والدولية، وأصبح القرار السياسي العراقي الذي يمثل الأساس السيادي للدولة يمر بعديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي لا تراعي في بعض الاحيان المصالح العليا للدولة العراقية ، ولعل هناك الكثير من الأسباب التي أدت لذلك أهمها: انعدام الثقافة الوطنية الجامعة ،وضعف تأثير الهوية والإنتماء، فضلاُ عن غياب الهدف الاستراتيجي للدولة وعدم ادراكها لمتغيرات البيئة الاستراتيجية (الإقليمية والدولية) ،مما اثر على العلاقة التكاملية بين المصلحة الوطنية وسيادة الدولة ،ونعتقد ان سبب ذلك يعود إلى التباين والانقسام في تحديد مصالح العراق العليا بين الفواعل غير الرسمين (الاحزاب السياسية) ، اذ برزت تصاعد الهويات الفرعية بمختلف مسمياتها المذهبية، والقومية، وأخذت هذه الهويات تختلف سياسيا، ونوعا ما، استخدمت الشعبوية في ترسيخ هذا الخلاف اجتماعيا، لترسم المصلحة الوطنية للدولة من منطلقاتها الأيديولوجية، سواءً أكانت مذهبية، أو قومية.

إلاّ أنَّ في عامي 2019 و 2020 أصبحت قضية السيادة الشغل الشاغل في الوسط السياسي العراقي، بل توسعت دوائر النقاش في أروقة النخب السياسية والأكاديمية وحتى الشارع العراقي، وكل ذلك يجري في ظل تطورات الصراع الإقليمي والدولي على الساحة العراقية وما رافقها من انتهاكات لسيادة العراق حتى بات الأمرُ يهدد السلم المجتمعي تحت ذريعة انتهاك السيادة تارةً وحماية السيادة تارةً أخرى ،وبات الانقسام السياسي بين النخب السياسية والمجتمعية في ظل

سياسية المحاور مسرحا لغياب مفهوم واضح للسيادة ،وادى ذلك إلى اختلال الرؤية السليمة لتحديد مساحات المصالح الوطنية للعراق.

ولذلك وتأسيساً على ما تقدم ، فقد تبنى المعهد والملتقى وجريدة المواطن مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية من خلال توجيه أسئلة إلى السادة رؤساء وزراء العراق، ورؤساء مجلس النواب العراقي ومن ثمَّ مناقشة إجاباتهم من الساسة والأكاديميين، وقد خلص الكتاب إلى مجموعة من التوصيات العملية عسى ان تسهم في حل اشكالية السيادة والمصلحة الوطنية العراقية ،وقد استغرق إعداد الكتاب عاما كاملا وشارك فيه (75) كاتبا وباحثا وسياسيا ومن مختلف التيارات الفكرية العراقية

إطلاق المسابقة البحثية

ولأهمية الموضوع وطنيا واكاديميا وسياسيا فقد تبنى المعهد مسابقة علمية بحثية بعنوان (السيادة والمصلحة الوطنية)واليوم وعلى بركة الله سنطلق المسابقة والمرتكزة على ما جاء من افكار واراء طرحت في كتاب أزمة العراق سياديا والذي سيوزع على طلبة الدكتوراه والماجستير كمصدر من المصادر المعتمدة في مادة السيادة وبناء الدولة متمنين عليهم المشاركة الفاعلة في المسابقة العلمية

كلمةالدكتور عامر حسن فياض

شكراً جزيلاً للسيد رئيس الجلسة

مطلوب مني الكثير في هذا الفصل الدراسي، سوف نتكلم عن موضوع السيادة وأنا ساختلف معكم فيها.

لدي اليوم البرقيات التالية:

❖ **البرقية الأولى**

هناك أزمة وبعد وقوع الأزمة يجب أن يكون هناك خلاص.

- وأنا أعتقد إن الخلاص ليس بيد من كتب هذا الكتاب.

- بل سيكون الخلاص بمن سيقرأ هذا الكتاب.

ومن كتب هذا الكتاب صنفان:

- صنف يعمل في السياسة من صناع القرار

- وصنف ثاني من الأكاديمين

- الذين كتبوا من صناع القرار فشلوا في تحقيق السيادة

- والذين كتبوا من الأكاديمين لا حول لهم ولا قوة في صنع القرار

- فالمعول عليه هو من سيقرأ هذا الكتاب لكي نستفيد من أخطاء الساسة ومن تصحيح الأكاديمين لهذا الكتاب

- وعسى ولعل الجميع أن يكون موفقين وأصحاب قرار لكي يتجاوزوا أخطاء الساسة ولكي يتعظوا في تصحيح الأخطاء من قبل الأكاديمين.

❖ **البرقية الثانية**

- مفهوم السيادة لا يكمن أن نتعامل معه بوصفه جزء من السياسة.
- الأزمة كانت موجودة ولازالت قائمة وستظل قائمة اذ لم يكن هناك خلاص،
- السبب أنا أعتقد ان العقل السياسي قد أنشغل في بداية الأمر في موضوعة (الإستقلال) على حساب موضوعة (الديمقراطية)
- بعد ما يسمى بالربيع العربي توجه العقل السياسي بالإنشغال بالديمقراطية على حساب الإستقلال،
- فلم يكن الأول موفقاً ولم يكن الثاني موفقاً

- أريد أن أصل إلى إن لا سيادة من دون هذا الزواج والعشق والترابط ما بين أطروحة (الإستقلال) وإطروحة (الديمقراطية)
- لا تتحقق سيادة بدون ديمقراطية ولا تتحقق سيادة بإستقلال لوحده،

❖ **البرقية الأخيرة**

- حرص السيد معد ومقدم الكتاب على أن يكون هذا الكتاب أجرائياً عملياً مفيداً في كل المراحل من مراحل الإعداد والتحضير وفي التكليف، عندما كلف سياسين واكاديمين وفي التأليف وفي المناقشات التي دارت حول هذا الكتاب وفي تدريس هذا الكتاب أيضاً.

- وهنا نلاحظ الجانب المهم في كتابة الكتب لا يكتب الكتاب لكي يهمل وإنّما يكتب لكي يقرأ ولكي تتم الإستفادة منه عملياً واجرائياً شكراً جزيلاً

كلمة المستشار الثقافي للمؤسسة

أسمحوا لي بالكلام ليس لكوني أحد الباحثين في هذا المشروع وإنّما أحد أعضاء الفريق الذي شارك في المشروع منذ أن كان فكرة ماثلة في ذهن راعي المشروع وإلى أن تحولت إلى حقيقة ماثلة أمام الأنظار وهذه الحقيقة تجلت بكتاب وثائقي بواقع 682 صفحة ما عدا الجزء الإنكليزي ،وسيكون هذا الكتاب شاهداً على تاريخ العراق المعاصر

بدايات المشروع

بدء المشروع بتوجيه خمسة أسئلة إلى السادة روؤساء الوزرات والسادة روؤساء مجلس النواب ومن ثم استمزاج أراء وأفكار النخب السياسية والأكاديمية والعودة إلى المحاور الخمسة والتعقيب على أجابات السادة رورساء الوزرات والنواب، وقد مثلت هذه النخب كل التيارات الفكرية العراقية القومية والاسلامية والمدنية والأساتذة من مختلف الجامعات العراقية.

وتم عرض هذه الآراء على نخبة من الأساتذة لاستخلاص الإستنتاجات والتوصيات كل على انفراد وتم اختيارهم من جامعات البصرة وميسان وكربلاء والمستنصرية وديإلى وتكريت

والموصل وكركوك والنهرين ومعهد العلمين وطلبنا من الفريق المكلف أن تطرح الاراء بشكل منفرد ليتم إعادة أستمزاجها من قبل فريق مصغر اخر من المعهد والملخص التنفيذي الذي خرجنا به نعتقد أنه يصلح خارطة طريق لحل مشاكل العراق المتعلقة بالسيادة والمصلحة الوطنية.

مراحل المشروع

نحن امام مشروع وليس كتاب، لأنني هنا أتكلم عن مشروع (أزمة العراق سيادياً)،والكتاب الذي امامنا هو أول مراحل المشروع والذي أستغرق عاماً كاملاً في الإعداد والمراجعة وقد دونت أراء وأفكار السادة المشاركين في امانة مطلقة وبمهنية عالية حتى إن بعض من الآراء والأفكار التي طرحت قد أحرجت الجهة التي أعدت وقدمت الكتاب.

المرحلة الثانية من المشروع كانت الندوات الإفتراضية وبواقع خمسة ندوات شارك فيها أساتذة وسياسين ومفكرين لإستكمال بعض فصول الكتاب وقد خرجنا منذ الندوة الأولى بمفردة في غاية الأهمية وهي أدلجة المصلحة الوطنية والتي خرج بها الاستاذ الدكتور عامر حسن الفياض وهي على أن نجعل المصلحة الوطنية عقيدة سياسية تسمو فوق كل العقائد والندوة الثانية خرجنا منها بضرورة المراجعة السياسية للهوية الوطنية في ظل نظام سياسي تحكمه احزاب امية والندوة الثالثة خرجنا منها بضرورة المراجعة الدستورية للمصلحة الوطنية والسيادة والندوة الرابعة خرجنا منها بضرورة بناء ذاكرة تأريخية جامعة والخامسة أشرت إلى ضرورة وجود أباء مؤسسين للدولة العراقية.

اما المرحلة الثالثة من المشروع هو التعريف بكل محاور المشروع وأهداء نسخة من الكتاب إلى كل القيادات السياسية بمختلف مشاريعهم الفكرية.

المرحلة الرابعة: واليوم نقف في المرحلة الرابعة من المشروع وهي إطلاق الكتاب في المعاهد والجامعات العراقية متزأمناً مع المسابقة العلمية البحثية الموسومة بالسيادة والمصلحة الوطنية وفيها ستة محاور لتغطية أزمة (السيادة والمصلحة الوطنية) وستكون في الأعلان اللاحق أن شاء الله فعاليات علمية تخص كتاب(أزمة العراق سيادياً) في جامعة النهرين والجامعة المستنصرية وجامعة

ميسان وجامعة كربلاء وجامعة الموصل وجامعة صلاح الدين في اربيل حول هذا لكتاب. وامامنا مراحل أخرى من العمل في المستقبل حول تطبيق ما توصل اليه الكتاب

أبعاد المشروع عن المزيدات السياسية

فضلاً عن ذلك وهو الأهم في نجاح المشروع إن الكتاب تم أبعاده عن المزايدات السياسية وتم تحديد أفاقه برؤية علمية الهدف منها أحداث مسار وسلوك جديد في السياسية العراقية ليساعد هذا المسار في ارساء التجربة السياسية العراقية من خلال سعي الجميع والسعي مع الجميع عسى أن يفضي هذا المشروع إلى مشروع وطني جامع يتبنى السيادة الوطنية ومشروع وطني متكامل يهدف إلى بناء الدولة ومؤسساتها على أساس المواطنة.

وختاماً أقول إن الهدف الأساس من هذا المشروع هو محاولة للتوصل إلى ملامح اولية ومشتركات جامعة لمفهوم السيادة بين العراقين تستند إلى التجربة والرؤيا السياسية والأكاديمية وذلك من خلال نقاش حر وصريح ويدفع باتِّجاه خلق مقاربات في أزمة السيادة تأخذ بنظر الإعتبار خصوصية العراق ولا تستنسخ تجارب الأخرين بالرغم من إمكانية الإستفادة منها في إبراز التجربة العراقية، ويبقى الهدف الأساس أن يستمر في المشروع في مراحله المختلفة ويتنفس عراقياً ويعيش في حاضنة عراقية بعيد عن المؤثرات الخارجية على أمل الخروج من ألأزمة العراقية سيادياً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(2)

ندوة وحفل تكريم المشاركين في مشروع

(أزمة العراق سيادياً)

ضيف الملتقى الدكتور عبد الحسين شعبان

4 حزيران 2021

إدارة الجلسة: السيد هاشم بحر العلوم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وحياكم الله، بأسمي ونيابة عن الملتقى أُرحب بكم بعد توقف بسبب وباء (كورونا)، واسمحوا لي بأسمكم أنْ أُرحب بممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبالسادة رؤساء الجامعات العراقية المحترمون، والسادة عمداء الكليات المحترمون، السادة الأكاديميون المحترمون، السادة الباحثون المحترمون والحضور الكريم.

عادت الأضواء إلى قاعة الملتقى بعد توقف قرابة عام كامل نتيجة وباء كورونا، إلاّ أنَّ نشاط الملتقى لم يتوقف، وإحدى نتاجات الملتقى كان كتاب (أزمة العراق سيادياً) وهي أول وثيقة تخضع للمناقشة والتحليل بناءً لتجربة حكم رؤساء العراق منذ 2004 – 2020.

عبر هذا المشروع عدة مراحل، ومعظم الحاضرين واكبوا هذه المراحل منذ انطلاقتها، ويقف خلفها العشرات من السياسيين، والأكاديميين، والباحثين، والإعلاميين فجزيل الشكر لهم جميعاً.

هذا الكتاب كان يُناقش وتم توقيعه في جامعات عراقية ونوقش اليوم في أتحاد البرلمانيين العراقيين، فجزيل الشكر لمن يقف خلف هذا الإنجاز.

أستعرض عليكم برنامج هذه الندوة والتي ستبدأ بكلمة ترحيبية لراعي الملتقى والمشروع ومن ثم ستكون محاضرة لضيف الملتقى الباحث الاستاذ الدكتور (عبد الحسين شعبان)، ثم مداخلات

الضيوف ومن ثم تعقيبات الاستاذ عبد الحسين، ومن ثم سيتولى المستشار الثقافي للمؤسسة توزيع شهادات تكريمية على المشاركين الأكاديميين، اما كلمة الختام لسماحة السيد (محمد علي بحر العلوم).

كلمة راعي الملتقى:

السادة الضيوف السادة السفراء

نرحب بكم جميعا باسم الملتقى والمعهد وجريدة المواطن، السادة رؤساء الجامعات، عمداء الكليات، الأكاديميون، الإعلاميون حياكم الله جميعاً، وأُرحب بضيف الملتقى الصديق العزيز الدكتور (عبد الحسين شعبان).

لاشك أنَّ البعض كان يتوقع أنْ تكون هذه الجلسة قبل هذا الموعد، وخاصة أنَّ النسخة الألكترونية من مشروع (أزمة العراق سيادياً) قد أُطلقت بداية هذا العام، وكان من المفترض من باب العرفان، والأمتنان، والوفاء لكافة الذين ساهموا في هذا المشروع الحيوي أنْ تُعقد هذه الجلسة، ويُكرّم المشاركون قبل هذا الوقت، ولكن العذر عند كرام الأصل مقبول، بسبب جائحة كورونا وبسبب بعض الظروف التي حالت دون تحقيق ذلك، وأرى أنَّ المكان ضيّق والمشاركون في هذا المشروع عددهم كبير، فارتأينا أنْ نلتجأ إلى عقد حلقات متتالية للتكريم، وهذه هي الحلقة الأولى، ونأمل إنْ شاء الله أنْ نُكمل باقي الحلقات في هذا الشهر.

في الوقت الذي أُكرر شكري لكم جميعاً الذين ساهمتم في إنتاج هذه الوثيقة الحيوية والمهمة، دعوني لا أنسى الذين شاركوا في الكتابة عن هذا المشروع، والنشر في الجرائد وكذلك في منصات التواصل الاجتماعي للتعريف بهذا الجهد الأكاديمي النوعي.

المرحلة الثانية من المشروع

ومن باب الوفاء والعرفان أحاول أنْ أتوقف عند منهجية المشروع، فالمشروع لم يتوقف عن إصدار هذا الكتاب، وإنّما هي خطوة في طريق خطوات لاحقة نأمل أنْ نوفق باستمرارها، كانت الخطوة الثانية هي الندوات الافتراضية التي عُقدت في شهر اذار، أكثر من خمسة ندوات افتراضية كانت

هذه مجسات تتحسس فيها اهتمام الجمهور لهذه القضية الحيوية والحساسة، إضافةً إلى ذلك تعلمنا الكثير ولا زلنا نتعلم منكم في طريق تحسين كفاءة المشروع.

مسابقة السيادة والمصلحة الوطنية

ولعل الشيء الأساسي الذي تعلمناه من الندوات الأفتراضية وجعلنا نُركز عليه في مرحلة لاحقة (ما هي العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية)، هذا المشروع تبناهُ المعهد فالشكر لكادر المعهد عميده ورئيس قسم العلوم السياسية وجميع الإخوة الآخرين الذين تبنوا مشروع مسابقة (السيادة والمصلحة الوطنية) وهي مسابقة لإستكمال المشروع وتحفيز الباحثين من طلبة الدراسات العليا للإفاضة في هذا الموضوع بشكلٍ مكثف لعلنا نصل إلى نتائج مُفيدة عملياً.

المرحلة الثالثة

أيضاً من باب الوفاء أتقدم بالشكر إلى السادة القيادات السياسية التي حكمت البلد منذ عام 2004 إلى هذا اليوم، بغض النظر عن الأداء، ولكن هذه الوثيقة التي تُعتبر وثيقة تاريخية وفريدة، ما كان يمكن أنْ نُطلق عليها وثيقة ما لم تكن هذه المادة متوفرة بشكلٍ متكامل منذ 2004 – 2020، بشقيّها التنفيذي والتشريعي، ولعل هذه التجربة الأولى يكون فيها السياسي على قيد الحياة هو يعرف تجربته بنفسه، ويرى انتقادات ورؤى الأكاديميين حولها. وقد أُخضع المشروع إلى رؤية أكاديمية ولعلها فرصة يأخذ الأكاديمي موقعه في تصويب السياسة العراقية، ويُعطى الحق في المقاربةوالتحليل وفي الرؤية ويصل إلى إستنتاج، وخلاصة هذا الأمر كانت هناك توصيات استندت على تجربة سياسية ورؤى أكاديمية وفكرية.

مرحلة الجامعات

كان من أولى الخطوات التعريفية بالمشروع أنْ يُطلق هذا الكتاب ويُوقع في الجامعات العراقية، لتسليط الضوء على أهمية المشروع والنقاش حوله، وقد أستمتعتنا جداً بنقاشات وهناك مشاركة أكاديمية من مشارب مُختلفة وبيئات مُختلفة، كلها تجد نفسها في المشروع. وليس هذا فقط وإنّما تحركنا خطوة أخرى وأصبحت مفردة السيادة مقرر خاص في معهد العلمين، وهذا ما أتمناه من

كليات العلوم السياسية في الجامعات العراقية، باعتبار أنَّ هنالك مادة عملية يمكن من خلالها أنْ ينظر الطالب في الدراسات العليا إلى هذه التجربة السياسية طوال 17 عاما، لذلك أتمنى أنْ تخطو الجامعات خطوات مماثلة بهذا المجال.

مبادرة السيادة

هذه التوصيات التي خرج بها الكتاب، ومن أجل التركيز عليها نشرناها في كُتيّب خاص يتضمن فقط التوصيات، وأطلقنا عليها (مبادرة السيادة)، اذن، هذه المبادرة هي فخرٌ لكم، ونحن نفتخر بهذا العقل الأكاديمي السياسي. وستُشكل هذه التوصيات نواة للمرحلة اللاحقة، نحن بحاجة إلى حوار مع الكتل السياسية والفواعل المجتمعية، لقد فات القطار على الكتل السياسية في أنْ تجتمع لوحدها وتقرر ما يُريده الشعب، اذ يوجد هناك فواعل اجتماعية أخرى، اذن، هناك الكادر الأكاديمي، وهناك الفواعل المجتمعية من اتحادات ونقابات ومنظمات مجتمع مدني وكوادر أكاديمية وكذلك قطاعات شبابية واعية. فالنيّة المرتقبة في المرحلة القادمة أنْ تتشكل لجان تأخذ بتوصيات الأكاديميين – وبكل تقدير – مهمة جداً وهي من ستة توصيات: السيادة تتطلب إصلاح سياسي، وأمني، واقتصادي، السيادة تتطلب تحديد المصالح العليا للبلد، السيادة تتطلب إصلاح مجتمعي، وحوار وطني. لذلك ستكون هنالك لجان عاملة، وهذه اللجان من مختلف المشارب ولكنها تتخذ من هذه التوصيات منطلقاً ليساهموا في تنضيجها وتطويرها أملاً – في وثيقة، ميثاق، عهد، عقد سياسي سموها ما شئتم – تحت سقف تحت سقف الدستور والقانون، يتفق عليه العراقيون.

السادة السيدات وجدتم في هذا الجهد حاضنة أمينة لأفكاركم، وقد نختلف معها، ولكن من واجبنا العلمي والمهني أنْ نُقدمها كما جاءت لنا، ونحن أقدر الرأي الآخر ونعتز به، وأكون داعم لترويجه. نتمنى من الله سبحانه وتعإلى أنْ نتوفق بدعم هذه الجامعات العراقية، ودعم هذه الكوادر التدريسية، ونتمنى أنْ تكون هنالك مبادرات أخرى من قبل هذه الجامعات، ولكن مبادرات جماعية وبها رؤية جاذبة. أطلتُ عليكم، ولكن دعوني أكرر شكري لكم جميعاً، وشكري لضيفنا العزيز، واتمنى أنْ تكون هذه الأمسية أمسية بغدادية جميلة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مدير الجلسة: الآن ندعو الدكتور عبد الحسين شعبان إلى المنصة لإلقاء محاضرته. الدكتور عبد الحسين شعبان هو مفكر وباحث عراقي له أكثر من 70 كتاب ومؤلّف في الفكر، والقانون، والسياسة الدولية، والصراع العربي – الإسرائيلي والإسلام، والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وله مساهمات في إطار التجديد والحداثة والنقد والروايات.

محاضرة

الدكتور عبد الحسين شعبان:

شكراً جزيلاً لمعالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم، وشكراً لمن يحضر هذه الأمسية البغدادية الجميلة كما أسماها السيد بحر العلوم.

لا يمكنني وأنا أحضر في هذا المحفل (البحر العلومي) بأمتياز إلاّ أنْ أستذكر ثلاث حقائق: **الحقيقة الأولى** أستذكر السيد الجليل (محمد بحر العلوم) وعلاقة الصداقة والرفقة والحوار التي دارت بيننا على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، **وأستذكر أيضاً النجف** بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، خصوصاً الأجواء الأدبية والثقافية وروح الجدل والفكرية والحوار والتعددية والتنوع التي تعرفها المدينة، لاسيما الرابطة الأدبية في النجف.

واستذكر بلا أدنى شك، مسألة **دور التنوير في الحقل الديني**، اذ لا يمكن الحديث عن أيّ إصلاح حقيقي دون إصلاح المجال الديني، ودون إصلاح الفكر الديني على حد تعبير (توماس هوبز)، وبهذا المعنى الحديث عن إصلاح الخطاب الديني يتطلب أولاً وقبل كل شيء إصلاح الفكر الديني، وإصلاح المجال الديني، كل ما يتعلق بالدين يحتاج إلى مراجعة، إلى نقد، إلى تطوير، إلى إضافة إلى تنقية الأجواء بحوار جدّي مجتمعي بين النخب الفكرية والثقافية والنخب الدينية بمختلف ألوانها واتجاهاتها.

أشار الدكتور إبراهيم بحر العلوم إلى قضيتين رئيسيتين، أهمية مراكز البحوث والدراسات في صنع القرار، ولعل تجربة الولايات المتحدة تجربة غنية على هذا الصعيد حيث تأسست مراكز للأبحاث والدراسات سُميّت بـ(مجمع العقول)، ومن هذه المجمعات الفكرية الثقافية تخرجت نخب كان

لها الدور الكبير في رسم السياسة الدولية ويس فقط السياسة الأمريكية، من هؤلاء الذين عملوا بمعية (جون كينيدي) هم (كيسنجر)، و(بريجينسكي) و(مادلين أولبرايت) و(كوندليزا رايس)، وغيرهم الكثير الذين تخرجوا من معاهد الدراسات وكانوا متفوقين، ونُقلوا إلى (تروست الأدمغة) أو (مجمع العقول) الذين كان يستعين به الرؤساء على مدى عقود من الزمن، وعلى الأقل في العقود السبعة الأخيرة الماضية.

هنا تُطرح مسألة في غاية الأهمية أشار لها السيد بحر العلوم في كلمته المهمة، وهذه الإشارة هي كيف يمكن تجسير العلاقة بين صاحب القرار أو أصحاب السلطة، وبين المثقف والمفكر والباحث والمعني بالقضايا الاختصاصية، في هذه العلاقة ــ وفي أغلب الأحيان هي علاقة تعارضية ــ كيف يمكن استثمارها من جانب أصحاب القرار، ومن جانب آخر كيف يمكن استثمارها من قبل المثقف أو الأكاديمي، اذا ما أُحسنت هذه العلاقة بين صاحب القرار وبين المثقف والأكاديمي سنتوصل إلى رؤية ستراتيجية نقدية، بعيدة النظر فيما يخص المستقبل، نقد الواقع لأجل المستقبل، وهذا هو المبحث الرئيسي فيما يتعلق بموضوعة السيادة.

قضايا أساسية في السيادة

في مداخلتي سأتعرض إلى أربعة قضايا رئيسية:

القضية الأولى: أهمية هذه المبادرة: وهي مبادرة تحظى باهتمام كبير بلا أدنى شك، وهي مبادرة رائدة، ولعلها الأولى من نوعها على الصعيد العراقي.

القضية الثانية: موضوع السيادة والقرارات الدولية: تعلمون أنَّ العراق أُخضع لقرارات دولية زادت على 75 قرار، كل هذه القرارات كانت بموجب الفصل السابع، منذ غزو القوات العراقية والنظام السابق للكويت أُصدرت قرارات دولية مجحفة بحق العراق، واستمرت هذه القرارات حتى وصلت أكثر من 75 قرار كلها كانت بحكم الفصل السابع، وهذا الفصل كما يعرف المختصون، هو من المادة (39) إلى لمادة (42) من ميثاق الأمم المتحدة، باستثناء قرار واحد وهو القرار الوحيد والتائه والمنسي، وهو قرار (688)، وقد أطلقت عليه هذه الصفات منذ ثلاثة عقود من الزمن، منذ أنْ صدر في 5 نيسان 1991، بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت.

القضية الثالثة: السيادة الداخلية وفكرة المكونات: دعوني أُطلق عليها (فايروس المكونات)، اذ أنها لا تختلف كثيراً عن فايروس كورونا المدمر، الذي يُضمر الشر بشكلٍ أو بآخر لتقدم العراق ولمستقبل العراق.

القضية الرابعة: ما السبيل لاستعادة السيادة المعومة؟

شرح القضية الأولى: أهمية مبادرة أزمة العراق سيادياً

حسنٌ فعل معهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار الذين حاولا أستشراف الأزمة، أزمة العراق وأسماها أزمة سيادية، وذلك من خلال مناقشة خمسة رؤساء وزراء، وخمسة رؤساء برلمان، وكان سُدى المبادرة ولُحمتها ــ اذا جاز التعبير ــ الإجابة المشتركة لرؤساء الوزراء، ورؤساء البرلمان، إضافة إلى شخصيات أكاديمية وثقافية وسياسية وعلمية، والهدف هو تقديم رؤية تحليلية نقدية فيما يتعلق بالسيادة أرتباطاً مع مستقبل العراق، وهذه المبادرة تكتسب أهمية لأربعة نقاط أساسية:

أولاً: إنها تُعيد طرح القضايا ذات الطبيعة الإشكالية، النظرية والعملية، والحيوية في آن واحد فيما يتعلق بالسيادة ارتباطاً بالنظام السياسي، وأفق العملية السياسية.

ثانياً: إنها تُشكّل موضوعاً حيوياً عملياً، ما زال النقاش حولهُ يتكرر وبأشكال مختلفة منذ 18 عاماً، وسيستمر هذا النقاش لعقد آخر من الزمن.

ثالثاً: إنها تضع لهذه المراجعات هدفاً مهماً يتلخص في إمكانية التوصل إلى مشتركات واستنتاجات وتوصيات لاستعادة السيادة العراقية، بمعنى أنَّ السيادة العراقية ما تزال معوّمة، ومنقوصة، ومجروحة الأمر الذي يستوجب استعادة وإستكمال هذه السيادة. وظلت السيادة العراقية مجروحة منذ غزو القوات العراقية السابقة للكويت في 2 آب 1990 وما تزال مجروحة إلى اليوم.

رابعاً: إنَّ موضوع السيادة يشتبك على نحو وثيق بالاتفاقية الاستراتيجية الموقعة مع الولايات المتحدة في عام 2008، عندما انتهت الاتفاقية الأمنية العراقية ــ الأمريكية في 31/ 12/ 2011، بقيت افاقية الإطار الاستراتيجي قائمة إلى الآن، وهي بهذا القدر أو ذاك تُشكّل عنصر ثالم أو ينتقص من السيادة العراقية بحكم المواد التي وردت في هذه الاتفاقية.

شرح القضية الثانية: كيف يمكن النظر للسيادة والقرارات الدولية؟

ارتباطاً مع مفهوم المكونات، ورد مفهوم المكونات في الدستور العراقي الذي أُقرَّ في 15 تشرين الأول 2005 عدة مرات، ورد مرتان في الديباجة، وفي المادة (9)، وفي المادة (12)، وفي المادة (49)، وفي المادة (125)، وفي المادة (142) ومفهوم المكونات لا يعني سوى التقاسم الوظيفي الطائفي والإثني الذي يقوم على الزبانية السياسية، وعلى الغنائم السياسية، ولعمري أنَّ أمر كهذا لا يتفق مع مبادئ السيادة لا على المستوى الداخلي، ولا على المستوى الخارجي، ناهيك عن أنه يؤدي إلى اعتراضات وصراعات غير مبدأية في هذا الإطار.

القرارات الدولية التي عوّمت السيادة ــ وساذكر بعض الإشارات السريعة ــ منذ القرار (1483) الصادر في 22 آيار 2003، أُعلن عن إنتهاء العمليات الحربية وبهذا أصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا يتم التعامل معهما بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال، ثم جاء القرار (1500)، وقد سبقه القرار (1490) الذي رحّب بمجلس الحكم الانتقالي، والقرار (1511) الصادر في 16 تشرين الأول 2003، ثم القرار (1518) الصادر في 24 تشرين الثاني 2003، وجميع هذه القرارات رغم إنتهاء النظام السابق والإطاحة بالدكتاتورية لكنها ظلت تصدر ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات، وصدرت قرارات (1546) في 8 حزيران 2004 ضمن الفصل السابع بعد إلغاء مجلس الحكم الانتقالي، ودعا إلى حكومة عراقية مؤقتة ومستقلة وكاملة السيادة، لاحظوا هذا في عام 2004 ونحن الآن في عام 2021 ونناقش أزمة السيادة ومشكلة السيادة، وكل الحديث السابق عن أنَّ السيادة تمت استعادتها هذا حديث لا أساس له من الناحية القانونية ومن الناحية الواقعية.

من الاحتلال العسكري إلى التعاقدي

تغيرت الوضعية القانونية للقوات الأمريكية، وانتقل الاحتلال من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي أو الاحتلال التعاهدي، واعتُبرت القوات المحتلة فريق في قوة متعددة الجنسيات لقيادة متعاقدة مع الحكومة العراقية، اذن، تحول الاحتلال العسكري إلى احتلال تعاهدي وامتلكت القوات الأمريكية حرية استخدام الأراضي والأجواء العراقية والممرات المائية

لمواجهة أيّ خطر يهدد الأمن والسلم الدولي، أو يُعرّض الحكومة العراقية أو دستورها أو نظامها الديمقراطي للتهديد، فضلاً عن مواجهة الإرهاب الدولي، هذه هي النقاط الرئيسية التي ما تزال ضمن إطار الاتفاقية الاستراتيجية التي تشتبك مع مفهوم السيادة.

انتهاكات حقوق الانسان

على هذا الأساس تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية بما يخلّ باللوائح الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما حصل في العديد من السجون العراقية كما هو معروف في سجن (أبو غريب)، وتحت عنوان ملاحقة الإرهابيين والذين يقومون بالعمليات الإرهابية تم التجاوز على القوائم الدولية لحقوق الإنسان وكذلك على الاتفاقيات الدولية لاسيما (اتفاقية فيينا) الخاصة بقانون المعاهدات والموقعة عام 1969، إضافة إلى ذلك جرى التجاوز على (اتفاقيات جنيف) لعام 1949 ومُلحقيّها في عام 1977، الملحق الأول الخاص بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، والبروتوكول الثاني الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

الحق في الحرب الاستباقية

تحت هذا العنوان، وفي شهر أيلول عام 2001 صدر قرار من الأمم المتحدة وهو قرار (1373)، ولعلي أعتبره أفضل قرار في تاريخ المنظمة الدولية، هذا القرار عاد إلى القانون الدولي التقليدي، أيّ اعطى للدولة الحق في شنّ الحرب أنّى شاءت اذا اعتقدت بأنَّ مصالحها الدولية والحيوية تعرضت إلى الخطر، وهذا ما كان موجود في القانون الدولي التقليدي، بمعنى آخر أعطى للدول الكبرى المتنفذة شنّ (الحرب الأستباقية) أو ما يسمى بالحرب الوقائية، كان ذلك بموجب قرار (1373) الذي صدر في 28 أيلول 2001. بموجب هذه القرارات شنت الولايات المتحدة حرب على العراق عام 2003، وقبل ذلك الحرب على أفغانستان عام 2001.

شرح القضية الثالثة: ما الذي نعنيه في إشكالية السيادة على المستوى الداخلي؟ وتشمل كما أشرت مفهوم السيادة الداخلية، لمن السيادة في العراق حالياً؟ هذا السؤال مطروح للجميع، وربما تناوله الكتاب بشيءٍ من التفصيل.

نحن نعلم بأنَّ القوى السياسية المسيطرة أو المهيمنة ستكون السيادة الداخلية لها، ولكن كيف يتم توزيع السيادة وفقاً للنظام السياسي الذي أُسس على أساس المكونات، والثلاثية المُعطّلة ــ اذا جاز التعبير ــ التي عُرفت بها التجربة السياسية العراقية منذ عام 2003 وإلى الآن.

شرح القضية الرابعة: ما السبيل لاستعادة السيادة العراقية على المستوى الدولي والمستوى الداخلي؟

على المستوى الداخلي، الدستور من هذا النوع الذي يحكمنا منذ عام 2003 إلى الآن لا يمكنه استعادة السيادة العراقية على الإطلاق، ستبقى السيادة العراقية مجروحة ومعوّمة، وموزعة بين أطراف وفئات وتكوينات وفقاً للدستور سُميّت بالـ(مكونات)، وفقاً لـ(7) مواد نصّت عليها، نصّان في الديباجة، وخمسة مواد في متن الدستور، وهي تتعلق بصميم العمل العراقي الإداري والسياسي والاقتصادي والتنظيمي، وكل ما يتعلق بشؤون السيادة العراقية، اذن، لابدّ إما تعديل الدستور أو إلغائه، أو تنقيح الدستور وتنقيته من المواد التي تُعطل تطبيق أو تنفيذ مبادئ السيادة وفقاً للفقه القانوني الدستوري. وكان يُفترض أنْ نُعدّل الدستور بعد أربعة أشهر بعد عام 2006، ولكن ــ وللأسف الشديد ــ بسبب النزاعات والاضطرابات الداخلية التي جرت بين الكتل السياسية، لم يُعدّل الدستور منذ عام 2006 إلى اليوم، ويبدو أنه لا يُعدّل، خصوصاً بوجود مواد تمنع من إجراء تعديلات دستورية، وهي مواد جامدة في هذا الدستور ولم يتم تعديل هذه المواد باتفاق سياسي أو بمؤتمر سياسي قانوني يضم النخب الفكرية والثقافية إضافة إلى النخب السياسية، لا يمكن الانتقال من طورٍ إلى طورٍ آخر.

يُضاف إلى ذلك، كيف يمكن استعادة السيادة في ظل هذا التنازع المجتمعي، عدم وجود إرادة سياسية موحدة، البرلمان يتخذ قرار بانسحاب القوات الأجنبية من العراق، قوى سياسية بكاملها تمثل ما يُسمى بالـ(مكونات) ترفض هذا القرار، وقوى أخرى تُعلق وجهة نظرها بهذا القرار، كيف السبيل إلى تنفيذ قرارات من هذا النوع ذات علاقة مصيرية بالسيادة ومستقبل التجربة السياسية المصيرية في العراق، اذن لابدّ من توفر إرادة سياسية فاعلة، ووفقاً لاعتبارت قانونية ودستورية لكي يتم الاتفاق على عدد من القضايا التي تتعلق بالعلاقات الدولية، وهذا ما يتعلق بالولايات المتحدة والقوى الدولية أو ما يسمى قوات مكافحة الإرهاب.

كيف السبيل للحديث عن سيادة عراقية بوجود قوات تركية في شمال العراق (كردستان)، وأخذت تبني قواعد شبه ثابتة، وتتدخل بالشأن العراقي بشكلٍ أو بآخر، علماً بأنَّ هناك اتفاقيات منذ عام 1984 كانت تعطي الحق للقوات التركية بالتدخل في حدود 20 ــ 30 كيلومتر في الأراضي العراقية تحت عناوين محاربة (البيشمركة) أو قوى المعارضة الأنصارية الموجودة في كردستان، وإنشغال العراق آنذاك بالحرب العراقية ــ الإيرانية.

من جهة أخرى هناك تدخلات إقليمية من نوع آخر، هناك نفوذ إيراني على التجربة السياسية العراقية، كيف السبيل لإقامة علاقة سوية مع دول الجوار ــ لاسيما إيران ــ باحترامها للسيادة الوطنية العراقية، هذه اعتقد قضية مركزية وأساسية، واعتقد أنَّ غياب مشروع عراقي موحد يفتح شهية دول الجوار ــ سواء تركيا أو إيران أو غيرهما ــ للتدخل بالشأن العراقي، لو كان هناك مشروع عراقي موحد بسقفه الأعلى، السقف الوطني، الهوية الوطنية، المصالح الوطنية العليا وهي في مشروع هذا الكتاب المهم والرائد في السيادة، كان يمكن إقامة علاقات طبيعية وسوية وأنْ نكسب أصدقاء محتملين بدلاً من أنْ يتدخلوا في الشؤون الداخلية في العراق.

فيدرالية عرجاء

ولكي تُستعاد السيادة، وتُستعاد الإرادة الوطنية العراقية لابدّ من تسوية المشكلات الداخلية، ولعل من أهم المشكلات هي العلاقة القانونية مع الإقليم ، هذا الأمر يحتاج إلى معالجة في الدستور فيما يتعلق بالمواد الخاصة بالنفط، وفيما يتعلق بالمجلس الاتحادي الذي لم يتأسس إلى الآن، نحن أمام تجربة فريدة بالعراق، وهي وجود فيدرالية واحدة لدولة فيدرالية لا وجود لفيدرآليات أخرى، لو كان العراق يتكون من فدراليتين وأُقيمت فيدرالية عربية ــ كردية، أيّ فدرالية عربية تضم كل عرب العراق الذين يُألفون أكثر من 80٪ من سكان العراق، وفيدرالية كردية تضم إقليم كردستان بما فيه من تشكيلات سياسية وفكرية وثقافية وتنوع ثقافي، كان يمكن الحديث عن دولة فيدرالية، نحن الآن أمام فيدرالية عرجاء وهي وجود فيدرالية كردية، ولكن لا وجود لفيدرالية عربية، والفيدرالية العربية تُعوّم الصراع السنيّ ــ الشيعي، هذا الصراع الذي عوّل عليه الأعداء كثيراً، ولا يمكن للعراق أنْ يتقدم باستمرار هذا الصراع بصورةٍ مُعلنة أو بصورةٍ خفية، ولا يمكن

للعراق أنْ يتقدم وفقاً لما يُسمى بنظام المكونات الذي يُشكل فايروساً من فايروسات نسف التجربة العراقية بكل ما لها وهو غير قليل، وبكل ما عليها وهو كثير وكثيرٌ جداً.

أكتفي بهذا القول، وأتقدم مرةً أخرى بالشكر الجزيل لمعالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم ولمعهد العلمين، ولهذه النخبة والكوكبة اللامعة التي ضمتنا إلى هذا المجلس، شكراً جزيلاً.

مدير الندوة:

شكراً جزيلاً للباحث الاستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان. سأعطي إضاءات سريعة حول الكلمة التي ألقاها، قام بتسليط الضوء على تجربة الولايات المتحدة في مراكز الأبحاث، وقال أنها خرّجت اسماء كبيرة كان لها الدور في رسم السياسات الدولية، أيضاً طرح سؤال حول كيفية تجسير العلاقة بين أصحاب السلطة وبين المثقف والباحث؟ وقال أنها علاقة تعاظمية، وكيف يمكن استثمارها لصاحب القرار وللأكاديمي، واذا أُحسنت هذه العلاقة قد تتوصل إلى رؤية استراتيجية نقدية من أجل المستقبل.

تحدث عن أهمية المبادرة وقال إنها تُعيد طرح القضايا ذات الطبيعة الإشكالية، و إنها تُشكّل موضوعاً حيوياً عملياً، ما زال النقاش حولهُ، إنها تضع لهذه المراجعات هدفاً مهماً يتلخص في إمكانية التوصل إلى مشتركات واستنتاجات وتوصيات لاستعادة السيادة العراقية، إنَّ موضوع السيادة يشتبك على نحو وثيق بالاتفاقية الاستراتيجية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تعرض في الحديث الدكتور شعبان إلى أربعة قضايا: الأولى تتعلق بأهمية المبادرة وقال إنها رائدة، وإلى القرارات الدولية على العراق بموجب الفصل السابع باستثناء قرار وحيد وهو قرار (688)، تحدث عن السيادة الداخلية وفكرة المكونات وشبهها بفايروس كورونا المدمر الذي يُعيق تقدم العراق، وايضاً طرح سؤال ما السبيل لأستعادة السيادة المعومة؟ وقال أيضاً أنَّ دستور العراق لا يستطيع أنْ يستعيد السيادة العراقية على الإطلاق، ولابدَّ من إلغائه أو تعديله أو تنقيح وتنقية بعض مواده. وقال عدم وجود قرار سياسي موحد، وأعطى مثالاً عن مجلس النواب وقراراته. وتحدث عن غياب مشروع وطني موحد يفتح شهية دول الجوار للتدخل في العراق. وقال لابدَّ من تسوية المشاكل الداخلية المتمثلة بشكل رئيسي بالمشاكل مع الإقليم منها النفط والمجلس الاتحادي. وطرح سؤال للجميع: لمن السيادة في العراق الآن؟

المداخلات

الدكتور حميد فاضل التميمي (رئيس الجامعة المستنصرية):

في البداية شكراً للاستاذ الكبير المفكر عبد الحسين شعبان على هذه الإضاءات وهذه المحاضرة، وتمنيت أنْ يطول الوقت لنستمع أكثر، وشكراً لراعي هذا الملتقى الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الندوة، وعلى المشروع أيضاً.

أود أنْ استغل وجود صاحب الثقافة القانونية الدكتور عبد الحسين شعبان، وأطرح ثلاث أسئلة سريعة جداً، السؤال الأول وقد يتفق معي به الدكتور شعبان وهو أنَّ كل القرارات التي صدرت بعد غزو العراق للكويت كانت مجحفة، ما عدا قرار واحد وهو قرار (660) الذي صدر بعد الاحتلال مباشرةً، وكان فيه أربعة نقاط رئيسية: إدانة الغزو، وسحب القوات العراقية، ودعوة الطرفين العراق والكويت إلى مفاوضات، ثم النظر في اتخاذ إجراءات في حالة عدم الأمتثال. ما بعد ذلك ومن (661) كل القرارات كانت جائرة.

والسؤال الثاني، لدينا قراران مهمان وهما (1483) وقرار (1546)، الأول شرعن الأحتلال، والثاني نص على إعادة السيادة للعراق بتسليمه إلى حكومة ذات سيادة مستقلة، وفي تقديري الخلل في تطبيق قرار (1546) اللوم يقع على العراقيين، وربما لا يقع على الطرف الذي استغل عدم التطبيق في تشكيل حكومة عراقية وقوية مستقلة.

السؤال الثالث هو في قرار (1373)، وهو الذي صدر في 28/ 9/ 2001، بعد أيام قليلة من أحداث 11 أيلول، وأجاز مكافحة الإرهاب، أنا اعتقد سبق ذلك ما طُرح في القانون الدولي الإنساني عندما أجاز للدول في مؤتمر ميونخ للأمن والسلام بالتدخل لأسباب إنسانية وتم التدخل في كوسوفو وفي الصومال وفي شمال العراق وفي كثير من الدول تحت هذا العنوان، فاعتقد رغم قرار (1373) كان تكملة، واليوم نشهد بعض الممارسات وعلى سبيل المثال ما يجري في اليمن من عمليات عسكرية من الجانب السعودي تحت هذا العنوان.

واخيراً سؤال يتعلق بالاتفاقيات التعاقدية وهي ملحق لاتفاقيات سحب القوات الأجنبية، اعتقد مثل هذه الاتفاقيات موجودة في دول أخرى لكن دون أنْ تتعارض مع المصلحة، وهناك اتفاقيات مع المانيا لكنها لم تمنع شمولر أن يُشارك في غزو العراق، أيضاً لم يمنع حزب العدالة والتنمية (أردوغان) من أنْ يسمح للقوات الأمريكية أن تدخل إلى العراق في غزو 2003.

اعتقد بكل الأحوال علينا أنْ نرى بأنَّ الخلل لا زال خللاً عراقياً ولتحقيق المصلحة الوطنية بحاجة إلى ترميم السيادة الداخلية. شكراً جزيلاً.

الاستاذ الدكتور عدنان عاجل (أستاذ القانون الدستوري –جامعة القادسية)

في بادئ الأمر أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور إبراهيم بحر العلوم على إتاحته الفرصة لهذا المشروع الرائد والرائع، ومن خلاله استطعنا أنْ نُوصل رسالة كبيرة للأكاديميين حول موضوع ما جرى في العراق من عام 2003 وإلى هذه اللحظة.

بالإضافة إلى ذلك هناك اتهامات دائماً ما توجه إلى الأكاديميين باللقاءات مع القائمين على الحكم في العراق، ونتهم دائماً بالتنظير وعدم وجود حلول جاهزة للأزمات، وهنالك نوع من النرجسية في الطرح، وهذا يتطلب توضيح لوجهة نظر الأكاديميين في هذا الإطار.

ما تفضل به الاستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان من ملاحظات مهمة في هذا الإطار، وبصراحة قد تكون هنالك ملاحظات بسيطة من قبلي أرجو أنْ يسمح لي الاستاذ بها.

فكرة المكونات ليس عيباً

هل أنَّ فكرة المكونات في الدساتير هي عيّب؟ فهناك دساتير كثيرة في الدول المتقدمة والتي سبقتنا بالتجربة الديمقراطية نصّت على مكوناتها وأقلياتها، مثال على ذلك فكرة الديمقراطية التوافقية في النموذج السويسري، في بلجيكا، في كندا.

وهل أنَّ دستور جمهورية العراق 2005 لم يُشر إلى فكرة المواطنة؟ وفكرة الديمقراطية التوافقية ليست جديدة على أنظمة الحكم ولكن هي جديدة على العراق، وهي نموذج متطور ومتقدم جداً مقارنةً بديمقراطية الأغلبية، ولكن هل أنَّ المشكلة في فكرة الديمقراطية التوافقية أم في ممارستها

من قبل القائمين على الحكم في العراق؟، وبمعنى أدق، مشكلة الأحزاب الممثلة للمكونات، هل أنَّ الأحزاب التي تمثل المكونات حالياً تطبق فكرة الديمقراطية التوافقية؟

المسألة الأخرى فيما يخص مجلس النواب، هل أنَّ مجلس النواب يختص من الناحية القانونية بإصدار قرار سحب القوات الأمريكية من العراق؟ وكما تعلمون اختصاصات مجلس النواب هي المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات، وصادق عليها في هذا الإطار.

مسألة بقاء القوات المحتلة، أو القوات متعددة الجنسيات، أو القوات الموجودة بإرادة عراقية هي مسلألة ذات اختصاص تنفيذي بحت، تتعلق بالقائد العام للقوات المسلحة، ومجلس الوزراء حسب ما ورد في الدستور، ولذلك اعتقد أنَّ صدور قرار من مجلس النواب هذا لا يُعد مُلزم إلى الحكومة من الناحية الدستورية أو القانونية.

القضية الأخرى، كنّا نتمنى من الاستاذ المحاضر أنْ يتطرق إلى السيادة الداخلية وعلاقتها بالشارع، يعني هل الشارع العراقي مهتم بسحب القوات الأمريكية أم مهتم بقضايا أخرى تتعلق بالخدمات، بنى تحتية، فرص عمل؟ وهذه كلها منصوص عليها في الدستور.

تعقيبات ضيف الملتقى:

شكراً جزيلاً على هذه الإضاءات، والإضافات، والاستفسارات، في الواقع كلها تندرج ضمن إطار المحاضرة.

اتفق مع الدكتور حميد فاضل التميمي بشأن القرار (660)، وهو أول قرار صدر بشأن انسحاب القوات العراقية بعد غزو الكويت، وللأسف الشديد أعقبه قرار (661) واستمرت سلسلة القرارات وصولاً إلى عشية احتلال العراق إلى أكثر من (60) قرار، كلها صدرت ضمن الفصل السابع، باستثناء قرار (688) الذي تحدث عن ثلاث نقاط:

- وقف القمع الذي تتعرض له المنطقة الكردية وباقي مناطق العراق.
- ضرورة الامتثال إلى قضية احترام حقوق الإنسان لجميع مناطق العراق.
- اعتبر القمع الذي يتعرض له السكان بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليّين.

وهذا لأول مرة يعتبر القمع الذي يتعرض له سكان ذات المنطقة الجغرافية معينة تهديد للسلم والأمن الدوليّين، ووفقاً لهذه القاعدة استُثمرت دعوات أخرى للتدخل سُميَّ (التدخل للأغراض الإنسانية) أو التدخل الإنساني، وهذا التدخل له وجهان: وجه إيجابي: ونحن ندعو للتدخل لوقف القمع الذي يتعرض له الفلسطينيون الآن أو ما تعرض له سُكان غزة، نحن ندعو إلى مثل هذا التدخل، ولكن أحياناً يُستخدم باتّجاه آخر، هنا مسألة الأزدواجية بالمعايير والانتقائية في التطبيق، ولذلك موضوع التدخل لأغراض إنسانية – وإنْ يعتبر هو مبدأ إنساني بالإضافة إلى مبادئ السيادة أو تقليص إلى مبادئ السيادة، ويلعب المجتمع الدولي دور كبير على هذا الصعيد، ولكن من ناحية التطبيقات العملية كانت مُسيئة، ومُسيئة جداً، خصوصاً عندما جرى تطبيقها لإغراض سياسية وبصورة إنتقائية إغراضية، حتى عندما أُقيم ما يسمى بـ(الملاذ الأمن) لم يقم وفقاً لقرارات مجلس الأمن، إنما أُقيم وفقاً لثلاث دول: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا ثم تخلت فرنسا عنهم وبقيت الولايات المتحدة وبريطانيا، ما سُميَّ فيما بعد بقرار (خط 36 و32) في جنوب العراق.

القرار (1546) أعاد السيادة العراقية لكنها على الورق فقط من الناحية الشكلية، والقوات الأمريكية بقت تحكم العراق إلى نهاية عام 2011، من الناحية العملية بقت القوات الأمريكية هي

صاحبة اليد الطولى في اتخاذ القرار العراقي، ثلاث أسباب أدت إلى طرد القوات الأمريكية من العراق:

- عدد القتلى الذي بلغ (4000) قتيل.
- 2 ترليون دولار صرفت الولايات المتحدة على قواتها في العراق.
- الممانعة والمقاومة العراقية التي كانت مقاومة شعبية في جميع المجالات. صحيح أنَّ العراقيين فرحوا يوم الإطاحة بـ(صدام حسين) والتخلص من الدكتاتورية السابقة، إلاّ أنهم مانعوا مع التعامل مع القوات المحتلة التي حاولت اذلالهم، بما فيه اذلال حركات وقوى سياسية تعاونت معها.

هذه الأسباب الثلاثة هي التي كانت وراء الإنسحاب الأمريكي عام 2011، ومع ذلك ظلت إتفاقية الإطار الاستراتيجي، ولو قرأناها بدقة بالنقاط الثلاث الرئيسية التي فيها، فهي تُشكل كوابح ومعوقات أمام إستعادة السيادة الكاملة التمامية النهائية.

القرار (1373) اتفق مع الدكتور حميد فيما طرحه أنَّ هناك مقدمات لهذا القرار، لكن هذا القرار لامس قضية قانونية خطيرة جديدة، القرارات السابقة تتحدث عن دول، وهذا القرار تحدث عن قوى عائمة غير ملموسة، غير منظورة، وهي قوى غير دولية وليست حرب بين دولة ودولة أخرى، إنما حرب بين قوى إرهابية غامضة وغير معروفة إزاء دولة كبرى من حقها أنْ تستخدم جميع الوسائل، مُخترِقة لكل الحدود السيادية في العالم للقضاء على الإرهابيين، وهذا تحت عنوان الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية، وهي حرب لا تستطيع أنْ تُنفذها دولة مثل (جيبوتي) أو مثل (الصومال)، بل تُنفذها دول كبرى مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا...الخ، أيّ أنه أعطى الحق للقوى الكبرى باستخدام وسائل عسكرية إزاء جهات غير مُعلنة تحت عناوين غير واضحة للتدخل في الشؤون الداخلية.

بالاتفاقيات التعاهدية، وحسب اتفاقية فيينا، أي اتفاقية دولية ينبغي أنْ تكون بين طرفين مُتكافئين، هل الاتفاقيات العراقية ــ الأمريكية كانت بين طرفين مُتكافئين؟ كان أحدهما مُحتل وقوي، والآخر ضعيف ومُحتلة أراضيه، اذن هي اتفاقيات ــ بموجب اتفاقية فيينا عام 1969 ــ

مجحفة ومُذلّة، وهي لا تختلف عن الاتفاقيات التي سبقتها على مدى 70 سنة من تاريخ الدولة العراقية قبل ذلك، بهذا المعنى لاستعادة السيادة نحن نُريد علاقات ودّية وطبيعية مع كل دول العالم بما فيهم الولايات المتحدة، ولكن وفقاً للمصالح الوطني العراقية، وأظن أنَّ فكرة كتاب (أزمة العراق سيادياً) أنَّ المصلحة الوطنية يجب أنْ تكون بالدرجة الأساسية، وهي تُشكل الخيط الناظم لمفردات هذا الكتاب.

هل أنَّ فكرة المكونات هي عيّب؟

بالنسبة لي نعم هي عيّب، أنا أشرت بأنْ لا أقبل أنْ يُصنفني أحد بأني شيعي، على الرغم من عائلتي شيعية ودينية وفي حضرة الإمام علي (عليه السلام) وأعتز بذلك، ولكن لا أقبل أنْ يُصنفني أحد أيديولوجياً، وأنْ يضعني في خانة لا أرتضي أنْ أكون فيها، وشخصياً اعتبر نفسي مثقف عراقي وبهذا المعنى أريد أنْ أُصنّف، لا أحد أنْ يُصنفني سلفاً، هذا التصنيف هو تصنيف خاطئ.

دعني أقول لك ما يلي: ممن يتكون العراق، يتكون من قوميتين رئيسيتين (العرب والأكراد)، أين عرب العراق في الدستور؟ لا وجود لشيء أسمهُ عرب العراق في الدستور، علماً بأنَّ عرب العراق يُألفون 80٪ من سكان العراق، لماذا تكون العروبة مردودة أو منبوذة، الذين تاجروا باسم القومية ممكن أنْ يكونوا منبوذين ومردودين، ولكن فكرة الإنتماء لهوياتي، الشعور الوجداني بأنني عربي وأرتبط مع أبن الأنبار برابطة وثيقة، وأرتبط مع أبن النيل برابطة عميقة، وأرتبط بالمغرب العربي برابطة قوية ومتينة، وأرتبط بالخليج بروابط روحية وثقافية واجتماعية وعائلية، لماذا يُريد أحد أنْ يُقزّمني ويُصنفني بتصنيف لا أرتضيه لنفسي؟

اذا أردنا أنْ نُصنّف العراق على أساس ديني، يمكننا أنْ نقول أنَّ العراق يتكون من أديان عديدة، فيهِ مُسلمون وهم (شيعة وسُنَّة)، وفيهِ مسيحيون، وفيهِ صابئة مندائيون... ألخ، واذا أردنا أنْ نُصنّف العراق وفقاً لاعتبارات أخرى يمكن أنْ نقول أنَّ العراق يتكون من كذا وكذا، ولكن كيف يمكن أنْ تُصنف طوائف إلى جانب قومية، لماذا يُقال مكون سُني ومكون شيعي ومكون كردي؟ لماذا لا وجود لمكون عربي مقابل مكون كردي؟ اذا فرضنا فكرة المكونات سالكة، احترم من يُريد أنْ يُنسب نفسه إلى طائفة، لكن لا أنْ يُفرض هذا على المجتمع العراقي، هنا الخلل، من يقود

الدستور، وفي سبعة مكانات من الدستور يتحدث عن المكونات والتوازن سيعني ذلك بالضرورة التقاسم الوظيفي والطائفي والإثني، سيقوم بالضرورة على أساس المغانم وليس على أساس الكفاءة والوطنية، وهذه هي المعايير التي ينبغي أنْ تحكمنا بغض النظر عن أفكارنا، نؤمن أو لا نؤمن، مسلمين أو مسيحيين، أكراد أو عرب وهكذا، هذه بالنسبة للقواعد.

أمّا بالنسبة للديمقراطية التوافقية اتفق معك بأنَّ الديمقراطية التوافقية مفيدة في لحظة أنتقالية من لحظات انتقال المجتمع من طور إلى طور، أمّا أنْ تبقى الديمقراطية التوافقية إلى ما لا نهاية فلا علاقة لها بالديمقراطية، ثم الديمقراطية هي حكم الأغلبية، والأغلبية لا تُصبح أغلبية إلاّ اذا أحترمت الأقلية، والأقلية لا يمكن الشعور بحقوقها إلاّ اذا قدّرت دور الأغلبية، علماً أنني لا أميل لمصطلح الأغلبية والأقلية إلاّ اذا كان الحديث سياسياً أو في البرلمان، أمّا في المجتمع فمسيحي واحد يُعادل كل المسلمين لأنه يعبر عن دين، والمسلمين في كل الكرة الأرضية يُعبرون عن دين، ومسلم واحد يُعبر عن كل معتنقي الأديان في العالم، لأنَّ مبدأ المساواة ينبغي أنْ يؤخذ عند الحديث ما أسميه أنا بـ(المجموعات الثقافية)، وكنتُ قد كتبتُ رسالة للأمين العام للأمم المتحدة عام 1992، حول إعلان حقوق الأقليات، وقلتُ الأقلية تستبطن فيما تستبطن الخضوع، في حين الأغلبية تستبطن فيما تستبطن التسيُّد، المشكلة ليست عددياً المشكلة تتعلق بمبدأ المواطنة، والمواطنة تتعلق بأربعة قضايا رئيسية:

1. الحرية، فلا مواطنة بدون حريات.
2. لا مواطنة بدون مبدأ المساواة، أي عدم التمييز.
3. لا مواطنة بدون العدالة، لاسيما العدالة الاجتماعية.
4. لا مواطنة بدون الشراكة والمشاركة بعدم التمييز.

القاضي النائب قاسم العبودي:

أنا عندي مداخلة على كل فقرة من فقرات المحاضرة، لكن الوقت لا يسمح، وأبدأ من حيث انتهيت، اذ وضعت نفسك كشخصية ومعيار للدراسة والبحث وهذا خطأ منهجي واضح، وأنت

لا تقبل شخصياً أنْ تُصنف تصنيفاً طائفياً ولكن مع ذلك قبلت أنْ تصنف تصنيفاً عروبياً أيّ عربي، وذكرت أنْ الدستور لم يذكر ذلك أين الكرد من الدستور في حال ركزنا على عروبة العراق؟

القضية الثانية، اتفق مع الدكتور عدنان، اذا اطلعتم على التجارب الدولية العريقة وأتحدث عن التجربة السويسرية في عام 1884 هي تجربة مكونات، وأنا زرتها أكثر من مرة وأطلعت كثيراً على الدستور والقوانين هناك، أبسط المسائل يتم حلّها من خلال نقاش المكونات، وهناك أمثلة كثيرة في مناطق مثل سويسرا مثل النزاع حول اللغة من اللغات الأربعة المعترف بها.

الآباء المؤسسون الأمريكيون وصل حد النقاش بهم – بعضهم قال – يجب أنْ يشترط بالرئيس الأمريكي أن يكون بروتستانتي، الدستور الأمريكي الذي كتب لغرض الحد من صلاحيات دولة الاتحاد، الحكومة اتحادية، والقضية ليست بالنصوص أو الدستور إنما في الممارسة ونجاح التجربة الحزبية التي استطاعت أنْ تجتذب مختلف مكونات المجتمع الأمريكي، جعلت ممثل مجلس الشيوخ من نفس الولاية مناطقياً أمّا ديمقراطي أو جمهوري، وبالتالي عززت من سلطة دولة الاتحاد، وخففت من الحساسيات الطائفية.

القضية الثالثة، أرجو مراجعة القرارات الدولية التي قُلت أنها مجحفة للعراق جميعاً، على العكس ليست جميعها مجحفة وإنّما بعضها ممتاز، وأيد سيادة العراق، وساعد العراق في إستعادة أمواله من الخارج، ودعا الدول الأخرى إلى أنْ تُساعد العراق وتلتزم أمام العراق بمساعدته بإستعادة أمواله، وتطوير عمل الديمقراطية، تأسيس فريق المساعدة الدولي الخاص بالانتخابات والكثير من هذه القرارات لم تكن جميعها مجحفة.

سواء ذكرت المكونات بالدستور بنصوص قانونية أم لم تُذكر، نحن بلد مكوّن، من عام 1920 وبداية الدولة العراقية الكرد شبه مُنفصلين عن الدولة العراقية، والسُنَّة يحكمون والشيعة محكومون، وهذه هي الحقيقة، وبالتالي الفشل هو فشل الأحزاب التي تمثل المكونات في إعادة بناء الهوية الوطنية، وكانت الانتخابات مناسبة لتمزيق هذه الهوية لأنَّ عادةً ما يتم استدعاء كل صور النزاع الطائفي والقومي واستثمارها من قبل هذه الأحزاب، مع العلم أنَّ الانتخابات مُناسبة للمزيد من الخراب والجذب بين المكونات وإعادة بناء الهوية الوطنية. للأسف – وهذه دائماً ما

أحملها على الأكاديميين – عذراً – هي المثالية وعدم مراعاة الواقع، وتتحدثون في إطار بعيد ومثالي، ولذلك لن تُلامسوا أبداً الحل للخروج من الأزمة.

ا. م الدكتور خالد عبد الأله

أعقب على كلام السيد القاضي فأنَّ الحق الأكاديمي ليس مثالياً بل واقعياً، والدليل هو كتاب (أزمة العراق سيادياً) وهو كان وجاء وأصبح طرحاً خرج من أقلام، وعمل في إطار السلطة، وحاول الحقل الأكاديمي أنْ يتحدث عنها بواقعية لامست الواقع، وحاول أنْ يُجيب عن سؤال الاستاذ عبد الحسين شعبان، لمن السيادة؟

الكتاب يُجيب على هذا التساؤل فالسيادة للدولة لا لمكونات، ولا نتحدث عن الحكومة، فالحكومات تذهب والشعوب هي التي تبقى، وبالتأكيد الدولة هي التي تبقى، فالسيادة أو الدولة هي مجموعة منظمة قاعدتها الاجتماعية الأفراد وكلنا نعلم التقسيم الإقليم ، الشعب، ومن ثم السلطة، والسلطة مقسمة إلى سيادة داخلية وسيادة خارجية، لذلك الطرح الذي تحدث عنه (جون لوك) في العقد الاجتماعي بأنَّ هنالك ثلاثة معايير أساسية من أجل تصويب عملنا الأساسي في صياغة العقد الاجتماعي وهي:

1. قانون واضح ومحدد.
2. قضاء مستقل.
3. قوة تستطيع أنْ تُنفذ هذا القانون

أنا أتوقع اذا تم تطبيق هذه المعايير الثلاثة نستطيع أنْ نبني الدولة، لذلك فأنَّ هذا الكتاب أجاب عن تساؤل حقيقي وواقعي ولذلك كانت الطروحات الأكاديمية التي جاءت بهذا الكتاب هي ليست مثالية وإنّما تحدثت عن بناء دولة وليس بناء سلطة، أيّ التحول من السلطة الحاكمة إلى مفهوم السلطة الخادمة، وهذه نقطة أساسية في هذا الجانب.

تعقيب ضيف الملتقى:

شكراً جزيلاً. أنا أرحب بالإختلاف أولاً، والحياة دائماً تفترض الخلافات لأنَّ لا تطابق في الرأي والحديث عن وحدة الرأي بمعنى التطابق سيكون ضرباً من ضروب عدم الواقع أو شكلاً من أشكال الإجماع المُلّفق أو المصطنع، ودائماً في الإجماعات هناك أصوات أخرى تُعبر بشكلٍ أو بآخر.

بلا أدنى شك رؤية الأكاديمي أو المثقف هي ليست رؤية كاملة، وقابلة للنقاش ومعروضة على بساط البحث، وهي ليست نهائية أيضاً فهي قابلة للتعديل أوالإضافة أو الحذف، ويمكن تناولها من زوايا مُختلفة برؤى مختلفة أيضاً، هذه الرؤى أحياناً تتعاكس مع رؤية السياسي، فالسياسي لديه قوالب جاهزة يُريد أنْ يفترض المجتمع العراقي مُقسّم هكذا، ويُريد أنْ يُقوّلب المجتمع العراقي وفقاً لهذه التقسيمات، وبلا شك ستتعارض مع المزاج السائد، لذلك الكثير من القوى التي دعت إلى مكونات طائفية وغيرها بدأت تعضّ أصابع الندم على ما حصل، هل فعلاً نحن مجتمع مكونات، لماذا لا نتحدث عن مواطنة عراقية؟ لماذا لا نتحدث عن كفاءة عراقية، عن وطنية عراقية؟ اعتقد هذا هو الأساس، حتى في الجانب القانوني والقضائي هو الأساس، وعلى حد تعبير (مونتسيكيو) يقول: "القانون مثل الموت ينبغي أنْ يسير على الجميع بلا استثناء". فعندما تجعل تمييز مسبق عملياً أنت فقدت عملية المساواة من محتواها، وافترضت شكل من أشكال التمييز مرة بأسم الأغلبية، ومرة بأسم المظلومين، ومرة بأسم الحقوق كذا وكذا...الخ، هذا الأمر لا يستقيم مع بناء دولة، وبناء الدولة يحتاج إلى عدد من العوامل التي ينبغي أنْ تتوفر في موضوع بناء الدولة، فأساس بناء الدولة وموضوعة السيادة هي فكرة المواطنة، والمواطنة تقوم على مبادئ المساواة وما إلى ذلك.

ثانياً، وهذا هو المهم لتنمية قدرات البلد، لابدَّ الخروج من الصيغة الضيقة إلى الصيغة المطلقة، صيغة الوطن الجامع الشامل العابر للطوائف العابر للقوميات، هذه هي الصيغة التي نطمح لها لكي تكون عراقية حقيقية تمثل الجميع بهذا القدر أو ذاك، ولذلك حركة الاحتجاج منذ 2019 إلى اليوم لم تقم لرغبة هنا أو لتقدير من هناك، وإنّما قامت وفقاً لفشل التجربة، والتجربة السياسية وصلت إلى طريق مسدود لابدَّ من معالجة هذه التجربة، لماذا فشلت التجربة؟ لأنها قامت على مبدأ المكونات والزبائنية والمغانم، تقسيم طائفي وظيفي (كرد عرب سنة...الخ) من أعلى الهرم إلى أنْ تصل إلى المراتب الدنيا (من المشير إلى الغفير)، نُريد أنْ نبني دولة؟ علينا أنْ نُراجع هذه التجربة؟

كيف نراجع التجربة؟ يجب أنْ تقوم على اعتبارات المواطنة هي الفيصل، وهي التي ينبغي أن تحكمنا، مع الاعتزاز والاحترام الكبير للطوائف وللأديان وللقوميات ولقناعاتها، لكن هذه لا تبني دولة وإنّما تبني نظام محاصصة، ونظام المحاصصة يختلف عن بناء الدولة.

أكتفي بهذا القول وأشكركم شكراً جزيلاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمةالمستشار الثقافي للمؤسسة:

سادتي الأكارم، أسمحوا لي بالكلام ليس لكوني أحد الباحثين في هذا المشروع، وإنّما أحد اعضاء الفريق المصغّر الذي شارك في المشروع منذ أنْ كان فكرة ماثلة في ذهن مُعد ومُقدم الكتاب، وإلى أنْ تحوّل إلى حقيقة ماثلة أمام الأنظار، وهذه الحقيقة تجّلت بكتاب وثائقي بواقع (682) صفحة، وساهم في كتابته (76) كاتباً وباحثاً، منهم (33) أكاديمياً من مختلف الجامعات العراقية، أو ممن يعملون في مؤسسات الدولة المختلفة ومراكز الأبحاث، وبهذا الصدد حرصنا كل الحرص على مشاركة كافة الجامعات العراقية، فقد شارك معنا أساتذة أفاضل من جامعات: الموصل، كركوك، تكريت، ديإلى ، بغداد، النهرين، المستنصرية، بابل، كربلاء، الكوفة، ميسان، البصرة، ومعهد العلمين للدراسات العليا.

وقد انقسم الفريق الأكاديمي إلى قسمين، قسم تم تكليفه – متفضلاً علينا – بالتعليق على ما كتبه السادة رؤساء الوزراء والنواب، وكتابة الملخصات التنفيذية، والقسم الآخر كُلّف – متفضلاً علينا – بإعطاء آرائه وأفكاره لإستخلاص الإستنتاجات والتوصيات ومن ثم كتابة ملخصاً تنفيذياً للتوصيات وآفاق حل الأزمة.

وقد حرصنا أنْ يكون الفريق المكلف بكتابة الإستنتاجات والتوصيات يمثل كافة الجامعات أو أغلب الجامعات العراقية، فتألف الفريق من جامعة كركوك، وديإلى ، وتكريت، وميسان، والنهرين، والمستنصرية، وكربلاء، والبصرة ولم نكتفِ بهذا التمثيل الأكاديمي وإنّما سعينا إلى اكتمال الصورة العراقية الجميلة، فقد سعينا إلى فتح آفاق التواصل مع جامعات إقليم كردستان العراق وإشراك السيد عميد كلية العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين في أربيل باللجنة العلمية

الخاصة بالمسابقة العلمية الموسومة (للسيادة والمصلحة الوطنية) والمرتكزة على ما ورد من آراء وأفكار بالكتاب.

في الختام أقول، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، كل الحب والوفاء والشكر والامتنان وأرقى العبارات إلى الأساتذة الأفاضل، الزملاء الأعزاء، الأكاديميون الكرام، الباحثين الأعزاء وإلى كل من كتب وساهم وشارك في الكتاب وفي الندوات وفي اللجان العلمية والتحضير للمسابقة نقول لهم جزاكم الله خير الجزاء عن العلم وأهله. وشكراً جزيلاً.

(3)

ندوة وحفل توقيع الكتاب
معرض بغداد الدولي للكتاب
قاعة القدس-بغداد
11 حزيران 2021

إدارة الندوة الدكتور مصطفى الناجي:

موضوعة السيادة من القضايا التي تعرضت لتحميلها ما ليس فيها، وعادةً ما يتم فهمها بدلالات أخرى لا تمت لها بصلة. ربما بسبب حداثة تعاطي النخبة مع موضوعة السيادة وربما لانَّ النخبة لم تفكر بموضوعية، وربما لأنَّ نظرية السيادة حاملة أوجه. وربما -ايضا- لانها كباقي الإطروحات يتم النظر إليها بعين واحدة غير محايدة.

من هنا أؤكد على الجوانب الإيجابية لطرح قضية السيادة للتعديل والنقد والتصويب، اذ تحولت من نصوص جامدة يتم التداول بشأنها في غرف مغلقة بين فئة محدودة إلى قضية رأي عام يشترك في تصويبها العامة والخاصة، وهو ما تمخضت عنه منتديات وندوات الملتقى للوصول إلى رؤية مشتركة، أو على الأقل الاتفاق على خطوط عامة بالقدر المتيقن.

إلاّ أنَّ هذه العملية يكتنفها بعض الارهاصات السلبية -ايضاً- التي تبين أنَّ للسيادة حتى عند بعض الأكاديميين فضلاً عند بعض السياسيين فهماً خاطئاً، ولهذا يجب الاحتكام اولاً لذوي التخصص لتصنيف ما يدخل ضمن موضوع السيادة وما يخرج عنها.

وثمة أمرٌ آخر يتعلق بمنطق التطور زمانياً ومكانياً، فما يعد (سيادياً) في زمنٍ ما، ربما لا يعد كذلك في زمنٍ آخر، وما يندرج ضمن السيادة في دولةٍ أو نظامٍ ما، ليس بالضرورة أنْ يكون كذلك في دولةٍ ونظامٍ آخر.

إنَّ تقسّم النظام الإداري للدولة لا يمكن اعتباره تقسيماً لسيادتها، وأنَّ الاحتفاظ بالهوية الفرعية لمكونات المجتمع لا يمكن اعتماده كتهديد لسيادة الدولة ... من هنا تبرز الحاجة للرجوع إلى أساسيات نظرية السيادة ومن ثم تشذيب السيادة عن كل ما عُلّق بها من مواضيع أخرى.

إنَّ الفهم العلمي والموضوعي لأيّ اطروحة هو الطريق الأقصر والأسلم والأفضل للوصول إلى حلول ناجحة. تماماً مثلما يذهب المريض إلى الطبيب المختص، ومثلما يطرق المؤمنون أبواب الفقهاء للحصول على الاطمئنان بأنهم على طريق الشريعة، وخصوصاً في قضايا جدلية كقضية السيادة التي تحتاج أكثر من غيرها إلى الدقة والتصويب بعيداً عن أهواء وأمزجة وإنتماءات الباحثين والسياسيين وغيرهم.

إنَّ حصر ثلم السيادة – مثلاً – بما بعد العام 2003 هو ابتعاد عن الحقيقة، كما أنَّ إقران السيادة بالاحتلال العسكري ابتعاداً عن الواقع، تماماً مثل التمسك بالنظرة التقليدية لسيادة ما قبل 500 عام ومحاولة ليِّ عنقها على الواقع الحالي هو محضّ افتراء لا يمكن أنْ يصمد أمام تطور الحيلة وتعقدها. ولهذا يجب وضع خارطة طريق تعتمد على الحلول وتحرص على تنفيذ التوصيات ومتابعتها، ومن ثم إجراء تقييم دوري مستمر.

أزمة العراق سيادياً

هو حلّ لكل شيء، لكل المشاكل والأزمات في العراق أُختير هذا العنوان (أزمة العراق سيادياً) نعترف بأنَّ هناك الكثير من الأزمات لكن السيادة هي إحدى أهم الأزمات التي يجب أنْ توجد لها الحلول الناجحة لحلحلة هذا الموضوع.

مشروع (أزمة العراق سيادياً) أنطلق قبل أكثر من عام، شارك به أكثر من (75) مختص سواء كان في المجال السياسي أم التنفيذي أم التشريعي وكان هناك الجهد الأكاديمي الواضح في هذا المشروع أو من الباحثين المتخصصين، شمل المشروع مختلف الاتجاهات الفكرية، والمذهبية، والطائفية، والقومية، والدينية، والاجتماعية وكان هذا المشروع برعاية الملتقى والمعهد وجريدة المواطن.

أكثر من عام كامل على البحث، والتدوين، والطباعة، والسؤال، والجواب، والاستكتاب لم ينته هذا المشروع بإصدار موسوعة أو كتاب أزمة العراق سيادياً بل كان هذا المشروع أو أزمة العراق سيادياً هو الموسم الرابع، فأكثر من عام كامل وعلى أربعة مواسم، الموسم الأول كان (أزمة نظام السياسي في العراق)، والموسم الثاني تحت شعار (حوار صادق نحو بناء العراق)، والموسم الثالث هو (العراق ودول الجوار) والموسم الرابع والذي نحن بصدده وهو (أزمة العراق سيادياً).

هيكلية المشروع

أُعرج بشكل سريع على هيكلية هذا المشروع ومن ثم نسمح للباحثين أنْ يدلوا بدلوهم في هذا الموضوع، بُنيَّ هذا المشروع على خمسة محاور رئيسية:

الأول: هو وجهه نظر الرؤساء السلطة التنفيذية رؤساء الوزارات.

الثاني: هو رؤية السيادة في من وجهه نظر رؤساء السلطة التشريعية.

الثالث: خُصص للتعقيب على تلك المحاور.

الرابع: فرصة لتبادل الافكار بين الأكاديميين لصياغة الاستنتاجات والتوصيات.

الخامس: هو رؤية المرجعية الدينية حول موضوعة السيادة.

تم تشكيل لجان نخبوية من (15) مختص من مختلف الشرائح لتقديم التوصيات والاستنتاجات في النهاية لصاحب القرار.

بودان وهوبز ولوك

أعتقد لا يكفي ان نقول او نعرف السيادة بأنها هي الحق المطلق للهيئة الحاكمة في الدولة وسلطتها على نفسها دون اي تدخل من جهات خارجية وداخلية. من عام 1567م، عندما كتب جان بودان حول موضوع السيادة في كتابه (ستة كتب للجمهورية)، كانت الظروف المحيطة في ذلك الوقت تقتضي أنْ يجدوا حلّ لبناء الدولة القومية فكان تبرير للإمبراطور أو الملك الفرنسي لفرض سيطرته على اللوردات الاقطاعيين، ومن ثم تطور هذا المفهوم بعد أنْ جاء (توماس هوبز) في حدود عام 1600م، ومن ثم كتب (جون لوك) و(جان جاك روسو)، إلى ان وصلنا إلى القرن العشرين اذ تحول وتطور مفهوم السيادة جذرياً بعد تأسيس الأمم المتحدة وميثاقها عام 1945 في سان فرانسيسكو.

موضوع السيادة تطور من المجال الداخلي إلى المجال الخارجي، إلى أنْ وصلنا إلى أنَّ السيادة لها بُعدين (داخلي وخارجي) ونحن نعترف كأكاديميين ومختصين بأنَّ كل نظرية وكل فكره محكومة بالظروف المحيطة وبالتطبيق.

حوارية عن سيادة العراق

العراق يُعاني منذ عام 1990 من موضوع السيادة بعد أنْ أصدر مجلس الأمن أكثر من (60) قرار تحت البند السابع بخصوص العراق، فبدأت تُثلم السيادة في العراق من عام 1990 عندما خضع كلياً لإرادة مجلس الأمن ولجان التفتيش، واعتقد الاغلب عاش تلك الفترة الصعبة من حياة الدولة العراقية. اليوم هذا المشروع، أيّ (أزمة العراق سيادياً)، يحاول أنْ يقدم حلّ ورؤية متكاملة لموضوع بناء الدولة سيادياً.

وسيكون معنا أثنين من الأساتذة المختصين هم:

- الاستاذ الدكتور (فارس حرّام) من النجف الأشرف، أستاذ الفلسفة في جامعة الكوفة، ناشط، وشاعر، وأديب ترأس اتحاد الأدباء والكُتّاب في النجف لمدة ستة أعوام، وحاصل على جوائز عديدة في الأدب، والشعر، والنص، منها جائزة (الشارقة للأبداع العربي) عام 2005، وجائزة (البابطين للابداع في الشعر) من الكويت عام 2010، له ديوانين شعريين ومؤلف كتاب (العراق 360 درجة).
- الاستاذ المساعد الدكتور (علي طاهر الحمود) المدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعه بغداد، مختص في قضايا بناء الدولة والأمة، له مؤلفات عديده منها (جمرة الحكم).

محاضرة

الاستاذ الدكتور فارس حرّام

أسّ المشكلات

اليوم نتحدث عن موضوع تطرّق إليه الزميل العزيز مدير الندوة حيث ذكر أنه أحد أهم المشكلات التي تعترض مسيرة النظام السياسي الآن، أود أنْ أُعلّي من وتيرة هذه العبارة فأقول: بل هي أُسّ المشكلات، ولاسيما الطريقة التي تركّب بها وأُنشئ بها النظام السياسي الجديد بعد عام 2003. فهو نظام أُنشئ وتركّب على مبدأ تفتيت السيادة، وذلك عبر الأنتقالة المنطقية والعملية من تفتيت السلطة، اذ يعني بعد عام 2003 كان الهم الأول لإزاحة حقبة الدكتاتورية في ذهن الطبقة السياسية الجديدة هي أنها تُفتت السلطة و تحوّل العراق إلى دولة لامركزيه ولكن التطبيق العملي لهذا أصبح فيه انتقالة من السلطة إلى تفتت السيادة نفسها، وأصبح العراق عراقات، من ذلك مثلاً: أنَّ القوى التي مسكت بالسلطة من عام 2003 إلى الآن أخفقت في أنْ تعرف ما هو العراق بالنسبة لها جميعاً، فنحن عندما نشاهد جلسة من جلسات مجلس الوزراء، أو جلسة من جلسات مجلس النواب أو لقاءً تباحثياً بين عدد من القادة السياسيين فأننا نشهد مجموعة عراقات تتكلم وليس عراقاً واحداً، لماذا؟ لأنَّ الأنطلاق هو من نقطة تُعرّف العراق بالنسبة لهذه الكتلة لأنهم ينطلقون من تعريف للعراق خاص بكل واحد منهم.

فالعراق عند السياسيين السُنَّة يختلف في كثير من التفاصيل عن العراق من وجهة نظر السياسيين الشيعة، والعراق من وجهة نظر السياسيين الكرد أيضاً عراقٌ آخر، فنحن أمام عراقات، وهنالك أيضاً داخل المكون الواحد رؤى مختلفة، وهذا من الناحية التاريخية أمرٌ طبيعي عندما يأتي نظام جديد على خلفية نظام مستبد، أشبه بانك تفتح القفص عن نمور مسجونة طوال سنوات فتنطلق باتّجاهات مختلفة، ولكننا يجب أنْ نقول: أنَّ الطبقة السياسية الحاكمة أخفقت في ان تتجاوز هذه اللحظة التاريخية حتى الآن، نعم، من الممكن أنْ يكون سقوط نظام صدام حسين واحتلال العراق لحظة مربكة ومنعطف تاريخي، وهنالك تقديم للأولويات عند بعض المكونات، ولكن هذا غير مقبول بعد مرور حوالي ثمانية عشر عاماً منذ تلك اللحظة بل أنَّ الطبقة السياسية سعت إلى تركيز

وتعميق تفتيت السيادة بينها من باب تفتيت السلطة، وهذا الخلط والالتباس هو الذي أدّى إلى هذا النوع من الإرباك في مفهوم السيادة.

سيادات وليس سيادة

اذن، نحن بعد عام 2003 أصبحنا أمام سيادات عليا وليس أمام سيادة واحدة اذا اتبعنا بعض التعريفات، نظراً لأننا أمام عراقات، والمشكلة الأساسية التي تعيق حركة إنقاذ الاقتصاد، وإنقاذ العملية السياسية، تنمية المجتمع، والتنمية الثقافية للمجتمع، وإصلاح القيم كل هذه تعتمد على إصلاح موضوع السيادة، فموضوع إصلاح السيادة ليس موضوعاً سياسياً فحسب وإنّما هو موضوع يتفرع ويصل إلى مطابخ البيوت لأنه يتعلق حتى في معيشه المواطن البسيط.

العراق الطفل

أعتقد أنَّ المفهوم الأساسي الذي هيمن على ذهنية الطبقة السياسية هو مفهوم "العراق الطفل" هم تسيطر عليهم رؤية أنَّ العراق بعد عام 2003 عبارة عن طفل يحتاج إلى رعاية، والرعاية يجب أنْ تكون دولية – وهنا انتقل إلى الجانب الخارجي المؤثر في قضية السيادة – وهذه المشكلة كان من الممكن أنْ تكون أخفُّ وطأةً اذا كان مفهوم (العراق الطفل) يُمكن أنْ تُسوّقه الدول الكبرى والأمم المتحدة والمنظمات الدولية على الطبقة السياسية لكي يعلوا من مستوى أدائهم السياسي وينتقلوا من مرحلة المنعطف التاريخي عام 2003. هذا من الممكن تفهّمهُ، لكن ما لا يمكن تفهّمهُ هو أنَّ هذه الرؤية تيسطر على الطبقة السياسية نفسها من الداخل فهم حتى هذه اللحظة يشكّون في قدرتهم على إدارة البلد من دون الإتكاء على دولةٍ أخرى، ومفهوم العراق الطفل لايزال مفهوماً مسيطراً ومهيمناً في كل أنماط التفكير عند الطبقة السياسية، وينبغي معالجة هذا الأمر فهو يتعلق بمركبات نفسية ومركبات اجتماعية، فضلاً عن كونه مبنيّ أساساً على عقدة نقص حضارية أزاء الدول التي تمكّنت من النهوض.

الغسيل الثقافي

هنالك بُعد ثالث من مسألة تفتيت السيادة وهو قضية البعد الشعبي. هنالك سعيٌّ شعبيٌّ لتفتيت السيادة، وذلك لأنَّ كثيراً من المكونات العراقية وقعت تحت طائلة ما أسميه بـ(الغسيل الثقافي) وهو غسيل الأفكار عن العالم وأفكار عن الوطن ومفهوم الإنسان، ومفهوم البلد والدولة كلها

قامت الطبقة السياسية عبر هذه المكونات بتمرير مفاهيم عن العراق لهذا البعد الشعبي وتغذيتها ومن ثم اصبحت تتحصن بها.

فمثلما قلنا أنَّ هنالك عراق خاص عند السياسيين السُنَّة، أيضاً أصبح هنالك عراق خاص عند كثيرٌ من السكان السُنَّة في العراق، وأيضاً هذا الأمر ينطبق على السكان الشيعة والسكان الكرد و باقي المكونات.

فهنالك نوع من التعالق والتناغم بين بعض من الطبقة السياسية وبعض من الأوساط الشعبية أعطت بُعداً شعبياً لتفتيت السيادة، وهذا هو أخطر ما في الموضوع.

أزمة العراق سيادياً

أنا أطلعت على إجابات رؤساء الوزراء في الكتاب القيم الذي صدر عن (أزمة العراق سيادياً)، كلها تُشير إلى نقطة واحدة وهي عدم تمكن أو اخفاق رؤساء الوزراء في الكتاب في تحمّل مسؤولية الفشل، وكل واحد منهم في مداخلته قال أنا فعلت و فعلت و فعلت، و حاولت، ولكن لا يوجد تحليل حقيقي أو إعطاء فكرة عمّن الذي فتت السيادة، رئيس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية في العراق ثم هو صاحب أكبر نافذة للاطلاع على الخروق التي تتعرض لها السيادة والسلطة العليا، وهذه نقطة أود أنْ أُشير لها فيما يتعلق بالكتاب.

ما الحل؟

هنالك باعتقادي نمطان من الحلول: النمط الأول: العاجل الفوري المرحلي وهو يتعلق **بظهور تيار سياسي جديد**، وطني يعتمد رؤية جديدة للعراق ويؤسس لعقد سياسي جديد. وأعتقد أنَّ بوادر هذا التيار موجودة منذ تظاهرات عام 2011 حتى الآن، ولكن لم يتبلور بشكل ناضج حتى هذه اللحظة وأعتقد اذا تبلور هذا التيار وظهرت له قيادات حقيقية على الأرض نستطيع أنْ نرى أنموذجاً جديداً من الرؤية السياسية التي تقدم حلّ إلى مشكلة السيادة. النمط الثاني: هو النمط الاستراتيجي بعيد المدى وهو الذي أنادي به منذ زمن وهو ما أسميه **بالحل الثقافي** لما يحدث في العراق.

الحل الثقافي

لقد جربت الحكومات بعد عام 2003 حلولاً مختلفة للأزمات التي يعيشها البلد، جرّبت الحل الأمني فى مواجهة الإرهاب، جرّبت الحل الاقتصادي، جرّبت الحل السياسي – وطبعا مع الملاحظات الكثيرة على هذه التجريب هل كان جاداً؟ هل كان حقيقياً؟ هذا موضوع آخر، ولكن تصنيف الحلول التي ظهرت من 2003 إلى الآن تصنف بهذا الشكل بعضها سياسي، واقتصادي، وأمني ولكن لم تُجرّب هذه الحكومات المتتابعة، ولا مجالس النواب المتتابعة أنْ تذهب باتّجاه الحلول العميقة وهي الحل الثقافي. الحل الذي يتجه نحو تغيير القيم أو تسلسل القيم في مجتمعنا وهذا يحتاج إلى إصلاح قطاع التربية، وقطاع التعليم، وقطاع الثقافة.

هذا القطاع بإصلاحه يعني بأننا بحاجة إلى برامج استراتيجية بعيدة المدى تدخل في فهم الفرد العراقي، وتدخل في رؤيته للبلد وهذا التدخل يبدأ بتربية الاطفال، إصلاح النظام التعليمي، وإصلاح النظام التربوي، وإصلاح قطاع الثقافة هذه القطاعات اذا تم إصلاحها مع بيئة تشريعية تعزز هذه المشاريع الاستراتيجية وأيضاً صرف بالاموال عليها نستطيع آنذاك أنْ نخطو خطوة عظيمة باتّجاه توحيد رؤية العراقات المختلفة وتجاوز فكرة العراق الطفل وصولاً إلى بلوغ مفهوم مقبول ومشترك بين المكونات المختلفة للسيادة.

مدير الندوة:

أنا أعتقد أنه لابدَّ أنْ نضع النقاط على الحروف حتى لاتذهب الفكرة بعيداً، هنالك خلط بين قضية السيادة وبين الأنظمة الإدارية لتلك الدول. تفتيت السيادة لا يعني بالضرورة أنَّ هنالك نظام إداري مُقسّم بين المركز والأقاليم، وعلى سبيل المثال لا يمكن الشك بأنَّ أمريكا دولة ذات سيادة، ومعروفة سطوتها ونفوذها لكنها دولة مُقسّمة إدارياً بين ولايات، فلا يعني تقسيم الدولة إداريا هو تفتيت للسيادة.

النقطة الأخرى ولعلي اتجرأ بوجود الاساتذة الافاضل بقضية نظرية أنه السيادة حالها حال باقي الإطروحات الفكرية تطورت وخضعت إلى منطق التطور والتكيّف إلى أنْ وصلت إلى ما وصلت إليه الآن. قضية تعدد الهويات الإثنية والفرعية لا يعني بالضرورة تفتت السيادة، هناك الكثير من

الدول المتعددة إثنياً وثقافياً ودينياً وعرقياً، بل أنا أزعم ليس هناك دولة لا يوجد فيها تنوع ثقافي وتنوع في البُنيات الاجتماعية، لكن هذا لا ينعكس بالضرورة على قضية تفتيت السيادة.

محاضرة

الدكتور علي طاهر الحمود

بالحقيقة أنا للتو عدت من السليمانية، في إقليم كردستان، تحدث الآن أحداث كثيرة لعل أهمها خلال الأيام الماضية هو احتلال تركي لأراضي كردستانية عراقية كثيرة وكبيرة، الناس هناك مستاءة جداً، لكن بما أنَّ حكومة الإقليم وضعت كل بيضاتها في سلة تركيا لا تستطيع أنْ تتخذ موقف، لا بل هي الآن في حرج كبير أمام شعبها، لأنَّ القوى التي كانت تستطيع أنْ تحتج على مثل هذا الاحتلال هي الآن في السجن، وسجون إقليم كردستان فيها 70 إلى 80 معارضاً سياسياً وصحفياً، كان من الممكن أنْ يُشكّلوا رأي عام ويحركوا الشارع ويحتج ضد هذا الاحتلال.

السيادة فرع لبناء الدولة والأمة

لماذا اذكر لكم هذه القصة؟ لأنني اعتقد بأنَّ السيادة فرع بناء الدولة، وفرع بناء الامة، قضم الحريات يثلم السيادة بهذه الطريقة، صعود الشعبويات العابرة للحدود مثل الشعبويات التي الآن تنادي مثلاً بأمّة شيعية من افغانستان إلى البحر الأبيض المتوسط، مثل هذا الشعبويات هي نتائج عدم وجود مشروع لبناء الدولة وبناء الأمة.

عندما نتحدث عن بناء الدولة نتحدث عن نظام إداري واضح، وأنَّ تقسيم الصلاحيات بين الفدرآليات والأقاليم والمحافظات ليست هي القضية، لكن الوضوح هو القضية وجود فلسفة تشريعية واضحة هي القضية، تخيلوا لدينا 21 ألف قانون وأنظمة وتعليمات وأوامر متراكمة من العهد الملكي وإلى هذه اللحظة هي باتّجاه اقتصاد اشتراكي ريعي أوامري ضد القطاع الخاص، في الوقت الذي يفترض أنْ يكون النظام موجه نحو اقتصاد السوق، خصوصاً بعد عام 2003.

فلسفة النظام غائبة

الفلسفة التشريعية غائبة، وعندما تكون غائبة تكون هناك فوضى تشريعية، بالتأكيد هذه جزء من عملية بناء الدولة التي سوف تُثلم لاحقاً من قبل الدول المجاورة ودول العالم، لذلك نتحدث عن وضوح وعن فلسفة في النظام الإداري والنظام التشريعي وكذلك في النظام القضائي، عندما لا يكون لدينا نظام قضائي عادل يحقق العدالة والناس تطمئن اليه، هذا يعني أنَّ هناك خلل في بناء

الدولة، وعندما يكون هناك خلل يكون موضع أطماع للآخرين لثلم السيادة والاستعانة بالغير. بنفس الوقت هذه العملية ينبغي أنْ تترافق مع عملية بناء الأمة، وأنا اتحدث عن الامة العراقية. من المفارقات أنه في هذا الوقت وفي عام 2021 ونحن نبحث عن بناء الدولة والأمة ونبحث عن السيادة في حين أنَّ بلدان العالم بدأت تتخلى عن جزء من سيادتها لأغراض الحصول على منافع أكبر، على سبيل المثال الاتحاد الاوروبي إنموذجاً، يتخلون عن سيادتهم في العملة في القوانين في التشريعات حتى في دساتيرهم لصالح كيان أقوى وأكثر نفعاً للناس، وفي الوقت ذاته نحن الآن في هذه السنوات نبحث عن السيادة بمفهومها الكلاسيكي لأننا لم نحصل عليه بالحقيقة. هذه واحدة من المفارقات العراقية وسببها هو هذا الفشل في بناء الدولة وفي بناء الأمة.

ركائز بناء الامة

عندما نتحدث عن بناء الأمة نتحدث عن ثلاثة ركائز أساسية:

أولاً: المشاركة السياسية:

غير ممكن أنْ نتحدث عن أمة عراقية يشعر أبنائها بأنهم منتمون للدولة من دون وجود مشاركة سياسية حقيقية، وهذه المشاركة التي يكون فيها الشارع العرقي مُمثلاً.

ثانياً: المشاركة الاقتصادية:

المشاركة الاقتصادية بمعنى أنّ المواطنين كلهم مشاركون في الثروات، والدولة هنا في مجال بناء الأمة ينبغي أنْ تعتمد مبدأ التساند الاقتصادي وليس الفدرآليات والكونفدرالية الاقتصادية.

التساند الاقتصادي بين المناطق الجغرافية، ونحن نتحدث عن نظريات كنظرية (كارل دويتش) مثلاً عندما يتحدث عن التصنيع، والتحضر، وشبكات النقل، والتساند الاقتصادي الذي بالنهاية يخلق تضامن اجتماعي، وهذا التضامن يقوم ببناء الأمة وبالتالي بناء الدولة، والنتيجة يشعر الأفراد بأنهم منتمون لهذه الأرض ويجعلهم حساسين تجاه الاستعانة بالغير أو نقض السيادة.

ثالثاً: المشاركة الثقافية:

المشاركة الثقافية بمعنى صناعة التاريخ صوت الأقليات، صوت المذاهب، صوت الأديان، ينبغي أنْ يكون حاضراً في كتابة التاريخ، التاريخ المكتوب الآن والموجه في الكتب الدراسية أخفى دور الأقليات.

كذلك الأعتراف بحق الناس السياسي، وخصوصاً الأقليات، وعلى سبيل المثال العراقيين من أصول أفريقية (ذوي البشرة السمراء) ليس لهم حقوق، كذلك (الكاكايين) ليس لهم حقوق، والأعتراف هو الحق بالظهور السياسي وهو جزء من بناء الدولة والأمة الصانعة للسيادة، والحامية لها، اذ لا يمكن أنْ نستبعد فئة من المشاركة السياسية والاقتصادية وننتظر منهم أنْ يُدافعوا عن سيادة البلد، فعندما تكون نسبة الفقر في الناصرية 55٪ كيف ننتظر منهم بالضرورة أنْ يدافعوا عن سيادة البلد؟

شكراً جزيلاً.

المداخلات:

مداخلة الاستاذ اياد العكيلي

أسّ المشكلة في النظام الجديد العملية السياسية، أنَّ أغلب القادة السياسيين الذين تصدوا – ومن مختلف المكونات – هم لم يلتزموا بالوثيقة الدستورية التي كتبوها وبالتالي أنَّ الوثيقة الدستورية بيّنت شكل نظام الحكم، وهو نظام برلماني. النظام البرلماني أساسه وفق جميع القوانين للأنظمة السياسية المختلفة والمقارنة لجميع الدول سواء كانت رأسمالية أم أشتراكية أم مختلطة، فالنظام البرلماني يعتمد على نظام المكونين داخل مجلس النواب أو داخل البرلمان وهما الكتلة الاولى (الكتلة الأغلبية) والكتلة الأقلية، كتلة الأغلبية هي التي تشكل حكومة والأقلية تكون معارضه ومتابعة لدور الحكومة، ما نحن فيه الآن أننا قد قتلنا النظام البرلماني من عام 2005 لحد هذه اللحظة، لا يوجد لدينا اسم نظام برلماني، والحقيقة أسسنا لعرف غير صحيح، عرف سياسي وبدعة سياسية غير صحيحة، لا يوجد نظام برلماني تشترك في كل القوى السياسية العاملة في المسرح السياسي وبالتالي أنَّ كل القوى السياسية الموجودة داخل مجلس النواب هي تشترك في الحكومة، اذن من يعارض؟ من يراقب؟ من يحاسب الحكومة؟ وبالتالي شكّلنا حكومات ضعيفة، حكومات هزيلة لا وجود دور لرئيس الوزراء في هذه الحكومات لأنّهُ مُقيّد، الوزراء الذين هم في الكابينة الوزارية لا يأتمرون بأمره، وإنّما يأتمرون بأوامر رؤساء أحزابهم فانتجنا حكومات فاشلة، وشكرا جزيلا.

الدكتور قاسم خضير عباس أستاذ القانون الجنائي الدولي:

في الحقيقة مصطلح السيادة هذا المصطلح الذي قد تم تجاوز عليه بصورة فجّة منذ الاستاذ الفقيه (جان بودان) عندما طرحه بصورة واضحة جلية، قد ظهر كثير من الفقه سواء كان الفقه الألماني الذي استند على نظريات وفلسفة (هيجل) في سبيل خرق السيادة وبالفعل قد مارست المانيا كثير من هذه التجاوزات على دول الجوار.

الآن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أنْ طُرح هذا المصطلح بواسطة (بطرس غالي) عندما كان أميناً عامّاً للأمم المتحدة وطرح نظرية السيادة المقيدة، قد استغلته الولايات المتحدة الأمريكية

بصوره فجّة للتدخل في كثير من الدول من أجل مصالح شخصية، هذه المصالح كانت ضد مصالح الشعوب في سبيل تحقيق – على سبيل االمثال – صفقة القرن أو تحقيق النظام الدولي الجديد إلى ما هنالك من هذه المصطلحات التي هي ليست لصالح مستقبل هذه الشعوب.

أنا اعتقد بأنَّ أزمة السيادة في العراق تقتضي أولاً إصلاح النظام القانوني، لأنَّ النظام القانوني في العراق إلى الآن يعيش في أزمة، فلسفة القانون في العراق هي فلسفة تعيسة جداً، ولذلك إصلاح النظام القانوني – وأنا مع الأساتذة الذين قد طرحوا هذه القضية – سواء كانت بصوره ثقافية أم صورة اجتماعية اذ أنَّ القانون هو الذي ينظم كل هذه الامور ينظم الثقافة، ينظم الاجتماع، ينظم حتى الاقتصاد وينظم كل الانشطة الاجتماعية، كذلك إصلاح القانون الدولي العام الذي تستند اليه الامم المتحدة ايضاً، ولابدَّ للعراق أنْ يتحرك على الأمم المتحدة في سبيل أنْ يكون النظام الدولي الجديد بما يلبي مصالح العراق. وشكراً.

الدكتور مصطفى جواد الأمارة: الرئيس السابق المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا:

السلام عليكم في حقيقة أفترض أو أزعم نحن في محفل فكري ثقافي ليس فيه تجليات سياسية واقول هنالك بالـ(ترمنولجي) بالتوصيفات والتعريفات، هنالك تعريفات قريبة إلى المطلق ولها تجليات، وتعريفات قابلة للزمن والمكان، فالعدالة والنور تعريفات مطلقة، واعتقد السيادة من هذا التوصيف، بل الانكى من ذلك ان السيادة كالعذرية تثلم مرة واحدة، فلا تتجلى هذه السيادة بسيادات أو عراقيات مختلفة داخل المجتمع حسب رؤية كل فرد.

هناك قدر مُعلّى هو هذا المعنى العام يمكن نستعيد الانحراف المعياري في التفكير إلى هذا الموضوع. أنا أقول ثُلمت سيادة العراق بالاحتلال البريطاني 1914، والاحتلال البريطاني 1941، والاحتلال الانجلوسكسوني عام 2003، لكن جولدن براون تدارك الأمر وسحبوا قواتهم وشكّلوا لجنة القاضي (شيلكوت) وأصدر قرار يمثل رأي الشعب البريطاني في تصرف توني بلير في ذلك الوقت.

أمّا هذه الايام يوجد احتلال تركي واحتلال أمريكي، المشكلة في الاحتلال الامريكي عندما أراد أنْ يثلم السيادة وضع لنا دستور منقوص سمي دستور المكونات، ولهذا الاستاذ الدكتور (علي طاهر) يطالب بحقوق ذو البشرة السوداء، نحن نريد دستور المواطنة، حيث في بريطانيا بعد خمس

سنين من وجودك فيها يعطوك الجنسية لأنه أصبحت مواطن تعترف بالقانون ومنسجم مع المجتمع.

يجب أنْ نُشكل مفهوم متقدم جديد من نخب الكتلة التاريخية المتكونة من المثقفين العضويين الذين يحددون الثوابت ويحددون المتغيرات ويقودون المجتمع بهذا الاتجاه. وشكراً جزيلاً.

مداخلة من باحث وكاتب من مركز عاملة للدراسات الاستراتيجية

السلام عليكم، لربما الحقبة من الـ 2003 إلى الآن لا يجب علينا أنْ نحتسبها من تاريخ العراق، لقد مرّ العراق والدول العربية المجاورة بأحداث وويلات لا يمكن الاعتماد عليها والانطلاق منها، ومنها الفوضى الخلاقة ومنها المؤامرات ومنها التضليل الإعلامي والتوهيم الإعلامي من دول الغرب خاصة، وربما من بعض الدول المجاورة بشكل عام. المشكلة في العراق كما في باقي الدول العربية هي مشكلة هوية وإنتماء وطني، وهي مشكلة تربية مجتمعية ناقصة، يبدأ الاهتمام بالتربية الفردية والعائلية والقبلية ولا نرقى إلى التربية المجتمعية التي يجب علينا أنْ نبدأ منها ومن ثم نزولاً إلى العائلة والفرد. التربية المجتمعية هي الثقافة التي تبني الاوطان، وبما أنَّ الازمات قد تفاقمت على العراق ولا يمكن للعراق أنْ يُعطي أولويات لأي أزمة يجب أنْ يبدأ بها، يجب عليه البداية من المربع الأول وهي التربية المجتمعية، والثقافة، وتربية الاجيال لقد مضى 18 عاماً على الاحتلال الأمريكي أو الغزو الامريكي أو التحرير الامريكي – كلٌ يسميه على ليلاه – وخلال هذه الـ18 عام لم يستطع العراق التنفس، يجب البداية الآن، لقد تغيرت الافكار والثقافات خلال الـ18 عام ولكن يشوبها بعض المؤامرات التي يجب علينا أنْ نفهمها، إلى الآن هناك من يقول بأنَّ المؤامرات ليست موجودة وهذا حقه، لأنَّ المؤامرة عندما تُعلم لم تعد مؤامرة، المؤامرة تُعلم بنتائجها، فيجب علينا أنْ نكون واعين بحصانة مجتمعية حصانة ثقافية، السيادة تبدأ داخلية بالانتقال من السلطات إلى الدولة، وهذا يعني بالعراق ليس هناك دولة هناك سلطات وهناك رؤوس متعددة كما في معظم البلاد العربية لم ننتقل بعد إلى نظام الدولة مازلنا في نظام السلطات.

شكراً جزيلاً.

السفير البريطاني في العراق ستيفن هيكي:

صباح الخير، شكراً جزيلاً للدكتور إبراهيم بحر العلوم لهذه الدعوة، وايضاً شكراً جزيلاً لهذا الحوار، استمعت كثيراً وتعلّمت الكثير عن كل هذه التحديات في العراق الآن في ما يخص السيادة.

اولاً عندي سؤال، اكيد بلدان مثل بريطانيا نُريد أنْ نساند العراق، ونُريد أنْ نقوّي الدولة العراقية، ونُدرك أنَّ بدون دولة قوية في العراق لن يكون هناك استقرار في البلد أو في المنطقة، وسؤالي كيف ممكن لبلدان مثل بريطانيا تُساند العراق ونحن في عام 2021 لبناء دولة قوية؟

وايضاً لديّ رأي ثانٍ، في العراق نحن نركز على التاريخ وتأثير هذا التاريخ على التحديات في سنة 2021 ، وأنا أستمعت إلى الكلمات الخاصة بالدور البريطاني في الماضي في سنه 2003 أو في العشرينات، لكن في نفس الوقت اعتقد من المهم أنْ نتكلم عن التحديات في ما يخص السيادة، ونركز على التحديات في سنة 2021، واعتقد أنَّ تحديات اليوم مختلفة جداً مقارنة بقبل عشر سنوات أو قبل عشرين سنة.

وفيما يخص بريطانيا وأمريكا لا اعتقد أنَّ لأمريكا وبريطانيا نفس الدور في العراق مقارنة قبل عشر سنين أو مثلاً في عام 2003.

أنا اعتقد أنَّ التحديات فيما يخص السيادة في سنة 2021 مختلفة جداً خاصة أنه يوجد هناك تحدي أو تهديد أحياناً من البلدان المجاورة، وحضرتك تكلمت عن الدور التركي، وايضا ندرك بتحدي الدور الايراني في العراق، ونتكلم عن دور الفصائل المسلحة خارج سيطرة الدولة، ما هو الحل في هذا المجال؟ وكيف ممكن نحن والمجتمع الدولي نساند العراق؟.

الدكتور إبراهيم بحر العلوم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، في البدء دعوني أتقدم بالشكر للسيد رئيس الجلسة الدكتور مصطفى الناجي، وإلى الشاعر والأديب الدكتور فارس حرّام، وإلى صديقنا الاستاذ المساعد الدكتور علي طاهر حمود، وإلى الإخوة جميعاً الذين تفضلوا علينا في هذه الصباحية البغدادية الجميلة للتناقش في موضوع مهم وحيوي، ولكن أود أنْ أُعرج على مقدمة الدكتور ناجي.

لعله يبدو للوهلة الأولى أننا نجتمع هنا من أجل إصدار كتاب، ولكنه مشروع تأسيسي، هذا المشروع التأسيسي يبحث عن مفاتيح لحلّ أزمة السيادة الوطنية في العراق، ويحاول أنْ يستنطق التجربة السياسية التي مرّت على العراق بعد عام 2004 وحتى يومنا هذا من خلال حوارات عبر

محاور محددة مع قيادات أو رئاسات العراق التي حكمت العراق طوال الـ17 عاماً الماضية، هذه المساحات نحاول أنْ نستكشف فيها: ما هي علاقة السيادة بالنظام السياسي الراهن، وما هي علاقة السيادة بالمصالح الوطنية، وما هي علاقة السيادة بتوازن المصالح الإقليمية والدولية، وكيف تمكّن هؤلاء السادة بشقيهم التنفيذي والتشريعي الذين حكموا العراق من فهمهم للسيادة. هذه محاولة لعلها تعتبر فريدة ومتميزة حسب ما تفضل به الإخوة ولكن خضعت لاستفتاء نخبوي، هذا الاستفتاء النخبوي شمل أكثر من 60 أو 70 شخصية عراقية من مختلف المشارب والمنابت العراقية، وبعد ذلك كانت هناك خُلاصة لهذا المشروع من قبل كوادر أكاديمية واعدة، وخضعت هذه الدراسة ايضاً ـــ وهذه نقطة مهمة نحاول التأكيد عليها ـــ إلى توصيات واستنتاجات خلص إليها نخبة من الأكاديميين العراقيين من مختلف الجامعات العراقية، لذلك ما أحتواه الكتاب من توصيات هو بحق وبأمتياز توصيات مبادرة السيادة للسادة الأكاديميين العراقيين، وهذه المرة الأولى التي نجد فيها أنَّ العقل الأكاديمي العراقي السياسي يحاول تصويب السياسة الخارجية بشكل مهني وجريء وتمكّن من تقديم توصياته.

الواقع هذا المشروع لا يمكن أنْ يقف عند هذا الحد، على العكس، هناك مجالات أمامه كبيرة، ويجب أنْ نكون واضحين في هذا المجال والأهم أننا نؤمن بأنَّ هذا المشروع لبناء الدولة لايقتصر على السياسيين فقط، بل يجب أنْ يكون هناك فواعل مجتمعية مهمه تضع الرؤية لبناء الدولة ومعالجه اختلالات السيادة.

ومن أهم هذه المراكز هي: الجامعات العراقية، ومراكز البحوث، وكذلك قطاع الشباب الواعي، وكذلك ايضاً منظمات المجتمع المدني، والاتحادات، والنقابات وإلى نهاية السلسلة. هذا التصور يجب أنْ تكون توصيات الأكاديميين هي مدخل للمرحلة القادمة التي تتمكن من أنْ تعالج بعض القضايا التي توصل إليها الأكاديميون، ومنها التوقف عند مفاتيح السيادة أو أنَّ السيادة الوطنية لا يمكن لها أنْ تُستعاد ما لم يكن هنالك إصلاح سياسي، وما لم يكن هنالك إصلاح أمني، وما لم يكن هنالك إصلاح اقتصادي، وإصلاح ثقافي، ومجتمعي وتحديد المصالح الوطنية العليا ومن ثم حوار وطني.

هذا المشروع مشروع طويل الأمد و لكن أملنا بأنْ تتوظف كل الجهود والطاقات من أجل هذا المجهود، وهذا المشروع ليس له علاقة بالانتخابات وبالحكم، وإنّما له علاقة ببناء الدولة، وبعيداً عن المزايدات السياسية، ولذلك فهو أمين على آرائكم وأمين على آراء الأكاديميين وباقي الجهات.

نأمل من الله سبحان وتعإلى أنْ نوفق لإكمال المشروع بمساعدتكم والسلام عليكم.

تعقيبات المحاضرين

مدير الندوة:

كتب أحدهم "أنَّ السيادة مثل الروح لا يجب أنْ يُسأل عنها"، كان الرأي غريب بصراحة، هذه القداسة الكبيرة جداً الممنوع الاقتراب منها فكرياً هي موضوع السيادة. اليوم المشروع الذي حققه (أزمة العراق سيادياً)، أنه جعل هذا الموضوع محط اهتمام السياسي، والتاجر، والطالب، والعالم، ومختلف الشرائح أعتقد بوصولنا لهذه المرحلة، مرحلة أنْ تكون السيادة همّ وطني وأولوية للمجتمع العراقي فنحن حققنا قفزة ونقلة نوعية في هذا المجال.

السيادة لا تُثلم في الاحتلال العسكري فقط، حيث ينصرف الذهن إلى السيادة الخارجية عندما تتعرض الدولة للاحتلال تُثلم السيادة، أنا اعتقد عندما لا يؤدي الموظف واجبه في دائرته فهذا ثلمٌ للسيادة، وعندما نسمح للفساد أنْ يستشري في مؤسسات الدولة فهذا ثلمٌ للسيادة، وعندما نجعل الشخص غير المناسب في المكان المناسب هذا أيضاً ثلمٌ للسيادة.

تعقيب الدكتور فارس حرّام:

اشكر السادة اللذين داخلوا وسألوا وطرحوا افكار مهمة عززت من نجاح هذه الندوة. – المداخل الاستاذ (أياد العكيلي) في الحقيقة من الناحية القانونية لسنا مسؤولين عمّا فعله السياسيون في قضية السيادة، ولكننا من الناحية الوطنية فنحن مسؤولون ايضاً اذا صمتنا ولم ننتقد ولم نحتج ولم نطالب بالتغيير ولم نواجه مثل هذه الطبقة بالمشروع البديل الذي قدمته، وأُكرر نحن لسنا مسؤولين من الناحية السياسية والقانونية، ولكننا مسؤولون من الناحية الاخلاقية والوطنية. الطبقة السياسية لم تلتزم بالوثيقة الدستورية التي اصدروها، انا أؤكد وأؤيد بأنَّ هذا لُبّ مشكلة النظام السياسي في العراق، ولاسيما التفسيرات القانونية لمفهوم الكتلة الأكبر التي غيرت مفهوم النظام البرلماني تماماً وغيرت من وسائل إنجاحه لأنها دفعت البرلمانيين نحو إقامة تحالف صفقات وليس تحالف سياسي، لاسيما بالتحالف الذي يتلو الفوز بالانتخابات، في حين كان التفسير الأقرب للواقع هو تفسير روح الدستور بأنَّ الكتلة الأكبر هي التي تفوز بالانتخابات، وليس الكتل التي تتشكل داخل البرلمان، عبر الإنتقال من المفهوم الأول إلى المفهوم الثاني جرى نقل مجلس النواب من ساحة إلى ساحة، ومن سلوك إلى سلوك، وجدنا أخيراً أنَّ الكتلة الأكبر هي الكتلة التي يتم فيها تقاسم

السلطة بعد الفوز، في حين أنَّ الكتلة الأكبر واقعياً ينبغي أنْ تكون هي الكتلة التي تفوز في الانتخابات.

-أمّا الدكتور قاسم خضير عباس، نعم عبر إصلاح النظام القانوني للتخلص من أزمة السيادة، أكيد أنا قلت بيئة تشريعية، لذلك أنا تحدثت عن الحل الثقافي الذي دائماً ما أُطالب به، وأُطالب الحكومات العراقية المتعاقبة حتى عندما كنت رئيساً لاتحاد الادباء والكُتّاب في النجف عملنا في كثير من المبادرات واحدة من تلك المبادرات اقيم مؤتمر (للمثقف والمصالحة) في بغداد عام 2013 جئت انا من النجف على رأس وفد يمثل مثقفي النجف في هذا المؤتمر وكان فيه عدد من الأكاديميين وبعضهم عمداء كليات في جامعة الكوفة وايضاً أساتذة وأدباء وعندما وصلنا إلى المؤتمر اقمنا لقاء مع وفد الانبار وعقدنا سلسلة مشاورات لإصدار وثيقة تمثل وجهة نظر مثقفي المحافظتين في كيفية إحلال السلم الأهلي في العراق وهذه الوثيقة صدرت وأُعطيت نسخة منها إلى مستشارية المصالحة الوطنية، وأُرسلت فيما يبدو أنها وصلت أم لم تصل إلى رئيس الوزراء آنذاك السيد (نوري المالكي) وتحدثنا عنها في وسائل الإعلام، لم يأتنا أيّ إشارة من الحكومة بمناقشة الفكرة، لا تناقشوها معنا ناقشوا فقط فكرة أنْ تصدر وثيقة من النخب الأكاديمية والثقافية من المحافظات التي يبدو أمام الرأي العام أنها تمثل عواصم للتوتر الطائفي. كان مثل هذه الوثيقة من الممكن أنْ تصدر وثائق أخرى والحكومة لم تفكر في هذا الأمر. فإصلاح البيئة التشريعية، وايضاً إصدار مجموعة قرارات تنفيذية من الحكومة كانت كفيلة بتنويع العمل فيما يتعلق بالسيادة وتأسيس مفهوم العراق المشترك بين الجميع.

-الدكتور مصطفى الامارة السيادة مثل العدالة وهي مفهوم المطلق. نعم بالتأكيد هي مفهوم مطلق، ولكن عندما يأتي للتطبيق يتحول إلى مجموعة تشريعات في ما يتعلق بالعدالة وفي ما يتعلق بالسيادة، صحيح أنها لا يمكن التطبيق بإطلاقه على الأرض لأنَّ كل مفهوم له زاوية نظر، وعليه مفهوم العدالة في الهند ربما يختلف في بعض تفاصيله عن مفهوم العدالة في الصين وفي الولايات المتحدة، ولكن مع بقاء مجموعة من المشتركات فتطبيق المفهوم هو أمر عسير جداً في المجال السياسي.

الانطلاق من التربية الاجتماعية لازلنا في نظام السلطات؟ أكيد هو المشكلة تقسيم السلطات وهو الذي دمر السيادة.

أمّا الاستاذ الذي تحدث عن المحايدة وكيف يكون المرء محايداً، طبعا فكرة المحايد فكرة أصبحت غير ممكنة، اذا تحدثنا بمجال النقد الادبي أو مجال اللسانيات أو مجال العلوم الاجتماعية، جاء البنيويون بعد مطلع القرن العشرين بنظريات تقول من الممكن أنْ نصف الظاهرة من دون أنْ تدخل شخصياً في تقييمها، وهذا الوصف هوقريب من العلوم التجريبية مثل علوم الفيزياء والرياضيات وغيرها، لكن لاحقاً لاسيما مابعد الحداثة جرى التأكيد على أنه لا يمكن للإنسان أنْ يتخلص من مفهوم الحكم المسبق، وهو مفهوم متأصل في الإنسان لأنه مبني على تاريخه الشخصي، وتربيته، وثقافته، القيم التي تشكل رؤيته للتاريخ كل هذه تتشكل في داخله فعندما يريد أنْ يُفسر ظاهرة معينة ــ وأنا اتحدث بالعلوم الاجتماعية وليس العلوم التجريبية ـــ ستؤثر في قراراته وفي رؤيته، فمفهوم المحايدة في القضايا الاجتماعية الإنسانية السياسية أمر أشبه بالمستحيل.

وأخيراُ للدكتور ابراهيم بحر العلوم وأهمية الحل الثقافي يمكن أنْ نجدها ايضاً في انموذج ووثيقة الحقوق والمواطن التي صدرت بُعيد الثورة الفرنسية، وبعد أسابيع من الثورة الفرنسية أنتبه قادة الثورة إلى أهمية أنْ تصدر وثيقة تُشكّل نقطة إلتقاء ثقافي لكل تمظهرات الثورة في فرنسا، ولذلك شكّلت هذه الوثيقة لاحقاً مصدراً حتى لتشريع الدستور في الجمهوريات الفرنسية المتعاقبة، ولا تزال تشكل سلطة روحية وثقافية عليا في النظام السياسي الفرنسي، بل ربما جرت الاستفادة منه عالمياً، لذلك هذه أهمية أنْ يصل العراق إلى وثيقة توضح (ما هو العراق) يتفق عليها الغالبية العظمى من المكونات العراقية.

تعقيب الدكتور علي طاهر الحمود:

شكراً جزيلاً ،أنا بالحقيقة بالنسبة للكثير من أسئلة الاساتذة اكتفي بالتعليق الذي تفضل بيه صديقي العزيز الدكتور فارس حرّام، وأرد فقط على مداخلتين، أبدء في سعادة السفير البريطاني (ستيفن هيكي) عن كيفيه مساعدة العراق في دعم سيادته ؟: سعادة السفير نحن كناشطين أكاديميين باحثين في مراكز الدراسات نشعر بأنه العراق منذ 2003 في الكثير من الملفات ليس

كلها لكن في الكثير منها في تراجع حقيقي، في مجال الفساد، في مجال ازدهار بالفساد، وفي مجال الحريات هناك قضم كبير للحريات. المشكلة ليست بأنَّ المجتمع الدولي لا يساعد العراق، المشكلة بأنه يساعد العراق بطريقة غير مشروطة، طبعا مفارقة انا اسف نتحدث عن السيادة لكن أفترض أنَّ المساعدة الدولية للعراق بالفعل ينبغي أنْ تكون مشروطة لأنَّ، هناك أحساس بأنَّ هناك تواطؤ دولي مع الأنظمة أو مع القوى السياسية العراقية ــ التي أغلبها فاسدة ــ ومشاركة في تنمية هذا النظام الذي يتحول إلى نظام استبدادي فاسد بالدرجة الأولى، وهو غير مهتم بالسيادة بشكل كبير كقوى سياسية واتحدث بشكل عام، فأنا اعتقد بأنَّ طريقة مساعدة المجتمع الدولي للعراق يجب أنْ تكون المساعدات الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي يقدمها مشروطة بإصلاحات حقيقية.

في إطار السؤال الثاني المتعلق بالفصائل انا أشرت بأَنَّ هناك صعود لقوى شعبوية عابرة للحدود، وأقصد بها الفصائل التي تُشكّل تحدي حقيقي لسيادة الدولة لكن هذه الفصائل المشكلة بانَّ جودها ليس أصيل داخل البلد، وإنّما وجودها عرض من أعراض عدم التنمية، الفشل في بناء الدولة انتج وجود هذه الفصائل وتجذّرها بالمجتمع العراقي.

كان عندي دراسة ميدانية في البصرة سألت الناس هناك عن رأيهم بالوضع الذي موجود، كلهم تحدثوا عن الفساد، عن استيلاء الاراضي، عن مقاولات مشبوهة، عن مشاريع وهمية، كانوا يتحدثون عن فصائل ومليشيات لكن بنفس الوقت هم كانوا يُقرّون بأنَّ هذه الفصائل والمليشيات لديها شعبية عالية جداً في البصرة ووجودها حقيقي لماذا؟ لأنها توفر فرص عمل، لأنها تُقدم خدمات اجتماعية خيرية للناس، بالنهاية عندما الدولة تكون غائبة عن التنمية في الناصرية، في السماوة، في البصرة، في العمارة طبيعي جداً هذه الفصائل تنمو هناك، طريقة مواجهتها طريقة تنموية واقتصادية في هذه المناطق.

تعليق أخير على حديث الدكتور مصطفى الامارة الذي تحدث عن الدستور الذي يفترض أنْ يكون دستوراً للمواطنة وليس للمكونات، طبعا المواطنة تعرضت للكثير من إعادة التفكير في المجتمعات الغربية، والآن نحن نتحدث عن تعددية ثقافية ونتحدث عن المواطنة الحاضنة للتنوع وهذا بحث طويل ممكن لاحقاً أنْ نتحدث فيه.

كلمة الختام: الدكتور مصطفى الناجي:

شكراً للسادة الحضور، والشكر للدكتور إبراهيم بحر العلوم لتبنيه هذا المشروع المهم، نتمنى لكم العيش في عراق ذا سيادة يحتكم شعبهُ إلى القانون والنظام، ويتمتع بالحقوق ويلتزم بأداء الواجبات.

الرحمة لشهداء العراق، لا نكتفي بالأمنيات لكننا نعمل أنْ يكون العراق ذا سيادة بشكل حقيقي، شكراً جزيلاً لكم.

(4)

حفلُ توقِيــع كتَاب

"أزمة العراق سياديــاً"

كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان

26 أيار 2021

كلمة الافتتاح الاستاذ الدكتور مرتضى شنشول ساهي

عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان

تتشرف كلية العلوم السياسية بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا، وملتقى بحر العلوم للحوار، أنْ تُقيم حفلاً حول توقيع كتاب (أزمة العراق سيادياً) الذي يعــدّ أول وثيقة وطنية تُناقش مفهوم السيادة الوطنية في العراق بعد التغيير عام 2003 في فكر رؤساء،و وزراء الدولة العراقية المتعاقبة، ورؤساء مجالس النواب وكذلك في فكر النخب السياسية والأكاديمية.

وعلى هامش هذه الاحتفالية سيتم الإعلان عن مسابقة يقيمها المعهد حول مجموعة من المحاور معظمها يُعــدّ مستمداً من مفهوم هذا الكتاب لأهمية الموضوع لما يتعلق بسيادة الدولة العراقية بعد عام 2003.

ترحيب

قبل أنْ أقدم توضيحاً عن المعالم الرئيسة لهذا الكتاب، يُسعدني اليوم حضور الأساتذة الكرام الذين يمثلون قامات علمية في تخصص العلوم السياسية في الجامعات العراقية وهم كلّ من الاستاذ الدكتور (محمد ياس خضير) رئيس قسم العلوم السياسية في معهد العلمين للدراسات العليا، والاستاذ الدكتور (قاسم محمد الجنابي) من مؤسسة بحر العلوم الخيرية.

استعراض سريع لمشروع الكتاب

باستعراض سريع ومبسط حول كتاب (أزمة العراق سيادياً) يمكن القول إنَّ هذا الكتاب يحظى بأهمية لاعتبارات عدّة :

الاعتبار الأول: إنَّ هذا الكتاب يُمثل خلاصة فكرية وآراء متنوعة لشخصيات أكاديمية، وشخصيات سياسية، وشخصيات دينية أيضاً، أيّ أنّـه لا يتم تناول الأفكار فيه بنسق واحد،وإنّما جماليته نابعة من التنوع الفكري الذي يحملهُ.

الأعتبار الثاني: ينبع من أنَّ مفهوم السيادة أو سيادة أيّ دولة هي المرتكز الرئيس لقيام الدولة، وكما هو معلوم للسادة الحضور أن سيادة العراق بعد عام 2003 تعرضت إلى هزات وإلى تصدع وإلى كثير من الأمور التي أدت إلى انتهاك واضح للسيادة على الصعيدين الداخلي والخارجي، لذلك تأتي أهمية هذا الكتاب بأنّـه يقدم محاولة أو محاولات عدّة واضحة لرأب الصدع، أو تقديم محاولات من شأنها أنْ تدعم مفهوم السيادة في الدولة العراقية،وهكذا نستطيع أنْ نُقدم ما نُقدمه من آليات وأفكار من شأنها تدعيم فكرة السيادة في الدولة العراقية.

وأود أن أُقدم شرحاً مبسطاً حول المحاور التي يتضمنها هذا الكتاب، فالكتاب يُقسّم إلى خمسة فصول:

الفصل الأول يتضمن رأي السلطة التنفيذية وأفكارها أو من تسنم مناصب السلطة التنفيذية في الدولة العراقية بعد عام 2003 اذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر،وقد تفوتني بعض الأسماء: (الدكتور أياد علاوي، الدكتور إبراهيم الجعفري، الاستاذ نوري المالكي، الدكتور حيدر العبادي، والسيد عادل عبد المهدي) كي يتم الإنتقال بعد ذلك إلى **الفصل الثاني** ويتناول آراء رؤساء السلطة التشريعية لرؤساء برلمان الدولة العراقية إبتداءً (بالسيد حاجم الحسني، والدكتور محمود المشهداني، والدكتور اياد السامرائي والسيد أسامة النجيفي والدكتور سليم الجبوري)، ثم فيما بعد في **الفصل الثالث** الذي ضم مجموعة من الآراء والاستنتاجات التي أطلقها مختصون في الشأن السياسي وباحثون في الشأن الأكاديمي بشـأن الآراء التي تضمنها الفصل الأول والفصل الثاني أيّ: آراء أصحاب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وصولاً إلى **الفصل الرابع** الذي يتناول بصورة بحتة آراء الأكاديمين فقد كان لنا مقال في هذا الفصل بشـأن موضوع **السيادة في الدولة**

العراقية، وفي النهاية **الفصل الخامس** الذي يُمثل أهم فصول الكتاب؛ لأنَّـه يعرّج على رأي المؤسسة الدينية في الدولة العراقية وهو ما تضمنته المواقف للمرجعية الرشيدة تجاه أزمة السيادة في الدولة العراقية بعد عام 2003، وتحديداً عندما تعرضت سيادة الدولة العراقية عام 2014 إلى انتهاك واضح أدى إلى وقوع ما يقارب ست محافظات عراقية تحت سيطرة التنظيم الإرهابي (داعش).

أريد أنْ أوضح في نهاية هذا الاستعراض السريع لهذا الكتاب وهو ما ذكرته بشـأن المسابقة،التي لا يمكن أنْ تنفصل عن مضمون هذا الكتاب كونها نابعة منه، فهناك دعوة للسادة المختصين بالشأن السياسي والشأن القانوني للكتابة في هذه المسابقة لأنّها أنطلقت في 1 آيار 2021 ولا يزال هناك متسع من الوقت للتقديم لهذه المسابقة التي ينتهي التقديم لها في 1 تموز 2021، وهذه المسابقة قيّمة،وتحظى بالمتابعة والاهتمام، وهناك جوائز مالية في هذه المسابقة،فضلاً عن دعم معنوي فالبحوث العشرة الأولى الفائزة في المسابقة سيتم نشرها مجاناً.

كلمة رئيس قسم العلوم السياسية في المعهد

في الحقيقة يسعدني أنْ أكون حاضراً بينكم، وأنْ أكون في محافظة ميسان، هذه المحافظة المعطاءة ذات الإرث الحضاري والتاريخي، ونشكركم كثيراً على حسن الضيافة والأستقبال، وباسمي وباسم معهد العلمين للدراسات العليا أتقدم بالشكر للسيد الدكتور عميد كلية العلوم السياسية، وأيضاً لكلية الهندسة وعمادتها على الحضور.

السيادة أكبر التحديات:

لا يخفى عليكم حجم التحديات التي يعيشها العراق بعد عام 2003 حتى الآن، وهذه التحديات أقل ما توصف بأنّها تحديات كبيرة، منها تحديات سياسية، وتحديات اقتصادية، وتحديات اجتماعية، وأهم هذه التحديات هو التحدي الذي يتعلق بموضوع السيادة، وهذا الموضوع وكما يعرف الجميع تم تناوله بطريقة وبأخرى ولكن ليس بتركيز كبير، ويراه بعضهم من المواضيع الثانوية،وهكذا لم يتم التركيز عليه بطريقة مناسبة أو ملائمة؛ لإنَّ هناك مواضيع تتقدم عليه.

فلسفة معهد العلمين:

في الحقيقة هناك فلسفة يؤمن بها معهد العلمين، وتنطلق من الاهتمام بالمواضيع التي تختص بالعراق، ونحاول التركيز وتسليط الضوء عليها كمحاولة لتشخيص المشاكل وإيجاد حلول عملية ، لذا كان تركيزنا على ذلك في هذه المرحلة والفكرة جاءت من ملتقى بحر العلوم للحوار حول موضوع السيادة، ما هو موضوع السيادة؟ هل نعاني من أزمة سيادة فعلاً ؟ وهكذا بدأ مشروع البحث حول هذا الموضوع من خلال ما تم طرحه من أفكار وتساؤلات.

مشاركة صناع القرار:

من خلال ما أشار إليه الدكتور مرتضى شنشول في حديثه، الكتاب الذي أمامكم هو كتاب يجمع جهد جانب المؤسسة الرسمية والبحثية، وكما موجود في الكتاب هناك تساؤلات وجهت إلى القادة وصنّاع القرار في الشأن العراقي رؤساء الوزراء،ورؤساء السلطات التشريعية حول موضوع السيادة،وما هي رؤيتهم للسيادة؟ وهذه التساؤلات تم نقلها إلى السادة الباحثين، وكما تعرفون أنْ عمل الباحث كثيراً ما يتعلق بالإطار النظري، والشيء المفرح في الكتاب أنَّ كلّ باحث وكلّ أستاذ تم توجيه بعض التساؤلات إليه،وتم إرفاق الفكرة التي قدمها السادة المسؤولين عن موضوع السيادة مع هذه التساؤلات ، لذلك كانت هناك عملية تمازج بين الجانبين العملي والنظري.

أساتذتي الأفاضل، إنَّ اهتمأمنا بموضوع السيادة هو إيمانٌ منا أنَّ كلّ شيء مرتبط بالسيادة، وتوصلنا إلى قناعة أنَّ لا أمن من دون السيادة، لا سياسة خارجية للبلد فاعلة وهادفة ومؤثرة من دون السيادة، ولا رفاهية للدولة من دون أنْ تحمل تلك الدولة سيادة،وأنْ تحتفظ بسيادتها، وهذا ما لمسناه على أرض الواقع، فكلّ الدول المزدهرة التي لديها رفاهية تتمتع بنوع من السيادة، وقد تبدل مفهوم السيادة عن مفهومها عام 1648 بأنَّـها سيادة مطلقة، فلم تعد السيادة مطلقة،اذ أصبحت اليوم جزءاً مكملاً لقيام الدولة و جزءاً لابدَّ منه، لذلك نرى أنَّ المعضلة الموجودة في العراق تخلص بمعضلة أزمة العراق سيادياً، ويسأل بعضهم لماذا يعاني العراق من أزمة في السيادة أو معضلة السيادة؟ في الحقيقة الأسباب التي يمكن أنْ نشخصها بموضوع السيادة هي أسباب تتصل بالبيئة الداخلية للعراق فضلاً عن البيئة الخارجية، فالبيئة الداخلية وكما نعلم هناك ردة فعل حول سلطوية النظام في المرحلة السابقة وبعد الانفتاح الذي حصل بعد عام 2003 كان هناك نوع

من الاستغلال لهذا الواقع،ومن ثمّ هناك تداخل بين ممارسة الديمقراطية وبين تطبيق السيادة، وهذه مسألة هامة تتعلق بالبيئة الداخلية.

المسألة الثانية: ربط كثير من التنظيمات والتجمعات موضوع التحرر بالسيادة ، وهكذا بدأت هذه الثقافة تتشكل، أيضاً في المسألة الأخرى يوجد لدينا عدم إلمام بالروابط المتشعبة لموضوع السيادة، وبعضهم يظن أنَّ السيادة موضوع بسيط ولكنه في الحقيقة ليس ببسيط، فعندما ندرس السيادة ونتمعن بها نجدها مرتبطة بكلّ شيء، اذ ترتبط بكيان الدولة، فلا وجود لدولة فاعلة وهادفة ومؤثرة من دون وجود سيادة لها، ونعلم أنَّ السياسة الداخلية والموجودة في داخل الدولة تُنظم بقوانين داخلية، ولكن من الذي ينظم سيادة أو سياسة الدولة خارجياً؟ من الذي يحفظ مكتسبات الدولة أو أهدافها أو ما تُريد تحقيقه خارجياً؟ لا يوجد قانون يحمي الدولة خارج حدودها إلاّ اذا كانت تمتلك سيادة، وإلاّ اذا كانت تمتلك عناصر قوة ترفد تلك السيادة كي تستطيع أنْ تفرض سياستها،وتستطيع أنْ تحقق أهدافها في الخارج.

ومن هذه الأفكار التي طرحناها ترسخ لدى الملتقى والمعهد وجريدة المواطن فكرة لتناول هذه المعضلة الأساسية، لذلك بدأ التواصل مع أساتذة أكفاء من معظم الجامعات العراقية من البصرة،وميسان،والنجف،وكربلاء، وكذلك من الأنبار وصلاح الدين والموصل ، وأخيراً اشترك في هذا الكتاب معظم باحثي الجامعات العراقية،فدرسوا هذا الموضوع، وتوصلوا إلى مجموعة من الرؤى والأفكار وتحديداً في الفصلين الرابع والخامس،وإنَّ وموضوع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها جميعها استنتاجات عملية.

الحيادية في الطرح:

وما يُلفت النظر في الكتاب اعتماده مبدأ الحيادية في الطرح، فما يطرحه الباحث يبقى من دون تغيير وكما هو، اذ نعلم أنَّـه لا يمكن الوصول إلى الحقائق وتشخيص المشكلات والوصول إلى علاج إلّا من خلال تسمية الأمور بمسمياتها،وطرح المشكلة كما هي، لذلك تم طرح معضلة السيادة،وأزمة السيادة بهذا الشكل، ولاسيما ما يتعلق برؤية صنّاع القرار، ووجدنا في رؤية صنّاع القرار للسيادة أنَّ هناك بعض القصور لدى بعض النخبة السياسية بموضوع السيادة، اذ أصبح تدخل الدول

المختلفة أمراً اعتيادياً، في حين عندما نأتي للأمور المتعلقة بموضوع السيادة نجد أنَّ هذا التدخل من المحرمات الأساسية التي تتعلق بسيادة البلد وكيان البلد واستقراره.

السيادة والمصلحة الوطنية:

تم إطلاق المسابقة وهي استكمال لما تم طرحه في موضوع الكتاب، وهذه المسابقة طرحت من خلال معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية وملتقى بحر العلوم للحوار ، وتم تشكيل لجنة ويعدّ الدكتور مرتضى شنشول عضواً في اللجنة العلمية مع أساتذة اخرين من مختلف الجامعات العراقية أعضاء في اللجنة العلمية لاستقبال البحوث والمشاركات في هذه المسابقة، وفي هذه المسابقة مجموعة من المحاور الأساسية هي:

المحور الأول: يتعلق بعلاقة السيادة بالديمقراطية، هذه العلاقة الجدلية التي أشرت إليها قبل قليل حول فهم البعض بأنَّ موضوع السيادة يُقيد الديمقراطية، وعلى العكس فهو مكمل لها.

المحور الثاني: السيادة وعلاقتها ببناء الدولة العراقية.

المحور الثالث: الثابت والمتغيّر في السيادة والمصلحة الوطنية العراقية.

المحور الرابع: وهو الأهم ويتعلق بالتدخلات الإقليمية والدولية بموضوع السيادة، بمعنى سياسات دول الجوار سواء كانت عربية أم غير عربية، وسياسات المحيط الدولي من الدول الكبرى والدول العظمى وعلاقتها وتأثيرها في السيادة.

المحور الخامس: موضوع السيادة الوطنية وعقيدة الأحزاب السياسية، لنفهم ما هي رؤية وعقيدة الأحزاب السياسية بالسيادة الوطنية.

ومن خلال هذه البحوث التي ستُقدم سنرى ما هي الاشكاليات أو المعضلات التي فيها ونحاول أنْ نُقدم الحلول، ومن هذا المنبر أدعو الباحثين في جامعة ميسان للمشاركة في هذه المسابقة،التي تُعد الأولى من نوعها فيما يتعلق بهذا الموضوع،الذي سيُعتمد فيها جانب الجرأة وجانب الطرح العلمي البنّاء الذي يهدف إلى معالجة المشكلة كما كان في البحث.

في الختام أعتذر عن الإطالة وأكرر شكري الجزيل لكم، وأنا سعيد لوجودي بينكم، وأتشرف أنْ أكون في هذه المحافظة العزيزة الحضارية التي أعتز بها لطيبة أهلها، فقد وجدنا أنفسنا بين أهلنا فشكراً جزيلاً لكم.

مداخلات الضيوف

الدكتور رائد المالكي:

أرحب وأحيي الإخوة القادمين إلينا من مدينة النجف الأشرف،في الحقيقة أطلعت على هذا الكتاب بسرعة اذ لم تكن هناك نسخة منه ، وهو جهد رائع وموضوع في غاية الأهمية، بغض النظر عن رأينا في ما دوّن فيه،لإنَّه يمثل رأي من كَتَب ومن قَال ومن أعطى رأيه ، ولكن بالعموم هو بادرة خير وهو إنجاز كبير لمؤسسة علمية بدأت بالنهوض والظهور على مستوى العراق وهي معهد العلمين للدراسات العليا، وملتقى بحر العلوم للحوار، وهذا يعطي الأمل لكثير من الباحثين والمختصين بأنَّ هناك مؤسسات علمية بعيداً عن الجهد الحكومي قد بدأت بقضايا ربما لا تُريد الجهات الحكومية أنْ تُثيرها.

فرصة مواتية للتعاطي مع توصيات المشروع:

هذا المشروع مشروع كبير،ونتمنى له أنْ يدخل حيز التنفيذ،وأنْ تتبعه جهود في مواضيع أخرى – كما أشار الدكتور صادق – في قضايا الإصلاح التشريعي وقضايا أخرى، وأضيف إلى ما قاله حول آليات تنفيذ ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الكتاب ؛ لأنَّـه أمر هام كثيراً، أتمنى أنْ تكون هناك خطوات باتِّجاه يتولى فيه معهد العلمين أو ملتقى بحر العلوم حملة مدافعة من أجل تنفيذ هذا المشروع، وأعتقد أنَّ هناك فرصة الآن في الانتخابات البرلمانية بأنْ يُدرج ما تم التوصل إليه من نتائج،ويُعرض على المرشحين على الانتخابات وعلى الجهات التي تتصدى للعملية السياسية، ولاسيما الأحزاب الجديدة التي لديها إشكالية على تعاطي الأحزاب القديمة مع قضية السيادة.

الأحزاب السياسية وانتهاك السيادة:

لعل من المسائل الواضحة التي يتمسك بها المعارضون للأحزاب الحاكمة هي قضية انتهاك السيادة وأنا أيضاً مع هذا الرأي، فأكثر الجهات التي انتهكت السيادة في الدولة العراقية هي الأحزاب السياسية، وربما كثير ممن بينوا رأيهم في السيادة في هذا الكتاب هم من أشد المنتهكين للسيادة وهذا رأيي، فهناك بعض الأحزاب كان أساس وجودها انتهاكاً للسيادة فهي تتبنى أفكاراً ومفاهيم لا يمكن أنْ تنسجم مع وجود الدولة الحديثة والسيادة بمفهومها الحديث، لهذا أرى أنَّ هذا المشروع لابد أن يدخل إلى طاولة الحوار ويدخل إلى الانتخابات كي يكون جزءاً من متبنيات بعض الأحزاب والمرشحين الذين يتمسكون بالسيادة.

الدكتور صادق البطاط:

بدايةً أشكر السادة الضيوف، في الحقيقة هذا جهد مبارك وهو خطوة في الاتجاه الصحيح، ونتمنى أن تكون هناك خطوات أخرى لاسيما في الإصلاحات التشريعية، ونعلم أنَّ مجلس النواب هو رحم العملية السياسية، ووجود كثير من التشريعات التي مضى عليها عشرات السنين بحاجة إلى مراجعة وتطوير، ومن ثمَّ وجود جهة بهذا الحجم،وبهذه الأسماء من الأساتذة الكبار أساتذة القانون والعلوم السياسية، نأمل أنْ يكون هناك برنامج يعمل على وضع منظومة بالإصلاح التشريعي في مختلف التشريعات سواء ما يتعلق منها بالجانب المدني أم الجانب الجزائي.

عدم جدية صناع القرار:

ملاحظة أخرى أضافها الأخ الدكتور رائد المالكي هي أنَّ هذا الموضوع يستتبع وسائل أخرى، نعلم طبيعة التعاطي مع كثير من المؤتمرات التي نظمتها الجامعات العراقية،وقد خرجت بتوصيات رائعة في مجال عملية البنية الأساسية للدولة، ولكن المشكلة في التعاطي مع هكذا دراسات نجد عدم جدية صنّاع القرار بالتعاطي مع أفكار هذه القرارات على الرغم من أنَّها توفر لها الجهد وتوجهها إلى الطريق الصحيح، لذلك نرجو وضع برنامج في كيفية وضع ما توصل إليه موضع التطبيق، فنحن شخصّنا المشكلة، وكيف يُشكل فريق للمتابعة على هذه النقاط لوضعها على أرض الواقع كي يشكل ضغطاً لرأي عام من خلال الجامعات أو من خلال نقابة الأكاديمين أو من خلال

المؤسسات المعنية بهذا الجانب، فهذه الجهود التي أُثمرت من خلال سهر وجهد ودراسات آن لها أنْ توضع حيز التطبيق كي ترى النور،وأكرر شكري وأمتناني لكم.

الاستاذ جمعة المالكي (مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية):

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نبارك لمعهد العلمين وللسيد إبراهيم بحر العلوم على هذا الإنجاز وهو معروف بمثل هكذا مبادرات، وحضرنا في كثير من الندوات التي أقامها وكان حاضراً في إحدى الندوات الاستاذ رافع عبد الجبار وكانت أيام حياة والده السيد محمد بحر العلوم (رحمه الله)، والسيد صاحب مشاريع معروفة ولا يزال،ونتمنى له التوفيق، ونرحب بالأساتذة في ميسان وسعداء بوجودكم بيننا.

في موضوع السيادة، طالما أنَّ أمريكا لا تزال موجودة، فهي من أحتلت البلد لذلك أعتقد بأننا بحاجة إلى مؤتمر يُناقش الاحتلال وتحديداً الاحتلال الأمريكي،وماذا ترك الاحتلال في جميع الدول وليس في العراق فقط، اذ أنَّ أمريكا لها آثارها في المس في سيادة الدول وهذه القضية معروفة.

الاستاذ النائب رافع عبد الجبار:

هناك مقولة تقول (الكتاب يقرأ من عنوانه) وعنوان المشروع هو (أزمة العراق سيادياً)، وهي بالفعل أزمة سيادية لأسباب كثيرة واعتقد تم تناولها في المحاور الخمسة التي تطرق لها الكتاب، وأكثر ما يواجه السيادة في العراق هو التدخل الخارجي والإقليمي وهذا بالدرجة الأساس، ومن ثم نأتي إلى نظرة الأحزاب للسيادة،ومثلما تفضل الدكتور قاسم فالأحزاب اليوم هي أممية في مبناها الفكري والسياسي، ونحتاج إلى تكييف بين أممية الفكر وبين الوطن وعندما يتحقق هذا الأمر ستكون هناك سيادة موجودة.

فيما يخص التحدي الأول الذي هو كيف تتعامل مع التحدي الخارجي، لنكن صريحين فالعراق اليوم لا يمتلك الأدوات كي يكون دولة تمتلك سيادة كاملة، ولكن في الوقت نفسه عليه أنْ يتعامل مع الواقع بواقعية أكثر،ويحقق مكاسب أكثر، والعلاقات بين الدول تعتمد على المصالح ولا يوجد فيها خاسر ولا يوجد فيها رابح.

غياب رأي الدولة:

يوم أمس كنت في نقاش في إحدى الندوات السياسية، فتكلمت أنه في الكتاب موجود رأي رؤساء الحكومات الذين يمثلون طيفاً معيناً ورؤساء البرلمان،الذين يمثلون الطيف الآخر، كنّا نتمنى أنْ يكون هناك رأي لرئيس الدولة في هذا المشروع،ونتمنى أنْ يكون في البحوث المقدمة في هذا المشروع رأي للدكتور (فؤاد معصوم) فهو سياسي مخضرم وباحث وأكاديمي وبالتأكيد سوف لا يتردد في إبداء رأيه في موضوع السيادة الوطنية.

وأكرر شكري لمعهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار الذي تشرفت أنْ أكون في مرات كثيرة ضمن (ملتقى الثلاثاء الشهري) في بغداد وهو ملتقى حقيقي يعالج النظام السياسي ما بعد عام 2003.

ورداً على الدكتور رائد والاستاذ جمعة، فـإنَّ التجربة العراقية ما بعد 2003 هي تجربة حديثة ونظام سياسي فيدرالي برلماني في كلّ تفاصيله عن تراكم مركزي لـ80 عاماً، وبالتأكيد هذه المرحلة ليست كافية أنْ تستنسخ كلّ ما كان سابقاً، اذ نحتاج إلى إرادة سياسية للمتصدين للعملية السياسية في تقديم مصلحة الوطن.

الاستاذ الدكتور عباس عودة (عميد كلية الهندسة جامعة ميسان):

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أرحب بالضيوف الكرام أجمل ترحيب، وأعبر عن سعادتنا وسعادة كلية الهندسة أنْ تحتضن كلية العلوم السياسية هذا الحدث الكبير، وهناك قامات علمية وباحثين في العلوم السياسية والقانون، نرحب بمعهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار في كلية الهندسة وجامعة ميسان.

في الحقيقة لدي مداخلة بسيطة في موضوع السيادة، هي إنَّ كلية الهندسة تختص بالإعمار والتنمية، وهناك كثير من الأمور التي تدر بمبالغ كبيرة للدولة من خلال المشاريع الاستراتيجية وهذه المشاريع تحتاج الى بسط سيادة الدولة داخليا لحماية الاستثمارات المشايع الاستثمارية.

الدكتور محمد رحيم :

أرحب بالضيوف الكرام لديّ سؤالين فقط، سؤال عام وسؤال خاص، فيما يخص السيادة يجب أن لا نخلط،فلا يمكن أنْ نربطها بالحكومة،والنظام السياسي، فالنظام السياسي متغير والسيادة ثابتة، وجزء من السيادة والعنصر الهام هو حدود الدولة وفي رأيي الشخصي من يُدافع عن سيادة البلد يُدافع عن الحدود.

السؤال الثاني، ما يخص الكتاب الذي ضمّ مجموعة من آراء الأكاديميين والسياسيين كنت أتمنى أنْ يضيفوا له واقعاً وليس فقط رأيا شخصيا، أيّ واقع العراق من 2004 إلى 2020، والواقع أفضل من الرأي الشخصي،وشكراً لكم.

مداخلة الدكتور حسن رشك:

يسعدنا وجودكم بيننا أساتذتنا الكرام، فأنتم قامات علمية معروفة في الجامعات العراقية، الشيء الآخر إنَّ معهد العلمين وملتقى بحر العلوم للحوار قدموا بما فيه الكفاية، وأثبتوا وطنيتهم بتقديمهم كوادر علمية وأكاديمية احتلوا مواقع مؤثرة في الساحة العراقية السياسية، وكثيراً ما يتعرضون لمواضيع تمس وطنية العراق ومواضيع عــدة، ودافعوا أشد دفاع عن مصالح العراق.

وأخيراً في موضوع السيادة التي أصبحت ركناً من أركان الدولة على الرغم من تبدل مفاهيم السيادة بتبدل الزمن وتبدل العلاقات الدولية، ولكن هذا الموضوع الذي تم مناقشته هو موضوع يمس كرامة البلد،والمستقبل السياسي للنظام.

أتمنى أنْ نجعل من السيادة مفردة أو منهجاً يُدرّس للطلاب في المدارس الأبتدائية والمتوسطة والإعدادية لنراهن على إنشاء جيل جديد يؤمن إيمان كامل بالسيادة،ومعنى السيادة وما هي مؤثرات السيادة، فمعظم الكوادر ومعظم الأحزاب يفضلون المصلحة الشخصية والمصلحة الحزبية على مصلحة سيادة البلد،شكراً جزيلاً لكم، ونكرر فرحنا وسعادتنا بوجودكم بيننا.

التعقيبات

الدكتور محمد ياس خضير:

شكراً لكم مرة أخرى، وشكراً لما تم طرحه.

حول موضوع آلية تنفيذ ما تم التوصل إليه ورداً لمداخلات الدكتور صادق البطاط والدكتور رائد المالكي، ، نعم نحن نُعاني مشكلة كبيرة في من يستمع ومن يطبق موضوع المقترحات، وفي الحقيقة فأنَّ هذا الموضوع ومن خلال مؤسسة بحر العلوم تم فيه الضغط على صنّاع القرار، وتم إيصال هذه التوصيات وهذه الخلاصات إليهم ، وهدفنا الأساس الآخر الذي نسعى إليه هو تحويل موضوع السيادة إلى عقيدة تؤمن بها الأحزاب السياسية،ويؤمن بها النظام السياسي ويؤمن بها الفرد أيضاً، اذا تحولت إلى عقيدة بأنَّ سيادة البلد هي أساس لكل شيء وأصبح الموضوع واجب التنفيذ، ولكن هناك معضلات كبيرة، ومسعى أنْ لا يُترك هذا الموضوع كما هو عليه.

الاستاذ جمعة المالكي أشار إلى موضوع هام هو العامل الخارجي ودوره، ففي الحقيقة كلنا نُدرك هذا الموضوع وهو واضح فالمتغير الخارجي له تأثير كبير في السيادة.

أمَّا موضوع السيادة بعد عام 2003، فقد تمت الإشارة أنَّ السيادة بدأت بالتآكل شيئاً فشيئاً منذ عام 1991، منذ احتلال الكويت وصولاً للمرحلة التي نحن عليها الآن، لذلك لم يبدأ التآكل منذ عام 2003 وإنّما من قبل ذلك.

أيضاً الدكتور عباس عودة أشار إلى موضوع هام كثيراً وهو سيادة الدولة على الداخل، ويعني فرض الدولة سلطانها في داخل البلد، وكذلك في موضوع تعظيم الموارد وهو هام أيضاً ، وما يتعلق في تنفيذ المشروعات، وما يتعلق في هيبة الدولة، فكلنا يعرف أنَّ رأس المال جبان،واذا لم تكن هناك بيئة أمنة لا يأتي رأس المال، لذلك عندما تكون سيادة الدولة قوية تتحقق كلّ هذه الأمور،وتبنى العملية تدريجياً في هذا المجال.

(5)

حفلُ توقِيــع كتَاب

"أزمة العراق سياديــاً"

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

برعاية الاستاذ المساعد الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار، تقيم كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا،وملتقى بحر العلوم للحوار

الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار:

يُسعدنا ويُشرفنا أنْ نستضيف في الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية، حفل توقيع كتاب مهم جداً ويُعتبر وثيقة رسمية بعنوان (أزمة العراق سيادياً) وهي من الخطوات الهامة كثيراً في عملية الحديث عن مفهوم السيادة ولاسيما بعد مرحلة عام 2003، فما هي المحددات، وما هي المقومات، وما هي المعوقات، التي لم تمكّن صانع القرار أو النظام السياسي في العراق أنْ يتحدث في إطار مفهوم هام ألا وهو مفهوم السيادة.

في البداية أُرحب بالاستاذ الدكتور (زيد عدنان محسن) عميد معهد العلمين للدراسات العليا، ويُشرفنا أنْ يكون حاضراً في كُليتنا، وأُرحب أيضاً بالاستاذ الدكتور (قاسم محمد عبيد) من ملتقى بحر العلوم للحوار والمستشار الثقافي لمؤسسة بحر العلوم الخيرية.

الحضور الكريم:

يمثل الكتاب نقطة مفصلية لصانع القرار ولمتخذ القرار في بيان مجموعة من المحددات التي يمكن من خلالها أنْ يتطرق إليها في تصويب مفهوم السيادة،التي نحن بحاجة ماسّة لها في جميع المرتكزات، لا نقصد هنا السيادة الخارجية فحسب؛ بل نتحدث عن السيادة الداخلية كذلك، ولا نقصد بالسيادة الخارجية هنا مقابل ما يعرف بتحصين القرار السيادي أو تحصين القرار السيادي الداخلي.

كلمة عميد معهد العلمين للدراسات العليا:

السيد عميد كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية الاستاذ المساعد الدكتور خالد عبد الإله المحترم، الزملاء الأفاضل، طلبتنا الأعزاء السلام عليكم،وأسعد الله صباحكم بكل خير، في البدء أتقدم بكل الشكر والامتنان والعرفان للسيد عميد الكلية لرعايته الكريمة لحفل توقيع كتاب (**أزمة العراق سيادياً**) اذ كان له ولكليتهه المساهمة الفاعلة في الكتاب،وفي الندوات الافتراضية التي ناقشت ونوقشت ما جاء في هذا الكتاب المتميز بأطروحاته، ويعـدّ أول وثيقة تُناقش موضوع هام أسمه (**أزمة العراق سيادياً**).

ولأهمية الموضوع وطنياً وسياسياً تبنّى المعهد مسابقة بحثية علمية بعنوان (السيادة والمصلحة الوطنية) واليوم وعلى بركة الله ستنطلق المسابقة من على منصة كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، والمرتكزة على أهم الأفكار التي طُرحت في كتاب (**أزمة العراق سيادياً**)، متمنين من الجميع المشاركة الفاعلة في المسابقة العلمية.

الدكتور خالد عبد الإله:

شكراً للأخ الدكتور عميد معهد العلمين للدراسات العليا على هذه الكلمة، وكما تعلمون فأنَّ كلية العلوم السياسية متمثلة بشخصي كنت مساهماً في هذا الكتاب، وتكلمنا عن تعقيبات وتوصيات فيما ترشح من قبل السيد (**إبراهيم بحر العلوم**) عبر اللقاءات التي أجراها مع السادة المسؤولين، ولاسيما ما يتعلق بالسلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية،وحتى القضائية.

بهذا الشـأن ومن أجل إتاحة الفرصة لمؤسسة بحر العلوم الخيرية يتفضل الأخ العزيز الدكتور **قاسم الجنابي** أيضاً ليتكلم حول مسألة توقيع هذا الكتاب، والأمور التي أستطاعت مؤسسة بحر العلوم الخيرية أن توفرها في الاستكتاب ومن ثم التعقيبات والتوصيات،ومن ثم نتحدث عن توقيع الكتاب في بعض الكليات منها: كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان، ومسألة المسابقة البحثية عن (السيادة والمصلحة الوطنية) أيضاً،التي ستنطلق كما أشار الدكتور **زيد عدنان محسن** من موقع كليتنا لإتاحة الفرصة للباحثين ليدلو بدلوهم في إطار المشاركة من أجل أنْ يأخذ هذا الكتاب إطاراً واضحاً،وليس فقط أمور نُشير إليها بقدر ما نتحدث عن مفردات مهمة وتصويبية،

وأيضاً فيما يتعلق بالجانب النقدي الإيجابي الذي أستطاع أنْ يُشير إليه السيد بحر العلوم بأسئلته في جلساته ولقاءاته مع بعض الشخصيات السياسية.

كلمة مؤسسة بحر العلوم الخيرية

السيد عميد كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية المحترم، الأساتذة الأفاضل، الطلبة الأعزاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم بكل خير وصحة وعافية.

باسم الملتقى أتقدم بالشكر والامتنان والثناء للأخ العزيز **الدكتور خالد عبد الإله** المحترم لجهوده ودعمه ومساندته لمراحل المشروع، مشروع (أزمة العراق سيادياً)، فلهُ منّا كلّ المودة والاحترام.

الحضور الكريم، دأب الملتقى على التصدي للموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،التي تُشكل تحدياً للدولة العراقية ونظامه السياسي واستقراره المجتمعي في ملتقاه الشهري، وتبنيه لفلسفة الحوار الهادئ والهادف بين النخب السياسية العراقية للوصول إلى مقتربات ومشتركات لمعالجة تلك التحديات، فضلاً عن استضافته للسفراء العرب،ودول الجوار والسفراء الأجانب لإيجاد الحلول الناجعة للتحديات التي تواجه العملية السياسية في العراق ؛ كون العامل الخارجي مؤثراً في الداخل العراقي.

ففي الموسم الأول للملتقى تم مناقشة (أزمة العراق السياسية)، وفي الموسم الثاني تبنى الملتقى شعار (حوار هادف نحو بناء المواطن)، أمّا الموسم الثالث فقد عالج موضوعة (العراق واستراتيجيات دول الجوار)، وفي الموسم الرابع تبنّى الملتقى فكرة التصدي (لأزمة العراق السيادية)؛ ونظراً لأهمية الفكرة وحيوية الموضوع وخطورة الأزمة تضافرت وتكاملت الجهود في الملتقى والمعهد وجريدة المواطن، للشروع في مشروع أسميناه (**أزمة العراق سيادياً**)، ونعتقد أنَّ المشروع سيُشكل بداية تدوين تاريخ العراق المعاصر لما بعد عام 2003؛ لإنَّ معظم الكتّاب والآراء التي وردت هي من شهود عيان ما زالوا أحياء على حقبة هامة من تاريخ العراق، ولذلك يعد الكتاب أول شاهد على تاريخ عراق ما بعد عام 2003.

بُنيَّ الكتاب على خمسة أسئلة، وجهت إلى رؤساء السلطة التنفيذية والتشريعية، ولذلك جاء الكتاب بخمسة محاور: الأول منها عبّر عن وجهة نظر السلطة التنفيذية، والثاني عبّر عن وجهة نظر السلطة التشريعية، والمحور الثالث خُصص للتعقيب على المحور الأول والثاني من قبل الساسة والأكاديميين، وخُصص المحور الرابع لتبادل الأفكار بين الأكاديميين للوصول إلى أنجع التوصيات،وكان الدكتور خالد أحد أعضاء اللجنة الأكاديمية المخصصة لصياغة التوصيات والاستنتاجات، التي خلص لها الكتاب عسى أنْ تحل مشاكل العراق فيما يتعلق بالأزمة السيادية، أمّا المحور الخامس فقد خُصص لرأي المرجعية الدينية في النجف الأشرف حول موضوعة السيادة.

وخرجت التوصيات تحت عنوان (اذن ما العمل)، وخرجت بستة محاور رئيسة: الإصلاح السياسي، وتحديات المصلحة الوطنية العليا، والإصلاح الأمني، والسياسة الخارجية، والحوار الوطني، والإصلاح المجتمعي، ولأجل أنْ تأخذ التوصيات طريقها،وتُنضّج بطريقة صحيحة، شرعنا بتشكيل لجان،وهذه اللجان نخبوية من 10 – 15 شخصاً من مختلف شرائح المجتمع العراقي أساتذة جامعات، وساسة، وأحزاب سياسية، ونقابات،وما سواها، كي تتبلور هذه الأفكار والاستنتاجات التي توصل إليها الكتاب لتُقدم إلى صانع القرار.

وبعد عام كامل من التواصل والتباحث مع السياسيين بمختلف أطيافهم، ومع الأكاديميين من مختلف الجامعات العراقية تكللت الجهود بإصدار كتاب (**أزمة العراق سيادياً**) بمشاركة (75) كاتباً وباحثاً، وكانت هذه المرحلة الأولى من المشروع اذ تبيّن لنا أنَّ إصدار الكتاب ليس نهاية المطاف ولذلك تم تحويل فكرة الكتاب إلى فكرة مشروع، كان الكتاب بداية المشروع.

واليوم نطلق المسابقة البحثية العلمية التي بعنوان (السيادة والمصلحة الوطنية) من على منصة كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية،هذه الكلية الثرية بعطائها العلمي، فقد انطلقت المسابقة في 1 آيار،وتنتهي في 1 تموز ؛ لتشجيع الباحثين وطلبة الدراسات العليا للخوض في هذا الموضوع، وقد تم تخصيص جوائز مالية للبحوث الفائزة، البحث الفائز بالمرتبة الأولى سيحصل على مكافئة مالية قدرها (1000000) دينار عراقي، والبحث الفائز بالمرتبة الثانية سيحصل على مكافئة مالية قدرها (500000) دينار عراقي، والبحث الفائز بالمرتبة الثالثة سيحصل على مكافئة مالية قدرها

(250000) دينار عراقي، فضلاً عن نشر البحوث العشرة الفائزة بالمسابقة بمجلة المعهد مجاناً، وهذه المسابقة بُنيت على ستة محاور،وهذه المحاور أشتُقت من الكتاب والندوات الافتراضية، والمحاور التي ستنطلق منها المسابقة – وسننشرها على موقع كليتكم الموقرة – هي السيادة والديمقراطية، السيادة وبناء الدولة، السيادة والتحديات الداخلية،واختصرناها بالهوية الوطنية، والمواطنة، والفيدرالية، والتحديات الإقليمية والدولية، والسيادة في فكر وعقيدة الأحزاب السياسية العراقية.

وبعد أنْ يدلوا الاستاذ المساعد الدكتور خالد عبد الإله بآرائه وتجربته عن الكتاب أدعوه باسم مُعد ومقدم الكتاب الدكتور (إبراهيم بحر العلوم) المحترم لتوقيع الكتاب وإهدائه إلى الحضور.

الدكتور خالد عبد الإله:

أود أنْ أُشير بشكل حقيقي أنَّ كلية العلوم السياسية عندما اتجهت أنْ يكون الموقع الثاني لتوقيع الكتاب بهذه الكلية هو لا يدخل في إطار الجوانب الحزبية، أو يدخل في إطار الجوانب التسويقية لهذا الكتاب بقدر ما نتحدث عن الجوانب العلمية والبحثية والأكاديمية، والدليل على ذلك أنَّ من قاموا بالتعقيب والتحرير لهذا الكتاب هم أصحاب اختصاص دقيق في العلوم السياسية،بعد أنْ كان هناك استكتاب مفاتحات ومسألة التعقيبات التي سطرها الباحثون بأسلوبٍ بحثيٍّ أكاديميٍّ، وعندما تطلعون على صفحات هذا الكتاب ستجدون أنَّــه بعيد كلّ البعد عن مسألة التنظير، وبعيد كلّ البعد عن مسألة الإطار العام للتسويق لهذا الكتاب بقدر ما يتحدث عن الخطوات التفصيلية الهامة في تصويب ما يتعلق بمرحلة بناء الدولة، وهنا نتحدث عن مفهوم أساس عندما كان هناك حديث عن مفهوم السيادة، فالسيادة هي الشغل الشاغل للباحثين والأكاديميين والمتخصصين والمثقفين والمفكرين، فهذا الكتاب يدخل من هذا الباب ولا يدخل من باب الأدلجة،أو التسويق السياسي لمؤسسة أو شخصية، والدليل على ذلك أننا آثرنا أنْ تكون هناك جلسة في كلية العلوم السياسية،وبعد أنْ ننتهي في إطار التعقيب على هذا الكتاب نفتح مجالاً للأسئلة أو التعقيبات التي يمكن من خلالها أنْ نتحدث عن هذا الكتاب،وعن مضمون هذا الكتاب بالطريقة التي يمكن من خلالها أنْ ندخل في عملية التصويب.

وأهم ما في الكتاب أنَّـه لم يُبنَ على فكرة طارح الأسئلة، أو اللقاءات الثنائية التي أقامها،وتم الدخول فيها بتفاصيل معينة مع الرئاسات الثلاثة أو السياسيين أو حتى السفراء داخلياً وخارجياً، بقدر ما نتحدث عن القيمة العلمية،التي يمكن من خلالها أنْ نتحدث بوصفنا كليات علوم سياسية متخصصين في فتح المجال للحديث عن إشكالية السيادة، ومفهوم السيادة، فنحن اليوم في القرن الواحد والعشرين،وهناك تقدم في الجانب التقني والتكنلوجي وتويتر والفيسبوك، ووسائل السوشيال ميديا، كلها مخترقة إلى مفهوم سيادة الدولة، كيف الدولة تُحصّن مفهوم السيادة، وهنا نحن لا نتحدث عن مفهوم السيادة على وفق إجراءات قد تكون خارجية مثل اتفاقيات، ومعاهدات، وعلاقات، أو نتحدث عن الإجراءات الداخلية في إطار نفاذ القانون وتطبيقه ، وإنّما نتحدث عن مفهوم فيه جدل كبير وزاد هذا الجدل بعد عام 2003.

تشرفت بأنْ أكون أحد الذين قاموا بوضع لمسات على هذا الكتاب فيما يتعلق بالتوصيات بعد أنْ قرأته، وأيضاً عندما تم منحي هذا الكتاب لعمل التوصيات،بمعنى أنَّـه يتعلق بمسألة معينة بل تم منحي الكتاب كاملاً ، ولاحظت بأنَّ إعطائي الكتاب كاملا لأجل كتابة التوصيات هو من أجل تقييم هذا الكتاب بطريقة،وبأخرى من دون أنْ يكون هناك مفاتحة رسمية لتقييم هذا الجهد العلمي والبحثي، فكان بحق كتاباً تجاوز الخطوط الحمراء ؛ لأنَّ الذين عملوا في إطار التعقيبات،أو التحرير هم أساتذة باحثين متخصصين لم يكن لديهم سوى الموضوعية،والعلم في إطار طروحاتهم، أو في إطار ما عقّبوا عليه من تعقيبات، وكذلك التوصيات هي منوعة،ولم تكن مختزلة على جزء معين من الباحثين، وإنّما كانت التوصيات مفتوحة على الجميع بالطريقة التي يمكن من خلالها أنْ تخرج هذه التوصيات بشكل علمي موضوعي، وأيضاً هذه التوصيات التي قدمناها كتجربة شخصية لم يكن هناك أي رد لأيّ توصية عملناها بوصفها توصيات علمية أكاديمية، وهذا إنْ دلّ على شيء يدل على أنَّ هناك رأياً ورأياً آخر وتقبلاً لعملية النقد التي تم ذكرها في إطار التوصيات.

المداخلات والتعقيبات:

الدكتور هاشم العوادي :

شكراً للأساتذة الأفاضل، أنا أرى أنَّ في العراق هناك إشكالية أخرى وهي وجود أزمة سيادة داخلية، والدولة تفتقد للسيطرة على إقليمها أو على مكوناتها،وأعتقد أنَّ لدينا أكثر من مثال.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

في هذا الكتاب هناك إجابة على هذا التساؤل، لأنَّ السيادة هي وحدة واحدة لا تتجزأ، والسيادة نوعان: داخلية، و خارجية، والسيادة هي السلطة العليا الشاملة،ولا يوجد تنافس هذه السلطة والدليل على ذلك عندما تحدث مشكلة بيننا،وبين الإقليم يتحدثون في بعض مؤشراتها بأنَّها قفز على مفهوم السيادة الداخلية، أو قفز على قرارات الحكومة الاتحادية، لذلك نتحدث بشكل حقيقي وواضح بأنَّ السيادة من الناحية الداخلية هنالك أسئلة وتفاصيل أخرى تم الحديث عنها، وفي إطار المعاملة الخارجية هنالك تفاصيل ورؤى فيها، فالسيادة على مستوى الداخلي والخارجي شملها هذا الكتاب بطريقة علمية وبحثية.

الدكتور مهند عبد الواحد كاظم :

أي تعقيب يجب أنْ يكون بعد الاطلاع على الكتاب وهذا أمر معروف؛ لأنَّ أيّ سؤال يتم الاستفسار عنه الآن قد يكون من ضمن الكتاب،ونظلم حق الكتاب، هذا أولاً.

وثانياً، الإشكالية التي لدينا أنَّ هذه التوصيات التي تم التوصل إليها في الكتاب، هل سيتم العمل بها أم لا؟ مع الأسف نحن من عام 2003 أعتقد أنَّ هناك أطاريح ورسائل وكُتباً كُتبت على أزمة السيادة في العراق سواء كان على الصعيد الداخلي أم الخارجي، وهذا الكتاب أيضاً ثمرة جهود الباحثين، ولكن هذا الجهد هل سيتم الأخذ بالتوصيات فيه، وهذه هي الإشكالية التي لدينا، فالمشكلة التي لدينا هي نعرف أنْ نُشخّص الخطأ،ولكن من يُعالج الخطأ.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

تناول هذا الكتاب موضوع السيادة ليست من وجهة نظر أكاديمية عند باحثين أو مثقفين أو في دراسات الماجستير والدكتوراه، وإنّما تناول مفهوم السيادة بفكر الرئاسات الثلاث،أيّ بفكر الطبقة السياسية العراقية، وتجربتهم ونظرتهم إلى مفهوم السيادة، لذلك أصبح هناك نوعان: ما يتعلق بالرؤية الأكاديمية والثقافية والفكرية في إطار التعقيبات،التي نصّها باحثون ومتخصصون في العلوم السياسية والقانون، وفي إطار التوصيات بناءً على الأفكار التي تم تبنيها وطرحها من قبل الرئاسات الثلاث،أو النخب السياسية أو الطبقة السياسية العراقية، فصار هناك مزاوجة بين جانب بحثي علمي وبين جانب التجربة التي هي كطبقة سياسية أو كعملية سياسية، وما يجدر الإشارة إليه أنَّ هذا الكتاب لم يتحدث عن جزء أو مكون أو طائفة أو قومية أو اثنية ولم يختزلها، وحتى المسابقة التي طرحتها مؤسسة بحر العلوم،فقد طرحتها تحت عنوان (السيادة والمصلحة الوطنية)، ولم تطرحها في إطار قومي أو استشعار آخر في علاقتنا مع الإقليم ، لأنَّها تدخل في إطار جدل قومي أو في إطار جدل آخر.

الناحية الثانية، نحن نتحدث عن مشاركات أو تعقيبات والدكتور مهند قال نحن لم نطّلع على هذا الكتاب وهو صحيح، ولكن نحن نتحدث عن نخبة أكاديمية كتبت في موضوع هام وهو السيادة، كلنا نعرف ما هي السيادة، وكلنا نعرف ما هي السيادة الداخلية والخارجية، ومع ذلك سنوقع هذا الكتاب،وسيتم توزيع نسخه، وقد يكون هناك مسألة التعقيبات أو الأسئلة الاستفهامية أو حتى مسألة المسابقة التي تطرحها المؤسسة بهذا الشـأن.

تعقيب الدكتور قاسم الجنابي:

فيما يخص التوصيات والاستنتاجات التي خلص إليها الكتاب، أنَّ هذا الكتاب تم تسليمه إلى كلّ القيادات السياسية من أربيل حتى البصرة، كلّ قيادات الصف الأول من الأحزاب السياسية والكيانات السياسية وصنّاع القرار في الدولة العراقية بشقيّها التنفيذي والتشريعي، وكان في حساباتنا أنَّ لكبر حجم الكتاب ربما لايتم تصفحه، لذلك اختزلنا الاستنتاجات والتوصيات في كُتيّب ؛ لأنَّ الاستنتاجات والتوصيات تجاوزت الـ(40) صفحة، وكانت في ستة محاور رئيسة وانطلقنا من (اذن ما العمل) وشخصّنا المشكلة وكيف نُعالج المشكلة، وهذه المحاور الرئيسة كان

فيها رؤية واضحة وتصور واضح، وتوصيات ليست بالتنظيرية،وإنّما عملية سُلمت مع هذا الكتاب إلى صنّاع القرار، إلى الأحزاب السياسية، إلى القادة والزعماء من الخط الأول، لأنَّهم الآن صنّاع القرار وهم من يرسمون السياسة العامة للدولة، فالكتاب وصل إلى صنّاع القرار،وهم من يطبقون التوصيات والاستنتاجات.

الدكتور ناظم نواف ابراهيم :

عمادة معهد العلمين للدراسات العليا، عمادة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، الأساتذة الأفاضل أسعد الله صباحكم بكل خير.

(**أزمة العراق سيادياً**) أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية أم واقع السيادة الوطنية في العراق؟ في الحقيقة أنا كاتب لهذا الموضوع في كُليتنا عام 2011 عن (سيادة العراق الوطنية) الواقع وآفاق المستقبل، لذلك لديّ اطلاع.

هذه الدراسة وثائقية تحليلية نقدية تقويمية لفكرة معلومة، من حكم العراق منذ عام 2004 إلى اليوم هل هو سبب أزمة العراق سيادياً أم نحن كشعب الأزمة؟ وما هو الحل؟ هل توجد رؤية واقعية على ضوء الواقع العراقي المرير؟ أنتم تقولون هذا الموضوع غير مؤدلج، نعم غير مؤدلج،وله نتائج مُرضية أكاديمية واقعية مجردة تحليلية، لكن من سبب أزمة العراق السيادية؟ نحن لم نطلع على مضامين ومحتويات هذا الكتاب،ولكن أستشفينا من كلامكم حوله أنَّ الدراسة نظرية ليست إلاَّ، هل يوجد فيها عمق؟ لأنَّ الأزمة ليست داخلية حصرية وإنّما هناك أزمة خارجية أيضاً، أزمة سفراء وأزمة مندوبين وأزمة مسؤولين،وأزمة داخلية،وأزمة جيش،وأزمة فساد، هذه كلها أنتجت لنا أزمة كاملة وعامة تحتاج تضافراً لجهود جميع السلطات التي ذكرت، تنفيذية، وتشريعية، وقضاء مستقل، ما هو الحل الأسلم؟ هل أعاقب من تسبب في الأزمة؟

تعقيب الدكتور زيد عدنان محسن:

شكراً للدكتور ناظم، لقد قدم الدكتور مهند ملاحظة هامة وهي لا نستطيع تقديم سؤال وتحديد جواب من دون البحث في طيات هذا الكتاب، وأعدك أنَّ هذا الكتاب جملةً وتفصيلاً بعيد عن

الإطار النظري، هو عبارة عن مشكلة توحد سيادي وهو مصطلح مقارب للمصطلحات في الكتب البايالوجية، وما حصل وما سيحصل هو أزمة شرعية النظام السياسي،وهي كلها مخرجات أزمة السيادة، فما نُعانيه في هذا الكتاب هو وجهة نظر فكرة السيادة في عقول الطبقة السياسية ونبتعد عن فكرة النخبة السياسية وإنّما هي طبقة سياسية بايجابياتها وسلبياتها، وكان الدكتور خالد أحد الكُتّاب الذين غاصوا فيه.

وطريق الألف ميل يبدأ بخطوة، والكتاب هو الخطوة الأولى في توثيق هذه التجربة،وقد يكون هذا الكتاب إدانة لبعض الأطراف.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

فضلاً عما تحدث به الدكتور زيد، هناك تفصيل هام بأنَّ الأسئلة التي ذهبت إلى السلطات ليست فقط للحاضرين في المشهد السياسي الآن، وإنّما للسابقين كذلك بوصفهم من استلم سلطة على مستوى رئيس وزراء،أو رئيس برلمان،أو على مستوى رئيس جمهورية، فلم يكن هناك اختزال لجزء معين،أو لمرحلة معينة، لأننا نحن نؤطر لمرحلة ما بعد 2003،فهل هناك من حاول أنْ يحقق مصلحة وطنية، والجانب الأساس في هذا الكتاب هو جانب التطبيقات العملية، والأسئلة ذهبت إلى أشخاص كانوا يُديرون دفة السلطة في العراق، صحيح من كتبه وعقّب عليه متخصصون في العلوم السياسية والقانون لكن بناءً على تجربة عملية في إطار استشرافه وأخذه من المسؤولين في هذا الشأن.

الدكتور عبد الأمير الأسدي:

لا شكَّ أنَّهُ جهد مبارك لمعهد العلمين، ولكن لديَّ سؤالين، السؤال الأول: الفترة الزمنية في الكتاب 2004، والمفروض أنْ يبدأ من عام 2003 لأنه بداية هذا العام هو أول إشكالية في هذا الأمر.

السؤال الثاني، أنَّـه آخذ تجربة رؤساء العراق وهم الذين أسهموا في الأزمة، وهم الذين أسهموا في كتابة الدستور، والدستور هو سبب أزمة العراق سيادياً.

أنا أعتقد لو بقي الأمر على الجانب الأكاديمي، وهو جانب بعيد عن الاشتراك في الأزمة كانت الرؤية ستكون واضحة.

أعتقد أنَّها ليست أول وثيقة، فأتذكر عام 2006 إلى عام 2008 أثناء هاتين السنتين عملت هذه الكلية مع مكتب (السيد علي السيستاني) وخرجت بدراسة أيضاً متعلقة بالجانب السيادي، وكان فيها دكتور عزيز، ودكتور سعيد، والاستاذ جمال، وسعد سلوم، وأنا، فقد عملنا لمدة سنتين مع المكتب وخرجنا بدراسة أيضاً متعلقة بجانب السيادة.

وأقول اذا أردنا أنْ نُعالج الأزمة أول شيء نُعالج أساس الأزمة وهو الدستور الموجود الآن، واتفق مع الدكتور مهند بعدم اطلاعي على الكتاب فقد يكون لم يغفل عن كثير من الباحثين والسياسيين فكثيراً ما كانوا يُصرحون بأنَّ هذا الدستور فيه اشكاليات كثيرة،وأسهمت في الأزمة.

اذن من كان سببا في الأزمة المفروض لا تُأخذ تجربته، لأنَّـه ماذا سيقول؟ هل سيتبرأ من اشتراكه في الأزمة، هذه الملاحظة هل هي موجودة أم لا، لا أعلم فأنا لم أطلع قد تكون موجودة.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

شكراً للدكتور عبد الأمير، نحن لماذا حددنا عام 2004؟ لأننا نتحدث عن مرحلة بداية الحكومة الإنتقال ية، من هنا تم الحديث عن مرحلة 2004، أمّا 2003 فهي مرحلة سقوط النظام السياسي في العراق، ودخلنا مرحلة الاحتلال 2004 فكانت هي اللبنة الأولى للحديث مرحلة انتقالية، عدّت لجمعية عمومية ولجنة كتابة الدستور.

الناحية الثانية، الأسئلة التي ذهبت لمن كانوا في السلطة هم الذين كان لهم دور كبير في كتابة الدستور، فلم يتم استثناء أيّ من الشخصيات، نحن نُريد أنْ نصل إلى حقيقة (أزمة العراق سيادياً) من كان مسؤولاً عنها؟ هل السلطة السياسية فقط؟ هل الأحزاب والكتل التي كانت موجودة؟ هل بسبب المحاصصة والتشكيك بالأطراف الأخرى؟ غياب الثقة؟ هذه المعادلات التي كانت موجودة بعد عام 2003.

النقطة الثالثة، فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية والبحثية، في جامعة بغداد أو في مركز دراسات دولية، أو في الجامعة المستنصرية، بالتأكيد لم تخلُ الساحة من البحوث ومن كافة التفاصيل التي تناولت مفهوم السيادة،وتناولنا مفهوم بناء الدولة، كيف نبني الدولة؟ على أساس طائفي قومي مذهبي، وبعد 18 عاماً تتحدث اليوم رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء عن عقد جديد، بمعنى: نسف كلّ هذه المرحلة والحديث عن مرحلة جديدة.

الدكتور عبد الغني الأسدي:

ما هي مسوغات إعطاء أولوية أول وثيقة،وهناك دراسات وأطاريح لأكاديميين كتبوا في هذا الموضوع؟

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

نحن لا نتحدث عن موضوع مزايدات على مسألة سحب البساط من الأكاديميين، نحن هنا في حفل توقيع يأخذ إطار البعد العملي، عندما أريد أنْ أكتب بحثا معينا لا أستطيع أنْ أقابل السيد المالكي أو الدكتور حيدر العبادي أو سليم الجبوري أو فؤاد معصوم، وأسألهم بأسئلة معينة، الذي حدث في الكتاب هو مزج بين الجانب النظري لنخبة من أساتذة العلوم السياسية والمتخصصين فيما يتعلق بالأسئلة التي ذهبت إلى أشخاص كانوا على هرم السلطة، لذلك كان هناك جانب توثيقي الذي تحدثنا عنه.

بالتأكيد كلّ جهد وكلّ بحث علمي لا يخلو من الحديث عن الأساس التاريخي، فبالتأكيد كانت هنالك التعقيبات والشروحات والتفاصيل التي تم ذكرها بهذه الوثيقة،أو بهذا الكتاب الذي ستطلعون عليه، والآن فتحنا باب الأسئلة،وسنفتح على رابط معين كلّ ما يتعلق باستفهامات أو استفسارات أو توضيحات أو أسئلة معينة أو إختلاف وجهات النظر، والغرض منه المعالجة، ونحن حضورنا في حفل التوقيع هذا كي يكون للجهد البحثي الأكاديمي يكون له دور كبير في خروج هذه الوثيقة، واذا كانت هنالك مسألة الحديث عن مقترحات وتوصيات وأمور أخرى تتعلق بهذا الموضوع.

الدكتور عبد الامير الأسدي:

ما يخص الجانب التاريخي الأكاديمي التوثيقي لحقوق الآخرين، هل عبارة (أول وثيقة) مكتوبة على الكتاب؟ إن كانت مكتوبة على الكتاب ونعلم بأنَّ الدراسة الأكاديمية (دراسة أو أطروحة) هي أكثر دقة وأكثر موضوعية من كتابٍ يتناول مجموعة بحوث، وهذا معروف ؛ لأنَّــه يخضع إلى جملة من الاعتبارات،لذلك يكون الباحث والمشرف أكثر دقة، وأرى أنَّ الرسالة والأطروحة هي وثيقة أكثر، فالأولوية اذا كانت موجودة على الكتاب فنحن سنقول لا، قد يكون الدكتور زيد أشرف على دراسة تمثل أول وثيقة أُجريت على الموضوع، وأنا أتحدث فقط عن الأولوية.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

كل الجهد العلمي البحثي الذي يدخل في إطار مفهوم السيادة هو مقدر ومحترم، ونحن نتحدث عن جانب عملي في هذه الـ (أول وثيقة)، وأنا عملت في بحوث (بناء الدولة) وعملت مع (الأمم المتحدة) وكانت هناك دراسات نظرية،ولكن يسمحوا لنا بالرجوع إلى بعض الشخصيات نؤطرها بالجانب العملي، أو في عملية استبيان، هذه (أول وثيقة) فيما يتعلق بالأسئلة التي طُرحت على الطبقة السياسية أو السلطات العراقية التنفيذية والتشريعية، وحتى القضائية، فمن هذا الباب تُعــدّ أول وثيقة وليس لسحب البساط من الأكاديميين، ونحن هنا نُريد أنْ نتحدث عن وثيقة عملية تطبيقية، وكيف نستطيع أنْ نتحدث عن مفهوم السيادة كمخرج حقيقي يمكن أنْ نُعالجه، لذلك فالمسألة ليست تسويق لهذا الكتاب،أو لفكرة هذا الكتاب أو لمعقبين أو لشروحات، فكثير من الندوات التي حدثت تكلمت عن السيادة ومفهومها، ولكن الغرض الأساس هنا هي الدراسة العملية، فكان الحديث من هذا الجانب على أنّها (أول وثيقة).

الدكتور قاسم الجنابي:

شكراً جزيلاً للدكتور عبد الأمير، الملاحظة الأولى، أرى أنَّ الكتاب هو جلد للذات، وهو محاولة نقدية لحقبة تاريخية غاية في الأهمية، وكما أسلفت شاهد على تاريخ العراق المعاصر.

العنوان واضح (أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة) وليست في الإعلان فحسب،بل على الكتاب أيضاً، لماذا (أول وثيقة)؟ لأنَّ (175) صفحة كُتبت بقلم رؤساء الوزراء الخمسة ورؤساء مجلس النواب الخمسة، أول (175) صفحة كتبت بيد السادة علاوي، والمالكي، والجعفري، والعبادي، وعبد المهدي،وكُتبت بقلم حاجم الحسني، والجبوري، والمشهداني، والنجيفي، وأياد السامرائي، فلا أعتقد أنَّ هناك دراسة أكاديمية تستغرق (175) صفحة يكتب فيها رؤساء السلطة التنفيذية والتشريعية.

وهناك (50) صفحة أيضاً عبارة عن وثائق، لا يستطيع أحد من الباحثين أنْ يطلع عليها، وثائق قد تكون بعضها غاية في السرية،ولاسيما في عهد الدكتور عادل عبد المهدي،ولكنها نُشرت في هذا الكتاب فيما يتعلق بالسيادة،وتحديداً الوجود العسكري الأمريكي والمراسلات الحكومية بين العراق والجانب الأمريكي.

الأمر الآخر، ما زلنا نحتفظ بالمسودات، وللأمانة دوّنت كلّ الآراء والمقترحات والأفكار بأمانة مطلقة، اذ لم نُحرف أو نُعيد تحرير ما تم تقديمه من قبل السادة رؤساء الوزراء،ورؤساء مجلس النواب، وإنما طُرحت كما هي، وأقول دوما إنَّ بعض ما جاء في الكتاب قد أحرج الجهة المنظمة ؛ لأنَّها تجاوزت الخطوط الحمراء.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

نحن سميناها عملية بسبب الأسئلة التي وجهت إلى السادة رؤساء الوزراء السابقين،فكان الغرض الأساس لا تأتي الإجابة مطبوعة، وإنما بخط اليد ويتم تحرير الإجابة ويوقعها، وكلّ الوثائق موجودة في مؤسسة بحر العلوم.

الدكتور عمار سعدون :

السيد عميد الكلية المحترم، السادة الضيوف، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية أحيي هذا الجهد، وما يميز هذا العمل بوصفه (DATA) جديدة لا نراها في كثير من الدراسات، ولكن لدي بعض الاقتراحات:

المقترح الأول: لو كان الكتاب يتحدث عن أزمة السيادة ما بعد الاحتلال الأمريكي، اذ لا أظن أننا نتكلم عن أزمة موجودة، من 2003 إلى مرحلة خروج القوات الأمريكية وتوقيع اتفاقية التعاون، وأنا أتفق معكم أنَّ هذا الكتاب يمثل النوع الأول فيه (DATA) عن طريق الـ (interview) التي تخص أصحاب القرار، ولكننا عندما نناقش السادة في مجلس النواب الذين أسهموا في كتابة الدستور لا يقول أحدهم إنَّ الخلل عنده، فكثيرا ما يسوغ بأنَّ الدستور كُتب بأحسن ما يمكن،وليس على عجالة، وأنِّ مقترحي هذا يرى أنَّ الدراسة تكون أعمق لو كانت بعد الاحتلال ولكن هي كمحصلة نهائية جهود مباركة ؛ لأنَّـه أول عمل أرى فيه دراسة عملية.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

شكراً للدكتور عمار، كما أوضحت للدكتور عبد الأمير أنَّ الغرض هو بعد عام 2003، والناحية الثانية أنَّ مفهوم السيادة لم يأتِ بعد سقوط النظام، فـاذا تُريد أنْ تُعالج أزمة السيادة العراقية فمنذ عام 1990 قرار (688) وقرار (687)، هنا معالجتنا في نطاق 2004 بعد الاحتلال وبعد تشكيل الحكومة الإنتقالية ومن ثم الجمعية الوطنية، ثم الحديث عن انتخابات ومن ثم في عام 2012 خروج العراق من طائلة الفصل السابع إلى الفصل السادس، نحن نتحدث عن المفهوم الذي يمكن من خلاله أنْ يعطي الحقوق والواجبات ويرسم طبيعة العلاقة ما بين السلطات، النظام السياسي العراقي في دستور 2005 نظام سياسي قائم على أساس الفصل، والنظام القائم على أساس الفصل الذي هو وظيفي وليس الفصل التام وهذه نقطة يجب أنْ نعمل عليه، لذلك لم تكن هنالك مراحل معينة في عمل السلطة التنفيذية بشقيّها رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية في مفهوم السيادة على الداخل والخارج، وتعرفون الصراع ما بين الحكومة الاتحادية والإقليم .

مع ذلك آثر الباحث في إطار الأسئلة التي وجهت إلى الرئاسات بشكلٍ واضح، أنْ يكون هنالك تنوع وأنْ يكون هنالك مقبولية، والأشخاص الذين تمت مفاتحتهم للتعقيب لم يكن هنالك فرض إملاءات أو اشتراطات وإنما كلّ ما يتعلق بالتعقيبات في بعضها كان حدّية، وكما قلت قبل قليل أنَّ هذا الجانب قد تجاوز الخطوط الحمراء، ولا مناص بأنَّ علينا أنْ نصوب عمل النظام السياسي العراقي بالطريقة التي تدخل في عملية استمراريته، وعملية صيانة الحقوق والواجبات واحترام

المواطن، والدليل على ذلك مسألة الحديث عن انتخابات مبكرة والتظاهرات، ومبدأ حصر السلاح بيد الدولة، كلها مباني فكرية أساسية مهمة جداً، وعندما نحاول تسليط الضوء عليها نحاول التحدث عنها بشكل مفهوم.

الدكتورة زهراء حسين :

لاحظت كثيراً تكرار مفهوم السيادة، وأرى ما يخص التجربة واستقراء الكتل والقوى والأحزاب السياسية بوصفها مفهوماً للسيادة فهو واحد، ولكن من حيث المصداق والتفكير هل هو واحد؟ بعبارة أخرى هل الرؤى واضحة عند جميع الكتل والأحزاب من حيث استقرائهم وتجربتهم في هذا الكتاب؟ فلو كان المفهوم واحداً والرؤى مختلفة هل هذا سيكون سبباً في تشكّل أزمة في السيادة العراقية.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

أولاً، الجميع أجمع أنَّ السيادة هي واحدة لا تتجزأ، فعندما تحدثنا عن مفهوم السيادة قلنا إنّ السيادة واحدة،ولكن ظروف العراق بعد عام 2003 والحديث عن المحاصصة والطائفية والقومية أصبح هناك نقص في إطار الحديث عن المصلحة الوطنية العليا، والدليل على ذلك مرحلة 2014،التي أزالت الستار عن جملة من المشاكل والعقبات في عملية بناء الدولة، وتحدث الجميع في عام 2011 بعد خروج القوات الأمريكية : لماذا لا يكون هناك مؤتمر للحوار الوطني يجمع كلّ الكتل السياسية كي تتحدث عن مرحلة خروج القوات الأمريكية أو القوات الأجنبية،أو المحتلين للعراق في عملية بناء الدولة، ولكن الجميع كان يذهب عن هذا السؤال أو لا يريد أنْ يتحدث، وكلّ كتلة وكلّ طرف كان لديه مشروع خاص في بناء الدولة يختلف عن وجهة النظر، فأصبحت في 2014 انتكاسة كبيرة أشرت على كلّ السلبيات، على الجانب الاجتماعي الثقافي التربوي التعليمي،وعلى كلّ المستويات، لذلك يحتاج أن يكون هناك بديلٌ نوعيٌ واقعيٌ يُلامس الواقع في إطار الدراسات العملية،أو أخذ ما يمكن أخذه من أشخاص قادوا مرحلة ما وهذه المرحلة فيها مؤشرات خطيرة، فلذلك نحن بوصفنا مختصين أكاديميين هذا الكتاب سيُغنينا من خلال الأسئلة التي طُرحت، وعملية قولبة الأسئلة أعتقد تم قولبتها بطريقة علمية بحثية من أجل استنطاق والبحث عن

الاستشراف، وهنا نتحدث عن جانب قد يكون استنباطيا أو استقرائيا في كتابة هذا الكتاب الكلّ من الجزء والجزء من الكلّ.

الدكتور زيد عدنان محسن:

إضافات الدكتورة إضافات مفيدة كثيراً، فهذا الكتاب لن يُحاكي إطار نظرية السيادة من ناحية المفهوم أو من ناحية التعريف فحسب؛ بل يحاكي ماهية السيادة إنطلاقاً مما هو كائن،وما يجب أنْ يكون عليه ، وتجربة الرؤساء طرحوا ما هو كائن، أمَّا تجربة الأكاديميين فقد طرحت ما يجب أنْ يكون، لماذا عُدّت أول وثيقة؟ لأنه ليس بمقدور أحد أنْ يلتقي بخمسة رؤساء وزراء،ويتناقش معهم حول فكرة معينة، قد يُجافون الحقيقة أو يُجانبوها في قضايا معينة، ولكن مؤسسة بحر العلوم حاكت هذه التجربة بالوثائق؛ لهذا سُميّت أول وثيقة، الدكتوراه والماجستير – ونحن أشرفنا على العشرات – لا تُعد وثيقة في بعض الأحيان، ولكن وثيقة سياسية وقانونية أكتسبت صفة شرعية وحضورها اليوم على هذه المنصة أو منصات أخرى تُعــدّ أول وثيقة، ومن خلال أسئلتكم أصبحت وثيقة.

تعقيب الدكتور خالد عبد الإله:

أنَّ في بعض رسائل الماجستير والدكتوراه يذهب الطالب إلى أستبانات لبعض مؤسسات الدولة،يمكن أنْ تتحول هذه الرسالة أو هذه الاطروحة إلى بيان موثق.

الدكتور سعد حسين:

في الحقيقة كما تفضل الأساتذة هذا جهد لسنة كاملة،جهد بحثي وعلمي وأكاديمي يحسب لهُ أنَّــه أخرج لنا وثيقة أو كتاباً بعنوان (**أزمة العراق سيادياً**).

أعلمنا الاستاذ الدكتور مازن الرمضاني أثناء الدراسة أنَّ أيّ نظام سياسي اذا أراد أنْ يكون قوياً على الصعيد الخارجي لابدَّ أنْ يُرتب البيت داخلياً في سبيل أنْ يكون هناك تنسيق وتكامل بين البُعد الداخلي والبُعد الخارجي.

وما يخص الحالة العراقية أعتقد أنَّ الجميع أجمع على فكرة مفادها : كي نُحقق السيادة الوطنية لابدَّ أنْ نُرتب الوضع الداخلي والبيت الداخلي العراقي ليكون هناك إنعكاس إيجابي على مسألة السيادة، والدكتور زيد ذكر مسألة هامة، هي رؤية رؤساء وزراء العراق السابقين هي ما هو واقع، ورؤية الأكاديميين ما يجب أنْ يكون، والسؤال كيف يمكن الوصول إلى ما ينبغي أنْ يكون في معالجة ما هو كائن في الحالة السابقة، فهل التوصيات التي في الكتاب عالجت هذه المسألة؟ بمعنى : كيف نحقق الشيء المطلوب بمعالجة القضايا السابقة.

تعقيب الدكتور قاسم الجنابي:

شكراً جزيلاً للدكتور سعد على هذا التساؤل، وأحب أنْ أُعقب على كلام الدكتورة زهراء، هنا سوف أقتبس أحد المقولات للدكتور خالد عبد الإله في الندوة الافتراضية الثالثة فقد قال: "لو كانت هناك مراجعة لمرحلة ما قبل عام 2011 لما وقعنا في إشكالية 2014"،وهنا أقول: نحن الآن نحتاج أنْ نُراجع بشجاعة مطلقة،ونكران ذات لمرحلة ما بعد عام 2003 حتى لا نقع في إشكالية مستقبلية قد تفوق عام 2014.

الأمر الآخر، وجدنـــا في الطروحات وما يخص المصلحة الوطنية العليا للعراق، بأنَّـه لا توجد مصلحة وطنية عليا متفق عليها بين الأطراف السياسية الثلاث الرئيسة في العراق، ووجدنا من خلال الطروحات والمراجعات النقدية حتى نعمل ملخصات تمهيدية فأنَّ هناك – وليسمح لي المقام بهذا المقال – مصلحة كردية، ومصلحة شيعية، ومصلحة سُنيّة،وغياباً للمصلحة العراقية، فهذه الإشكالية تواجه كينونة وصيرورة الدولة العراقية المستقبلية، وهنا نعتقد أنَّ ما يجب أنْ يكون هو أنْ نذهب إلى مصلحة وطنية عليا بغض النظر عن الإنتماءات والمصالح ما دون المصلحة الوطنية، فما يجب أنْ يكون هو أنْ نبني الدولة،وأنْ نذهب إلى مصلحة وطنية عليا، وبالاستنتاجات والتوصيات ذهبنا بستة محاور كان أهمها إصلاح النظام السياسي، والاستقرار في السياسة الخارجية العراقية، والعلوية للمصلحة الوطنية العراقية مع دول الجوار والقوى الدولية، وإصلاح القطاع الأمني لأنَّنا نشهد فوضى أمنية في البلد، وموضوعة الاقتصاد والاكتفاء الذاتي، فأعتقد أنَّ خارطة الطريق الموجودة في التوصيات هي كافية لما يجب أنْ يكون.

كلمة الختام الدكتور خالد عبد الإله:

في الختام ويشرفنا وجود السيد عميد معهد العلمين وممثل ملتقى بحر العلوم للحوار بيننا، أشكر تعبكم وحرصكم وحضوركم، وأشكر كلّ الأسئلة التي طُرحت وهي محل تقدير،وتثمين ومع ذلك فالباب مفتوح لأيّ تساؤل بعد أنْ يتم توقيع هذا الكتاب، فأهلاً وسهلاً بكم في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(6)

ندوةوحفلُ توقِيــع كتَاب

"أزمة العراق سياديــاً"

ندوةٌ حواريّةٌ

جامعة صلاح الدين/ أربيل

تقديم:

هذه الندوة تقام بالتعاون مع ملتقى بحر العلوم للحوار، ومعهد العلمين للدراسات العليا، في كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين،

كلمة السيد رئيس جامعة صلاح الدين

أ.د جوهر فتاح سعيد

الأساتذة الأفاضل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بدءًا نُرحب بكم في جامعة صلاح الدين، ونعبّر لكم عن سعادتنا لمشاركتكم في هذه الندوة الحوارية،التي تتعلق بشأن (السيادة في ظل المصلحة الوطنية وتوازن القوى).

تعلمون أنَّ هناك إخلالاً بشأن السيادة الوطنية في العراق، ولمفهوم السيادة تعريفات عدّة تتغير على وفق الظروف والمراحل التاريخية، إبتداءً من التقسيم الكلاسيكي لهذا المفهوم الذي وضعه المحامي والفيلسوف الفرنسي (جان بودان) في القرن السادس عشر ليشرح الحكم المطلق للملك الفرنسي ، اذ أنَّــه ارتبط بنظم دكتاتورية،وإنتهاءً بالسيادة المعوّمة،التي تمنح الدول العظمى الحق بالهيمنة المسوغة بقرارات أممية، وفي ظل هذا المناخ السياسي الدولي،فالاستراتيجية التي يجب أنْ يتبعها النظام السياسي في العراق للحد من نفوذ القوى الموازية للدولة في الداخل، والحد من تدخل الدول الإقليمية والدولية في الخارج الذي لا يتحقق إلاّ بمبدأ الأستقلال في القرار السياسي المرتبط بقضاء عادل، والتقليل من المحاصصة والطائفية، والمصلحة الوطنية في هذا الجانب لا تتحقق من دون

توازن في مشاركة القوى الفاعلة السياسية، التي تعد أهم نقطة في إنجاح التجربة الديمقراطية لبناء عراق فيدرالي يحقق مصالح جميع المكونات العراقية، وفي ذلك يمكن وضع المقدمات لتحقيق السيادة والتعامل مع الآخر بما يحقق المصالح المشتركة مع القوى الإقليمية والدولية.

الجلسة الأولى

السيادة في ظل المصلحة الوطنية وتوازن القوى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بدايةً نُرحب بالسادة الضيوف الكرام في الملتقى العلمي الذي تُقيمه كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار تحت عنوان (السيادة في ظل المصلحة الوطنية وتوازن القوى).

الآن نفتتح الجلسة الحوارية الأولى بمشاركة الاستاذ الدكتور (محمد ياس خضير) والاستاذ الدكتور (صباح صبحي حيدر)، وهذه الجلسة ستكون بعنوان (السيادة والمصلحة وتوازن المصالح).

جميعنا يعلم أنَّ السيادة هي إحدى المقومات الرئيسية التي تُبنى عليها الدولة، لأنَّ السيادة هي القدرة على إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، لذلك فهي رمز لوجود الدولة وهيبتها، وعليه في موضوع السيادة نُسلط الضوء في الحلقة النقاشية الأولى على (السيادة والمصلحة الوطنية)، ونبدأ بالدكتور (محمد ياس خضير)، وهذا الموضوع يطرح كثيراً من التساؤلات أهمها هي الأسباب التي أدت إلى تآكل السيادة في العراق؟ أو ما هو الدور الأمريكي في انهيار سيادة العراق؟

الدكتور محمد ياس خضير:

السيد رئيس الجامعة المحترم، السادة عمداء الكليات في جامعة صلاح الدين المحترمين، الحضور الكريم مع حفظ الألقاب أسعد الله صباحكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية وقبل أنْ أُجيب على هذه التساؤلات اسمحوا لي أنْ أنقل لكم سلامٌ وأمانة من أرض النجف ومن معهد العلمين والقائمين عليه، الذين حملونا السلام لكم وهم يتوقون للقائكم والاستماع إلى آرائكم وأفكاركم وهم محبين لكم ويريدون لكم كلّ خير.

في البداية وقبل أنْ أُعرج على الأسئلة، ولكوني ممثلاً عن معهد العلمين ورئيس قسم العلوم السياسية فيه، دعوني أنْ أُعطي نبذة بسيطة عن المعهد، والذي هو مؤسسة علمية تأسس في عام 2016 اذ تم الأعتراف به، وهو مؤسسة تتخصص في الدراسات العليا، حاولت هذه المؤسسة أنْ تختط لنفسها طريق خاص ويختلف عن الجامعات الأخرى، ومن ثمّ وبجهود القائمين عليه تم الرقي بالمعهد وأصبح من المؤسسات العلمية المهمة في العراق، وله نتاجات علمية كبيرة، ولا أبالغ إنْ قلت لكم بأنَّ معهد العلمين يجمع العراق، فيوجد في المعهد العربي، الكردي، والسُنّي، والشيعي وهم يتواجدون كأساتذة، وكطلاب من الأنبار، وصلاح الدين، وكركوك، والبصرة ومن كلّ المحافظات العراقية كل هذا التنوع موجود في المعهد، فضلاً عن الفلسفة التي قام عليها المعهد هي فلسفة خاصة وجاءت من الفلسفة التي تؤمن بها مؤسسة بحر العلوم وهو أنْ يحمل مشاكل العراق، يحاول أنْ يُشخص مشاكل العراق، وفي محاولة لإيجاد حلول لتلك المشكلات فاهتم المعهد بتخصصاته القانون والعلوم السياسية بالدراسات التي تتعلق بمشكلات العراق، وكذلك إقليم كردستان قد حظيَّ بدراسات كثير من الباحثين، فكثير من طلبتنا في الماجستير والدكتوراه اهتموا بموضوع علاقة الإقليم بالمركز، وكذلك بتجربة الإقليم ، كذلك هناك دراسات على البيشمركة وكذلك دراسات عـدّة، ونحن أبوابنا مفتوحة للباحثين والأساتذة لاستقبالهم في معهد العلمين في المستقبل، فضلا عن أنّـه توجد لدينا مكتبة كبيرة وهي من أكبر المكتبات في العراق وهي مفتوحة للجميع.

موضوعنا الأساس اليوم هو (أزمة العراق سيادياً)، وكذلك أزمة السيادة والمصالح، وتوازن القوى وكثير من الباحثين والمختصين يراودهم سؤال في خلجات أنفسهم، هل مشاكل العراق في السيادة؟ نحن لدينا مشاكل كثيرة، ونحن بوصفنا بلداً نُعاني من مشكلات كبيرة،وقد تحول بعضها إلى معضلة، والمعضلة أشبه بالدوران بحلقة مفرغة، ومن ثمّ هي أخطر ما يكون عندما يتحول الأمر من أزمة أو مشكلة إلى معضلة.

إنَّ بعض المشكلات الموجودة في العراق هي نتيجة للإختلافات السياسية، ونتيجة للوضع الإقليم ي، وكذلك نتيجة لضعف الدولة في العراق وعدم وجود الدولة المقتدرة، وقد واجهنا مشاكل كثيرة في موضوع أساس وهو موضوع السيادة، فهل العراق يُعاني من أزمة في السيادة؟ نقول: نعم،

نحن فعلاً نُعاني من أزمة سيادة وهي أخطر ما يكون عندما تتحول إلى معضلة، كيف تتحول إلى معضلة؟ عندما تشترك بها الفواعل الداخلية، والمتغيرات الخارجية سواء كانت الإقليمية أم الدولية.

وما جعلنا نستمر بكتابة الكتاب، والبحث، هو إيماناً منا بأنَّ الفكرة والحلّ لهذه المشكلة لا تكتمل من دون اللقاء بكم، وبدون الأفكار والطروحات التي يُقدمها أساتذتكم، والكتاب حاول أنْ يُعالج مشكلة وهي (أزمة العراق سيادياً)، وعندما وجهت الأسئلة والأفكار والطروحات إلى صنّاع القرار في العراق، إلى رؤساء الوزراء، وإلى رؤساء السلطة التشريعية وكذلك إلى السياسيين والقادة وجدنا مشكلة كبيرة، وهذه المشكلة تمثلت بعدم وجود رؤية موحدة في موضوع السيادة، وما هي حدود السيادة؟ ونحن نعرف الآن أنَّ السيادة معولمة، ولكن حتى السيادة المعولمة هي سيادة مرنة، ومن ثمّ واجهنا مشكلة كبيرة وعندما تتصفحون الكتاب ستجدون اختلافاً في الرؤى والأفكار، فكلّ رؤية عبرت عن اتجاه.

لذلك كانت توجهاتنا نحو ربط موضوع السيادة بالمصلحة الوطنية للتخلص من الارتباطات الأخرى، فهل ترتبط السيادة بالمصلحة الوطنية؟ وما علاقة السيادة بالمصلحة الوطنية؟ نعم السيادة ترتبط بالمصلحة الوطنية، وعلى وفق لما قرأناه ودرسناه فكلّ شيء يرتبط بالسيادة، الأمن يرتبط بالسيادة، والاستقرار الداخلي يرتبط بالسيادة، والاقتصاد يرتبط بالسيادة ومن ثمّ ما وجدناه من خلال البحث أنَّ العراق من دون أنْ يعمل على ضمان سيادته وفقاً للدستور ووفقاً للقوانين النافذة ووفقاً للعدالة – ولا نعني بالسيادة الدكتاتورية – نعم هناك ردة فعل في بعض المناطق بأنَّ السيادة تدخل في إطار الدكتاتورية، بمعنى أنَّ الدولة تفرض سلطانها ولا سلطان غير سلطان الدولة في مسائل كثيرة، ولكن نحن لا نقصد هذا، بل نقصد بأنَّ السيادة هي قدرة الدولة على تحقيق مصالح شعبها، والنظام السياسي أهم ركن فيه هو أنَّ الشعب من يمارس السلطة وهذا يطلق عليه سيادة الشعب، بمعنى أنَّ المواطن عندما ينتخب شخصاً ما، فإنَّ هذا الشخص يمثله ويحكم باسمه، وهذا ما نطمح إليه.

ووجدنا إختلاف أفكار ورؤى بين الأحزاب السياسية حول موضوع السيادة، وحول موضوع الفواعل الداخلية والفواعل الخارجية، وجدنا رؤية تختلف في موضوع يتعلق على سبيل المثال في إيران، وهناك رؤية تختلف في موضوع يتعلق بتركيا، ووجدنا هناك رؤية تختلف فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية أو المتغيّر الأمريكي بالنسبة للعراق.

لذلك ولا أخفي عليكم نحن أمام معضلة كبيرة ، معضلة تتعلق بمستقبل العراق، ونحن نعرف أنَّ الدولة عندما تطمح في السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها فلحماية السمعة الدولية، والدولة التي لا تستطيع أنْ تحمي سمعتها وهيبتها لا يحترمها الآخرون، وعندما نرجع لنظريات العلاقات الدولية نرى بأنَّ الدول لا تتحرك بمعزل عن الدول الأخرى، أيّ أنَّ الدولة لا تتحرك بفراغ، والدولة عندما تتحرك خارج حدودها بمتر واحد ستواجه الفوضى، والفوضى هنا هي كيف للدولة أنْ تُحقق مصالحها خارج حدودها بما تمتلكه من عناصر قوة، وأقصد بعناصر القوة الشاملة المتمثلة بالاستقرار الداخلي، بمعنى سلطان الدولة وهيبتها وتطبيقها للقانون، بمعنى للمواطن حقوق، فعندما تتحرك الدولة خارج حدودها وهي لا تستطيع أنْ تحفظ هيبتها في الداخل سوف يؤدي إلى عدم أحترامها من الغير، وهذا سوف يولّد حلقة مفرغة، أي عدم احترامها من الغير سوف يدفع إلى أنْ تتحول تلك الدولة إلى مجال حيوي وأرضٍ هشّة أو أرض رخوة مما يؤدي إلى تمدد الدول الأخرى على حساب تلك الدولة، ورأينا ذلك فيما يتعلق بتركيا، وجميعنا يعلم السياسات التدخلية لتركيا والدول الإقليمية الأخرى في الشأن العراقي، وهذا نابع من الدولة في عدم قدرتها على الحفاظ على سمعتها ومكانتها مما أدى بها إلى أنْ تتراجع ولا تستطيع أنْ تحقق أهدافها،وهذه مشكلة كبيرة تتعلق في حماية الأمن القومي أو الوطني بالنسبة للدولة، وعدم حماية الأمن تصبح تلك الدولة أشبه بساحة تدخلات للدول الأخرى.

اذن، نسأل في الكتاب ما الحل؟ هل الحل في تطبيق الدستور؟ هل الحل بتعديل الدستور؟ هل الحل داخلي أم خارجي؟.

من ضمن الطروحات التي قُدمت هي أنَّ العراق عليه أنْ يجد متكئاً، بمعنى أنْ يتكئ على دولة فاعلة، وهذه الدولة المقتدرة لها مكانتها في النظام الدولي ومن ثمّ تقوم بواجبات حماية الأمن لتلك

الدولة، وهذا ما يُعرف بالمجاراة أو الإنحياز لمصدر الخطر، بمعنى أنَّ الدولة عندما تنحاز لمصدر الخطر ستحقق أمنها بهذه الحالة،أيّ تتحالف أو تتوازن مع طرف يكون أقوى منها من أجل حمايتها.

ويقول بعضهم اذا أردنا أنْ نُحقق سيادتنا على وفق ما نمتلكه في الوقت الحالي من قدرات هو صعب، لذلك علينا أنْ نلجأ للجانب الخارجي وهو الولايات المتحدة الأمريكية ؛ وذلك لما لدينا من اتفاقية معهم (اتفاقية الإطار الاستراتيجي 2008) لذلك كانت المسؤولية على الولايات المتحدة؛ لأنّـها هي صاحبة التغيير بعد عام 2003.

وهناك من يرى أنَّ هذا الاتجاه خاطئ، لأنَّ العراق في موضوع توازن المصالح سيتحول إلى ساحة صراع، وفعلاً اذا تكافئ طرف على آخر سيتحول العراق إلى ساحة صراع، لأنَّ القوة الإقليمية المحيطة بالعراق هي ليست بالقوة البسيطة، والعراق الآن في موقع لا يُحسد عليه موقع جيوبولتيك أو جيوسياسي أو موقع جغرافي خطر، وبعض المواقع تعطي قوة للدولة ولكنّ موقعنا منحنا كثيراً من المعضلات وكثيراً من الأزمات،وهذا الاتجاه الذي يرى الذهاب إلى متكئ دولي آخر في سبيل حماية الأمن وحماية السمعة الدولية، وحماية السمعة بالنسبة للعراق ومواجهة وضع عدم الاستقرار الداخلي، فيه نوع من الخطر والمجازفة، لأنَّ الدول الإقليمية لن ترضى عن ذلك وسوف يتحوّل العراق مرة أخرى إلى ساحة صراع.

الطرح الثاني هو الاتجاه إلى عقلنة السيادة، أيّ عقلنة القرار بمعنى: أنَّ على العراق أنْ يتجه نحو سياسة الحياد، وهو أنْ نتعامل سواسية مع كلّ الدول في سبيل ضمان المصالح، وجميعنا نعرف أنَّ أزمة السيادة في العراق هو الفعل الخارجي الذي له اليد الطولى في عدم الاستقرار، وعليه يجب أنْ نذهب إلى سياسة الحياد كي نتخلص من كلّ هذه الأعباء،حاولت الحكومة الحالية أنْ تُطبق هذه السياسة ولكنّ لم نرَ نتائج ملموسة من مخرجات تلك السياسة على أرض الواقع يمكن أنْ تؤدي إلى وضع أكثر استقرار.

اذن ما هو الخيار الذي امامنا؟ الخيار الأساس الذي يمكن طرحه يتعلق بأنْ تتجه الدولة إلى الداخل، وأنْ لا تضع عينها على الخارج، بمعنى بناء الداخل وهذا البناء يتم من خلال تطبيق

الدستور، فضلا عن معالجة مشكلات النظام السياسي من خلال التوافق الوطني على تعديل بعض المواد في الدستور التي تُشكّل خرق للسيادة، فضلا عن ذلك موضوع الأحزاب السياسية التي يمكن أنْ تكون في بعض الأحيان عنصراً من العناصر المؤثرة في السيادة، وكذلك موضوع الثروة والنفط والغاز، وهناك مسائل كثيرة علينا الذهاب باتّجاهها ومعالجتها قبل أنْ نذهب إلى الخيارين السابقين خيار الإتكاء على المتغيّر الخارجي، أو خيار إتباع سياسة الحياد.

أود أنْ أُشير إلى نقطة، أنَّ هذا الموضوع كل ما بحثنا فيه وجدنا أنفسنا أمام بحر، لذلك فتحنا بوابة أخرى في معهد العلمين لمسابقة علمية، وقد طرحنا هذه المسابقة في كيفية الوصول إلى تلك الحلول لمعالجة المشكلات، والسيادة تتعلق بموضوع السيادة والمصلحة الوطنية، والدكتور عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين عضو في اللجنة العلمية في هذه المسابقة، ويوجد فيها محاور عـدة، وبعض هذه المحاور تُجيب على تساؤلات عدة التي لم يستطع الكُتّاب أنْ يغطوها في الكتاب الموجود أمامكم.

مدير الجلسة:

شكراً للاستاذ الدكتور محمد ياس، والآن الدور للدكتور صباح صبحي حيدر، وسنطرح عليه بعض التساؤلات، التساؤل الأول هو: هل يمكن القول إنَّ السيادة هي صناعة محلية؟ وما هي الآليات لتحقيق السيادة في العراق؟ وما هي السبل المتاحة للعراق اليوم لتحقيق سيادته الوطنية؟ وما هي رؤيتكم حول السناريوهات المستقبلية للسيادة في العراق بعد 2003؟

الدكتور صباح صبحي حيدر:

هناك فرق بين السيادة والسيد ومن يمارس السيادة، وهذه المصطلحات قريبة من بعضها، كذلك هناك فرق بين السيادة الفردية والسيادة الجماعية، وهذه المصطلحات قديمة، والسؤال الجوهري هل السيادة تُجزأ؟

وفقاً لكل المساهمات العلمية التي ظهرت بيّنت أنَّ السيادة لا يمكن تجزئتها، لكن ممارسة السيادة يجب أنْ تُجزأ بحسب الاستحقاقات الانتخابية، والسيادة يجب أنْ تتصف بأربع صفات أساسية:

1- الشرعية: وهي أساس السيادة.
2- العمومية: أيّ أنّها تعمّ على الأفراد والفواعل كافة في المجتمع.
3- الديمومة أو الاستمرارية: أيّ لا يمكن شخصنة السلطة، وتأثير السلطة من خلال الشخص في السيادة.
4- المنظور الواحد.

هذه النقاط كلّها اذا تمت مقارنتها مع الواقع العراقي، نرى بأنَّ هناك خللاً في مسألة السيادة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى هذا اليوم ، والسبب هو النظام السياسي السابق، فاذا رأينا اتفاقية الجزائر المشؤومة عام 1975 نرى بأنَّ النظام السياسي هو الذي أدخل نفسه بهذه المتاهة،وهو الذي انتقص من سيادته، والنقطة الأخرى مسألة الاتفاقية مع تركيا في ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني عام 1984 كانت أيضاً بمثابة اتفاقية تنتقص من السيادة، وكذلك تمديدها عام 1995، اذن، النظام السياسي في العراق – ولاسيما النظام البعثي – أسهم بصورة أساسية للانتقاص من السيادة الوطنية.

والاعتراف بالسيادة لا يمكن أنْ يخلق سيادة، وكذلك عدم الاعتراف بالسيادة لا يمكن أنْ تُلغيها، واذا كانت دولة ذات سيادة ولم يُعترف بها هذا لا يؤثر في سيادتها.

أمَّـا السيادة في الدولة الفيدرالية فنحن الآن في العراق نحتاج ليكون الدستور في إقليم كردستان مكملاً للسيادة في دستور العراق، وهذا الذي يجب أنْ نطرحه، وأنَّ تجزئة السيادة في الممارسة وليس بالمفهوم،أيّ أنَّ السيادة الوطنية هي سيادة كاملة وموحدة، ولكن في ممارسة السيادة يجب أنْ تُجزأ، وإنَّ دستور إقليم كردستان والدستور العراقي مكملان للسيادة في العراق.

اذن، هذه الفكرة تأتي في كثير من طروحات المفكرين وأهمهم جان جاك روسو،الذي يرى أنَّ أساس السيادة هو الفرد، وهذه السيادة تكون ما يسمى سيادة الجماعة، والجماعة هم الشعب، اذا فالشعب هو السيد، والسيد – أي الشعب – هو مجموع السيادات الفردية، والدولة التي تحترم سيادة الأفراد هي التي تؤدي في المستقبل إلى الحفاظ على السيادة، وسيادة الفرد في ممتلكاته في حقوقه في واجباته وكلّ ما يتضمنه الدستور، واذا كانت سيادة الفرد مصانة في الدستور ستخدم

هذه المسألة السيادة الوطنية، لكن للأسف الدستور العراقي في العراق شبه معطل، وهناك مواد في الدستور مثل المادة (140) معطلة مع العلم هي تضمن سيادة الفرد في المناطق المتنازع عليها، وهذا يؤدي إلى أزمة حقيقية في قضية السيادة الوطنية.

أمّا مسألة السيادة السالبة والسيادة الموجبة في العراق فقد كان منهج النظام السياسي هو السيادة السالبة، وهو أنَّ هناك مكوّنا سياسيا في العراق لديه الأكثرية، ويعتقد أنَّ هذه الأكثرية أو الأغلبية هي أساس ممارسة السيادة، ولكن في الحقيقة أنَّ ممارسة السيادة مجزئة، وترى الأغلبية أنَّ السيادة موحدة وهي التي تقوم بممارستها ولا تحسب حساب المكونات الأخرى داخل الشعب العراقي، اذن يجب أنْ يكون هناك تحوّل وظيفي دقيق لوظائف الدولة العراقية من كونها تسنَّ القوانين ومحاولة أنْ تمارس السلطة في الداخل، إلى مؤسسة الخدمات هام، تحويل وظيفة الدولة العراقية إلى مؤسسة الخدمات، في إقليم كردستان الحكومة الحالية حاولت وتحاول وفي طريقها إلى تجسيد هذه الفكرة،وهي تحويلها من حكومة إلى مؤسسة الخدمات وهذا يمثل أساس السيادة.

وأخيراً، نحن مع فكرة السيادة الوطنية العراقية، ولكن بشرط أنّ معظم سيادات الأفراد تكون في داخل العراق، من ضمنها الأقاليم الفيدرالية، ويجب أنْ تعمل الحكومة العراقية بالتعاون مع حكومة الإقليم لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها، ومشكلة القوانين غير النافذة، والاستحقاقات المالية التي تؤثر في السيادة ؛ لأنَّ هذه هي سيادة الأفراد اذا تم المساس بها فمن دون شك ستؤثر بالنهاية في السيادة، وتؤدي لظهور السيادة الناقصة.

والمصطلحات التي لا تخدم السيادة الوطنية، تعطيل الدستور، عدم سمو القانون، عدم تطبيق المواد الدستورية، عدم الإيفاء بالحقوق المالية لكافة الأقاليم المنتظمة والمحافظات المنتظمة كإقليم فيدرالي،وكذلك المحافظات غير المنتظمة بإقليم،كلّ هذه المصطلحات تؤثر في السيادة الوطنية، واذا تم مقارنة البلدان ذات السيادة الكاملة نُلاحظ بأنّها تفي بوعودها للأفراد، وتعطي للأفراد سيادتهم كافة ، وهذا ينعكس على السيادة الوطنية، ويشعر المواطن بإرتياح،مما يضفي على الحكومة والنظام السياسي الشرعية المناسبة لتطبيق القانون وفرض السيادة، وتحويل السيادة إلى سيادة وطنية حقيقية، فالسيادة الوطنية تحقق الولاء، والسيادة الوطنية تحقق المواطنة، ولكن نحن أمام أزمة

حقيقية في النظام السياسي العراقي،مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى السيادة الوطنية،هذه هي مداخلتي فيما يتعلق بدور الإقليم في السيادة المتكاملة.

المداخلات:

ما دور البعد الداخلي والخارجي في سيادة الدولة؟

تعقيب الدكتور محمد ياس:

كانت إحدى الطروحات التي قُدمت في موضوع ما الحل؟ هذا السؤال الذي يُطرح ونتمنى أنْ نصل إلى حلّ لهذه الأزمة.

فقد قلت إنَّ إحدى الخيارات الأساسية هو الاتجاه إلى الداخل وهو ما أشار إليها الدكتور صباح، فالمشكلات الموجودة التي تتعلق في توزيع الثروة، والمناطق المتنازع عليها، وسيادة الدولة، وتتعلق بمدى سلطان الدولة على بقية مناطق العراق هي مشكلات داخلية، ولكن هل يمكن لنا في الوضع الحالي أنْ نتخلص من تأثير البيئة الخارجية أو تأثير المتغير الخارجي؟ هناك ما يسمى بـ(انتقام الجغرافية) ونحن الآن في وضع جغرافي أو جيوبولتيك لا نُحسد عليه، فنحن الآن بين قوى إقليمية شرسة، قوى إقليمية ليست اعتيادية وتمتلك مقومات القوة الكبيرة، وأهم ما في ذلك أنَّ تلك الدول لديها مشروع إقليمي، والدولة التي لديها مشروع إقليمي تختلف عن الدولة التي ليس لديها مشروع إقليمي، وهكذا فجزء من تنفيذ ذلك المشروع هو على الأرض العراقية، وعملية التخلص من تلك المتغيرات سواء إقليمية أم دولية يعدّ أمراً صعباً في الوقت الحالي، لذلك علينا الذهاب لموضوع التوازن، أيّ فكرة توازن المصالح بمعنى الوصول لمشتركات مع تلك الدول، وإلاّ ليس لدينا القوة لإرغام تلك الدول أنْ تنسحب من العراق أو لا يكون لديها تأثير سلبي ، فهي ترى في العراق منطقة مجال حيوي، لذلك فهي تمتلك عناصر قوة تؤهلها بأنْ تتدخل، والبيئة أيضاً مؤثرة، لذلك فالموضوع معقد ، وكيفية التخلص تكون من خلال اتباع سياسة التوازن مع تلك الدول، أو كما يسميه بعضهم الاتكاء على متغير خارجي، ولكن هذا ليس بالخيار العقلاني ويمكن أنْ يؤدي إلى مشكلات كبيرة، لذلك فإنَّ توازن المصالح يكون من خلال تغليب المصلحة الوطنية،وتقديم مصلحة البلد على مصالح الآخرين، وكذلك في الجانب الاقتصادي وعلى سبيل المثال حماية المنتوج

المحلي، يجب أنْ يكون النظر إلى الداخل وحماية ما يتعلق بالمواطن واقتصاد المواطن، وأنْ تكون الدولة خادمة للمواطن، بعد ذلك يمكن لموضوع توازن المصالح الدولية والإقليمية أن يتحقق، ويمكن أنْ نصل إلى حلول مع تلك الدول اذا ما كانت الدولة والحكومة قوية وقادرة.

الجلسة الثانية

أزمة السيادة والمصلحة الوطنية

الحلقة النقاشية الثانية عن أزمة السيادة والمصلحة الوطنية سواء على المستوى الداخلي للقوى المكونة للعملية السياسية في العراق، أم على المستوى الخارجي، المعروف بأنَّ السيادة مصطلح تُصنع داخلياً وأساسها للعلاقات الخارجية، ونريد من السادة المشاركين تلخيص الرؤية في الحفاظ على المصلحة الوطنية، والتوازن سواء الإقليمي أم الدولي بالنسبة للعراق.

الدكتور قاسم محمد الجنابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، السيدات والسادة الحضور مع حفظ الألقاب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله صباحكم بكل خير.

في البدء، بأسمي وأسم ملتقى بحر العلوم للحوار كوني أحد اعضاء الهيئة الإدارية لهذا الملتقى الذي رعى كتاب (أزمة العراق سيادياً)، اتقدم بالشكر والأمتنان للسيد النائب (مسعود حيدر) المحترم لجهوده في إنجاح هذا اللقاء، والشكر موصول للسيد رئيس جامعة صلاح الدين الاستاذ الدكتور (جوهر فتاح) المحترم، وللسيد عميد كلية العلوم السياسية الاستاذ المساعد الدكتور (أسود قادر) المحترم، لجهودهم الطيبة والأخوية والمعبّرة عن المودة والمحبة فجزاهم الله عنّا خير الجزاء.

الإخوة الأعزاء، الزملاء الأفاضل، أنا مسرور لوجودي في هذا المحفل العلميّ الكردستانيّ، وأزداد فخراً وأنا أتكلم من على منبر جامعة صلاح الدين في أربيل، في هذا اللقاء الأول بالنسبة لي مع الزملاء في إقليم كردستان، وأتمنى أنْ لا يكون الأخير، وأنْ يكون هذا اللقاء فاتحة خير للتواصل العلمي والحوار الوطني الهادف والهادئ والبنّاء.

وقبل أنْ أطرح الأفكار للإجابة على التساؤل، دعوني أتكلم عن ملتقى بحر العلوم وتجربته في رعاية كتاب (أزمة العراق سيادياً)، في الحقيقة دأب الملتقى على التصدي للموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكون تحدياً للدولة العراقية ونظامها السياسي واستقرارها المجتمعي في ملتقاه الشهري الذي يتبنى فلسفة الحوار الهادئ الهادف البنّاء، واستضاف نخبة من كل الطيف العراقي لمناقشة المشاكل والتحديات التي يُعاني منها عراق ما بعد عام 2003.

إضافة إلى ذلك فقد تم إهداء الكتاب إلى كافة القيادات السياسية من مختلف مشاربها الفكرية، وتم طرح ما توصل إليه الكتاب من حلول وتوصيات لأزمة السيادة العراقية على القيادات العراقية والنخب العراقية من الصف الأول، عسى أنْ يخرج العراق من هذه الأزمة، وقبل شهرين تم اهداء هذا الكتاب لفخامة الرئيس (مسعود برزاني) واللقاء به، وشرح الهدف من الكتاب والآليات التي توصل إليها الكتاب عسى أنْ تُسهم في الحل.

إضافة إلى ذلك ساهمت معنا في الكتاب القيادات الكردستانية، فطُلب من المرحوم (روز نوري شاويس) أنْ يدلو بدلوه في الكتاب ولكن قدر الله شاء، وأبى أنْ يُكمل معنا كتابته في الكتاب.

نعتقد أنَّ سبب نجاح المشروع هو أبعاده عن المزايدات السياسية، واختط له الطريق الأكاديمي، ونتمنى أنْ يكون نهاية المشروع محاولة للتوصل إلى ملامح أو مشتركات لمفهوم السيادة ما بين العراقيين والفرقاء السياسيين.

أمّا ورقتي فهي (معضلة السيادة والمصلحة الوطنية) وأفكار وحلول، تحول العراق إلى دولة تتنافس عليها القوى الإقليمية والدولية وأصبح القرار السياسي العراقي الذي يمثل الأساس السيادي للدولة يمر بالعديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي لا تراعي في بعض الأحيان المصالح العليا للدولة العراقية، ولعل هنالك الكثير من الأسباب التي حالت إلى أنْ تُشكل ضبابية إتجاه المصلحة الوطنية في العراق، لذلك أهمها: إنعدام الثقافة الوطنية الجامعة، وضعف تيار الهوية والإنتماء، فضلاً عن غياب الهدف الاستراتيجي للدولة وعدم إدراكها لمتغيرات البيئة الاستراتيجية (الإقليمية والدولية)، الفساد المستشري في مفاصل الدولة، تعدد مراكز القوى داخل جسد الدولة العراقية، عدم احتكار القوة من قبل الدولة العراقية وبالذات القوة العسكرية، الإختلاف على

تطبيق الدستور، نعم الدستور مكتوب لكن إختلفنا على آلية تطبيق هذه المواد، ولا زال الكثير منها معطلة، سيما والمواد التي تنتهي بعبارة (ويطبق ذلك بقانون) وهي (60) مادة، ولحد الآن لم يُشرع القوانين التي تُشكل كينونة النظام السياسي وبالذات قانون النفط والغاز الذي لا يزال في الأدراج منذ عام 2008.

اذن ما العمل؟ هل نتوقف أو نستسلم لهذه المعضلة التي تعصف بنا بالدولة العراقية؟ في الحقيقة اللجنة المشكلة في كتاب (أزمة العراق سيادياً) والتي وظيفتها صياغة التوصيات الممكنة والعملية، وهذه التوصيات عُرضت على نخبة من الأكاديميين من مختلف الجامعات العراقية ومن ثم تم إعادة صياغتها من قبل فريق مصغر، وهذه التوصيات سُلّمت كأمانة إلى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور (برهم صالح) من قبل ملتقى بحر العلوم عسى أنْ تُسهم بالحل من قبل الساسة العراقيين وصنّاع القرار في أزمة العراق سيادياً.

أرتكزت التوصيات على ستة مفاصل أساسية: الأول هو إصلاح النظام السياسي، وترشيد العمل السياسي كمدخل للإصلاح الشامل، وتحقيق الاستقرار السياسي، وهذا لا يتحقق إلاّ بمنظومة أحزاب سياسية تعمل وفق القانون وتحت طائلة القانون، وبالذات في قضية التمويل وفلسفة الأحزاب والتمويل الخارجي.

الدولة العراقية بحاجة إلى هوية وطنية تؤطر الإختلاف، فنحن نقرّ بالإختلاف، وهذا الإختلاف سُنّة من سنن الله في الكون وعلينا أنْ لا نجعل هذ الإختلاف خلاف وإنما هو مصدر قوة للدولة العراقية.

تعديل الدستور وضبط المواد التي أربكت عمل النظام السياسي، وفق الإجماع الوطني، ونعتقد أننا بحاجة إلى إعادة بعض المواد بلغة واضحة وغير قابلة للتأويل والتفسير.

نعتقد بأننا بحاجة إلى آباء مؤسسين يُقدمون المصلحة الوطنية على إجنداتهم الحزبية، ويكون لهم استراتيجية دولة عليا تُترجم نص العقد الدستوري فيما بينهم، وترسم التنمية المستدامة لعقود طويلة، آباء مؤسسون بناة دول لا بناة طوائف يؤسسون ويجمعون الهويات الشخصية الفرعية القبلية المكوناتية، تحت صياغة عقد اجتماعي له العلوية على كل الهويات الفرعية، أيضاً تبرز الحاجة

في الأوقات الصعبة – وما أصعب الوقت الذي نمر به الآن – إلى رجالات دولة لا رجالات سياسة يأخذون على عاتقهم النهوض بالدولة العراقية.

من الضرورة الاتفاق على ماهية المصلحة الوطنية للعراق، وتحديد هذه المصالح، ونحن طالبنا بماهية المصالح الوطنية للعراق، واقترحنا أنْ يُعقد مؤتمر أو طاولة مستديرة أو جلسة مشتركة للنخب السياسية والأكاديمية بمختلف أطيافهم، وتأخذ أفكارها من الدستور وتتفق على ماهية المصالح الوطنية للعراق، والآن المصلحة الوطنية العليا يسودها الضباب وغير معلومة للجميع، بما فيها لدى صنّاع القرار السياسي.

كذلك تحرص الدولة على بناء علاقات متوازنة ومتوازية مع القوى الإقليمية والدولية. كذلك نحتاج إلى خطاب سياسي واحد، وعلى الأقل الخطاب الرسمي للدولة العراقية. وعلينا أنْ نتعامل مع القوات الأجنبية في العراق وفق القنوات القانونية والقنوات الرسمية للدولة العراقية، وأيضاً من الضرورة إصلاح قطاع الأمن وحصر السلاح بيد الدولة وتقنين الجماعات المسلحة، ونعتقد أنَّ القوة هي حكر للدولة ولا ينافسها أحد، ولكن الآن القوة لا تحتكرها الدولة وإنام هناك من يُنافس الدولة على القوة. أيضاً علينا تحقيق قدر عالي من التعامل مع دول الجوار بما يبعد العراق عن صراع المحاور. كذلك علينا أنْ نتبنى لغة الحوار وأنْ يكون الحوار الهادئ الهادف البنّاء هو الأساس لحل مشاكل العراق. ونقترح أنْ تُشكل لجنة عليا نخبوية من الأكاديميين والسياسيين للفعاليات المجتمعية سواء في إقليم كردستان أم في بغداد أم في المحافظات الجنوبية أم الغربية، للوصول إلى مشتركات لما يُعاني العراق من أزمات.

أيضاً نعتقد بضرورة الإصلاح الاقتصادي كمدخل للتخلص من الضغوط والمساومات، ونعتقد بهذا الصدد أنْ نتعامل مع الأتراك وفق نظرية أمن الطاقوي المتبادل، والدولة التركية بحاجة إلى النفط العراقي والطاقة العراقية، ونحن بحاجة إلى المياه التركية، ونقترح أنْ نباشر بمد القناة الجافة إبتداءً من الفاو وإنتهاءً بتركيا، أيضاً إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي، وتفعيل نظام ضرائبي حتى يُساهم في رفد الموازنة الاتحادية إضافة إلى النفط، ونجد من الضرورة إعادة بناء الاقتصاد العراقي على وفق القطاعات المنتجة، القطاعات الاقتصادية الزراعية الصناعية الخدمات.

طرحنا ليس بالمثالي بل نحن نفقه الواقع السياسي العراقي، ونعيٍّ ما هي التحديات وحجمها تجاه العراق، ولكننا نطمح إلى فتح آفاق للتواصل ونطمح إلى فتح آفاق للحوار لحل مشاكل وأزمات العراق برؤية واقعية عملية من خلال الحوار الهادف والبنّاء.

مدير الجلسة:

أريد أنْ أسألك، المعروف أنَّ السيادة ومثل ما هو موجود في الكتب الأكاديمية وما طرحه جان بودان، هي لم تعد كالسابق بل أصبحت القوة تتحكم في مسألة السيادة، وأصبحت القوة الإقليمية توازي بعض من القوة الدولية، وخاصة في الإطار الإقليمي وما ذكرته بالنسبة لتركيا وإيران ومجموعة من الدول الأخرى.

فيما يتعلق بالمصلحة هل تعد المصلحة مثل ما قال ارغانسكي هي مصلحة حيوية استراتيجية اعتيادية إنسانية، وقد أصبحت جميع المصالح حيوية، فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تُرعي اهتمام للمصالح الإنسانية، ونحن في كلأمنا عن توازن القوى والدول التي لها مصلحة في العراق وكذلك نتحدث عن القوة ومقاييسها، مثلاً لدينا (12) معيار لقياس القوة أبرزها التلاحم الوطني وهو غير موجود في العراق، الهوية الوطنية التي لم تعد هنالك هوية وطنية، برأيك كيف يخرج العراق من هذه المسألة؟.

تعقيب الدكتور قاسم الجنابي:

أنا مع فلسفة إدارة المصالح، والكل له مصالح في العراق، إيران لها مصالح، تركيا لها مصالح، ودول الخليج لديها مصالح، والولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح، هنا تظهر حنكة صانع القرار أو من يمسك السلطة في كيفية التعامل مع هؤلاء في إدارته لمصالحهم داخل العراق، وهناك فرق عندما نقول (التفاهم على العراق أم التفاهم مع العراق)، ونريد أنْ نصل إلى هذه القوى سواء الإقليمية أم الدولية ونجلس ونتفاهم معهم، لا يتفاهمون علينا، فاذا وصلنا إلى مرحلة إدارة المصالح الآخرين وليس فقط مصالحنا – وبالتأكيد رعاية مصالح العراق مع هذه المصالح – سنصل إلى مرحلة من الاستقرار، أمّا أنْ أُحقق مصالح الآخرين على مصالحي ستفضي إلى نتائج سلبية، فلا سيادة من دون رؤية وطنية، ولا سيادة من دون إنتماء، ولا سيادة مع فساد، ولا سيادة

دون عدالة اجتماعية، ولا سيادة مع عدم توزيع الثروة بشكل عادل، ولا سيادة دون تطبيق الدستور، ولا سيادة من دون رجال الدولة.

محاضرة الدكتور موفق عادل عمر:

سوف أُسلط الضوء على التحديات المحلية في العراق وتأثيرها على السيادة.

اذا ما قيمنا الحكومات المتعاقبة منذ 2003 إلى هذا اليوم نرى بأنَّ المشكلة الجوهرية التي تُعاني منها هذه الحكومات هي عدم قدرتها على تكريس السيادة على مستوى العراق، وعلى سبيل المثال عندما أستلم أياد علاوي الحكومة لا نستطيع التحدث عن السيادة بصورة عامة لأنَّه كان هناك (150) ألف جندي على الأراضي العراقية، حتى في حكومة الجعفري نفس الشيء، وواجه العراق الكثير من المشاكل والحروب الطائفية والأشتباكات الطائفية وصلت إلى درجة خطيرة جداً كادت أنْ تودي بالعراق إلى الهاوية، في حكومة المالكي – الولاية الأولى – سُنحت له فرص كثير لكنه لم يستطع استغلالها لتكريس السيادة على مستوى العراق بصورة عامة، صحيح كان هناك اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية لسحب قواتها من العراق وتسليم السلطة كاملة للعراقيين منذ 2011 وإلى الآن كانت مكسب، وكان بإمكانه استغلال هذه الفرصة لتقوية العراق سيادياً ولكنه لم ينجح. أمّا في ولايته الثانية فقد واجه العراق كارثة أدت بالنتيجة إلى ظهور تنظيمات إرهابية خطيرة، وفقد العراق سيطرته على ثلث أراضيه، وانتُهكت أعراض المواطنين وشُرِدّوا وهُجِرّوا من أماكنهم وسكناهم، وبعد حكومة المالكي كانت حكومة العبادي الذي كان منشغل بإسترجاع الأراضي التي تم احتلالها من قبل داعش، ومحاربة داعش بصورة عامة. في حكومة عادل عبد المهدي وحكومة الكاظمي واجهوا نفس المشاكل.

بصورة عامة، رؤساء الوزراء في العراق لم يستطيعوا ترسيخ السيادة الوطنية في عموم العراق، واذا ما تحدثنا عن السيادة حسب الأدبيات الحديثة يمكن تقسيمها إلى : (السيادة النظرية) ونقصد بها القائمة على أساس الفهم القانوني من الناحية الشكلية. و(السيادة العملية) هي الأساس التي يجب العمل من أجلها وترسيخها، وهي قائمة على قدرة الدولة الفعلية على ممارسة سلطتها وبناء الشرعية في إقليمها الجغرافي بدون استثناء.

المشكلة الكبيرة هو أنَّ جميع الحكومات انطلقت من التصور النظري للسيادة، لكن السيادة العملية والتي هي الأهم وتساعد على تحويل فكرة السيادة إلى واقع محسوس وحقيقة حياتية لم تعمل عليها الحكومات، اذن، الخلل الأساسي هو أنَّ الحكومات العراقية لم تهتم بالسيادة العملية، وكتوصية يجب على الحكومة سواء القادمة أم الحالية العمل من أجل ترسيخ السيادة العملية، ولكن اذا ما ألقينا نظرة على أهم المشاكل التي تؤثر بصورة مباشرة على السيادة العملية في العراق، وعلى سبيل المثال مشكلة قضاء سنجار الذي هو منطقة استراتيجية تقع بالقرب من الحدود العراقية السورية، احتلها داعش، وبعد الاحتلال تم تحريرها، ولكن المشكلة أنه بعد تحرير هذا القضاء إلى يومنا هذا لم نستطع كحكومة من إرجاع الأمن، أو إرجاع النازحين والمهجرين إلى أراضيهم، ما هي المشكلة هناك؟ اذا ما حللناها سنرى أنَّ طامة كبرى، يوجد في سنجار مسلحين أجانب، وكذلك يوجد فيها قوات مسلحة محترفة، ولا يوجد فيها نظام والإدارة الحكومية فيها ضعيفة، وقضية سنجار مهمة جداً ويجب أنْ نُحللها ونُقيمها من أجل أنْ نصل إلى توصيات لها وللعراق بصورة عامة، وقد أُبرمت اتفاقية بين الحكومة الاتحادية والإقليم من أجل بسط السلطة في سنجار، ولكن لم يتم تطبيق هذه الاتفاقية عملياً، والسبب قوى مسلحة خارجية تعرقل التنفيذ، وهنا نستطيع طرح سؤال أين السيادة العراقية؟ الحكومة العراقية لا تستطيع تطبيق أو تنفيذ اتفاقية أُبرمت مع حكومة إقليم كردستان وهذه المسألة جداً مهمة.

المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم ، ونحن على أبواب الانتخابات، وتاريخ الانتخابات – مع الأسف – بعض الكتل السياسية العراقية تستغل مسألة قوت الشعب، وتستغل مسألة رواتب موظفي الإقليم وتستغل المستحقات المالية للإقليم من أجل كسب أصوات، وهذه لا تُساعد على اللُحمة الوطنية، ولا تُساعد على توحيد الصفوف، ولا تُساعد على إرساء الاستقرار في العراق.

حكومة إقليم كردستان مهمة جداً لتكريس السيادة في العراق، وعلى القوى السياسية العراقية أنْ يروا هذا الموضوع، والسياسة العراقية لا تتعامل مع هذا الموضوع بجدية، اذا ساتقرت حكومة الإقليم ينعكس هذا الاستقرار على المحافظات الباقية، حتى وأنَّ إقليم كردستان أصبح نموذج

يُحتذى به من قبل المحافظات الأخرى، ومسألة المستحقات المالية ليست محددة مع إقليم كردستان فقط إنما المحافظات العراقية أيضاً لديها نفس المشكلة، اذن، يجب الاهتمام بسيادة الأفراد.

وهناك مشكلة داخلية أخرى أدت إلى عدم تكريس السيادة ألا وهي الإتفاقات السياسية، نحن نعلم بأنَّ الدستور يُعتبر ضمان للسيادة الوطنية، ولكن الحياة السياسية في العراق يوجد فيها عجائب وغرائب كثيرة والإتفاقات السياسية اذا قيمناها هي أقوى من الدستور، وهناك بعض الإتفاقات السياسية التي أُبرمت بين القوى السياسية العراقية أعلى من الدستور، وهذا لم نُشاهده في أيّ دولة أخرى، إنما يجب عند إقامة الإتفاقات السياسية الأخذ بالدستور بنظر الاعتبار، ويجب أنْ تكون من ضمن إطار الدستور الموجود ولا تتجاوز الدستور، على سبيل المثال مشاكل تشكيل الحكومة هي الإتفاقات السياسية التي تجاوزت الدستور اثناء تشكيل الحكومات.

المشكلة الأخرى، هي عدم احترام الدستور وتطبيق أحكام الدستور بصورة عامة، نحن لدينا مشاكل كثير نستطيع حلَّها من خلال تطبيق الأحكام الدستورية الواردة، صحيح بأنَّ هناك بعض المواد أة بعض الأحكام تحتاج إلى تفسير من قبل المحكمة الاتحادية العليا، ولكن المشكلة أنَّ المحكمة الاتحادية أيضاً تم تسييسها، وخير مثال على ذلك قرار التحالف الأكبر حيث كان قرار سياسي وليس قانوني، والمحكمة الاتحادية مهمة جداً يجب إدارتها وتوظيف القضاة المهنيين في هذه المحكمة لأنَّ أغلب وأهم المشاكل العالقة والمهمة والسيادية سوف يتم حلَّها من قبل هذه المحكمة، لكن نرى أنَّ قانون تعديل المحكمة الاتحادية كان نتيجة اتفاقات سياسية، وهذه كارثة، وهذه الأمور دستورية ويجب أنْ تتم في إطار مهني بحت.

وهناك مشكلة أخرى أدت إلى عدم تكريس السيادة في العراق وهي عدم تأسيس المؤسسات الاتحادية، والدستور العراقي أقرّ بأنَّ الدولة العراقية هي دولة اتحادية، اذن، يجب على الدولة الاتحادية تأسيس المؤسسات الاتحادية، مثلاً المجلس الاتحادي لم يتم تأسيسه، كانت هناك مطالب كثيرة من بعض المحافظات من أجل تشكيل أقاليم أخرى وقد رُفضت رفضاً قاطعاً، وهي حق دستوري، اذ موجود في الدستور يحق للمحافظات تشكيل الأقاليم، ولكن هذا الحق مُنع من تطبيقه، وهناك مطالب بدأ الإعلان عنها مثل إقليم البصرة، إقليم العمارة، إقليم الموصل، تأسيس

الإقليم ضمن إطار الدستور لا يُشكل خطر على وحدة العراق بل على العكس أراه مكمل للوحدة.

وأخيراً، السيادة الخارجية والسيادة الداخلية، اذا العراق لم يستطع تكريس السيادة الداخلية فأنه لا يستطيع تكريس السيادة الخارجية، لأنَّ السيادة الداخلية مرتبطة بالسيادة الخارجية والعكس صحيح، وينهما صلة وثيقة وهي واحدة مكملة للأخرى، ومشكلتنا الأساسية في العراق هي السيادة الداخلية، لم نستطع فرض أو تكريس السيادة في الداخل، لذا وعلى مثال سنجار المشاكل كانت داخلية سنحت للتدخلات الخارجية وأدت إلى ما آل إليه الأمر.

مدير الجلسة:

هل تعتقدون أنَّ القابضين على السلطة لديهم فلسفة لحفظ الدولة للخروج من المعضلات الكبيرة؟ وهنالك جانب آخر من السؤال وهو المعروف بأنَّ الديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطيين، هل الشعب العراقي مُهيئ للتلاحم والانتخابات على الأبواب وهناك مشاكل في الهوية الوطنية، ومشاكل في توزيع السلطة، هل هناك مجال للشعب أنْ يستلم السلطة ونصبح دولة ذات سيادة، ونصبح رقم في المعادلة الإقليمية والدولية؟

الدكتور قاسم الجنابي:

شكراً جزيلاً، حقيقةً سؤالك صعب للغاية لكن سأُجيبك بكل صراحة، لا توجد فلسفة وإنما فلسفات للدولة، ومصداق كلامي أنا قمت بعمل الملخص التنفيذي لمحور (العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة) في الكتاب، وهذا السؤال تم توجيهه إلى رؤساء الوزراء الخمسة ورؤساء البرلمان الخمسة وللسياسيين، فلم أجد مصلحة وطنية عراقية متفق عليها، وبالتالي لا توجد فلسفة عراقية، وجدت من خلال التعقيبات ومن خلال الطروحات مصلحة شيعة، مصلحة سُنيّة، مصلحة كردية ولكل من هؤلاء الثلاثة الفاعلين في المشهد السياسي – وأنا أتكلم عن الأحزاب السياسية – يرى المصلحة الوطنية بمنظاره الخاص وبمعزل عن منظار الآخر، فهناك من يرى أنَّ مصلحة العراق الوطنية مع المحاور ببعدها الطائفي سواء الأحزاب السياسي الشيعية أو السُنيّة، والأحزاب السياسية الكردية دائماً ما تراعي مصالح الكرد على حساب الآخرين وخير مثال محاولة الاستفتاء

على إنفصال إقليم كردستان عام 2017، وهذا يتأتى من عدم الإتفاق على ماهية الدولة، وحتى في الدستور هناك ضبابية على شكل النظام السياسي وهذه الضبابية انعكست على أداء النظام السياسي، سواء الأداء الداخلي أم الخارجي، والسياسة الخارجية هي صدى للسياسة الداخلية، والسياسة الداخلية العراقية يشوبها عدم الوضوح وعدم القدرة على إنفاذ هذه السياسة الداخلية على كل الأرضية العراقية، وبالتالي أصبحت لدينا ضبابية في السياسة الخارجية العراقية.

المداخلات:

المداخلة الأولى:

شكراً للأساتذة المشاركين في الجلسة، وسؤالي حولَ الإختلاف هو مصدر قوة الدولة، كيف يمكن لهذا الإختلاف في العراق لتعزيز سيادة الدولة؟

المداخلة الثانية:

بالنسبة للوضع السياسي في العراق هنالك رؤية أو وجهة نظر للباحثين والمتخصصين في الشأن العراقي بأنَّ الانتخابات اذا جرت في وقتها المحدد فأنَّ النتائج ستؤدي إلى حدوث نزاعات ومواجهات عسكرية بين القوى الموجودة في الساحة السياسية في العراق، وأنَّ التعديلات التي جرت على قانون الانتخابات هي إحدى أهم الأسباب التي ممكن أنْ تؤدي إلى هذه الزعزعة أو عدم الاستقرار على الساحة السياسية.

من جانب آخر، عدم وجود استقرار بين القوى على الساحة السياسية من الممكن أنْ يؤدي إلى النزاعات، كيف يمكن الحفاظ على توازن القوى أو كيف يمكن الابتعاد عن النزاعات في المشهد السياسي العراقي في هذه الفترة ولا يمكن همله؟

من جانب آخر، تدخل القوى الدولية بشكل عام، والقوى الإقليمية هي إحدى الأسباب التي ممكن أنْ تؤدي إلى عدم الاستقرار أو زعزعة الأمن في الواقع السياسي العراقي، كيف يمكن حدوث توازن القوى ما بعد الانتخابات؟ وكيف يمكن الابتعاد عن تلك الصراعات المستقبلية.

الدكتور قاسم الجنابي:

بالنسبة للمداخلة الأولى، العراق ليس الوحيد الذي فيه تنوع واختلاف، هناك 203 دولة عضو في الأمم المتحدة فقط هناك دولتان تتمتعان بنوع عرقي أو قومي أو لغوي واحد، هما تونس وكوريا الجنوبية، أمّا ما تبقى فكل الدول هي متباينة في تنوعها الإثني والقومي والطائفي، والدول التي أستقرت في التنوع هي الدول التي أحسنت إدارة التنوع، فالتنوع سُنّة من سنن الله على الكون، فنحن لم نختر اسماؤنا او ديانتنا او قوميتنا ، فهي أشياء مفروضة أو موروثة، فبالتالي قد يكون هذا الإختلاف عامل قوة وليس عامل ضعف اذا ما أحسن النظام السياسي إدارة هذا التنوع، وخير مثال على ذلك ماليزيا فهي دولة متنوعة وأشد تعقيداً من تنوعنا، ولكنها أستطاعت أنْ تبني دولة وتبني مواطناً ماليزياً، ولا اعتقد أنَّ هناك من يعرف مكونات ماليزية العرقية والطائفية إلاَّ القليل، ولكن في نفس الوقت الجميع يعرف مكونات العراق العرقية والطائفية والإثنية، والسبب هم وصلوا إلى بناء الدولة، ونحن إلى ما دون الدولة، وللتخلص من الجنبة السلبية في التنوع هو إدارة النظام السياسي بحنكة عالية لقضية التنوع.

بالنسبة للمداخلة الثانية، أنا اعتقد أنَّ التنبؤات للصدامات المسلحة فيها نوع من المغالاة، الأمر الآخر أنَّ من يحسم الانتخابات القادمة ليست القوى السياسية وإنما إرادة الناخب، فحتى لو كانت الانتخابات القادمة أو الماضية فيها تزوير أو مصادرة لإرادة الناخب، ولكن كم هي النسبة 50٪؟ فإرادة الناخب هي الفيصل والحاكم في طبيعة اختيار البرلمان القادم بالتالي سيتم تشكيل الحكومة القادمة.

الأمر الآخر وهو كيف نتخلص من الصدامات المستقبلية، نحن لدينا قانون أحزاب، والأحزاب السياسية يجب أنْ تعمل تحت القانون ووفق القانون، والقانون حرّم على الأحزاب والكيانات السياسية التي لديها جناح مسلح الدخول في الحياة السياسية، ومن المفترض أنْ تكون هذه الأحزاب مكشوفة في التمويل وفي مصادر المال، فلسفتها، عقيدتها، تشكيلاتها ولكن لا يزال – للأسف – القانون لم ينفذ لأنه قانون معطل.

(7)

ندوة و حفلُ توقِيــع كتَاب

"أزمة العراق سياديــاً"

ندوةٌ حواريّةٌ

جامعة الموصل

تقديم:

دأبت كلية العلوم السياسية على الوقوف قريباً من القضايا التي تتعلق بالوطن، وصبّت جُلَّ اهتمامها على المشاكل والأزمات التي يمرُّ بها العراق طوال السنوات الماضية، وكانت هذه الكلية حريصة على أنْ تضع خططاً وبرامج وندوات ومؤتمرات تصبُّ جميعها في مصلحة العراق.

انطلاقاً من هذا المبدأ، تُقيم كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل وبالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا، وملتقى بحر العلوم للحوار ندوة علمية حوارية لمناقشة الآراء والأفكار الواردة في كتاب (أزمة العراق سيادياً)، وإطلاق المسابقة العلمية البحثية (السيادة والمصلحة الوطنية)، وبلا شك أنَّ هذا الكتاب له اهتمام كبير لما يضمهُ من خزين معرفي كبير، لاسيما وأنَّ رجلا أدى دوراً كبيراً في الخارطة السياسية العراقية بعد عام 2003 قد قدّم له ، وكانت له بصمة واضحة.

ونتمنى لهذه الندوة أنْ تُحقق أهدافها المرجوة، ونبدأ الندوة بكلمة ترحيبية لعميد كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل الاستاذ المساعد الدكتور (طارق القصّار).

الدكتور طارق القصّار:

أرحب بضيوفنا الكرام من معهد العلمين للدراسات العليا، الذين تجشموا عناء سفرٍ طويل، ومشقةٍ كبيرة من أجل أنْ نحظى بهذه الجلسة الحوارية.

موضوع مناقشة السيادة العراقية من المواضيع الهامة، واليوم يعدّ من أهم وأكبر الموضوعات التي تتعلّق بـ(ماهية السيادة العراقية وتحدياتها)، حضرنا قبل أيام في ورش عــدة حول هذا الكتاب

والمناقشات التي جرت فيه في بغداد، ومن سيطّلع على هذا الكتاب سوف يرى أنَّ هناك آراءً لشخصيات سياسية كانت على رأس المشهد السياسي العراقي طوال المرحلة الممتدة من بعد عام 2003 حتى الآن، فضلاً عن الآراء الأكاديمية التي ناقشت هذه الأفكار بطريقة مستقلة وأكاديمية بحتة، وبعيداً عن المحاباة أو المواقف المؤدلجة لهذه الجهة أو تلك.

ولاشك أنَّ همّ السيادة هو همّ مشترك، وإعادة بناء علاقات العراق الإقليمية والدولية، وإعادة الاستقرار الداخلي للعراق ينطلق من هذه النقطة الأساسية، وقبل أيام سـأل الاستاذ عبد الحسين شعبان في إحدى الجلسات: "من يمتلك السيادة في العراق؟ وهل العراق دولة كاملة السيادة؟".

هذه الآراء التي يتم مناقشتها في هذا الكتاب وفي جلسات حوارية أخرى، إضافةً إلى المسابقة العلمية التي أطلقها معهد العلمين، كلّها تصبُّ باتّجاه هدفٍ واحد وهو ماهية السيادة العراقية، ماهية التحديات، وكيف نُعيد العراق إلى واقعه أو موقعه الطبيعي في إطار البيئة الإقليمية والدولية.

الدكتور محمد ياس خضير:

الحضور الكريم أسعد الله صباحكم، اليوم نحن سعداء أنْ نكون حاضرين في كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل العريقة، وأنْ نكون بينكم، وسعداء بأنْ نأتي من محافظة النجف الأشرف إلى هذه المحافظة الطيبة بأهلها وناسها.

في البداية، أنا محمّل بأمانة من معهد العلمين، ومن عمادة المعهد، ومن مؤسسة بحر العلوم، وهم يُرسلون أجمل التحايا لكم، مع تمنايتهم لكم بالموفقية، وكذلك إدامة التواصل العلمي والحوار ما بين معهد العلمين للدراسات العليا وبين كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل.

إنَّ هذه الوثيقة أو الكتاب أعدّ وأنجز بطريقة نوعية تختلف عن الكتب والدراسات الأخرى، وهذه الدراسة تضمّ نخبة كبيرة من الأساتذة والباحثين والمختصين بالشأن العراقي ومن مختلف الجامعات العراقية، وهكذا ضمّت نخبة خيّرة ونخبة علمية متخصصة في عرض موضوعات تخص موضوع أساس ومشكلة أساسية نُعاني منها ألا وهي (**أزمة العراق سيادياً**).

وما يميّز هذا المشروع أنّـه لا يُعــدّ مشروعاً تقليدياً وإنّما مشروع حاول أنْ يقرأ، أو حاول أنْ يأخذ أفكارا ورؤى وتجربة الحكم لدى صنّاع القرار في الدولة العراقية، من رؤساء وزراء، ورؤساء السلطة التشريعية، والمسؤولين حول رؤيتهم بموضوع أزمة السيادة، وما الذي قدموه؟ وما هي طروحاتهم في هذا الموضوع، لذلك ما يميّز هذه الوثيقة بأنّها أخذت أفكار السادة صنّاع القرار وآراءهم،ومن ثمّ عرضت هذه الأفكار على الأساتذة المختصين والباحثين في العلوم السياسية والقانون، وتم نقـد وتحليل الأفكار والرؤى والاتجاهات التي قُدمت في موضوع السيادة في العراق، وكثير من الآراء التي قُدمت كانت مُحرجة للجهة الراعية للكتاب فبعضها كان صريحاً، ولكنّ الأمانة العلمية تقتضي بأنَّ كلّ ما يُطرح يُضمّن في هذه الوثيقة من دون تعديل، وكان السبب في ذلك لنصل إلى مشتركات ونقف على المشكلة الحقيقية، وكلّنا يعلم بأنَّ تشخيص المشكلة في البحث العلمي لا يتم إلاَّ بالوقوف على حيثياتها والمسائل التي تتعلّق بها، للوصول إلى تشخيص حقيقي ومن ثمّ الوصول إلى نتائج.

ونعلم أنَّ السيادة في بداية نشوئها كانت سيادة مطلقة، والسيادة المطلقة كانت تتميز بها الدولة القومية بعد معاهدة (ويستفاليا 1648)، وذلك التمسك بالسيادة المطلقة كان مدخلاً لكثير من الصراعات والنزاعات نتيجة للمشكلة الأساسية وهي أنَّ الدولة تحمي حدودها،وتحمي سيادتها وتحاول أنْ تُدافع عن كلّ شيء يتعلق بسيادتها، لذلك كانت مدخلاً للصراع والحروب التي حصلت في النظام الدولي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،ثم تحوّل مفهوم السيادة،فظهرت (السيادة المرنة)،ثم جاءت أفكار كثيرة مثل (السيادة المعولمة)، وأضاف التطور التكنولوجي بعداً آخر إلى موضوع السيادة، فأصبحت السيادة ليست كما كانت عليه في السابق، وهذا التحوّل الذي حدث في السياسة الدولية وفي النظام الدولي من تحوّل في مفهوم السيادة من السيادة المطلقة إلى السيادة المرنة أنتج أشكالاً أخرى للسيادة، اذ أصبحت الدول في ظل التطورات التكنولوجية وفي ظل الوضع الحالي بلا سيادة، وتُخترق سيادتها ولا سيما الدول غير المُصنعة أو المنتجة للتكنولوجيا، والمستقبلة لتلك التكنلوجيا، إضافة إلى ذلك تحولت بعض الدول إلى دول هشة، وبعضها تحول إلى دول فاشلة، ونحن نعلم بأنَّ هذه التصنيفات تكون سيادتها منتهكة وضعيفة، وأصبح هذا مدخلاً آخر لعدم الاستقرار، فأصبحت الدولة لا تستطيع أنْ تفرض سلطانها على أراضيها، ولا تستطيع

أنْ تحقق أبسط المقومات الأساسية التي تتعلّق بحماية مواردها، وحماية شعبها، وأدى هذا الأمر إلى أن تكون الدولة ليست بالمعنى الحقيقي وإنما هي دولة تؤدي وظيفة، وهذه الوظيفة قد تكون محدودة،وهكذا تأثرت السيادة،وبدأت حالة عدم الاستقرار تنتشر في كثير من المجتمعات والدول تدريجياً.

ومن ضمن هذه الدول التي تأثرت بعد عام 2003 هو العراق، وبدأت السيادة العراقية تتآكل تدريجياً منذ تسعينات القرن الماضي، ولكنّ بدأت واضحة بعد عام 2003 وما حدث أثناء الاحتلال الأمريكي وما أدى إلى إليه، وهكذا فـإنَّ موضوع إعادة بناء الدولة وكذلك ظهور فواعل أخرى تؤدي وظائف قد تؤثر في الدولة أو توازي الدولة ومنها التنظيمات الإرهابية، نتيجة لضعف الدولة في بعض المفاصل، ونحن نعلم ما حصل في الموصل وبعض المحافظات عام 2014 نتيجة لضعف سيادة الدولة على بعض مفاصلها، مما أدى إلى انتشار هذه التنظيمات الإرهابية كثيراً.

وحتى نبقى في موضوع الكتاب، لا نقصد بالسيادة هو وجود رجل الأمن في الشارع أو في الثكنات العسكرية، نعم هو جزء يمثل سيادة الدولة، ولكن نقصد بالسيادة: كيف للدولة أنْ تُحقق المواطنة، كيف للدولة أنْ تجعل التعايش والاندماج مُمكناً بين أطياف المجتمع، ومن ثمّ تحقيق متطلبات الإنسان التي يجب على كلّ دولة أنْ تسعى لها، لذلك كانت من المشكلات الكبيرة التي حصلت هي مشكلة المواطنة والاندماج والافتراق في بعض المفاصل، وكلّنا نعلم بأنَّ كلّ تغيير يمكن أنْ يحدث هو نتيجة لضعف الدولة، والسبب هو حداثة الدولة بعد عام 2003.

أردنا في هذا الكتاب معالجة هذه المشكلة، خوفاً من أنْ تتحول إلى معضلة، والمشكلة والأزمة اذا تحولت إلى معضلة سنكون أمام حلقة مفرغة،وأمام وضع خطر قد يؤدي إلى تهديد مستقبل الدولة، لذلك فـإنَّ هذا الموضوع تم انتقائه بعناية حتى لا نتحوّل إلى حلقة مفرغة وندور في دوامة ولا نُحقق شيء،فكان هذا الكتاب جزءاً من الطروحات التي تقف على تلك المشكلات والمسائل التي تؤثر في مستقبل الدولة العراقية.

كانت رؤيتنا – إلى جانب هذا الكتاب – هو التوجه نحو الجامعات واللقاء بالنخب الأكاديمية وتعزيز تلك الأفكار ومناقشتها في سبيل الوصول إلى حلول أو مقتربات من الحلول، وأنا على يقين

بأنَّ هذه الوثيقة لا يمكن أنْ تكتمل بجميع أركانها من دون الاستماع لأساتذة جامعة الموصل، وكيف لا وأساتذة كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل من الأساتذة الأكفاء والمشهود لهم بجهدهم العلمي، وبنشاطاتهم العلمية التي ترفد العملية التعليمية، لاسيما ونحن نقرأ كثيراً لنتاجاتهم التي تصل إلى كلّ مناطق العراق، ولذلك نحن نتشرف بوجودنا بينكم اليوم لطرح بعض المسائل التي تحاول أنْ تُعزز هذا الموضوع، وفضلاً عن هذه النشاطات كانت هناك فعالية أخرى تبناها معهد العلمين ومؤسسة بحر العلوم هي إطلاق مسابقة علمية بعنوان (السيادة والمصلحة الوطنية)، والسيد العميد الدكتور (طارق القصّار) عضو اللجنة العلمية لهذه المسابقة التي تتضمن ستة محاور، ونطمح من الباحثين في جامعة الموصل أنْ يكونوا من ضمن الأساتذة وطلبة الدراسات العليا المشاركين في هذه المسابقة.

هذه مقدمة وفكرة عامة عن المشروع، وأنتقل إلى الأخ الاستاذ الدكتور (قاسم محمد عبيد) المستشار الثقافي لمؤسسة بحر العلوم لعرض بعض الرؤى والأفكار حول موضوع المشروع وكيف تأسس، وكيف تم إنجازه.

الدكتور قاسم محمد عبيد:

يبقى سؤال السيادة أحد الأسئلة الجوهرية في عالم اليوم، بعدما تداعت أبعاد وظهرت وقائع غيّرت كثيراً من البديهيات ونقضتها ودفعت باتّجاه إعادة الهيكلة لكثير من المفاهيم،ومنها مفهوم السيادة، إلّا أنَّ هذا التحوّل في المفاهيم ومنها مفهوم السيادة وعولمة السيادة، لا يعني عدم التعاطي بموضوعية وغياب الجدّية لاسيما عندما يتعلق في أساس وجود الدولة ومرتكز وجودها وهو السيادة، أمّا الدول حديثة العهد بالديمقراطية ومن ضمنها العراق، فأنَّ سؤال السيادة يكون بعدياً ، وذلك لأنَّ السؤال الذي يجب يكون قبله هو عن وجود الدولة، أو حضور مفهوم الدولة، لأنَّ حضور الفهم بالتأكيد يؤدي إلى استقامة الفعل واعتدال المسار.

والمتتبع لصفحات كتاب أزمة العراق سيادياً، لاسيما تلك الأسئلة المتعلقة بالسيادة ومفهومها لدى الساسة الذين تصدوا للمسؤولية، يجد أنَّ هناك تبايناً في المفهوم، ونعتقد أنَّ ذلك التباين كان أساس الأزمة، لأنَّ تلك الشخصيات التي تصدت للمسؤولية وكتبت في الكتاب، ارتبطت مسيرتها

القيادية في مرحلة التأسيس للنظام السياسي بعد عام 2004، وحكمة التاريخ تقول: إنَّ رشد الفعل السياسي هو الوعي للفهم المؤدي إلى التأسيس السياسي، وهذه الحكمة تجلّت عن الآباء المؤسسون في الولايات المتحدة الأمريكية، فكان البناء المؤسسي، البناء الدستوري، البناء القانوني محكماً ومتماسكاً، وكان أهم دوافع التمكين لقيادة العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

من ذلك أريد أنْ أقول، أنَّ الأمر في العراق يستدعي حضور مفهوم الدولة لدى كيانات الدولة السياسية وقادتها، لأنَّ بلوغ الرشد السياسي سيستدعي بالضرورة الرشد في فهم الدولة، وبغير ذلك فالفشل هو الحاضر، والعجز هو الغاية، ولا يكون للدولة مفهوم، فالثابت في قوة الدولة هو قوة أساسها السياسي وقاعدتها الاجتماعية،وأرى أنَّنا بحاجة إلى آباء مؤسسين يقع على كاهلهم بناء الدولة العراقية، أيّ رجالات دولة لا رجالات طوائف، يُسهمون في بناء الدولة وايجاد مرتكزات الدولة العراقية على أسس قانونية ودستورية بعيدة عن الشخصانية والادلجة.

الأساس الثاني هو الأسّ الاجتماعي، ونحن في العراق بحاجة – وتحديداً بعد عام 2014 – إلى الاتفاق على بناء ذاكرة تاريخية سياسية جامعة، وقد فاتتنا كثير من اللقطات التي يمكن أنْ نجعل منها ذاكرة تاريخية جامعة، وأقوى هذه اللقطات هو تحرير العراق من داعش الإرهابي، وكان بالإمكان أنْ تكون هذه إحدى المداخل لإجماع وطني شامل حول الهوية العراقية، حول مستقبل العراق، وحول السيادة العراقية ولكن – للأسف – كثير من اللقطات والمداخل فاتتنا منذ عام 2003 إلى اليوم، ولم نستطع أنْ نُشكل ذاكرة تاريخية جامعة، ولم يستطع العراق حتى من خلال تجاربه الديمقراطية والانتخابية أنْ ينتج قادة مؤسسين قادرين على تأسيس دولة عصرية مدنية، وقادرة على أنْ تحفظ السيادة وتصون المصلحة الوطنية.

الدكتور محمد ياس خضير:

تمت الإشارة إلى مسألة الإباء المؤسسين وعلاقة الدولة بالسيادة، ومن يسبق الدولة أم السيادة وبالتأكيد في البداية تأسيس الدولة ومن ثم السيادة.

في الولايات المتحدة الأمريكية عندما بدأ الآباء المؤسسون لم يكن من مبدأ الدكتاتورية، أو موضوع فرض سلطة الولاية الأقوى على الولاية الأضعف من حيث عدد السكان، لم يكن من هذا المبدأ

وإنّما أخذوا بمبدأين أساسيين وهما: المثيل العددي: وهو أنَّ كلّ ولاية لها ممثليّن أثنين في مجلس الشيوخ. والتمثيل النسبي: وهو على عدد السكان وهو في مجلس النواب،وكانت رؤيتهم في بداية تأسيس الدولة الأمريكية أنْ يكون للكونغرس السلطة العليا على السلطة التنفيذية، وحتى مجلس النواب يكون له السلطة العليا على مجلس الشيوخ،ولكنّ في واقع الأمر تحوّل إلى غير ذلك، وبالتالي كانت فكرتهم للسيادة الفيدرالية لا تعني الدكتاتورية، ولا يعني الأقوى الذي يمتلك عدد السكان ومقومات القوة أنْ يُسيطر على الآخرين، بل يكون هناك مساواة وعدالة والدولة هي من ترعى هذا الأمر.

ننتقل للدكتور حازم محمد موسى لعرض ورقته البحثية، التي هي جزء من موضوع الكتاب بعنوان (انعكاس الاستراتيجيات الإقليمية والدولية على السيادة العراقية).

الدكتور حازم محمد موسى:

كلأمنا عن السيادة، وعن سيادة العراق، وعن الاستراتيجيات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على السيادة العراقية، نسأل بدايةً ما هي السيادة؟ وأين العراق من السيادة؟ وهل العراق تام السيادة أم منقوص السيادة؟ هذه كلّها تساؤلات أجاب عنها هذا الكتاب القيّم الذي أشترك فيه أكثر من (75) باحثاً وأكاديمياً مختصاً، وأخذ بعين الاعتبار رؤى وأفكار رجال السياسة.

اذا كان العراق كامل السيادة فلماذا وجود القوات الأجنبية؟ وهل القوات الأجنبية مُصرّح بدخولها إلى الأراضي العراقية؟ فاذا كان العراق يملك سيادة حقيقية فأين التفسير لهذا؟

ثانياً، وجود الأجانب بكثرة ومن دون تصريحات رسمية، واتذكر زيارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) عندما تم سؤاله كيف دخلت العراق؟ أجاب وبابتسامة: فقط أطفأت ضوء الطائرة ودخلت إلى الأجواء العراقية حتى وصلت إلى القاعدة الأمريكية. هذا يعني أنَّ القوات الأجنبية الموجودة في جنوب العراق وشمال العراق وفي وسط العراق وفي القواعد العسكرية، إنْ كنا نمتلك سيادة فهناك اتفاقيات يجب أنْ تُعلن، وإنْ كنا لا نملك سيادة فيجب أنْ نُعالج هذا الخلل.

تقع الإشكالية في أنَّ موضوع السيادة موضوع هام وحساس، والسيادة هنا تأثرت سلباً بالحراكات الاستراتيجية الإقليمية، إيران – تركيا – الخليج العربي، اذ كان العراق هو المركز لهذه الحراكات الاستراتيجية للقوى الإقليمية، ولاسيما المثلث الاستراتيجي السعودية – تركيا – إيران، وكذلك المثلث الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية – القوى الأوربية – روسيا، هذا الضغط الذي واجهه العراق بعد التغيير.

ونعلم أنَّ السيادة مرت بمراحل، السيادة المطلقة، وهو حق مطلق لصانع القرار والإدارات السياسية بإدارة شؤون البلد داخلياً وخارجياً والمسؤول يملك كافة الصلاحيات في الأمور السياسية الشاملة الداخلية والخارجية، ثم تغيّرت الأمور بعد الحرب العالمية الثانية ونهاية القيادات العسكرية، فظهر مفهوم آخر وهو (السيادة المقيدة) التي انطلقت من الولايات المتحدة والدول الأوربية بعد عام 1945، وهذا الاتجاه قيّد السيادة، وهذا التقييد واكب التطور وهو ظهور الإرهاب، وظهور العولمة، والآن ظهور العالم الرقمي والأمن الوطني الآن مُحرج بهذه الآلية، لذلك وصفت مكونات ودلالات السيادة بأنّها لا تُجزأ ومطلقة،ولا يمكن لأيّ دولة أنْ تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهناك قوانين وضوابط على وفق القانون الدولي والشرعية الدولية، ونرى أنَّ الدول الضعيفة ومن ضمنها العراق بعد التغيير الديمقراطي يُعاني من إشكالية ضبط السيادة، وضبط إيقاع السيادة، وهذا ولّد تساؤل آخر وإشكالية أخرى وهو وجود فريقين: هناك من يقول إنَّ السيادة العراقية سيادة مطلقة ولكن هذا الوجود هو وجود واقعي، وفريق ثاني يقول إنَّ وجود القوات الأجنبية داخل العراق يعني أنَّ العراق ناقص السيادة ولابدَّ أنْ تتم السيادة، والكتاب قد ناقش هذا الأمر بعمق.

المسألة الأخرى هي تحركات القوى الإقليمية والدولية في تحريك المواطنة العراقية، ونرى أنَّ هناك ظهوراً للتكتلات والهويات الفرعية، وهذه الهويات الفرعية أسست لتبعية خارجية، وهذه التبعية الخارجية أثرت في تحديد المصير الانتخابي وتحديد السلطة السياسية، والمنافع الاقتصادية، وصناعة الهوية كلّها تخضع لمفاوضات ورؤى مع المحيط الإقليمي والمحيط الدولي، ولذلك فأنَّ القرارات السيادية من الصعوبة اتخاذها إلاّ بموافقة هذه القوى الإقليمية والدولية.

وللسيادة دلالات، منها أنّــها لا تقبل التجزئة، ولا يمكن التصرف بها، ولا تُكتسب، فقد جاءت مع تأسيس الدول وظهور الدولة الحديثة.

وتتمتع الدول بحقوق وامتيازات كثيرة، واذا ما قارّنا مع العراق، ويجب أنْ نبحث هذا التأثير وهذا الانعكاس السلبي هل هو حقيقي؟ هل العراق لا يملك سلطة،وليس له دراية بالأحداث بوجود قوات أو تحرك القوات الأجنبية أم موجودة اتفاقيات رسمية بين الأطراف؟ أي وجود اتفاقيات رسمية بين العراق وإيران، وجود اتفاقيات رسمية سواء أمنية أم سياسية أم عسكرية بين العراق وتركيا، وجود اتفاقيات رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية بوجود القوات الأجنبية، فهناك فريقين في الساحة السياسية العراقية: فريق يصف ويُطالب بخروج هذه القوات الأجنبية وإعادة تنشئة وترميم البيت العراقي، وفريق آخر يرى أنَّ هذا الوجود هو وجود مبرر ووجود مُصرّح فيه،والبحث في هذه المسألة يُراد لها وقفة حتى ننصف السيادة العراقية.

وفي فكرة السيادة العراقية أمام الحراكات الاستراتيجية جوانب،كان من الممكن أنْ يوظفها العراق أو يُستفيد منها، ما بعد 2003 كان التغيير ديمقراطياً، وكان يمكن بعد أنْ أخذ السيادة من الولايات المتحدة أنْ يوظف الفاعل الأمريكي إرجاع العراق إلى مكانته، واستعادة سيادته بالكامل، وإرجاعه إلى مكانته الإقليمية والدولية، ولكن لم يتم توظيف هذا الأمر، والشيء السلبي الذي ظهر وهو بعد هذا الإعلان ازدادت القوات الأجنبية غير المصرّح بها أو غير الرسمية، وأصبح الشارع العراقي ينقسم على انقسامات عدّة لدرجة ظهرت لدينا السيادة الإقليمية والسيادة المناطقية، وهذا يُنذر بالخطر للمواطنة العراقية.

وهذه الورقة هي جزيئة من هذا الإنجاز العلمي، وأنا أبارك لأساتذتي الأفاضل وأرحب مرة أخرى بهم، وكذلك أدعوا الأساتذة الأفاضل إلى انتهاز هذه الفرصة والأشتراك في المسابقة العلمية.

الدكتور محمد ياس خضير:

شكراً جزيلاً للاستاذ المساعد الدكتور حازم محمد موسى على مداخلته، وهو أشار إلى موضوع مهم وهو (الانعكاسات الاستراتيجية الإقليمية والدولية على السيادة العراقية)، ونحن نقرّ ونسلّم

بالأمر بأنَّ الاستراتيجيات للدول الإقليمية لاسيما الدول الفاعلة من دول الجوار الإقليمي ولا سيما الدول غير العربية التي لها تأثير كبير في واقع السيادة وحتى على الوضع الداخلي في العراق.

وفضلاً عن ذلك أشار الدكتور إلى مسألة هامة وهو موضوع البعد الخارجي وعلاقته بالسيادة، ولا يمكن أنْ نفصل بين البعدين، اذ لا يمكن لنا أنْ نتناول البعد الداخلي ونترك البعد الخارجي، فهما مترابطان، بمعنى لا يمكن أنْ نُحقق سيادة في الداخل من دون السيادة في الخارج، وكيف نمنع الدول الأخرى من التدخل في الشؤون الداخلية،حتى السيادة الداخلية لا تستطيع الدولة أنْ تفرضها في الداخل اذا ما وجدت حلّا لموضوع الارتباطات مع الخارج أيّ مع الدول الإقليمية وهو أمر سلبي يؤثر في موضوع السيادة.

وهناك مسألة أخرى وهي هل نحن على عجالة باستعادة السيادة؟ هناك دول كثيرة مثل المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية بعد مدة طويلة استعادت سيادتها، وبعد البناء الداخلي، أمّا في العراق فهو موضوع ليس على عجالة،وكما أشرنا في السابق فالسيادة ترتبط وتتعلق بكل شيء، فترتبط بالبعد الداخلي والبعد الخارجي،ولا يمكن إلّا أن نطمح ونسعى إلى معالجة هذه الأزمة ووضع الحلول لها.

الدكتور طارق القصّار:

الحضور الكريم، الضيوف الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

موضوع تقييم تجربة السيادة بعد عام 2003 من المواضيع الهامة، من الأمور التي نُلاحظها لدى الباحثين ولاسيما ما يتعلّق بالشأن العراقي هو حالة الكره حتى في كتابة آرائهم، ولكن من يقرأ هذا الكتاب سيُلاحظ أنَّ مشهده يدفع المشاركين في المسابقة للكتابة في أصل المشكلة وايجاد الحلول الحقيقية، لأنني ولأول مرة أقرأ وأتابع الساسة العراقيين ممن كانوا في تجربة ما بعد عام 2003 في موقف الدفاع عن سياساتهم، وعندما قرأت ورقة كلّ منهم – مع حفظ الألقاب – وجدتهم يحاولون الدفاع عن تجربتهم، وكأنّهم في محاكمة.

أهم شيء في السيادة هو كيفية تطبيق سلطات الدولة، والقوى السياسية المشاركة في التجربة السياسية لقواعد مبدأ السيادة العملية، وهذا هو الخلل الذي نُعاني منه في تجربة السيادة في العراق، وهذا الخلل أدى إلى أنْ تكون المنظومة القانونية للدولة قلقة وغير مستقرة، وهناك مقولة خالدة لمونتسيكيو في كتابه (روح القوانين) "القانون مثل الموت يجب أنْ يتساوى فيه الجميع"،وهكذا فـإنَّ تحدي القانون في إطار تجربة السيادة الداخلية العراقية العملية يُعاني من تحدٍ كبير.

نحن بحاجة إلى سد أبواب نقص السيادة المحلية الكثيرة، وهذا أحد التحديات، في إطار تجربة السيادة العراقية ولاحظنا أنَّ الحكومة والمشاركين في العلمية السياسية تسببوا من خلال السلوكيات والأداء السياسي والأمني وحتى الاقتصادي في فتح ثغرة واسعة في جدار السيادة العراقية، وهذه تتحملها النخب السياسية الموجودة في العملية السياسية.

والسؤال هنا : ما هو إرث السيادة العراقية الذي تم استلامه بعد عام 2003؟ تجربة العراق في التاريخ الحديث والمعاصر كان يحتله العثمانيون ، و البريطانيون، ومن ثم الاحتلال الأمريكي، وفي الثمانينات كان هناك حرب عراقية – إيرانية، وهي مثل أيّ حرب تمثل خرقاً للسيادة بين دولتين متحاربتين، وهكذا كان هناك حالة خرق للطرفين، وكان للطرفين مجموعة من الحلفاء يدعمونهم كي تستمر الحرب، ولم يكن هذا الدعم مجانياً ، ومن التنازلات التي قدمها العراق في هذه الحرب هو أنّنا منحنا لتركيا التدخل في عمق عشرين كيلومتر داخل الأراضي العراقية في تلك المرحلة، وهكذا فـإنَّ هذا العمق منح تركيا بعد عام 2003 أنْ تندفع أكثر في المسافة،وتؤسس لتأسيسات جديدة لما لها من قدرات، وكان هناك منح لجزء من الأراضي العراقية لدول الجوار مثل الربع الخالي، وكذلك الأراضي التي منحت للأردن وكان هناك إعادة ترسيم بسبب ما فرضته علينا الحرب العراقية – الإيرانية، وهذا تحدٍ كبير لسيادة دولة أن تقوم بالتنازل عن جزء من أراضيها.

ثم المغامرة باحتلال الكويت عام 1990 وما تسببت به تلك المغامرة من آثار وانعكاسات كبيرة

في خرق السيادة العراقية، سلسلة من قرارات مجلس الأمن ابتدأت بقرار (660) إلى ما لا نهاية، وقد أستند الاحتلال الأمريكي على إحدى هذه القرارات لتسويغ أو شرعنة الاحتلال عام 2003.

وبعد احتلال الكويت رجعنا مع إيران لاتفاقية الجزائر 1975، وألغينا كلّ ما حصل في الثمانينات وعدنا إلى اتفاقية عام 1975، وهذا أيضاً له تحديات لقرار السيادة العراقي وما تبعه من تنازلات للأراضي العراقية.

انتهت هذه التجربة بالاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ثم أسس الاحتلال لواقع جديد في العراق، وإنَّ احتلاله لأراضي الدولة بشكل كامل يعني انتهاك السيادة بشكل كامل، وهكذا أصبحنا دولة محتلة لا سيادة لها، وبدأت عمليات لإعادة رسم السيادة من خلال مجموعة من قرارات مجلس الأمن ومجلس الحكم وما سواها،لذلك نرى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتذرع بقرارات مجلس الأمن بإعطاء شرعية للاحتلال، وبدأت تحاول أنْ تستخدم مجلس الأمن والأمم المتحدة للمحاولة للخروج من المأزق، وفي هذه المرحلة حدثت عمليات المقاومة والإرهاب في الوقت نفسه ، وذلك يمثل أهم تحديات السيادة في العراق.

في هذه الظروف ولِد نظام سياسي مشوّه ، وهذا ما اتفق عليه الجميع، وفرضت علينا فروض تشكيل حكومة توازنية محاصصاتية، وذلك أسهم بشكل كبير بتأثر القرار السياسي الخارجي بسبب المحاصصاتية أو التوافقية التوازنية، وارتباط بعض القوى السياسية بجهات خارجية مما أثر في المشهد السياسي الداخلي ومن ثم القرار العراقي السياسي الخارجي.

أمّا العوامل الإقليمية فكان هناك مشروع أمريكي كامل في الشرق الأوسط، ومشروع إسرائيلي كامل في الشرق الأوسط، وآخر إيراني، ومشروع سعودي، وكذلك مشروع تركي في المنطقة، فضلا عن دولة صغيرة بدأت تطمح كي يكون لها مشروع وهو المشروع القطري، سواء اعترفنا بهذا المشروع أم لا، لذلك كان هناك مشروع مصغر لدول الخليج في العراق.

وأدى تضارب الإرادات الإقليمية والدولية في العراق إلى إصابة السيادة العراقية في الصميم، لذلك تحوّل العراق إلى ساحة صراع شهدناها بأنفسنا ، حتى أنَّ مدينة الموصل دفعت ثمن هذا الصراع من خلال سيطرة عصابات داعش على المدينة من عام 2014 – 2017، ومن بقى في مدينة الموصل يعرف ماهية العوامل الدولية التي ساعدت هذا التنظيم على أنْ يقوى بشكل كبير، وتكون عملية إخراجه وإنهاء احتلاله للمدينة عملية مُكلفة من جميع النواحي.

لذلك يجب أنْ يكون لدينا وعي عميق للعوامل الإقليمية والدولية؛ فهي من تحرك المشهد السيادي في العراق، وهي من تؤثر في القرار المحلي، وعملية الوعي هي من تقودنا لإيجاد السبل لمواجهتها والتخلص من آثارها السلبية، وجزء من هذا الوعي يجب أنْ نفهم ماهية الحياد العراقي، وما هو التحوط الاستراتيجي الذي من الممكن أنْ نقوم به؟ وما هي ماهية التحوط الاستراتيجي في إطار توازن قائم على أساس توازن داخلي للسيادة من خلال امتلاك عناصر القوة (جيش، مؤسسات)، وتوازن خارجي من خلال إدارة المصالح مع القوى الإقليمية والدولية،مما يجعلنا قادرين على أنْ نمتلك زمام التحكم في السيادة العراقية، وهذا لا يعني أنْ ننخرط في أحد المحاور، على سبيل المثال نختار المحور الأمريكي وننخرط معهم، إنما مبدأ توازن ولا ننخرط في أي محور، ففي ظل الصراع الإقليمي تكون عملية الانخراط في محور سيُسبب موقفاً مضاداً في محور آخر، ومن ثمَّ سنبقى ساحة للصراع، لذلك علينا أنْ ننأى بأنفسنا عن هذه المحاور.

لذلك هل نُدرك المصلحة الوطنية؟ فالأسئلة الخمسة التي وجهت إلى الساسة العراقيين الذين كانوا على رأس السلطة هي: هل أثرت طبيعة النظام السياسي في السيادة؟ هل يحدد معيار تحقيق المصالح الوطنية شكل السيادة؟ وهل يحدد وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة وانتهاكها؟ هل يضمن التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة؟ كيف تعاطيتم كصنّاع قرار مع السيادة؟ لذلك نرى أنَّ بعضهم أسهب كثيراً في الدفاع عن سياسته، وكلّ هذه الأسئلة تصب في موضوع ماهية المصلحة الوطنية، هل هناك تحديد للمصالح الأولية؟ نرى أنَّ مصلحة العراق الأولية تكمن في سيادته الكاملة واستقلال قراره الوطني، فالسيادة الكاملة لها تعريف واحد وهو ما يحدده أحكام القانون الدولي، وقواعد القانون الدستوري وهو ما ينبغي أنْ نعمل للوصول إليه على وفق جدول زمني، فعملية التغيير واستقلال القرار بشكل سريع مستحيلة لأنَّ هناك تحديات تجعلنا غير قادرين للانتقال بشكل سريع وبمدة قصيرة، وإنما يجب أنْ تكون هنالك جدولة زمنية.

الوعي بحقيقة الصراعات الداخلية : أنا لا ألوم الأساتذة باختصاص العلوم السياسية نتيجة الحذر الأكاديمي في الكتابة، والقلم الأكاديمي مُقيّد، وقليل جداً من حرروا قلمهم وبدأوا يكتبون

بشكل أكاديمي، ولازال كثير منهم غير قادر على تحديد ماهية الصراعات الداخلية، ليس لأنه غير قادر وإنَّما لأنه يخاف أنْ يُحدد هذه الصراعات.

ماهية مشاريع الهيمنة الإقليمية والدولية المؤثرة: ذكرنا المشاريع المحيطة بالعراق، كالمشروع الأمريكي، الإسرائيلي، السعودي، التركي، الإيراني فضلاً عن مشاريع دول الخليج الصغيرة، وهكذا ينبغي أنْ نتعامل معها بواقعية استراتيجية، وهذه الواقعي هي التي ستجعلنا نتوازن مع هذه المشاريع، فعندما نتعامل مع قطر فهي تختلف عن قطر عام 1980 أو 1990، سواء دولة صغيرة أم حالة غير اعتيادية في العلاقات الدولية،ولكن يجب أنْ نتعامل معها على أساس أنَّها دولة لها تأثير، ويجب علينا معرفة الوزن الحقيقي للكتلة،التي يجب أنْ نتوازن معها.

التخلص التدريجي من أشكال الاحتلال، بكلّ أشكاله السياسية العسكرية الثقافية، من خلال تفكيك أسبق وسد الذرائع الموجودة لهذا الاحتلال،وفي مقدمتها الذرائع القانونية والأمنية.

وإنَّ تفكيك علاقات القوى السياسية المشاركة في الحكومة مع الخارج، والوعي الانتخابي، والوعي بالبرامج الانتخابية هي التي ستساعد على هذا الأمر، وهناك أسماء مرشحين نزلت للساحة لأنَّها شعرت بأنَّ وجودها في المكتب غير قادر على أنْ يوصلها للانتخابات، اذن فوعي الناس يمكن أنْ يغيّر هذا الأمر،وإنَّ السلاح المنفلت واحد من التحديات المهمة.

فكانت هناك قرارات هامة في مسألة استعادة العراق للسيادة، أهمها قرار (1956) وقرار (1957) والقرار (2107) في حزيران 2013، وهنا يجب أنْ نتحصل على أكبر قدر من القرارات الهامة من الأمم المتحدة التي تعمل على استعادة السيادة.

وإنَّ معركة استعادة السيادة ليست سهلة، وليست قصيرة، ومعركة استقلال القرار العراقي سيُثير كثيراً من ردود الأفعال، ولذلك علينا أنْ نواجهها، وحراسة الذاكرة أيضاً من العوامل الهامة كثيرا، وهي أنْ يشعر المواطن العراقي بغض النظر عن طائفته وانتمائه بأنَّ هناك احتراماً لذاكرته ولكل ما يقوم به من طقوس وشعائر، لأنَّ هذا سيحقق البناء الداخلي الذي يمثل الأساس الأول في استعادة السيادة العراقية.

الدكتور محمد ياس خضير:

نشكر الاستاذ المساعد الدكتور (طارق القصّار) على هذه الورقة والتقييم الشامل لموضوع أزمة العراق سيادياً.

لقد قدمت بعض الأفكار التي نراها مهمة جداً، ومنها فكرة سد أبواب خرق السيادة، ومن ضمنها موضوع القائمين على القرار السياسي العراقي.

كذلك موضوع تاريخ العراق والاتفاقيات التي وقعها العراق مع الدول الإقليمية سواء اتفاقية 1984 مع تركيا، أو اتفاقية 1975 مع إيران (اتفاقية الجزائر)، وكذلك التي حدثت بعد عام 1991 فيما يتعلق بالكويت والأراضي التي تم أخذها بعد ترسيم الحدود، كلّ هذه المشكلات تعـدّ أبواباً لخرق السيادة، فضلا عن الاحتلال الأمريكي فهذه الأبواب الأساسية التي تمثل خرقاً للسيادة العراقية،التي تعود إلى طبيعة هذا الوجود الأجنبي على الأراضي العراقية، وما هي مديات صلاحيات هذا الوجود.

هذا كلّه أدى إلى إنشاء نظام سياسي فيه نوع من العوق أو المشكلة، وكان جزءاً كبيراً من هذه المشكلة هو تضارب الإرادات الإقليمية، وكثيراً ما نُشير إلى أنَّ الدول الإقليمية المحيطة بالعراق هي دول ذات مشاريع، ومن ثمّ تحاول الدولة صاحبة المشروع أنْ تتمدد بطريقة أو بأخرى على حساب الدول الأخرى، لاسيما الدولة التي يكون فيها نوع من الاضطراب.

والحل الذي قدمه الدكتور طارق، هو أنْ يكون لدينا وعي بالعوامل الإقليمية، بمعنى أنَّ الدولة العراقية يجب أنْ ترى حجم تلك الدول الإقليمية والفواعل الدولية، ومدى تأثير ذلك، وهناك فكرة قد طرحتها سابقاً، تتمثل بإمكانية الاتكال على دولة أم السير نحو موضوع الحياد؟ فالخيارات صعبة امامنا، حتى لو كانت هناك علاقات متشابكة مع الجميع قد تثير طرفاً آخر.

ومن الأمور الأساسية وجوب تحديد ماهية المصلحة الوطنية التي لا اختلاف عليها فيما يتعلّق بضرورة حماية البلد، وضرورة أنْ يكون هناك تعزيز للحمة الوطنية والإنتماء.

كذلك معرفة حجم الدول، وهو كيف معرفة حجم الدولة ومعرفة قدراتها،ومن ثم كيف تتعامل معها، قد تكون دولة قزمية أو دولة هامشية، وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى أنَّ دولة قطر شريك استراتيجي، وهذه الدولة التي نعتبرها صغيرة،أصبحت شريكاً استراتيجياً ب مرحلة ما من خلال مشروعها.

وكذلك من الأمور الأساسية تفكيك علاقات البعض مع القوى الخارجية، سواء كانت إقليمية أم دولية، وهذا هو أمر هام للوصول إلى الهدف أو المبتغى أو الغاية الأساسية لمعالجة أزمة العراق سيادياً.

المداخلات:

الدكتور عدنان البدراني:

هل تأتي السيادة من الخارج؟ اذ يجب أنْ تكون سيادتنا من الداخل، وبما أنَّ لدينا قوى سياسية متعددة، وكلّ قوة لديها اجندة خاصة، وعدم تطابقهم في الآراء أدى إلى ضعف السيادة العراقية، لذلك نرى أنَّ جزءاً منهم يتبع إلى دول أخرى كالسعودية وإيران والولايات المتحدة وتركيا وما سواها، مما أدى إلى ضعف السيادة العراقية، ويجب على القوى السياسية بما أنَّهم كانوا مشاركين في إعداد هذا الكتاب، لو حاولوا أنْ يعالجوا هذه المشكلة يجب أنْ يكون لديهم اجندة عراقية ثابتة،وليس فيها تحزب لجهة أخرى، مما يؤدي إلى أنْ تكون السيادة أعلى عندما نكون نحن أهل الدار ونحمي دارانا، ولا يساعدنا الجار في حمايته، لذلك هناك لوم كبير على القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية العراقية من الشمال إلى الجنوب، واذا اجتمعت هذه القوى،وكان القرار عراقياً وموحداً فستتحقق السيادة، لأنَّ دول الجوار كلها لديها اجندات خاصة،ولديها منفعة خاصة في العراق، ويجب أنْ لا نجعل أرض العراق ساحة لتصفيات الحساب مع الآخرين، وعلينا أنْ نكون حياديين، ونربط بين السعودية وإيران، ونربط بين الولايات المتحدة وإيران، وكذلك بين تركيا وإيران ونكون كعنصر ارتكاز في تقريب وجهات النظر بين هؤلاء القوى الإقليمية والدولية، لذلك علينا أنْ نُصلح أنفسنا، وإصلاح أنفسنا وسيادتنا يأتي من تصفير مشاكلنا، أيّ نُصفّر مع إيران ومع تركيا ومع السعودية وما سواها ، فاذا صفّرنا هذه المشاكل ستكون لدينا سياسة عراقية

وسيادة عراقية خالصة مبنية على أساس مصلحة البلد أولاً، والتعاون مع البلدان الأخرى، لذلك كان على السياسيين أنْ يكون لهم رأي في هذا الجانب، لأنَّ أكثر السياسيين الذين مرّوا على العراق من 2003 إلى الآن هم سبب في ضياع السيادة العراقية.

الدكتورة إكرام الصوّاف:

كيف نسد خرق السيادة؟

نعلم أنَّ الدولة الفيدرالية الجديدة ولدت عن طريق وضع دستور جديد، وتم تحديد وضع الدستور بمدة زمنية مؤقتة من قبل سلطة الاحتلال، أيّ من قبل سلطة خارجية، لذلك كان هناك تأثير في السيادة في وضع الدستور، مما خلف لنا دستور كُتِبَ على عجالة، وكثير من مواد الدستور لها دلالات على خرق السيادة، وعلى سبيل المثال "لا يجوز إنشاء مليشيات من خارج الدولة"، فهل الدستور يسمح بإنشاء مليشيات داخل الدولة؟ وهل للدولة سلطة على هذه المليشيات؟ اذ لم يحدد الدستور آلية إدارة هذه المليشيات.

النقطة الأخرى، إنَّ الدستور نصَّ على استقلالية البنك المركزي، ونعلم ما يقوم به البنك المركزي اليوم من رفع في سعر الدولار، وكان طرحكم بأنَّ السيادة لا يمكن أنْ تتجزأ، وهي لا يمكن أنْ تتجزأ على النطاق الخارجي،أمّا داخلياً فهي مجزأة بين ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية، واذا كان البنك المركزي مستقلاً فـمَنْ من هذه السلطات الثلاث تُحاسب البنك عندما يقوم برفع سعر الدولار،مما يؤثر في مجرى الحياة الاقتصادية؟ ألا يستطيع مجلس النواب أنْ يُنظم البنك المركزي بقانون،ويصدر قانوناً يُحدد آلية عمل البنك المركزي،ويخرج منها استثناء بأنَّ سعر الدولار يُحدد من قبل السلطة التشريعية لأنّها من تمثل السيادة الشعبية،والسيادة مُلك الشعب، أليس من الممكن أنْ يتم ذلك؟

أمّـا توزيع الاختصاصات في السلطة داخل العراق، فكلنا نعلم بأنَّ الدول المتقدمة التي أخذت بالفيدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، عندما وزعت الاختصاصات جعلت سلطاتها المركزية سلطات عامة،بينما سلطات الأقاليم فـإنّها محددة، فالمشرّع العراقي أخذ العكس،

ومن المفترض حتى أخدم السيادة يجب أنْ تكون السلطة المركزية سلطة عامة وليست محددة، وهذا خرق لأننا أعطينا سلطات للأقاليم أكبر من السلطة المركزية.

والمشرّع العراقي عندما أراد أنْ يُنظم الديمقراطية، أطلق عنان الديمقراطية وأخذ بنظام تعدد الأحزاب، بينما الدول تلجأ إلى نظام الحزب الواحد بعد الثورات والاستعمار لماذا؟ فمن الصعب التأثير في الحزب الواحد من قبل الدول الخارجية، وهذا يعني أنَّ تعدد الأحزاب، والأحزاب الصغيرة من الممكن التأثير فيها من قبل الدول الأخرى، فلماذا لا نسير بنظام الحزبين مثلاً، وهذا كلّه يدور في نظام البناء الدستوري الذي تم تحت تأثيرات سلطة الائتلاف، لذلك ندعو إلى إجراء تغييرات أو تعديلات على الدستور سنة 2005 التي هي شبه مستحيلة، وندعو إلى إجراء أكبر،وهو أنْ تقوم السلطة المركزية بإلغاء الدستور،ووضع دستور جديد يخدم السيادة.

الدكتور محمد ميسر:

لديّ ثلاث نقاط أساسية في موضوع أزمة العراق سيادياً، فالأفكار التي طرحت من قبل الأساتذة كانت قيّمة ، ونحن بحاجة إلى مؤلفات فكرية تعطي حلولاً للسيادة وللأزمات والثغرات التي نُعاني منها، ولكن المشكلة الأساسية هي مشكلة عملياتية أدائية، وهي كيفية فهم صنّاع القرار لتطبيق هذه السيادة.

النقطة الثانية، نحن بحاجة إلى تطبيق ما يُسمى بـ (حوكمة السيادة)، ونبني حوكمة السيادة على مرتكزات أساسية هي: سيادة القانون، الشفافية، ومن ضمن السيادة القضاء على الفساد وكما تعلمون أنَّ السيادة لها ثغرات كثيرة في جوانب عـدّة، السياسية، والاقتصادية فيما يتعلّق بقوانين الاستثمار، واعطاء العقود للشركات – وشركات النفط والغاز – ونحتاج إلى تشريع قوانين، وهذه سيادة القانون التي ستُطبق على الكل بالتساوي كي نمنع الاجتهاد في هذا المجال، مما يعني حاجتنا إلى تشريع قانوني يحمي السيادة.

ونحتاج أنْ ننطلق من الداخل من قوة مؤسسات الدولة وهي بالتأكيد ستدعم السيادة في الخارج، حتى نتحول إلى بناء توازن استراتيجي قائم على الحياد مع القوى الإقليمية والمحيط الإقليم ي، والخروج من حالة الصراعات الموجودة والتأزم في منطقة الشرق الأوسط مثل الصراع السعودي

– الإيراني، الإيراني – الإسرائيلي، فنحن بحاجة إلى بناء الداخل بالأساس، اذ نحتاج إلى بنية مؤسساتي وإلى عمل تطبيقي لتطبيق قواعد السيادة، وبعدها ننطلق للمحيط الإقليمي واستعادة مكانة العراق إقليمياً ودولياً.

الدكتور محمود عزو:

ينطلق موضوع السيادة من معالجات داخلية، وهذه المعالجات تتعلّق بدرجة أساسية بسد كلّ الثغرات التي تعمل على خلخلة السيادة العراقية، والسيادة هي نظرة المجتمع لإجراءات مؤسسات الدولة، فكيف تكون ثقة المجتمع بإجراءات مؤسسات الدولة على مستوى صناعة القرار الداخلي والخارجي، كلما سيكون المجتمع أكثر تماسكاً في هذا الجانب، سيكون لديه ثقة عالية وكبيرة في منع أيّ تدخل خارجي.

وانعكست التجربة في العراق بعد عام 2003 بطريقة دراماتيكية،فقد اتجه العراق إلى النظام الفيدرالي، سواء على وفق قانون الدولة أم على وفق واقع الحال أم على وفق دستور عام 2005، لذلك على المستوى الداخلي فأنَّ فدرلة السلطة انعكست على فدرلة الهويات، وعملية الفدرلة لم تكن عبر ميكاريزما تاريخية تواصلية، انعكست كثيراً،وبدأت الهويات تتعامل وكأنّها دول داخل العراق، لذلك انعكست أيضاً بالنسبة لرؤية الآخرين لواقع الحال العراقي، وقد تم استثمارها عبر كلّ إجراءات الانتخابات التي تتم في العراق، سواء في انتخابات عام 2005 أم 2009 أم في انتخابات عام 2013 أم 2018، لذلك نرى بعد كلّ عملية انتخابات جولات مكوكية بالنسبة لساسة الداخل لعرض برامجهم،وطريقة تشكيل الحكومة على المستوى الخارجي، وصحيح كان هذا الأمر في عام 2018 صامتاً، ولكن بقية الأعوام كان واضحا وصريحا، لذلك لم يكن هنالك شفافية سواء على مستوى الصرف في الانتخابات – أي مقدار حجم الأموال المتدفقة من الخارج عبر الانتخابات – لذلك نشعر أحياناً بأننا لا نخوض الانتخابات وإنّما تخوضها الدول نيابةً عنّا عبر استثمار نتائجها، وهذه واحدة من العوامل التي تؤدي إلى خروقات عالية وكبيرة في الانتخابات، لذلك فـإنَّ تبديل الأصوات وما تم مؤخراً عبر الأقمار الصناعية ليس جهد أفراد،إنما جهد دول كاملة تخترق الانتخابات، وحتى على مستوى الانتخابات الأمريكية تم اختراقهم ورأينا

التلاسن الذي حصل بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي حول تدخل روسيا في انتخابات ترامب، وكذلك الانتخابات الأخيرة بأنَّ فلان دولة تدخلت،اذا فالدول تتدخل عندما تجد الفرصة.

أمّـا العراق فيجب أنْ نعرف موقفه بالنسبة للدول الإقليمية، ويجب الاعتراف بأنَّ العراق بالنسبة للدول الإقليمية هو (أرض منخفضة)، والأرض المنخفضة يتم تصريف كلّ النفايات والطمر والمواد الصحية غير المقبولة إليها ، لذلك بالنسبة لدول الجوار سياسياً وجيوستراتيجياً هو منطقة طمر أو منطقة تصريف مياه ثقيلة،فكيف نُحسّن هذا الأداء ونحوّل العراق من منطقة طمر إلى منطقة مرتفعة،فلا نسمح لهم بطمر نفاياتهم عندنا، سواء النفايات المائية أم غير المائية، وهذا يتعلّق بتقوية كلّ الإجراءات التي تعزز من ثقة المواطنين، تبدأ من قدرة الحكومة على فرض سلطتها على أرصفتهاـ وعلى شوارعها، وأنا كمواطن سوف تتعزز ثقتي بأنَّ هناك حكومة قادرة على فرض القانون، ومن ثمّ قادرة على التعامل مع الخارج بسهولة.

الدكتور حسام الطحان:

أرى أنَّ مسألة اهتزاز السيادة العراقية عائد إلى اهتزاز مفهوم المواطنة بالأساس، وقد تعرضت الهوية العراقية إلى هزة عنيفة بعد عام 2003، هوذه الهويات الفرعية وتخوين كلّ طرف للطرف الآخر جعل هذه الجهات بولاءاتها الخارجية ترى أنَّ علاقتها مع فلان هي السيادة الحقيقية، بينما يعـدّها الآخر خيانة، وكذلك الطرف الآخر، فالمطلوب منّا أنْ تكون هناك رؤية وطنية واحدة، أيّ أنْ تنظر جميع الأطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية إلى موضوع السيادة نظرة واحدة،حتى وإن كانت هناك إنتماءات فرعية،وهوياتها جانبية، لكن مفهوم السيادة يجب أنْ ينطلق من مفهوم وطني، وهو أنْ يكون القرار السياسي والسيادي موحداً.

التعقيبات:

الدكتور محمد ياس خضير:

إنَّ ما تم طرحه هو ليس تساؤلات وإنّما كانت تعقيبات، وكانت إضاءات نشكركم عليها.

فالدكتور عدنان البدراني أشار إلى مسألة هامة وهي هل تأتي السيادة تأتي من الخارج أم من الداخل، وهو أجاب عليه، وأيضاً موضوع الارتباط والإنتماء،وهذا ما أكدنا عليه، ولكن المسألة الأساسية أنَّ مؤسسة بحر العلوم مشكورة هي من استطاعت أنْ توصل إلى السياسيين هذه الأفكار لمناقشتها، وحتى اللقاء الأخير مع السيد رئيس الجمهورية كان في هذا الإطار، وكذلك موضوع الملخص التنفيذي للتوصيات والاستنتاجات صدر في كتيب وحاولنا أنْ نوصله إلى كلّ السياسيين.

وأشار الدكتور محمد ميسر إلى مسألة هامة وهي حوكمة السيادة، فأنَّ الحوكمة وبسط الدولة لسلطانها في الداخل، وموضوع تطبيق الحوكمة فيما يتعلق بتقنين القوانين، وما يتعلق بالشفافية هي مسألة هامة وتقضي على كثير من السلبيات مثل الفساد والمحسوبيات وماسواها.

الدكتور محمود عزو، نعم يبقى العامل الخارجي عاملا مؤثرا في موضوع السيادة، ولا يمكن أنْ نفصل بين المتغيّر الداخلي أو المتغيّر الخارجي، وطبيعة تطبيق النظام الفيدرالي هي طبيعة مشوهة وليست نظاما فيدراليا بالشكل الكامل.

ونضم صوتنا لصوت الدكتورة إكرام مشكورة في موضوع سد خروقات السيادة دستورياً، ومن ضمن التصويبات كان موضوع تعديل الدستور، نعم، فمواد خرق الدستور، موضوع السيادة تُجزأ إلى السلطات الثلاث، وموضوع البنك المركزي، كلّ هذه الأمور هي هامة وأساسية.

الدكتور طارق قصّار:

جوابي للاستاذ جاسم إنَّ المشروع العراقي أنتهى بدخول العراق للكويت عام 1990، وأصبح العراق في موقف الدفاع عن حدوده، وبعد ذلك الاختراق الذي حدث من خلال قرارات مجلس

الأمن ومن ثمّ الحصار، وبعدها جاء الاحتلال، وأصبح المشروع العراقي الآن هو كيفية بقاء دولة كاملة بشكل موحد في إطار هذه المنطقة.

وقد عاصرنا مؤتمر القمة الذي حصل في بغداد عام 1990، واعتقد أنّـه كان آخر مشروع عربي، أو من الممكن مشروع عربي على الورق، وبعدها لم تظهر أيّ مشاريع عربية، والمشاريع العربية الآن هي مشاريع في إطار قُطْري لا تتعدى الاتفاقيات في بعض المنافع الاقتصادية، وبالنظر لمشروع الجامعة العربية أرى أنّها تلفظ أنفاسها الأخيرة.

وفيما يتعلق بالسيادة المرنة فقد وضعت الألفية الجديدة مفاهيم للسيادة مختلفة تماماً عن مفهوم السيادة السابق، فالاختراق الآن موجود، فمثلاً هذه الندوة يمكن نقلها إلى أي مكان آخر، فالفواعل من غير الدول أصبحت كثيرة ، وكرة القدم أصبحت أيضاً فاعلاً من غير الدول، ولكن مع هذا هناك شكل للسيادة هو هيبة الدولة وقدرتها على فرض قراراها وقدرتها على إدامة علاقاتها، وهذه تبقى مسألة وركن أساس في السيادة.

الدكتور قاسم الجنابي:

هناك جدلية تقول: من يحقق من؟ السيادة تُحقق المصلحة الوطنية أم المصلحة الوطنية من تُحقق السيادة؟ وذلك لوجود مدرستين مدرسة ترى أنَّ المصلحة الوطنية جزء من سيادة الشعب، ومدرسة ترى أنَّ المصلحة الوطنية جزء من سيادة الأمة، وهناك مدرسة وسطية تقوم على التوازن بين مصالح الأفراد ومصالح الأمم، ولهذا نعتقد أنَّ السيادة هي مصلحة ثابتة، والمصلحة الوطنية هي من المتغيرات التي بالإمكان التعامل معها والتفاهم فيها.

ويتعرض العراق حالياً إلى ثلاثة أنماط من التهديدات، الأول محلي داخلي متمثل بالبطالة، والفقر، والإرهاب، والسلاح المنفلت وما سوى ذلك، وآخر خارجي سواء كان إقليميا أم دوليا، وتحد مِركب محلي بامتدادات إقليمية ودولية وهو التقاء مصالح أطراف داخلية مع مصالح أطراف خارجية.

أمّـا الدكتور محمود عزو فالاستراتيجية الصينية وبعدها الفكري فـإنّها كالماء، فالماء يذهب إلى الأرض المنخفضة ولا يذهب إلى الأرض المرتفعة، والعراق منخفض جيوستراتيجي، وبالتأكيد تنحدر إليه الاستراتيجية التركية، والإيرانية، واستراتيجية دول الخليج لما لدينا من ضبابية تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية، ولكن التساؤل الذي يطرح هو أنَّ تحقيق المصلحة الوطنية كفيل بتحقيق السيادة، وأنَّ تحقيق السيادة غير كفيل بتحقيق مصالح الدولة، لأنَّ تحقيق السيادة يتطلب مواطنة، وقيادة مسؤولة، وأمة متماسكة، ومشروعاً وطنياً، وحصر السلاح بيد الدولة فاذا ما تحققت هذه كلّها بالتأكيد ستتحقق السيادة، واذا لم تتحقق بسبب نظام سياسي غير فعال، أمة منقسمة، لا توجد استجابة للتحديات، لا يوجد احتكار للقوة من قبل الدولة بالتأكيد سوف لا تتحقق السيادة، فأنا أعتقد أنَّ تحقيق المصلحة الوطنية كفيل بتحقيق السيادة.

الدكتور حازم أحمد موسى:

في الحقيقة أنَّ المصلحة هي مطلب من متطلبات السيادة، والسيادة العراقية هي ليست سيادة كاملة وتحتاج إلى رؤية استراتيجية، والإشكالية هي في الأداء الاستراتيجي للساسة العراقيين.

أمّـا عملية تصفير الخلافات فلدينا إشكالية في الاستراتيجية العراقية تتمثل بتصفير الأداء السياسي، وهو أنَّ كلَّ حكومة تقوم بتصفير الأداء وتبدأ من الصفر مرة ثانية، فمؤشر بناء السيادة العراقية متوقف عند الربع الأول لأنَّ ارتباط الاستراتيجية العراقية بالأداء السياسي، وهذا خلل، ومن المفترض أنْ تكون الاستراتيجية بناء كامل ملزمة به الإدارة السياسية بتكملته وليس تصفير الأداء لكل حكومة، وهكذا فكل أربع سنوات نُعيد هيكلة جديدة، بل يجب أنْ تكون هناك رؤية استراتيجية نتبناها من خلال هذا المنتدى ومن خلال هذا المنبر.

(8)

ندوةوحفلُ توقِيــع كتَاب

"أزمة العراق سياديــاً"

ندوةٌ حواريّةٌ

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

2021 /7/ 6

تقديم الدكتور قاسم الجنابي:

اهلاً وسهلاً بكم في رحاب كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، سادتي الأكارم يُقام اليوم الثلاثاء الموافق 6 تموز، وبرعاية كريمة من السيد عميد كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، حفل توقيع كتاب (أزمة العراق سيادياً)، وإطلاق المسابقة البحثية (السيادة والمصلحة الوطنية)، من على منبر كلية العلوم السياسية وبمشاركة معهد العلمين للدراسات العليا، وكلية الآمال الجامعة، وملتقى بحر العلوم للحوار.

سأتكلم اليوم بلسانيين:

الأول: لسان كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين التي أفتخر بها، وبالإنتماء إليها، حيث شاركت هذه الكلية بثلاثة أساتذة أفاضل في كتاب أزمة العراق سيادياً، والمشاركين هم عميدها السابق الاستاذ الدكتور (عامر حسن فياض)، وعميدها الحالي الاستاذ المساعد الدكتور (علي فارس حميد)، والاستاذ الدكتور قاسم محمد عبيد ، وكانت لهذه الكلية حصة الأسد من الكتاب حيث أشترك فيها ثلاثة أساتذة من 24 أستاذ جامعي، وهذه الميزة أختصت فيها كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين دون الكليات الأخرى.

الثاني: كوني أحد اعضاء الفريق الخماسي الذي ساهم في إعداد الكتاب منذ الفكرة الأولى وحتى اليوم، وفي مراحل المشروع جميعها، إضافة إلى عملي كمستشار ثقافي في مؤسسة بحر العلوم الخيرية.

بداية الفكرة

بدأت فكرة الكتاب في نهاية عام 2019، وترسخت أكثر في بدايات عام 2020، بعد أنْ أصبحت السيادة الشغل الشاغل في الوسط السياسي والأكاديمي العراقي بل توسعت دوائر النقاش حتى أمتدت للشارع العراقي، وكل ذلك جرى ويجري في ظل تطورات الصراع الإقليمي والدولي على الساحة العراقية حتى بات الأمر يهدد السلم المجتمعي، وبات الإنقسام السياسي بين النخب السياسية والمجتمعية حول مفهوم السيادة، وأدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية لدى صانع القرار السياسي حول مفهوم السيادة وعلاقتها بالمصلحة الوطنية العراقية.

ولذلك وتأسيساً على ما تقدم، فقد تبنى معهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار وجريدة المواطن وبمساندة ومشاركة الجامعات العراقية – أكاد أقول كافة الجامعات العراقية – لإنجاز مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) الذي يُعتبر أول وثيقة تاريخية، وهذه الوثيقة هي لأول مرة تُكتب وتُدون كل الأفكار من قبل صنّاع القرار، فقد احتوى الكتاب على (175) صفحة كُتبت ودونت بقلم السادة رؤساء الوزراء، والسادة رؤساء مجلس النواب لما بعد عام 2004، استغرق إعداد الكتاب عاماً كاملاً وشارك في إعداده (75) كاتباً وباحثاً وسياسياً وأكاديمياً، والكتاب تباينوا في توجهاتهم الفكرية والقومية والطائفية والدينية، حتى نستمع لكل الآراء، وقد وقع الكتاب في خمسة محاور، هذه المحاور كانت عبارة عن أسئلة وجهت إلى السادة رؤساء الوزراء ورؤساء البرلمان، ومن ثم عُقِّب على هذه الأسئلة من قبل الساسة والأكاديميين، ومن ثم تمت صياغة الاستنتاجات والتوصيات، وحرصنا أنْ تتنوع فيها الجامعات وقد شارك فيها (8) اكاديمين من (8) جامعات، وسُلمت إلى فخامة رئيس الجمهورية كأمانة من قبل الأكاديميين المساهمين في الكتاب، عسى أنْ تُسهم في حل مشاكل العراق. بعد أنْ أُنجزت مرحلة الكتاب أنتقلنا إلى مرحلة الندوات الأفتراضية وكانت بواقع خمسة ندوات أفتراضية، كان الهدف منها إثراء ما جاء في الكتاب من أفكار وطروحات.

السيادة والمصلحة الوطنية

بعد ذلك أنطلقت المسابقة البحثية والتي سنطلقها اليوم من على هذا المنبر، هذه المسابقة تبناها معهد العلمين للدراسات العليا ، وقد تم تخصيص جوائز مالية للبحوث الفائزة، البحث الفائز بالمرتبة الأولى سيحصل على مكافئة مالية قدرها (1000000) دينار عراقي، والبحث الفائز بالمرتبة الثانية سيحصل على مكافئة مالية قدرها (500000) دينار عراقي، والبحث الفائز بالمرتبة الثالثة سيحصل على مكافئة مالية قدرها (250000) دينار عراقي، وتستهدف طلبة الدراسات العليا والأكاديميين للمشاركة فيها.

ندوات حوارية في الجامعات العراقية

رافق ذلك إقامة فعاليات وندوات حوارية في الجامعات العراقية، وتم إنتقاء مواقعها الجغرافية بعناية وبقصد، ولم تأتِ اعتباطاً، ومثلما حرصنا أنْ يكون الكتّاب متنوعين سياسياً وفكرياً واجتماعياً، حرصنا أنْ تكون هذه الجامعات إنعكاس لمكونات الشعب العراقي ولتوجهات الشعب العراقي الفكرية:

ابتدأنا من النجف الأشرف لثقلها السياسي وثقلها الديني، وأطلقنا المسابقة هناك ثم التوقيع الأول للكتاب، ومن ثم في جامعة ميسان، محافظة الأهوار،ملح الارض ، حتى نستمع لآرائهم، والثالثة كانت في عبق التاريخ.. في الجامعة المستنصرية لنستمع إلى آرائهم وأفكارهم وتوجهاتهم، والرابعة كانت في أربيل لخصوصيتها السياسية والقومية وثُقلها السياسي في إقليم كردستان، ومن ثم ذهبنا إلى الموصل بعد أنْ أستعادت ربيعها وحدبائها فعملنا هناك ندوة حوارية حول موضوعة الكتاب، ودائماً وأبداً ختامها مسك، فاليوم نختتم هذه الفعاليات في ملتقى دجلة والفرات، في جامعة النهرين دار العلم والعلماء في كلية العلوم السياسية.

أدعو الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض لأنْ يُتحفنا بثنائياته أو برقياته، ولا تزال ماثلة في ذهني (أدلجة المصلحة الوطنية) و(عقلنة السيادة).

مداخلة

الدكتور عامر حسن فياض

شكراً جزيلاً، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لديَّ خمسة وقفات:

الأولى: تتعلق بسؤال لماذا السيادة في كلية العلوم السياسية؟ السيادة ذهبت أو أتت، ماتت أو أحتيّت فهي سلطة، بكل الأحوال هي سلطة بالمفهوم وبالممارسة، والسلطة كما يعلم الجميع هي الأساس في موضوع السياسة، فالسياسة تقوم على أساس السلطة من حيث أصولها وشرعيتها ووظيفتها وشكلها وتداولها، فالسيادة كانت وما زالت هي عبارة عن سلطة، سواء كانت هذه السلطة صلبة كما أرادها (جان بودان)، أو سيّالة كما تريدها العولمة الجديدة، فعندما نتحدث عن السيادة هنا فأننا نتحدث في دار المعرفة بالسيادة.

الثانية: سؤال السيادة كبرقيات هو سؤال ليس آني، بل هو سؤال تاريخي، والسيادة لم تكن متحققة أو غير متحققة بقرار، والسيادة موضوع خلافي كان وما زال هناك من يُشيطنها وهنا من يُقدسها وما زال الأمر على هذا المنوال.

الثالثة: موضوعة (أدلجة السيادة) في الحقيقة هي موضوعة (أدلجة المصلحة الوطنية)، وأنا من أشد المناهضين للأدلجة إلاّ في موضوع المصلحة الوطنية، نحن نعرف كيف ذهبت الإيديولوجيات بالشعوب إلى الهاوية، كل الإيديولوجيات، لأنها عندما تُعطى أو يتم التوعية والتثقيف بها هذا يعني أنه من يستلم إيديولوجية سوف يتحجّر عقله، إلاّ المصلحة الوطنية فهي الوحيدة التي تستحق أدلجة، ايّ تستحق أنْ تكون يقينية، وتستحق أنْ تكون عقيدة من العقائد، واذا كانت المصلحة الوطنية مؤدلجة كعقيدة اعتقد حتى الآخرين من هم مؤدلجين من هنا وهناك سوف لا يهملوا أو يتجاهلوا عقائدهم، وهذا يعني لا يوجد تعارض ما بين أنْ أكون إسلامي العقيدة وبين أدلجة المصلحة الوطنية، وهذه ستكون موضوع خلافي لأنَّ هناك تيارات إسلامية عابرة للوطنية أو معظم العقائد الدينية هي عابرة للوطنية، ولكن ما المانع في أنْ تكون المصلحة الوطنية عقيدة

بجانب العقيدة الدينية؟ لكن بشرط بالأولويات والأفضليات أنْ تكون العلوية للمصلحة الوطنية.

الخامسة: هذا الكتاب هو ليس كل شيء، وإنما هو مفتاح لبيت، ليس كـ(بيت وخمس ابواب)، وإنما بيت وألف باب، وأقصد باب معرفي سياسي، بيت سياسة العلاقات الدولية السيادة ستكون حاضرة، بيت السياسة الذي به النظم السياسية السيادة ستكون حاضرة، بيت السياسة الذي به الفكر السياسي السيادة ستكون حاضرة، اذن، وجودنا ضمن إطار هذه الفعالية هو وجود ليس نظري ترفي... الخ، بل هو عملي معرفي.

فهذا الكتاب يفتح أبواب للتخصصات الرئيسية الثلاث وكل تفرعاتها والتي أسميتها (ألف باب في السياسة) لكي تتم الكتابة لكل منطلق من اختصاصه، وسيكون حضوراً للسيادة ضمن هذا الاختصاص.

الدكتور قاسم الجنابي:

شكراً جزيلاً للدكتور عامر حسن فياض، الآن الدور للاستاذ المساعد الدكتور علي فارس حميد عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، وأنا أشهد بأنَّ الدكتور علي فارس كان مُساناً لنا في الخفاء أكثر من العلن، فقد كان داعماً لنا في كواليس السياسة ودهاليزها، ولنا مشاريع مشتركة تمتد لخمس سنوات، وقد أثمرت هذه المشاريع وستبقى مثمرة، وكانت تجربة رائعة للدكتور في هذا الكتاب وقد طالعت أفكاره، وأعيد عليه السؤال الذي أنطلق منه حيث تكلم عن سوء الإدراك وأزمة الوعي لدى الطبقة السياسية في تقييم وتحديد المصالح الوطنية العليا، وطرح أفكار تداخل القيم لدى صانع القرار السياسي في العراق، والتصورات المثالية على حساب التصورات الواقعية التي أدت إلى ضبابية في الرؤية وبالتالي أصبح لدينا سوء إدراك تجاه المصلحة الوطنية العليا.

مداخلة

الدكتور علي فارس حميد

بسم الله الرحمن الرحيم، الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سأتحدث عن مدخلين أساسيين، وقبل ذلك هناك مقدمة عن المبادرة، ما أسميها مبادرة مشروع السيادة، فهو مشروع أكثر مما هو كتاب أو وثيقة، بدأ ومن المفترض أنْ يستمر ويكمل ما بدأ به.

سوف أحاول أنْ أركز على هذا الجهد الذي تبناه معهد العلمين ومؤسسة بحر العلوم وبمشاركة كليات العلوم السياسية وبعض الخبراء والمختصين، وفي الحقيقة وظيفة كلية العلوم السياسية في أيّ جامعة كانت هو أنْ تُقدم خدماتها للدولة أو المجتمع، والمساعدة في فهم قضايا الدولة وإدارتها، هذا هو دور الخبراء، وليس فقط أنْ يُعطي مادة علمية ويدرس الطلبة، الأساس هو كيف يمكن لكلية العلوم السياسية أنْ تُقدم خدمة اجتماعية حقيقية تُساعد صانع القرار، فوجودنا بهذا المشروع قبل أنْ يكون مبادرة فهو واجب، واجب علمي أكاديمي أخلاقي، وعلى كل مختصي العلوم السياسية أنْ يتعاملوا مع مثل هذه الموضوعات بمهنية واحترافية، ويساعدوا بما لديهم من علم في هذا المجال.

تباين في فهم حدود السيادة

موضوع السيادة بالنسبة لصانع القرار العراقي، هو موضوع يبدو هناك تباين عالي جداً في فهم حدوده، وفي فهم طبيعته، ولا يمكن ربط السيادة بحدودها الضيقة أو معانيها الضيقة، السيادة اليوم ليست ضرب بعثات دبلوماسية أو توجيه ضربات من الجو، حتى موضوع المياه هو في السيادة، لدينا اليوم أزمة مياه مع تركيا، وهذا أيضاً يتصل بالسيادة وبدأ يؤثر على موضوعات الأمن والمواطن وحدود العمل... الخ، هذا التباين الواضح في تشخيص صناع القرار لطريقة التعامل مع النظام الدولي.

فواحدة من أهم المشكلات التي لاحظتها في ثنايا الوثائق التي قدمها أو أدلى بها رؤساء الوزراء، فمنهم من يفهم النظام الدولي على أنه نظام أحادي ويجب أنْ نتعامل مع أمريكا بمفردها، وآخر من يفهم النظام الدولي متعدد القطبية، ويجب أنْ نتعامل مع التعددية القطبية، وهناك آخر يقول ليس فقط تعددية قطبية بل يجب أنْ نُساهم في إقامة التعددية القطبية.

هذه التصورات عادةً لا توجد في الدول، طبيعة القيم التي تحكم شخصية رئيس الوزراء، ورئيس الوزراء يعتقد أنَّ النظام الدولي يكون بهذا الشكل، يفترض أنها لا تؤثر على عمل المؤسسات، ولا

تؤثر على طريقتها في الأداء. أنتقلت قيم صانع القرار وبشكل متلاصق مع طريقة فهمه وإدارته للعمل، وقد تحدثت مع السيد رئيس الوزراء (عادل عبد المهدي) الذي فهم أنَّ النظام الدولي متجه نحو التعددية القطبية ولابدَّ أنْ يكون هناك دور، وهذا مبرر كبير للإتفاقية الصينية وهذا التوسع بالعلاقات ليس ظناً منه بل إدراكاً منه أنَّ النظام الدولي متجه نحو التعددية القطبية وأنْ يكون للعراق دور، بينما السيد العبادي كان يتعامل مع الصين وعقد إتفاقية مع الصين، ونفس الشخص الذي تعامل مع الحكومة الصينية موجود في حكومة السيد عادل عبد المهدي لكن اختلفت تماماً طريقة التعامل، فالسيد العبادي تعامل معهم على أنهم شركاء، بينما السيد عبد المهدي تعامل معهم على أنه حليف، حتى الاتفاقية وطريقة التعامل أختلفت بشكل كبير. مثل هكذا موضوعات تُثير حساسية الدول وهواجس الدول سواء الإقليمية أم الدولية.

هنا أنعكس بشكل مباشر على فهم المصلحة، وأصبحت المصلحة ذات فهم متعدد الأبعاد، هذا يعني أننا نعيش في مجلس وزراء وليس رئيس وزراء فقط، ولا في نظام رئاسي فنحن نعيش في عملية مؤسساتية قد تكون بيروقراطيتها معقدة جداً، فمن الممكن أحد الوزراء لا يستجيب إلى ما ذهب إليه رئيس الوزراء أو يقلل من الإتفاقية، وهناك الكثير من الأدلة، لدينا المجلس الإستراتيجي للعلاقات العراقية – التركية، مجلس غير مفعل والسبب بعض المؤسسات الموجودة أو المجموع الموجود ضمن هذا المجلس غير منسجم مع طريقة العمل التي تؤديها وزارات أخرى، فتلاحظ أنَّ هناك تباين.

العراق مخل بالأمن

هذا كله أثر على الحسابات الاستراتيجية للدولة وطريقة تعاملها مع القضايا والمتطلبات لمرحلة ما بعد تنظيم داعش، والتي أثارت موضوع السيادة وبشكل كبير، هذا كله جعل العراق أنْ يكون مُخلاً بالأمن في منطقة الخليج أو منطقة الشرق الأوسط، واذا عدنا للخبراء الأمريكان نجدهم يتعاملون مع العراق كطرف مُخّل بالأمن، ولم يُغيّر العراق من سلوكه، فكان العراق مُخل بالأمن في النظام السابق، والآن أيضاً مُخّل بالأمن، وكلما تريد القوى الدولية – الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى – أنْ تُحدد أو تُقييد دور إيران العراق يُساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم أو

تقليص حدود هذه العقوبات وهذه التأثيرات، لذلك وصل الأمر إلى حد لابدَّ من أتخاذ قرارات كبيرة ومستعجلة حتى يستطيعون أنْ يقللوا من الضغوطات الممارسة.

معالجات ذكية للسيادة

هذه النظرة بشكل عام تدفعني إلى توصيتين أساسيتين، الوثيقة هي وثيقة تتصل بما تحدث به رؤساء الوزراء:

الامر الأول: هذه الوثيقة يحتاج لها معالجات أكثر ذكاءً، ونحن كخبراء وأكاديميين تعاملنا مع الوثيقة وأسسها، ونحتاج الآن إلى معالجات ذكية أكثر لمعالجة موضوع السيادة، ومثل هذه المعالجات من الممكن بمرور الوقت أنْ تؤسس عقيدة في السيادة يمكن أنْ يرتكز عليها أيّ صانع قرار، وتكون هذه المبادرة هي السباقة لوضع عقيدة السيادة ويمكن أنْ يفهمها صانع القرار.

الأمر الثاني: أنْ تكون معالجاتنا القادمة بالوثائق بمثل هذه الوثيقة سابقة ولاحقة، يعني قبل أنْ يستلم رئيس الوزراء نرى ما هي رؤيته للسيادة، وما هي رؤيته للقضايا التي تتصل بالسيادة، ولاحقاً يمكن مقارنتها بماذا عمل؟ وكيف عمل؟ ويشخص لنا لماذا لم يلتزم بهذا المبدأ؟ حتى تصبح هناك مقارنة ويمكن تشخيص أين تكمن الأخطاء.

جامعة النهرين جزء من المشروع

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين مستعدة لأنْ تكون جزء من أستكمال هذا المشروع، وأنْ تكون مع معهد العلمين وملتقى بحر العلوم في هذه المعالجات التي ممكن أنْ تكون مثمرة ومنتجة لمرحلة قادمة.

شكراً جزيلاً لحسن الأستماع، وأتمنى كل التوفيق للمشروع.

مداخلة

الدكتور جمال الحاج ياسين

معهد العلمين للدراسات العليا

بدءاً لابدَّ أنْ نتقدم بالشكر والأمتنان لعمادة كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، ممثلة بعميدها السابق والحالي لرعايتهم الكريمة لحفل توقيع كتاب (أزمة العراق سيادياً).

بعدما تم إثراء الجلسة من قبل الأساتذة الأعزاء، أنا سأجيب عن لماذا كتاب **أزمة السيادة دولياً؟** لا يخفى عليكم أنَّ العراق منذ عام 1991 فُرضت عليه قرارات أممية قوضت من سيادته، سواء من الناحية العسكرية أم من الناحية السياسية، واستمرت هذه القرارات حتى أنتهت باحتلال أراضيه وأنهت، وجوده السياسي كدولة ذات كيان مستقل، وأصبح بحكم الشرعية الدولية دولة خاضعة للاحتلال.

يلمس المراقب السياسي أنَّ تشكيل مجلس الحكم الإنتقال ي عام 2004 لم يُعيد للعراق تمام سيادته، ولّما كانت العملية السياسية قد بُنيّت على دستور يُنظم ويُشرعن للمحاصصة التي أوغل في استخدامها على كل الأصعدة السياسية والإدارية وحتى المجتمعية، فكل هذا أحدث متغيرات داخلية تجاذب على أساسها القائمين على الحكم من السياسيين، وظهرت صراعات أستُغلت من الأطراف الإقليمية والدولية، مما ساهم في أنْ يصبح العراق ساحة للتصفيات، وسايرت بعض الجهات الداخلية إرادات غير وطنية لدول الجوار الإقليم ي، لم تُراعِ المصلحة الوطنية، ولا الهوية الوطنية التي كانت من اللازم أنْ تحكم علاقتنا الداخلية حتى تلك التي نختلف عليها، قد نختلف على بعض الأمور ولكن كان من اللازم أنْ نتفق على الهوية الوطنية.

بعد ان بات الإنقسام السياسي بين النخب السياسية والمجتمعية في ظل سياسة المحاور مسرحاً لغياب مفهوم واضح للسيادة، وأدى ذلك إلى إختلاف الرؤية السليمة لتحديد مساحات المصالح الوطنية للعراق.

ولذلك وتأسيساً على ما تقدم، فقد تبنى معهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار وجريدة المواطن مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) أول وثيقة تُناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية من خلال توجيه أسئلة إلى السادة رؤساء وزراء العراق، ورؤساء مجلس النواب العراقي ومن ثم مناقشة إجاباتهم من الساسة والأكاديميين، وقد خلّص الكتاب إلى مجموعة من التوصيات العملية عسى أنْ تسهم في حل إشكالية السيادة والمصلحة الوطنية العراقية، وقد استغرق إعداد الكتاب عاماً كاملاً وشارك فيه (75) كاتباً وباحثاً وسياسياً ومن مختلف التيارات الفكرية العراقية.

ولأهمية الموضوع وطنياً وسياسياً فقد تبنى معهد العلمين مسابقة بحثية بعنوان (السيادة والمصلحة الوطنية)، والمرتكزة على ما جاء من أفكار وطروحات وآراء ما جاء في الكتاب، متمنين المشاركة الفاعلة من قبل زملائنا الطلبة في هذه المسابقة.

المداخلات

الاستاذ الدكتور قاسم الدليمي: السيادة تنتهك من الداخل

السادة الحضور، الضيوف الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنَّ موضوع السيادة يُعد من المواضيع المهمة جداً، وفي الحقيقة أنَّ أفضل من كتب عن السيادة هم السوفييت أثناء الحرب الباردة، بسبب أجواء الحرب الباردة والصراع الدائر في ذلك الوقت.

في تقديري الشخصي المبادرة طيبة جداً، وملأت فراغاً كبيراً في حقل العلوم القانونية والسياسية، وبالتالي أرى أنَّ السيادة لا تُنتهك من الخارج وإنما من الداخل.

الاستاذ المساعد الدكتورة سهاد اسماعيل: لا توجد سيادة تكاملية

وردت في مسودة استراتيجية الأمن القومي العراقي مفهوم مشوه للسيادة، في رؤية استراتيجية الأمن القومي العراقي كلمة تحزّ في النفس، وهي أنَّ السيادة العراقية سيادة تكاملية، وفي الحقيقة لا توجد سيادة تكاملية ومثل هذا المفهوم غير موجود، وأتمنى أنَّ هذه الوثيقة تُعرض على مستشارية الأمن القومي ليفهم من قائم هناك أنَّ السيادة لا يمكن أنْ تكون تكاملية.

السيادة مخترقة ما دامت مرحلة انتقالية

مداخلتي هي بمتلأزمة ثنائية هي السيادة والمصلحة الوطنية، مع الأسف في الحديث عن الإدراك ما زال السياسي وصانع السياسة ومن يمارس السلطة في العراق، يعتقد بأنَّ العراق يمر بمرحلة أنتقالية، وما زال الإدراك منذ عام 2003 إلى الآن بأنَّ العراق يمر بمرحلة أنتقالية، كلما كان لدينا هذا الإدراك سيادتنا ستكون مخترقة بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية، ومتى ما أنطلقنا وتجاوزنا المرحلة الإنتقال ية ستكون لنا سيادة (سيادة) بمفهوم الكلمة.

تخطى المرحلة الإنتقالية البذرة باتّجاه السيادة

لذلك هناك مصلحة وطنية مقرونة بالمرحلة الإنتقالية ، وسيادة مقرونة بالمرحلة الإنتقالية ، وأهداف مقرونة بالمرحلة الإنتقالية وتخطي هذه المرحلة هي البذرة الأولى باتّجاه السيادة العراقية، وهذه الفكرة ممكن أنْ نُناقشها ما بعد المرحلة الإنتقالية لمفهوم السيادة.

شكراً لكم.

طالب دكتوراه نسيم عبد الله:

السلام عليكم، مبارك لكم على هذا الجهد الرائع. سؤالي للاستاذ الدكتور عامر، الكثير من الندوات، وكثير من الكتب والإطاريح تُقدم ولكن توضع على الرفّ، (أزمة العراق سيادياً) هل ستكون مفتاح للأبواب أم ستبقى حبراً على ورق؟

طالب دكتوراه سنان صلاح:

شكراً لكم، تحية وتقدير إلى هذه الندوة، والموضوع المهم هو أزمة السيادة. بوجهة نظركم هل وضعت الحلول في قضية الأزمة السيادية في ظل تدخلات الدول المجاورة؟ ونحن نعرف في دراسة النظام السياسي هو بناء داخلي ثم ننتقل إلى البناء الخارجي، هل البناء الداخلي يسمح لوضع الحلول للحد من التدخلات الدول المجاورة؟

شكراً لكم.

تعقيب د عامر حسن فياض

الكتاب بداية الحل وليس كل الحل لأزمة العراق السيادية وما جاء في الكتاب من وجهات نظر واراء طرحت ممكن الاستفادة منها في مراحل المشروع القادمة

تعقيب

الدكتور إبراهيم بحر العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم، أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، الدكتور علي فارس على إستضافته لهذه الفعالية المهمة، والشكر موصول إلى رؤساء الأقسام الأفاضل وإلى الكادر التدريسي في الكلية، وإلى طلبة الدراسات العليا الأعزاء أيضاً، وشكري وتقديري إلى الاستاذ المبدع الدكتور (عامر حسن فياض) عميد كلية الآمال الجامعة.

في الواقع الشكر إلى معهد العلمين لإقامته هذه الفعاليات طوال الفترة الماضية في الجامعات العراقية، ولمسنا تفاعلاً إيجابياً، رغم ان هذه الفعاليات حديثة العهد، كلها تجعلنا ضمن أجواء نعيش فيها هموم العراق، وهموم إختلالات بناء الدولة العراقية، وهذا المشروع هو خطوة متواضعة في هذا الطريق، مشروع تأسيسي، الخطوة الأولى منه هو هذا الكتاب.

أقول وبتواضع أنَّ هذه التجربة هي تجربة متميزة، متفردة، جريئة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، ولعل البعض يُسائلني ما هي المعطيات بهذا الشأن؟ أقول هناك مؤشرات تلمسها في أي مشروع وليس بالضرورة أنْ تكون نهائية، هناك مؤشرات ملموسة ونحن ننتقل من مرحلة إلى مرحلة نتحسس فيها أهمية هذا المشروع وحجم الاستجابة:

-نتحسس أنَّ هناك إلتفات ولو جزئي من السياسيين والناشطين إلى أنَّ هناك قوى أكاديمية وراء هذا العمل المثمر، هذه القوى تناولت مفردة مهمة جداً وحيوية وحساسة.

- كذلك عندما نتنقل في أروقة الجامعات العراقية، ونستمع للنقاشات التي دارت في جامعة صلاح الدين في أربيل، أو جامعة الموصل، أو جامعة ميسان، أو الجامعة المستنصرية نستشعر بأنَّ هذه المبادرة فتحت آفاق معرفية جديدة تتعلق ببنية الدولة العراقية.

– ونعتقد أنَّ القوى الأكاديمية العراقية الواعية نجحت في إعادة تموضعها قد تمكن من وضع نفسها في صدارة المشهد السياسي من خلال عرض آراء علمية جريئة وناقدة في هذا المجال.

– هذه المبادرة حققت انفتاحاً مباشراً فتحت ولأول مرة حوار مباشر مع السلطة التنفيذية، والأساتذة شهدوا خلال هذا الشهر حواراً مع السيد رئيس الجمهورية، والحفل أقامه ملتقى بحر العلوم للإحتفاء بالمشاركين في هذا المشروع، وكان حواراً مباشراً، وأعتقد أنَّ هذا مؤشر جيد وهو أنَّ السلطة التنفيذية ممثلة بالسيد رئيس الجمهورية يستمع بشكل مباشر ويحتفي ويُكرّم المشاركين في هذا المشروع.

– تصدت القوى الأكاديمية المشاركة في المشروع إلى رفع مذكرة إلى السيد رئيس الجمهورية تتضمن توصيات المبادرة.

– ومن مخرجات هذا المشروع، ان يكون سعياً جاداً لترسيخ مفردة السيادة في المنهج الدراسي وأرفع القبعة للدكتور عامر حسن فياض – بإدخاله هذه المفردة (السيادة ودورها في بناء الدولة)، التي أصبحت مقررا من المقررات الدراسية لطلبة الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية، والشكر موصول إلى عمادة معهد العلمين، وكذلك إلى كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، من أجل أنْ تُرسخ هذه المفاهيم التي تحمل خصوصية عراقية، ورؤية واضحة، وان يكون هذا الكتاب لما فيه من مادة غنية تعكس التجربة والرؤية العراقية يصبح هذا المشروع أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها الطلبة في بحوثهم، ان ادخال هذه المناهج بخصوصيتها الوطنية تستنهض عقول الباحثين عن أجوبة للتحديات التي تواجه البلد.

أطمح أكثر أنْ أُعلق على ما تفضل به السيد العميد، والروح الإنفتاحية التي تعيشها جامعة النهرين، ونحن نعيش تجربة مع جامعة النهرين قوامها عشر سنوات أو أكثر، ليست حديثة أو وليدة، لذلك أنْ يكون مسك الختام في هذا المكان يحمل مدلولات معرفية. لذلك اغتنم الفرصة في هذا السياق إلى القول باننا بحاجة إلى ورشة عمل يتبناها المعهد والآمال والنهرين والجامعات الأخرى لتقويم هذه التجربة وتشخيص ايجابياتها وسلبياتها والاستفادة من اللجنة القطاعية لتعميم التجربة والتخطيط لانتقاء مفردات أخرى ذات مساس بالواقع، وان يتميز العمل بالمنهجية

والانفتاح والأمانة وعدم اقتصاره على الأكاديميين بل يتسع ليشمل مشاركة السياسيين والناشطين ومراكز البحوث.

أيها الأساتذة الأفاضل، نحن على استعداد كامل لمواصلة هذا المشروع ومشاريع أخرى طالما تساهم في تطوير إمكانيتنا لبناء الدولة، اننا على يقين من ان هذه الجامعات والمعاهد دوما في انتاج اكاديمي مستمر، وبسبب غياب الدولة يصيبنا أحياناً الاحباط حيث يصعب عليك تسويق نتاجاتك، فاغلب المتصديين لا يرى الحاجة الانية إلى هذه العقل الأكاديمي السليم لتصويب مسيرته في بناء الدولة وكيفية تجاوز العقبات، نحن هنا في مصنع لإنتاج لقاحات بناء الدولة تحمي البلد من الفوضى والخراب، اذا لا تتوقع ان يأتي السياسي اليكم طالبا اللقاح، يجب علينا ان نقتحم مؤسسات الدولة ورجالاتها بأعمالنا لتصويب المسيرة، سنبقى داعمين لجهودكم وحافظين للأمانة العلمية، ونحتاج إلى مشاركتكم في المراحل اللاحقة من المشروع وكونوا على اطمئنان ستجدون صدورا رحبة لكل الانتقادات والاقتراحات. اكرر شكري إلى كلية العلوم السياسية عمادة واساتذة وطلبة واملي ان نلتقي دوما على خير الوطن.

الفصل الرابع

ندوات افتراضية حول العلاقة بين السيادة والمصلحة

والتحديات الداخلية لهما

- الندوة الأولى: إشكالية العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية، ا. د حميد فاضل و ا.د عامر حسن فياض
- الندوة الثانية: تباين رؤى القوى السياسية في المصالح الوطنية، الاستاذ سامي العسكري والدكتور احسان الشمري
- الندوة الثالثة: المتغير والثابت في السيادة والمصلحة الوطنية، الدكتور نعيم العبودي والدكتور خالد المعيني
- الندوة الرابعة: القيم المجتمعية والهوية الوطنية: الدكتور جاسم الحلفي والدكتور عدنان صبيح
- الندوة الخامسة: التنوع المجتمعي، الباحث إبراهيم العبادي والدكتور علي طاهر الحمود
- ندوة اتحاد البرلمانيين العراقيين: النائب رافع عبد الجبار

(1)

الندوة الافتراضية الأولى

جدلية العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحةالوطنية

2 اذار 2021

إدارة الندوة:الدكتور قاسم الجنابي

الأساتذة الأفاضل، المشاركون الكرام، الضيوف الاعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأسعد الله مسائكم.

في البدء اسمحوا لي أنْ أتقدم بالتهاني والتبريكات (عيد المعلم) إلى القامات العالية معلمينا الكرام في عيدهم المبارك، أثابهم الله عنّا خير الثواب متمنين لهم عيداً سعيداً مباركاً.

باسم راعي ملتقى بحر العلوم للحوار معالي الدكتور إبراهيم بحر العلوم المحترم، أُرحب بكم أجمل ترحيب متمنياً لكم أجمل الأوقات في ندوتنا الحوارية الموسومة (جدلية العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحة الوطنية) التي تُعقد مساء اليوم الثلاثاء الثاني من اذار لعام 2021 الساعة الثأمنة مساءً وعلى منصة (zoom) و سيُحاضر فيها الاستاذ الدكتور (حميد فاضل التميمي) رئيس الجامعة المستنصرية، والاستاذ الدكتور (عامر حسن فياض) عميد كلية الآمال الجامعة وتبث مباشرة على صفحات فيس بوك (معهد العلمين للدراسات العليا) و (ملتقى بحر العلوم للحوار).

سادتي الأكارم

تعرضت السيادة العراقية ومنذ العام 1991 للتآكل شيئاً فشيئاً، إبتداءً من القرارات الأممية الصادرة من مجلس الأمن التي قوضت بموجبها سيادة العراق السياسية والعسكرية و انتهت باحتلاله وإنهاء وجوده السياسي كدولة ذات كيان مستقل، وحتى بعد عام 2003 ظلت السيادة منقوصة أيّ أنَّ العراق يمتلك السيادة القانونية دون الفعلية، وحتى بعد الانسحاب الأمريكي والخروج الجزئي من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلاّ أنَّ في عامي 2019 و

2020 أصبحت قضية السيادة الشغل الشاغل في الوسط السياسي العراقي، بل توسعت دوائر النقاش في أروقة النخب السياسية والأكاديمية وحتى الشارع العراقي، وكل ذلك يجري في ظل تطورات الصراع الإقليمي والدولي على الساحة العراقية وما رافقها من انتهاكات لسيادة العراق حتى بات الأمرُ يهدد السلم المجتمعي تحت ذريعة انتهاك السيادة تارةً وحماية السيادة تارةً أخرى.

مشروع (أزمة العراق سيادياً)

وتأسيساً على ما تقدم فقد تصدى معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم العلوم السياسية وملتقى بحر العلوم للحوار وجريدة المواطن بإشراف مؤسسة بحر العلوم الخيرية إلى تبني مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً) أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية، من خلال توجيه أسئلة إلى السادة رؤساء وزراء العراق، ورؤساء مجلس نواب العراق ومن ثمَّ مناقشة إجاباتهم من الساسة والأكاديميين.

اسمحوا لي سادتي الأكارم أنْ أُكمل ورقتي ليس بصفتي مديراً للندوة وإنما أحد أعضاء الفريق الذي ساهم بالكتاب من البداية إلى النهاية، ولهذا أُود أنْ أُبيّن وجهة نظر الفريق الذي ساهم في إعداد هذا الكتاب.

مشروع الندوات الافتراضية

نعتقد أنَّ سبب نجاح المشروع هو أبعاده عن المزايدات السياسية، وتحديد آفاقه برؤية أكاديمية علمية الهدف منها إحداث مسار جديد في الفكر السياسي العراقي المعاصر لتساعد في إنضاج التجربة السياسية العراقية، والسعي للإبقاء على نفس المسار في مرحلة المشروع الثانية التي بدأناها اليوم في أول ندوة حوارية على أنْ يكون هذا المسار مفتوحاً للجميع وبنفس وطني عراقي يهدف إلى تطوير المشروع أفقياً وعمودياً.

السيادة الوطنية وبناء الدولة

إضافة إلى ذلك نعتقد أن هذا المشروع لا يكتمل إلاّ بتعاون الجامعات العراقية، ومراكز بحوثها لإنضاج أفكار المشروع من خلال مقررات الدراسات العليا، وبهذا الخصوص شَرَعَ معهد

العلمين/ قسم العلوم السياسية بتدريس مادة (السيادة وبناء الدولة) لمرحلة الدكتوراه التي سترتكز على مشروع كتاب (أزمة العراق سيادياً)، وبهذا الصدد استثمر وجود السيد رئيس الجامعة المستنصرية الاستاذ الدكتور (حميد فاضل التميمي) المحترم، والسيد رئيس لجنة عمداء كليات العلوم السياسية الاستاذ الدكتور (عامر حسن فياض) المحترم، لبلورة هذه الفكرة، فكرة تعشيق الجامعات العراقية ومراكز أبحاثها مع مشروع الكتاب حتى يكون درساً أساسياً للمراحل المتقدمة في الدراسات العليا سواء في القانون أم العلوم السياسية، والسبب في هذه الدعوة لأنَّ هذا المشروع لا يمكن أنْ تتحملهُ جهةٍ واحدة إطلاقاً، بل هو مشروع كل العراقيين بكافة مشاربهم للبحث عن الآليات المناسبة لتحويل الأفكار إلى أفعال من خلال تكامل الجهود الأكاديمية والإعلامية والسياسية.

الحوار الوطني

وختاماً أقول إنَّ الهدف الأساسي من هذه المبادرة هو السعي مع الجميع ومن أجل الجميع، عسى أنْ يفضي هذا الحراك إلى حوار وطني جامع يتبنى السيادة الوطنية كمشروع وطني متكامل يهدف إلى بناء الدولة ومؤسساتها على أسس المواطنة، وآملين أنْ يُختتم الحوار بوثيقة وطنية قادرة على فتح آفاق جادة للإصلاح السياسي الشامل.

تساؤلات عن المصلحة الوطنية

في الحقيقة أنَّ الندوة بُنيت على أساس مجموعة من الأسئلة وجهت إلى السادة الكرام، الاستاذ الدكتور (حميد فاضل التميمي) والاستاذ الدكتور (عامر حسن فياض)، وهي مجموعة من أسئلة وعلى سبيل المثال: من يحدد مصالح الدولة، ومن يحقق مصالح الدولة، وما أدوات تحقيق مصالح الدولة، وهل تحقيق المصلحة الوطنية يحقق السيادة أم العكس، وهل يتباين مفهوم المصلحة الوطنية لدى القوى السياسية؟ وهل ترابط المصالح العليا للعراق مع المصالح الإقليمية والدولية هو خرق للسيادة أم إدارة للمصالح؟ وفي نهاية المحاضرة نتمنى أنْ نسمع بماذا ينصحون السادة المحاضرين صنّاع القرار في العراق لتبني مفهوم السيادة وعلاقتها بالمصلحة الوطنية.

مقتبسات من كتاب (أزمة العراق سياديا)

دعوني أُلقي على مسامعكم الكريمة بعض ما جاء في صفحات كتاب (أزمة العراق سيادياً) وعلى سبيل المثال ودون ذكر الأسماء في الصفحة (409) يقول أحد السادة: "إنَّ مفهوم المصلحة الوطنية لم يعد مفهوماً جامعاً متفقاً عليه، وهو مفهوم تتلقاه المكونات الاجتماعية بطريقة تختلف عن الأخرى فما تراه مجموعة معينة على أنه مصلحة وطنية تراه الأخرى على أنه أحد مسببات دمار الدولة".

والرأي الآخر في الصفحة (409) يقول: "إنَّ عدم استقرار النظام السياسي ونضجه في العراق، وإنعدام الثقة بين مكونات الشعب العراقي لن يُمكّن الحكومات من بلورة رؤية شاملة للمصالح الوطنية العليا". وأيضاً في نفس السياق جاء رأي في الصفحة (662) من الكتاب يقول هذا الرأي: "إنَّ إختلاف وجهات نظر رؤساء الوزراء وحتى رؤساء البرلمان حول تحديد مصالح الدولة العليا وشكل السيادة يعطي الانطباع بأنَّ مفاتيح الحل ليس موحدة بل ترتهن إلى حدٍ كبير إلى المواقف الشخصية، والمعلومات الذاتية، وهو ما يدفعنا للاعتقاد بغياب الطابع المؤسسي في عمل وتكامل مؤسسات الدولة".

محاضرة

الدكتور حميد فاضل التميمي

شكراً للحضور جميعاً، وشكراً لهذه الاستضافة، شرفٌ لنا أنْ نتواجد وسط هذه النخبة الأكاديمية المتميزة والمتخصصة في مجال العلوم السياسية والقانون الدولي، وأنا شخصياً منذ مدة طويلة انقطعت عن اجواء المحاضرات بسبب الانشغال بالأعمال الإدارية، ولكنني متيقن أن موضوع اليوم على درجة عالية من الأهمية، وأود الإشارة إلى محورين مهمين.

مفهوم السيادة

المحور الأول يتعلق بمفهوم السيادة وقد تكون البداية في إطار الفكر السياسي من (جان بودان) وحديثه عن السيادة، وهل ما زال مفهوم السيادة يُحافظ على دلالاته المعرفية والفكرية طوال هذه السنوات أم حصل تغيّر في هذا المفهوم؟ والحقيقة إن المتتبع والمراقب للسلوك السياسي الخارجي تحديداً ، يجد أنَّ هذا المفهوم قد اعترتهُ تغيّرات وتطورات كثيرة أدت إلى تغيير الكثير من الدلالات المعرفية وحتى القانونية لهذا المفهوم، ويمكن أنْ أقول إن هناك من يرى أنَّ مفهوم السيادة بمعنى السلطة المطلقة للدولة ربما تعرّض للكثير من التغيّرات بفعل التطورات السياسية وتحديداً تطور العلاقات الدولية.

لم تعد الدولة حرة التصرف بتسيير شؤونها الداخلية والخارجية، وبإمكاننا أنْ نتحدث عن تطورين مهمين الأول **يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات** التي تبرمها الدول مع الدول الأخرى في إطار الأحلاف أو المعاهدات الدولية بالتأكيد هذه الاتفاقيات ترتب على الدولة التزامات حتى بعضها يتعلق بالتزامات داخلية كإلتزامات هيكلة الاقتصاد أو تحديد السياسات الداخلية (السياسات المالية والاقتصادية)، دعوني اذكر في الأزمة الاقتصادية الحالية نحن دائماً نفكر بموضوع دعم صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وعادةً حتى تُقدم الدعم هذه المؤسسات المالية العالمية دائماً تضع اشتراطات حتى البعض يشير إلى موضوع سعر صرف العملة والإصلاحات الاقتصادية المطلوبة للحصول على هذه المعونة والمساعدة، ومن ثم لم يعد هناك حديث عن **السيادة بشكل مطلق** وتعرّض المفهوم التقريبي للسيادة إلى اهتزازات كبيرة في هذا الجانب.

سأُشير سريعاً إلى المبدأ السابع من مبادئ الأمم المتحدة الذي يتعلق بأنه ليس للمنظمة أيّ سلطة للتدخل فيما يُعد من صميم السلطان الداخلي للدول، بمعنى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ربما في مطلع التسعينيات وبعد انتهاء الحرب الباردة قفز إلى الأدبيات السياسية والقانونية **مفهوم التدخل الدولي الإنساني** ففي مؤتمر ميونخ لعام 1993 أو قبل ذلك أو بعد ذلك شهدنا أنَّ هناك تدخلا يأخذ صفة شرعنة أو شرعية دولية مثل التدخل في الصومال، والتدخل في كوسوفو، والتدخل في ، وحتى في شمال العراق وهذه المصطلحات بدأت تظهر بشكل واضح من خلال الممارسات والسلوكيات للدول الكبرى لاسيما بعد انهيار نظام ثنائي القطبية ونهاية الحرب الباردة ومن ثم أصبح هناك جدل في هذا الباب أو هذا الجانب.

مفهوم المصلحة الوطنية

أمّا المفهوم الثاني وهو مفهوم **المصلحة الوطنية** أو المصلحة العليا للدولة، في الحقيقة هذا الموضوع أكثر غموضاً من موضوع السيادة لأنَّ مفهوم السيادة له دلالات قانونية واضحة ولأن هناك ممارسات تعبر بها الدولة عن تمتعها بالسيادة من عدمها، ولكن موضوع المصلحة الوطنية نجد أنَّ هذا الموضوع أكثر جدلاً وإختلافاً بين الباحثين والمتخصصين بالعلوم السياسية ودراسات القانون.

على مستوى المصطلح البعض يسميها (المصلحة الوطنية)، وهناك من يسميها المصلحة القومية، وهناك من يتحدث عن مصلحة استراتيجية، وما أقصده المفهوم أو على صعيد المصطلحات تعددت لدينا المفاهيم والمصطلحات التي تناقش هذا المفهوم.

الجانب الآخر هل **المصلحة الوطنية العليا تتعلق بالسياسة الداخلية** أم أنَّ الأمر يمتد إلى العلاقات الدولية والعلاقات بين الدول وما إلى ذلك؟ اذا ذهبنا باتِّجاه النظرية الواقعية التقليدية المتمثلة بـ(جورج كينان وهانز مورغنثاو) ربما نذهب باتِّجاه أنه **قد نتحدث عن مصلحة الدولة العليا في إطار علاقاتها مع الدول الأخرى**، والحديث عن استخدام القوة لتحقيق مصلحة الدولة وإنْ كان استخدام هذه القوة بحذر وبروية، ولكن بكل الأحوال يتحدث بأنَّ هذا المفهوم يرتبط بالعلاقات الدولية ومن ثم يُعد الأمر من الجوانب المتعلقة بالسياسة الخارجية والدوائر المتعلقة بصنع القرار

السياسي الخارجي، ولكن هذا المفهوم أو المصطلح – مصطلح المصلحة الوطنية العليا – نسمعه يتردد كثيراً والكل يتحدث عن المصلحة الوطنية ولا نعرف بالتحديد ما هذه المصلحة الوطنية.

إنَّ مفهوم المصلحة الوطنية في تقديري يخضع لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبعضها يتعلّق بحجم الدولة، وبعضها يتعلق بجغرافية الدولة، وبعضها يتعلق بديموغرافية الدولة، والبعض يتحدث عن موارد هذه الدولة، والبعض الآخر يتحدث عن طبيعة النظام السياسي للدولة وأثر هذا النظام في تحديد المصلحة العليا للدولة، **ولهذا اشتبك هذا المفهوم بشكل واضح وكبير حتى التبس عند البعض وبدأ يضع سُلم أولويات، من نضع في المقدمة؟ مصلحة الخارج أم المصلحة الداخلية.**

مجالات المصلحة العليا

هناك من أراد أنْ يحصر موضوع المصلحة العليا بثلاثة مجالات:

المجال الأول: هو مجال الأمن، والأمن بمفهومه الواسع وليس فقط الجوانب العسكرية كل ما له علاقة بحماية أمن الدولة وصيانة سيادتها اذا أردنا أنْ نتحدث عن هذا المفهوم يدخل في إطارات كثير كمفهوم الأمن المائي، والأمن الاقتصادي، وما إلى ذلك.

المجال الثاني: البعض يتحدث عن المجالات الاقتصادية فيما يتعلق بقوة الدولة، واقتصادها، ورفاهية شعبها، وحُسن توظيفها للموارد والطاقات الموجودة.

المجال الثالث: البعض الآخر يتحدث عن موضوع القيّم وتأثير هذه القيّم على مصلحة الدولة العليا.

وكل مجال من هذه المجالات الثلاثة قابل للزيادة والنقصان، اذا تحدثنا عن موضوع الأمن مثلاً وما لهذا المفهوم من علاقة بالسيادة بشكل واضح كيف تحقق الدولة سيادتها وأمنها في ذات الوقت؟ بالتأكيد هذا الأمر فيه جدلية والعلاقة تبدو متشابكة بشكل كبير جداً، كما قلت مفهوم السيادة ليس المفهوم المطلق المتعلق بالامبراطورية الرومانية ، وإنما نتحدث عن علاقات دولية لها انساق

ولها مصالح، البعض قد يُشير إلى أنَّ الدولة أحياناً تحتاج من أجل الوصول إلى الأمن الذي جعلناه المرتكز الأول في مفهوم المصلحة الوطنية العليا إلى التنازل قليلاً عن سيادتها،

نحاول أنْ نعطي مثالا بأنَّ الدخول في التحالفات أو الأحلاف العسكرية عادةً فيه تخلي طوعي من قبل الدول الصغيرة التي تنشد أو ترغب في المحافظة على أمنها، من خلال التنازل عن بعض خصائص السيادة لها، وعلى سبيل المثال دولة صغيرة **مثل الكويت** تعيش بين ثلاث دول إقليمية كبرى وهي العراق، والسعودية، وإيران، اذا أرادت أنْ تسعى إلى تحقيق أمنها دون الدخول في معاهدات وأحلاف عسكرية، ستجد صعوبة كبير في التضحية بالأمن مقابل احتفاظها بسيادتها، ولهذا نجد أنَّ هناك قواعد عسكرية وهناك علاقات وهناك معاهدات للتحالف العسكري المشترك، تلجأ لها هذه الدول لتحقيق أمنها مقابل التنازل عن شيء من سيادتها، ومن ثم هنا **لا تصبح العلاقة تضادية بين مفهوم السيادة وبين مفهوم المصلحة العليا للدولة** لأنَّ مصلحة الدولة العليا في تحقيق الأمن والمحافظة على أمن ووحدة البلاد، وللوصول إلى هذه المصلحة العليا يحتاج أنْ يكون هناك تنازل عن بعض خصائص السيادة لمصلحة أحلاف ومعاهدات وعلاقات وربما علاقات ثنائية كالمهادنة العسكرية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.

اذن القضية ليست حادة بهذا الشكل وإنما بالإمكان النظر لها **على ان العلاقات الدولية سلوكيات مرتبطة بوجود مصالح مختلفة وليس بإمكان دولة ما أنْ تحقق كامل مصالحها دون أنْ يُقابل ذلك بتنازل عن شيء من سيادتها**، أساساً عندما نتحدث عن الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى نجد أنَّ القبول بميثاق أو بالدستور المؤسس لهذه المؤسسات والمنظمات يُرتب على هذه الدولة أو تلك التزامات بعضها يتعلق بالسياسة الداخلية كاحترام حقوق الإنسان، والحريات، والديمقراطية وما إلى ذلك.

المسألة الأخرى هي مسألة الاقتصاد وهذه قيمة عليا كثير من الدول ذهبت باتِّجاه البحث عن ترسانة عسكرية قوية وتناست بشكل كبير جداً مسألة الجانب الاقتصادي والقاعدة الاقتصادية للمجتمع، هناك مثال واضح يتعلق **بالاتحاد السوفيتي السابق** ربما عسكرياً دخل بسباق تسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أنْ يكون صاحب قرار سيادي ومن أجل أنْ يُنافس الولايات

المتحدة ويُسابقها في الكثير من مواقع العالم **أدّى إلى إهمال الجانب الاقتصادي في دولة** تتبنى نظاماً ماركسياً يؤمن أولوية وأهمية العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى ولكن على التطبيق شهدنا تجربة مريرة في هذا الجانب.

الأمر الثالث موضوع القيم وأنا أقول إنَّ هذا المفهوم يحتاج إلى نقاش مطوّل، **هل نتحدث عن الدين أو العوامل الثقافية**، وإنْ كان الدين في نظر البعض هو جانب ثقافي يتعلق بمجتمعات بعينها، ولكن يجب دائماً أنْ نتحدث عن مصلحة الدولة العليا التي نسمعها كثيراً في ممارساتنا بأنَّ هذه الدولة تحاول أنْ تجعل من **سياستها الخارجية مرتبطة بالتماثل الإيدولوجي والعقائدي لهذه الدول**، أنا ربما أختلف، الدول الكبرى التي تسعى لتحقيق مصلحتها العليا ربما لا تجعل من موضوع التماثل الإيدولوجي والعقائدي بوصلة لحركتها بحثاً عن المصلحة العليا، المصلحة العليا لها تعدها الحلقة الأقوى أو ربما الهدف الأسمى أو الخط الأحمر مثلما يسميه البعض للوصول إلى أهدافها.

فرنسا وأسبانيا

أُشير إلى مثالين، المثال الأول يتعلق بفترة كانت فيها العوامل الدينية والدين يلعب دوراً محورياً في السياسات الأوربية، أتحدث مثلاً في حروب الثلاثين عاماً التي جرت بين الدول الأوربية، وكانت ألمانيا وسائر الدول الأوربية في وسط أوربا ساحة لهذا الصراع، وجدنا بأنَّ فرنسا الكاثوليكية تقف بالضد من أسبانيا الكاثوليكية في صراعها من أجل السيطرة على الولايات الألمانية والعرش الأسباني وما إلى ذلك، اذن بالنتيجة ما حرك فرنسا هو شعورها بأنَّ مصلحتها العليا لا تتمثل في التحالف مع أسبانيا لأسباب عقائدية تتمثل في أنَّ اسبانيا كاثوليكية وفرنسا التي كانت تعتقد نفسها بأنها تُنافس إيطاليا على زعامة العالم الكاثوليكي وأضحت واضحة في هذا الاتجاه، ولم تتردد فرنسا الكاثوليكية أنْ تقف في وجه أسبانيا الكاثوليكية لمصلحة بريطانيا وربما بعض الدول الأخرى التي هي دول بروتستانتية بالأصل.

نزاع قره باغ

وهو مثال معاصر، يشير البعض إلى أنَّ العلاقة بين العراق وإيران مرتبطة بموضوع العقائد والأديان والمذاهب، ودورها بالسياسة الإيرانية. وربما لدينا مثال واضح وصريح بمرحلتين مهمتين اذا لم تكن واضحة الآن ربما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي شاهدنا إيران تتبنى في مذهب (الأثني عشري) وتتحالف أو على أقل تقدير تصطف إلى جانب روسيا وأرمينيا المسيحية في مواجهة اذربيجان الإسلامية الشيعية في نزاعها على (قرباغ)، اذن هذا مثال واضح وصريح على أنَّ الدول الكبرى تضع المصلحة العليا في مقدمة اعتباراتها ومن ثم علاقاتها مع الدول وبوصلتها للحركة مع هذه الدول يعتمد بشكل أساسي على مدى تحقيق المصلحة وفق منهج النظرية الواقعية.

العراق والمصلحة الوطنية

من هذا المثال أُريد أنْ أدخل للساحة العراقية بشكل واضح وأُشير إلى غموض هذا المعنى وعدم وضوحه بشكلٍ جلي، و قلت فيما سبق إن المصطلح فيه التباس ولكن بكل الأحوال لدينا التباس بالأساس، ما مصلحة الدولة العليا سواء في علاقاتنا أو تحالفاتنا وفي مشاكل كثيرة، المشكلة الأولى التي تعترضنا من يحدد المصلحة العليا للدولة؟ وهذه قضية إدارية.

قبل مدة من الزمن شاهدت الخلاف المحتدم على سبيل المثال في لبنان، ولبنان موقفها مشابه إلى حدٍ ما مع الحالة العراقية سواء في تنوعها أم في التنافس الإقليمي في السياسة اللبنانية، صار هناك اعتراض وجدل كبير في موضوع مصلحتنا مع من؟ مع إيران مثلاً؟ أم مع السعودية؟ وفي هذه الأجواء كان **هناك تصريح للرئيس (عماد ميشيل عون) قال فيه: "أنا من يحدد المصلحة العليا للدولة"** وهنا دخلنا في إشكال مفاهيمي كبير هل نتحدث عن مصلحة عليا تُحددها الحكومة؟ ويذهب بعضٌ من القانونيين إلى أنَّ تحديد المصلحة العليا هو وظيفة ومسؤولية الحكومة، أيّ حكومة عندما تضع برنامجاً لها تُحدد المصلحة العليا، ربما يعترض البعض على هذا الأمر، ويشير إلى أنَّ **برنامج الحكومة هو تنفيذ للمصلحة العليا** و هو أكبر من الحكومة ومن رئيس الحكومة وأكبر من الوزراء، وربما هو قضية عامة تحتاج إلى اتفاق.

(صاموئيل هينتغتون) عندما يتحدث في كتابه (من نحن) عن الهوية الأمريكية تستوقفني عبارة، يتحدث في هذه العبارة **بأنَّ الشعب الأمريكي أو سكان الولايات المتحدة الأمريكية لا يعتزون بواقعة أو بحرب (الكونكورد)** وهي بداية الثورة الأمريكية في عام 1776، ولا يهتمون بتمثال الحرية أو بقاعة الاستقلال **بقدر اهتمامهم واعتزازهم وتمسكهم بدستور 1787 المصادق عليه في عام 1789** واعتبارهم هذا الدستور **أو هذه الوثيقة قد حددت لهم عقداً اجتماعياً سياسياً وضحت من خلاله ملامح المصلحة الأمريكية العليا**، وحددت العلاقة بين الدولة والدين، وحددت طبيعة النظام السياسي، و العلاقة بين الولايات التي بدأت بـ(13) ولاية، وخضعت الولايات المتحدة لحروب أهلية قد تكون من ضمنها الحرب التي دارت في عام 1861 واستمرت لعام 1865 وما أدت إلى تغييرات كبيرة في الداخل الأمريكي.

وفي كل الأحوال تكمن مشكلتنا الآن في الالتباس والغموض في موضوع المصلحة العليا، والمسبب لهذا الأمر، أولاً أمر متعل**ق أو مرتبط بالهوية الوطنية العليا وعدم الاتفاق على هذه الهوية، البعض قد يجعل من الأحزاب السياسية صانعةً للمصلحة الوطنية** أو تحدد المصلحة العليا، قد **تكون مصلحة الأمن في علاقة تصارعية مع دول الجوار** أو في علاقة تعاونية، القاعدة الاقتصادية تتكون من خلال تحالفات وعلاقات اقتصادية مع دول الإقليم أو بالضد من هذه العلاقة الدين والقيّم ودورها ولاسيما المجتمع والثقافة والحضارة ودورها فيما يتعلق برسم المصلحة العليا للبلاد.

تحديد المصلحة العليا

هناك قضايا جدالية كبيرة ممكن أُشير إليها سريعاً إلى إختلاف المتبنيات، في البداية نحتاج إلى تحديد المصلحة العليا، عندما نتحدث عن مشكلة اليوم التي تدور حول موازنة الدولة الاتحادية، هل تجد أنَّ منطلقات الحكومة الاتحادية تتشابه ولا تتقاطع مع منطلقات حكومة إقليم كردستان في أربيل؟ يعني على سبيل المثال ما البوصلة التي تُحرّك توجهات حكومة إقليم كردستان، هل المصلحة العليا في أنْ يكون هذا الإقليم جزءاً من الدولة والموارد تكون في خدمة الدولة؟ أم أنَّ الأمر مختلف لأنَّ هناك من يقول لماذا نعطي نفط الإقليم إلى الحكومة الاتحادية، والحكومة الاتحادية تُشير إلى أنَّ

النفط والغاز مُلكٌ للشعب العراقي، ومن ثم لدينا إشكالية كبيرة في تحديد مكانة المصلحة العليا في هذا الجانب.

الخلاف الداخلي سبب في غياب المصلحة

اذن نحن في إشكالية أساسية وفي إشكالية مفصلية فيما يتعلق بتحديد المصلحة العراقية العليا، وما له علاقة بموضوع الأمن العراقي، وكفّ تدخلات الدول الأخرى في الداخل العراقي، ومن ثم عدم الاستقرار **والخلاف الموجود في الداخل العراقي هو سبب رئيسي في غياب مصلحة وطنية عراقية عُليا متفق عليها**، وسيستمر هذا الأمر وربما لا تبدو ملامح للاتفاق على ذلك، ويجب أنْ لا نكون متشائمين ولكن واقعيين على وفق النظرية الواقعية.

الانتخابات والمصلحة الوطنية

كلما اقترب موعد الانتخابات نضع أيدينا على قلوبنا لأننا نخشى من أنَّ الفوز بالانتخابات قد يؤدي إلى التفريط بمصطلح الأمن ومصطلح المصلحة العراقية العليا التي تتمثل في وحدة واستقرار العراق، هناك الكثير يقول إنَّ الانتخابات ستقود إلى تفكك للبلاد وإلى مشاكل مع الأكراد، ومشاكل بين السنة والشيعة، والبعض يتحدث عن سيناريوهات وصراع بيني (شيعة شيعة أو سنة سنة أو أكراد أكراد) وغيرها من الصور التي توضح أنَّ هناك مشكلة في تحديد المصلحة العليا للبلاد.

(2)

محاضرة الدكتور عامر حسن فياض

شكراً جزيلاً للسادة الحضور ومساكم الله بالخير جميعاً، وشكراً جزيلاً لملتقى بحر العلوم للحوار لأنه شرفني بأنْ ألتقي بهذا الجمع.

مساهمتي أُريد أنْ أُقسمها على ثلاث محطات:

المحطة الأولى: لديَّ بعض الانتباهات ذات الصلة بموضوع الجلسة ألا وهو (العلاقة الجدلية بين السيادة والمصلحة الوطنية العليا).

المحطة الثانية: هي بعض الأفكار السريعة، وأنا حريص على أنْ تفتح شهية العقل حتى وإنْ كانت تستفزه أيضاً، وهي كذلك ذات صلة بالموضوع.

المحطة الثالثة: هي إجابات سريعة عن الأسئلة الـ(7) التي وصلتني حول الموضوع.

الانتباهة الأولى: سؤال السيادة ثابت والأجوبة متغيرة

أبدأ بالانتباهات، وأقول في الانتباهة الأولى **سؤال السيادة ثابت والأجوبة عليه متغيرة**، وحتى نُزمكِن – إنْ صح التعبير – أطروحة السيادة أي نضعها في زمانها ومكانها، أقول إن السيادة نشأت في الرحم الفرنسي، والقابلة الماذونة لأطروحة السيادة كان المحامي والمفكر الفرنسي (جان بودان) عام 1576 عندما صاغها في كتابه الموسوم (كتب الجمهورية الستة)، صاغها لتكون هذه العبارة أو هذه الأطروحة معبرة ببساطة عن سيطرة، و قوة، وعن نفوذ بل عن سلطة، وهذه السلطة لابدَّ أنْ تكون واحدة موحدة، ولابدَّ أنْ تكون مطلقة تُقيد الجميع ما عدا الحكام، وهذه السلطة وهذه السيادة لا تقبل القسمة ولا التجزئة، هذه هي المواصفات التي حددها بودان للسيادة وأكد ضرورتها لمغادرة الواقع الذي أسميته الرحم الفرنسي، وكان واقعاً تعارضياً تصارعياً دامياً تم قتل ما يقارب 30 الف فرنسي بروتستانتي على يد الكاثوليك الفرنسيين، زمن الملك شارل التاسع عام 1572 سُميت بمذبحة (سان بارتيليمي)، هذا المفهوم الذي يريد أنْ تكون السلطة مطلقة والحكم مطلق غُلف بثوب فلسفي أخلاقي هو **الكرامة الوطنية**، الشرف الوطني، وغُلف أيضاً بثوب

سياسي هو **الاستقلال**، ومثل ما قلنا الأجوبة على هذا السؤال متغيرة، وصولاً إلى زمننا ، زمن الرأسمالية المتوحش الذي نعيشه، **وهو زمن ثقافة الخجل من السيادة** الذي نعيشهُ تحت مبررات متعددة على رأسها الخشية من العودة إلى الحكم المطلق غير المقيد، والانفتاح، والعولمة، وأنَّ العالم قرية صغيرة، في حين أنَّ الغاية من هذا المفهوم في زمننا الحاضرسياسية، وأنَّ مناهضة السيادة تأتي كثقافة الآن لتبرير الهيمنة والتبعية للقوي ضمن إطار هذه الخارطة التي نعيشها. **هذه الانتباهة الأولى وعنوانها (أنَّ سؤال السيادة ثابت والأجوبة التاريخية عليه متغيرة).**

الانتباهة الثانية: التلازم بين الاستقلال والديمقراطية

الانتباهة الثانية، اليوم الرائج خطأً من يكون مع السيادة سيكون مع الأستبداد وسيكون مع الحكم المطلق، ومن يناهضها يُتهم بأنه مع التبعية ومع قبول هيمنة الآخر، وهذه المعادلة خاطئة، المعادلة الصحيحة هي **معادلة التلازم بين الاستقلال والديمقراطية**، اذ لا ديمقراطية من دون استقلال، ولا استقلال من دون ديمقراطية.

واذكر العقل السياسي العربي في عصر النهضة العربية أواخر القرن التاسع عشر، كان هذا العقل منشغلاً **بأطروحة الاستقلال حتى إن كان من دون ديمقراطية**، لاحقاً بعد زمن (الربيع العربي) الثقافة التي أخذت تُروج **هي ثقافة الديمقراطية أولاً ، بغض النظر إنْ كان هناك استقلال أم لم يكن**. هذه الانتباهة الثانية.

الانتباهة الثالثة: **حوامل السيادة**

السيادة بمفهوم التلازم بين الاستقلال والديمقراطية، و لابدَّ أنْ يكون لها حاملون، أيّ حوامل السيادة، من الذي يحمل هذه السيادة بهذا التوصيف؟ **حامل السيادة هو فرد موصوف من المحكومين وهو المواطن، وجماعة موصوفة من الحكام وهم رجال الدولة**، هؤلاء هم حملة السيادة اذا أردنا أنْ نتلمس سيادة لابدَّ وأنْ يكون لدينا فرد مواطن وليس فرد تابع أو فرد من الرعايا أو فرد من الزبانية، ويكون لدينا حكام يجب أنْ يكونوا بالأصل رجال دولة **وكل رجل دولة سياسي وليس كل سياسي رجل دولة**. وهذه الانتباهة الثالثة والأخيرة.

أفكار أخرى

أعود إلى بعض الأفكار، اعتقد أنَّ التمسك بالسيادة البودانية اليوم أمرٌ خاطئ، لأنه يشير إلى الاستبداد، وفي الوقت نفسه إلغاء السيادة كثابت متمثل بالاستقلال هو خطأ أيضا، لأنه إلى التبعية وقبول هيمنة الأجنبي، **اعتقد أن الخطأ متولد من عدم فهم العلاقة بين أطروحتي الاستقلال والديمقراطية.**

ينبغي بالفكرة الأساس أنْ لا يُنظر إلى السيادة وبالسيادة، **وينبغي أنْ لا يُنظر إلى الاستقلالية من الخارج فقط، بل يُنظر إليها وبها إلى الاستقلالية من الداخل أيضاً**، يعني أنَّ هناك بُعدين بالسيادة بُعد داخلي وبُعد خارجي، عندما نفهم السيادة بأنها تلازم بين الاستقلال والديمقراطية ومن دون ذلك الخارج سيكون غير مسؤول عن غياب الاستقلالية في بلد دواخله فارغة من السيادة ومن مستلزماتها فما هي مستلزماتها؟ ومستلزماتها أولاً أنْ تكون هناك دولة وليس كيان أو كيانات ما قبل الدولة، **أيّ دولة تتمتع بوحدة القرار السياسي الداخلي والخارجي معاً، فاذا كانت قرارات الدولة لا تسري على دواخلها فكيف ستسري على خوارجها**، وهذا يُبين أهمية أنَّ ننظر للسيادة من بُعدين داخلي يتصل بالديمقراطية، وخارجي يتصل بالاستقلال، في كل الأحوال عندما نُفكر **ونعمل وفق الفهم البوداني في السيادة سنذهب بالعراق إلى الاستبداد والحكم الشمولي المطلق، وعندما نُفكر ونعمل بالسيادة وفق الفهم المعولم للسيادة سنذهب بالعراق إلى التبعية إلى المُهيمن الرأسمالي المتوحش**، لذلك ومن هنا يأتي حرصنا على ضرورة التلازم بين الاستقلال والديمقراطية لنحافظ على السيادة التي نُنشدها ونرجوها.

لا سيادة للعراق مع....

أقول لا سيادة مع الفساد ونعرف الفساد أصبح ظاهرة وليس حالة، وأصبح مُمنهجاً لا عفوياً، وأصبح محمياً لا بل أصبح حامياً وهو الذي يحمي.

ولا سيادة مع المحاصصة لأنها لا تبني دولة بقدر ما تُعزز كيانات،

ولا سيادة مع الطائفية والجهوية الضيقة قومياً ودينياً ومذهبياً ومناطقياً،

ولا سيادة دون حصر السلاح بيد الدولة،

ولا سيادة مع الاستقواء بالأجنبي،

ولا سيادة دون احترام الدستور والألتزام بأحكامه حتى من قبل واضعيه يعني هناك ثقافة رائجة إنَّ من وضع الدستور ليس شرط يحترمه لأنه هو من وضع الدستور، ولكن الدستور عندما يُوضع لابدَّ أنْ يُحترم وأول من يحترمه هم واضعوه.

لا سيادة دون العدالة الاجتماعية ويعني التوزيع العادل للثروة.

لا سيادة دون اقتصاد انتاجي ويعني انتاج قوت باكتفاء ذاتي، وإنتاج دواء باكتفاء ذاتي، وإنتاج معرفة باكفاء ذاتي، وبالطبع يكون الانتاج نسبياً سواء بالقوت أم بالدواء أم بالمعرفة.

لا سيادة دون استقلال القضاء.

ولا سيادة لدولةٍ دون رجال دولة وهذا هو المهم

ورجل الدولة مواصفاته معلومة

لابدَّ أنْ يكون تكميلياً لا تصفيرياً عندما يتولى منصباً عاماً،

لابدَّ أنْ يتمتع بثقافة الاستقالة لا الاستطالة،

لابدَّ وأنْ يعشق المستقبل ولا يكره الماضي،

لابدَّ أنْ يتفاعل مع المشكلات ولا ينفعل بها،

لابدَّ أنْ يقبل المختلف والمعارض لهُ،

ولابدَّ أنْ يؤمن بالتسوية لا بالتصفية،

كذلك لا سيادة مع العبث بالأمن العام إرهاباً أو جرائم منظمة.

أمّا المصلحة الوطنية فهي كل ذلك، وقد عرّفها الدكتور حميد مشكوراً، وأنا أقول أنَّ المصلحة الوطنية هي كل ذلك، هي مواطنة، و أمن، هي حكم صالح وليس فاسد، و احترام وسيادة للقانون، هي إنتاج غير عقيم، و شعب ميسور، و تعددية سياسية منظمة بقانون، تلك هي المصلحة الوطنية.

العراق وحمل ثقل السيادة

فيما يتعلق بحوامل السيادة التي تحدثت عنها مسبقاً، نأتي إلى العراق، إنَّ واقع العراق – ولنكن صريحين – العراق ليس لهُ القدرة حالياً على حمل ثُقل السيادة ولكن ليكن لهُ موقف على الأقل هذا الموقف متولد من ضرورة **وجود خطاب سياسي موحد** لا مبعثر، وأقصد خطاباً سياسياً خارجياً موحداً لأنَّ خطابنا السياسي الخارجي مازال مبعثراً، وهذا الخطاب ينبغي أنْ يسعى وفق القدرات العراقية، أنْ يسعى لأن تتحكم فيه معادلة تقوم على أساس **تحييد الخصوم وكسب الأصدقاء، وعدم النأي بالنفس عمّا هو عادل يخدم قضايا تحرر الشعوب بما فيها الشعب العراقي.**

ضرورة أدلجة المصلحة الوطنية

السيادة عندما نُسلمها بيد (بودان) أو وفق الفهم البوداني ستكون أخلاق بالفلسفة واستبداد وحكم صالح بالسياسة، وعندما نُسلمها بيد الرأسمالية المتوحشة ستكون عديمة الأخلاق بالفلسفة وتبعية للآخر بالسياسة، هنا علينا أنْ نعمل ونُفكر معاً من أجل مفهوم وعمل سيادي مستقبلي بمعنى يقوم على ضرورة التلازم بين الديمقراطية والاستقلال، وهذه مسألة ربما سأهتم بها جداً وأنا أُطالب **بأدلجة المصلحة الوطنية** وجعلها أيديولوجية أفضل من كل الإيديولوجيات لأنَّ الإدلجة كما نعرفها جيداً **هي انحياز، واعتقاد، وإيمان** فلا ضير ولا ضرر للانحياز للمصلحة الوطنية ووضعها في دائرة الأفضلية السيادية، هنا أقول لا يجوز الحياد أو النأي بالنفس عندما تكون السيادة الوطنية معرضة للضرر، وفي الإدلجة هناك اعتقاد فلا ضير في أنْ تكون المصلحة الوطنية معتقداً ونضعه في دائرة الأفضلية السيادية، وفي الإدلجة إيمان فلا ضير ولا ضرر في أنْ تكون المصلحة الوطنية إيماناً ونضعه في دائرة الأفضلية السيادية.

السيادة مشروع تحرر

أخيراً في هذا الجانب وهو جانب الأفكار، السيادة مشروع تحرر وطني من قيود الخارج والداخل على الوطن والمواطن، هذه هي السيادة أو هذا هو المفهوم المستقبلي حتى لا نخجل من السيادة ولا نذهب نحو المفهوم المعولم للسيادة، وعلينا أنْ نفهمها على أنها مشروع تحرر وطني وتحرر من قيود الخارج والداخل على رقبة الوطن والمواطن، وهناك مثال واضح وهو كيف يطلب مني الوطن أنْ أكون أسداً في التعامل مع الآخر وأنا خروف في بيتي؟. هذا ما يتعلق بالأفكار الخاصة بالموضوع.

أسئلة الملتقى حول السيادة والمصلحة

أمّا فيما يتعلق بالأسئلة الـ(7) والأجوبة السريعة عليها،

في الأسئلة الثلاث الأولى من يحدد مصلحة الدولة؟ ومن يحققها؟ وما أدواتها؟

الجواب: أقول عندما تكون هناك دولة نستطيع أنْ نتحدث عمّن يحدد، ومن يحقق، وما الأدوات ولكن رغم ذلك الذي **يحدد المصلحة العليا هي سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، والأدوات هي دستور وقوانين ومؤسسات.** هذا جوابي السريع عن الأسئلة الثلاث الأولى.

– هل أنَّ تحقيق المصلحة الوطنية هو تحقيق السيادة أم تحقيق السيادة هو تحقيق المصلحة الوطنية؟

الجواب: عندما تكون الاستقلالية هي جوهر السيادة فإن الاستقلالية ستكون درعاً للمصلحة الوطنية، السيادة أولاً فهي الدرع فلا مصلحة وطنية دون التحصن بالسيادة.

–السؤال الخامس، تباين مفهوم المصالح الوطنية عند قوى السياسية ؟

الجواب: هذه المسألة مهمة، فنحن نرى العالم الذي يتمتع بالسيادة، ودول متمتعة بسيادتها حتى مع المتغيرات الجديدة، **نلاحظ عندما يتعلق الأمر بالمصلحة الوطنية العليا باستحقاق سيادي لا يُسمح أبداً بالخلاف أو الإختلاف بين القوى السياسية إلا عندنا اذ لا أولوية لاستحقاقات وطنية،** كل شيء مختلف عندنا، في حين هذه المسألة غير موجودة في العالم، أي قضية اعتداء دولة لا يجوز السكوت أو الميل إلى المعتدي، لأنَّ هذا استحقاق سيادي وطني لابدَّ أنْ يكون موضع اتفاق وليس

موضع تباين ولا موضع إختلاف، ربما بالأدوات أيّ أدوات تحقيق المصلحة الوطنية ليس خلافاً بل اختلافاً بين القوى والفرقاء، ولكن في استحقاق وطني يتعلق بالمصلحة الوطنية وهو استحقاق سيادي لا يجوز الإختلاف والتباين.

– السؤال السادس، الترابط والتشابك بين المصلحة الوطنية العليا للعراق مع المصالح الإقليمية والدولية، هل هو خرق للسيادة؟

الجواب: هنا يجب أنْ نُفرق **بين التشابك والاشتباك**، نحن نعيش في عالم وفي هذا العالم يجب أنْ لا نعيش على طريقة (روبنسون روسو) منعزلين، لابدَّ وأنْ يكون هناك تعامل مع العالم هذا التعامل لنجعل منه تشابكاً لا إشتباكاً، **التشابك نعم ليس خرقاً للسيادة**، وهناك تداخل وهناك تدخل بالمصالح، وعلينا أنْ نميّز بين **التداخل بالمصالح** والتدخل في المصالح العليا.

–السؤال السابع والأخير، الذي يتعلق بصنّاع القرار،

–الجواب: ينبغي على صنّاع القرار **أنْ لا يجعلوا من المصالح العليا موضع خلاف** وإختلاف ولا ضير بالاجتهادات المختلفة لصنّاع القرار فيما بينهم لتحقيق المصالح العليا، ويعني الهدف ثابت، والمصالح العليا ثابتة، وهناك أدوات متعددة ولكن هذه الأدوات لا يمكن أن تكون على أساس أنني أقبل بأنْ يكون الآخر هو المحقق لمثل هذه السيادة.

أنا أكتفي بهذا القدر وسوف أستفيد تماماً من المداخلات والإضافات التي سوف أستمتع بها من قبل الأخوة المشاركين، شكراً جزيلاً.

– الاستاذ مازن صاحب

السلام عليكم أولاً شكراً جزيلاً لملتقى بحر العلوم على هذا المشروع الحيوي والمهم في موضوعة السيادة، والحقيقة اليوم أمتعنا استاذنا الدكتور عامر الفياض كما هي عادته على التحليل العميق للموضوع وكذلك الاستاذ الدكتور حميد التميمي أيضاً لتعريفه لموضوعة السيادة، الحقيقة أنا لدي سؤال محوري حول الموضوع بأكلمه هو:

كيف يمكن أن نحول هذا المشروع إلى برنامج عمل تطبيقي؟

لأن المفاهيم التي سردناها اليوم بتفاصيلها والكتاب أيضاً أستغرق في المفاهيم، كيف يمكن أن نحول هذه المفاهيم إلى برنامج عمل تطبيقي؟ في مثلث الدولة وهو الشعب وهوية الشعب والأرض التي هي معرفها بحدودها ومفهوم السيادة هذا سؤال أطرحه على الاستاذ ين العزيزين شكراً جزيلاً .

- الدكتور عمر هشام

أولاً الشكر الجزيل على القائمين على هذه الندوة، الحقيقة أستمتعنا بها كثيراً واستفدنا منها من أساتذة في السياسية الاستاذ ين الفاضلين الدكتور عامر الفياض والدكتور والأخ العزيز حميد فاضل التميمي، وفي حقيقة الأمر ما أنا إلا اختصاصي اقتصاد- قسم المالية العامة لذلك أرجو أن تسمحوا لي أن أتداخل مع جنابكم ولنستفيد من أفكاركم ولننطلق من مقولة الاقتصاد قاطرة للسياسية أم السياسة قاطرة للاقتصاد؟، وما حدث لنا في المالية العامة أننا دائماً نستخدم مفهوم الدين العام في التسعينات، ومع ظاهرة انهيار أحد قطبي العالم، بدأنا نقرأ عن مفهوم جديد هو الدين السيادي، عندما بدأوا يدفعون دول العالم نحو الأسواق المالية وطرح السندات مباشرةً من قبل الحكومات بالعملة الأجنبية، والاستفادة من السيولة الدولية الموجودة في هذه الأسواق، لكن المهم كان الربط شديد بين برامج الحكومة والالتزام بهذه الديون، لذلك حدث انهيار في اليونان قبل عدة سنوات، وكذلك في لبنان قبل مدة وجيزة عندما أمتنعت تسديد الدين السيادي، حصل انهيار اقتصادي كامل، هذا من جانب ومن جانب أخر كان العراق يمتلك تجربة في عام 2016 م عندما حاولنا التوجه للأسواق بسبب الأزمة المالية وانهيار أسعار النفط ودخول داعش والحرب على الإرهاب، فحاولنا بجهودنا الذاتية كدولة أن نلجأ إلى طرح سندات كان ضمانها عالياً جداً، لعدم وجود الثقة في الحكومة، وقد وصل إلى 6أ11 وحتى إلى 12٪ ، في حين كانت تتراوح الأسواق ما بين 5٪ و6٪ وتدخلت الحكومة العراقية لضمان هذه السندات، حينها أنخفض إلى 6 أو 7٪ ، حينها أستطعنا أن نسحب سيولة مالية ، و كانت بسيطة تتراوح ما بين (2-3 مليار$)، يمكنكم الآن التعليق على هذه الحادثة.

واطرح فكرة ادخال مادة السيادة في التدريس، أنا لدي طلب وسأنحاز إلى تخصصي لاستغل فرصة وجود هذه القامات العلمية في العلوم السياسية، وأطالب بإدخال مادة المالية العامة في التدريس، لأنها تشمل الموازنة العامة والنفقات العامة والإيردات العامة لتدريسها لطلبة العلوم السياسية. فمن تجربتي المتواضعة في التدريس أرى أنهم جيدون في موضوع الاقتصاد الدولي ودائما كانوا يجيبوني عندما أسألهم ولكن عندما ندخل في موضوع الموازنة العامة والإيرادات العامة والنفقات العامة، كان هناك ضعف واضح عند طلبة العلوم السياسية. وأشكركم على هذه الفرصة الطيبة والعظيمة أن أكون دوما مع هذه القامات من علماء السياسية في العراق شكراً جزيلاً.

-الاستاذ سالم مشكور

شكراً جزيلاً أحيي هذا الجهد المبارك الذي آمل يكون حلقة ضمن سلسلة نشاطات تجاه فتح وتوسيع الحوار حول هذا الموضوع الحيوي موضوع السيادة. وتحية أولاً للاستاذين الدكتور حميد والدكتور عامر وما طرحاه من مواضيع، ولم يبق هناك شيء من الممكن أن نضيفه إلا بعض الأمثلة. ربما أنطلق من النقطة الأخيرة التي تحدث منها الدكتور عمر هشام في تدريس المالية العامة. لأثني على اقتراحه ، واتمنى أن يحظى باهتمام كليات العلوم السياسية، لقد درّست العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية في بيروت، وكانت المالية العامة أحد المواد الأساسية التي درستها على مدى أربع سنوات، ومن ثم العلوم السياسية تدرس المالية العامة والقانون العام والإدارة العامة، فمن يتخرج من هكذا جامعة يكون ملماً بهذه المواد، لأنهم يأخذون بنظر الاعتبار من يدرس العلوم السياسية سيصبح في موقع مسؤولية، وموقع إدارة ومن ثم يحتاج إلى ادراك ومعرفة كل هذه الأمور، أتمنى أن يكون ذلك في كليات العلوم السياسية في العراق.

الموضوع الذي تحدث عنه الدكتوران المحترمان، فيه تفاصيل ممتازة، وقد غطوا كل شيء ولكني أريد إن أقدم مصداقاً على ما تحدث عنه الدكتور عامر في موضوع السيادة الداخلية والخارجية عندما قال لا سيادة خارجية بدون سيادة داخلية، وهذا صحيح فبدون موقف داخلي وبدون وضوح طبيعة الإدارة، بكل بساطة الوضع السياسي مشتت، شكل الدولة غير واضح، وهوية النظام السياسي غير واضحة، سنخدع أنفسنا بالديمقراطية، ثم نقول ديمقراطية توافقية، وهذا

شيء يحمل نقيضه، حتى صاحب النظرية التوافقية تخلى عنها، نعم إن هناك نظاماً توافقياً أثبت فشله بالتجربة وخاصة في دولة مثل العراق، هذه بلجيكا فشل بها هذا النظام، فكيف في العراق اذ توزع الولاءات والارتباطات والتوجهات الايدلوجية بين المكونات السياسية والطائفية والقومية الموجودة، الحقيقة هو ما موجود كيان ومن ثم هذا الكيان لا يمكن أن تكون له سيادة، عدم وضوح هوية النظام مثلاً الآن نتحدث عن فيدرالية عندنا وهذه خدعة كبيرة نظأمنا ليس فيدرالياً اتحادياً أبداً ولا يحتاج هذا الأمر إلى برهنة وهناك كيان أخر أسمياً ورسمياً ضمن دائرة العراق ولكنه يمارس الاستقلالية بشكل كامل هناك ممثليات له في الخارج ومن ثم كيف يمكن أن نتحدث عن سياسية خارجية وهناك رأيان، عندما يعقد مؤتمر دولي في شأن معين يحضر وفد عراقي ووفد أخر من إقليم كردستان مستقل ويأتي بعلم الإقليم هناك، مثلاً اجتماعات تحدث في الولايات المتحدة في واشنطن تدعو لها الخارجية الأميركية وتدعو لها الدول لمناقشة نظام البعثات الخارجية والدراسية الجامعية مثلاً، الوفد العراقي يتفاجأ إن هناك طاولة أخرى وعلم آخر مستقل أسمه وفد إقليم كردستان، اذا أين الدولة الواحدة حتى نتحدث عن سيادة، ومن ثم أعتقد إن المناكفات السياسية الداخلية والاعتراضات على وجود قوات دولة أخرى مثلاً وجود القوات التركية أو وجود نفوذ سياسي لدولة أخرى غير مجدٍ وأسف على الإطالة وأكتفي بهذا القدر.

- الاستاذ علي قاسم حسين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً جزيلاً على هذه الندوة وشكراً للأساتذة مع حفظ الألقاب والمقامات العلمية ، سؤالي بخصوص **مفهوم الدولة الريعية ومفهوم السيادة أي كيف نفهم السيادة في إطار هذا المفهوم؟**

- الدكتور شيروان الوائلي

السلام عليكم شكري وتقديري إلى الأخوان القائمين في معهد العلمين والسيد مدير الندوة وإلى استاذنا الكبير عامر حسن فياض والاستاذ القدير حميد فاضل، إن الخوض في جزئيات هذا الموضوع مهم جداً لأنه يهمنا كأفراد ويهمنا كدولة، أنا أتفق تماماً مع المقطع الأول الذي ذكره

الاستاذ حميد فاضل، نحن اذا تكلمنا بواقعية سياسية، وهذا الأهم أنه لا توجد اليوم سياسة مطلقة في زمن العولمة، هناك انتقاص من السيادة في شأننا الداخلي الذي خضناه في مفرداته المتعددة والمهمة والجوهرية التي طُرحت في الآليات التي نتهجها في الحكم، وفي آلية صنع القرار التي هي أخطر ما موجود عندنا، وهناك تدخل في زمن العولمة هنالك عولمة الإرهاب وهناك عولمة الاتصالات وعولمة الاقتصاد هناك منظمات دولية تجتزأ من عندنا، هناك منظمة الصحة العالمية ومنظمة المناخ ومنظمة البيئة ومنظمة الطيران، يعني الكثير من هذه الأمور لا تسمح للدولة أن تتصرف بسيادة مطلقة في داخل الدولة وكذلك في قراراتها الخارجية طبعاً، بالإضافة إلى انضمام الدولة في المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بالتأكيد ستقيد سياسية الدولة في بعض قرارتها.

نعم أن مصلحة إيران العليا تختلف عنا لأنها تنتهج كل الهويات التي توصلها إلى مصلحتها العليا، إيران لديها الهوية الايدلوجية كدولة ثيو قراطية في دستورها كما ذكر الاستاذ حميد في المادة 12 وفي المادة 56 وفي المادة 58،و هي دولة ثيوقراطية اسلامية تنهج الدين الاسلامي وكذلك المذهب الجعفري إلى الأبد، وهي راعية إلى المجتمع البشري الاسلامي والمجتمع البشري ومن حقها التدخل حسب دستورها، كذلك لديها الهوية القومية و هي الهوية الفارسية ، بغض النظر عن النظام السياسي الذي يعتز بهوية الفارسية، وهي دولة برغماتية، وذكر إن علاقتهم مع الاتحاد السوفيتي وعلاقتها مع النظام السوري تمتد منذ 50 عاماً. اذا إيران دولة برغماتية من أجل المصلحة العليا، أما في العراق فأخطر موضوع ذكره الاستاذ الفاضل الدكتور عامر هو قضية آلية صنع القرار الداخلي في العراق، نحن نختلف في وحدة موضوع في القضايا الخارجية الاستراتيجية وهي أهم مرتكزات السيادة، عندما ننظر إلى الشرق نختلف نحو الشرق وعندما ننظر للغرب نختلف نحو الغرب أو هكذا في الشمال وهكذا في الجنوب وهكذا في الماضي وهكذا في الحاضر، نحن نختلف في آليات صنع القرار في وحدة موضوع القضية. الذي ذكره الاستاذ سالم أيضاً مهم نحن عندنا ثنائية الحكم في الدولة وثنائية تنازع القرار وليس في إقليم كردستان فقط وإقليم كردستان عبر حتى سقف الدستور في بعض القضايا التي تنتقص من شأن السيادة الداخلي ولكن عندنا اليوم منظمات وجهات تنتقص من القرار السيادي وتتصرف لوحدها، هذا الموضوع يجب أن تكون به موضوعية والمشكلة أيضاً في هذه القضية كل هذه الأمور بالإضافة إلى المفردات التي ذكرت طبعاً

قضية الفساد والاكتفاء الذاتي والأمن السيبراني وأمن الاتصالات كل هذه مواضيع تقيد السيادة وتنتقص من السيادة.

- الست زينب التميمي

مساء الخير لجميع أعمدة السياسة الأساتذة الأفاضل والحضور الكريم ونشكر معهد العلمين لقيامه بهذه المبادرة الجميلة . لدي سؤالان

- من يحدد المصلحة العليا للدولة في زمن العولمة؟

- من لا يمتلك السيادة بحجة عدم الحاجة لها وعدم الانشغال بها بسب وجود العولمة؟ هل هذا القول صحيح! وشكراً لكم

- الاستاذ حسين الغزي

- السلام عليكم في البدء نشكر عمادة معهد العلمين لاختيارها الدقيق لهذا الموضوع وفي الوقت نفسه أشكر الأساتذة جميعاً ، وبالأخص الدكتور عامر والدكتور حميد على هذا التقديم المستفيض والجيد للموضوع. بوصفي طالب دكتوراه في تخصص القانون في معهد العلمين أنظر للسيادة من الجانب القانوني، السيادة في الجانب الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 في المادة رقم(1) التي تنص إن العراق دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة، لكن المشرع الدستوري في الوقت نفسه رجع وخالف نص هذه المادة في الوثيقة الدستورية نفسها، من خلال التطرق إلى عدة مواد دستورية منح من خلالها صلاحيات للمحافظات والأقاليم مع التحفظ على مصالح الاقاليم/ لأننا لا نمتلك اقاليم عدا إقليم كردستان، الذي نتج عن سياسية واقع حال ففرض مصالح الأقاليم والمحافظات على المصلحة الوطنية العليا على سبيل المثال المادة (111) والمادة (112) التي تخص إدارة الثروات بشكل صحيح و شرّع وأعطى إدارة الثروات بشكل مشترك بين المحافظات والحكومة المركزية على أساس إن الحكومات الفيدرالية تكون ثروة بالأساس هي إدارة اتحادية وليست إدارة محافظات مشترك، ولكن هناك تفاهمات، وفي الوقت نفسه منح صلاحيات للأقاليم والمحافظات أوسع من صلاحيات الحكومة المركزية وأضاع السيادة في المادة(121) اذ حظر

تعديل الدستور بما يتعارض مع مصلحة المحافظات والأقاليم وأعطى الحق إلى المحافظات والأقاليم بالعمل على تعديل تطبيق القانون الاتحادي ومن ثم هذا أضاع السيادة داخلياً حسب ما فهمنا من الدكتور عامر إضاعة السياسية الداخلية هي إضاعة للسياسة الخارجية

- الدكتور ماجد حميد خضير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أتوجه بالشكر الجزيل إلى استاذي الدكتور عامر حسن الفياض وكذلك الاستاذ الدكتور حميد فاضل على هذا الإيضاح العلمي الرائع والشكر الموصول أيضاً للسيدات والسادة الحضور، كلٌ حسب موقعه ولقبه ومسماه، فضلاً عن تقديم الشكر إلى عمادة معهد العلمين على إتاحة هذه الفعالية المهمة، وأود أن أشير إلى إن مفهوم السيادة وفقاً لفهم جامبودان دائماً مرتبط بمفهوم الدولة القومية، وكذلك الاقتصاد القومي وأرتبط أيضاً وفقاً لما تقدم بمركزية الدولة القومية البسيطة الموحدة بشكل كبير، أما اليوم فدخلت السيادة في مواجهة مع متغيرات العولمة بأبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية وكذلك الاتصالية، ومن ثم إن هنالك دولاً تلاشت بفعل هذه المتغيرات، وأخرى ما زالت تقاوم هذه المتغيرات وتتكيف معها، وأعني بالتكييف أن يكون بالمصلحة الوطنية لكن وفق الثوابت الوطنية أيضاً، فالسيادة والمصلحة الوطنية تتحدد وفق متغيرات عدة كما ذكرنا، ومن ثم يقع على رجال الدولة ومن هم في سلم المسؤولية العليا في الدولة، أيجاد فهم مشترك يؤسس لترسيخ مفهوم السيادة الوطنية من منطلقات وطنية شاملة ، لا ذات بعد أيدلوجي غير واقعي، نحن بحاجة إلى وجود فهم تآلفي بين السيادة والمصلحة الوطنية ولننظر إلى الدول الكبرى كثيراً ما تأخذ هذه الدول الكبيرة بالتألف بين سيادتها ومصلحتها مثال الولايات المتحدة الأميركية هي لا ترتكز فقط على حل مشكلاتها وحسم خيارتها بالتركيز على الجانب العسكري من السيادة وهي متمكنة في ذلك اذا وفقاً لما تقدم إن دول العالم ومنها العراق دائماً أو في الغالب تتفق على الجانب السياسي والعسكرية وفقاً لفهمها للكرامة الوطنية دون أن يكون لها أرضية قوية تقف عليها لتقاوم مهاوي الهدم في السيادة الوطنية المتعددة الأبعاد ولاسيما الادوات الاقتصادية والاتصالية الحديثة التي اخترقت حدود الدول بالإعلام الاتصالي وأدواته التقنية المؤثرة دون ما جدوى .

- الست أمل وهاب عبدالله

السلام عليكم أسعد الله مساءكم والشكر الموصول إلى ملتقى بحر العلوم والاستاذ الدكتور عامر حسن الفياض لمحاضرته القيمة وأود أن أسأل : **كيف يمكننا صياغة سيادة وطنية وفق منظور أتمة الأجيال الناشئة ؟**

- الدكتور أمير الشبلي

هل هناك معايير خاصة تتعلق بالمصلحة الوطنية يمكن من خلالها التمييز مع المصالح الأخرى؟ وما الآليات المتاحة لتحقيق نوعٍ من النشاط السيادي، وهل مع الوضع الحالي يمكن للعراق أن يمتلك السيادة؟

-الدكتور حسن الأوسي

موجه إلى الدكتور عامر الفياض هل العراق الآن يتمتع بالسيادة في ظل الديمقراطية التي أشيعت بعد نيسان 2003 ؟

- الاستاذ ايمن خليل

هل يتسنى للدكتور عامر أن يشرح لنا كنموذج تطبيقي للسيادة مع حادثة تاريخية ومقارنتها مع الوضع العراقي؟

التعقيبات

- الدكتور عامر حسن الفياض

شكراً جزيلاً لكم وللدكتور حميد فاضل وللأخوة على إضافاتهم الممتازة

كيف نحول موضوع السيادة إلى برنامج عمل؟ الاستاذ مازن الصديق العزيز أريد أن أقول إن موضوع السيادة هو موضوع بناء دولة، إن لم تكن هناك عملية بناء دولة ومغادرة حالة ما قبل الدولة التي نعيشها الآن لا يمكن أن يكون لنا برنامج عمل لتحقيق السيادة الكاملة.

منافذ في مفردات النظم السياسية

إجابتي على سؤال الدكتور عمر هشام: (تدريس موضوع المالية في العلوم السياسية)، لتدريس مثل هذا الموضوع في العلوم السياسية هناك منفذان الأول:- ضمن أطار النظم السياسية باعتبار هناك أكثر من مقرر يدرس السياسيات العامة والسياسية المالية للدولة هي جزء من السياسيات العامة، ومن الممكن توظيف هذا الموضوع في أطر مقررات العلوم السياسية، النافذة الثانية:- في العلوم السياسية هناك العلاقات الاقتصادية الدولية وفي أطار العلاقات السياسية الدولية ممكن الحديث في موضوعات متعددة تتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية مثل موضع الاستثمار موضوع التمويل وموضوع الشركات المتعددة الجنسية وغيرها .

ديمقراطية من دون دولة

الأخ العزيز سالم مشكور سؤالك مهم، هل نحن دولة في العراق هل الدولة موجودة أم هي كيان؟ أعتقد أن الديمقراطية مسكينة، كثيرٌ من يتحدث عنها بسلبية، وهي لم تأتِ بعد ونحن نعرف الديمقراطية لم تكن ضربة زر كهربائي لكي تكون، والديمقراطية من دون دولة متكاملة مثلها مثل صورة غير محصنة بدون أطار، فتكون معرضة للتمزق، ومعرضة للتشقق والرطوبة، وهكذا ولا بد من وجود إطار يحصن الديمقراطية وتوفر هذا الإطار الذي يمثل من خلاله وجود الدولة، والتجربة الأوربية على سبيل المثال بدأت بتشكيل الدولة الدستورية وهي التي بنت الديمقراطية فأصبحت راسخة، أما بناء ديمقراطي يقزم في الانتخابات دون وجود دولة مؤسسات متكاملة من ثم بالتأكيد سوف تكون غير صالحة.

اقتصاد خصب في الاستهلاك عقيم في الإنتاج

الأخ علي قاسم حسين سأل عن موضوع الدولة الريعية وهل تتناسب مع مسألة السيادة؟ اذا كانت الدولة ريعية؟ في إشارة بسيطة تحدثت عن مستلزمات بناء الدولة وهناك مستلزم باعتقادي مهم، وهو لابد أن يكون هناك اقتصاد مستقر ومتوازن بدون تسميته بالاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، فلا الدولة الرأسمالية ظل اقتصادها رأس مالي كما تم التنظير له، ولا الدولة الاشتراكية بقى اقتصادها اشتراكياً كما نُظّر له بفعل واقعنا الحالي، لكن الدولة حتى يكون لها سيادة لابد أن يكون

هناك انتاج يعني لا سيادة بدون اقتصاد إنتاجي فاقتصادنا بشكل خاص يتمتع بخصوبة الاستهلاك والعقم في الإنتاج، العقم الإنتاجي لا يبني دولة والدولة الريعية لا بد أن تكون دولة إنتاجية.

أعود إلى مداخلة الأخ الغزي في موضوعة المداخلة القانونية وموضوعة منح الصلاحيات للمحافظات والأقاليم، لا أعتقد أنها تخل بالسيادة طالما كانت مثبتة بالدستور، و لكن الذي تفضل به يؤكد لنا إن هناك تشوهات في الفيدرالية ــ وأنا لا أسميها تقسيم السلطة، لأن السلطة واحدة وإنما اذا توزعت وظائف السلطة سياسياً سواء كانت تشريعية أم تنفيذية أو قضائية في نظام فيدرالي على مستوى محلي وعلى مستوى وطني ــ أعتقد هناك تجارب فيدرالية ناجحة، ولكن لدينا تشوه في الفيدرالية! نعم لدينا تشوهات بالفيدرالية.

السيادة ثابت

الدكتور ماجد حميد : لقد ارتبط موضوع مفهوم السيادة عند بودان بدولة قومية وقد أعجبني في الدكتور ماجد موضوع التكييف مع المتغيرات، ولكن يا عزيزي الدكتور ماجد أنا أقول إن مفهوم السيادة كما هو مفهوم العدالة أو مفهوم المساواة مفاهيم ثابتة أي إن حدثت متغيرات لابد من التكيف معها، ولكن علينا بهذا التكيف أن لا نجعل المتغيرات بديلاً للثابت، اذا السيادة ثابت، فكل دولة حريصة على مصالحها العُليا وتسميها مصالح سيادية، إن المفاهيم جوهرها لا يموت ولا يتوارى.

لا نخون الواقع

الأخ حسن الأوسي: هل يتمتع العراق بالسيادة؟ عندما تحدثنا أنا والدكتور بشكل مباشر أو غير مباشر عن السيادة في العراق فمن غير الممكن أن نخون واقعنا، نقول إن السيادة هي كاملة في العراق، أريد أن أسأل الأخ حسن لا سيادة بلا فساد وأنت تسمع والكل يسمعون هل لدينا فساد أم لا؟ لا سيادة مع المحاصصة هل لدينا محاصصة أم لا؟ قلت لا سيادة مع الطائفية هل لدينا طائفية أم لا؟ أخي العزيز فهل يتمتع العراق بالسيادة؟ اجلب كل ما قلته وأزح الفساد والمحاصصة ، حينها ستستطيع أن ترى وتلمس السيادة على أرض الواقع شكراً .

- الدكتور حميد فاضل التميمي

الوثيقة التأسيسية :

الفكرة الأولى:- التي تحدث بها الاستاذ مازن وتحدث عن نموذج تطبيقي، أشكره على هذا السؤال ، وددت الإشارة إلى إن الولايات المتحدة الأميركية تشير بفخر واعتزاز إلى الوثيقة التأسيسية للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الوثيقة منذ حوالي 230 عاما أو أكثر منذ عام 1789 م تحدد المبادئ الأساسية لشكل الدولة الفيدرالية، أي ليس هناك نقاش في إن أميركا تتحول فيدرالية أو كنفد فيدرالية. منذ عام 2003 م حتى اليوم ما زال كل شيء يتغير، السنة لا يريدون الفيدرالية والشيعة يريدون الفيدرالية، بعد ذلك بسنوات قليلة تغيرت البوصلة من جديد وجدنا السنة يطالبون بها والشيعة يطالبون بالمركزية هذا دليل على إن الأفكار والمرتكزات غير ثابتة، أو ليس هناك اجماع على الوثيقة التي أتحدث عنها وثيقة الدولة منذ ذلك الزمن، إن أميركا نظام رئاسي وليست نظاماً برلمانيا ولا نظام حكم جمعية، و هذا الأمر محسوم منذ 1789 م إلى هذا اليوم. أما في العراق فنرى تطورات وطبيعة العلاقة بين إقليم وحكومة اتحادية في مد وجزر، حتى الديمقراطية يخشى عليها من المهددات ،بالمقارنة مع الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية، كان الخطاب الشعبوي فيها متراجعا وترك أثاراً عميقة على السياسية الأمريكية، بكل الأحوال في العمود الأساسي الذي تم بناؤه في عام 1789 م هو الذي مضى وهو الذي يسير عليه.

مفهوم السيادة مطلقة خرافة

ثمة قضية دائماً ما نناقشها ، وسنناقشها اليوم مع الدكتور عامر حول موضوع السيادة، ليس هناك من دولة تتمتع بسيادة مطلقة في العالم كله، إن مفهوم السيادة المطلقة خرافةٌ ليس لها تطبيق على أرض الواقع ، بدليل أن حضراتكم الآن مجتمعون من كل أنحاء العراق وخارجه ، ثم نلتقي بجهاز صغير لا يتعدى بضع سنتميترات، وهذا الجهاز يدخل في كل مكان، كنا نقول من قبل إن العالم قرية، من الأحرى أن نقول اليوم العالم مكتب صغير، وكثير من خبراء التقنية والحاسوب تشير إلى دور هذا الجهاز في موضوع التجسس والحماية وما إلى ذلك، فليس هناك دولة تتمتع بسيادة مطلقة، وإنما هذا الأمر نسبي حتى لو كان في الولايات المتحدة الأميركية.

الصواريخ الكوبية

دعني أضرب مثالاً، ثمة نظرية في العلاقات الدولة ، تسمى بنظرية اللعبة، واحدة من الحالات إما أن تكون المباراة صفرية، في ما معناه أن كل طرف منتصر يرغب في تحطيم الطرف الأخر، و المثال على ذلك في موضوع السيادة أن أخطر أزمة مر بها العالم عبر تاريخه حتى الآن هي أزمة الصواريخ الكوبية، هذا الموضوع مهم للغاية، اذ نصب الاتحاد السوفيتي صواريخ في كوبا على بعد 90 كم من ميامي، ومن ثم أصبح مفهوم الأمن الذي قلنا أعلى مصلحة استراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية في دائرة الخطر، بسهولة كانت الولايات المتحدة قادرة على ضرب هذه الصواريخ وتحطيمها بسرعة الصوت! ولكن ما الذي سيحدث ؟ فقامت هناك تسويات تؤديها (الديمقراطية والسياسة) اذ هما عبارة عن تسوية لا وجود فيها حتى لمفهوم المباراة الصفرية، فتم الاتفاق وظلت هذه الصواريخ في كوبا مقابل تنازلات من اليونان وتركيا، وبالنتيجة لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تقوم بضربة وقائية حمايةً للأمن الوطني الأميركي، رغم أنها صاحبة السيادة المطلقة!

تطبيع العرب مع إسرائيل

مثال آخر في منطقتنا، رفع العرب من قبل شعاراً منذ عام 1948م يطالب بتصفية اليهود وإلقائهم في البحر، فما الذي حصل؟ العرب رفضوا حينها التسويات، دعني اذكر الجميع في مبادرة الحبيب بورقيبة قبل وقوع الحرب في حزيران عام 1967م عندما طالب العرب أن يجلسوا للتفاوض وهم أقوياء أفضل من أن يذهبوا إلى إسرائيل وهم ضعفاء، بالنتيجة خرجت المظاهرات من المحيط إلى الخليج تندد بأبو رقيبة الخائن! بالأمس كان هناك سفير إماراتي يتولى مهامه الدبلوماسية في تل أبيب ، لقد أصبحت إسرائيل الآن مفضلة أكثر من العراقي وأكثر من السوري واليمني واللبناني ، إن القضية بكل المعايير مرتبطة بالنفوذ والتأثير والسلطة، وهناك مبدأ تعلمناه من أساتذتنا من الدكتور هاشم نعمة والدكتور مازن والكثير من الأساتذة، إن السياسية الخارجية هي امتداد للسياسية الداخلية، اذا كان بيتك قوياً ومتماسكا سيكون لك وجود وتأثير وسياسية خارجية قوية، الآن وفق هذه المعايير بيتنا بهذا الشكل المهلهل هل تتوقعون أن تكون لنا سياسية خارجية قادرة على التأثير؟ لابد إن الأمر يحتاج إلى مناقشة ومعالجة.

(2)

الندوة الافتراضية الثانية

تباين رؤى القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية

9 اذار 2021

إدارة الندوة :السيد هاشم بحر العلوم

نرحب بضيوفنا الكرام الاستاذ سامي العسكري السياسي والنائب السابق، والدكتور الاستاذ احسان الشمري رئيس مركز التفكير السياسي في العراق، وأرحب بالسادة المعقبين الدكتور عدنان السراج رئيس مركز العراق للتنمية الإعلامية، والدكتور عادل الغريري رئيس قسم الإعلام في رئاسة جامعة بغداد، والاستاذ عمار البغدادي الكاتب والإعلامي.

هذه الندوة مدتها ساعة ونصف وستكون مجرياتها على النحو التالي: (15) دقيقة للمتحدثين الاستاذ العسكري، والدكتور الشمري، ثم 5 دقائق لكل من المعقبين: الدكتور السراج، والدكتور الغريري، الاستاذ البغدادي ومن ثم أربعين دقيقة للأسئلة والأجوبة وسننهي هذه الندوة في تمام الساعة التاسعة والنصف.

وهذه الندوة الثانية من مجموعة ندوات متصلة ومتواصلة الهدف منها هو ايجاد الأجابات على المقترحات التي خرج بها كتاب (أزمة العراق سيادياً) وهي ست مقترحات والتي بدأت تأخذ صداها لدى صناع القرار في العراق كما أشار إلى ذلك رئيس مجلس الوزراء في خطابه الوداعي لقداسة البابا يوم أمس عندما وجه دعوة لحوار وطني يحقق تطلعات ومصالح الشعب.

إن مدخلات الجلسة في هذه الندوة تحدد على مخرجات الجلسة التي تسبقها لتغطي أكبر قدر ممكن من الموضوع من مختلف الجوانب، في جلسة الأسبوع الماضي ناقشنا (سيادة الدولة والمصلحة الوطنية) من محورين: المفهوم والآليات وأبرز ما خلص إليه المجتمعون:

- ليس هناك حديث عن السيادة بشكل مطلق فالدولة لم تعد حرة التصرف في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بسب المعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية والدولية
- إن المصلحة الوطنية هي المواطنة والأمن والحكم الصالح واحترام سيادة القانون والتعددية السيادية المنظمة بقانون وضرورة أدلجة المصلحة الوطنية
- وأخيراً إن المصلحة الوطنية تتعلق بالسياسة الداخلية وتمتد إلى العلاقات الدولية والعلاقات بين الدول.

في هذه الجلسة سنناقش نفس الموضوع هو العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحة الوطنية لكن من محور مختلف وهو (تباين الرؤى بين القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية) وهنا لدينا ستة أسئلة سنطرحها على المحاضرين وعلى المعقبين على النحو الآتي:

- ما أسباب التباين في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية لدى صانعي القرار؟ هل هو نتيجة غياب عمل المؤسساتي!!!!
- ما السبيل للوصول إلى معيار مقبول لتحديد المصالح الوطنية من قبل الأغلبية!
- هل يمكن تحقيق الإجماع الوطني للقوى السياسية لما يجب أن تكون عليه المصلحة الوطنية!
- هل تكفي الأغلبية البرلمانية لتحقيق المصالح الوطنية!
- أين مكامن الخلل في عدم القدرة على بلورة رؤية شاملة للمصلحة الوطنية بعد التغيير لعام 2003م!
- وأخيراً كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في جعل الإنتماء للعراق أولاً وللهويات الفرعية ثانياً؟

(1)

محاضرة الاستاذ سامي العسكري

❖ السيادة مشاعة في العراق

في موضوع السيادة وارتباطها بالوطنية في العراق لدينا مشكلتان متداخلتان: مشكلة الوطنية ومشكلة السيادة، فليست هناك سيادة مطلقة في العالم، كل دول محكومة بمعاهدات دولية وبقوانين ومجموعة أمور والحاكم ليس مطلقاً في بلاده لكن عندما نتحدث عن السيادة وغيابها وأقصد سيادة العراق أتحدث عن الحدود الدنيا المقبولة أسوةً ببقية دول العالم، هناك خلل واضح في سيادة العراق بسبب عوامل كثيرة أمتدت إلى 40 عاماً والآن نحصد ثمارها، والعراق لا يمكن أن يصل الآن وإن كان نظرياً عضواً في الأمم المتحدة ودولة مستقلة وعضواً في كل المؤسسات الدولية والإقليمية، لكن على أرض الواقع ليست هناك سيادة كاملة بل حتى أزعمها ليست هناك سيادة منقوصة، إنما أرض العراق مياه العراق أجواء العراق مشاعة للخارج والداخل.

❖ السيادة المنتهكة في الحقبة البعثية

والحكومات المتعاقبة على العراق منذ 2003م إلى الآن وأستطيع أن أقول منذ عام 1990م إلى الآن لا تفرض سيادتها وسلطتها على كامل الاراضي العراقية ومن ثم هي سيادتها غير مستقلة، البعض يتحدث أن العراق كان يملك سيادة مثلاً في الحقبة البعثية السابقة، أنا واضح لدي أنه لم يملك سيادة كاملة ويمكن أن تلمس ذلك في خطوط الطول والعرض وغيرها التي كانت تفرض على العراق وتمنع العراق أن يكون حرا في أجوائه فضلاً عن خروج ثلاث محافظات من سيطرة العراق على الرغم من كونها جزءا من العراق.

❖ سيادة العراق بعد 2004 ليست الهم الأول

وموضوع السيادة مرتبط ما بعد عام 2003م بعاملين:

أولاً :- موضوع الآوليات، ما أولويات الحكومات التي حكمت العراق والتي تعاقبت على حكمه منذ 2004 م إلى اليوم، ما الأوليات التي حكمتها هل كانت السيادة وطنية، وهل ان السيادة هي الهم الأول والتحدي الأول التي كانت تواجهه أم هناك تحديات أخرى ؟

بالتأكيد كانت هناك تحديات أخرى طاغية منها موضوع الأمن ومواجهة الإرهاب وموضوع إعادة بناء الدولة ــ بعد سقوط نظام صدام حسين ــ التي انهارت بالكامل و أصبح واجبا على العراقيين أن يعيدوا بناء هذه الدولة، فضلاً عن تبعات الحروب التي خاضها النظام السابق وفرضت على العراق أن يتراجع عن المطالبة بالسيادة.

ثانياُ: الموضوع الأخر الذي يرتبط به أيضاً هو موضوع الوطنية وماذا نقصد بالوطنية! هل هو الشعار الجميل إن العراق أولاً؟ الذي نسمعه بكثرة، لكن هل العراق أولاً لكل عراقي! هل القوى السياسية تضع مصلحة العراق فوق مصالحها الفئوية المذهبية الدينية القومية!!!! أم إن هذه المصالح والهويات الفئوية الثانوية هي المتقدمة على المصلحة الوطنية.

وأنا كعراقي في واقعة واحدة أستطيع أن أتلمس إن هناك سيادة أو شعور وطني عام وهو في مباراة كرة القدم، كل العراقين يريدون للفريق العراقي أن يفوز ويعبرون عن فرحتهم بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لكن غير هذه الواقعة وأمثالها من الحالات تجد إن الكردي يضع كردستان أولاً، والشيعي يضع المذهب أولاً، والسني كذلك، وهذا في الواقع ليس وليد اليوم.

❖ التيارات الفكرية قبل 2003 لم تدفع باتّجاه الوطنية

أتذكر قبل 25 عاماً كنت محاضراً في كوبنهاكن وكان الحديث عن الوطنية قلت إن القوى الفكرية والتيارات الفكرية التي حكمت العراق أو التي سادت العراق منذ تأسيس الدولة العراقية إلى اليوم لم تكن تدفع باتّجاه بناء الوطنية، بمعنى عندما أريد الحديث عن الإسلامي فالإسلامي لا يعترف بهذه الحدود بل يعترف بالعالم الاسلامي والاسلامية، ولا يملك أي مشكلة ولاسيما في قضايا الدين والالتزام أن يكون مجتهده غير عراقي بل أكثر من ذلك و بالنسبة للتيار الاسلامي وهذا خط عام لكل الاسلاميين والاسلامي لا يعترف بهذه الحدود، ويعدها من صناعة المستعمر وبالتالي لا وجود للهوية العراقية بل توجد هوية اسلامية وتوجد بلدان واقاليم وهذا ينطبق على

الشيعة والسنة اذا ذهبنا إلى التيار الاسلامي الفكري السني عند كبار علماء المسلمين نفس المفهوم ليست هناك هوية وطنية.

اذهب إلى التيار القومي، فكل التيارات القومية العراق ماهو إلا قطر من أقطار الأمة العربية وهذه الحدود مصطنعة يجب أن ترجع الأمة العربية وتصبح دولة واحدة وكيانا واحدا وهذه الثقافة تربت عليها أجيال.

دعك من الاسلامين والقوميين واذهب للماركسيين والشيوعيين القضية أكبر بل قضية أممية العراق هو جزء من المحور العالمي واجهت الإستعمار هذه التيارات الفكرية التي سادت وتربت عليها أجيال، ما برز شيء أسمه وطني حتى اذا وُجد الطرح كمصطلح مصطنع يكون متأخرا عن الإنتماء الأخر بعد عام 2003 م.

❖ القوى السياسية بعد 2003 لم تستفد من دروس الماضي

وهذه الحقيقة لو تقرأون حديث الملك فيصل الأول وتوصيفه للشعب العراقي ، يتضح عدم وجود وانما هنالك مجموعات بشرية متناثرة –حسب تعبيره – لا يجمعها جامع و وجودات عاشت على أرض العراق لا يجمعها جامع، وكل واحد راض في إنتمائاته القومية والدينية وغيرها، ونحن للأسف ككل ولا أخص تيارا معينا بل كل التيارات حتى بعد عام 2003م بدلاً من أن نعالج ونستفيد من تجارب والأخطاء الماضية، في الواقع تجدنا كرسناه، أي اصبح الكردي أكثر تمسكاً بكرديته مما كان عليه سابقاً ، والاسلامي أصبح أكثر تمسكاً بالاسلامي في مرحلة 2003 كان ما يميز كثيراً بين الشيعي والسني، والاسلام هو يجمع الجميع وخصوصاً أحداث الإرهاب وغيرها بدأ هذا الشرخ يزداد حتى بين الشيعة والسنة، لكن العراقي يقول أنا عراقي ووطني ، عندما كتبنا الدستور لم يكن الإنتماء للعراق أولاً ، بل قوميتي أولاً اذا كنت كردياً مذهبي أولاً اذا كنت شيعيا أو سنيا أسلاميا أولاً ورغم كل الأصوات والكلام لم يبرز تيار وطني يقدم الوطنية والإنتماء للعراق على أي شيء أو على أي إنتماء أخر وهذه قضية فكرية ليس من السهل تجاوزها بل هي قضية فكرية عميقة ليس سهلاً على الإسلامي أن يقول إن العراق له الأولوية على إنتماءاتي الدينية والمذهبية.

❖ اولويات حكومات ما بعد التغيير لم يكن همها الأساس السيادة

على مستوى السيادة العراق أنتهكت سيادته خصوصاً بعد قضية الكويت فأصبح لا يملك من أمره شيئا، ولا يستطيع أن يبيع نفطه واذا أراد بيعه يجب أن يكون تحت مراقبة الأمم المتحدة، و الأجواء العراقية مسيطر عليها ومياهه مسيطر عليها لا يستطيع أن يبيع و يشتري بعد عام 2003م الأولويات التي حكمت الحكومات لم يكن هذا همها الأساسي رغم أنها سعت، وكانت هناك حكومات تسعى إلى خروج العراق من الفصل السابع الذي قيد العراق وأنتهك سيادة العراق بالكامل ونجح إلى حد كبير، واليوم نحن مرهونون كذلك، خذ مثلاً النفط، نحن نبيع نفطنا لكن هل تذهب أموال النفط إلى البنوك العراقية بل تذهب إلى بنك أميركي ويحتاج إلى موافقة الإدارة الأمريكية حتى يتحول المال العراقي إلى المصارف العراقية، الشيء الأخر أرضنا الآن رغم كون المحاولات والرتوش والقوات الأجنبية هي موجودة باستدعاء وبموافقة الحكومة العراقية لكن في داخلنا نحن نعرف اذا العراقيون أرادوا هذه القوات تخرج فهناك ثمن باهض بمعنى الأمريكان يقولوا نحن نخرج لا مشكلة أطلبوا ذلك، ولكن اذا خرجنا سنفرض عليكم عقوبات ونحاصركم، اما جيراننا الأتراك فلا يحتاجون، بمعنى بعشيقة موجودة بمعسكراتهم وعلى حسب الأصول، وعلى مستوى وضعنا الداخلي هل الحكومة فارضة نفسها وسلطتها على أراضيها ووجود هذا السلاح التي لا تسيطر عليه الحكومة وهو سلاح واسع منتشر في كل مكان هل تستطيع أي حكومة الادعاء بأنها مسيطرة على هذا السلاح وخروج كردستان وتصرفها كدولة داخل الدولة العراقية بكل تفاصيل الدولة وهذه العوامل وهذه الوقائع تأكد على إن العراق لم يستعد سيادته وتأكد على إن استعادة سيادته يتطلب شوطا طويلا.

فالحديث كيف للعراق أن يستعيد هذه السيادة أولاً هل مصالح الاطراف السياسية والمكونات الأساسية متشابهة ومتساوية وموحدة أم أنها متعارضة أحياناً بمعنى عندما أريد للدولة العراقية أن تفرض سيادتها على الحدود العراقية وهذا أحد مظاهرها هل تستطيع أي حكومة، كحكومة الأخ الكاظمي أو غيرها فرض سيادتها على حدود العراق الشرقية في المناطق الكردية! بالتأكيد لا هل تستطيع هذه الحكومة أن تحتكر السلاح وتمنع أي مظهر من مظاهر السلاح خارج منظومة المؤسسة العسكرية الرسمية! الجواب كلا. هذه الأشياء التي نراها ونتعايش معها من الصعب أن نعتقد معها أن هذا البلد ذو سيادة.

الدولة اذا لم تكن قوية أما بذاتها أو بوجودها وقواتها الذاتية، أو قوية بحكم المعادلات الدولية، يعني بعض الدول ليست قوية ولكنها بحكم معادلات الدولية باقية قوية، فدون قوة الدولة ودون قوة الحكومة من الصعب أن نتحدث عن السيادة. هناك ترابط وتلازم بين قوة الدولة ومن النادر أن تجد دولة كاملة السيادة المقبولة عالمياً الآن وأن تكون ضعيفة، كل الدول القوية هي دول تتمتع بنسبة عالية جداً من السيادة وكل الدول الضعيفة عدا الاستثناء هي منقوصة السيادة تتحكم فيها الإرادات الإقليمية والدولية.

❖ سيادة الدولة في تقويتها داخلياً

فسبيل العراق نحو السيادة هو في تقوية الدولة، اذا تقوت الدولة في الداخل واستطاعت الحكومة أن تفرض سيطرتها على أراضيها، وعلى السلاح، واستطاعت أن تتحدث بأسم العراقيين جميعاً، وأن لا يقول طرف من أطراف الحكومة هذه الحكومة لا تمثلني، دون ذلك يصبح الحديث عن السيادة والوطنية تمنيات وكلنا نتمنى أن يكون العراق أولاً. وكلنا نتمنى العراق أن يستعيد سيادته كاملةً شأننا شأن الدول الأخرى التي تمتلك هذه السيادة ، لكن بين التمني وبين وواقعنا مسافة طويلة تحتاج إلى جهد كبير ولا أريد أن أكون متشائماً ولكن لا أجد إن السنوات القليلة القادمة ستكون كافية لذلك ولا توجد هناك مؤشرات، إننا ماضون تجاه الصحيح باتّجاه تحقيق الوطنية والسيادة.

❖ مدير الجلسة: ملخصاً ما تقدم به السيد سامي العسكري

– إن هناك خلل في السيادة أمتد لأكثر من 40 عاماً ليست هناك سيادة، والحكومات المتعاقبة لا تفرض سلطتها وسيادتها على كامل الاراضي حتى أيام البعث لم يستطع ذلك.

– هناك عاملان عامل الأولويات منها أوليات الحكومة المتعاقبة للحفاظ على السيادة هل كانت السيادة هي الأهم، والعامل الثاني هي الوطنية ما المقصود بالوطنية هل تعني العراق أولاً؟

– بعد 2003 قوميتي ومذهبي كانت أولاً وليس العراق أولاً.

– هناك عدة عوامل داخلية منها انتشار السلاح ومنها خروج كردستان وتصرفها كدولة داخل الدولة العراقية، والتدخلات الأجنبية يعطي مثلاً على إن السيادة في هذه الفترة غير موجودة.

– عاملان يجب أن يتحققا لتحقيق السيادة هي مصالح جميع الفرقاء أن تكون متشابهة وواحدة ويجب أن تكون الدولة قوية أو قوة الدولة في تحقيق السيادة.

(2)

محاضرة الاستاذ الدكتور إحسان الشمري

❖ خلل في بناء السلطة السياسية في العراق

بما لا يقبل الشك إن هذا التباين يكون لعدة أسباب لا يمكن أن يختزل بسبب محدد هو أولاً هناك خلل كبير جداً في بناء السلطة السياسية في العراق التي لم تبنَ على أساس الهوية الوطنية وإنما بنيت على أساس تقاسم السلطات ولهذا تجد أن تقاسم السلطات بين الأحزاب السياسية ورغم من وجود رؤوساء الوزراء اذا ما نظرنا إليهم قد أختلفوا بغض النظر عن مجلس الحكم لكن إبتداءً ما بين الدكتور إياد علاوي فيما بعد السيد نوري المالكي فيما بعد الدكتور حيدر العبادي إلى الآن نتحدث فيما يبدو تكوين رؤوساء الوزراء كأيدلوجية سياسية لا أتحدث عن شخصياتهم أعتقد هي كانت السبب الأساس في هذا التباين ومن ثم يأتي سلوك وشخصية رئيس الوزراء تحديداً أياً كان وطبيعة تعاطيه مع السلطة السياسية ولذلك تجد هناك تبايناً في قضية التعاطي مع المصلحة الوطنية، من خلال وجود صانعي القرار، بمعنى كلٌ منهم له سلوكه وأيدلوجيته وشخصيته وتكوينه حتى تكوينه النفسي هذا يؤثر بشكل كبير جداً، لذلك هذا الجزء مهم جداً في قضية التباين في نظر صانع القرار بالإضافة إلى ما ذكرت إن السلطة السياسية في العراق كان بنائها خاطئاً بشكل كبير جداً ، لأنها لم تُبنَ على أساس مشروع دولة وهذا مؤسف جداً أنها بُنيت على أساس مشروع السلطة، وهذا أدى إلى غياب المصلحة الوطنية ولذلك كانت عملية تقاسم المغانم السلطات هي من تدفع هذه القوى السياسية لكي تحدد مصالحها الحزبية القومية الاثنية العرقية الطائفية على حساب المصلحة الوطنية العليا لذلك لم تفلح هذه القوى السياسية إبتداءً في خط شروع نحو المصلحة

الوطنية أو نحو المصلحة العليا للبلاد ولذلك تجد بأن كل من يتسنم منصب سيادياً سواء كان على مستوى السلطات له توجهاته الخاصة وهواجسه الخاصة ومن ثم غابت هذه الهوية الوطنية وحدث تباين كبير بين صانعي القرار بالإضافة إلى عملية الثأر واحدة من الأخطاء التي يمكن أن نشخصها كانت عملية ثأر بين صانعي القرار وهذا أثر بشكل كبير جداً ليس فقط على مستوى أداء السلطة وسلوكها وإنما على المصلحة العامة بشكل كامل ومن ثم غاب العمل المؤساتي بشكل كبير لا يمكن أن نحدد مصلحة عليا ومصلحة وطنية من خلال شخص رئيس الوزراء رئيس البرلمان رئيس السلطة القضائية رئيس الجمهورية المؤوسسات الأخرى الحكومة هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولذلك أنا أتصور بأن المشكلة تكمن في صانع القرار أولاً وأيضاً في طبيعة البناء الذي أعتمد عرف المحاصصة وتقاسم المؤسسات والسلطات.

❖ طبقة سياسية جديدة لصياغة مفهوم المصلحة

عملية تحديد معيار مقبول في تشكيل قاعدة مشتركة، أنا بتصوري هذا ممكن لكنه صعب في هذا الوقت والطبقة السياسية لا يمكن أن تحدد معايير، هذه الطبقة السياسية إلى الآن هي طبقة سياسية تقليدية، ويمكننا أن نطلق عليها بالطبقة التقيلدية من الصعوبة بمكان أن نحدد معايير على مستوى ما نقيس القوى التقليدية التي تمسك إلى الآن بالقرار. لكن هناك هامش لتحديد معايير جديدة وهو هامش أن نكون أمام نهج جديد طبقة سياسية جديدة وعقول سياسية جديدة وهذا يمكن من خلاله تحديد إعادة صياغة لمفهوم المصلحة الوطنية وإعادة هيكلة للنظام السياسي الذي تم من خلاله ومن خلال سيطرة الزعامات والقوى السياسية أن تتشظى المصلحة الوطنية.

❖ الديمقراطية التوافقية ليست مشروعاً لبناء دولة

فيما يرتبط بالأغلبية البرلمانية هل يمكن أن تحدد المصلحة الوطنية؟ أنا بتصوري المصلحة الوطنية الان مع وجود هذه النخبة مرة أخرى أعود وهي ذات الهواجس تعيش أزمة ثقة فيما بينها، الديمقراطية التوافقية كانت فيما يبدو مرحلة مغانم أكثر مما هي مرحلة بناء لدولة ولمشروع طويل الأمد. مشروع عراقي طويل الأمد ومشروع بناء دولة جديدة وبناء المؤوسسات لذلك فشلت هذه الأغلبية البرلمانية من أن تشجع وأن تحفز بقية القوى السياسية بالذهاب نحو هذا المشروع وتحديد

المصلحة الوطنية، لذلك الأغلبية البرلمانية الشيعية منها بالتحديد اذا ما نظرنا إلى مفهوم الأغلبية سرعان ما انكفأت على نفسها وأيضاً بدأت تتحدث حقوق المكون وحقوق الطائفة وهذا خطأ كبير كان المفترض بالأغلبية البرلمانية الشيعية التي عانت من الدكتاتورية أن تقدم انموذجا لطمئنة القوى السياسية الأخرى لو قدمت هذه الأغلبية البرلمانية هذه الطمئنة ووضعت معايير بعيداً عن الخطوط الطائفية والزعامتية والحزبية أنا أعتقد لكانت تحفزت بقية القوى والكتل البرلمانية ومن ثم ذابت في المصلحة الوطنية لذلك أنا أتصور إن مع وجود هذه الطبقة السياسية لا أتصور أن تحديد المصلحة الوطنية ممكنا.

❖ غياب ثقافة الديمقراطية وخزين مفاهيم بناء الدولة

فيما يرتبط في قضية الأشارة تحت (كتاب أزمة العراق سيادياً) أنا أتفق معه لأن الحكومات ما بعد التغيير لم تنجح في بلورة رؤيا شاملة للمصالح الوطنية، كوامن الخلل أشرت لها في إن هذه القوى السياسية من المؤسف جداً لم تضع في حساباتها بناء السيادة، ومن المؤسف جداً هذه القوى السياسية لا تمتلك ثقافة ديمقراطية ويجب أن نعترف بهذا الموضوع، والأمر الأخر هي مفاهيم لم تكن تمتلك قاعدة للمفاهيم يعني خزين للمفاهيم التي يمكن من خلالها بناء الدولة حتى مفهوم السيادة هذا الذي نتحدث عنه ، لم تستطع أن تميز بين مفهوم السيادة الداخلية والسيادة الخارجية وكانت تتحدث عن انتهاك للسيادة الخارجية وأيضاً تتحدث عن عملية تمدد وتدخل في الشؤون الداخلية العراقية، لكنها فشلت في تحقيق مفهوم السيادة الداخلية أي فشلت في فرض سلطتها السياسية، ومنها السلطة الجغرافية والسلطة السياسية وتحقق ما يمكن أن نسميه حماية حقوق الأفراد لذلك أتصور إن هذه الطبقة السياسية والحكومات التي كانت تتشكل من خلالها ، فشلت في تكوين هذه الرؤيا الشاملة اذا ما نظرنا إلى مفهوم السيادة وفق المفهوم الحديث، ولا أتحدث عن السيادة بيروقراطية وسيادة الحق الالهي، لكن لدينا مفهومين قريبين جداً مما تحدث به جان جاك روسو حينما أشار إلى سيادة الأمة وفيما بعد سيادة الشعب.

❖ انتهاك السيادة وتغييب المصلحة

أعتقد لو أننا ابتعدنا عن الهويات الفرعية، وكان هناك إيمان وعملية ثقافة جديدة وإعادة صياغة جديدة لمفهوم سيادة الشعب بعيداً عن الهويات الفرعية يمكن أن نبدأ الخطوة الأولى لمفهوم السيادة الحقيقية، أن نعمل على ترصين السيادة الداخلية والايمان بالسلطات، ومن ثم تحقق المسار الصحيح المرتبط في المصلحة الوطنية بخلاف ذلك أنا أعتقد أن المصلحة الوطنية بعيدة جداً عن هذه الطبقة السياسية وأقول إن معظم الطبقة السياسية لكي أكون أكثر أنصافًا بحاجة إلى إعادة مراجعة داخلياً وأقصد القوى التي تمسك في صنع القرار، بالنهاية هي الآن مسؤولة عما وصلت إليه الأمور في العراق على مستوى إنتهاك السيادة الداخلية والخارجية وحتى غياب المصلحة الوطنية وأيضاً في جزء مهم تغييبها الهوية الوطنية هذا جزء مهم ، اذ رفعت الهويات الفرعية الثانوية على حساب الهوية الوطنية لذلك لم تتحدد المصلحة الوطنية.

❖ لم تستفد الطبقة السياسية من تجارب الاخرين

لم تستفد هذه القوى السياسية من تجارب أخرى لأنها لا تمتلك مشروع دولة ولا تملك مشروعا للسيادة ولا تملك أيضاً أي مفهوم أوأي أطر يمكن من خلالها تحديد ملامح المصلحة الوطنية كانت تنظر إلى المصلحة الوطنية من خلال مصالحها الضيقة وأتحدث عن مصالح زعاماتية ومصالح مكوناتية وحزبية بالتحديد.

❖ العقد السياسي الجديد بحاجة إلى عقول ووجوه جديدة

لذلك أنا أعتقد لا حل إلاّ من خلال إعادة تقييم للتجربة ولمفهوم السيادة وإعادة تقييم لهذه المصطلحات ووجودها وأنا أتصور طرح مشروع العقد السياسي الجديد بوجود عقول ووجوه جديدة ووجود معارضة النخبة هنا لا أتحدث عن معارضة أخرى بل أتحدث عن معارضة بسلوك هذه القوى السياسية يمكن من خلالها أن نرتفع كثيراً بمفهوم السيادة وأيضاً المصلحة الوطنية للعراق.

❖ مدير الندوة: ما خلص اليه الدكتور الشمري في أسباب تباين القوى السياسية

– خلل في بناء السلطة السياسية في العراق وأنها لم تُبنَ على أساس الهوية الوطنية بل تقاسم السلطة بين الأحزاب.

– تكوين رؤساء الوزراء كأيدلوجية سياسية لعب دوراً في هذا التباين وقال أيضاً إن السلطة لم تُبنَ على أساس مشروع الدولة بل على أساس مشروع تقاسم السلطة لذلك طغت المصالح الحزبية على مصلحة الدولة

– الثأر بين صانعي القرار كان من الأسباب التي طرحها الدكتور الشمري

– غياب العمل المؤسساتي اذ لا يمكن تحديد مصلحة عليا اعتماداً على شخص صانع القرار

– هناك هامش لتحديد معايير جديدة للمصلحة الوطنية من خلال إعادة هيكلة النظام السياسي

– إن النخبة الحالية تعيش أزمة ثقة والديمقراطية التوافقية، اذ كانت دولة مغانم وليست مشروع بناء للدولة .

– الحكومات ما بعد 2003 م لم تبلور رؤيا للمصالح الوطنية لأنها لم تكن لديها قاعدة للمفاهيم منها التفريط بين السيادة الداخلية والخارجية.

– قال اذا ما نبتعد عن المصالح الفرعية والهامشية ونقترب من العراق لن تحقق المصلحة الوطنية.

– القوى السياسية الحالية لا تملك مشروع دولة .

– طرح مشروع العقد السياسي الجديد من خلال وجوه وعقول جديدة يراها هي الحل.

-التعقيب الأول-

الدكتور عدنان السراج[204]

إن العراق داخل ضمن هذه التدخلات وهذه المناكفات والتحديات الكبيرة التي واجهتها السيادة العراقية من خلال التفاهمات التي كانت تجري بشكل خارج نطاق الواقع السياسي التي تفرضه العملية السياسية ، في هذه الدراسة أعتمدت على دراسة الباحث المصري خالد التومي الذي كانت دراسته مهتمة بالمسائل التي تتعلق بالسيادة الوطنية وعناصر نجاحها في المجتمع الشرقي، وإضافة إلى ذلك النظريات التي جاء بها جام بودان صاحب نظرية السيادة وجان جاك روسو صاحب نظرية سيادة الشعب وجاك ويلسون ورونالد روبنسون الذين هم أيضاً من فلاسفة السيادة و ارتبطت نظرياتهم بقانون التأثيرات الدولي في السيادة الوطنية وهذا ما حصل في العراق في فرض القوانين الدولية على السيادة العراقية مما جعل الواقع السيادي العراقي ــ نظرياً ــ هو مجرد أسم ولكن عملياً لا يعتمد إلا على وطنية المواطن وأصوله في بناء الحكومة الوطنية، حقيقة بشكل عام النظريات التي تسير ضمن الأجواء العامة للسيادة الوطنية.

تجد إن مبدأ السيادة الوطنية لم يعد واضحا وهو تابع لمرحلة التغيرات وأيضاً بتغير المسؤوليات الدولية التي تتباين مع الزمن واضح إن اليوم وجود تباينات دولية ووجود مصالح دولية وإقليمية تتغير مع الزمن والتي يعد توزيعها بحسب مقتضى ومتطلبات المجتمع الدولي أي بمعنى السيادة الوطنية أصبحت تابعة إلى المتغيرات للمجتمع الدولي بشكل عام ضمن نظريات طرحت على مدى العصور التي مر بها النظام السياسي العراقي طبعا ليس من شأن ذلك أن تكون مصلحة الدول المتحكمة في الشأن الدولي لذلك تكون العنصر الرئيسي الذي يستطيع أن يفرض إرادته على الأمم الصغيرة وإنما يستطيع أن يغير تلك المفاهيم إلى أسلوب واحد ضمن اجراءات تتعلق بالبيئة والواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي والرياضي وهذه تتسارع ضمن مسارات العولمة على نحو واضح جداً ، وهي شبكة من العلاقات الدولية تغير نمط السيادات، وتعطي نمطا جديدا وأسلوبا

---

204 رئيس المركز العراقي للتنمية الإعلامية

جديدا قد ينخدع به الكثير من السياسيين وقد تسير الأمور بشكل ينضم هذه الدول الصغيرة النامية دول العالم الثالث إلى مجريات ومحتكمات والاجراءات الدولية ضمن المجتمع الدولي كذلك ما يشار في الفقه القانوني، يمكن أن تتأثر به نوعية السيادات في الدول، بحكم مبدأ المساواة في السيادة يعني اليوم مبدأ المساواة في الدول بين الدول المستقلة ذات السيادة هو مبدأ نظري لا يمكن أن يكون في العمل على شكل أسلوب على الأرض ويمكن أن يطبقوا السياسيين من أجل تفريض الواقع والمصالح الوطنية على حساب السيادة الوطنية، وهذا من الصعب أن يتجسد على أرض الواقع، و حقيقة الأمر أن أتساع وضيق المساحة لقدرات الدولة في مواجهة القوانين الدولية ومواجهة العولمة ومواجهة المتطلبات الأخرى للدول التي تتغير سياساتها بين فينة وأخرى تجد إن مبدأ القوى هو شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، و هو ما يضيف في النهاية تطبيق العدالة الدولية على كافة الأصعدة.

❖ أهم محطات خارطة طريق لاستعادة السيادة

قراءة بسيطة لما تفضل به السيد إحسان الشمري والسيد سامي العسكري وما قرأناه في الدراسات في مسألة السيادة التي أنتجها معهد العلمين أجد أننا في العراق نحتاج إلى ضرورة مواجهة الأسباب الحقيقية للصراعات السياسية الدولية والإقليمية وكخطوة في تحقيق الاستقرار:

أولا- ضرورة وجود إطار سياسي ملائم يسمح بمشاركة كافة اطياف وشرائح المجتمع في صنع القرار الوطني مع وجود ضمانات لحماية معتقدات الاقليات وثقافتها ونظم حياتها والحيلولة دون اتباع سياسات حكومية تمييزية ضدها.

ثانياً- ضرورة التوسع في نظام الحكم الذاتي الداخلي في الدولة ليشمل كافة أطياف المجتمع وإشراك المواطن على نظام الحكم من الجميع دون استثناء.

ثالثاً- نبذ الخلافات الراهنة واتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات على أسس صحيحة وبقدرات وكفاءات وطنية باعتبارها الطريق السليم لتحقيق الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب المتحققة.

رابعاً: الحد اذ لم يكن الكف من الاعتماد على المساعدات الخارجية لأن مصادر القوى تكمن هنا والحد من المشاكل المديونية الداخلية والخارجية والحد تقوية روابط التعاون الإقليمي والعربي والإسلامي أي بمعنى تجنب التبعية الاقتصادية لكي لا ينتج عنها تبعية سياسية، و يجب معالجة الأزمات المتواترة مع الدول القريبة والصديقة والإقليمية، وأن تراعى الضوابط المستقرة التي تتعلق بهذا التدافع ونحافظ على الدولة واستمراها.

-التعقيب الثاني-

الدكتور عادل الغريري- جامعة بغداد

❖ **تباين الخطاب الإعلامي للقوى السياسية**

من المناسب تسمية هذا الكتاب (أزمة العراق سيادياً) كون العراق ومنذ 17 عشر عاماً يمر بأزمة سيادية مركبة وذات أبعاد ومستويات متعددة منها ما هو سياسي، واقتصادي، وقانوني، وأمني، وإعلامي وبحكم الاختصاص سأتناول في مداخلتي (**البعد الإعلامي في أزمة العراق السيادية**) باعتبار أنَّ السياسة والإعلام احدهما يُكمل الآخر، وأنَّ البعد الإعلامي في تلك الأزمة يتمثل بشكل رئيسي بالخطاب السياسي الإعلامي للقوى السياسية العراقية والمتمثلة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية والقوى السياسية التي شاركت بالعملية السياسية منذ عام 2003 إلى هذا اليوم، والمتابع يجد هناك تباينا وفوضى وعدم وضوح للأهداف في الخطاب السياسي الإعلامي للقوى السياسية العراقية في توظيف مصالح العراق العليا، والهوية الوطنية، ومفهوم السيادة، وأنعكس ذلك الخطاب المأزوم الطائفي أو المذهبي الذي روّج للقواعد الشعبية بشكلٍ كبير، ومن ثم أصبحت قضية السيادة وتحقيقها والحفاظ عليها مادة خطابية في وسائل الإعلام لتحقيق أهداف سياسية وغايات انتخابية ليس إلاّ، وفي وقت الانتخابات يظهر هذا الخطاب السياسي والإعلامي الذي يتكلم عن قضية السيادة والهوية الوطنية من أجل تحقيق بعض المكاسب والغايات الانتخابية.

الخطاب السياسي الإعلامي للقوى الكردية مثلاً، يتبنى مفهوماً خاصاً للمصلحة الوطنية والسيادة ويعمل على وفقه من أجل مصالح ذاتية ضيقة بعيدة كل البعد عن سيادة العراق وأرضه بشكل

عام، وكذلك الحال بالنسبة للقوى السياسية الشيعية والقوى السياسية السنية وغيرها من القوى المشتركة في العملية السياسية.

❖ الخطاب السياسي الموجه للقوى الشعبية ذات منطلقات ذاتية

إن المتابع لوسائل الإعلام الاجتماعية والقنوات الفضائية وخاصةً التابعة لهذه القوى السياسية، وأيضاً – ومع الأسف – الإعلام الحكومي كان مساهماً مساهمة كبيرة في هذا الاتجاه لأن هناك سيطرة كبيرة للسلطة الحاكمة على الوسائل الإعلامية الحكومية، فنجد أنَّ الخطاب السياسي الموجه للقوى الشعبية ينطلق من منطلقات ذاتية ومصلحية غير موحدة الاتجاه نحو مفهوم السيادة والمصالح العليا للدولة العراقية، وأجد من الضروري جداً أنْ يتبنى هذا الملتقى مفهوماً – كما قال الدكتور احسان – وانْ يكون هناك ميثاق شرف سياسي جديد أو عقد سياسي جديد، ويكون هذا العقد السياسي وفق مبدأ الخطاب السياسي الإعلامي بين القوى السياسية، وبالذات صاحبة النفوذ وصاحبة القنوات الفضائية ووسائل إعلام، تكون متحكمة بالشأن السياسي العراقي وفق مبادئ الدستور والقانون التي لم يلتزم بها أحد منذ عام 2003 إلى هذا اليوم، وأنْ يركز ذلك الميثاق على تبني خطاب سياسي إعلامي جامع تجاه القضايا المصيرية التي تخص الدولة العراقية وعلى رأسها قضايا السيادة والمصلحة العليا للدولة، لأننا اليوم وبصراحة القوى السياسية لم تعِ خطورة الموقف وخطورة الأزمة السيادية التي يعيشها العراق. اليوم الجمهور والقواعد الشعبية للكثير من الأحزاب التي كانت مسيطرة منذ عام 2003 – 2014 حيث تغيّرت الرؤية، وتغيّرت الأهداف، نتمنى للقوى السياسية الجديدة المتصدرة للمشهد السياسي الجديد أنْ تنتبه إلى هذا الحال.

❖ الانفتاح على تخصص الإعلام وعدم الاقتصار على البعد السياسي

أود أنْ أدعو إدارة هذا الملتقى المهم والقائمين عليه إلى الانفتاح على تخصص الإعلام كون البعد الإعلامي يلعب دوراً أساسياً في جميع القضايا السياسية، وعدم حصر الموضوع بالبعد السياسي لأن الإعلام والسياسة علمان يُكمل إحداهما الآخر، بل يعد الإعلام اليوم السلطة الأولى في كل دول العالم المتقدمة، وهو المرآة العاكسة للسلطة، والسلطة المؤثرة في عالم السياسة.

-التعقيب الثالث-

الاستاذ عمار البغدادي[205]

❖ الأممية تحكم إيقاع الحركات الإسلامية

أحييكم في ملتقى بحر العلوم، وأحيي هذه الخطوة الكبيرة، في الحقيقة أعجبتني المراجعة العلمية، والموضوعية، والسياسية الكبيرة للاستاذ (سامي العسكري) وهو واحد من قيادات حزب الدعوة الإسلامية، وهو يراجع مفهوم السيادة والوطنية، في السابق عندما كنّا في حزب الدعوة الإسلامية وفي عموم الأحزاب الإسلامية التقليدية كنّا نتحدث عن هذه الأممية الكبيرة التي تحكم إيقاع حركتنا السياسية ولا نجد أيُّ شيء له علاقة بالسيادة الوطنية أو مفهوم الوطنية في عملنا الإسلامي، أنا أتحدث بشكل واضح ولا أريد أنْ أشظي حديثي على اتجاهات مختلفة، وأنا اتحدث عن مفهوم السيادة والوطنية بالتحديد، والاستاذ سامي العسكري راجع هذا الموضوع بشكل مكثف واعتقد أنَّ هذه المراجعة ستفدينا نحن المنتمين إلى هذا المشروع (مشروع الإسلام السياسي) الذي يتبنى اليوم في العراق بناء الدولة ومشروع إدارة الدولة، واعتقد أن هذه المراجعة مفيدة لأنَّ هذه الموضوعة مربكة ومعقدة تتعلق بمصالح الناس، وتتعلق بسيادة الأمة على نفسها بولاية الأمة على نفسها، وهذه موضوعة معقدة ولا يمكن الخروج منها إلا برؤية، ويعني أنْ نخرج من هذه المادة ونحن متأكدون أنَّ هذا المسار سيكون على الطريق الصحيح.

---

205 كاتب وإعلامي

القسم الثاني

مداخلات وتعقيبات المحاضرين

❖ **الاستاذ سالم مشكور:**

الديكتاتوريات ساهمت في تغييب الروح الوطنية

الاستاذ سامي العسكري تحدث بنقاط مهمة جداً في موضوع أسباب غياب الوطنية وضعف الوطنية، وهي كلها أسباب حقيقية وموجودة لكن أنا أُضيف لها شيئا واحدا وهو الدكتاتورية، والدكتاتوريات عادة مثل النمط الذي عشناه هي تختزل الوطن بالحاكم وعائلته، وبالتالي تنشأ ثقافة ومن يُريد أنْ يخدم وطنه هو في عرفه وفي وعيه يخدم الحاكم لأنَّ الحاكم اختزل الوطن في نفسه وعائلته ولا مجال للوطنية إلاّ لهذه الفئة المستفيدة من الحاكم وبيئته السياسية، وهذا تاريخياً وليس جديداً.

و في الموروث الشيعي هناك موضوع المظلومية دائماً على يد الحاكم لأن الحاكم كافر وظالم ومن ثم يجب الخروج عليه، هذا أيضاً عنصر إضافي آخر فغابت الوطنية خاصة عن الساحة الشيعية للعاملين الماضيين وحتى الكردي أيضاً وليس فقط الشيعي بسبب الاضطهاد واحتكار الوطن للحاكم ولعائلته وللمورث التاريخي في المظلومية عندما كانت الدولة دائماً قامعة.

نجحت التجربة الماليزية في تقوية الوطنية

موضوع تجارب الدول الأخرى في تقوية الوطنية أنا أريد أنْ أُلفت النظر للتجربة الماليزية، وماليزيا التي كانت في عام 1980 تشهد صراعات بين ثلاثة مكونات، لكن النظام الجديد الذي جاء به المهاتير محمد وحد ماليزيا ومنع الحديث عن المجموعات والإنتماءات، وكمم الحريات ولكن بشكل إيجابي، وقال لهم لا مجال لحريات الرأي ولا معنى للحديث عن ديمقراطية وحريات الآن ونحن جياع تمزقنا الخلافات، وبنى بُنيّة اقتصادية ونقل بلده من بلد فقير ليس فيه إلا الموز وشوارع غير مبلطة إلى بلد اقتصادي خلال عقد ونيف، وعند ذلك فتح الحريات وخلال هذه المرحلة رفع شعاراً واحداً لفت نظري عندما كنت في زيارة في ماليزيا، اذ في كل مكان توجد خارطة ماليزيا

وعليها رقم واحد فقط، فسألتهم ما معنى ذلك؟ قالوا "لأنَّ ماليزيا واحدة" وكذلك منع البرامج السياسية لمدة 10 سنوات فتم تقوية الروح الوطنية ومن بعد ذلك أصبحوا قوة اقتصادية ، وصار لهم شعور وطني قوي دفعهم إلى المزيد من التنمية والتفاعل فيما بينهم.

مشروع ولاية الفقيه واجه إشكالية في التطبيق

أمّا بالنسبة لموضوع ولاية الفقيه كمشروع صحيح في البداية لكن الإخوة الذين كانوا مواكبين تلك التجربة يعرفون أنَّ هذا المشروع حتى في إيران واجه اشكاليات في التطبيق وتم وضع إشكالات واسئلة حوله بدليل أن أبسط مواطن يحمل الجنسية الإيرانية هو مفضل في حقوقه على مرجع عراقي لو ذهب وأقام في إيران، ومن ثم واجهوا إشكالية في التوفيق بين موضوع نظرية أممية ولاية الفقيه الذي طبقوه وأعلنوه وتطبيقاته العملية.

موضوع الديمقراطية التوافقية التي أشار لها الاستاذ إحسان اعتقد أن هذا المصطلح انتهى وهو نظام توافقية وليس ديمقراطية، حتى صاحب هذا المصطلح وهذه النظرية تراجع عنه بسبب فشله في التطبيق.

❖ **الاستاذ سجاد عبد الرحمن حنون**

كيف نؤسس لتيار سياسي يؤمن بالعراق

سؤالي للاستاذ سامي العسكري، ذكر خلال محاضرته الفكر الإسلامي والفكر القومي والفكر الإيديولوجي، وسؤالي كيف نؤسس تياراً فكرياً يؤمن بالعراق أو بالهوية العراقية مع وجود الفكر الإسلامي والقومي والإيديولوجي بمعنى الماركسي وغيرها الذي لا يؤمن بالهوية العراقية، وإنْ استحال تأسيس هذا التيار هل سنفقد السيادة؟، لأن جميع المداخلات ذكرت أنَّ السيادة تنبع من الداخل قبل الخارج.

❖ **الاستاذ مازن صاحب**

ما دور الآباء المؤسسون في بناء الهوية الوطنية؟

مع وجود أثقال فكرية وأثقال دكتاتورية تحيط بالمجتمع، فما دور الآباء المؤسسين في بناء الهوية الوطنية وسيادة الدولة؟ مثال بسيط أُريد أنْ أطرحه على السادة المتحدثين وهو موضوع المحكمة الدستورية، نحن الآن نمضي إلى تمزيق الهوية الوطنية وتمزيق مفهوم السيادة بإجراءات يقوم بها من نستطيع تسميتهم بالآباء المؤسسين لسيادة الدولة.

❖ **الدكتورة باخشان رشيد – اقليم كردستان العراق**

المصالح الطائفية تم تقديمها على المصالح القومية :

قال السيد سامي العسكري أنه بعد العام 2003 تم تقديم المصالح القومية على الطائفية، ويجب أن نكون دقيقين وواقعيين في هذا الموضوع ، فبعد عام 2003 تم تقديم المصالح الطائفية على المصالح القومية، أنا كردية ولا أُنكر ولو أحسست أنَّ حقوقي مصانة في العراق لن أُطالب بالفيدرالية أو الحكومة الذاتية أو أقوم بالاستفتاء من أجل الانفصال عن العراق، ولكنني لا أحس أنَّ حقوقي مصانة كباقي المواطنين العراقيين في داخل العراق.

فكرة الأغلبية السياسية تقود العراق نحو الديكتاتورية

النقطة الثانية، بمجرد طرح فكرة الأغلبية السياسية بالعراق ، كأننا نقود العراق نحو الدكتاتورية الطائفية، وأرجو التركيز على هذه النقطة من طرح الأغلبية السياسية وما رأيناه في مواقف القروض دليل واضح بأننا لو مضينا بهذا الموضوع فأننا نودي بالعراق إلى هاوية أخرى بعد الخروج من الهاوية البعثية، وهو الدخول إلى هاوية الدكتاتورية الطائفية.

هناك فكرتان يجب أنْ أوضحهما، الأولى هي حصر السلاح بيد الدولة والتخلص من المليشيات والفصائل الخارجة عن الدولة، لكي يعود العراق إلى سيادته، وتفعيل دور الإعلام والأكاديميين في زرع روح المواطنة لدى جميع العراقيين، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الأخرى.

تعقيبات المحاضرين

❖ **الاستاذ سامي العسكري**

❖ **هل يمكن بناء الهوية الوطنية مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية؟**

هل يمكن بناء هوية وطنية عراقية مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية أم لا؟ أنا في الواقع أدعو إلى الاستفادة من التجربة الإيرانية، و لاشك أن إيران دولة إسلامية ولا أحد يقول خلاف ذلك، ولكنها في نفس الوقت دولة وطنية والاحساس الوطني والشعور الوطني عند المواطن الإيراني لا غبار عليه، وعلى سبيل المثال ، على إختلاف التيارات السياسية والفكرية في إيران لكن الجميع متفقون على دعم الحكومة في هذا مجال الملف النووي، لأنَّ الوطنية مترسخة في الشعب الإيراني، والإيرانيون منذ مئات السنين هم دولة قومية ، وعندهم إيران أولاً سواء كانوا صفويين أم قاجاريين، أم الشاه أيّ حكومة بهلوي أم حتى داخل حكومة الجمهورية الإسلامية، وداخل إيران لا يوجد خلاف حول خارج الحدود، **نعم إيران تتعامل بوطنية كحكومة ودولة ولكنها تستفيد من الشعار الإسلامي أو من الشعار المذهبي لتوظيف الآخرين خارج إيران لمصالح إيران**، وكما تفضل الاستاذ سالم أنَّ دستور إيران يميز بين المواطن الإيراني – بغض النظر عن دينه – اذ اليهودي الإيراني من حقه أنْ يشترك في الانتخابات ومن حقه أنْ يحصل على جنسية، المرجع الشيعي العربي لا يستطيع الحصول على جنسية وليس له الحق أنْ يشترك في الانتخابات، **وهذا يعني أنَّ معيار الوطنية مثبّت دستورياً ومنسجم مع تجربة إيران**، لذلك أنا أدعو كل الإخوة الإسلاميين إلى أنْ يفهموا أنَّ الوطنية لا تعني التخلي عن الإسلاميين، بل العكس يجب أنْ نصوغ وطنية إسلامية عراقية خاصة بنا تضع مصالح العراق فوق مصالح الآخرين، وهذا ما تفعله إيران، وهي في كل حركتها السياسية في المنطقة تبحث عن مصلحتها في الأساس، وتوظف كل المفردات الممكنة من مذهب ومصالح الإسلام...الخ لصالح هذه القضية، ولذلك حينما تتعامل مع باقي الدول لا تتعامل على أساس عقائدي، وهناك مثال بسيط وواضح وهو النزاع بين اذربيجان وأرمينيا، واذربيجان دولة إسلامية شيعية، وأرمينيا دولة مسيحية وفي أي نزاع بين هاتين الدولتين تقف ايران مع أرمينيا ولا تقف مع الشيعة الاذربيجانيين، وذلك لحسابات سياسية لها علاقة بالتاريخ و بالجغرافية.

❖ **الذين اشتركوا في كتابة الدستور غاب عنهم الهم الوطني**

أمّا فيما يخص سؤال الاستاذ مازن حول الآباء المؤسسين هم من يمزقون الهوية الوطنية، إن التغيير الذي حصل في العراق لم يحصل بأيدي عراقية يعني ليس هناك ثورة حصلت وأطاحت بالنظام السابق، ولا ثورة شعبية، ولا انقلاب عسكري، وإنّما قوات أجنبية غازية دخلت أسقطت النظام وتحكمت بالملف العراقي بكامله، **فاذا اعتبرنا نقطة الشروع لتأسيس الدولة الجديدة هو كتابة الدستور فالذين اشتركوا في كتابة الدستور كلٌ لهُ همومه الخاصة فيه وغاب الهم العراقي**، الكردي يفكر كيف يحافظ على كردستان وكيف يوسعها ويجعلها إقليما وكيف يجعلها دولة، لأنَّ هذا حق مشروع كما يعتقد، والحلفاء اغتصبوا هذا الحق وفرضوا على الكرد أنْ يكونوا جزءا من العراق. الشيعي يُريد أنْ يمنع إعادة التجربة المريرة التي عاشها في ظل حكومات سابقة ، مان معظم حكامها من السنة ويُريد أنْ يُثبّت الهوية الشيعية في الدستور، السني يُريد أنْ يسترجع ما يمكن استرجاعه من السلطة التي كانت يحتكرها ويمتلكها منذ مئات السنين.

في هذا الجو لم يكن هناك شيء أسمه العراق، ولم تكن هناك هوية وطنية، هناك هوية قومية كردية عربية، والقومية العربية منقسمة على قومية شيعية وقومية سنية، وكل مواد الدستور هي انعكاس لهذا الجو، فالمؤسسون هم هؤلاء وليس الذين أسسوا المحكمة الاتحادية أو صوتوا على المحكمة الاتحادية؛ لأنها صممت وثبتت في الدستور، وهذا الذي يجري هو تشريع لما موجود في الدستور.

❖ **الدكتور إحسان الشمري**

❖ **قانون المحكمة الاتحادية يكرس الهويات الفرعية**

من المؤسف بعد سنوات لا يمكن القول إنَّ هناك آباء مؤسسين في العراق، كنا نعتقد بأنَّ هذه الزعامات يمكن أنْ تعمل على بناء دولة، لكن على ما يبدو أننا أصبحنا أمام واقع مختلف كثيراً.

إنَّ هؤلاء الذين نطلق عليهم (الآباء المؤسسون) خطئاً ما بعد سنوات من خلال تقييم أداءهم، لذلك قانون المحكمة الاتحادية هو على ما يبدو تكريس لهويات فرعية مرة أخرى، ولإيديولوجيات طائفية دينية على حساب المصلحة العليا أو المصلحة الوطنية للبلاد، لذلك لم أعد اقتنع بأنَّ هؤلاء آباء مؤسسين قد أكون قاسياً في الطرح لكن هذا هو الواقع بالتحديد.

❖ **الحوار الوطني الفرصة الأخيرة للنظام السياسي**

أمّا في قضية التغيير وكيف يمكن للتغيير، بغض النظر عن الطرح للسيد رئيس الوزراء الكاظمي، لكن اعتقد مفهوم الحوار الوطني هو الفرصة الأخيرة لهذا النظام السياسي، ولابدَّ أنْ تجتمع القوى السياسية حول مفهوم حوار وطني تأسيسي، ويعني أنْ تتفق على المفاهيم العامة، ومنها السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، وأيضاً تتفق على المصلحة الوطنية وحدودها وأبعادها، وتتفق على دستور جديد، وتتفق على قوانين احترام السلطة السياسية واحترام مؤسسات الدولة، اذا تحقق هذا الأمر يمكن أنْ نبدأ مشوار التغيير، لكن بخلاف ذلك أتصور بأنَّ التغيير لا يمكن إيجاده ومن ثم نحن أمام انسداد، ومرة أخرى أقول إن هذا النظام السياسي على وشك السقوط وهذا ما لا تدركه هذه الزعامات والقوى السياسية.

❖ **هل يوجد حل لأزمة وسائل الإعلام والاخبار المفبركة**

سؤال من السيدة مريم والسؤال هو " هل تكون في بعض الأحيان القنوات الفضائية ووسائل الإعلام عند نشر الخبر بدون أثبات أو صحة الخبر وهذا سوف يجعل جهة أو مصلحة حزب معين وتكون هناك إثارة التساؤلات، هل يوجد حل لهذه الأزمة؟"

❖ **الدكتور عادل الغريري: وسائل الإعلام تروج لخطاب الكراهية**

في الحقيقة لا توجد عملية السيطرة ومركزية في الإعلام بالعراق، ومثل ما تحدث الأخ الدكتور احسان نحن نعيش اليوم في فوضى عارمة في كل شيء، في الجانب السياسي والاقتصادي والإعلامي، فالأزمة التي نعيشها الآن هي أزمة إعلامية وأنا دائماً أؤكد بأنَّ الجانب الإعلامي في هذه الأزمات يلعب دوراً أساسياً، فعملية السيطرة وتنظيم مسألة الإعلام غير موجودة، وهناك كثير من خطاب الكراهية يُروج في وسائل الإعلام والقنوات الفضائية، فكيف يمكن أنْ نُسيطر على خبر غير صحيح ومفبرك يروج في وسائل الإعلام؟ لأنَّ هذه الوسائل الإعلامية هي بالأساس تابعة إلى جهات وقوى سياسية تُريد تحقيق مصالح وأهداف وسياسات وتوجهات خاصة بها، فصعب جداً السيطرة على هذا الموضوع وعملية ضبطه، ولابدّ أنْ يتم الاتفاق في العقد السياسي

الجديد أنْ تُحدد هذه الحريات لأنَّ حرية التعبير ليست بهذه الطريقة، ويجب إيجاد ميثاق شرف إعلامي سياسي لضبط الخطاب السياسي.

❖ **الحقوقي حيدر عواد كاظم**

إنَّ فقدان الثقة بالسياسيين العراقيين ابتدأ منذ سنة 1958 في انقلاب عبد الكريم قاسم لغاية هذا الوقت. النقطة الثانية، إنَّ الحل الأمثل لإعادة الثقة الوطنية هو إعادة الهوية الوطنية للعراقيين.

❖ **الدكتور إحسان الشمري: بناء الهوية الوطنية تتطلب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني**

أمّا في قضية الهوية الوطنية وإعادة صياغتها، هذا الموضوع لا يتطلب تداخلا من قبل السلطات، وإنّما لابدَّ أنْ تكون هناك فعاليات أخرى، نتحدث عن الفعاليات المجتمعية كمؤسسات المجتمع المدني، وكذلك المنظومة الدينية التي لابدَّ أنْ تدفع باتِّجاه إعلاء الهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية، بالإضافة إلى قضية النخبة لابدَّ أنْ تتصدى لتثبيت الهوية الوطنية رغم فشل الطبقة السياسية لابدَّ أنْ يكون هناك تصدٍ من قبل النخبة كالمثقفين، أدباء، أساتذة جامعات والقطاعات الأخرى التي يُطلق عليها النخبة، هذا يجب يتم العمل عليه بشكل واضح، وكثير من التجارب السابقة التي شهدناها على مستوى تاريخ بناء الدول اعتمدت على النخب أكثر مما كانت تعتمد على السلطات حينما تنحرف السلطات، نحن ما بعد عام 2003 أمام سلطة انحرفت عن الديمقراطية وانحرفت عن السيادة، وكذلك انحرفت عن المصلحة الوطنية ولذلك لابدَّ أنْ تتصدى فعاليات أخرى لتثبيت الهوية الوطنية، الطريق طويل أمام هذه الفعاليات ولكن بكل الأحوال أنا أعتقد أنها يمكن أنْ تُساهم في بلورة الهوية والمصلحة الوطنية.

(3)

الندوة الافتراضية الثالثة

المتغير والثابت في المصلحة الوطنية

16 اذار 2021

إدارة الندوة :الدكتور راجي نصير

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الندوة التي شُرفت بإدارتها .. تحمل عنوان: (الثابت والمتغير في المصلحة الوطنية) .. هي استكمال للندوتين السابقتين .. ضمن سلسلة ندوات مترابطة ومتكاملة ومتواصلة.. جرت وستجري مستقبلا.. كل منها تعتمد على مخرجات الندوة التي سبقتها.. وتتكامل معها.. وصولاً إلى الإجابة على التساؤلات التي أثارها كتاب (أزمة العراق سيادياً).

الندوة ــ بسبب الأوضاع الصحية وجائحة كورونا ـ تجري عبر الانترنت من خلال برنامج زووم، ولمن أراد المتابعة فالندوة تبث مباشرة على صفحات ملتقى بحر العلوم للحوار وصفحة معهد العلمين للدراسات العليا على الفيس البوك..

وللتذكير خلاصات

خلاصة الندوة الأولى:

فإن الندوة الاولى ناقشت موضوع (سيادة الدولة والمصلحة الوطنية) من حيث المفهوم والآليات.. وأهم الآراء التي طُرحت فيها :

- ليس هناك حديث عن السيادة بشكل مطلق.
- الدولة لم تعد حرة التصرف في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية بسب المعاهدات والاتفاقيات الدبلوماسية والدولية

- المصلحة الوطنية هي في المواطنة والأمن والحكم الصالح واحترام سيادة القانون والتعددية السيادية المنظمة بقانون.
- المصلحة الوطنية تتعلق بالسياسة الداخلية وتمتد إلى العلاقات الدولية والعلاقات بين الدول.

خلاصة الندوة الثانية

أما الندوة الافتراضية الثانية فقد ناقشت اشكالية العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحة الوطنية من زاوية (تباين الرؤى بين القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية).. وأهم ما طُرح فيها :

- ليست هناك سيادة كاملة..
- الدول القوية هي التي تتمتع بنسبة عالية جدا من السيادة.. والدول الضعيفة في معظمها منقوصة السيادة.
- التيارات الفكرية التي حكمت العراق منذ التأسيس لم تدفع باتِّجاه بناء الوطنية.
- سبيل العراق نحو السيادة هو في تقوية الداخل.
- نحتاج لإعادة صياغة مفهوم المصلحة الوطنية، وإعادة هيكلة النظام السياسي.
- القوى السياسية لم تضع في حسابها بناء السيادة، ولا تمتلك ثقافة ديمقراطية.
- الخطوة الأولى لبناء السيادة الوطنية هي الابتعاد عن الهويات الفرعية.

ندوة اليوم

وفي ندوة اليوم سنواصل مناقشة موضوع اشكالية العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحة الوطنية.. هذه المرة من زاوية (الثابت والمتغير في العلاقة بين السيادة والمصلحة والوطنية)

المحاضران: وسيكون محاضراً فيها :

- النائب الدكتور نعيم العبودي

- الدكتور خالد المعيني/ مدير مركز دجلة للتخطيط الاستراتيجي.. أستاذ النظم السياسية في كلية الرشيد الاهلية الجامعة في بغداد.

باسم ملتقى بحر العلوم للحوار ومعهد العلمين للدراسات العليا وصحيفة المواطن نرحب بالضيفين الكريمين.. وسيكون لكل منهما 15 دقيقة للإجابة والتعليق على تساؤلات الندوة ..

التعقيبات: بعد كلام المحاضرين ستكون هناك ثلاث تعقيبات: الأولى للنائب الدكتور جوان احسان. والثانية للدكتور المستشار شروان الوائلي. والثالثة للاستاذ المساعد الدكتور عماد مؤيد جاسم، وسيكون لكل من السادة المعقبين 5 دقائق.. نفتح بعدها باب الحوار والمداخلات من السادة الحضور الكرام.. وردود المحاضرين والمعقبين.. وعلى مدى نصف ساعة..

تساؤلات اليوم: أما أسئلة ندوة اليوم التي نحاول الإجابة عليها، فهي:

السؤال الأول: يقول أحد القادة السياسيين في حديثه عن المصلحة الوطنية " لا يمكن الحديث عن المصلحة الوطنية بمعزل عن مصالح الآخرين.. بل لا يمكن تحقيق تلك المصالح الا من خلال الإقرار بمصالح الاخرين".

- كيف يمكننا فهم وتفكيك هذه العلاقة التكاملية بين مصالحنا ومصالح الآخرين؟

السؤال الثاني: هناك إشكالية حول ماهية المصالح الوطنية، فمنهم من يراها مصالح اقتصادية، وآخر ينظر اليها بعدها ثقافية، وهناك من ينظر اليها من منظور قومي او اثني؟

- ما المعيار المرجعي لتحديد المصالح الوطنية التي تدافع عنها الدولة ويساندها الشعب.

السؤال الثالث: يشير أحد الأكاديميين في الكتاب إلى أن السيادة تتسم بالثبات كونها راسخاً من أركان الدولة، أما المصلحة فهي قابلة للتغيير في ضوء مقومات قوة الدولة.

- كيف نفهم الثابت والمتغير في هذه العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية؟

السؤال الرابع: من توصيات احد الباحثين في تنظيم العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية هو (الاتفاق على ثوابت المصلحة الوطنية).

- ما الخطوط العامة لهذه الثوابت؟

السؤال الخامس: يشير احد رؤساء العراق في مشاركته إلى (ان مفهوم السيادة متغير وقابل للتفاوض حسب قوة البلد وفهمه لمصالحه الوطنية، وان ما يبدو خدشاً للسيادة، ربما يحقق مصالح عليا للدولة وفق مقتضيات ميزان القوى الإقليمي والدولي، مستشهداً باتفاقية الاستسلام اليابانية – الأميركية، وقرار تمسك اليابان ببقاء القوات العسكرية على الرغم من رغبة اميركا في سحب قواتها).

– كيف تساعدنا هذه الرؤية على توظيفها في المشهد العراقي لتحقيق المصالح الوطنية؟

السؤال السادس: يعد احد رؤساء العراق في حديثه (ان تعريف المصلحة الوطنية صعب، وان السيادة تعني تمثيل إرادة الامة التي تحتاج إلى رؤية عميقة تفهم تاريخ البلاد وظروفها كما تعرف المصالح المستدامة القائمة على احترام نسيج الامة وليس تفكيكه أو تجاوزه.

– ماذا يمكن ان نستفيد من هذه الرؤية في تحديد العلاقة بين السيادة والمصالح الوطنية؟

نبدأ على بركة الله مع المحاضر الأول الدكتور نعيم العبودي والمحاضر الثاني الدكتور خالد المعيني.

(1)

محاضرة الدكتور نعيم العبودي

الثابت والمتغير في العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية

تعد السيادة من الخصائص المميزة للدولة إلى جانب امتلاكها الشخصية المعنوية، ومن ثم فلا تعد السيادة ركناً من أركان الدولة التي تتمثل بالشعب والإقليم والسلطة (النظام السياسي) . وينصرف مفهوم السيادة بمعناه البسيط والتقليدي إلى أن سلطة الدولة توصف بأنها سلطة عليا ولا يعلو عليها شيء ولا تخضع لأي أحد أو سلطة أخرى. ووفقاً للمفهوم التقليدي للسيادة فإنها تقوم على معنى سلبي ينصرف إلى إنكار كل مقاومة أو قيود على السلطة العامة . كما عرفها جان بودان بأنها تجسيد لشخص الحاكم الذي يعد جوهر السيادة، ولهذا فإنها تعني سلطة الإكراه والقوة القانونية التي تتمتع بها الدولة، أو ما يعرف بـ (امتيازات السلطة العامة التي تستطيع الدولة

بموجبها اصدار القوانين وفرضها على جميع الأفراد المتواجدين داخل حدودها). أما جان جاك روسو فقد عرف السيادة الوطنية بأنها تلك التي يجسدها الشعب بشكل أساسي وهو مصدرها وهو ما أطلق عليه لاحقاً مبدأ سيادة الشعب، اذ يرى إن الإرادة الشعبية هي التي تشكل في الأخير السيادة التي تتمتع بها الدولة.

ويتفق المختصون على أن ظهور السيادة ظهر مع نشأة الدولة الوطنية في أوربا بعد معاهدة وستفاليا 1648، اذ تكرس مبدأ السيادة التي تتمتع بها الدول داخل إقليمها الوطني دون أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، فضلاً عن تجسيده للقاعدة الدولية التي بموجبها تقيَّم الدولة.

خصائص السيادة

وتتميز سيادة الدولة بالعديد من الخصائص الاتية: أولاً: الأصالة ثانياً: الديمومة والشمولية وعدم التجزئة.وثالثاً: عدم جواز التنازل عنها .ورابعاً: إن السيادة لأي دولة تجسد مظهراً من مظاهر الاستقلال الوطني الذي تتمتع به الدولة. وبهذا يمكن القول إن للسيادة مفهوماً قانونياً ومفهوماً سياسياً:

المفهوم القانوني للسيادة يرتبط بالمبادئ التي يقررها القانون الدولي الذي يجعل كل دولة تتواجد في المجتمع الدولي على أساس مبدأ المساواة ودون تمييز.

المفهوم السياسي للسيادة يتصل بالواقع الدولي الذي توجد فيه عدة دول تتمتع بسيادة فعلية وحقيقية تمكنها عند الضرورة من التصدي لأي تدخل خارجي ومواجهة الضغوط الخارجية.

وبهذا يتضح وجود نوعين للسيادة هما السيادة الداخلية والسيادة الخارجية. وقد كان للفقيه الفرنسي (جان بودان) أثر كبير في ظهور مصطلح (السيادة) في كتابه الشهير الصادر عام 1576 المسمى (الكتب الستة في الجمهورية)، وأرسى النظرية العامة والمتكاملة لمفهوم السيادة. ولقد تم التأكيد على مبدأ سيادة الدول والمساواة بينها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 .

السيادة متغير وليس ثابتاً

وبناءً على ما تقدم تعد السيادة الوطنية من المتغيرات، وليس من الثوابت، بعدّها عنصراً بنائياً أساسياً اقترن بظهور مفهوم الدولة، وتكرس بشكل أوضح ضمن المفاهيم القانونية والسياسية حينما ارتبط عضوياً بمفهوم الدولة الوطنية، فأصبح يصنف ضمن أسس الدولة الوطنية بعدها نموذجاً حديثاً للتنظيم السياسي .

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل يشكل متغير السيادة الوطنية الإطار المحدد لفكرة الحدود الوطنية للدولة، واستناداً للمدلول الويستفالي (نسبة لمؤتمر ويستفاليا سنة 1648) لمتغير السيادة فإن الكينونة القانونية والسياسية للدولة في المجتمع الدولي تتجلى وفقاً لذات المتغير،وينطبق الحكم ذاته بالنسبة إلى الأركان الأساسية للدولة زائد الاعتراف الدولي. غير أنه يلاحظ أن التصور الكلاسيكي للسيادة قد انتهى، وقد أصبح في الواقع الدولي الراهن محل تحول في الشكل والمضمون كمحاولة تفكيكية لمتغير السيادة الوطنية وبالتبعية تفكيك الدول الوطنية، اذ توسع مفهوم السيادة ليجعل الدولة ملزمة باحترام ما يمليه عليها التزاماتها الدولية الناشئة عن عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية، فضلاً عن تدويل حقوق الانسان.

السيادة في الدستور العراقي

ومن هذا المنطلق نجد أن دستور جمهورية العراق لسنة 2005 قد أكد على السيادة في العديد من المواد، منها المادة (1) التي تنص (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة) . وكذلك المادة (5) من الدستور التي تقرر سيادة القانون وسيادة الشعب بعدّها من صور السيادة. فضلاً عن المواد (50) و(79) من الدستور التي تلزم رئيس وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء بأداء يمين الإخلاص للوطن بالحفاظ على استقلال العراق وسيادته. وينطبق الحكم ذاته بالنسبة إلى رئيس الجمهورية وفق المادتين (71) و(67) من الدستور بالنص على اعتبار رئيس الجمهورية يمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته.

بالإضافة إلى المادة (109) من الدستور التي تلزم السلطات الاتحادية الثلاثة بالحفاظ على السيادة الوطنية. فضلاً عن تطرق الدستور في المادة (8) منه إلى المفهوم الحديث للسيادة المتمثل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلاً عن ضرورة احترام الالتزامات الدولية للعراق.

قرار إنهاء الاحتلال الأجنبي

وبناء على ما تقدم فقد بادر مجلس النواب إلى اصدار قراره النيابي في 5/ 1/ 2020 من أجل إنهاء الاحتلال الأجنبي للأراضي والمياه والأجواء العراقية، والزام رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة باستكمال المتطلبات اللازمة، ولهذا فإننا ندعو الحكومة إلى الالتزام بهذا القرار النيابي بعده كاشفاً عن السيادة العراقية المقررة بموجب الدستور، وذلك من أجل استكمال بناء المؤسسات الدستورية وترسيخ مبدأ سيادة القانون.

ظاهرة تراجع مفهوم السيادة

ويمكن القول إن تراجع مفهوم السيادة لا ينحصر في العراق فحسب، بل أصبح ظاهرة عامة في جميع الدول، نتيجة تسارع تدفق مسارات العولمة وثروة الاتصالات، التي أدت إلى الاندثار التدريجي لمفهوم السيادة، التي أصبحت معها قدرة الدولة في ممارسة سيادتها تعد من المسائل النسبية المتغيرة.

عالم اليوم بدون سيادة

ولقد ذهب بعض الفقهاء ضرورة إعادة مفهوم السيادة لمواجهة التحديات التي تنتجها الفواعل الدولية غير الدول كالأسواق المالية والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، فيما طرح آخرون أفكاراً راديكالية بالقول بأن عالم اليوم هو عالم بدون سيادة نتيجة شدة الترابط الاقتصادي الذي يميز العلاقات الدولية، مما يجعل مسألة السيادة الاقتصادية دون أي تأثير، ونتيجة أيضاً لتزايد التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول، مما يجعل فكرة السيادة السياسية للدول بدون أي أهمية.

تعزيز دعائم الدولة الوطنية

وفي الختام مهما قيل بشأن السيادة الوطنية فإن السبيل الوحيد لمواجهة تداعيات الواقع الدولي الراهن في ظل العولمة يتمثل بتعزيز دعائم الدولة الوطنية بصفة عامة، و تعزيز دعائم السيادة الوطنية بصفة خاصة. وفي الوقت ذاته ندعو إلى إعادة بناء الدولة العراقية الحديثة بالشكل الذي يرتكز ــ في بادئ الأمر ــ على تحقيق السيادة الوطنية السياسية التامة بإنهاء كل مظاهر الاحتلال العسكري الأجنبي بصورة مباشرة على الأراضي والأجواء العراقية. ومن ثم يصار في المرحلة الثانية من مراحل تحقيق السيادة إلى معالجة انهيار السيادة الاقتصادية في العراق في إطار الحد من العولمة وتحقيق استقلال القرار الاقتصادي العراقي.

وأشار الدكتور راجي نصير إلى ما خلص اليه الدكتور العبودي في حديثه:

- **أكد في القرن الحالي إختلاف معنى السيادة الوطنية، وانها ليست ركناً من اركان الدولة بل من خصائصها.**
- **السيادة تعني سلطة الدولة، سلطة عليا، والسيادة لأي دولة تعني مظهراً من مظاهر الاستقلال**
- **هناك مفهومان للسيادة، مفهوم قانوني يرتبط بمبادئ القانون الدولي ومفهوم سياسي يرتبط بالواقع الدولي.**
- **السيادة الوطنية ليست من الثوابت بل من المتغيرات، فالتصور الكلاسيكي انتهى واصبح واقع الحال في الشكل والمضمون**
- **دستور 2005 أكد على السيادة في الكثير من مواده**
- **أكد مجلس النواب في 5 كانون الثاني عام 2020 على ضرورة اخراج قوات الاحتلال من البلاد وطالب رئيس الوزراء بتنفيذ القرار.**
- **أكد أن تراجع مفهوم السيادة كظاهرة عامة ليس فقط في العراق، وأكد تأثير العولمة والاتصالات على مفهوم سيادة الدولة وكذلك التدخل الدولي الإنساني**

- **دعا إلى تعزيز دعائم السيادة وإعادة بناء الدولة العراقية الجديدة وإلى انهاء كل اشكال الاحتلال ومعالجة الانهيارات الاقتصادية**

وفي نهاية حديث الدكتور العبودي طلب من مدير الندوة والضيوف السماح للعودة إلى جلسة مجلس النواب على أن يعود لاحقا لاستكمال الحوار.

(2)

محاضرة الدكتور خالد المعيني

الثابت والمتحول في المصلحة العراقية العليا

لا شك أن مفهوم السيادة في العقود الأخيرة قد تعرض إلى كثير من الغموض والضبابية وأصبح أكثر رمزية وضبابية مقارنة بالقرن الماضي أو الذي قبله على سبيل المثال عندما اقترن بنشوء الدولة القومية

ويقف هناك عاملان خلف هذا التغيير، الأول هو تسارع موجات الثورة التكنولوجية والعامل الثاني تنوع وتداخل شبكة الاعتمادية التبادلية بين الدول بحيث تناقصت قدرات الدول على إمكانية الانغلاق والاعتماد كلياً على نفسها .

تقاس سيادة الدولة تقليدياً من خلال حاصل تفاعل جميع عناصر قوتها المعروفة :

1- بالعناصر المادية الملموسة (tangible elements) كالعامل الاقتصادي والعامل العسكري والعامل الجيوبوليتيكي الذي يتألف من عدد السكان والموارد المادية والمساحة والموقع الجغرافي .
2- العناصر غير الملموسة (intangible elements) المتمثلة بطبيعة النظام السياسي والدبلوماسية ومدى وعي الرأي العام ونمط الثقافة والتعليم السائدة .

الثورة العلمية التكنولوجية أحدثت نقلة كبيرة في تبدل قيمة ومواقع هذه العناصر التي تربعت على مفهوم القوة لفترات طويلة ، فقد أزاحت وأضعفت بعضها وضاعفت أخرى وحيدت بعضها ،

مما أنشأ لدينا معياراً جديداً لقوة الدول غير ذلك التقليدي ، ومن ثم فإن السيادة كانعكاس لجميع هذه العناصر قد تغيرت بدورها وتآكلت ، وتحتاج كمفهوم إلى إعادة تعريف جديد بما ينسجم مع هذه التغيرات السريعة التي طرأت على مفهوم القوة والصراع في العلاقات الدولية .

أصبحت الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة تتحقق بقدر ما تحوزه الدولة أو يتيسر لها من إمكانيات تكنولوجية ومعرفية يوفرها التقدم العلمي في شتى المجالات ، ولم تعد الحدود السياسية والجغرافية كما في السابق صعبة الاختراق بل أصبحت أقل صموداً أمام أدوات التقدم التكنولوجي الخلاقة وغير المتوقعة في عالم الاتصالات والمواصلات عن بعد .

أيضاً من الجدير بالذكر الإشارة إلى إن هناك فرقاً بين السيادة بمفهومها القانوني والسيادة بمفهومها السياسي ، بعض الدول تتمتع بالسيادة القانونية والسياسية معا ، في حين هناك دول أخرى وعلى الرغم من امتلاكها السيادة القانونية لكنها تفتقر إلى السيادة السياسية التي تعني عدم امتلاكها أي وزن حقيقي في سير التفاعلات الدولية وعدم القدرة على صياغة سياسة خارجية مؤثرة .

ما معيار تصنيف الدول حالياً حسب عناصر القوة الجديدة ؟

في أدبيات العلوم السياسية المعاصرة يمكن تصنيف دولة ما على إنها عظمى أو دولة كبرى أو دولة عادية أو دولة هامشية ، وفق معيار امتلاكها لأضلاع مثلث القوة ، إن الدولة التي تمتلك أضلاع مثلث القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية ، تعد قوة عظمى ، وهكذا من تفتقر لأحد الأضلاع تُصنف دولة كبرى نزولاً إلى الدولة الهامشية الضعيفة .

آليات صياغة المصالح الوطنية العليا

هناك مدرستان في كيفية تحديد أولويات المصالح العليا ، الأولى تقوم على مبدأ (سيادة الشعب) وتعني تجزئة السيادة على أفراد الشعب باعتباره مصدر السلطات ، والمدرسة الثانية تقوم على مبدأ (سيادة الأمة) وتعني أن السيادة شخصية معنوية تخص الأمة ككل منفصلة عن مصالح الأفراد ، وهناك مدرسة ثالثة وسط تقوم على ضرورة الموازنة بين مصالح الأفراد وبين مصالح المجتمع ككل .

من هنا يمكن الانطلاق في عملية فرز الثابت والمتحول ، بين مصالح ثابتة غير قابلة للمساومة تتعلق بمصير ووجود العراق ولا تقبل القسمة مع أحد وبين المتحرك والمتحول من مصالح ثانوية وفرعية بالإمكان التعامل معها في سياق نظرية اللعبة غير الصفرية بين الأطراف العراقية كافة .

في بلد كالعراق في ظل معطياته الحالية غير المستقرة والمضطربة ، لا يمكن اعتماد نفس المعايير النظامية السائدة في بقية دول العالم المستقرة والهادئة ويحكمها نظام المؤسسات .

تصميم أولويات الثابت والمتحرك من مصالح العراق العليا كانعكاس لحجم وأولويات المخاطر والتهديدات الحالية التي يتعرض العراق لها المصالح العليا للعراق :

– أولاً – دراسة حجم **التهديدات** والمخاطر في المرحلة الحالية وتحديد أولوية المصالح العليا والثانوية على ضوء ذلك

- ثانياً – دراسة الأهداف المشتركة التي تقبل القسمة على أكبر عدد من شرائح المجتمع العراقي ومن شأن إنجازها تحقيق أوسع منفعة وخدمة مشتركة بين أبناء الشعب العراقي في هذه المرحلة .

في حالات الاضطراب والفوضى والانقسام المجتمعي الحاد وانعدام الثقة ، فإنه ليس بالضرورة أن تكون مؤسسات السلطة هي الجهة الوحيدة القادرة على رسم هذه المصالح لاسيما عندما تفتقر هذه المؤسسات للمشروعية الكافية التي تؤهلها للقيام بمثل هذه الخطوة الفاصلة في تاريخ العراق التي من شأنها تحديد بوصلة الدولة والمجتمع ، فعندما تكون طبيعة النظام السياسي قائمة على المحاصصة و من خلالها يتم النظر للعراق كغنائم ، هل حقا عندئذ يمكن أن نتصور أن تكون مؤسساته قادرة على إدارة **حوار وطني** أو مؤهلة لصياغة **مصالح وطنية** عُليا ؟

عليه نجد من الواجب في هذا الظرف الحساس تشكيل مرجعية وطنية تنبثق من رحم حوارات وطنية موسّعة على مستوى النخب والمفكرين والشخصيات وممثلي النقابات ومراكز الدراسات للنهوض بمثل هذا الواجب الذي يتمثل بهدف أسمى وهو صياغة " عقد سياسي وطني "

يستجيب لتحديات المرحلة ويكون تحت سقف الدستور طالما هناك صعوبة وشبه استحالة في تعديله حاليا .

عادةً ما تتعرض الدول إلى ثلاث أنماط من التهديدات ، محلية ، كتلك الدول التي تعاني من الفقر والأمية ونقص الموارد الطبيعية وما إلى ذلك ، وهناك دول تتعرض إلى مخاطر خارجية كمشاكل الحدود أو المياه ، في حين هناك نوع ثالث من المخاطر (المركبة) التي تعني التقاء مصالح ضيقة لأطراف داخلية ومحلية مع أطماع دول إقليمية ودولية على حساب مصالح الشعب العليا ومثل هذا التهديد المركب قد يطيح بالدول والمجتمعات لخطورته .

ما التهديدات والمخاطر الرئيسية التي على أساسها يمكن ترتيب مصالح العراق العليا

أولاً – على المستوى الداخلي :

أ- نظام المحاصصة الطائفية والعنصرية

ب-الفساد المالي والإداري

ت-عدم فعالية القضاء

ثانيا – على المستوى الخارجي :

- وقوع العراق على خط تقسيم الصراع الإقليمي والدولي

إشكالية السيادة ووحدة المصالح في العراق

يكمن الخلل الرئيسي وراء أزمة العراق المستديمة في طبيعة النظام السياسي المولد للأزمات القائم على مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية ، المنبثق عن الوثيقة الأساسية السياسية والقانونية الأسمى في البلاد ونعني بها الدستور التي تحدد حقوق الأفراد وواجباتهم وهوية البلاد وطبيعة علاقة تعاون السلطات الثلاثة (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وتوازنها .

وضع هذا الدستور في ظل وإشراف سلطة الاحتلال الأمريكي وجاء فضفاضاً ومفخخاً بنهايات سائبة وحمال أوجه وممثلا لمصالح قوى وأحزاب تغلبت نظرتها الضيقة على مصالح الشعب العليا ، و تم تصميمه ليكون جامداً وغير قابل للتعديل بخلاف معظم دساتير العالم .

تحسب مدى حيوية أو ديمومة أي وثيقة دستورية بمدى قدرتها كبوتقة في استيعاب أكبر عدد من التفاعلات الاجتماعية والسياسية ، بحيث يجد الجميع نفسه مشمولاً ولديه مصلحة في التمسك والحفاظ على هذه الوثيقة لأنها تحفظ حقوقه وتحدد واجباته بعدالة وشفافية ، ولكن في اللحظة التي تجد شريحة سياسية أو اجتماعية نفسها خارج إطار هذه البوتقة عندئذ تتخذ المعارضة شكلاً آخر سلبياً وتدميرياً في أحيان كثير ، وعند مراجعة الدستور العراقي تجده مليئاً بعشرات الألغام التي تجعله موضع شك وغير قادر على إدارة الإختلافات على أنواعها كما إنه يعمّق من الشكوك وهناك نماذج كثيرة تعمّق هذه الشكوك كطبيعة تشكيل القوات المسلّحة في المادة وكيفية تقسيم الصلاحيات الاتحادية بين المركز والأقاليم التي تمهد .

نجم عن تشوه هوية الدستور العراقي تباين شديد في الرؤى والمفاهيم إلى حد التناقض ، فما كان يعتبره البعض سابقا "احتلالا" عام 2003 يستدعي طبقا للقانون الدولي مقاومة أعتبره البعض الآخر "تحريرا" ومن يقاومه يكون إرهابيا مجرماً .نموذج على تداخل المصالح الضيقة والدستور واختراق مفهوم السيادة في العراق .

كذلك يمكن الإشارة إلى سيادة العراق والفصل السابع ، ومنذ دخول العراق باب الفصل السابع وفق القرار 661 في آب 1990 أي منذ 31 سنة إلا إن العراق في واقع الحال لايزال طبقا للقرار 2107 في 27 حزيران 2013 تحت طائلة الفصل السابع اذ تنصلت الولايات المتحدة الأمريكية من تعهداتها في إخراجه من قيود الفصل السابع .

تتعالى أصوات معظم السياسيين على انتهاك السيادة العراقية من قبل القوات التركية، التي تتذرع بأن القوات العراقية طالما كانت غير قادرة على حماية حدودها من إنطلاق هجمات وعمليات مقاتلي حزب العمال التركي (PKK) من داخل الأراضي العراقية، فإن لها الحق طبقا للمادة 51 من ميثاق الامم المتحدة في الدفاع عن نفسها ، كذلك فإن المادة 7 والمادة 8 من الدستور العراقي

تمنع أن تكون الأراضي العراقية ممراً أو مقراً أو منطلقاً لأية مجموعات إرهابية ضد أراضي دول الجوار . واقع الحال بسبب تعدد مصدر القرار السياسي في العراق وبسبب العلاقة الشاذة بين الإقليم والمركز فإن حزب العمال المصنف منظمة إرهابية من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا يحظى وجوده برعاية ودعم أطراف عراقية على حساب مصلحة العراق العليا .

وقدم الدكتور راجي نصير ملخصاً للأفكار الواردة في محاضرة الدكتور المعيني:

- مفهوم السيادة تعرض إلى الكثير من التغييرات وأصبح أكثر غموضاً وضبابية.
- السيادة نتيجة تفاعل في العناصر المادية وغير المادية وقد أثرت الثورة المعلوماتية في تغير مفهوم السيادة وأصبح ضعيفاً
- السيادة أصبحت انعكاساً لعناصر القوة في العلاقات الدولية، والسيادة بما تمتلكه الدولة من المعلومات والتكنولوجيا.
- كل الدول تمتلك المفهوم القانوني للسيادة، ولكن الدول الضعيفة لا تمتلك المفهوم السياسي للسيادة
- الدول التي تمتلك عناصر القوة (العسكرية والاقتصادية والتكنولوجيا) تعد الدول العظمى أما اذا افتقدت أحد العناصر فتسمى دولة كبرى.
- هناك مدرستان في السيادة: مدرسة تؤمن بسيادة الشعب وأخرى تؤمن بسيادة الامة.
- علينا البدء بصياغة المصالح الوطنية العليا بناء على التهديدات التي تواجه العراق وأيضا درس المشتركات التي تقبل القسمة على اكبر عدد من الشعب.
- النظام السياسي الحالي قائم على مبدأ المحاصصة الطائفية وهو من أسباب ضعف الواقع العراقي، ويرجع المحاصصة إلى دستور 2005 الذي كتب في ظل الاحتلال.
- حدد أهم المخاطر التي تواجه العراق: نظام المحاصصة والفساد المالي والإداري وعدم فعالية القضاء العراقي وأيضاً كون العراق واقع في منطقة الصراع الإقليمي الدولي

-التعقيب الأول-

المستشار الدكتور شروان الوائلي

إن المصلحة الوطنية تتمثل في سعي الدولة لحماية المصالح سواء كانت مصالح سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وتصل هذه المصلحة بتعزيز السياسيات الداخلية والخارجية. والمصلحة الوطنية هي أحد مرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسية الخارجية للدولة ، اذ هناك مبدأ في العلاقات الدولية مهم جداً تبنى عليه هذه العلاقات لمصلحة الدولة وهو ما يسمى بتبادل المصالح، وهذا ينصرف إلى الدبلوماسية ومبدأ المبادلة.

بالمثل نحن متفقون في هذا الملتقى ــ وأكثر من ندوة و حوار ـ على عدم وجود سيادة مطلقة، والسب هو العولمة أو عولمة الإرهاب، و عولمة المعلومة والبيئة والأمن السيبراني، و عولمة الجو هكذا هي الأجواء، واليوم لا توجد سياسية حسب تصنيف الدول، ففي تصنيف البرجنسكي عام 1992 صنف الدول تصنيفاً تقليدياً إلى الدول الاحادية والقطبية ،وكانت بعد الحرب الباردة هي الدولة الوحيدة، ومن ثم الدول الإقليمية والدول القلقة التي تضمنا معها، و فيها مجاميع وقرارات خارج قرارات الدولة وصنع قرار ما دون الدولة ومن ثم لا توجد سيادة مطلقة.

وهذا في اتفاق الجميع بهذا الملتقى المهم أن المصلحة الوطنية ترتكز على اعتبارات تطرق لها الدكتور خالد، وهي مثلث القوى ، وهو في العلوم السياسية يشمل القوى السياسية والقوى الاقتصادية والعسكرية، لأن بعض الدول بمفهوم القوى السياسية تمتلك الفيتو وبالتالي هذه قوى سياسية قد لا تمتلكها إلاّ خمس دول في المنظومة الدولية في مجلس الأمن، وعندما نذهب إلى الاعتبارات الاقتصادية يجب أن تكون دولة متمكنة من السياسية المالية الدولية في البنك الدولي ومتمكنة من السياسة النقدية في صندوق النقد الدولي، و في مجال الاستثمار وعولمة التجارة ومنظمة التجارة العالمية، ومن ثم تمتلك هذه الدولة تمتلك القوى الاقتصادية، والقوى العسكرية التي تمثل السيادة المطلقة للدولة؛ لأن المصلحة الوطنية ترتبط بالقوى وأعني بالقوى تلك القوى الشرعية، وليست ما يكون خارج أطار الدولة، لأن القوة هي المعنية بحماية مصالح الدولة واستثماراتها وأموالها وأهم شيء سيادتها من حيث حدودها الخارجية.

قد تحقق الدولة المصلحة الوطنية على حساب المواطن، في الحالات الاستثنائية التي نسميها الظروف الطارئة قد تنتقص الدولة من مصلحة المواطن لحساب المصلحة الوطنية العليا، وهذا ما حدث في العراق على سبيل المثال في مرحلة داعش وتسمى في مفاهيم الحروب و الأزمات العامة تسخير كل واردات الدولة وجهودها ومنظومتها في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية، و هي سياسية الدول في طرد الاحتلال أو التخلص من القوى الإرهابية ، و هناك اعتبارات أخرى منها ثقافية التي تتحقق فيها المصلحة الوطنية في حماية موروث الدولة و حماية قيم الدولة الثقافية، وأخرى الاعتبارات الايدلوجية التي تتحقق بها المصلحة الوطنية أحياناً من خلال دعم وتطوير سمعة النظام السياسي والاقتصادي في الخارج.

ثنائية الدولة والفرد

أما الوضع الداخلي المرتبط بسيادة الدولة وأرتباطها بالمصلحة العامة والتي هي القضية التي تربط المواطن في المجتمع والمجتمع في الدولة، النظرية الهنكلة الثنائية التي بنيت على ثنائية الفرد والدولة، الدولة حتى تحقق المصلحة الوطنية يجب أن تحقق ذاتيات الأفراد أو ذاتية الفرد بنفس الوقت الفرد ينتظم داخل أطار الدولة ويحترم ويطبق ويلزم نفسه بتطبيق قوانينها واعرافها عندما تريد أن تحقق المصلحة الوطنية ومن ثم مخرجاتها هي سيادة الدولة ومن خلال تحقيق ذاتية الافراد وإنضمام الفرد إلى الدولة.

سلطة الحاكم تؤثر في سياسة الدولة

ترتبط المصلحة الوطنية في بعض الأحيان بصانع القرار أو سلطة الحكم ، وهي أحد مفردات الدولة من الناحية الدستورية التي ترتكز عليها الدولة، مثلما قلنا الإقليم والشعب والسلطة، فبعض الأحيان تؤثر سلطة الدولة أو الحاكم أو صانع القرار في سياسة الدولة، مثلاً قبل مدة من الزمن كان ترامب يدعو إلى محاربة الصين اقتصادياً سواء كانت سياسته أم سياسية حزبه الجمهوريين والعمل على تقويض النظام الاقتصاد الصيني الذي يزحف بسرعة سواء كان على أميركا أو على العالم كله، وعندما جاء ترامب تبنى السياسية الداخلية وحسناً فعل ؛ اذ انكشفت عيوب الديمقراطية من الداخل في تصرفات الرئيس السابق الذي أراد أن يحول أمريكا من دولة

المؤسسات القوية إلى دولة الرجل القوي، فذهب إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومفهوم التجنيس أو الهجرة.

رؤساء الوزراء لهم نهجهم يسحبون عليه مصلحة الدولة

أما في العراق فلدينا رؤساء الوزراء السابقين الليبراليين والإسلامين منهم، لكل منهم نهجه العام يسحب مصلحة الدولة بهذا النهج. ما أود قوله تعقيباً على ما ذكره الدكتور خالد، بإن الدستور ثابت ولكن المتغير هو تطبيق الدستور، وذلك لأن الدستور قواعد ومبادئ وحقوق وأنظمة على وفق النظم السياسية التي درسناها وقواعد قانونية، بعضها قواعد قانونية جامدة تحتاج إلى تشريعات وأشار الدستور إلى أكثر من 69 نصاً، لكن المتغير هو تطبيق هذا الدستور.

الدستور ثابت أما المتغير هو تطبيق الدستور

تكمن المشكلة في مقاسات تطبيق الدستور، لقد افتعلنا قضية التوافق بمكان الدستور وحالياً امامنا قضية محكمتنا الاتحادية العليا ، و هي السقف الأعلى للقضاء التي تعنى بالنظام السياسي فترة من الفترات، أجازت للبرلمان أن يشرع، وفي وقت أخر أوقفت البرلمان من التشريع، فكان **الثابت ضمن المصلحة الوطنية هو الدستور** أي هو وثيقة ثابتة صوّت عليها الشعب وهي ملزمة للمواطن، **ولكن المتغير هو التطبيق أو** المزاجية أو المصلحة في التغيير.

المصلحة الوطنية نتاج تلاقي المصالح الداخلية والخارجية

عندما تلتقي المصالح الداخلية مع المصالح الخارجية تكون هي الأضمن لإنتاج المصلحة الوطنية، أي اذا لم تكن هناك سياسة داخلية متكافئة بإضفاء رغبات المجتمع والمواطن ، لن تتحق سيادة ولن تتحقق مصلحة خارجية. إن الهويات مفهوم واسع بالتأكيد كلنا يمتلك هوية فرعية ولدينا هوية دينية ومذهبية وعشائرية ومناطقية ونقابية ولكن بالتأكيد يجب أن لا تتجاوز الدولة على هذه الهويات بل عليها أن تحترمها ولكن يجب أن تسمو الهوية الوطنية العليا حسب مفهوم النظم السياسية، من نظرية الأمة التي فيها تكافؤ الفرص للمواطنين وتحقيق العدالة الإجتماعية لهم، لأن الهوية هي القاسم المشترك الذي نعاني من خلل فيه.

لدينا محاصصة حزبية وليست طائفية

أنا أريد أن أصحح موضوع المحاصصة، كثير من الكلام يقول محاصصة طائفية، الحقيقة أخواني وعلى ضوء التجربة العلمية هي المحاصصة الحزبية، وقد أكلت الطوائف بسد هذا المفهوم فهي ليست محاصصة طائفية وإنّما محاصصة حزبية فلو كانت محاصصة طائفية لتحققت بعض العدالة النسبية أكثر بكثير مما هي الآن التي هي محاصصة حزبية.

الدكتور راجي نصير يلخص ما قاله الدكتور شيروان:

- أكد على إن المصلحة الوطنية هي أحد المرتكزات السياسة الخارجية للدولة ولا توجد سياسة مطلقة بسب العولمة والإرهاب والأنترنيت وما شابه ذلك، وأكد إن المصلحة الوطنية ترتكز على مثلث القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية وهو ما أكد عليه الدكتور خالد المعيني ويرى الدكتور الوائلي إن القوة هي الضمان لاطار الدولة، هي من تحمي السيادة الوطنية ولا تحققها الدولة على حساب المواطن، في الأوقات الطارئة تنتقص الدولة من السيادة لتحقق المصلحة الوطنية العليا وضرب مثلاً ما حدث في مرحلة داعش عندما سمحت الدولة العراقية بدخول بعض القوات الأجنبية للبلاد، فيبقى الوضع الداخلي مؤثراً في سيادة الدولة، وعلى الدولة أن تثبت ذاتيات الأفراد وعلى الأفراد الإندماج مع الدولة ودعمها المصلحة الوطنية وربطها بصانع القرار. كما تحدث عن دور رئاسات الوزراء في العراق في أتخاذ سياسات ربما مختلفة عن بعضها البعض ،وتحدث عن ضمان تحقيق المصالح الوطنية عندما تلتقي المصلحة الداخلية والخارجية. وينفي وجود المحاصصة الطائفية ويقول إن المحاصصة في الحقيقة هي محاصصة حزبية.

-التعقيب الثاني-

الاستاذ المساعد الدكتور عماد مؤيد جاسم

تطابق مفهوم السيادة والمصحة الوطنية

المحور الأول: هو حالة التطابق التام من وجهة نظر شخصية تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المتغيرات والتحولات التي مرّت بالعالم و أثرت على جميع الدول، هناك مسألة يجب أن نقر بها أن هناك تطابق تام بين مفهوم المصلحة الوطنية ومفهوم السيادة بالتأكيد ما ينسحب من تغير على مفهوم المصلحة الوطنية سينسحب تباعاً على مفهوم السيادة، نحن لا نأخذ السيادة بالمفهوم المطلق كما جاءت به النظرية بأدبياتها الأولى من بودون ولغاية الوقت الحاضر، فقد واجهت تغييرات لا يمكن أن تبقي هذا المصطلح ضمن المفهوم القديم.

لا إجماع حول المصالح الوطنية بين القوى السياسية

المصلحة الوطنية هي كافة القوى السياسية في أي مجتمع، تكون من قبل المؤسسات الرسمية، وهو ما يدفع الدولة إلى أن تتعامل مع سيادتها وفقاً لهذا المنطلق، منطلق فكرتها وفهمها للمصالح الوطنية ومن ثم الخلاف الذي يدور الان حول السيادة بين القوى السياسية، اذا أخذنا النموذج العراقي السياسي كمثال، والقوى السياسية عندما تختلف حول فكرة السيادة وهل إن الأفعال التي تقوم بها بعض الكتل والإختلاف الموجود الآن حول فكرة السيادة هو بالأساس إختلافهم حول مفهوم المصالح الوطنية. ولا **يوجد اجماع اليوم بين القوى السياسية حول ماهية المصالح الوطنية** التي تمثل الدولة العراقية.

انتهاك السيادة ليس بالضرورة من قبل القوى الخارجية

وهناك مسألة مهمة أن الانتهاكات التي تطال السيادة ليس بالضرورة تكون من قبل قوى خارجية لا بل أيضاً هناك انتهاكات من الممكن يكون مصدرها داخلياً وأي تصرفات يمكن أن تحدث من

قبل قوى سياسية أو أي جهة أخرى من الممكن أن تفسر على أنها انتهاك للسيادة، وهذا يدل على إن الانتهاكات التي تطال السيادة ليس بالضرورة يكون مصدرها خارجياً.

الدول تكيف رؤيتها للسيادة حسب المصلحة الوطنية

إن التغيرات التي تطال فكرة المصالح الوطنية ستنسحب ضرورةً على فكرة السيادة وهذا ما تفضل به الدكتور نعيم العبودي، إن هناك تراجعا في مفهوم السيادة، وهو ليس تراجعاً بل هو تغير العالم الذي بدأ يتعامل ويكيف وضعه حسب التغيرات التي تحدث على مستوى العالم ، ومن ثم تتعامل معظم دول العالم تتعامل مع السيادة حسب المصالح الوطنية وحسب ما تحققه هذه التغيرات من منافع للدولة ومن ثم سوف تتغير نظرة الدولة إلى المصلحة الوطنية بالتأكيد كانت تعد في قضايا معينة تدخلاً في شؤونها الداخلية وهذا انتهاك للسيادة طبيعي وليس بالضرورة يكون التدخل يُراد به تحقيق أهداف سياسية قد يكون به تحقيق أهداف اقتصادية بمعنى التطور التكنلوجي والعولمة وما سببته من انفتاح للحدود السياسية من تغير في آلية التعامل السياسي والمالي بين الدول كل هذا دفع جميع الدول أن تكون سيادتها حسب المصالح الوطنية التي تتغير أو تتكيف بما ينسجم مع هذه التغيرات فمن ثم التغيرات التي حدثت على مفهوم السيادة هي بالأساس التي حصلت فكرتهم عن المصلحة الوطنية حقيقة.

لا تحقيق للسيادة مالم يكن إجماع حول ماهية المصالح الوطنية

ما العوامل التي تساعد العراق على استعادة السيادة ؟ هذا السؤال من الممكن أن يجاب عنه من خلال التركيز على فكرة عدم امكانية تحقيق السيادة في ظل الظروف الحالية، ولا يمكن أن يكون هناك إجماع حول السيادة من كافة القوى السياسية ما لم يكن هناك إجماع حول ماهية المصلحة الوطنية.

الدكتور راجي نصير يلخص ما قاله الدكتور عماد:

هناك تطابق تام بين المصلحة الوطنية ومفهوم السيادة وما ينسحب على الأخر ينسحب، و إختلاف القوى السياسية حول مفهوم السيادة بسب إختلافهم على مفهوم المصالح الوطنية، التدخل ليس

بالضرورة سياسي في موضوع السيادة وإنّما قد يكون اقتصادياً وأنه لا يمكن تحقيق السيادة في أوضاع العراق الحالية ما لم يكن هناك إجماع حول ماهية المصلحة الوطنية.

مداخلات وتعقيبات

مداخلات

الدكتور أحمد الدخيل-جامعة تكريت

السيادة النظرية والعملية

شكرا لرئيس الجلسة على هذه المحادثة الرائعة والشكر إلى كل الأساتذة المحاضرين في هذه الندوة.

السؤال الأول للأخ الدكتور خالد بالنسبة للسيادة القانونية وعن السيادة في مفهوم السياسي قال إن جميع الدول لديها السيادة من الناحية القانونية ولكن ليس جميع الدول لديها السيادة من الناحية السياسية، وأعتقد وحسب ما فهمت أو قد أكون مخطئا هل يقصد الدكتور إن السيادة من الناحية النظرية موجودة في جميع الدول أما من الناحية الواقعية فهي ليست كذلك فبعض الدول تتمتع بالسيادة وبعضها لا يتمتع بذلك ؟

السؤال الثاني ألا تعتقد إن السيادة تغير مفهومها وواقعها مع بداية تسعينيات القرن الماضي بسب انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد المعسكر الرأسمالي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم وتصرفها وجعلها المنظمات الدولية اداة بيدها طيعة لكي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول؟

السؤال الأخير للدكتور عماد أعتقد أن الدكتور ربط بين المصلحة الوطنية والسيادة وأعتبر وجود المصلحة الوطنية دليلا على وجود السيادة، وهذا يأخذ بنظر الاعتبار العامل الداخلي وينكر تماماً العامل الخارجي والدولي الذي له تأثير كبير جداً، والدليل على ذلك أن كثيرا من الدول تظهر المصلحة الوطنية لديها واضحة وجلية ولكن مع ذلك تكاد سيادتها أن تكون معدومة بسب سياستها الخارجية .

مداخلة الاستاذ سجاد سفيح-حركة بداية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تحية طيبة سادتي الاكارم مع حفظ الألقاب والمراتب، محدثكم سجاد سفيح بكالوريوس علوم سياسية وعضو المكتب السياسي لحركة بداية، سأعرج على ثلاث نقاط سريعة، النقطة الأولى ما بعد عام 2003 م تعرض المجتمع العراقي والفكر السياسي العراقي إلى تشوه كبير ما أدى إلى تشوهات كثير من المفاهيم السياسية ، ونحن بحاجة إلى إعادة تقييم هذه المفاهيم حالياً، النقطة الثانية هي (الواقعية) وهي برامج الأحزاب والسلطة، اذ لم تكن واقعية بما يتناسب مع تحقيق مفهوم المصلحة الوطنية العليا، والنقطة الثالثة هو أبعاد العراق عن سياسة المحاور سيكون مهما جداً لضمان سيادة عراقية، وكلنا نعرف أن صراع المحاور جار الآن ونعيش معه صراعا حادا. لدي سؤالان:

السؤال الأول: ما الضابط لتحديد المصلحة الوطنية العليا مع وجود هذه المحاصصة الحزبية الموجودة؟ السؤال موجه إلى الدكتور خالد

السؤال الثاني: لماذا فشلت الطبقة السياسية في تحقيق مفهوم السيادة وفرض سلطانها على اقليمها ؟ هذا السؤال موجه للدكتور شروان الوائلي

مداخلة الاستاذ الدكتور فلاح الثويني- بيت الحكمة

إن السيادة الآن ــ في منظورها الحالي ــ سيادة اقتصادية والمعلن أنها سياسية ولكن الواقع من يدير السيادة هي المصالح الاقتصادية، وقد أضعنا الهويتين في العراق السياسية والاقتصادية، مثل ما حدث مع ميناء الفاو المنافذ الحدودية كان بالإمكان رعاية المصالح الاقتصادية الوطنية التي جردت من جانبه السياسي ، و لكن نحن بالعكس بقينا على الجانب السياسي الذي تكون فيه سمة التغير أسرع من الجانب الاقتصادي وهذه النتائج التي وصلنا إليها باختصار، إن المصلحة الوطنية الاقتصادية من المفترض أن تكون بالأساس ومن بعدها يأتي القرار السياسي.

تعقيبات

السيد شروان الوائلي

القرار السياسي يصنع خارج مؤسسات الدولة

السؤال للأخ سجاد فليح لماذا فشل السياسيون في تحقيق السيادة على الإقليم ؟ ويقصد هنا الإقليم الداخلي، لأن الإقليم الداخلي أعطى السيادة الكاملة للدولة الاتحادية بمؤسساتها وليس خارج مؤسساتها، المشكلة أن القرار العراقي يصنع خارج المؤسسات الدستورية أي خارج السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمن المطابخ السياسية المعروفة، وأخذ مبدأ التوافق هو مسألة المراضاة أو التراضي وهنالك مفهوم لبناني يطلقون عليه الأمن بالتراضي نحن عندنا الأمن السياسي بالتراضي بين الزعامات الحزبية والسياسية، فظهر اخفاق في الاتفاق على وحدة المواضيع الاستراتيجية، عندما نذكر الغرب أو الشرق نختلف عليه عندما نذكر قبل عام 2003 م نختلف عليه وعندما نذكر الاحتلال نختلف عليه ومن ثم نحن مختلفين في كثير من القضايا المختلفة نتيجة هذه الأسباب؛ لأن القرار لا يصنع ضمن القنوات الدستورية بمعنى ليست كل المشكلة في الدستور لكن المشكلة في تطبيق الدستور هذا الذي لحد الآن ما نتكلم عنه مثلاً عن الموارد الداخلية للمحافظات تأتي بالموازنة المركزية ولكن للأسف لحد الان لم يكن للطرفين في الإقليم وموضوع النفط وموضوع الموازنة وفي كل موازنة ندخل في خندق أزمات ولم يحل هذا الموضوع وهذا السبب الحقيقي هو في عدم اتباعنا للأطر الدستورية الصحيحة في القرار السياسي العراقي

- الدكتور خالد المعيني

هل تغير مفهوم السيادة بعد انهيار قطبي الثنائية وتفكيك الاتحاد السوفيتي؟ الجواب نعم

نحتاج إلى عقل سياسي جديد تحت سقف الدستور

أما الاستاذ سجاد سؤاله مهم يسأل عن الضابط لتحدي المصالح الوطنية؟ من وجهة نظري المتواضعة إن الطبقة السياسية الحالية غير مؤهلة لصياغة المصالح العليا للعراق للأسباب الاتية:

أولاً هناك انعدام للثقة بسبب تغيب معظمها لكونها منبثقة من نظام محاصصة، فهي تغلّب مصالح كتلها وأحزابها وطائفها وقوميتها على مصالح العراق ، وأيضاً أعتقد إن الثقة فقدت لا سيما بعد استفتاء انتفاضة تشرين، فكان واضحا إن هذه الطبقة السياسية لم تعد **تمتلك المشروعية وليس الشرعية** من قبل الشعب العراقي، نحن نحتاج إلى عقل سياسي جديد تحت سقف الدستور بدون هذا العقل السياسي من خارج مؤسسات السياسية الحالية والمؤسسات الفاعلة ومن ضمنها الحوار نحتاج إلى حوار وطني معمق للوصول إلى حافة العقل السياسي.

تعقيب بسيط على الأخ شروان الوائلي يقول إن المشكلة ليست في الدستور حسب قول المتخصصين في الدستور القانوني، دستورنا العراقي به مشكلة ليست في عملية التطبيق بل الدستور بحد ذاته مشكلة، وفي كل الدول العالم صمام أمان الوحدة الوطنية وحفظ سيادتها هي القوات المسلّحة عندما تأتي على الدستور العراقي في المادة(9) تجد إن هناك إقراراً للتوازن بين مكونات الشعب العراقي فنسفت صمام الأمان لهذه الدولة أساساً أيضاً هناك خطورة في موضوع عدم تواجد السيادة في كل دساتير العالم، عندما نأتي على المادة(110) في الدستور التي تحدد تسع صلاحيات حصرية للحكومة الاتحادية ومن ثم نأتي على المادة(115) يقول فيها كل ما لم يرد في المادة(110) هي من مادة صلاحيات الأقاليم وأيضاً صلاحيات مشتركة تكون الأولوية فيها للأقاليم، هذا الدستور غير موجود في كل العالم و أعتقد أن دستورنا جامد لا يمكن تغييره ولكن بإمكاننا أن ننقذ العراق من خلال عقل سياسي جديد يستجيب للتحديات بعد مرور 17 عاما.

مخرجات الندوة

وأهم ما خرجت به هذه الندوة الاتفاق على إن السيادة نسبية في عصر العولمة وان ضعف مفهوم السيادة ربما يعود إلى عدم الاتفاق على فهم المصالح الوطنية، هناك تمييز بين السيادة السياسية والسيادة القانونية، فالقانونية موجودة لكل الدول لكن السيادة السياسية بدأت تداهمها العولمة والأنترنت والكثير من المفاهيم والاتفاقات الدولية، التي بدأت تفرض وجودها على الدول.

شكرا لكم باسم ملتقى بحر العلوم للحوار ومعهد العلمين للدراسات العليا وصحيفة المواطن حول (كتاب أزمة العراق سياديا) إلى ذلك نستودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(4)

الندوة الافتراضية الرابعة

محور

(القيم المجتمعية والهوية الوطنية)

23 اذار 2021

إدارة الجلسة: الاستاذ عمار البغدادي

أرحب بكم أينما تكونوا .. و بالذين يشاركوننا هموم المشكلات الوطنية الكبرى وما يتصل بها من مفاهيم واشكاليات فكرية وسياسية مهمة..

أرحب بشكل خاص بالضيوف الأكارم هذه الليلة الأخ الدكتور جاسم الحلفي والأخ الدكتور عدنان صبيح للتداول في العنوان محط اهتمام ومحور نقاش هذه الأمسية والموسوم "التحديات الداخلية وانعكاساتها على السيادة الوطنية " -القيم المجتمعية والهوية الوطنية -. وسيعقب على كلمتي الاستاذ الدكتور علي عباس مراد أستاذ الفكر السياسي في معهد العلمين والاستاذ الدكتور ماجد محيي الفتلاوي أستاذ كلية التربية في جامعة بابل والاستاذ المساعد الدكتور خالد عبد الاله عبد الستار عميد كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية.

كما يعرف المحاضرون والمشاهدون في تقنية الزوم أن لكل محاضر كلمة مدتها 15 دقيقة و5 دقائق لكل معقب، آمل أن تكون هذه الأمسية بالعنوان الذي سيناقشه المحاضرون ويثريه المعقّبون، نتمنى ليلة مفيدة وأمسية نافعة.

أيها السادة

في كتاب السيادة يؤكد أحد رؤساء الوزارات العراقية "أن السيادة تعني تمثيل إرادة الأمة التي تحتاج إلى رؤية عميقة تتفهم تاريخ البلاد وظروفها" وتعرف السيادة بالمصالح المستدامة القائمة على احترام نسيج الأمة وليس تفكيكه او تجاوزه.."

والسؤال هنا .. ماذا يمكن أن نستفيد من هذه الرؤية في تحديد العلاقة الديناميكية بين القيم المجتمعية وتشكيل الهوية الوطنية؟.

وفي إشارة أكثر إحراجاً للنسيج والمكون وقواعد السلوك يقول أحد السياسيين في كتاب السيادة " ان الشعب العراقي منقسم على نفسه في تحديد المصالح والسيادة .. فهو مجتمع غير متجانس وقد يصل الإختلاف إختلافاً مماثلاً في القضايا الجزئية."

أحد الأكاديميين في كتاب السيادة أكد "ان هنالك علاقة بين من يصنع القرار السياسي وما يؤمن به من قناعات في الإنتماء والهوية الوطنية وهي علاقة تحظى بتأثير على تشخيص المصالح والسيادة."

والسؤال أيضاً.. كيف يمكن أن نقارب في هذه الموضوعات لجهة تأصيل الإنتماء وتجاوز المعوقات التفصيلية بما يرسخ فكرة النهضة والإنتماء الوطني؟.

من المفيد التذكير بأسئلة التحديات الداخلية وانعكاسات على السيادة الوطنية / القيم المجتمعية والهوية الوطنية .. وأوجه بنص الاشارات في هذه الندوة للمحاضرين والمعقبين على حد سواء....

هل نملك قيماً مجتمعية قادرة على تحصين السيادة الواحدة من الزلل والتقسيم والتفكك؟.

كيف نصنف ما جرى في الـ 2017 من استفتاء كردي على تقرير المصير بالانفصال عن العراق .. وهل يعد تقرير المصير انفصالاً وخدشاً بالسيادة الوطنية؟.

هل نحن أمة واحدة أم امم تتوزع على خرائط الاقليات والأكثريات والإثنيات والأحزاب السياسية التي كان لها دور في التأثير على الهوية الجامعة وبما يفسح في المجال أمام الهويات الفرعية؟.

هل نحتاج إلى مراجعة موضوعية لمحور القيم المجتمعية والهوية الوطنية نبتعد ونقترب منها على خلفية الحوادث والمتغيرات السياسية والاجتماعية والحراكات الشعبية وغياب النظام السياسي ، التعبير الأول عن قيم المجتمع وهويته الوطنية أم أن المسألة لا تتجاوز إسقاطات إعصار بدأت قبل سنة من الآن على ضوء الحاجة إلى حكومة إدارية بديلة عن الحكومة السياسية ؟.

لمن الأولوية في المراجعة للقيم والهوية والاجتماع السياسي ام للتحديات الداخلية المختلفة التي بدأت تضرب بالعمق وتهدد المفهوم والكليات السياسية وقضايا الاجتماع والسيادة؟.

(1)

محاضرةالدكتور جاسم الحلفي

(القيم المجتمعية، الهوية الوطنية)

شكراً لمبادرة منتدى بحر العلوم ومعهد العلمين، للجهد المشكور وكرم توفير الإمكانيات، وحسن المتابعة، التي امتدت لأكثر من عام في بحث موضوعة السيادة من جميع جوانبها، اذ أثرتها كوكبة من المختصين بالعلوم السياسية والقانونية والاجتماعية، بهدف بلورة حلول لما يعانيه العراق من أزمات معقّدة ومتشابكة.

أزمة العراق سيادياً

وقد غطت البحوث التي ضمها (كتاب أزمة العراق سيادياً) إلى جانب سلسلة الندوات التي أعقبت صدروه، معظم جوانب الموضوع، مفاهيميا، اصطلاحا، تاريخية المفهوم، وما طرأ عليه من تغيرات، كل ذلك استنادا إلى آراء أهم المفكرين الذين شغلهم المفهوم واشتغلوا عليه، بدءاً من أرسطو الذي تناوله بصورته الأولى كما جاء في كتابه "السياسة " أو كما تصورها افلاطون، مروراً بجان بودان، الذي يعتبر أول من أوضح معنى كلمة السيادة في مؤلفه المعنـون "ستة كتب عن الجمهورية"، وصولاً إلى هوبز ولوك وجان جاك روسو، كما مر البعض دون أن يشيروا صراحة إلى ما تناوله الفكر الماركسي في هذا الميدان. اذ يذهب المنهج الماركسي إلى أن الجوهر الذي تضمنته

فكرة السيادة عند نشوئها تاريخياً من كونها الأساس الذي انطلقت منه البرجوازية في عهود تاريخية سابقة لمحاربة الإقطاع وتثبيت مطامحها المشروعة والمبررة تاريخياً في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع القائم في حينه، وإنشائها لدول قومية مركزية متعددة، اذْ لم تعد تلك الدول تشكل وحدات في نظام رئاسي قائم تدعمه الإمبراطورية والبابوية، بل كانت تلك الدول تتمسك بمبدأ السيادة. ووفق المنهج ذاته، اذ تعد السيادة حجر الزاوية في صراع الدول التي تسعى للدفاع عن مصالحها من التبعية الدولية أو الإقليمية، بهدف استكمال عناصر استقلالها السياسي والاقتصادي.

نحاول في هذه الندوة التركيز على التحديات الداخلية وانعكاساتها على السيادة الوطنية، وما يرتبط بذلك من قيم مجتمعية، واشكالية الهوية الوطنية في بلد مستقل من جانب ومن جانب آخر تعصف به أزمات استفحلت، من بينها أزمة السيادة الوطنية، اذ تدخل القوى الخارجية والإقليمية في الشأن الداخلي وصراعها على أرض العراق، مما عقد المشهد أكثر مما هو متشابك.

ويبقى عنوان ندوتنا كبير، لا يمكن استيعاب تفاصيله في هذه الندوة العلمية، التي اشترك بتقديمها مع الزميل الدكتور عدنان صبيح، واعتقد أن واجبنا هو فتح باب النقاش، وهذا ما أتأمله من الحضور الكريم، وفي مقدمتهم أساتذتي المعقبون، الدكتور علي عباس مراد، والدكتور ماجد الفتلاوي، والدكتور خالد عبد الاله. وأشكر مدير الندوة الاستاذ عمار البغدادي.

دور الحركة الاجتماعية

أعتقد أننا لا نستطيع أكثر من وضع إشارات سريعة لما له صلة بهذا الموضوع، قد تكون بمثابة دقات جرس تنبيه، واسمحوا لي، انطلاقا من المنهج العملي ان اركز في هذه الندوة حول دور الحركة الاجتماعية وصراعها من اجل بناء القيم المجتمعية ومحاولاتها في فرض الهوية الوطنية بدلاً من الهويات الفرعية، مع ان التركيز على العنوان لا يعفيني من التطرق ولو بلمحة إلى المتغيرات العالمية العديدة، والتحولات الكبرى، التي أنتجت مفاهيم جديدة، شغلت موضوعة السيادة حيزاً مهماً في مجال الجدل والنقاش الفكري والسياسي في محاولات مستمرة لمواكبة النظام العالمي الجديد.

لقد تبلور مفهوم السيادة بشكله القانوني في معاهدة "وستفاليا"١٦٤٨، التي أنهت الحروب الدينية في القارة الأوروبية وأقرت مبدأ "سيادة الدولة" على إقليمها. وجاءت بعد ذلك معاهدة "مونتفيديو" في العام ١٩٣٣، المتعلّقة بحقوق وواجبات الدول، ومن بعدها ميثاق الأمم المتحدة الموقع في العام ١٩٤٥ للتأكيد على هذا المفهوم ولتحديد المبادئ المقيدة للدول المستقلة، ومنها مبدأ المساواة في السيادة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، ومبدأ عدم استخدام القوة ضد وحدة وسلامة واستقلال أية دولة. استمر مفهوم السيادة موضوعاً لجدل فقهي لم يتوقف في الواقع، منذ نشأة الدولة القومية في أوربا في منتصف القرن السابع عشر حتى الآن .

لقد اختلط مفهوم السيادة بغيره من المفاهيم كالاستقلال وحق تقرير المصير، وهناك من يرى السيادة والسلطة مرادفتين لمدلول واحد، مما يتطلب التفريق بين السيادة والسلطة. السيادة أشمل من السلطة، ؛ اذ لا دولة بدون سيادة، ولا سيادة بدون استقلال. مهما تعددت الاجتهادات حول مفهوم السيادة الوطنية ومصيرها في ظل المتغيرات التي شهدها النظام الدولي، تبقى من أهم أسس تنظيم العلاقات بين الدول وتحديد حقوقها وواجباتها. ونظراً لأهمية مبدأ سيادة الدولة، فقد اعتبر العلماء والمفكرون المعنيون بالقانون والسياسة، أن السيادة هي الركن الرابع للدولة بعد الأرض والشعب والحكم.

تتجلى مظاهر السيادة في أية دولة من الدول عبر مظهرين أساسيين: المظهر الخارجي للسيادة، والمظهر الداخلي لها. واذ تطرقت أوراق البحث وكذلك الندوات السابقة، إلى المظهر الخارجي، الذي يقوم على تنظيم العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول وضمن إطار المبادئ العامة للتشريعات والمعايير الدولية والوطنية.

فإن المظهر الداخلي للسيادة: يتجلى ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وتطبيق القوانين والتشريعات على جميع المواطنين وبشكل عادل ومتساوي دون تفرقة أو تمييز. وعلى حماية مواطنيها ورعاية مصالحهم، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لهم.

عند الحديث عن العراق ونظامه السياسي بعد التغيير، إبان ربيع ٢٠٠٣، اذ تتصارع حول موقعه وموارده ارادات دولية وإقليمية، هذه الدول التي سخرت البعض للتطوع لخدمة مصالح هذه الدولة أو تلك، وأصبحوا أدوات للصراع الدولي – الإقليم ي، بل منهم من أصبح يمثل إرادة

الدول الخارجية بدلاً من تمثيله مصالح الشعب العراقي أمام تلك الدول، مما جعل المعادلة مختلة، وأصبحت السيادة للعراق موضوع تساؤل، بعدما أصبحت المحاصصة حجر الأساس للنظام السياسي، ومنهجه في الحكم، الحكم الذي أنتج الفساد وفشل في تقديم الخدمات، وترك الشعب العراقي يأن من أوضاع معيشية قاسية وهذا هو ميدان موضوعنا الأساسي في هذه الندوة.

أي سيادة يتحصن بها الوطن؟

يقول علم السياسية (السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية). فاذا كانت حقوق المواطن بالعيش الكريم مستلبة، من قبل طغمة الفساد، فأي سيادة يتحصن بها الوطن؟ اذ لا فصل بين كرامة الوطن وكرامة المواطن. ولا معنى للسيادة اذا كان الفقر والعوز ينهش بحياة ملايين المواطنين. لا معنى للسيادة والشعب يعاني الأمرين من نقص الخدمات وترديها، أي سيادة والفساد ينهش في كل تفصيل الحياة! أي سيادة والمفسدون طلقاء!

نريد وطن؟

لذلك ليست مصادفة أن يرفع المنتفضون في تشرين ٢٠١٩، شعارين أساسيين (نريد وطن) و (نازل اخذ حقي). واعتقد أنهما شعاران متلازمان يكمل كل منهما الاخر، بل هما متلازمان، يعني ذلك، أن الحقوق مهضومة، وحيث لا أريد ان أتوسع في هذا الجانب، فقط أشير إلى أن معظم مواد الباب الثاني من الدستور معطلة، كونها تضمن الحق بالعيش الكريم والحق بالتعليم والحق بالضمان الاجتماعي، والضمان الصحي وغير ذلك من ضمانات تحفظ كرامة الانسان.

فشلت الأحزاب المتنفذة

لقد فشلت الأحزاب المتنفذة بقدر ما خدعت الناس، بانها تحقق السيادة للعراق، وتبني ديمقراطية، وانكشفت خدعتها بترسيخ نظام المحاصصة الحاضن للفساد وبقدرته المزعومة على التجاوب مع مصالحهم وضمان مستلزمات حياتهم وحقهم في التعبير، ولم يفهم جيدا المزاج الشعبي الرافض والساخط على ممارسات هذا النظام. ورغم الفشل الذي حصده لم توفر تلك الأحزاب وسيلة للدفاع عن هذا النظام الا واستخدمتها، حتى تلطخت ايادي البعض بدماء شباب العراق الذين سبق وان وهبوا الدماء في مواجهة الإرهاب، مدافعين ببسالة عن بلدهم ومستقبله.

وأخفق نظام المحاصصة في بناء الثقة بين الطبقة الحاكمة وبين عامة الشعب، وصار عدم الثقة يزداد ويتسع وتتسع ويترسخ طردياً مع شدة القمع ومحاصرة الناشطين واشتداد حملات الاعتقال الكيفية.

وفشل نظام المحاصصة في ادعائه المداهن أنه جاء لينجز الاستقلال ويحقق السيادة كاملة غير منقوضة، جاء لإنصاف الشعب ورفع الحيف عنه، ونقل العراق نقلة نوعية بعد السنوات العجاف التي عاشها تحت حكم النظام الدكتاتوري الذي حكم العراق بالنار والحديد.

انتفاضة تشرين كشفت عورات النظام

عندما شخصت الانتفاضة أزمة النظام السياسي و اثبتت، بما لا يقبل الشك، فشل النظام السياسي فشلاً تاما. وقد عرت أساس بنيته القائمة على المحاصصة الطائفية، التي لا تثمر سوى الفساد وكوارثه، التي هي المنتج الأساسي للنظام الفاشل. وكشفت الاحتجاجات ايضا أن الحكومات التي تشكلت وفق المحاصصة، عاجزة كذلك عن توفير فرص العمل للشباب، وتأمين شروط العيش الأمن لهم، إلى جانب عجزها عن توفير الخدمات الأساسية، وبينت في نفس الوقت أن الحلول الجزئية لها والبسيطة غير مجدية، ما يتطلب استبعاد كل فكرة لا تعالج جذر الأزمة، ووضع سياسات بديلة ترتقي إلى مستوى التشابك والتعقيد والخطورة في المشهد السياسي.

المحاصصة الطائفية أزمة النظام

وفي الوقت الذي ترى فيه أن أزمة النظام السياسي أزمة بنيوية وهيكلية، وان بنية المحاصصة الطائفية هي حجر أساس الفشل والكوارث التي حلت بالبلاد، فإنها تدرك أن لا مفر من وقوع أزمة كارثية، ذات وقع أقوى وأعم وأشمل من كل ما شهدناه، اذا لم تتم قطيعة كاملة مع نهج المحاصصة. لا مخرج من الأزمة الا عبر مثلث التغيير والإصلاح والتجديد.

لم تستطع سلطات النظام ومؤسساته ان تدرك ان الشعب لم يعد قادراً على تحمل المزيد من أعباء فشل النظام، وانه يرفض العيش اكثر في ظل العوز والفاقة والبؤس. لم يدرك المتنفذون أن الشعب لا يسكت عن المطالبة بحقوقه، وان الخطاب الطائفي لم يعد ينطلي عليه.

ليس من معنى إلا الجهل وفقر فكر السلطة، الذي نصح بتفكيك الانتفاضة، والتسلل لها، ومحاولة احتوائها، واختراقها، إلى جانب القتل المنظم والإرهاب الدموي، واستخدام العنف، في محاولة

لإنهائها، لكن ما دام فواعلها باقية، وان مطالبها لم تتحقق فإنها ستستمر، وليس من دون مغزى ان التظاهرات انطلقت واستمرت في عدد من المناطق المحافظات.

السيادة الخارجية غير ممكنة بدون السيادة الداخلية

أخيرا: هي ملاحظة منهجية: حينما نتحدث عن التحديات الداخلية واثرها على السيادة، فإننا لا ننفرد في طرحنا حول السيادة الداخلية، فقد ركز المفكر بودان على ذلك، بعده اول من عالج مفهوم السيادة من زاوية الشؤون الداخلية وعلاقة الدولة بالمواطنين. لأن السيادة الخارجية غير ممكنة دون السيادة الداخلية، السيادة داخل الدولة إنما هي الأساس للسيادة مع خارجها . السيادة الداخلية المتمركزة والمستقرة التي يمارسها الشعب بذاته وقناعاته وإرادته، أي بديمقراطية، تنعكس على العلاقات الخارجية للدولة التي تكفلها أحكام القانون الدولي كأساس لاعتراف الدول بوجودها. وأكد الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨، في مادته الثالثة أن السيادة القومية تعود للشعب الذي يمارسها بواسطة ممثلية. فالسيادة بهذا المعنى مرتبطة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد نظر الفكر الماركسي لمفهوم السيادة من جانب بعدها الطبقي، وكأداة لكفاح الشعوب من أجل حقها بالعيش الكريم دون استغلال داخلي او خارجي. مثلت إشكالية العلاقات والتفاعل بين البعدين الداخلي والخارجي للسيادة واحدة من أهم الاشكاليات النظرية التي كانت ملهمة للعديد من السجلات العلمية.

الدكتور عدنان صبيح

السيادة من وجهة نظر اجتماعية

السيادة من بوابة الجانب الاجتماعي

شكرا للأخوة القائمين على مشروع السيادة (معهد العلمين للدراسات العليا، ملتقى بحر العلوم للحوار، صحيفة المواطن)، والتي سيكون فيها الجانب الاجتماعي بوابة، اعتقد أنها أصعب حلقة في المشروع، لأن مفاهيم السيادة والهوية الوطنية، ممكن ان تجد لها طريقاً خطابياً على أقل تقدير في سياق خطابات الزعامات ورجالات الحكم. لكن الصعوبة تكمن في أن تبحث عن تلك المفاهيم داخل المجتمع، لأننا نقع أمام تساؤلات عدة منها.

هل المجتمع يعرف تلك المفاهيم؟ .. الحقيقة علمياً لا يتطلب من المجتمع ان يعرف المفهوم اصطلاحاً، لكن المشكلة تكمن في أن عمليات التحليل والاستقراء تقودنا إلى نتيجة مخالفة لما يتم طرحه في الاوساط الأكاديمية والنخب الثقافية منها والسياسية.

أي ربما على المستوى السياسي يتعاطى المجتمع مع مفردات تتعلق بالهوية الوطنية، او السيادة، او الدولة، او العقد الاجتماعي. او تحمل له همّا مجتمعيا، بالسعي إلى تطبيقها او الحيلولة دون تراجع تلك المفهومات.

ذاكرة مجتمعية لتعزيز المفاهيم

لكن بالمقابل لم نعمل ما يعزز تلك المفهومات لا على المستوى الخطابي ولا على المستوى التطبيقي.

أي أن تلك المفاهيم حتى تتعزز تحتاج إلى ذاكرة مجتمعية لتعزيزها وهذه الذاكرة المجتمعية تحتاج إلى ممارسات من الدولة، و اهتمام، واجراءات. ويجب أن تكون تلك الذاكرة قائمة على المشتركات، و تشمل أكبر عدد ممكن من الشعب. أي أنها لا تخص جماعة دون غيرها.

رمزيات تحمل المشاعر الجماعية

وترتبط تلك الذاكرة برمزيات تحمل كمّاً من المشاعر الجماعية ، وهي جزء أساسي منها. وهذا يقودنا إلى التساؤل: أي من المحطات تحمل ذاكرة عراقية ممكن ان تكون مصدر توحيد لهم. وترتبط مشاعرهم بها؟ .... وهل عملنا على انتاج ذاكرة؟ ... الذاكرة تلتئم و تتكون في المآسي والمحن والحروب والاضطهادات التي تتعرض لها الشعوب، لكن بالمقابل تعمل الحكومات والمؤسسات المجتمعية على تفعيل تلك الذاكرة لكي ترسخها من جانب وتكون مهيأة للتفعيل بصورة مستمرة.

النظام البعثي نجح في انتاج الذاكرة

مثلا ... عمل النظام البعثي كثيرا على إنتاج الذاكرة (لكن ذاكرة خاصة به، وهي تتماشى مع الايدلوجيا التي يؤمن ويسير نحوها... فكانت تلك الذاكرة (كما ينظر لها دافيز في كتابه مذكرات دولة) (هو الاستفادة من أموال النفط وتخصيص جزء منها في الجانب الثقافي الذي يعمل على انتاج ذاكرة)... فكانت المفردات الخاصة بالبعث تدخل مع الطالب في الابتدائية وهو لا يعرف شيئاً بعد، يواجه بنشيد وخطاب واطلاقات نارية ترافق رفع العلم، بمجرد دخوله في اول فعالية في المدرسة وهو الاصطفاف الصباحي.

ثم يدخل إلى الصف فيجد صورة صدام بوجهه، وكل قيام وجلوس يتردد على لسانه اسم صدام. يدرس الوطنية، ويعود إلى البيت يجد صور المعركة. وخطاب الرئيس. والفعاليات الثقافية، والنُصب في الشارع ،التي اصبحت جزءاً من الذاكرة.... وبالتالي هو عمل على انتاج ذاكرة لذلك الشعب لجميع الاعمار والفئات، من خلال النصب والفعاليات الثقافية، والمؤلفات والمناهج في كل مكان... بالمقابل بعد 2003 هل استفدنا من هذه التجربة؟ هل عندما رفعنا نصباً معيناً أبدلناه بنصب معبرة اكثر؟ هل صنعنا رموزا؟ تكون مصدر الهام للهوية الاجتماعية. او الهوية الوطنية.

بوابات للهوية الوطنية

الحرب على داعش مثلا، كانت بوابة مهمة للتعبير عن الهوية الوطنية العراقية. التي تحمل في طياتها عدداً من المفاهيم التي من الممكن العمل عليها مثل مفهوم السيادة، ومفهوم الهوية الوطنية ، ومفهوم الدفاع عن الأرض. ومفهوم الشجاعة العراقية. ومفهوم الظلم الذي تعرض له العراقيون/ ومفاهيم أخرى، لكن الواقع يقول أننا أهملناها كما أهملنا غيرها.

قضية الخروج من الاقتتال الطائفي... الذي عانت منه كل المناطق العراقية. هل يوجد يوم يحتفل فيه العراقيون بمناسبة الخروج أو التخلص من الاقتتال الطائفي؟وهل يعرف العراقيون لحظة انتهاء تلك المرحلة. هل هي في 2007 ام 2008؟.

لحظة 2003 كانت لحظة مهمة بل هي من أهم اللحظات للعراقيين، لكن لمجيئها من الخارج كان من الصعوبة أن تكون مصدراً للتعبير عمّا يريده المجتمع، لكننا لم نجد طريقاً ممكناً يوحد العراقيين ، وتكون تلك اللحظة مهمة للجميع.

ذلك يقودنا إلى تساؤل آخر: من المسؤول عن تعزيز تلك المفاهيم؟

الدولة بزعاماتها ومؤسساتها

إن الدولة بزعاماتها ومن ثم مؤسساتها هي المسؤولة على الانتاج والترويج لتعزيز تلك المفاهيم. هل عملت الزعامات السياسية على انتاج مفاهيم أو الترويج لمفاهيم لتصل إلى المستوى الشعبي؟. هناك اعتقاد مستمر للزعامات السياسية بان تلك المفاهيم لا تصلح للترويج الانتخابي. ولأن الزعامات تفكر بالترويج الانتخابي فإن مفاهيم الهوية الوطنية، والسيادة، ومفاهيم تجتمع عليها الناس لم تكن عملة قابلة للترويج.

ويفشل الترويج لتلك المفاهيم لسببين: أولاً....

1- هو لم يعطِ المعنى الواضح الذي يمكن ان يروج للجمهور... وغالبا ما تكون تلك المفاهيم مطاطية... ذات مساحة كبيرة يستطيع السير من خلالها، لانه يعرف أن خطابه متغير نتيجة لمصلحة معينة، وباختصار ان رجل السياسة في العراق يتحول بحسب مقتضيات الوضع الداخلي والخارجي... بخصوص قضية التغير . يقول الانثروبولوجي الفرنسي جلبير دوران ان الرمزيات التي تتحكم في المجتمع (هي رمزية المحارب، والكاهن ، والفلاح)، مرة تصعد أسهم رجل الدين... ومرة المحارب ... وأخرى الفلاح... بحسب الظروف المحيطة والتطورات المحيطة ..

لكن في العراق يكون السياسي رجل دين وخطابه كرجل دين ومن ثم التعامل مع ملفات الحدود والسيادة والهوية (الذات والاخر)، تختلف عندما يتغير ويصبح محارباً. فالذات والاخر عند رجل الدين في الحديث عن الهوية، تختلف عن الهوية والأرض التي يتحدث بها المحارب...

فيما يتعلق عن رمزية الفلاح فهي ابتدأت في عام 1908 في العراق عندما أصبح العراق مصدّراً للتمور والمحاصيل الزراعية، إلا أنها انتهت في العراق منذ 1958 بمشاريع سُميت بالإصلاح الزراعي.

السياسيون في العراق أنفسهم، كانوا مرة رجال دين ومرة أخرى محاربين. (هم انفسهم) يعني عندما ارادوا التغيير لم يقدموا اشخاصاً آخرين مراعاة للتغير بل هم تغيروا.

نعود إلى المفهوم الواسع المطاطي الذي يحمل عددا من التأويلات، فهو لأنه يعرف نفسه بانه متغير غير ثابت. فهو يطرح مفاهيم قابلة للتأويلات، مثلاً أحد الزعماء السياسيين العراقيين، عندما يريد أن يتحدث عن الملف الخارجي والعلاقات الخارجية، وفي مناسبة خطابية مهمة يقول (من يحب العراق نحبه).

من يحب العراق نحبه؟

اذا نظرنا إلى تلك العبارة (من يحب العراق نحبه) بصورة واضحة، فهي لم تستندْ إلى معنًى واضح، هل الحب هو المقياس؟، وما مقياس الحب؟ ومَن يملك ذلك المقياس؟ وهل هناك مقياس واحد؟ أسئلة جعلها مفتوحة ، تهيئ لخطاب آخر، أو تسحب الجمهور لعبارات تصلح للاستدعاء الذهني في وقت لاحق، تساعد ظروف مرحلتها على تفسير الحب على المستوى الخارجي. أعني أن

السياسي العراقي لم يكن يسعى إلى أن يثبت او يقعّد مفاهيم يتم من خلالها الترابط والسير نحوها مع الجمهور، وهذا يعني بصراحة انه لا يحتاج الجمهور، إلا أن يتبعه فقط. وأن لا يكون له القرار.

الممارسات الخطابية أحدثت فجوة

هي تشبه الرواية الرائعة التي تفسر لنا كثيراً من المنبهات الاجتماعية السياسية (رائعة جورج اوريل مزرعة الحيوانات) و كانت فيها فئة معينة تعرف القراءة وهي من كتبت دستور تلك المزرعة، وفي اي مخالفة تحدث، يسألون لما حدثت هذه الخروقات ، يجيبون بانه لم يحدث خرق، والذي يريد قراءة بنود الدستور يذهب ويقرأه، ولأنهم متأكدون أن الاخرين لا يعرفون القراءة، يصمت المعترض؛ لذلك هو سيقول بأنه لم يخالف نفسه، وإنّما كان يقصد ذلك في خطابه المطاطي.

تلك الممارسات الخطابية لم تصنع حاجزاً بين الزعيم السياسي والجمهور فحسب ، بل هي ابعدت الجمهور عن القرار السياسي، وأحدثت فجوة بين المفاهيم وتفسيرها، ولذلك نحن نختلف على مفاهيم السيادة والهوية الوطنية، بل حتى مفهوم الدولة لم يستطع الجمهور أن يتفق عليه.

الأحزاب السياسية لا تملك نخباً لترويج مشاريعها

السبب الثاني ، هو إن الأحزاب السياسية أو الزعامات لا تملك نخباً سياسية تصلح بأن تروج لمشاريعها ، وهنا سأتحدث كإعلامي نستضيف شخصيات حزبية لمناقشة مشاريع ومفاهيم يطرحها زعمائهم فنتفاجأ بانه إما لا يعرف مداليل وأهداف ذلك المشروع.. أو انهم يتحدثون بطريقة مخالفة... يعني الزعيم الغير قادر على الافهام او التواصل مع نخبه، الذين هم في حزبه كيف يمكن له ان يقنع الجمهور. هذا من جانب تعامل الجمهور مع مفاهيم الهوية الوطنية والسيادة وغيرها....

مفهوم الهوية الوطنية

المحور الثاني سنتحدث عن مفهوم الهوية الوطنية.. وتطبيق المفهوم على الوضع العراقي

بتقسيمات الهوية يمكن القول إن هناك ثلاثة أنواع من الهوية:

الهوية الفردية، ممكن ان تكون هي السيرة الذاتية لكل انسان منذ ولادته، فهو يحمل اسما، وجنسا(ذكر او انثى)، وجماعة تشكل المتفاعلين معه، قدرة الانسان في الحفاظ على هذه الإنتماءات هي وتعزيزها وحتى تغييرها هي التي تشكل هويته الفردية.

الهوية الاجتماعية ... ببساطة هي وعي الجماعة لذاتها وإدراكها للآخر والحدود الفاصلة بينهما، وهناك دور في ربط الجماعة لعلاقات المصلحة ، والمشاعر المشتركة، ولا يوجد مجتمع من دون هوية اجتماعية .

الهوية الوطنية ... وهو تجلي للهوية الاجتماعية... أو هو أوسع تجليات الهوية الاجتماعية... وتعتمد بصورة أساس على وجود سياسي يدعى دولة .. حين يفرض على مواطني تلك الدولة حمل هويتها الوطنية.

هل يملك العراقيون رموزاً مشتركة؟

يعرف انتوني سميث الهوية الوطنية بأنها إعادة إنتاج وإعادة تفسير دائم للرموز والقيم والذكريات.. والأساطير والتراث الذي يميز الأمم ويعرف به الافراد... وهنا علينا التوقف قليلا... ونتساءل هل يملك العراقيون رموزا مشتركة... هل لديهم ذكريات مشتركة .... هل سردياتهم موحدة.... يعني ينتمون إلى **سرديات** موحدة....

الشيعة في العراق يسعون في خطابهم وهو كاستفتاء يومي إلى ذكر السرديات التاريخية الخاصة بالتاريخ الشيعي ... والسرديات الشيعية الأساسية ثلاث.. أولها الطف، وثانيها السقيفة، وثالثها الغيبة .... وهي سرديات خاصة بالشيعة بل هي عناصر افتراق ولم تكن يوما عنصر اقتراب، مع الطائفة أو الجماعة الثانية، وهي الجماعة السنية.

بينما يتجه السنة العراقيون منذ بداية القرن الماضي (بعد انتهاء الوجود العثماني) إلى سرديات عربية او تؤكد قربهم من الإنتماء العربي... وهذا عنصر افتراق لسببين: الأول لأنهم يريدون ان يقولوا إن الامة العربية تمثل فيها الشيعة كأقلية ... ولم يسعوا إلى مفهوم الامة العراقية لأن فيها الشيعة اغلبية.... وهناك باب ثاني متعلق بالشيعة الذين بالمقابل يريدون مفهوم الأمة العراقية، إلى طرح مفهوم الامة العراقية، لأنهم يريدون أبعاد التهمة الفارسية عنهم... وثانيها لانهم اغلبية في الأمة العراقية.

والأمة الكردية التي تحاول مراراً ان تنتج سرديات او تركز على سرديات خاصة بقوميتها، وهذا المثال دائما ما نحاور به الكرد، اتذكر عندما سألت الكاتب والمثقف الكردي المرحوم فلك الدين

كاكائي... فقلت له لماذا تعيدون انتاج قصة صلاح الدين الأيوبي.... قال لأنه قائد كردي، وليس لأنه قائد اسلامي.... بالتالي اي رموز واي سرديات مشتركة ممكن ان نتحدث عنها.

ولذلك يشير (اريك دافيز) إلى أن العراقيين عندما يبحثون هوية تجمعهم يعودون إلى حضارات سومر وبابل.... كما حدث في عام 1998... عندما توجهت السلطة آنذاك إلى العمل على انتاج هوية وطنية... طبعا كل الاحداث التي رافقت تشكيل النظام السياسي الجديد في العراق بعد 2003... لم تبنِ هياكل تؤسس إلى انتاج هوية وطنية

عوامل تكوين الهوية الوطنية

العوامل الأولية ... مثل الدين واللغة والادب والاساطير.... وهذه بوابة مهمة لكنها غير كافية، فلم يكن الدين واللغة وحده قادرا على انتاج هوية وطنية (يمكن ان يكون الدين واللغة والاساطير قادرا على انتاج هوية اجتماعية). لكنه سيكون بوابة للهوية الوطنية، ولذلك هي عناصر اولية، كما يقول العالم ميلر.

وثمة عوامل تلقينية عن طريق التعليم ، أي بدلا من ان يكون التوجه التعليمي في العراق لتوجهات محددة في الهوية الاجتماعية، يمكن أن تكون هناك جرعات عالية في التضحية والفداء من أجل الوطن، وربما حرب مواجهة داعش تكون نموذجا للتركيز على التضحية ، بدلاً من عناصر الافتراق، او التركيز عليها.

أما التهديد الخارجي، فيمكن ان يكون عاملا مهما اذا ما تمت صياغته برمزيات تحمل مشاعر مشتركة، وهناك امم تكونت من التركيز على قضية التهديد الخارجي

وأخيراً العناصر**التكوينية مثل بناء الدولة** ، والجيش والدستور الدائم، ويكون ذلك الدستور عنصرا أساسا في صنع الهوية الوطنية.

الهوية الوطنية والإنتماء

وقبل أن أختم فقط أريد أن أقول إن بناء الهوية الوطنية، والمفاهيم الأخرى تحتاج إلى شعور بالإنتماء إلى النظام السياسي.

-التعقيب الأول-

الاستاذ الدكتور علي عباس مراد

مساء الخير دكتور عمار مساء الخير لجميع الحاضرين في هذه الندوة أشكر الأخوة في منتدى بحر العلوم وفي معهد العلمين للدراسات العليا على دعوتي للمشاركة.

لا اجد ملمحاً لأمل

إنن نشاطي الأكاديمي بالنسبة لتوجهاتي هو الغالب، لذلك تجد التفاصيل التطبيقية في عملي محدودة، ولا سيما أني لا أجد ملمحاً لأمل في تغيير أو ما يؤمل منه أن يحدث تغييرا.

في الإطار النظري لتوضيح بعض التفاصيل، نذكر الاهتمام الذي أبداه منتدى بحر العلوم ومعهد العلمين للدراسات العليا لموضوع السيادة .

مفهوم جان بودان لا علاقة له بالشعب

لم يكن توضيح وتحديد جان بودان لمفهوم السيادة ذا علاقة لا من قريب ولا من بعيد بمسألة الأمة والشعب والطبقة أو الكادحين أو من هذه المسميات، نحن في لحظة التاريخية لدى بودان كنا في مشروع ما قبل الدولة الديمقراطية أو على بواكير الدولة الديمقراطية، و هذا الرجل يتحدث عن تأسيس دولة سيدة يحكمها حاكم سيد ذو سيادة وقدرة على اتخاذ القرار والتنفيذ، و صانع للسياسات وتنفيذها يصدر التطبيقات ويطبقها، لا يخضع لتأثير ولا يتأثر بتأثير لا قوى خارجية التي كانت موجودة سابقاً و هي الامبراطورية والبابوية، ولا لمراكز القوى والنفوذ التي كانت تتمثل بالنبلاء والاقطاعيين وكبار رجال الدين داخل الدولة، لم يكن هناك شيء غير ذلك، هو يريد حاكماً، قد يكون هذا الحاكم فرداً كما كان في عصره وتصوره، وقد يكون الحاكم الشعب صاحب السيادة كما طرح ذلك سبينوزا لاحقاً وجون لوك وجان جاك روسو، المسألة تقتضي أن تكون هناك إرادة سيدة لا تتجزأ و لا تنتقص ولا يمكن التفريط بشيء منها و لا يشاركه أحد فيها، هنا ارتبطت السيادة بقدرة إصدار القرار التي تربط بدورها بمفهوم القرار ومصلحة تنفيذ القرار

لمن!. لأن كل المفكرين الذي لا يشار إلى ذلك حتى المفكر هوكس الذي يعتبر نبي السيادة المطلقة للحاكم كان يرى على الحاكم أن يمارس هذه السيادة المطلقة لمصلحة رعيته أو شعبه لأنه ملزم بمسألة القوانين الطبيعية.

هوية وطنية تحتاج الاتفاق مع الآخر على مضمون الثقافة

هؤلاء الناس عندما نظروا لهذه السيادة كانت لديهم نظرة عن هوية مجتمعاتهم على تميزها وهذا التميز يحدده من أنا ومن غيري وبماذا أتشابه مع الذين يمتلكون نفس الهوية وبماذا أختلف مع هذه الهوية التي تتضمن ثقافة، وهذه الثقافة تتضمن قيماً. هنا نأتي إلى مسألة مهمة أنك عندما تريد أن تصنع الهوية الوطنية يجب أن تتفق مع نفسك ومع الآخر على ثقافة وطنية ومضمون موحد، اذا لم يكن اتفاقا على مضمون موحد لهذه الثقافة لن تكون هنالك هوية.

لا توجد هوية وطنية في العراق

في شأن الهوية الوطنية وصناعتها في العراق ، أنا لا أعتقد بوجود هوية وطنية ولا توجد حتى رغبة في صناعة الهوية الوطنية لأن مسألة أتخاذ القرار الآن تعتمد على السلطة، الآن هل هي سلطة ديمقراطية وليس لديهم أي رؤية تجاه هذا الموضوع، واذا كانت لديهم رؤية فهي مجموعة رؤى متناقضة لذلك أنا لا أجد أي احتمال لأي مشروع في بناء هوية وطنية أو قيم وطنية خلال المرحلة المقبلة.

التعقيب الثاني-

ا.م الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار

انتكاسة كبيرة في المعايير القيمية

وبناء الهوية

في إطار هذا الموضوع لدينا مشكلة واضحة ، فعندما نتكلم عن مرتكزين مهمين في أطار بناء الدولة: المؤسسات والقانون، هذه الدولة تستلزم أن تكون ثمة معايير قيمية مهمة جداً في إطار بنائها، بعد عام 2003 م لاحظنا انتكاسة كبيرة جداً في معايير القيم الاجتماعية وأيضاً انتكاسة كبيرة جداً في إطار معادلة بناء الهوية الوطنية.

يعنى حتى في إطار بناء النظام الديمقراطي تم التطرق إلى موضوع مهم جداً في إطار هذا النظام يجب أن تكون هناك مصوغات فكرية وقانونية لبناء مشروع حقيقي واقعي وعلينا أن لا نتوقع بعد عام 2003م وحتى في أطار كتابتنا للدستور، الدستور تعامل مع الحالة العراقية على أنها حالة مكوناتية ولم يتعامل معها في أطار بناء المواطنة، ومجموعة من المسائل التي تعد مهمة جداً في إطار بناء هذه الدولة.

الكل يعرف أن الدولة مجموعة منظمة قاعدتها الأفراد، فما الأشياء التي قدمت للأفراد ضمن معايير قيمية ؟ لكن لاحظنا قفزاً على الحقائق والوقائع وصولاً إلى الصراع الحكوماتي والمكوناتي، ولاحظنا فترة حرب الطائفية التي كانت تعصف بالعراق إلى التقسيمات والمشاريع التقسيمية لكن للأسف لم نستطع إلى هذه اللحظة أن نضع معياراً حقيقياً لبناء هذه القيم.

لو تمت مراجعة بعد 2011 لكنا نتحدث اليوم عن معادلة أخرى

إن السيادة التي طالما تحدثنا عنها و عن السيادة القانونية، قبل موضوع التوحيد والبناء، هي مجزئة إلى عدد من الولايات في أطار مقومات لهذه الدولة الوطنية ومع ذلك نحن بحاجة إلى مراجعة حقيقية. وهذه المراجعة لو كانت بعد خروج القوات الأجنبية من العراق عام 2011م لكنا اليوم

نتحدث عن معادلة جديدة في إطار تحصين وبناء الإنسان العراقي وتحصين السيادة العراقية، لكننا انتكسنا من جديد عام 2014 م في سيطرة تنظيم داعش على ثلث مساحة العراق ولدينا انتقادات واضحة على الجانب العسكري ولكن تنشئة الإنسان العراقي والقيم المكتسبة وهنا لا نتحدث فقط عن قيم مجتمعية بل نتحدث عن قيم النظام السياسي.

فشلنا في تنمية الجيل على توليفة القيم

لم نستطع أن نضع أطراً حقيقية في نظري لنعلم جيل ما بعد 2003 القيم السياسية والمجتمعية ونؤلفها بالطريقة التي تقودنا إلى تأسيس مرحلة مهمة في إطار هذا البناء، لذلك أصبح لدينا نقوص حقيقي في أطار هذه المسألة ونقوص حقيقة في إنتاج الهويات الفرعية. وفي إطار الديمقراطية الليبرالية تحترم هذه الهويات وتكون جامعة أو تندمج وتنصهر في أطار الهوية الوطنية لكن للأسف الشديد نحن لم نستطع أن نحدد هذه الأمور وأنتجت لنا مشكلة داخلية أثرت على مفهومنا في السيادة الداخلية بشكل حقيقي يعد مرتكزاً أساسياً في بناء السياسية الخارجية في إطار المحافل الخارجية لكن هذه نقطة أساسية يشترك به الجميع هذا الإخفاق لا يحدد بجهة أو كتلة أو حزب معين إنما كل الذين كانوا في السلطة أو خارج السلطة يتحملون هذه النتيجة التي أثرت بشكل كبير جداً التي أثرت على بناء الإنسان العراقي وعلى ما يعتقد ويدين به الإنسان العراقي، وأعتقد إن التظاهرات خير دليل على ذلك.

-التعقيب الثالث-

الاستاذ الدكتور ماجد محي آل غزاي

ما يحصل في العراق الآن أكبر من موضوع أزمة بل هو تحدي في موضوع . ولكن يبقى التساؤل الأهم هل أن تحدي أزمة السيادة في العراق هي تحت تأثير عوامل داخلية أم خارجية؟.

التأثيرات الخارجية ام الداخلية مسؤولة عن أزمة السيادة؟

تتباين الآراء بين من عد التأثيرات الخارجية سواء قبل عام 2003م أو بعد ذلك العام هي السبب الدافع والفاعل الرئيسي في أزمة السيادة، وهناك من يعد السلوك السياسي الداخلي وما نتج عنه هو السبب وراء ما حصل من تحديات للسيادة، هذا الأمر يحتاج تسليط الضوء عليه من قبل الملتقى كمحور للنقاش القادم أو ما بعده للبحث والدراسة، هناك جملة من الأمور انعكست على المسارات الاجتماعية والاقتصادية وشكلت تحديات مجتمعية داخلية تنعكس بشكل استثنائي على موضوع السيادة أوجزها بالآتي:

- ❖ علاقة الدين بالدولة
- ❖ مشكلة توزيع الثروة
- ❖ إشكالية علاقة المركز بالأطراف
- ❖ أزمة الخطاب السياسي

وهذا أدى إلى مشاكل أخرى كنتاج لهذه الأمور منها ضعف إدارة التنوع والتدخل الخارجي في تشكيل الحكومات المتعاقبة، وعدم اكتمال مستلزمات التحول الديمقراطي وانعكاسات ذلك على ضعف القدرة على التعامل مع مدخلات العولمة الجديدة، ومن ثم أثرت على ارتباكات كثيرة في النواحي المجتمعية.

مداخلة

الاستاذ المتمرس الدكتور فكرت نامق عبد الفتاح

في البدء شكري وتقديري للقائمين على هذه الجلسة الحوارية وللملتقى بحر العلوم ومعهد العلمين للدراسات العليا الذين عودنا على مثل هذه الجلسات الحوارية. الأخوة الأساتذة المحاضرون:

غياب الهوية الوطنية يعني فشل الدولة

من أهم التحديات التي واجهت أبناء الوطن الواحد هو تحدي انتاج الهوية الوطنية، فغيابها بحسب البعض هو موضوع أكثر حسماً في إقصاء التعايش بين أبناء المجتمع الواحد وبالنتيجة غياب الهوية الوطنية هو ناتج حتمي لفشل الدولة.

السلطة المركزية هي صمام الأمان

عندما تؤسس الدولة وفق الإنتماءات الولاءات العرقية والطائفية والجهوية الضيقة، و تفشل بحماية مواطنيها وحمايتها لهم وتسحقهم بفعل الظلم واللا مساواة، وعندما تشخصن وتكون رهينة الاحتكار وتغييب المواطنة وتشجيع التمييز والإقصاء يصبح الوضع مناسباً لنمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، بسبب فكرة الإنتماء والولاء والتضامن الوطني بين أعضاء الجماعة السياسية المكونة للدولة ويصبح التعايش صورياً هشاً وأحياناً قسرياً قائماً على الإكراه مستنداً على القوة، وعلى هذا الأساس يركن الناس إلى إنتماءاتهم الضيقة فيكون الإنتماء إلى القبيلة والعشيرة.

فالسلطة المركزية هي صمام الأمان الذي يعطي للمرء شعوراً بالتضامن العضوي ويزيد بدوره من الولاء والدفاع عنها والتعصب لها ضد مشاركتها في أعراف وطقوس وتقاليد بوعي أو بدونه وهذا ما حدث في حقيقة بعد سقوط النظام السياسي واحتلاله في عام 2003 م فضعف الدولة والفوضى وانعدام الأمن وضعف التوازن الاجتماعي جعل الأفراد يتوجهون إلى إنتماءاتهم الفرعية لتخفيف حدة القلق من المجهول من الذين يتمترسون دينياً وطائفياً وينظرون إلى الأخر كعدو حقيقي ومحتمل، وغدا كان النظام السياسي في نيسان 2003 م قد أتاح قدراً كبيراً من الحريات المدنية للمجتمع ومن الحريات السياسية للأحزاب السياسية في المجتمع التي كانت من المفترض أن تتحلى قيادتها بالوعي النازل لإنجاز مهام المرحلة الإنتقالية من الاستبداد إلى الديمقراطية غير إن الأمور لم تأت كما كان يرون فقد حملت المرحلة تناقضاتها الخاصة حيث اعتمدت الديمقراطية التوافقية التي عملت لصالح المكون العرقي والطائفي وتهميش الديمقراطية لصالح التوافقات وفق مصالح المكونات المختلفة.

مداخلات وتعقيبات

الاستاذ البغدادي يوجه سؤالاً إلى الدكتور الحلفي: إن السيادة هي الأرض والحدود القومية، ومرة أخرى نقول إن السيادة هي الإنسان، على مدى طيلة 100عام من الآن تتم محاولة المزواجة بين المفهومين مرة السيادة هي الإنسان ومرة السيادة هي الحدود، لكننا دعنا نرسخ رؤية ازاء هذا المادة الرئيسية كمادة أساسية واجتماعية فلمن السيادة للأرض للتراب أم للإنسان لقيمه ولحريته ولتعبيراته الاجتماعية والسياسية والفكرية؟

الدكتور جاسم الحلفي: السيادة مترابطة

اذا فصلنا عناصر الدولة، نجدها تتكون بالأساس ـ حسب آراء المفكرين ــ من ثلاثة عناصر أساسية الأرض أي الإقليم والشعب والحكومة نظراً لأهمية موضوعة السيادة هناك مفكرون أضافوها كعنصر رابع وعدوها من عناصر الدولة انطلاقاً من أهمية موضوعة السيادة، الآن السيادة لمن! السيادة للدولة بكل مكوناتها اذا تم اقتطاع جزءا من الأرض فالسيادة منقوصة، اذا كانت الحكومة عميلة إلى جهة أجنبية فالسيادة منقوصة، اذا كان الشعب يعاني الأمرين من ظروف معاشية وسلطة مستبدة فالسيادة منقوصة، اذن هي سلسلة مترابطة فالسيادة بالخارج تحميها الحكومة ضمن القوانين الشرعية الدولية، وفي حالة الحروب عن طريق جيش موحد لذلك تستطيع أن تفرض ارادتها من الداخل على حدودها وحسب طبيعة الدولة ، من خلال إقامة علاقات حسن الجوار والمشاركة مع دولة أو صراع مع دولة، أما بالداخل ففرض الإرادة من خلال جيش موحد طبعا تفرض الإرادة بالإجبار أو بالقناعة، هذان الأمران متعلقان بقوانين الدولة الديمقراطية التي هي دولة قانون أما بالدول المستبدة والدكتاتورية فالحاكم هو الذي يفصل ويقرر، ولكن هل مفهوم السيادة في صيرورة؟ لأن هناك قوانين دولية خاصة بحقوق الإنسان هي قوانين تتدخل في شؤون الدولة لأن الدولة مسبقا قد وقعت على الأعراف والقوانين الدولية.

سؤال: كيف يمكن الحفاظ على السيادة الوطنية في ظل الظروف السياسية والاجتماعية و العسكرية القاهرة، والمواجهة الداخلية الخارجية؟

الدكتور الحلفي: لا خيار إلا لتأسيس دولة المواطنة

إنه أمر محوري ومهم، لقد شغل فكر المفكرين والأساتذة كذلك السياسيين ، لذلك هذه الندوة والجهد الذي بادر وتفرد به معهد العلمين ومنتدى بحر العلوم ولمدة أكثر من عام ونقاش تفصيلي عن هذا الأمر لأنه إشكالية وستبقى إشكالية ما دامت المشاكل العراق، سيما منها الداخلية التي لم نجد لها حلا، وأساس المشكلة في بنية النظام، اذ أن النظام مبني على دولة مكونات ومحاصصة وأنتج كل هذا الخراب والمشاكل المعقدة والبالغة التعقيد لذلك يحتاج حلاً يتناسب مع هذه التحديات الكبرى، والحل باعتقادي الذي تم تلخيصه من خلال الاحتجاجات والندوات الفكرية هو إعادة بناء الدولة وفق مواطنة من خلال عقد سياسي واجتماعي جديد حتى نبعد كل فكرة مفهوم ومصطلح عن دولة المكونات ولنأسس لدولة المواطنة.

الاستاذ البغدادي يوجه سؤالاً إلى الدكتور صبيح: إن المجتمع العراقي غير متجانس فمن ثم ستبقى سيادته الوطنية غير متجانسة، إن قضية الحشد والتحرير والمقاومة هذه قضايا لها صلة في الإرادات الوطنية إلى متى تبقى هذه السيادة هشة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الإقليمي غير راسخة ومهددة وسائبة لا يحكمها معيار فكري ولا أمني ولا سياسي!

الدكتور عدنان صبيح: السيادة مفهوم سياسي اكثر منه اجتماعي

إن مفهوم السيادة مفهوم سياسي أكثر مما هو مفهوم اجتماعي، السيادة هي في مرحلة صيرورة مستمرة إلى الآن لم يتم الاتفاق على تعريف معين ومحدد لها،لكن يمكن الاتفاق على أنها سلطة الدولة على أي جزء يرفع علم ذلك البلد حتى قضية الأرض الآن تغيرت ماذا تقول عن باخرة موجودة بعيدة عن أرض العراق وهي تحمل علماً عراقياً المساس بهذه الباخرة هو مساس بالسيادة، ماذا تقول في مكان معين أو سفارة معين في أوربا أو أميركا وهي سفارة عراقية المس بها يعني المس بسيادة العراق الموضوع متعلق بسلطة الدولة على أي جزء يحمل العلم العراقي.

نحن غير قادرين على صناعة هوية وطنية

يمكن أن يطلق على موضوع السيادة علاقة المجتمع بهذا الموضوع المجتمع الشعب يعطي الشرعية لتلك السلطة لكي تمارس سلطاتها على هذه الأشياء عدم وجود الشرعية لا يستتبع أن يمارس شرعيته، قضية المجتمع العراقي وهل تعتقد بأننا مجتمع موحد؟ **نحن نملك سيرة تاريخية مختلفة ورموزاً مختلفة ونملك إهتمامات وأهدافا مختلفة بالتالي نحن غير قادرين على صناعة هوية وطنية** ومن ثم هذا الموضوع سيغير الكثير من الأشياء.

القوى السياسية لم تعمل على إبراز مفهوم السيادة

سؤال: هل هناك دور سلبي في القوى السياسية العراقية في التأثير على موضوعة السيادة في علاقتها مع القيم المجتمعية وترسيخ الهوية الوطنية!

الدكتور صبيح: القوى السياسية مجتمعةً لم تعمل على إبراز مفهوم السيادة والمفاهيم الأخرى وكذلك مفهوم الهوية الوطنية كانت وكما أشرنا في موضوع السيادة وموضوع الهوية الوطنية من ضمن المفاهيم التي لم يروج لها اجتماعياً ولا حتى تسعى عن طريق نخبها وإسهامها للجمهور / ومن ثم تتعامل القوى السياسية مع تلك المفاهيم في البداية على أنها مفاهيم ثانوية، قرأنا للقوى السياسة والنخب السياسية والزعامات في كتاب السيادة العام الذي نحن نتناقش حوله كل منهم يطرح مفهوم السيادة على شاكلته كل منهم يطرح موضوع السيادة حتى يمس الأخر وحتى يعتقد أنه أفضل من الأخر، هم لم يتفقوا على موضوع معين، بل دائماً يضيعون بالمفاهيم المطاطية التي لا يمكن أن يقف عليها المجتمع وأن يعرف معنى السيادة.

مداخلة الأستاذ الكناني حول موضوعة السيادة الوطنية وعلاقتها بالقيم المجتمعية!

إن السيادة الوطنية والهوية الوطنية هو موضوع غاية في الأهمية، فكيف يمكن الحفاظ على هويتنا العراقية في ظل هذه المتغيرات الموجودة ولا سيما الاقتصادية وكيف يمكن الحفاظ على علاقتنا مع المحاور المتناثرة كعراقيين!

الدكتور عدنان صبيح: لدينا هوية اجتماعية ولم نتفق على الوطنية

نسعى إلى تعزيز هويتنا الوطنية حتى بعد ذلك نحافظ عليها، و حتى الآن لم نتفق على هوية وطنية، وهذه من المشكلات المؤلمة عندما نتحدث عن الشيعة فإن سرديات الشيعة خاصة بالتاريخ الشيعي، وعندما نتحدث عن السنة ، فإن سردياتهم خاصة بالأمة العربية، وعندما نتحدث عن الكرد فإن سردياتهم خاصة بالأمة الكردية، نحن لا نملك هوية وطنية وهذا الشيء المؤلم ولكن نحن نملك هوية اجتماعية، ولكن الهوية الوطنية التي هي أوسع تجليات الهوية لا أعتقد بأننا نمتلك هوية وطنية

مداخلة الدكتور هشام: لماذا بقية المجتمعات المتعددة تمتلك هوية وطنية

إن فساد النظام السياسي واستفراد الحزبية والطائفية ضيعت علينا مفهوم السيادة الوطنية الذي شرحه بالتفصيل الدكتور جاسم، والتعقيب الآخر هو أننا مجتمع متعدد الأطياف والقوميات هذا واقع كل المجتمعات في العالم، فلماذا تمتلك باقي المجتمعات الهوية الوطنية ومفهوم السايدة لديها واضح، أما نحن فنفتقد لهذه الهوية ؟

مداخلة السيدة انتصار: كيف يمكننا انتاج الهوية الوطنية بعد نظام ديكتاتوري

كيف تتم إعادة الهوية الوطنية بعد عام 2003 م ونحن على بعد ثلاثة عقود ، بعد أن كنا مكبوتين تحت طائلة النظام المقبور، أما بعد عام 2003 م عانى الشعب معاناة قاسية منها الطائفية والهجرة ودخول داعش وسيطرتها على ثلث مساحة العراق والحرب على داعش وغيرها من الأمور، لهذا تم سرقة الهوية الوطنية، اذن كيف يتم إعادة الهوية الوطنية؟ وهناك من أساء للمحتجين والمتظاهرين من قبل السلطة وبعدها 25 تشرين التي أعطت درس للسلطة إن الشعب العراقي شعب حي وما زال لكن هناك حقوق مسلوبة وواجبات تجاه الدولة لمواطنيها وكلنا كنا نأمل خيرا بهذه الحكومة الجديدة.

(5)

الندوة الافتراضية الخامسة

(التنوع المجتمعي)

30 اذار 2021

كلمة الافتتاح

إدارة الندوة:السيد هاشم بحر العلوم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أنا هاشم بحر العلوم بالنيابة عن ملتقى بحر العلوم للحوار ومعهد العلمين للدراسات العليا أرحب بالحضور المنضمين معنا عبر برنامج (zoom) ومواقع التواصل الاجتماعي.

فما زلنا نناقش في سلسلة ندوات كتاب (أزمة العراق سيادياً) وقد خصصنا شهر اذار كاملاً لمناقشة أحد المقترحات الستة،التي وردت في الكتاب وهو (جدلية العلاقة بين سيادة الدولة والمصلحة الوطنية العليا)، بدأنا في بداية هذا الشهر مناقشة هذا الموضوع من وجهة نظر أكاديمية، ثم انتقلنا في الندوة الثانية،وناقشنا فيها تباين رؤى القوى السياسية في فهم المصلحة الوطنية العليا، ثم ناقشنا الثابت والمتغيّر في المصلحة الوطنية، وبعدها ناقشنا القيم المجتمعية والهوية الوطنية في السيادة والمصلحة الوطنية.

اسمحوا لي أنْ أرحب بالضيوف المشاركين معنا،وكذلك المعقبين في الندوة الخامسة ضمن هذا المحور، الاستاذ (إبراهيم العبادي) الكاتب والمحلل السياسي ومدير مركز البحوث/ المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري في وزارة الداخلية، وأرحب بالدكتور (علي طاهر الحمود) دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، والمدير التنفيذي لمركز البيان للدراسات والتخطيط.

ومن المعقبين أرحب بالاستاذ المساعد الدكتور (طارق محمد قصار) عميد كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل، والاستاذ (مازن صاحب) نائب رئيس مركز حلول للدراسات المستقبلية.

(1)

محاضرةالاستاذ إبراهيم العبادي

السلام عليكم ورحمة الله، شكراً لكم على إتاحة هذه الفرصة، شكراً لملتقى بحر العلوم للحوار، وشكراً إلى معهد العلمين، اتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأخوة والأخوات المتابعين لحسن ظنهم بنا كي نقدم إضافة ولو محدودة إلى سلسلة هذه المحاضرات القيمة،التي تحاول معالجة مشكلة العراق أو أزمته سيادياً كما أسماها الكتاب الصادر عن ملتقى بحر العلوم للحوار.

مشكلة العراق من منظورات السيادة

أود القول من حيث المبدأ حتى نتحدث عن مشكلة العراق من منظورات السيادة، أقول نحتاج أنْ نمر سريعاً على مفهوم السيادة بشكل إجمالي، اذا أردنا أنْ نُعرف السيادة فأنها: بسط سلطة الدولة وقانونها وتشريعاتها وحقها في احتكار السلاح والعنف المشروع والتصرف بشؤون إقليمها، ورعاياها، وإقامة العلاقات مع الدول الأخرى على قدم المساواة.

هذا تعريف إجرائي لمفهوم السيادة وهو من أركان الدولة المهمة، حيث لا دولة حقيقية بدون سيادة، ولا دولة بدون استقلال، وقدرة سلطات هذه الدولة على ممارسة حقها في بسط قانونها وشرعيتها وبسط سيادتها على إقليمها وعلى شعبها وعلى حدودها في إطار هذا الإقليم .

ينبغي أنْ نذكر أنَّ هذه السيادة هي سلطة عليا ولا ينبغي مزاحمتها بأيّ شكل من الأشكال؛ لأنّـها تمثل الإرادة العامة، وهي (كائن جماعي) كما عبر عنها جان جاك روسو، وهي تعبر عن إرادة الجماعة وحاصل إرادة الجماعة باعتبار أنَّ الجماعة هي التي تنازلت عن حقها وعن سيادتها اذ تنازل الفرد عن حقه وسيادته للجماعة، والجماعة أيضاً تنازلت عندما حاولت أنْ تفرز هيأة عليا تمارس هذه السيادة باسم الجماعة وباسم الفرد، وعليه فأنَّ الفرد والجماعة ينبغي أنْ يُسلمان لهذه السلطة

العليا كي تقوم هذه السلطة بأداء واجباتها في رعاية المصلحة العامة، وفي تحقيق المصلحة المشتركة للجماعة.

المصلحة والسلطة

اذا فسرنا وعرفنا الدولة بوصفها تنظيماً اجتماعياً سياسياً يقوم بالسهر على مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد من خلال الجماعة، فأنَّ هذه الدولة لا تستطيع أنْ تحقق مصلحة إلّا اذا كانت مُطاعة، سلطتها مطلقة، لا يمكن أن تتجزأ، لا يمكن أنْ تتنازل عنها بأيّ حال من الأحوال وهذه السلطة تكون نافذة غير متجزأة، سواء كان النظام السياسي للدولة مركزياً أم غير مركزي، إدارياً أم اتحادياً،وما إلى ذلك، وهذه لمحة تمهيدية عن قضية السيادة.

لا سيادة لمصالح متناقضة

كيف لهذه السيادة أنْ تتحقق فعلياً في أي منطقة أو إقليم أو أي دولة من الدول؟ هذه السيادة لا تقبل القسمة، ولا تقبل التجزئة، ولا تقبل التزاحم ونافذة على طول الخط، وعليه يجب أنْ تُدرك الجماعة التي أظهرت السلطة العليا التي تمارس السيادة باسمها أنَّ هذه السيادة لابدَّ أنْ تتحقق كاملة على الإقليم وعلى الجماعة، وللجماعة مصلحة، فكيف للسيادة أنْ تحقق مصلحة الجماعة؟ لا يمكن للجماعة أنْ تفرز مصالح متناقضة وتطلب من الهيأة السياسية العليا الآمرة المطاعة التي تمثل سيادة هذه الجماعة أنْ تتصرف، لأنَّ عدم التوحد في الرؤية في تعريف المصلحة وفي تعريف السيادة يخلّ بسلطة الهيأة الحاكمة الآمرة المطاعة.

عراق ما بعد 2003

نحن في العراق عانينا من مشكلة حقيقية في أن يكون للجماعة الوطنية العراقية سيادة حقيقية على إقليمها، ولندع الماضي ونبدأ بالتغيير الذي حصل بعد عام 2003، فما الذي هدد سيادة الدولة الوطنية العراقية؟ هل التهديد كان تهديداً خارجياً أم كان داخلياً أم كليهما؟ اعتقد أنَّ السيادة العراقية تعرضت إلى التهديدين (الداخلي والخارجي)، والتهديد الخارجي مفهوم وواضح فهناك جيران للعراق وقوى كبرى متنفذة تستطيع أنْ تفرض إرادتها على الدولة العراقية، والدولة العراقية

وبسبب هشاشة البنية والضعف الداخلي وعدم تكامل إمكاناتها، وبسبب الصراع الداخلي، وبسبب التنازع فيما بين أطراف الجماعة الوطنية العراقية تأثرت سيادتها بشكل من الأشكال بإرادات الآخرين، مما يعني أصبحت الإرادة السياسية العراقية الوطنية تعرضت إلى أثار الآخرين وتأثيراتهم ونفوذهم.

عدم وضوح الهوية الوطنية

أمّا التهديدات الداخلية أو التحديات الداخلية، فما الذي يهدد السيادة الوطنية العراقية داخلياً؟ أرى أنَّ هناك عوامل عدّة تهدد السيادة الداخلية العراقية وتهددها أيضاً خارجياً، أول هذه التحديات هي عدم وضوح مفهوم الأمة في العراق، فهل الجماعة السياسية العراقية التي تقطن على هذا الإقليم تُعرّف نفسها بأنّها أمة عراقية أم أنّها مكونات أو جماعات بينها تنافسات متنوعة وعــدّة، وتتعدد مصالحها وتتنافس هذه المصالح أو تتقاطع هذه المصالح، وغير قادرة في أحيان كثيرة على تعريف المصلحة الوطنية العراقية.

اذن فالتحدي الأول هو عدم وضوح الهوية الوطنية العراقية، ويعني هل هوية العراقيين هي هوية العراقي النافذة على الجميع أم أنّها هوية مكونات (هوية الشيعي، هوية السني، هوية الكردي، هوية التركماني، وهوية الأقليات)؟ الهوية الفرعية أم الهوية الوطنية الجامعة؟ **اذا لم ننتهِ من هذه الإشكالية فأنَّ السيادة الوطنية العراقية ستبقى مهددة**، اذا قلنا إنَّ الشعب العراقي ليس بأمة لديها سيادة كاملة عن طريق الدولة على إقليمها، ومحددة المصالح وتستطيع أنْ تُجدد وتُعرف هذه المصالح باستمرار، **اذا فعدم وضوح مفهوم الأمة وما كرسه الدستور عندما يتحدث عن مكونات خلق مشكلة دائمة في المجتمع السياسي العراقي**، فأنَّ العراقي المنتمي إلى الفئة الفلانية أو الجهة الفلانية أو الطائفة الفلانية، يقدم مصلحة الفئة أو الطائفة أو القومية على مصالح الجميع أو أنه يُعرّف المصلحة العراقية من خلال مصلحته الخاصة، وهذه إشكالية خطيرة قد ثبتت لدينا في السنوات الـ17 بعد التغيير، ومثال ذلك لدينا مصلحة في أنْ تستعيد الدولة قوتها وأمنها على إقليمها، واستعادة القوة بحاجة إلى أنْ تبني الدولة مؤسسة عسكرية وتُسلّح هذه المؤسسة، وتتذكرون بأنَّـه كان هناك خلاف عراقي حول تسليح الجيش العراقي، وأنا اتذكر أنَّ الأخوة الكرد قد اعترضوا في ذلك

الوقت على تسليح الجيش العراقي بطائرات حديثة قادرة أنْ تُجاري التحدي الإرهابي على الأقل أو تُجاري ما عند الجيران من قوة عسكرية، وكانت هذه القضية إشكالية كبيرة ترتب عليها تنافس وصراع داخلي وإختلاف داخلي، وتنابز سياسي داخلي،اذكر أيضاً أنَّـه بسبب هذا الإختلاف بالهوية الوطنية العراقية استقطبت الجماعة السياسية العراقية إلى الخارج،فأصبح هناك مرجعية فكرية ربما وسياسية وعمق استراتيجي إلى سُنّة العراق، ومثله إلى شيعة العراق، وأيضاً إلى كُرد العراق، وإلى تركمان العراق، واذا كانت كلّ جماعة عراقية تجد لها داعم خارجي وأنَّ هناك مؤثراً خارجياً في قراراتها وفي أولوياتها، لا نستطيع أنْ نتحدث عن مصلحة وطنية عراقية جامعة، ولذلك اختلفنا، وهذه القضية يمكن أنْ نلمسها بوضوح، فهل نستطيع أنْ نتحدث إلى الجارة تركيا أو مع الجارة إيران حول قضية المياه أو حول قضية أمن الحدود مثلاً،أم أنَّ هناك من يمنع التحدث بصراحة مع هذه الجيران لأنهم يؤثرون عليه ويطالبونه بالدفاع عن مصالحهم داخل الدولة العراقية؟ الأمر ينطبق على جيران العراق العرب وتتذكرون إختلافنا حول قضية بناء ميناء (مبارك) وتأثيراته على ميناء (الفاو) اختلف العراقيون ما بين الوزارات واختلفوا ما بين المكونات واختلفوا فيما بين القوى السياسية المختلفة، هذا يقدم هذه المصلحة وغيره يقدم المصلحة الفلانية، اذن **هذا الاستقطاب السياسي تحدي كبير للسيادة العراقية**، من المسؤول عن ذلك؟ لأنَّ العراقيين لم يُعرّفوا أنفسهم بأنَّهم جماعة بهوية وطنية جامعة هي أكبر من الهويات الفرعية، ولا ينبغي لهذه الهويات الفرعية أنْ تتقدم على الهوية الوطنية العراقية الجامعة.

مدرستان في العراق

عندما نتحدث أكثر عن هذا الموضوع سنجد أنَّ هناك مشكلة كبيرة وهي الولاءات في الدولة العراقية وأصبحت عدّة ، اذ لا يأتي الولاء للدولة العراقية أولاً لأنَّ هناك مدارس فكرية ومدارس أيديولوجية لا تُقدم المصلحة الوطنية على مصلحة الأمة الإسلامية أو على مصلحة الأمة العربية أو حتى على مصلحة الأممية الاشتراكية، وهذه قضية الولاءات أيضاً لم تُحسم حتى الآن وهي مثار جدل في الاجتماع السياسي العراقي، وهذه القضية تُعرّف نفسها بأنَّها نوع من الاستقطاب الفكري والإيديولوجي بمعنى أنَّ هناك مدرستين تتصارعان في العراق، **مدرسة ترى أنَّ السيادة العراقية**

ينبغي أنْ تتحقق بتغليب رؤية فكرية وأيديولوجية على كلّ المجتمع العراقي، يقابلها مدرسة **أخرى تقول لا ينبغي أنْ نُخضِع المصلحة الوطنية العراقية لإيديولوجيات أو أمميات** لا نجد مصلحة العراق فيها، وهذا التناقض ما بين التعريفين وما بين المصلحتين تبلور واضحاً الآن في الصراع القائم في الموقف من الوجود العسكري الأجنبي في العراق، هناك قوى سياسية عراقية تعتقد أنَّ مصلحة العراق في خروج القوات الأجنبية وبالتحديد القوات الأمريكية من العراق وتقول لا مصلحة ولا حاجة للعراقيين بهذه القوات الأجنبية في العراق، وهذه القوى تُعبّر عن نفسها بأكثرية برلمانية، فيما أنَّ هناك قوى برلمانية وقوى سياسية ولديها خطابها الإعلامي وناطقيها الإعلاميين لا تلتقي مع القوى الداعية إلى انسحاب القوات الأجنبية.

اذن فالتهديدات التي تتعرض لها المصلحة الوطنية العراقية التي هي تعبير حقيقي للسيادة العراقية أو السيادة العراقية هي تعبير عن المصلحة الوطنية لا تجد تعبيرات حقيقية لها في الاجتماع السياسي العراقي لأنَّ الاجتماع السياسي العراقي لم يبلور ولاءً واحداً للوطن العراقي، ولم يعرف مصلحة عليا للوطن العراقي على مصالح الآخرين، ولم يبلور مصلحة جامعة للعراقيين على حساب مصالح أخرى هي مصالح فئات أو مكونات أو طوائف أو مذاهب،فهذه التهديدات والتحديات ستبقى الدولة العراقية تعاني منها ؛ لأنّنا لم نُنجز حلولاً للاشكاليات الكبرى التي واجهت تأسيس الدولة الوطنية العراقية منذ عام 1921 حتى الآن.

التحديات الكبرى

من نحن؟ وما هي هويتنا؟ ما هي مصلحتنا؟ كيف نُعرّف أنفسنا؟ كيف نحدد المصلحة الوطنية؟ ما هي عوامل تحديد هذه المصلحة الوطنية؟ اعتقد أنَّ امامنا شوطاً قد يطول في أنْ ننتهي من الاتفاق حول هذه التحديات الكبرى التي هي تحديات حقيقية للسيادة العراقية، وقد فوتت علينا مصالح كبرى في قضايا المياه، وقضايا الربط السككي، وفي قضايا مكافحة الإرهاب، وقضايا الاستقرار الأمني، والنمو الاقتصادي، هذه كلها أثرت علينا بسبب التنازع فيما بين أطراف الجماعة الوطنية العراقية في تعريف المصالح وتقديم هذه المصالح، وفي الربط ما بين مصلحة الفئة أو

القومية أو المذهب مع المصلحة الوطنية، لدينا جدال سياسي وسيستمر هذا الجدال السياسي للأسف.(2)

محاضرة الدكتور علي طاهر الحمود

شكراً جزيلاً لمعهد العلمين للدراسات العليا وملتقى بحر العلوم للحوار على هذه الفرصة الطيبة، وشكراً جزيلاً للاستاذ إبراهيم العبادي، وربما أنا والاستاذ إبراهيم اهتماماتنا تتشابه لأننا كثيرو التحاور، وقد نتشابه كثيراً في الأفكار التي نطرحها مع بعض الإختلافات التي سأشير إليها.

عمدة لندن الهندي

في البداية – وحتى نخرج من الجو الأكاديمي الجاف – هناك رئيس بلدية في لندن من أصل هندي (اسمه صدّيق خان) وكان هناك تنابز بينه وبين الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أسبوعياً اذا لم نقل يومياً، وعندما كانوا يتنابذون الكلمات القوية عبر وسائل الإعلام لم نرَ أحداً في الولايات المتحدة أو في بريطانيا يرى أنَّ هذا يمثل انتهاكاً للسيادة، وهذا أمر ملفت للانتباه، في الحقيقة أنا اعتقد – وهذا ما جرى في هذه الحادثة – أنَّ السيادة هي انعكاس لقوة التضامن الداخلي، والثقة ببناء الدولة ومستويات بناء الدولة، وبناء الأمة في كلّ من البلدين.

بناء الدولة والأمة

عندما يكون مشروع بناء الدولة من جهة، وبناء الأمة من جهة أخرى داخل بلدنا منقوص آنذاك نبحث عن تصريحات لمسؤول من الدرجة الثانية في إيران أو في مكان آخر يتحدث فيه عن العراق بطريقة معينة، هذا لأنَّ السيادة الحقيقية ليست متحققة،وهي قوة التضامن في المستويين.

ولنفصل أكثر، فعلى مستوى بناء الدولة، فالدولة متشكلة من مؤسسات، وينبغي أنْ تكون هذه المؤسسات معبرة عن رغبة الناس – التي نسميها بالأمة العراقية – وهذه المؤسسات ينبغي أنْ يُشارك بها الجميع وأنْ يشعر الأفراد بأنّها مفيدة، وقد أشار الاستاذ إبراهيم أشار أنَّ الولاء ليس للدولة أولاً من قبل البعض (أفراداً أو جماعات)، والسبب في ذلك أنَّ الدولة ليست مُفيدة في

الحقيقة، ويعني كيف نُريد ولاء للدولة من قبل المواطنين ومن قبل أفراد الأمة العراقية اذا كانت هذه الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات؟ عاجزة عن تقديم الأمن؟ عاجزة عن حماية أبنائها بوجه جماعات وبوجه دول؟ لذلك عندما نتحدث عن مفهوم الدولة، يجب أنْ تكون دولة مُفيدة، دولة كفوءة بمؤسساتها.

التضامن السياسي

أمّا عندما نتحدث عن المستوى الثاني، وهو مستوى الأمة وبناء الأمة، نتحدث عن تضامن أساسه ثلاثي، **تضامن أساسه سياسي في الدرجة الأولى**، وعندما نتحدث عن التضامن السياسي فأننا نتحدث بأنَّ هناك إرادة وهناك رغبة للبقاء موحدين ضمن إطار الأمة الواحدة، ويعني لا تستطيع أنْ تفرض على أفراد أو جماعات أنْ يكونوا ضمن إطار الأمة العراقية الواحدة اذا لم يكن لديهم رغبة أو لم يكن لديهم إرادة، وهذه الإرادة مثل ما يقول عنها المفكر الفرنسي (أرنيست رينان) استفتاء يومي للبقاء ضمن الأمة الواحدة والإنتماء للأمة الواحدة.

الأمة مفهوم سياسي

بمعنى آخر لا يمكن أنْ يكون لدينا أمّة عراقية من دون وجود رابطة سياسية بالدرجة الأولى، لأنَّ الأمة مفهوم سياسي وهي ليست مفهوماً عقائدياً كي يبحث البعض عن رابطة إسلامية مثلاً، وليست مفهوماً قومياً مثل الأمة العربية، الأمة العراقية إرادة لأفراد أو جماعات أو كلاهما معاً للبقاء موحدين ضمن الرابطة السياسية، وهذا شكل التضامن الأول.

التضامن الاقتصادي

الشكل الثاني للتضامن داخل الأمة الواحدة، هو التضامن الاقتصادي، بمعنى أنْ يشعر الأفراد بأنَّ هناك عدالة ما بتوزيع الثروة، وأنْ يشعر الأفراد والجماعات بأنَّهم مُفيدون ضمن إطار الدولة وموزعة الفرص الاقتصادية عليهم بتساوٍ معقول وبعدالة معقولة، والترابط الاقتصادي يستند على التساند الاقتصادي، فلا يمكن خلق كانتونات داخل الدولة الواحدة في المناطق الجغرافيّة ضمن إطار الدولة،وتفصلهم بعضهم عن بعض بإمكانياتهم الاقتصادية ثم يتم الطلب منهم بأنْ

يكونوا موحدين ضمن إطار الأمة الواحدة، التساند الاقتصادي هو أن يكون معمل ما في محافظةٍ ما، يعتمد على مواد أولية في محافظة أخرى، وشبكة الطرق وسكك الحديد من الأمور المهمة، وهذا شكل التضامن الثاني.

التضامن الثقافي

الشكل الثالث للتضامن ضمن إطار الأمة الواحدة، وهنا نتحدث عن الأمة العراقية، وهو أنْ يشعر الأفراد بأنَّهم مساهمون بالسردية التاريخية، وبالسردية الرمزية للأمة، بمعنى أنَّهم من الناحية الثقافية مشاركون فيها، لذلك فشل مشروع الأمة العربية فشل ببساطة في العراق، فليس فيه عرب فقط، وسردية الأمة الإسلامية ستفشل اذ لا يمكن أنْ نُجبر الناس على سردية تاريخية ورمزية واحدة،فهم ليس بالضرورة أن يكونوا راغبين بها، كتابة مناهج التاريخ، النصب التذكارية، الأيام الوطنية، الأعياد، الرموز المختلفة هذه جميعها تصنع التضامن الثقافي الذي نطلبه في إطار الأمة العراقية الواحدة.

فعندما نتحدث عن مشروع بناء الأمة، فأننا نتحدث عن مشروع يتضمن التضامن السياسي المستمر اليومي (الاستفتاء اليومي)، يعتمد التساند الاقتصادي، ويعتمد المساهمة من قبل الجميع ضمن إطار بناء السردية التاريخية والرمزية الثقافية.

دولة المواطنة

تناول كثير من الباحثين سؤالاً قديماً يتعلق بدولة المواطنة، الدولة والأمة بمفهومها الأكاديمي ربما بشكل أو آخر قائمة على الفرد عندما تكون هذه الدولة أو هذه الأمة عندما يكون تعريفها تعريفاً غربياً أو تعريفاً ليبرالياً، وما حصل في التسعينات وما بعدها، وبعد تيار العولمة وشبكات التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك، تحدت هذه التيارات هذه النظرية (نظرية دولة المواطنة)، لذلك أصبحت الدول الغربية تجرب نظريات أخرى، نظريات تتحدث عن التعددية الثقافية، لأنَّ دولة المواطنة في النهاية فيها شكل من أشكال الحقوق للجماعات ينبغي أنْ يتم مراعاتها، وهذه الحقوق قد تكون متعارضة ومتضاربة مع دولة المواطنة،ودولة القانون التي يسري فيها القانون على الجميع

وبالتساوي، كالبريطانيين الذين من أصل الهنود (السيخ) يرتدون (العمامة الكبيرة) بالنسبة لهم هذه العمامة واجبة،ولا يمكن أنْ يتخلوا عنها، وفي الوقت نفسه هناك قانون يُلزم راكب الدراجة النارية أنْ يرتدي (الخوذة) للحماية وهذا يتضارب مع الهنود فهل يخلعون العمامة ويرتدون الخوذة أم العكس، فصار هناك حوار على هذا المستوى بمعنى : مَنْ الأولى؟ القانون أو حقوق الجماعة؟ فقد وصلت الدولة ذات التعددية الثقافية – ونماذجها في بريطانيا وكندا بدأت تطبيقها – والبريطانيون من أصل الهنود السيخ اليوم غير مُلزمين بارتداء الخوذة، اذ قامت الدولة بتغيير قوانين لصالح جماعة معينة، والدولة الناجحة والدولة المفيدة بالنهاية تعرف كيف تُدير الإختلاف الثقافي بطريقة كفوءة وبطريقة لا ينتج عنها صِدام.

إدارة الإختلافات

من جملة ما ندعو إليه الآن بالنسبة للأمة العراقية هي دولة حاضنة للتنوع، تُدير اختلافات أبنائها بالمستويات الثقافية إدارة حكيمة وإدارة منطقية، وعلى المستوى السياسي تحفظ حقوق الجماعة مثلما تحفظ حقوق الأفراد بوصفهم مواطنين.

-التعقيب الأول-

الاستاذ المساعد الدكتور طارق محمد قصار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً جزيلاً لمعهد العلمين، شكراً جزيلاً لملتقى بحر العلوم للحوار على هذه الدعوة وعلى هذا الحوار المميز من الأساتذة الذين سبقوني في طرح أفكارهم المبدعة.

عراق ما بعد الصراع

نتحدث عن بناء دولة، ولكن قبل كلّ شيء علينا أن ننطلق من النقطة الأساسية لوضع العراق، فنحن دولة تُعاني من وضع ما بعد الصراع أو ما بعد النزاع، صراعات عّدة دخل فيها العراق منذ عام 1980 مروراً بالحرب العراقية الإيرانية، ثم عام 1990 وما تلاها من قرارات مجلس الأمن، وحتى عام 2003 والاحتلال الأمريكي وما أعقبه من تغيّرات، هذه التغيّرات جعلت من العراق دولة من دول ما بعد الصراع،فـأصبح موضوع السيادة خارج الاعتبارات الطبيعية للدول الاعتيادية، نحن دولة ما بعد الصراع،وقد خضعنا لقرارات من مجلس الأمن وطُبق علينا الفصل السابع، ومن ثم ما بعد عام 2003 كنّا خاضعين لسلطة دولة الاحتلال، ومن ثمّ مفهوم السيادة الذي تغيّـر بالكامل عن مفهوم الدولة الاعتيادية وإعادة بناء السيادة بالمفهوم الاعتيادي.

تجارب عالمية

لدينا تجارب عالمية كثيرة في هذا المنوال، التجربة الالمانية كدولة من دول ما بعد النزاع وكيف استطاعت المانيا أنْ تستعيد سيادتها بشكل تدريجي وصولاً إلى ما هي عليه الآن، حيث في عام 1949 حيث أُعلن قيام جمهورية المانيا الغربية إلى الآن المانيا استعادت وحدتها واستطاعت أنْ تُعيد سيادتها وقوتها.

آليات استعادة السيادة

في دول ما بعد الصراع – وقد سبقوني الأساتذة في التحدث عن مجموعة من آليات – وأهم آلية هي الآلية المحلية، وكدولة من دول ما بعد الصراع كي نستعيد السيادة لدينا مجموعة من الآليات المحلية، وأول آلية هو وجود دستور، وينبغي أن يعمل هذا الدستور على تكريس سيادة الدولة من خلال المواد الدستورية،التي يحتويها، من خلال تكريسه لجانب الوحدة الوطنية،التي هي جزء أساس من عملية بناء الدولة،وبناء السيادة لمرحلة ما بعد الصراع.

الحفاظ على الأمن مصلحة أساسية

إنَّ مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم واضح،ولدينا مجموعة من المصالح، والمصلحة الأولية والأساسية لأيّ دولة هي الحفاظ على الأمن وديمومة بقائه، ويعني أنَّ المصلحة الأولية تتمثل بكيفية الحفاظ على سيادة العراق بحدوده بأقاليمه من خلال الوحدة الجغرافية والسياسية المتكاملة،وفرض السلطة على كلّ أجزاء هذه الرقعة الجغرافية، ورأينا في وقت ما تحديات احتلال داعش للموصل،وما أعقبها من تحديات كانت من ضمن هذه الآليات.

الأمن الثقافي

من ضمن الآليات المحلية الهامة هو الحفاظ على الأمن الثقافي،ويعدّ من أهم التحديات التي تواجهها دول ما بعد الصراع، فكيف نحافظ على بناء الثقافة الوطنية الحقيقية؟ يتم ذلك من خلال تكريس ثقافة تستوعب كلّ المكونات الموجودة في العراق، فذلك من التحديات الأخرى.

الأمن الاقتصادي

من الآليات المحلية الهامة هو كيف نقوم بعملية بناء البنية الاقتصادية التي هي أساس لأيّ سيادة، ومثلما قلنا إنَّ هناك مصلحة أولية،ولكن هناك مصالح ثانوية، ومصالح متطابقة، وهناك مصالح متكاملة ومجموعة من المصالح، والمصلحة الاقتصادية أيضاً هي جزء من المصالح التي يمكن أنْ

تتطابق وتتكامل داخل البلد من خلال التنوع الاقتصادي الموجود، ومن ثمّ تكريس مبدأ الاعتماد المتبادل داخل البلد،وهذا سيفرض نوعاً من السيادة في الداخل والخارج.

الآليات الإقليمية

هي النوع الثاني من الآليات،فما هي مكانة العراق في الاستراتيجية الإقليمية؟ هناك مجموعة من المقومات كالمقومات الثابتة وهي: الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، وهناك مقومات متغيرة وهي: العامل الاقتصادي، وما يتعلق بالقوة العسكرية،فهذه المقومات الثابتة والمتغيرة تؤثر كثيراً في فرض حالة استراتيجية في العراق،ومن خلالها يستعيد حالة السيادة، ونحن لا ننكر أنَّ مجموعة التحديات الإقليمية للعراق ما بعد عام 2003 كبيرة،وعلينا أنْ نعيد رسم سياسة خارجية إقليمية تتلاءم مع مصالحنا في المدى نفسه،علينا أنْ نعطي للدول الإقليمية المجاورة قاطبة بأنَّ أمن العراق هو جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة الإقليمية، وقد لاحظنا في تحدي داعش عندما أصبح يمثل خطراً على كلّ الدول الإقليمية كيف استطاع العراق أنْ يعيد بناء قوته سريعاً،ويستعيد الأراضي التي أحتلها داعش بمدّة يمكن وصفها قياسية اذا ما رأينا الإمكانيات والتمويل وماسواها من الأساليب التي استخدمها داعش في السيطرة وبث نفوذه.

الآليات الدولية

من العوامل أو الآليات الأخرى الآليات الدولية التي ترتبط بالمنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، وترتبط أيضاً بالدول الكبرى التي تستطيع أنْ تفرض سيطرتها أو تفرض قراراتها في إطار البيئة الدولية، ونحن بوصفنا دولة من دول ما بعد الصراع أو دول ما بعد الاحتلال هناك مجموعة من القرارات،أو المرتكزات الأساسية في إطار المنظمات الدولية التي تفرض على تعزيز سيادة العراق،لذلك علينا أنْ ندخل من هذا المدخل أيضاً في عملية بناء السيادة الوطنية.

مشكلة الإرهاب

إنّنا نتحدث عن فواعل دولية، ولكن لدينا فواعل دولية من غير الدول،وهي التي تؤثر كثيرا في العراق، والإرهاب الذي يعــدّ من الفواعل غير الدولية، فقد كان له دور كبير في عرقلة مسيرة

بناء الوحدة الوطنية، وانتهاك السيادة العراقية منذ عام 2003 حتى وقتنا الحاضر،ولكن الآن أصبحت الحالة أقل مما كانت عليه سابقاً بعد عام 2014، استراتيجية الإرهاب شبيهة بالجرثومة التي تحاول أنْ تمتص قوة المكان الذي تتواجد به وصولاً إلى حالة الإضعاف،ومن ثم حالة التشتيت، وقد أطلعنا على أكثر من وثيقة من وثائق داعش التي نشرها من خلال الصحف ومن خلال بعض الكتيبات التي كان يصدرها بأنَّ عملية الاستهداف للعراق من خلال عملية استهداف اقتصادي تتعلق من خلال زيادة العمليات الانتحارية،ومن ثم تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيذاء الاقتصادي،وهذا سيؤدي إلى زعزعة السيادة وعدم قدرة الدولة على الإيفاء بمتطلباتها.

الخروج من المنظور التاريخي

من بين الأمور الهامة لاستعادة بناء السيادة علينا أنْ نخرج من دائرة المنظور التاريخي أو المقوّم التاريخي، فقد كنا دولة لها مكانتها الاستراتيجية في المنطقة قبل زمن من الآن، ولكننا الآن دولة خارجة من صراع،وعلينا أنْ نحترم واقع القوة التي نعيشها، وبعد ذلك نعمل على التغيير، وتعطينا التجربة الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية دروساً كبيرة،فألمانيا في عهد (ادیناور) استطاعت أنْ تنتقل من حالة الضعف وحالة الانقسام إلى حالة بناء الدولة اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً وصولاً إلى تحقيق الوحدة الوطنية واستعادة الوحدة الالمانية.

-التعقيب الثاني-

الاستاذ مازن صاحب

شكراً جزيلاً لملتقى بحر العلوم ولمعهد العلمين على هذه السلسلة من الندوات التي تخص أزمة السيادة في الدولة.

هل نحن أمة أم شعب؟

أنا صحفي وأسمي الأشياء بمسمياتها ولا أتكلم بمصطلحات، العراق ما بعد عام 2003 كان المفروض أنْ يكون له آباء مؤسسون يؤسسون الدستور العراقي الجديد على وفق مفاهيم تنصّ على المصلحة الجمعية للمجتمع، لذلك هل العراق أمة أم شعب؟ فالولايات المتحدة هم مجموعة مهاجرين أصبحوا شعباً، والاتحاد الأوربي الآن هم مجموعة دول أصبحوا اتحاداً ، وكذلك الانموذج الماليزي يمثلون ست قوميات أصبحت دولة، والانموذج الإيراني أيضاً سبع أو خمس قوميات،وكذلك أصبحت دولة، لذلك أصبح العقد الاجتماعي الدستوري لبناء الدولة يتطلب آباء مؤسسين يتعاملون مع المصلحة الوطنية ضمن اجنداتهم السياسية.

اجندات تغانم السلطة

إنَّ واقع الحال في العراق تم تغانم السلطة من قبل اجندات، إمّا اجندات قومية تدعو إلى الانفصال وحق تقرير المصير مثل الكُرد، أو هي اجندات الإسلام السياسي التي تجاوزت الهوية الوطنية الدستورية بهوية التكليف الشرعي بنموذجي (البيعة، والتقليد)، فهذه الفواعل السياسية التي كانت متصدرة للسلطة في مجلس الحكم، ومن ثم في لجنة كتابة الدستور، لم تنجح في تأسيس هوية وطنية جامعة شاملة على وفق المصلحة الوطنية، مما أدى إلى تواصل الفشل وتحول العراق الذي كان من الممكن أنْ يكون دولة ليبرالية ونموذجا للاقتصاد المتجدد في المنطقة إلى دولة فاشلة على وفق المعايير الموجودة التي تظهر في الشفافية الدولية وماسواها.

عدم الثقة المجتمعية

هذا الفشل السياسي تحول – ومع كلّ الأسف – إلى نوع من أنواع عدم الثقة المجتمعية في العملية السياسية، وأنا أمامي الآن استطلاعات للرأي العام قام بها معهد (غالوب) بين الأعوام 2004 – 2020، يُسأل فيها المواطن العراقي: هل أنت مسلم؟ هل أنت عراقي؟ هل أنت عربي؟ هل أنت شيعي؟ هل أنت سُني؟ وكانت الإجابات مختلفة على وفق واقع الحال، لذلك السؤال المطروح هو كيف نُحجّم التحديات وننهض بالإنتماء الوطني؟ **نحن بحاجة إلى آباء مؤسسين يقدمون المصلحة الوطنية على اجندات أحزابهم** أو كما دعا الدكتور (عامر حسن فياض) إلى أنْ تكون المصلحة الوطنية من ضمن إيديولوجيات هذه الأحزاب مع احترام تنوعاتها الفكرية المختلفة.

وتتطلب المصلحة الوطنية في العقد الاجتماعي الدستوري أنْ يكون لها استراتيجية دولة عليا، تُترجم نص العقد الاجتماعي الدستوري، وترسم التنمية المستدامة لعقود طويلة مقبلة، أيّ أنْ تكون استراتيجية العراق حتى عام 2050، لكننا في العراق لدينا حتى الآن (24) استراتيجية وطنية تتضمن معظم الأنواع،ولكن ليس هناك التزام بأيّ واحدة منها، وتطبيقاتها تؤدي دوماً إلى الفشل ولا تؤدي إلى النجاح.

مطلوب هوية وطنية

كي يكون لدينا هوية وطنية في العقد الاجتماعي الدستوري، يجب أنْ يكون هناك تنشئة مجتمعية لمفهوم الهوية الوطنية الجامعة الشاملة،وليس هوية المكونات، ونحن الآن حتى على المستوى الدراسي نتدخل في موضوعة المكونات وليس هوية الوطن، وهذه فيها إشكال كبير على التنشئة الاجتماعية للأجيال المقبلة.

تساوي المنفعة

لابدَّ بالعقد الاجتماعي الدستوري أنْ يقوم بالاعتماد على معادلة تساوي ما بين المنفعة الشخصية للمواطن الناخب والمنفعة العامة للدولة، وهذا يكون من خلال اعتماد نظام الحكم الرشيد لبرنامج والسياسات الحكومية.

آباء مؤسسون للدولة

إنَّ الحد الأدنى لوجود الدولة العراقية هو مائة سنة تأسست في 1921 ونحن الآن في عام 2021، أيّ أنَّ هذه المجموعة البشرية الموجودة في هذا النظام السياسي مهما تنوعت وبما لديها من مشكلات لكنها من مائة سنة موجودة هنا، والمفروض أنْ يكون هناك آباء مؤسسون لدولة، وليس آباء مؤسسين لتغانم السلطة، وهذا هو الفرق والواقع الموجود، ولطالما نذكر في هذه الندوات أزمة السيادة،ولكن لا نذكر أزمة الفواعل السياسيين والمجتمعيين، ويجب أولاً أنْ نجد حلولاً من القاعدة إلى الأعلى،وليس من الأعلى إلى القاعدة.

مداخلات وتعقيبات

السيادة والنظام القبلي والطبقي:

مدير الندوة: وردنا سؤالاً : كيف نحقق السيادة في ظل نظام قبلي،وقسم من القبائل تتمتع بخصائص القوة والسلاح والمال والاتباع، وكلّ هذه القوى تدعي أنَّها تسهم في الحفاظ على الأمن ولكنّ في حقيقة الأمر تحافظ على مصالحها فقط،وسيادة الوطن غائبة؟

ورأي للاستاذ رياض

نحن نعيش وسط اقطاعيات طبقية تتنازع فيما بينها على النفوذ ولهذه الاقطاعيات تحالفات سياسية.

سندع الإجابة للاستاذ إبراهيم العبادي والدكتور علي طاهر الحمود على سؤال: كيف نحقق سيادة في ظل نظام قبلي؟.

الاستاذ إبراهيم العبادي: مكونات ما قبل الدولة

تعدّ قضية القبلية في العراق مشكلة أساسية وتطرقنا لها في الحديث، فحتى الآن لم تتبلور لدينا أمة حقيقية تتجاوز المكونات الأساسية التي نسميها (مكونات ما قبل الدولة)، فالقبيلة والمذهب والاثنية جميعها مكونات تعبّر عن نفسها بوصفها تكوينات اجتماعية أو ثقافية أو دينية هي سابقة على وجود الدولة، والآن يجب أنْ نتحدث عن دولة حديثة، والدولة الحديثة لا يمكن أنْ تسمح بظهور القوى القبلية بامتدادات سياسية، أو بتمثيل سياسي أو بتحالفات سياسية، أو بنوع من

الاستثمارات الاقتصادية،التي تمكنها من فرض نفسها على المجتمع أو على بقية القبائل المكونة للمجتمع العراقي اذا قلنا إنَّ المجتمع العراقي مجتمع قبلي.

القبيلة نقيض الدولة

أرى أنَّ القبيلة هي نقيض الدولة، فلا دولة حقيقية بوجود قبائل تتنافس فيما بينها وتحاول أنْ ترسل ممثلين عنها إلى السلطة السياسية أو إلى المجتمع السياسي من فوق حتى تُدير مصالحها، وهذه علامة كبيرة على انهيار الدولة، وعلامة على عودتنا إلى ما قبل الدولة، لذلك فالحديث عن القبائل قضية خطيرة ينبغي أن تلفت إليها – كما طالب الاستاذ مازن صاحب – الآباء المؤسسين، وهم قد كتبوا الدستور بعيوبه المختلفة ونحن نعاني منه،وأصبح دستوراً ملغوماً، وحتى يرتفع الوعي السياسي للأمة العراقية، ويتفقون أنَّ في هذا الدستور ألغاماً خطيرة يجب معالجتها، وعند ذلك لا تعد إعادة النظر في الدستور مشكلة سياسية وأمنية واقتصادية، وقد استمعنا في الأسبوع الماضي إلى أحد السياسيين يقول: يجب أنْ نؤسس العملية السياسية من جديد، وأنا أتفهم هذا،ولكن أعترف أنَّ هذه قضايا صعبة.

البناء الاقتصادي مشوه

كان البناء الاقتصادي مشوهاً بسبب الأخطاء والعيوب التي رافقت تأسيس الدولة العراقية أو الجمهورية العراقية الجديدة بعد 2003، فقد أدى ذلك إلى تفاوت اقتصادي، وإلى نوع من الطبقية في الاقتصاد، ولا نتحدث هنا عن طبقيات واضحة بالمجتمع العراقي، ولكن نتحدث عن طبقة وسطى تحاول أنْ تتماسك وتُعيد نفسها من جديد، وهناك طبقة أثرياء محدودة ، وهؤلاء الأثرياء الجدد يُديرون علاقات فساد بين الطبقة السياسية الموجودة،وبين بعض القوى الاجتماعية،ونحن الآن في محنة حقيقية، لذلك سواء كانت القضية قبلية أو طبقية فهذه تشوهات خطيرة ستُعيق بناء الدولة الوطنية العراقية الناجحة، ولذلك ينبغي أنْ نلتفت من الآن إلى هذه المشكلات،ونسلط الضوء عليها، ونعالجها ونحللها، ونمنع تبلورها من خلال وضع مصدات لنمو الطبقية،أو القبلية في الاجتماع السياسي العراقي.

الدكتور علي طاهر الحمود:

النظر إلى الحالة القبيلة بمنظار التطور التاريخي

حتى هذه اللحظة نحن نتحدث عن عائلات عريقة في بلدان متقدمة ديمقراطياً، ويمتلكون المال والثروة والمكانة الاجتماعية ، أمّا في العراق فيجب أنْ ننظر إلى الحالة القبيلة بمنظار التطور التاريخي لها، في لحظةٍ ما، ففي النظام الملكي كانت القبائل العراقية تمتلك سلاحاً أكثر من الدولة نفسها، ولكن بمرور الوقت أصبحت العشائر والقبائل تابعة للدولة، وتابعة للسلطة، أمّا رفع القبائل للسلاح في المناسبات فجزء كبير منها لا يعود للقبائل،وإنّما لضعف الدولة وضعف آليات تنفيذ القانون داخل الدولة.

الثقافة القبيلة جزء من التضامن الاجتماعي

أنا لستُ متخوفاً من الثقافة القبلية أو العشائرية فهي شكل من أشكال التضامن الاجتماعي، بقدر خوفنا من ضعف التضامن على مستوى الدولة، وضعف مستوى الولاء والشعور بالإنتماء للأمة العراقية وللدولة العراقية، وهذا عرض من الأعراض، فليس الثقافة القبلية من أضعفت الدولة، وإنما ضعف الدولة هو الذي تسبب بصعود الحالة القبلية.

تغيير 2003 خارجي

أمّا عن الآباء المؤسسين، فينبغي أنْ نتنبه أنْ التغيير السياسي بعد عام 2003 لم يحصل بطريقة طبيعية، وإنما حصل من الأعلى، والتغيير السياسي حصل من الخارج، لذلك كي يكون الآباء المؤسسون ممثلين حقيقيين ونابعين من المجتمع العراقي ومن الأمة العراقية نحتاج إلى زمن طويل، ومسؤوليتنا بوصفنا نخبة مثقفة وأكاديميين وصحفيين ومنظمات مجتمع مدني كبيرة في أنْ يصل صوت المجتمع، ما دام هؤلاء الآباء المؤسسون لم يظهروا بعد.

المداخلات

الدكتورة بخشان سعيد من كردستان العراق

جزيل الشكر لملتقى بحر العلوم ومعهد العلمين، وشكراً على هذه الندوات، وموضوع اليوم هو موضوع حيوي وهام عند جميع العراقيين، أرجو من الإخوان أنْ يتسع صدرهم لمداخلتي.

الهوية الفرعية كلمة مستفزة

هناك قواعد فقهية وقانونية في القانون العراقي فالأسباب تترتب على المسببات، والعلّة تتبع المعلول، وفي كثير من المواضيع نطرح الهوية الفرعية، وأرى أنَّ كلمة الهوية الفرعية هي كلمة مستفزة، فعندما خُلقنا لو نختر هوياتنا وقومياتنا ، فأنا لم أختر أنْ أكون كُردية ولكن ولدت كُردية، وأنتم ايضاً لم تختاروا أنْ تكونوا عرباً ولكن ولدتم عراباً، السؤال الذي يطرح نفسه: لما لا نقبل بعضنا؟ أنا ككردية أقبلني بكرديتي، وأنا أقبلك بعروبتك، لأنَّ إختلاف وعدم تقبل الآخر أحد أسباب ضعف الهوية العراقية،ومن ثمّ ضعف السيادة العراقي.

الحقوق والولاء

لو شعرت أنَّ حقوقي مصانة في العراق، فسـأشعر بالولاء للعراق، وأحد الإخوان ذكر نقطة هامة وهي: كيف تطلب مني الولاء وأنا لا أرى منك فائدة؟ اذكر نقطتين في هذا المجال:

أولاً: اشتريت قطعة أرض في كركوك وأخذت أخ البائع الذي لديه وكالة عامة مطلقة باللغة الكردية كي نعطي وكالة خاصة للمحامي لغرض تحويلها، أتصل كاتب العدل بمدير التسجيل العقاري فقال له نحن لا نعترف بالهوية الكردية أو المعاملات التي صدرت من الإقليم ، وهذا خرق لمادة دستورية.

ثانياً: لماذا أنت تُشكل عليَّ اذا فضلت الهوية القومية على الهوية العراقية، بينما أنت تفضل هويتك الطائفية على هويتك الوطنية وولائك لدول أخرى أكثر مما هو ولائك للعراق. واذا أحسست أنَّ حقوقي مصانة فلا داعي للاستفتاء، وخيّر مثال ما نراه اليوم من المزايدات التي تقوم بها بعض الكتل الشيعية التي لم تخدم جمهورها، ونحن نعلم أنَّ التصويت على الموازنة أو تأخير الموازنة لم تكن بسبب الإقليم بالحد،الذي يتم فيه تأجيج الرأي العام.

فالرجاء لكي نحسّن الأوضاع بين جميع مكونات العراق يجب أنْ نقبل بأنَّ العراق دولة حاضنة للتنوع، وأنا خُلقت بهوية لم أخترها وعليك أنْ تتقبلها، ومجموع المصالح هي عبارة عن المصلحة الوطنية الكلية.

تعقيب الاستاذ إبراهيم العبادي:

الاندماج الطوعي يصنع الهوية

يجب أنْ تكون الهوية الوطنية العراقية الجامعة هي التي تجمعنا، وعندما نقول الهوية الوطنية نقصد بها هوية الجميع، وهذا يعني أنْ يقدم الجميع إنتماءه العراقي قبل أنْ يقدم إنتماءه القومي أو المناطقي أو الجهوي أو المذهبي، فعندما نُعرّف أنفسنا بأننا منتمون إلى أمة عراقية،فنحن ننتمي إلى العراق وحضارته وتراثه، وننتمي في هذه اللحظة إلى مصالح العراق،وبتضامننا واجتماعنا بهويتنا المختلفة وألواننا المتعددة على هوية واحدة وهي هوية العراق، وهذه نسميها قضية تعريفية بعلوم الاجتماع خاصة.

فعندما ندعو إلى التعددية الثقافية والتعددية السياسية لا يعني ذلك إلغاء هويات الآخرين ولا ندعو إلى الدمج القسري، وإنّما ندعو إلى الاندماج الطوعي وهذا الاندماج سيقدم هوية عراقية جامعة، أمّا اذا أردنا أنْ نقدم أنفسنا بهوياتنا التي تسبق الهوية الوطنية العراقية،التي نسميها الهويات الفرعية، فذلك يعدّ مشكلة حقيقية،فكلّ مجموعة وكلّ فرد سيقدم هوياته الفرعية في قبال هويات الآخرين،ومن ثمّ ستصطدم الهويات ولا تجتمع، لذلك ندعو إلى اجتماع الهويات.

تعقيب الدكتور طارق القصار:

محاولات صهر الهويات الفرعية فاشلة

هل الدعوة إلى الهوية الوطنية تعني إلغاء الهويات الفرعية؟ كلا، بالتأكيد أنَّ الهوية الوطنية هي جامعة لكل الهويات الفرعية، فمن دون الهويات الفرعية لا يمكن أنْ نُنشأ هوية وطنية كاملة متكاملة، والهويات الفرعية شكّلت كثيراً من الأمم وهي أيضاً كانت جزءاً من الهوية الوطنية

العراقية في بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ولا يمكن الآن أن نبدأ بالصهر، فكلّ محاولات صهر الهويات الفرعية بهوية وطنية واحدة بائت بالفشل وعلى كلّ مستويات التجارب الدولية والمحلية في العراق،وكذلك في الاتجاه الإقليم ي، لذا لا يمكن أنْ نعيد هذه الهويات الفرعية ونطلب منها أن تتشكل في بودقة واحدة، فتشكيل هوية وطنية واحدة على أسس صحيحة محمية من خلال الآليات الدستورية هو السبيل الوحيد لبناء الهوية الوطنية المتكاملة القائمة على مصلحة الجميع وتكاملهم.

تعقيب الدكتور علي طاهر الحمود:

سياسة الاعتراف والعدالة

هل الدعوة إلى الهوية الوطنية تعني إلغاء الهويات الفرعية؟

أيّ دعوة لصهر الهويات، وتخلي الهويات الفرعية عن مميزاتها أو عن فلكلورها أو عن لغتها أو عن دينها أو طائفيتها أو قوميتها لصالح الهوية الأكبر غير مقبول في النهاية، فعند الحديث عن هوية وطنية واحدة نعني المستويات الثلاثة التي ذكرتها في التضامن (السياسي، الاقتصادي، الثقافي)، وهنا أُشير إلى نقطتين هامتين:

النقطة الأولى: تتعلق بسياسة الاعتراف، اذ ينبغي أن نعترف جميعاً بحقوق الهويات الفرعية إن كانت هذه الهوية قومية، طائفية، دينية، وحقوقهم بأنَّهم مميزون ولهم الحق في العيش، وممارسة حرياتهم القافية خاصةً، وفي الوقت نفسه هذا الاعتراف متبادل ؛ لأنَّ هذه الأقليات يجب أنْ تعترف بأنَّها ضمن إطار دولة أكبر،وليست جزراً أرخبيلية ضمن إطار علم واحد، ويجب أنْ يحصل شكل هذا التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي بأقصى حالاته الممكنة.

النقطة الثانية: هي العدالة، اذ ينبغي أنْ تكون الدولة عادلة في التعامل الاقتصادي بشكل رئيس مع الهويات الفرعية، وفي الوقت نفسه ينبغي أنْ يكون هناك حس بالعدالة من قبل هذه الأقليات بأنْ لا تطلب أكثر من حقها.

الدكتور شيروان الوائلي:

لماذا نعلق المشاكل على الدستور؟

بالتأكيد أنَّ موضوع اليوم هام،فنحن نتكلم في نظرية الأمة التي وصفها الدكتور علي والاستاذ إبراهيم بأنّها مفهوم سياسي وليس عقائدياً، ويُضرب بها المثل عادةً في السياسة الأمريكية ؛ كون أمريكا دولة كبيرة ودولة حديثة تتضامن في الهويات من أجل هوية واحدة وهي الهوية الأمريكية مع احترام الهويات الفرعية ؛ لأنَّها دولة تؤمن بحرية الأديان.

القضية التي تطرق إليها الاستاذ مازن وهي تتكرر فكثيراً ما تُعلّق المشاكل على الدستور،وعلى لجنة كتابة الدستور، ولأنني نائب رئيس لجنة الباب الخامس في الدستور فيجب أنْ نتكلم بحقائق، فالدستور مثالي على الرغم من أنَّ الدستور وصف في وقته وبالذات في باب المبادئ والحقوق والحريات والأبواب الأخرى، أبواب كانت مثالية ولا تزال، ولكن هناك مشاكل تم تسميتها بالالغام في هذا الدستور،ونص على نفسه بالتعديل، فهنالك عقبات ولكن كنّا نتكلم في الدستور إياكم ولبننة الدستور، ومن حسن الحظ هنالك أربعة مجلدات في مجلس النواب يذكر فيها كلّ التفاصيل والكلام الذي تكلم جميع الأعضاء فيه.

وكان هناك أفراد مستأثرة بالدستور لكتابته على حساب أفراد أخرى ؛ لانسحابهم من عدم المشاركة، وكذلك هناك خوف من ضياع السلطة مرة أخرى، ولكن المشكلة،أنَّ المناهج السياسية التي كتبت الدستور تدرجت وتغيّرت ألوانها ومفاهيمها وعقائدها، واليوم نتكلم من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فأحزاب إسلامي أصبحت اليوم مدنية، وهناك أحزاب جديدة.

تجربة إدارة الدولة أعطت العلوية للتوافق

لم ينص الدستور على المحاصصة، فقد ذكر في القوات المسلحة التوازن ومن الطبيعي أنْ يكون هناك توازن حتى يعطي ثقة للآخرين، فما هي المشكلة في أنْ تكون القوات المسلحة من جميع المكونات؟ فالدستور لم يشر إلى سوء الإدارة الموجود اليوم بسبب عدم تكافؤ الفرص، أو عدم وجود معايير لكبار الموظفين في الدولة، فبدأت دول عميقة، وأصبحت اليوم دول عميقة أخرى،

ومن الخطأ أنْ نقول إنَّ هذه الدول العميقة على مستوى المكونات وإنّما هي على مستوى الأحزاب، واليوم على مستوى هذه الأحزاب هناك عوائل داخل هذه الأحزاب على حساب الآخرين.

فالدستور لم يتكلم عن أمور موجودة اليوم في الساحة السياسية التي كرست الفشل، أيّ أنَّ تجربة الإدارة التي يُشار لها أعطت العلوية للتوافق على الدستور، مثلما حدث في تكليف السيد عادل عبد المهدي، فلا توجد هكذا صيغة سياسية – على الرغم من تكليفه القانوني من المحكمة الاتحادية،ولكن الدستور قال الكتلة الأكبر، بينما اتفقت الأطراف على تسمية فلان وهكذا.

اذن فهناك أداء سياسي أخرج الدستور عن السكة الصحيحة وليس كلّ الدستور، فآباء مؤسسون سواء آباء سابقين أم حاليين لا يتحملون كلّ التبعات، إنما يتحملها هذا الوصف السياسي.

أمّا موضوع القبيلة فأنا مع الاستاذ إبراهيم، اذ أنَّ المعادلة هي سياسية فكلما تضعف الدولة تقوى القبيلة وسلاحها، وفي زمن فيصل الأول قال أنا جئت ووجد (28) الف قطعة سلاح عند العشائر و(14) ألف عند الجيش، وذلك صحيح،ولكن اليوم لا يستطيع الموظف الكبير أو المسؤول أنْ يُعاقب الموظف الأدنى، والعنصر الأمني لا يستطيع أنْ يُعاقب أو يُحاسب فستلاحقه تبعات عشائرية، نعم نحن دولة تتكون من عشائر وقبائل،ودول الخليج ودول الجوار كلّها تتكون من قبائل، ولكن نحن دولة مدنية، فالعراق دولة مدنية منذ مائة سنة، ولسنا دولة عشائرية بل دولة تتكون من عشائر، والعراق بلد حضاري من زمن قديم،وبلد مدني وتوجد في مراكز المدن عوائل مدنية ولكنها انقرضت الآن؛ لأنَّ القبيلة زحفت نحو المدينة،وحدث ترييف المدينة وكذلك السلوك العشائري الذي خرج عن الأعراف، نحن أولاد عشائر ولدينا أعراف متوارثة من أسرنا وعوائلنا،ولكن هي أعراف منضبطة ويعتد بها، أما الآن فقد خرجت عن إطارها.

أمّا الهويات فكلنا نمتلك هويات فرعية وهي محترمة، ولا يجوز التجاوز أو استفزاز المواطن على هوياته الفرعية، ولكن أنْ تسمو الهوية الفرعية على الهوية الوطنية فهذه هي أساس المشكلة، والآن الهوية السامية هي الهوية القبلية، والهوية السياسية الحزبية، أمّا هوية المكوّن فهي هوية كسب سياسي،أو كسب مصالح استخدمت ضمن المنهاج السياسي لهذه المرحلة.

الدكتور فكرت نامق:

تحدي انتاج الهوية الوطنية

في الحقيقة إنَّ أول التحديات التي واجهت التعايش بين أبناء الوطن الواحد في العراق، هو تحدي إنتاج الهوية الوطنية، وكلّ الأساتذة والمحاضرين تكلموا عن التحديات التي تواجه العراق بعد الاحتلال،وبعد تغيير النظام السياسي في عام 2003، اذا ما العمل بالنسبة إلى الهويات الفرعية والهوية الجامعة؟ إنَّ إشاعة قيّم التعايش السلمي وتطبيقه في المجتمع يتطلب التركيز على السبل الكفيلة بإنجاح التعايش السلمي بين العراقيين، من خلال التأكيد على أنَّ الولاء للوطن لا يلغي ولا يتعارض مع الإنتماءات الثانوية الأخرى، ولكن لابدَّ أنْ تكون الأولوية للولاء إلى الوطن وتقديم المصلحة الوطنية على مصالح الطائفة والمذهب والقبيلة في حالة تصادمها.

الجانب الآخر التأكيد على مفهوم الهوية الوطنية الجامعة، وجعل التسامح هو الدعامة الأساسية لرفد التعايش، الذي يفترض بإقرار الإختلاف بين المواطنين بطباعهم ولغاتهم وسلوكهم، الشيء الآخر التعايش على مستوى الدولة يتطلب قيامها بواجباتها في تفعيل الهوية وإنهاء المحاصصة الطائفية والسياسية وإشاعة روح المواطنة.

لابدَّ أنْ يدرك الجميع وقادة الأحزاب، وشيوخ العشائر، ورؤساء الطوائف، وزعماء المكونات القومية والاثنية أنَّ بناء الهوية العراقية المشتركة وإرساء قيم التعايش يصب في مصلحة جميع المكونات، أمّا الفخر والزهو بالعودة إلى الهويات والإنتماءات الفرعية وتقديمها على الولاء سيكون لها عواقب وخيمة في المستقبل،التي تهدد استقرار البلد وتمنع تقدمه.

الدكتور طارق القصار:

حراس الذاكرة للإرث العراقي

فاتني أنْ اذكر موضوعاً هاماً وهو موضوع (حراسة الذاكرة أو حرّاس الذاكرة)، وأنَّ حرّاس الذاكرة للإرث الثقافي للمكونات العراقية هو هام فعندما يتم مثلاً محو ثقافي سواء كان لأسباب

اقتصادية أم غيرها من الأسباب، أو عندما يتم مثل ما حدث في مدينة الموصل وإفراغها من كثير من المكونات وبعد ذلك إعادة توزيع ديموغرافي بشكل عشوائي بسبب أحداث داعش وما سبقها من أحدث الإرهاب، فهذه كلّها عوامل تُضعف من الولاءات،وتُضعف من عملية الوحدة الوطنية، علينا أنْ نُنشأ ما نسميه بحراس الذاكرة، ورأيت مجموعة من الجمعيات والمؤسسات في دول تُعنى بحراسة الذاكرة الثقافية لدولها أو أممها، وهكذا فنحن بحاجة إلى إنشاء مثل هكذا مؤسسات أو برامج لحراسة الذاكرة، التي ستعمل على تعزيز الهويات ومن ثمّ تعزيز الإنتماء.

التكامل الوطني

قد أختلف مع استاذي الدكتور فكرت نامق فيما يتعلق بالهويات الفرعية، اذا عززنا الهوية الفرعية وشعر المواطن وشعر المنتمي إلى هذا المكون أو ذاك بأنَّ مكانته محترمة وموجودة ومقدسة في إطار دستور،وفي إطار حالة من التكامل داخل البلد، هذا سوف يعمل على خلق التكامل الوطني، الوحدة الوطنية، عند زيارة الولايات المتحدة الأمريكية تلاحظ في أيّ حي أنَّ هناك مجموعة كثيرة من الإعلام (ايطاليا – المانيا وسواها) فكلّ فرد معتز بولائه وجذوره التاريخية،ولكن الولاء النهائي للولايات المتحدة الأمريكية أو للأمة الأمريكية.

الاستاذ مازن صاحب: الإباء المؤسسون في كتابة الدستور

هناك نقطتان أود أنْ أعلق عليهما:

أولاً: الآباء المؤسسون: الدستور كيفما كتب فالآباء المؤسسين أمر هام في آلية صياغة الدستور، وآلية صياغة الهوية الوطنية داخل الدستور، بهذه الجلسة وعلى هذه المنصة السيد سامي العسكري قبل عدة جلسات، قال: إنَّنا جميعنا أحزاب ولدينا اجنداتنا الحزبية والإسلاميين لا يعترفون بالمواطنة.

لماذا نتكلم عن الآباء المؤسسين بالدستور؟ لأنَّهم هم من يؤسسون أو من يجمعون الهويات الشخصية، الفرعية، القبلية، المكوناتية ويضعونها تحت صياغة عقد اجتماعي دستوري له العلوية على جميع الهويات الفرعية، وبكامة واضحة جداً عندما تكون لدينا هوية قومية معينة أو هوية

مذهبية معينة،ويكون الدستور هو الضامن لها، فإننا سوف نكون تحت سلطة الدستور وليس خارجه، والآن نحن لدينا إشكال في أنَّ الهويات المكوناتية هي هويات أعلى من الدستور.

ثانياً: كيف نتعامل مع الهويات الفرعية بالجانب التطبيقي للسياسة؟ فواقع الحال لسياسات الحكم الرشيد والسياسات الفضلى، وبرامج التنمية المستدامة،التي تحقق فائدة اقتصادية للمواطن، بحيث تكون منفعته الشخصية لهذا المواطن في معيشته وفي مستقبل عائلته مطابقة للمنفعة العامة للدولة، لا أن يكون هذا المواطن تحت سلطة دولة لا تقدم له منفعة، وفي باب الحقوق والواجبات في الدستور هناك تفاصيل عن الحقوق والواجبات، ولكن الآن وبعد 18 سنة أين هي هذه التفاصيل.

لذلك عندما نتحدث عن المستقبل علينا أنْ نتحدث عن عقد اجتماعي دستوري جديد بآباء مؤسسين للهوية الوطنية الجديدة الجامعة الواحدة من أجل عراق واحد وللجميع، غير ذلك فهذا الكلام وهذه الندوات ستبقى تحت عنوان (أزمة السيادة) ولن نجد حلاً ، فعندما نتكلم بهذه الندوات كنخب وكفاءات أكاديمية ومثقفة من أجل الوصول إلى حلّ.

سؤال الاستاذ مهدي أحمد:

سؤالي موجّه إلى الدكتور علي الحمود، فقد تكلم في سياق حديثه عن اتجاه ينمو في بريطانيا وكندا حول إدارة التعددية،وهذه يمكن أنْ تكون أهميتها أكبر من القانون الجاري العمل فيه، والسؤال الذي يطرح في هذا السياق، الاتجاه الذي تسير فيه الجماعة يذهب في الأسلوب أو الإطار الذي ترسمه الديمقراطية التوافقية، وعليه هل نستطيع أنْ نفرق بين دول هشة أو ضعيفة أو خارجة من نزاعات أو دكتاتوريات وبين دول قوية تذهب في هذا الاتجاه؟ بمعنى آخر كيف نستطيع تطبيق إدارة التعددية في بلدان تمتلك مؤسسات ضعيفة بسبب نزاعات أو حروب أو دكتاتوريات، وفي الوقت نفسه نقوي المؤسسات ونبنيها ونطوّر البلد.

الدكتور علي طاهر الحمود:

اتجاه إصلاح العقد الاجتماعي أقل كلفة

في البداية أريد أنْ أعقب على كلام الاستاذ مازن الذي يصر على ضرورة وجود عقد اجتماعي جديد، العقد الاجتماعي الجديد كلفته باهظة،ونحن كأكاديميين وكنخبة لو استطعنا فأننا نضغط باتّجاه إصلاح العقد الموجود أقل كلفة على المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي للبلد، وهذا العقد الموجود الآن الذي أسمه الدستور العراقي كلّفنا كثيراً، فقد كلفنا 17 سنة من الفساد، و17 سنة من إراقة الدماء، 17 سنة من الانقسام وما إلى ذلك، ومن غير المعقول أنْ نأتي بآباء مؤسسين من جهة مجهولة،وكيف يمكن لعقد اجتماعي جديد أن يتجاوز العقد الموجود من دون كلفة باهظة.

الأساس الاجتماعي عميق

أدعو أنْ نكون أكثر ثقة بالشعب العراقي، بمكونات الشعب العراقي، ولاسيما متوسطي العمر فما فوق بكردستان اسألوهم عن ذكرياتهم عن البصرة مثلاً، أسألوا معظم العوائل العراقية فيما اذا كان في أسرتهم شيعة وسنة وما سواها، أصدقاء من مكونات مختلفة، وهذه المستويات الاجتماعية نحن لدينا الثقة فيها من أنها مستويات عميقة جداً بالتضامن، وهي أساس قوي لتشكيل الأمة العراقية، والذي تحداها تحديداً هي المستويات السياسية، والمستويات،التي تكتب القوانين والدستور، وأرى في مجتمع عريق وعميق ثقافياً مثل المجتمع العراقي في الأساس الاجتماعي هو الأساس، والسياسة والقانون هي الفرع على عكس المجتمع الأمريكي الذي هو المتنوع من الجنسيات.

التعددية الثقافية

سؤال الاستاذ مهدي حول الدول الغربية التي ذهبت باتّجاه التعددية الثقافية ومعنى ذلك الديمقراطية التوافقية، وذلك غير صحيح، لأنَّ الديمقراطية التوافقية شيء، والتعددية الثقافية شيء آخر، والديمقراطية التوافقية تشترط وجود حق فيتو للمكونات وضمن إطار فيدرالي وضمن إطار مجلس رئاسي أو برلمان فيه حق فيتو لجميع الجماعات مهما صغر حجمها،وهذا الشيء غير وارد بالنسبة للذي أتحدث عنه، وعلى العكس فالديمقراطية التوافقية في بلد مثل العراق أنتج هذا الشلل

بتقديم الخدمات، وأكدت على أنَّ الدولة يجب أنْ تكون مفيدة بالخدمات والأمن، ومفيدة بشعور المواطن بالاعتزاز والكرامة أمام الآخرين أو دول الجوار ودول العالم، وهذا الشيء لا يمكن أنْ يحصل بهذا الشلل الذي جربناه طوال 17 سنة ماضية فيما يُشبه الديمقراطية التوافقية.

وهذه هي المفارقة الكبرى بين الدول الهشة والدول القوية، فدول العالم بدأت تتخلى عن سيادتها، وعن حدودها، وعن عملتها لصالح هذه المصلحة،التي يحققها الأفراد والجماعات، ودول أوربية كثيرة تخلت عن حدودها وعن سيادتها في مجال النقد والعملة وفي مجال قوانينها كي ينصهروا أو يندمجوا أو يتضامنوا ضمن هوية أكبر ومن أجل تحقيق هوية أكبر،ومن ثمّ تحقيق هذه المصلحة، في هذا الوقت الذي تتخلى فيه دول العالم عن جزء من سيادتها من أجل هذه المصلحة، ونحن نبحث عن سيادة للدولة العراقية، وهذه هي المفارقة.

والمفارقة الأخرى في مجال بناء الأمة، أنَّ دول العالم اليوم تتجه نحو سيادة الهوية الإنسانية في ظل العولمة والأنترنت، وفي استطلاع سنة 2015 في فرنسا ذكر 80٪ من الفرنسيين بأنَّهم يعتبرون أنفسهم مواطنون عالميون،وليس مواطنين فرنسيين، وفي الوقت الذي تكون فيه أمم العالم تتخذ طابعا إنسانيا عالميا كونيا، نجد أنفسنا نبحث عن أمة عراقية، فاتجاهنا مختلف وينبغي أنْ يكون مختلفاً حتى نستقر،ومن ثم نتجه للاتجاهات الحديثة.

مدير الندوة:

بهذا نُنهي سلسة الندوات التي خصصناها لشهر اذار تحت عنوان (جدلية العلاقة بين السيادة والمصلحة الوطنية)، التي اعتمدنا فيها مسار مراكز الفكر والنخب، وسيكون لنا برنامج جديد لمناقشة مقترحات أخرى ضمن كتاب (أزمة العراق سيادياً) نعتمد فيه مسارات أخرى، أشكر الضيوف مرة أخرى الاستاذ إبراهيم العبادي، والدكتور علي طاهر الحمود، الدكتور طارق قصار، والاستاذ مازن صاحب.

(6)

ندوة اتحاد البرلمانيين العراقيين الافتراضية

قراءة في مفهوم السيادة في فكر وتجربة رؤساء العراق بعد 2003

الجمعة 4 حزيران 2021

إدارةالندوة: المهندس النائب منتصر الامارة206

محاضرة

النائب الاستاذ رافع عبد الجبار

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، تحياتي للإخوة الزملاء، وتحية للاستاذ منتصر الإمار على جهوده المبذولة في إقرار اتحاد البرلمانيين العراقيين ولغاية هذا اليوم.

في البدء سوف أعطي موجزاً عن مفهوم السيادة، ليكون مدخل للحديث عن موضوع محاضرتنا، على الرغم من أنَّ مفهوم السيادة معروف للجميع، ولكن من الممكن القول بأنَّ الدولة ذات السيادة هي الدولة التي تتمتع بأستقلاليتها وسيادتها داخل حدود إقليمها، ولا تخضع لإرادة أعلى من إرادتها سواء كانت داخلية أم خارجية، لأن عندها سيحصل الداخل والتزاحم والتدافع مع الدولة في السيادة، وبذلك ستفقد الدولة كيانها واعتبارها الوجودي، علماً أنَّ السيادة هي مبدأ متفق عليه دولياً، ومُقرّ في كافة المواثيق والمعاهدات ومنها ميثاق الأمم المتحدة.

لا تُقاس السيادة بعلاقة الدول مع محيطها الخارجي فقط، وإنها تتمع بإدارة علاقاتها مع تلك الدول، بل لها مظهر داخلي وهو أنَّ الدولة تتصرف بحرية بشؤونها الداخلية، وفرض سلطانها على كل ما يوجد دخل إقليمها من أشخاص وموجودات دون أنْ تعلو عليها سلطة أخرى داخلية، أو حتى أنْ تُنافسها أو تكون بندّية معها، ومن الطبيعي أنْ تكون هذه الممارسة ضمن التشريعات القانونية المعمول بها، وفي رأيي أنَّ المظهر الداخلي للسيادة هو الأهم والمنطلق لتقوم الدولة بممارسة

206 رئيس اتحاد البرلمانيين العراقيين

سيادتها الخارجية، واذا تحققت السيادة الداخلية والخارجية عندها نستطيع أنْ نقول أنَّ تلك الدولة تمتلك السيادة. لكن المشكلة التي تواجه السيادة هو مفهوم الأمن القومي الذي أجاز للدول الكبرى التدخل بشؤون الدول الأخرى بحجة تأثيرها على أمنها القومي، وما يحدث في العراق اليوم من تدخل دولي وإقليمي جزء من هذه الرؤية.

أزمة العراق سيادياً

بعد هذا الجزء البسيط أستطيع أنْ أنتقل لأناقش مفهوم السيادة في فكر وتجربة رؤساء العراق، استناداً لكتاب (أزمة العراق سيادياً) وهو من إعداد وتقديم الدكتور الفاضل (إبراهيم بحر العلوم)، الصادر عن ملتقى بحر العلوم للحوار بالأشتراك مع معهد العلمين للدراسات العليا، وشارك في السلطتين التنفيذية – الحكومة فقط دون رئاسة الجمهورية – والتشريعية المتمثلة بمجلس النواب، و65 شخصية سياسية وأكاديمية وخبراء، وفي الحقيقة هو ليس كتاب عادي بل في رأيي هو دراسة بحثية ميدانية اسستقصائية جريئة، سواء من المشاركين في الكتابة أم من الملتقى بإبقائها كما هي دون حذف، وسوف اتعامل مع هذا الكتاب بعرض وليس كقراءة نقدية، ولدينا ملاحظة قبل عرض الكتاب، وهي غياب آراء السادة رؤساء الجمهورية في السيادة حتى تكتمل لما رؤية أركان الرئاسات الثلاث في مفهوم السيادة، لذا أقترح أنْ تتضمن الطبعة الثانية من الكتاب رأي السيد الدكتور (فؤاد معصوم)، ورأي السيد الدكتور (برهم صالح).

تمت الدراسة على ثلاث مراحل وعلى مدى أكثر من سنة ونصف تقريباً اعتباراً من شباط 2020 وكانت المراحل كالآتي:

المرحلة الأولى: تم توجيه خمسة أسئلة بعنوان محاور إلى السادة رؤساء الوزراء، بدءً بالدكتور أياد علاوي وإنتهاءً بالسيد عادل عبد المهدي مروراً بالدكتور إبراهيم الجعفري والسيد نوري المالكي والدكتور حيدر العبادي.

المرحلة الثانية: وفيها تم أخذ آراء خمسة من السادة رؤساء السلطة التشريعية وهم رؤساء مجلس النواب، بدءً بالدكتور حاجم الحسني وإنتهاءً بالدكتور سليم الجبوري مروراً بالدكتور محمود المشهداني والدكتور أياد السامرائي والسيد أسامة النجيفي.

المرحلة الثالثة: تم فيها التعرف على آراء مجموعة من النخب السياسية والأكاديمية والخبراء على المحاور الخمسة التي طُرحت على السادة رؤساء الوزراء، وفي نهاية الدراسة كان هناك بيان رأي للمرجعية الدينية في النجف الأشرف في السيادة حسب بياناتها.

والمحاور الخمسة هي كالآتي:

1- هل أنَّ طبيعة النظام السياسي الراهن يؤثر سلباً أم إيجاباً على السيادة؟

2- وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو إنتهاكها؟

3- هل انَّ معيار تحقيق المصالح الوطنية يُحدد شكل السيادة؟

4- هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن السيادة؟

5- كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

جاءت الدراسة في خمسة فصول، الفصل الأول خُصص لآراء السادة رؤساء الوزراء، والفصل الثاني لآراء السادة رؤساء مجلس النواب، فيما خُصص الفصل الثالث لـ(47) شخصية سياسية وأكاديمية وخبراء من مشارب مختلفة، أمّا الفصل الرابع فكان لكتابة الاستنتاجات والتوصيات، فيما جاء الفصل الخامس والأخير لبيان السيادة في بيانات المرجعية الدينية في النجف الأشرف وحسب بياناتها قدّم لها سماحة السيد الدكتور (محمد علي بحر العلوم).

أراء الرؤساء بعد 2003

سنبدأ أولاً بعرض آراء السادة رؤساء الوزراء المحترومون، ثم آراء السادة رؤساء مجلس النواب المحترمون، وأخيراً سنستعرض رأي المرجعية الدينية في المجف الأشرف في السيادة حسب بياناتها.

المحور الأول: طبيعة النظام السياسي

في الإجابة على السؤال الأول وهو (هل أنَّ طبيعة النظام السياسي الراهن يؤثر سلباً أم إيجاباً على السيادة؟) رأى السادة رؤساء الوزراء بالترابط العضوي والموضوعي بين النظام السياسي والسيادة، حيث رأى السيد علاوي أنَّ النظام السياسي الحالي قد أثّر سلباً على السيادة الوطنية،

وذلك لكونه نظام مثّل الإنقسام الطائفي والسياسي والمناطقي، مع تراجع مؤسسات الدولة وانعدام المصلحة الوطنية وعدم وضوح في السياسة الخارجية مع وجود قوات أجنبية بالإضافة للتدخلات الإقليمية والدولية إلى أنْ أصبح العراق ساحة للصراع الإيراني – الأمريكي.

وأيد السيد الجعفري تأثير النظام السياسي على السيادة الوطنية، وبيّن أنَّ هذا التأثير هو مرهون – إيجاباً أو سلباً – بمدى استقلاله الوطني وكفاءة وأمانة وإخلاص المتصدين لإدارته، رغم إشارته إلى ضعف النظام الحالي نتيجة تراكمات الماضي وتدني المستوى الثقافي، ونزوع بعض المكونات إلى فرض الذات على حساب الإطار الوطني.

في حين علّق السيد العبادي بأنَّ هناك تلازم ما بين النظام السياسي ومخرجاته بغض النظر عن نوع النظام، وأنَّ طبيعة النظام التوافقي يُساعد ذاتياً على تشظي فعل الدولة السيادي، لذا لابدَّ من إعادة النظر في طبيعة النظام السياسي وإصلاحه بما يضمن وحدة العراق.

ويجد السيد عبد المهدي أنَّ من الصعوبة الإجابة على هذا السؤال ما لم نعرف سلفاً مفهوم السيادة والاتفاق عليه، وهل نحن بلدان لا نتأثر بالهيكلية العامة للنظام العالمي والعلاقات بين الدول؟ وأين موقعنا من هذا النظام؟ وهل نحن من أصحاب القرار أم ممن نُحكم ونُقاد؟ عندها نعرف سيادتنا الحقيقية وليس شكليات النصوص الورقية.

أمّا السيد المالكي فكان له رأي آخر في معرض الإجابة على هذا السؤال، حيث أشار إلى عدم وجود علاقة أو تأثير سلبي للنظام الجديد على السيادة، وإنْ كان ولابدَّ أنْ يكون له تأثير فيجب أنْ يكون تأثير إيجابي بسبب استيعابه للتعددية المجتمعية، وأنَّ الجميع حصلوا فيه على حرياتهم وحقوقهم والتعبير عن ذاتهم وهويتهم، وأنَّ علاقة بعض الكتل السياسية بالمحيط الخارجي كان لها التأثير السلبي على السيادة الوطنية والذي سمح بالتدخل الخارجي مما أثّر على استقلالية قراراته، وإضعاف سيادته. وكذلك أشار إلى حجم الأزمة بين الحكومة الاتحادية والإقليم في فهم الدستور وتطبيقه وأثرها على أداء الدولة، كل هذا أطلق عليه وسماه (بالسيادة المجتزأة).

المحور الثاني: وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية

وفي معرض الإجابة على المحور الثاني أو السؤال الثاني وهو (وعي وإدارة العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة وانتهاكها)، أتفق السادة رؤساء الوزراء على تأثير العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو إنتهاكها، وربط السيد علاوي على تأثيرها بقوة العراق سياسياً دون تدخل خارجي، فيما أشار السيد الجعفري إلى نقطة مهمة وهي أنَّ دول الجوار ولإختلاف أنظمتهم عن النظام السياسي في العراق قد ولّد خوفاً من النظام السياسي الجديد في العراق، بالإضافة إلى أنَّ هناك ثارات إقليمية نتيجة للسياسة العدوانية للنظام السابق، فضلاً عن عدم وعيها لأهمية الحكم الجديد في العراق كل هذا ترك أثراً سلبياً في التعامل مع العراق.

وهنا لي تعليق، وهو أنَّ دول الجوار لا تجهل النظام السياسي في العراق بل تعرفه تماماً وكانوا يخافون من أمتداده إليهم، لهذا عملوا منذ البداية على محاربته.

أمّا السيد المالكي في إجابته على هذا السؤال، اعتبر التدخل الخارجي أمر واقع بحكم السياسة العامة للعلاقات الخارجية بين الدول لتداخل المصالح، ولم يستطع العراق أنْ ينأى بنفسه عن الضغوطات والتدخلات الخارجية، لذا كان من المهم عمل توازن في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية من خلال سياسة خارجية مستقلة تعمل على عدم الأصطفاف مع أحد الأطراف بما يحفظ سياة العراق.

في حين علّق السيد العبادي، أنَّ مصالح الدول هي التي تحدد أثر العوامل الإقليمية والدولية من تحقيق السيادة أو إنتهاكها، ولا يمكن للعراق أنْ يعزل نفسه عن محيطه والعالم، وأنَّ تداخل المصالح ترفد السيادة لا تُلغيها، حيث أنَّ المصالح هي التي تُعزز سيادة البلد وسلطته على نفسه اذا كان هناك فهم لطبيعة معادلات المنطقة الإقليمية والدولية بم يخدم مصالحنا ومصالح الآخر.

فيما علّق السيد عبد المهدي بأننا جزء من النظام العالمي وإن كان غير متجانس ولكن لابدّ من قبول شروط هذا النظام، وتلبية متطلباته، وطبيعة علاقتنا به لنحقق مصالحنا وسيادتنا واستقلالنا ونحمي بلداننا.

المحور الثالث: المصالح الوطنية والسيادة

وفي الإجابة عن المحور الثالث، وهو (هل أنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنية يُحدد شكل السيادة؟).

أتفق السادة رؤساء الوزراء على أنَّ تحقيق المصالح الوطنية هو الذي يحدد السيادة الوطنية بوجودها أو عدم وجودها، إلاّ أنَّ السيد علاوي علّق قائلاً: "ليس لدينا نحن الساسة العراقيين مراعاة للمصلحة الوطنية، وعلينا أنْ نعترف بذلك" وضرب مثالاً كدليل على ذلك وهو تراجع الوضع الاقتصادي أكثر فأكثر.

فيما ذهب السيد الجعفري إلى العلاقة الوثيقة بين المصلحة الوطنية والسيادة. أمّا السيد المالكي فأشار إلى أنَّ مصالح الدول متداخلة ولا يمكن الحديث عن مصلحة وطنية بمعزل عن مصالح الآخرين، وفي بعض الأحيان تقتضي حماية المصلحة الوطنية أنْ نتنازل عن جزء من السيادة، وإنْ كان عدم التفريط بالسيادة يبقى من مهام الدولة. وقال السيد العبادي بنفس هذا المبدأ، وكذلك ذهب السيد عبد المهدي بنفس المذهب إلاّ أنه ميّز بين أنْ تذهب الدولة إرادياً إلى تبني تقديم المصلحة الوطنية بالتنازل عن جزء من السيادة وبين أنْ يُفرض عليك هذا الواقع مثل برنامج (الأرض مقابل السلام) و(النفط مقابل الغذاء).

المحور الرابع: التوازن في المصالح الخارجية

وفي الإجابة على المحور الرابع وهو (هل أنَّ التوازن في تحقيق المصالح الإقليمية والدولية يضمن سيادة؟).

كانت رؤية السادة رؤساء الوزراء بضرورة حفظ المصالح المشتركة مع المحيط الإقليمي والدولي، فلا يمكن أنْ تكون هناك دولة قائمة بذاتها دون وجود مصالح مع الدول الأخرى، وخاصة دولة مثل العراق تمتاز بموقعها الجيوسياسي الاقتصادي، فيما أكد السيد المالكي على أنَّ التعاطي مع المصالح الإقليمية والدولية بما يحفظ السيادة يجب أنْ لا يكون إلاّ من خلال معاهدات واتفاقيات ثنائية، فيما قال السيد عبد المهدي أنه يجب التوازن بالعلاقة مع الإبقاء بين المبدأية والواقعية هو الأقرب لضمان أعلى مستوى من السيادة.

وهنا لدينا ملاحظة وهي عدم وجود جواب للسيد العبادي على هذا السؤال، واعتقد أمّا أنه لم يجب عليه أو أنه سقط سهواً بالطباعة وهذا الذي أرجحه لذا أتمنى تضمينه في الطبعة الثانية للكتاب.

المحور الخامس: التعاطي مع السيادة

وفي الإجابة على السؤال الخامس والأخير، وهو (كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟).

كان رأي كل السادة رؤساء الوزراء أنهم قد قدموا برامجهم في دعم السيادة من خلال إتبّاع برنامج وأعمال يجدون فيها تعزيز للسيادة الوطنية، وأشار السيد علاوي إلى أنه في فترة رئاسته قام بتأسيس أربعة مجالس لم يستمر العمل بها بعده، وهذه المجالس هي:

1- مجلس الإعمار.

2- المجلس الأعلى لسياسات النفط والغاز.

3- الهيئة الاقتصادية العليا.

4- هيئة الخصخصة.

وقد وجدَّ أنها أُهملت بعده تماماً، فيما أشار السيد الجعفري بقيام حكومته بالواجبات المناطة بها، وهي: كتابة الدستور، وإجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة متجانسة قامت بواجباتها رغم قصر فترتها. وأشار السيد المالكي إلى عقد الاتفاقية الأمنية (صوفا) مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 وإنهاء الاحتلال في عام 2011، وكذلك عقد الاتفاقيات مع دول الجوار بعدم التدخل. أمّا السيد العبادي فقد أشار إلى تحقيق حكومته ما سمّاه (مبدأ إنتزاع وتكامل) أيّ انتزاع السيادة داخلياً التي كانت أشد وأقسى تحدي واجهته الحكومة كما يقول، وتكامل خارجي من خلال إتباع سياسة التوازن والحياد الفعّال وعدم التورط بسياسة المحاور. فيما يجد السيد عبد المهدي أنَّ الدفاع عن السيادة هو الذي أطاح بحكومته وبرنامجه الحكومي الذي تضمن (11) محوراً متعلقاً بالسيادة.

وبعد نهاية الإجوبة أجد أنه لابدَّ من تثبيت ملاحظة حول هذه الإجوبة للسادة رؤساء الوزراء، وهي أنه لاحظنا عدم وجود عمل مؤسساتي بالحكومة العراقية واستمرارية في سياسة موحدة تجاه أيّ ملف بما فيه الملف الخارجي الذي هو أفضل صورة لتجسيد السيادة الوطنية، وأنَّ كل رئيس وزراء يجتهد ببرنامج بعيداً عمّن سبقه، والمثال الذي ذكره السيد علاوي وأشرنا إليه قد يكون مصداق لذلك.

رؤية رؤساء السلطة التشريعية

سنبدأ بطرح آراء السادة رؤساء مجلس النواب المحترمين، وأود أنْ أنوه أنه سيتم طرح رأي كل رئيس مجلس نواب على حدة جواباً على الأسئلة الخمسة.

بدءً بالدكتور السيد حاجم الحسني الذي عرّف السيادة بأنها "السيادة على سلطة الدولة المطلقة في الداخل، واستقلالها في الخارج وأنَّ الحكومة هي السلطة التي تمارس السيادة في الدولة لحفظ الأمن" أمّا بالنسبة إلى العراق فأنَّ من العوامل المؤثرة على موضوع السيادة فيه هو صراع المشاريع الإقليمية والدولية وذلك بحجة الأمن القومي لهذه الدول، وكما أشرنا سابقاً لهذا الموضوع، وأنَّ سبب هذه الصراعات هو وجود خلل في توازن القوى في هذه المنطقة، ولمعالجة هذا التحدي الخارجي، ولكي يكون القرار قراراً عراقياً موحداً لابدَّ أنْ يكون التعامل في الداخل العراقي على أساس المواطنة، والاتفاق على طبيعة النظام السياسي الملائم للعراق، وعلى أساس التعامل السوي بين جميع العراقيين مع لحاظ التنافس الشيعي – الكردي – السُنّي كلٌ بأسبابه، ولتعزيز السيادة العراقية يتطلب عقد اتفاقيات تعاون إقليمي مع دول الجوار ليكون مفتاح لحوار استراتيجي مع القوى الدولية، وأختتم حديث بالقول بأنَّ السيادة تتحقق عندما تكون هناك رؤية مشتركة لكافة أطياف الشعب العراقي نحو طبيعة الدولة العراقية لحفظ الحقوق المتساوية لكل أفراد الشعب بغض النظر عن إنتمائهم العرقي والديني والمذهبي.

فيما علّق الدكتور محمود المشهداني على المحاور الخمسة قائلاً: أنَّ السلطة السياسية في العراق هي سلطة ذات سيادة كاملة تامّة، والتي أدت إلى خروج القوات الأمريكية من العراق ضمن اتفاقية

(صوفا)، رغم أنَّ العراق كان في حكم المحتل – ويقصد فترة رئاسته للبرلمان – وإنْ كان هناك من حاول أنْ يكسر السيادة بما فيهم من الأطراف المشاركين في العملية السياسية.

وفي محل تعليقه على أثر النظام السياسي على السيادة، ذكر السيد المشهداني أنَّ النظام السياسي الجديد في العراق قد أثر سلباً على السيادة بسبب الغموض الذي في الدستور في فهم مفهوم السيادة، أمّا في إجابته على أثر العوامل الإقليمية والدولية في تحقيق السيادة أو إنتهاكها، قال أنَّ هناك تأثير سلبي مسَّ سيادة العراق بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من قبل المحورين الإقليمي والدولي، سواء عن وعي أو عن مصالح. وفي محل إجابته على السؤال الثالث والرابع علّق قائلاً: إنَّ معيار تحقيق المصالح الوطنية هو من يحدد شكل السيادة العراقية، وذلك بتنظيم علاقات العراق السيادية، وحريته في إدارة شؤونه الخارجية مع محيطه الإقليمي والدولي وذلك باتباع سياسة التوازن مع محيطه الخارجي. وذكر أنَّ فترة رئاسته حققت شيئاً من السيادة العراقية أو حققت السيادة العراقية رغم كل التحديات التي رافقت فترة رئاسته للبرلمان من إرهاب وطائفية وفساد.

وكان رأي الدكتور أياد السامرائي في تعليقه على المحور الأول والثاني والثالث، حيث بيّن أنَّ الدستور وضع أسس النظام السياسي في العراق استناداً إلى قاعدة سياسية وهي الديمقراطية التوافقية بين مكونات الشعب العراقي، منها ثُبّتَ دستورياً – وإن لم يكن بشكل صريح – ومنها عُمِل بها عُرفاً، وكان التوافق بديلاً عن الهوية الوطنية الجديدة للعراق، ولهذا تم ممارسة الحكم باسم المكونات لا باسم العراق كله، وهذه صارت ثغرة للتدخل الخارجي وارتباط بعض القوى السياسية بقوى دولية وإقليمية لدعمهم كل ذلك على حساب السيادة الوطنية، وكانت القوى الخارجية واعية لما تُريده وتصرفت بموجب هذا الوعي نتيجة لعلاقتها ببعض القوى السياسية ودعم هذا الطرف أو ذاك طبقاً لمصالحها مما أثر سلباً على السيادة الوطنية، وأنَّ المصلحة الوطنية المُختلف حول مفهومها عند القوى السياسية الفاعلة لا تتحقق إلاّ بتحقيق السيادة القائمة على الهوية الوطنية الواحدة أو المتجانسة وليس العكس.

أمّا في معرض تعليقه على المحور الرابع علّق قائلاً: إنَّ التوازن في العلاقات وتحقيق المصالح الإقليمية والدولية ليس كافياً بحد ذاته ما لم تكن القوى السياسية العراقية مؤمنة بضرورة تحقيق

السيادة، وبمعزل عن الحاجة إلى سند ودعم خارجي، مع تمتع البلد بقوة أمنية معتبرة ذلك ولاءً للدولة وحصراً، واستقلال، واكتفاء اقتصادي مع بناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية على وفق المعايير الشرعية الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أمّا في تعليقه على المحور الخامس، فقال: أنه عمل على احترام الدستور والالتزام به، وعمل البرلمان بدوره التشريعي والرقابي مع الحرص على معالجة المخلفات العالقة، وعلى رأسها الفقرات المتعلّقة بإدارة النفط والغاز والكهرباء، والعمل على بناء علاقات دولية متوازنة في زيارته للكثير من الدول كإيران، والكويت، ومصر، وتركيا، وفرنسا وأشار بشكل وبآخر إلى المشاكسة والمماحكة ما بين البرلمان والحكومة.

فيما كان تعليق السيد أسامة النجيفي، حيث بيّنت ورقته حجم الأزمة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في شقها الحكومي، حيث أخذت الحيّز الأكبر من إجابات السيد النجيفي، بل نظر للموضوع من منظار علاقة الحكومة بالبرلمان، وبشخص السيد رئيس الوزراء المالكي حصراً، حتى ربط السيادة الداخلية بها، وذلك بالإشارة إلى دخول داعش والأستعانة بالقوات الأجنبية مما أدى إلى إنتهاك السيادة الخارجية، وكان أكثر كلامه ينطلق من هذا المنطلق، وهو منطلق العلاقة ما بين البرلمان والحكومة، إلاّ أنه في نهاية كلامه طالب بإرادة واحدة، وعزم واحد، وقلب واحد بترك كل الخلافات للشروع ببناء الحاضر والمستقبل.

أختتم آراء السادة رؤساء مجلس النواب بتعليق الدكتور سليم الجبوري، اذ علّق في معرض كلامه حول أثر النظام السياسي على السيادة الوطنية، حيث بيّن أنَّ النظام السياسي كان له أثر سلبي، اذ عجز في جعل مؤسسات الدولة متكاملة وليست متصارعة، فأجدها تفتقد للرأس المسؤول عن تنفيذ البرنامج ومحاسبة المقصر، بالإضافة إلى وجود فصائل لحمل السلاح خارج إطار الدولة والتي أجدها لا تأتمر بأمر الدولة مما أثر على السيادة الوطنية، السيادة التي ظهرت بنوع متذبذب بعلاقة العراق مع الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال مع تركيا في ملف الـ(بكه كه)، ومع إيران في ملف الملاحة البحرية، ومع السعودية والكويت في ملف الآبار النفطية المشتركة.

وبيّن أنَّ العلاقة بين المصالح الوطنية والسيادة هي علاقة طردية، وبتحقيق المصلحة الوطنية تتحقق السيادة، حيث أنَّ المصلحة الوطنية هي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية التي دائماً ما تبرر إدارة وتوجيه السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة الوطنية، ومن هذه المصالح هو تحقيق مصالحة مجتمعية وسنّ تشريعات تحقق نوعاً ما إنسجام مجتمعي. إلاّ أنَّ السيد الجبوري يجد أنَّ ما أثر على السيادة هو غياب القرار العراقي الموحد والواحد.

أمَّا في معرض تعليقه على أداء الحكومات فقال: إنَّ الإنجاز المتحقق للحكومات السابقة لم يكن مقنعاً، اذ لم تستطع الحكومات المتعاقبة أنْ توحد الشعب على هدف واحد محدد، فضلاً عن تعدد مصادر القرار، والعلاقات المتذبذبة مع دول الجوار.

وفي تعليقه على آراء السادة رؤساء المجالس: أجدهم ينطلقون في نظرة من الأمور من خلال خلافاتهم مع الحكومة وعملها في نظرهم على تغييب دور البرلمان وتحجيمه.

غياب رؤية رئيس الجمهورية

في الحقيقة وبغياب الدكتور (فؤاد معصوم) اذهب إلى قراءة للمحاور من وجهة نظر تنتمي لنفس الإنتماء الذي ينتمي إليه السيد معصوم، وعند محاولتي لقراءة ما كتبه السيد (فاضل ميراني) سكرتير المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني والذي كان مشاركاً في هذه الكتابة، وجدته مقتضباً ولا يغطي المحاور التي طرحها الكتاب بشكل كامل، رغم أنه بيّن أنَّ السيادة في القانون تعني تطبيق الدولة لقانونها على إقليمها، وأنَّ الدولة تُخالف نصّ دستور كتبتهِ. هذا ملخص ما قاله لذا لجأت لقراءة مقالة السيد (ئاريز عبدالله) وهو ايضاً مشارك في الكتابة، وهو عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، وفي تعليقه حول تأثير النظام السياسي على السيادة علّق قائلاً: أنَّ النظام السياسي الحالي هو النظام المثالي للعراق، لأستيعابه للتعددية المجتمعية رغم عدم تطبيقه كما جاء به، والذي أدى بالنتيجة إلى عدم إنعكاس روح الدستور على العملية السياسية، ولهذا ظلت الأوضاع غير مستقرة مما أدى إلى إنتهاك سيادة العراق. ويذكر أنَّ السيادة بمفهومها التقليدي لم يعد لها وجود.

وهنا ننوه بأنه لم يُبيّن ما هو مفهوم السيادة الحديثة المطلوبة، ولدينا ملاحظة بأنَّ الإخوة في الاتحاد الوطني الكردستاني وما يمثلوه من إنتماء ينطلقون في رؤيتهم للحدث السياسي في العراق بما فيه موضوع السيادة من خلال علاقة الإقليم بالمركز.

رؤية المرجعية الدينية العليا

وأخيراً سأستعرض رأي المرجعية الدينية في النجف الأشرف في السيادة اعتماداً على بيناتها وستكون بشكل أقوال منصوصة وذلك للدقة في النقل، حيث أنَّ خطابات وبيانات المرجعية العليا تمثل الرؤية العامة لنظرية الحكم في العراق، وتأكيدها على مبدأ السيادة، وسوف أقتصر على أربعة أمثلة وهي:

أولاً: عن السيد حامد الخفاف في أجوبته لصحيفة نيويورك تايمز في 28 جمادي الثاني 1424 الموافق 26/ 8/ 2003، قال سماحته: "إنّ المرجعية الدينية تدعو إلى إتباع الأساليب السلمية باتّجاه الإسراع في إعادة سيادة العراق للعراقيين وتمكينهم من حكم بلدهم من دون أيّ تدخل أجنبي".

ثانياً: عن السيد حامد الخفاف بلقائه مع مجلة (دير شبيغل) الألمانية في 24 ذي الحجة 1424 الموافق 15/ 2/ 2004، قال سماحته: "أنَّ المرجعية الدينية ترى أنَّ الأمم المتحدة التي أقرّت الاحتلال ووفرت له الغطاء الدولي، تتحمل مسؤولية كبيرة أمام الشعب العراقي، وهي مُطالبة بإداء دور فعّال في مساعدة العراقيين على الخروج من محنتهم، والإشراف العام على العملية السياسية إلى حين الوصول إلى الوضع الدائم".

ثالثاً: في المطالبة بعودة السيادة للعراقيين علّق سماحة السيد السيستاني (حفظه الله) في استفتاء حول الحكومة المؤقتة في 7 ربيع الثاني 1425 الموافق 26/ 5/ 2004، إلى أنه "لابدَّ من استحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين بالسيادة على بلدهم سيادة كاملة غير منقوصة بأي من جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي البليغ في إزالة آثار الاحتلال من كافة جوانبه".

رابعاً: عن السيد الخفاف في لقاءه مع وكالة رويترز قال سماحته: "المبدأ الذي يؤكد عليه سماحته هو أنَّ الحكم في العراق يجب أنْ يكون للعراقيين بلا تسلط أجنبي، والعراقيون هم الذين لهم الحق في اختيار نوع النظام في العراق بلا تدخل للأجانب".

وهنا ملاحظة بأنَّ التواريخ بالميلادي أنا من قمت بتحويلها حيث أنّ السيد الدكتور بحر العلوم ذكرها فقط في التاريخ الهجري وأنا حولتها إلى التاريخ الميلادي.

رؤيتي حول الآراء

وأختتم حديثي أخيراً، وأود أنْ أسمح لنفسي بأبداء الرأي الخاص بما تقدم حول آراء السادة رؤساء الحكومة ورؤساء البرلمان، حيث أجد أنه لا زالت هناك فجوة في النظام السياسي متمثلة أولاً بسوء فهم الدستور رغم أنه كُتِبَ بيد من هو قائماً بالعملية السياسية اليوم، وثانياً في سوء فهم مبدأ الفصل بين السلطات، وثالثاً وهو الأهم، وهو لا زال التخندق قائماً للمكونات في رؤيتها للدولة، كلاً باحثاً عن ذاته محاولاً تثبيت وجوده السياسي ومصالحه الخاصة بعيداً عن العراق، وهذا أجده أكبر خطر يُهدد النظام السياسي ويُهدد وجوده واستمراره، لذا بات على الجميع العمل لتداركه وذلك من خلال تغليب الخطاب الوطني والعودة إلى الدستور وما جاء به من نظام سياسي ناضج، قياساً ليس بالمنطقة وإنّما بالدساتير العالمية، وإقرار القوانين التي ترسم شكل الدولة الاتحادي الجديد مع احترام خصوصية الإنتماء.

وأخيراً أسأل الله أنْ أكون قد وفقت في هذا العرض وأشكر استماعكم ومتابعتكم، وبأنتظار مداخلاتكم والتعليقات والاستفسارات ومن الله التوفيق.

المداخلات

مدير الندوة:

شكراً جزيلاً استاذ رافع عبد الجبار على خُلقِكَ العالي في طريقة الطرح، وشكراً أيضاً لأختيارك لهذا الكتاب الكنز (أزمة العراق سيادياً)، ودائماً ما كنت أقول كيف يمكنك أختصار هذا الكتاب

وهو (680) صفحة وبرؤى مختلفة، ولكن جزاك الله خيراً، وأحسنت اختيار المصدر وأجدت في الطرح إجادة عالية جداً وكل من أستمع للمحاضرة سيُلاحظ هذا الأمر.

كان في ودي أنْ يكون هنالك رأي للجنة كتابة الدستور في السيادة، فسؤالي لماذا لم يُطرح رأي لجنة كتابة الدستور متمثلة بالدكتور (همام حمودي) ورؤيته حول هذا الموضوع؟ وطبعاً لا علاقة للمحاضر في هذا الموضوع ولكن من خلال هذه المحاضرة كنت اتمنى أنْ يكون دور لأثر الدستور وهو الوثيقة الأهم في تطبيق مفهوم السيادة في العراق.

الاستاذ زياد الذرب:

هل العراق ذو سيادة الآن؟

تعقيب النائب رافع عبد الجبار:

استاذ زياد، السؤال منطقي ولكن في نفس الوقت هو معروف سلفاً، وكل رؤساء العراق في السلطتين التنفيذية والتشريعية أشاروا إلى أنَّ السيادة في العراق اليوم ليست كاملة بسبب نظام سياسي جديد، تدخل دولي وإقليمي، محل صراع إيراني – أمريكي مثلما عبّر عنه السيد علاوي، وكذلك إشارة باقي الرؤساء إلى هذا التدخل بالتأكيد سيضعف أو عدم وجود سيادة كاملة للعراق، وهناك محاولات تؤكد هذا الشيء مثلما بيّن السيد العبادي في فترته بإبتعاده عن سياسة المحاور، ولكن في نفس الوقت كانت هناك قوات أجنبية وعلى سبيل المثال القوات التركية الموجودة في شمال العراق هي دليل على عدم وجود سيادة كاملة للعراق.

الدكتور إبراهيم بحر العلوم:

السلام عليكم، الشكر والأمتنان للقراءة المتأنية لآراء السادة رؤساء وزراء العراق من 2004 إلى 2020، شكراً للاستاذ رافع على هذا الجهد، أمّا سؤالي له، هل تمكنت من حل إشكالية السيادة والمصالح الوطنية كما يراها السادة الرؤساء؟

أمّا التعليق الثاني، أتمنى من جنابك أنْ تُرفد السادة الزملاء بخلاصة التعقيبات التي وردت من قبل الآخرين على المحاور. والسؤال الثالث، أنَّ الفريق لأكاديمي توصل إلى توصيات ما رأيكم فيها؟ وأكرر شكري لكم وللاستاذ منتصر الإمارة على هذه الندوة.

تعقيب المحاضر:

الدكتور إبراهيم بحر العلوم المحترم، في الحقيقة الفضل أولاً وآخراً في هذه المحاضرة يرجع لحضرتك ولإعدادك وتقديمك وطرحك لهذا المشروع، والذي هو مشروعك ومن ثم قام فيه ملتقى بحر العلوم للحوار وكذلك معهد العلمين.

موضوع السيادة حتى تتوفر أدواتها يحتاج أنْ نبتعد عن التدخل الدولي والإقليمي وهي مشكلة العراق اليوم، وكل تدخل هناك من يبرره من الداخل وهذه مشكلة حقيقية، فعندما نقول القوات التركية يقولون هناك اتفاقية، وعندما نقول أمريكا يقولون هي ليست قوة احتلال وإنّما هناك اتفاقية، وعندما نقول إيران يقولون هناك أمن قومي، فالمشكلة الأساسية التي أشار لها كل الرؤساء أنَّ التدخل الدولي والإقليمي في العراق هو السبب الرئيسي الذي ينتقص من سيادة العراق، واذا أردنا أنْ نبني سيادة كاملة علينا أولاً أنْ نتخلص من هذا التأثير، وهذا ليس بالشيء السهل، لأنَّ المكونات العراقية اليوم باتّجاهات مختلفة، وبمعنى أصح الكتل السياسية في العراق باتّجاهات مختلفة وباتّجاه كل دولة معينة، فاعتقد أنَّ السيادة في الوقت الحاضر – ولنكن صريحين – من الصعب تفاديها خاصة مع وجود خطر داعش، والحجة إلى وجود قوة خارجية تدعم العراق، اعتقد أنَّ السيادة يحتاج لها وقت طويل خاصة وأنه بعد 18 عام نجد بأنَّ الكتل السياسية هي بنفس الأداء ونفس التوجّه ونفس السياسة، وأنا علّقت في كلامي الأخير وقلت بأنَّ الخطر الثالث والأهم هو الكتل السياسية لا زالت تنظر إلى العراق من منظارها الخاص والعراق يأتي في العنوان الثانوي.

أمّا موضوع التوصيات والاستنتاجات فكان بودي أنْ اعرضها، وقد بدأت بقراءة الدكتور عبد الحسين شعبان، والدكتور حسين العادلي الذي كان جريء في الطرح كطرح الإخوة السادة رؤساء الوزراء، ولكن للأسف الشديد لقصر الفترة التي اختصرتها بـ(35) دقيقة لكبر الكتاب وأهميته،

وبالتأكيد التوصيات كانت ناضجة، والملخصات الأخيرة كانت ناضجة أكثر وبالحقيقة قد أستفدت منها في كثير من الفقرات لأنه من الصعب أنْ تقرأ كل الإجوبة، وعلى الخصوص تعليقات السيد عبد المهدي التي كانت لكل سؤال 4 صفحات، ومن الصعب أنْ تتعامل مع هذا الكم الهائل فاستفدت من الملخصات والتوصيات، وبالطبع هي توصيات مهمة، ولكن مشكلتنا في العراق أنَّ رؤسائنا لا تتعامل مع مراكز البحوث وهذا خطأ كبير، اذ نجد في بقية دول العالم في بريطانيا أو أمريكا أنَّ مراكز البحوث هي جزء من عملية صنع القرار وتهتم بهذا الموضوع، لكن في العراق لا أحد يسمع مراكز البحوث، ومثل هذا الكتاب من المفترض أنْ يتم تبنيه من قبل الحكومة ومن قبل البرلمان وعمل دراسة عليه لتجاوز السلبيات الموجودة، ولكن اعتقد أنَّ السبب هو لا توجد نيّة لتجاوز السلبيات لأسباب قد ذُكرت في معرض حديثي عن الموضوع بالكامل.

النائبة د بتول قاسم ناصر:

لماذا تسكت الحكومة ومجلس النواب عن القرار الذي اتخذه المجلس سابقاً بإخراج القوات الأجنبية لاسيما الأمريكية، ومن يضمن تحقيق السيادة في ظل سكوت الجهات العليا المسؤولة؟

تعقيب النائب رافع عبد الجبار:

لسبب بسيط جداً وهو أنَّ القرار في العراق قرار سياسي وليس قانوني، وصدر قرار بإخراج قوات الاحتلال الأمريكية وتمت المصادقة عليه، واذا قلنا الأغلبية فحصلت الأغلبية في تصويت مجلس النواب، لكن التوافقية التي ذكروها الإخوة رؤساء العراق، وكلهم ذكروا بأنَّ التوافقية هي الحاكمة، لكن هل يستطيع أحدهم التخلص من هذه التوافقية؟ أقول لكي بصريح العبارة لا أحد يُريد أنْ يتخلص منها، بل انطلقوا في رؤيتهم من هذه الرؤية التي ذكرتها، وأنا علقت بها في موضوع رؤساء مجلس النواب وفي تعليقي على الإخوة الاستاذ فاضل ميراني، والأخ ثاريز عبد الله، الكل يُريد التوافق، رغم أنَّ الكل تكلم عن لابدَّ التخلص من التوافقية، ولكن الكل يؤكد هذا المبدأ.

النائبة د بتول قاسم ناصر :

هل معنى هذا أنَّ قرار مجلس النواب بات غير معترف به لأن التوافق لم يحصل؟ وأين موقف المجلس من هذه التوافقية التي تقف ضد السيادة والتي لا تحترم رأي الجماهير المليونية التي خرجت تُطالب بإخراج القوات الأجنبية دعماً لمجلس النواب؟ ثم أين موقف الحكومة من كل هذا؟ ألم تأتِ إلى الحكم بسبب المظاهرات الجماهيرية فلماذا لا تحترم رأي المظاهرات المليونية التي طالبت بإخراج القوات التي تنتهك السيادة؟.

النائب الدكتور أحمد الشيخ:

بسم الله الرحمن الرحيم، الشكر للدكتور الفاضل السيد بحر العلوم على هذا الجهد الكبير، وشكراً للاستاذ رافع على هذا الإيجاز غير المخلّ لما طُرح من آراء.

أنا تعليقي، أجد أنَّ السيادة كمفهوم طُرح على المستوى النظري الأكاديمي وعلى المستوى السياسي، ولسنا بعيدين عن هذه المصادر من أجل أنْ نُكوّن مفهوماً للسيادة أو نُكوّن عرقنة للسيادة بما يلائم شكل الدولة وتكوينها وطبيعة تعاملها، لكن الأهم في هذا هو إيمان القادة بمفهوم السيادة، وبناء البرنامج الوزاري على أساس هذا المفهوم بالإضافة إلى التحديات الأخرى، لو رجعنا إلى تعليق الدكتور أياد علاوي وجدنا أنه تكلم عن إنشاء أربعة لجان بناءً على التحديات الموجودة، كذلك الاستاذ نوري المالكي وقضية الاتفاق (صوفا) مع الأمريكان، إضافةً إلى ما طرحه الإخوة وهي بالمجمل استجابة لتحديات واقعية موجودة، لكن هل يوجد برمجة للوزارات ولرؤساء الوزارات على أساس هذا المفهوم؟ أنا أرى أنها غير موجودة والأسباب كثيرة ربما نطرحها في ندوة أخرى.

شكراً لما طرحه السيد بحر العلوم، شكراً لما طرحه الاستاذ رافع، وشكراً للإخوة المتداخلين والشكر موصول إلى الاستاذ الإمارة على هذا النشاط نأمل أنْ يستمر وندعو له بالتوفيق.

النائب توفيق الكعبي:

حقيقة استمتعنا وتابعنا المحاضرة للاخ الاستاذ رافع، ونتقدم بالشكر والتقدير لهذا الكم الواسع من المعلومات القيمة. وكذلك للاستاذ منتصر وان دل على شيف انما يدل على الحرص الشديد لبناء الدولة

مدير الندوة:

شكراً لإطرائك دكتور أحمد، هل بالإمكان بعد هذا الجهد أنْ نطرح خارطة طريق واضحة، وخطواتها مرقمة، أولوياتها مكتوبة وعلى مختلف الصعد داخلياً وخارجياً حتى نخرج بخلاصة وخارطة طريق لإنقاذ سيادة العراق من التأثيرات الداخلية والخارجية، وهذا هو المطلوب ليعمل عليه الجميع، وأنت تُدرك جيداً أنَّ من مصاديق السيادة هو جمع القرار في الدولة بيد المجموعة الحاكمة، وهذا له خصومه وله أعدائه من رؤساء الكتل نفسهم ومن أصحاب المصالح، والسيادة في كثير من الأحيان لها خصوم من الداخل لإنها تُفقدهم أمتيازاتهم، سيادة القانون والدستور تُخلّ بسيادة المصالح الشخصية، لذلك المطلوب أنْ نتفق على خارطة طريق هل هذا ممكن؟

النائب الدكتورة سلامة الخفاجي:

شكراً جزيلاً الاستاذ رافع على هذا العرض المهني الموجز، والشكر موصول لأستاذ منتصر الإمارة.

أنا كمشاركة في العملية السياسية منذ 2003، أرى أنَّ هذا الكتاب توثيق مهني لمراحل مرَّ بها العراق، واعتقد أنه يُعتبر مرجع لمن يتولى الحكم في العراق.

تعقيب المحاضر:

في الحقيقة أنا اتفق معك ست سلامة الخفاجي، وهذا الكتاب بالفعل هو مرجع مهني وليس سياسي، رغم أنَّ السيد بحر العلوم هو سياسي من الثمانينات هو في العملية السياسية وقبل 2003، لكن تعامل مع ملف العراق بمهنية عالية وهذه تحسب له، وفي الحقيقة الكتاب أعجبني، وبالخصوص عندما يكون مكون من (680) صفحة يجب أنْ يكون الانتقال فيه أنتقال مرن حتى

نفهم ما يقوله الكتاب، وهو كتاب جيد جداً وفي استنتاجات وتوصيات وجهد غير عادي حيث (65) سياسي وأكاديمي وخبير شاركوا به، وهذا دليل على أهميته، وأتمنى من الحكومة ومن البرلمان أنهم يضعونه على الطاولة وتشريحه ومن ثم الخروج بتعليقات، لأنه عندما تسمع آراء السادة مجلس النواب تعرف ما هو أصل مشكلة النواب، وعندما تسمع رأي السيد فاضل ميراني والسيد ئاريز عبد الله تعرف أنه لابدَّ حسم ملف الإقليم ، دستورياً وتطبيقاً حتى لا يبقى الأمر معلّق. وأتمنى على الإخوة في الحكومة أنْ يهتموا في هذا الكتاب وأنْ يُعضدونه في المناقشات أكثر وحوارات أكثر وحلقات أكثر.

الدكتور إبراهيم بحر العلوم:

بارك الله بهذا الجهد، شكري وتقديري للاستاذ منتصر الامارة والشكر موصول للاستاذ رافع عبد الجبار على هذه القراءة المتأنية، ما اود قوله إجابة على سؤال الاستاذ الامارة، هل هذا الجهد وضع لنا خارطة طريق؟ ما أقوله ان هناك توصيات، أتمنى في جلسة أخرى مناقشتها، وان يتفضل الاستاذ رافع لاستعراضها، هذه التوصيات جاءت من رحم اكاديمي عراقي خارج عن الرحم السياسي، أي بنيت على أساس التجربة السياسية وكذلك لار اء النخب من مشارب مختلفة، لذلك يمكن ان تشكل نواة لمرحلة أخرى هي كيف يتم تنضيجها وتطويرها بالشكل الذي يمكن انتاج باوراق متكاملة تحظى بقبول سياسي ومجتمعية، أي ان القبول لا ينحصر بالفعاليات السياسية لوحدها بل هناك جهد عراقي اكاديمي يمكن ان يصوب العملية السياسية ويؤخذ موقعه الصحيح، اقدم شكري ثانية للمحاضر والتعقيبات الثرية وللاتحاد والمشروع لازال مستمرا في العمل ويمكن ان تكون له مراحل لاحقة لتصبح لها القدر ة على التاثير على مصادر القرار.

الاستاذ المحاضر:

دكتورنا العزيز نحن على استعداد لاكمال باقي محتوى الكتاب بما فيه قراءات للساسة والأكاديمين وأساتذة جامعيين مرموقين وخبراء ومن ثم عرض التوصيات

النائب السيد علي العلاق

شكراً لكم على هذا الجهد الطيب سواء في إعداده او اختصارها وكذلك جهد موقع اتحاد البرلمانيين في تنظيم هذه الندوة. كنت اعتقد ان السؤال الأول للسادة المسؤولين كان المفترض ان يكون ما هو تعريف السيادة ومفهومها، حيث على ضوئه سنرى مدى تطابق الأجوبة الأخرى مع مفهوم السيادة لدى الأخ المسؤول.

الدكتور احمد الشيخ:

احسنتم استاذنا أبو احمد احسنتم التشخيص وبعيد عن طرح الآراء الان و نحتاج إلى محاضرة للمناقشة خلفيات عذا الخلل، جزء أشار اليه السيد النائب وما تضمنه الكتاب من اراء وتعليقات، أقول ما تم طرحه هو تشخيص مهم واجد ان بعضه موجود في تجربة جماعة الإصلاح، وجنابك واخرون كانوا من رواها، طرحت الكثير من مداخل الإصلاح وطرحت الكثير من الرؤى التي ممكن ان تكون برنامج عمل خلال الفترة القادمة وكثير من القراءات كانت استشرافية متوقعة تحققت لهذه المجموعة سواء من خلال نشاطاتنا المختلفة داخل البرلمان وخارجه، والبرنامج اظن موجود ونحن على اتفاق لبلورته وطرحه، وان اغلب ما طرح نتلمس فيه خطوط عريضة لخارطة طريق يمكن ان تنقلنا إلى الجانب الاخر.

النائب السيد فرات الشرع:

شكرا لكم جناب الاستاذ ، جهود حثيثة ومباركة، فعلاً امتازت بعلو الهمة وإخلاص النوايا واحكام الترتيب ومراعاة سبل التعاطي والتلقى وفقكم الله إلى ما هو افضل والشكر موصول إلى الجميع

الاستاذ منتصر الإمارة:

شكراً جزيلاً للاستاذ المحاضر، والشكر موصول للإخوة الذين تداخلوا في هذه المحاضرة، ونذكر بأنَّ هذه المحاضرات سيتم تنضيدها وإصدارها بكتيّب من اتحاد البرلمانيين العراقيين ضمن نشاطات الاتحاد، ونتمنى من الإخوة أنْ يحددوا أو يساهموا أو يقترحوا موضوعاً لندوتنا

القادمة، وحبذا لو أحدهم يتبرع بترتيب محاضرة لمساعدتنا في أختيار المواضيع وتخفيف العبئ عن الاتحاد، شكراً جزيلاً للجميع.

الفصل الخامس

آراء وتصورات حول مشروع

أزمة العراق سياديا

- د عامر حسن فياض
- د عدنان عاجل عبيد
- الشيخ حميد معله الساعدي
- د جاسم الحلفي
- الإعلامي سالم مشكور
- الاستاذ فاضل ميراني
- د أنور الحيدري
- د عدنان صبيح
- د محمد القريشي
- د عامر العضاض
- د محمد مرعي
- د راجي نصير
- د امير الشبلي
- السيدة صون كول
- المهندس منتصر الامارة
- الاستاذ علاء الطائي
- السيد علي الغريفي
- د خالد المعيني
- الإعلامي ضياء الناصري
- الإعلامي علاء الخطيب
- د قاسم الجنابي
- الاستاذ جمعة العطواني
- د مصطفى الناجي
- السيد عباس الموسوي
- د عامر حسن فياض
- الإعلامي مازن صاحب
- الإعلامي عمار البغدادي
- الباحث إبراهيم البغدادي

(1)

سؤال السيادة ؟207

أ.د عامر حسن فياض

وأنا اقرأ كتاب صدر مؤخراً يحمل عنوان (أزمة العراق سيادياً) من معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف وملتقى بحر العلوم، تلمست حرص الدكتور (ابراهيم بحر العلوم) ان يكون السبب المبادر للبدء به وإنجازه حيث استنطق رؤوساء مجالس وزراء ما بعد عام 2003 واستكتب مثقفين واساتذة جامعة مختصين في الشأن السياسي العراقي فعقد ندوات وصبر على استجابات وعدم استجابات لإيجاد اجابات منطقية لا انشائية، وواقعية لا مثالية، وشُجاعة لا خجولة ولاضعيفة ولا وقحة عن سؤال السيادة.

في أجوبة السادة رؤوساء مجالس الوزراء (علاوي – الجعفري – المالكي - العبادي – عبد المهدي) على التوالي وجدنا الكثير من الكلام الصح والقليل من الفعل الذي يحتاج إلى الكثير من الاستزادة والتسمين بدليل ان معضلة السيادة ما زالت قائمة ، والكتاب الذي اشرنا اليه سماها (أزمة) العراق سيادياً.

نعم لاسيادة بلا ديمقراطية ونعم ايضا لا ديمقراطية بلا سيادة وتلك الاطروحه (الملازمة بين الاستقلال والديمقراطية) غابت عن العقل السياسي والممارسة السياسية لاغلب زعامات دول المنطقة منذ بداية القرن العشرين حتى يومنا هذا ، لانهم حتى نهاية القرن العشرين انشغلوا فقط بالسيادة (التحرير والاستقلال) على حساب الديمقراطية لشعوبهم .. وعند نيل الاستقلال من الاستعمار الخشن القديم انشغلوا منذ بداية القرن الحالي بالديمقراطية دون السيادة في التعامل مع المستعمر الناعم الجديد.

---

207 جريدة الصباح، وطريق الشعب 9 اذار 2021

نعم ان زمن السيادة لابد ان يبقى سرمدي ابدي كما هو زمن الحرية والتحرر من الخوف ، ويتوهْم من يعتقد ان زمن السيادة (الاستقلال) قد ذهب وتلاشى ، والأكثر وهْما من يعتقد ان عدم امتلاكه السيادة يدعوه إلى عدم الحاجة لها .. ربما من يمتلكها لايحتاجها او بعبارة أدق لاينشغل بها، ولكن من لايمتلكها ويعلن ان زمنها انتهى او ان العولمة المتوحشة تجاوزتها فهو أما أن يكون مفرط في التهور وليس شجاعاً أو أن يكون مفرط في الجبن لاخجول...

أردنا في هذه الوقفة عند سؤال السيادة وأزمتها في هذا الكتاب ان نطالب السيد الكاظمي ان ينجز ما كتبه وتمناه رؤوساء مجالس الوزراء السابقين لسؤال السيادة المتلأزمة مع الديمقراطية ...

(2)

خارطة طريق

ا. د عدنان عاجل عبيد[208]

سعادة الاستاذ الدكتور إبراهيم بحر العلوم المحترم

تحية طيبة:

بمزيد من الغبطة والاعتزاز استقبلنا نبا صدور كتابكم الموسوم (أزمة العراق سياديا) ونبارك للأسرة التعليمية في العراق ولسيادتكم هذا الإنجاز العلمي الكبير. لأنه يسلط الضوء على مسالة طالما شغلت تفكير الأغلبية من المواطنين، لان الوطنية غالبا ما تدفع حامليها -بقطع النظر عن مستوياتهم الفكرية والثقافية - للتفكير في تحقيق السيادة وعدم الانجرار والخضوع والدوران في فلك القوى الإقليمية.

ويتضمن الكتاب رؤى الحكام ولنخبة حول مفهوم السيادة وكيفية التعامل معها لذا تتاتى أهميته من زاويتين: الأولى انه مد جسور الحوار بين الطبقة الحاكمة والنخبة المثقفة والثاني انه افصح عن

208 أستاذ القانون العام-كلية القانون-جامعة القادسية

معلومات سب اختفاؤها زيادة ظمأ المثقفين في الإجابة عن أسئلة طالما ترددت في اذهانهم يصب جلها في سؤال جوهري (إلى اين انتم ماضون ببلادي) ؟.

ولهذا نورد لجنابكم الكريم خارطة الطريق حول وضع الأفكار والرؤى موضع التنفيذ والاهتمام العام حسب وجهة نظرنا المتواضعة:

أولا : نقطة الانطلاق: بما لمعهد العلمين للدراسات العليا من تأثير كبير في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية وتخصصه في هذا المجال من الممكن ان يكون نقطة الانطلاق لهذا المشروع .

ثانيا : نقطة البداية: انشاء حملة إعلامية كبيرة تنشر المشروع في أوساط المجتمع ومن أهمها الأحزاب الماسكة بزمام السلطة والمعارضة الممثلة بالتيار الشبابي الجديد وفتح الحوار والدعوة إلى تقديم أوراق عمل بهذا الخصوص .

ثالثا : اجراء مؤتمر دولي كبير يبتعد عن تقديم الطبقة الحاكمة كأنها صاحبة إنجاز وإنّما يقدمها كنظير للنخبة او المعارضة .

رابعا : الخروج بخارطة طريق استعادة السيادة او تحديد مفهومها بالطريقة التي تحفظ مصالح البلاد والعباد دون ان يكون البلد مسخر لخدمة بلد اخر .

خامسا : توجيه أوراق العمل بطريقة علمية بعيدة عن السجالات السياسية او الخطابات الإعلامية ، على ان يكون القائم على شؤون المؤتمر هم الأكاديميون فقط بوصفهم الجهة المقبولة اجتماعيا .

سادسا : اختيار فريق من المؤتمرين يتولى تقييم تبني نتاج الكتاب والمؤتمر ومدى سعي السلطات إلى الالتزام بتوصياته واخذها على محمل الجد.

كل هذا لغرض إعادة ثقة المواطن بالسلطات وتدارك الانهيار التي باتت مظاهره ماثلة للعيان. الشكر الجزيل والثناء الجميل لجهدكم الدؤوب واهتمامكم بموضوع طالما ارق الكثير مع اطيب التحيات

(3)

خلاصة للمخرجات العلمية لمشروع السيادة

الشيخ حميد معله الساعدي[209]

الدكتور العزيز ابراهيم بحر العلوم المحترم..

تحية طيبة

نضع بين ايديكم خلاصة المخرجات العملية ، لاهم التحديات التي انطوت عليها مداخلتنا السابقة ، ندرجها كما يلي-:

فيما يتعلق بتحدي تواجد القوات الاجنبية على الاراضي العراقية ، فان المخرج المقترح لذلك هو : -:

1 -ضرورة حسم ملف العلاقة مع القوات الاجنبية بواقعية ، وبدون مزايدات شعاراتية ، وتحديد قواعد الاشتباك معها، عبر معاهدات واتفاقات قانونية تكون واضحة التعابير، ومحددة المصالح.

•وبخصوص التطورات الجديدة التي يعيشها الواقع السياسي والاجتماعي العراقي الحالي ، فالمقترح المطروح هنا هو-:

2 -ايجاد (عقد اجتماعي) جديد يرتكز على المصلحة السياسية ، وتوازن السلطات ، واعتبار المواطن العراقي اس السلطة وقوام شرعيتها.

3 -تحديد مصالح العراقيين الواقعية والعملية ، وايجاد الاجماع الوطني عليها ، والحديث عنها بلسان روي موحد ، وتحويلها إلى ثقافة عامة ، وبرنامج حكومي شامل.

---

209 **قيادي في تيار الحكمة الوطني**

4 -إقامة حوار وطني شامل وصريح ومسؤول "للمصالحة الوطنية " وتفعيل القرارات والاجراءات السابقة بصددها ، والشروع بكتابة "ميثاق وطني " يكون اقل من الدستور ، واعلى من القانون ، ويحدد بفترة انتقالية ، كأن تكون 10 سنوات مثلاً.

5 -بناء مصالح استراتيجية مشتركة بين ابناء الوطن (مصالح عربية ، في مناطق كردية او تركمانية ، ومصالح شيعية في مناطق سنية وبالعكس)

وفيما يتعلق بتحدي تنظيم النفوذ والمصالح الدولية والإقليمية فان المخرج المطروح بهذا الصدد هو-:

6-عقد مؤتمر دولي برعاية امية ، يضم ما يلي-:

::عدد من دول الجوار العراقي.

::عدد من دول النفوذ العالمي

وتحت شعار...(منطقة أمنة وتنمية مستدامة)

يكون الاستثمار فيها ، عبر التهدئة والتنمية والاستقرار ، خير من التعصيد والحروب والدمار.

•وفيما يخص الإصلاحات في المجالين السياسي والاقتصادي فالمخرجات المقترحة كالتالي-:

7 -ايجاد تعديلات دستورية تغطي مواطن الضعف والاختلال التي اشرتها الممارسة العملية للسلطات الثلاث.

8 -تقسيم المشهد السياسي إلى جناحين (موالاة – معارضة) وتعزيز هيبة الدولة وتقييم الانسان العراقي على وفق معايير المواطنة وحقه في العيش الكريم.

9 -ترشيد العملية الانتخابية ، وتطوير ادواتها وحسم مخرجاتها بما يعزز تمسك الجمهور بها ، والايمان بشرعيتها وشفافية نتائجها.

10 –تحديث الطبقة السياسية وتجديد برامجها ومتبنياتها بما يتسق مع المتغيرات الاجتماعية الحاصلة في البلاد ، وذلك عبر تمدين الممارسة السياسية و تفعيل آليات الرقابة والمتابعة والمحاسبة.

11 –ايجاد بنية اقتصادية ناهضة، وبناء مؤسسات خدمية راسخة ، من شانها استثمار طاقة المواطن ، وتعزيز ثقته فيها.

12– تنويع اقتصاديات البلد وايجاد تنمية مستدامة للقطاعات النقدية والنفطية والمائية. على وفق تخطيط مبرمج وسياسات حديثة ومتقنة. وكذلك تنظيم التبادلات الاقتصادية مع دول الجوار والعالم عبر اتفاقيات واضحة المعالم وعلى قاعدة التوازن ، وتقدير المصالح وترتيب الاولويات.والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(4)

كِتاب السيادة

الدكتور جاسم الحلفي

تعصف بالنظام السياسي العراقي أزمات جمة، أزمة تتداخل مع الأخرى، ومن بين أخطرها أزمة السيادة، التي اصبح البحث فيها من الجذور حتى التداعيات ضروريا وملحا وغير قابل للتأجيل، خاصة بعد ان توفرت للسياسيين العراقيين مادة تعينهم على ذلك.

وكتاب (أزمة العراق سياديا) الذي أعده الدكتور إبراهيم بحر العلوم، يعد الوثيقة العملية الأولى الصادرة في العراق، حيث لم يقتصر في صفحاته التي بلغت ٦٨٢ على البحث الأكاديمي لمفهوم السيادة، وهو المطلوب لكي يمكن فهم السيادة علميا، بعيداً عن التسطيح الذي رافق معالجة أزمات النظام. حيث يتناول تجربة الحكم للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٠ ليس من وجهة نظر حكامه، الذين تصدروا الحسم التنفيذي والتشريعي وحسب. فقد أسهمت فيه نخبة من السياسيين والأكاديميين العراقيين من مختلف المشارب والمدارس الفكرية. وقد يبدو ان العراق بلد نال

استقلاله وحقق سيادته على ارضه، بغض النظر عن الجدل الذي لم يحسم حول التاريخ الرسمي لذلك. كذلك كونه يتمتع بالاعتراف الدولي كبلد مستقل، ويتمتع بعضوية الأمم المتحدة وعدد آخر غير قليل من المنظمات الدولية والإقليمية.

لكن الخلاصة أعلاه تتبدد حالما ننظر إلى حجم التدخلات الدولية والإقليمية التي لم تعد خافية، وإلى صراع الارادات الخارجية في العراق وعلى موارد العراق وامكانياته، الصراع الذي غدا تحكمه في صنع القرار العراقي مكشوفا بشكله المباشر او بامتدادات تأثيره غير المباشرة.

ولا نحتاج إلى ادلة على التدخل، ولا برهان على التأثير، الذي وصل حد افراغ الاستقلال من محتواه، ونزع السيادة من أسسها الواجبة. واذا عدنا إلى خلاصة ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسية الداخلية، يبدأ الحديث عن هشاشة سياستنا الداخلية والارتجال في ادارتها، والعشوائية في تنفيذها، وإدارتها الازمات بطريقة (الفزعة). ولا يبدو ان إطلاق المفاهيم التي تشير إلى هشاشة الدولة وهوانها، مثل الدولة الفاشلة والدولة العميقة واللادولة، قد جاء اعتباطا، بل هو نتيجة منطقية لضعف الدولة، بعد تغوّل الفساد في مؤسساتها، بحيث نخر هياكلها، كذلك العنف والتطرف السائدان، والسلاح المنفلت والمليشيات المتحكمة بالاوضاع الأمنية.

كل هذا وغيره جعل التدخل السافر يعبث بالاستقرار، ويتحكم بتوازن القوى. وليس افضح من التدخل الخارجي في الانتخابات، حتى صارت كأنها انتخابات دولية واقليمية لتنظيم مصالح تلك الدول على حساب العراق ومصالح شعبه .

وليس تندرا ان ينظر المواطن إلى المتنفذين نظرته إلى من يحرصون على تمثيل مصالح الدول الأخرى في العراق، وليس العكس كما هو المفروض. حيث تتجلى السيادة في أية دولة من الدول عبر مظهر داخلي وآخر خارجي، وحين نشير إلى المظهر الداخلي بكل التشويهات التي مر ذكرها، واهمها عدم قدرة الحكومة على بسط سلطتها على المليشيات، وعجز إجراءاتها عن ان تمس الفاسدين والخارجين عن القانون وزعماء المليشيات، واذ يرصد المواطن ضعف الحكومة في

تطبيق القوانين، ويلاحظ الوضع المعيشي المزري، وتصاعد نسبة الفقر، فيما تعبث طغمة الحكم بمقدراته، وينهب حيتان الفساد موارده.. عندها عن أي سيادة يمكن الحديث.
اما الفصل المنسي في مبحث السيادة، فهو فصل العدالة الاجتماعية. فبغياب العدالة الاجتماعية يغيب الاستقرار، ويتصاعد الشعور بالظلم، والتشكي من عدم المساواة، ويتجسد الاغتراب.

ويتمظهر الصراع الاجتماعي الذي لا يمكن اخفاؤه، في اشكال مختلفة، أبرزها الاحتجاجات الشعبية الهادفة، من اجل تحسين الأوضاع المعيشية وردم الهوة بين الاغنياء والمعدمين، وتقليص الفجوة التي تتسع لتغدو فلكية بين فئة استأثرت بالسلطة والمال والنفوذ، مقابل ملايين المحرومين.

اذا كان الصراع الاجتماعي ذو التكلفة العالية في الأرواح والممتلكات – وهنا لابد من استذكار شهداء الانتفاضة – هو الفصل المفقود في مبحث السيادة، فالأمر يتطلب مواصلة البحث واستكماله .فموضوع السيادة لا ينتهي بكتاب، بل ان الكتاب هو ما جعل باب النقاش مفتوحا.

(4)

خارطة طريق

الإعلامي الاستاذ سالم مشكور

احسن الله اليكم سيدنا، من الضروري عرض الموضوع ومناقشته في حلسات مغلقة مع صحافيين ومقدمي برامج ليكون يطرح للنقاش على الملا لخلق حالة وعي به.

– إطلاق افكار المشروع في گروبات الواتس اب التي تضم سياسيين وإعلاميين وهو ما يحفزهم على طرحه على نطاق اوسع.

– تنسيق مع مدونين لنشر افكاره على شكل تغريدات قصيرة باتت هي الاكثر اثرا في وعي المتلقين من المقالات والندوات.

– تنظيم ندوات حوارية في هذه المرحلة عبر العالم الافتراضي وبثها مباشرة عبر يوتيوب والفيس بوك. كونها منعدمة الملفة وسهلة التنفيذ وسهولة جلب الضيوف والمشاركين من اكثر من بلد لاضافة افكار جديدة إلى الوعي العراقي.

(5)

السياسي فاضل ميراني

سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

عزيزي الدكتور ابراهيم بحر العلوم– صديقا واخا وشريك وطن وهدف. بعد التحية لكم ومن خلالكم للنخب المشاركة في المنتدى، والشكر على اتاحة مجال الكتابة هذا، ارجو لكم السداد و الادامة في تخليق هذا النمط المنتج من الحوار الذي يرسخ الان و قابلا مجالا لتأصيل لغة اكاديمية عراقية تغطي بخبراتها احتياجات العراق و نقلها من التعبير و التنظير المنتج إلى العمل و التطبيق.

الان إلى المائة كلمة التي افردت لي:

بموجب خبرتي التي جاوزت الخمسين عاما في العمل السياسي، وشهادتي على عهود وعصر كنت فيه مع اقامة عراق ديمقراطي، اقول ان السيادة لا تكون سيادة ناجزة مستقرة اذا حكمتها عقليات الغائية، فقد سبق ان ضاع نصف شط العرب بموجب اتفاق ادى إلى حرب تلو حرب حتى ازيل نظام بكليته.

ولا تكون السيادة سيادة بتغيير هويات العمل السياسي البديل بعد 2003 مع الحفاظ على نسخة مطورة من الالغاء والتبعية لقوة بذاتها تحت غطاء او بدوافع تهمل الوطنية وتتجه لتفرعات قومية او مذهبية.

متى ما تساوى المواطن _اي مواطن_ في الحق حق الاكتفاء لا الكفاف، و بالواجب الذي لا يخالف سماحة الشرع و روح القانون العادلة، فنحن نثق حينها بأن التعليم و الصحة و الحريات ستعاود تقديم جيل يداوي مخلفات التاريخ الذي عانى منه العراق سيما خلال ال17 سنة الاخيرة القاسية.

ولكم مني الاعتزاز.

فاضل ميراني

سكرتير المكتب السياسي

للحزب الديمقراطي الكردستاني

اربيل- في 25 من كانون الثاني 2021

(6)

السيادة الوطنية للدولة العراقية

د انور الحيدري[210]

تحيةً طيبة والسلام عليكم: في ضوء الجهد القيم النوعي والفريد الذي قدمتموه في هذا السياق، (السيادة) والتي تعد معياراً لوجود الدولة من عدمه، يقينا أن هذا الجهد الكبير لابد أن يرى النور، وعلى نحو يتناسب وأهميته. وهذا يتطلب وجود خطوط عامة وعريضة تحدد ملامحها أولاً، ثم يجري الالتفات إلى التفاصيل الأخرى شيئا شيئا.

ونعتقد أن إبقاء الجهد علميا مهنيا موضوعيا هو الخطوة الأولى لضمان نجاحه على المستوى الوطني في هذه المرحلة، وهذا يتطلب التعاون مع مراكز الأبحاث العلمية والمؤسسات الأكاديمية بالدرجة الأساس، كي تقوم بدورها بوضع الخطوط العامة والعريضة، وتأشير نقاط الإختلاف، والوصول إلى تسويات نهائية بشأنها في وقت لاحق. وبقدر ما يفترض أن يحظى هذا المشروع بقبول أوسع على نطاق أكاديمي، فإن بداياته الأولى يستحسن أن تكون محصورة في نطاق ضيق يتولى التمهيد لنشر الموضوع على نحو يضمن عدم تشتت الجهود. ومع ضرورة حصول المشروع على دعم

210 مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة بغداد

سياسي، إلا أن ذلك قد يلحق ضررا كبيرا بالمشروع في هذه المرحلة التي ستسود فيها حمى التنافس الانتخابي، لذا يستحسن أن يتم أولاً تشخيص السياسيين المؤمنين بالسيادة، والحصول على دعمهم في وقت لاحق، ثم تقوم الجهات البحثية والأكاديمية بالتحرك صوب بعض القوى السياسية، مع ضرورة التأكيد على أن لا يبدو الموضوع مشروعا سياسيا جهويا بقدر ما هو مشروع وطني مصاغ أكاديميا وعلميا.

أما التهيئة الإعلامية فستكون المرحلة الأخيرة عندما يكتمل المشروع بصيغته النهائية. وفيما يخص (العقد الاجتماعي الجديد) فهو موضوع أوسع نطاقا، وفيه الكثير من التفاصيل التي تتطلب جهدا مستقلا، وهو يخص الدولة العراقية ككل، في حين أن موضوع السيادة هو ما يميز وجود الدولة كدولة. واختصارا يمكن القول أن التعاون مع مراكز الأبحاث والجمعيات العلمية والشخصيات الأكاديمية أمر قد يسهم إلى حد كبير في بلورة الخطوط العامة للمشروع قبيل توسع نطاقه، مع مراعاة الجوانب العلمية والمهنية لا الوظيفية، فقد تحرج بعض مراكز الأبحاث المرتبطة حكوميا من الانخراط في هكذا مشاريع.

ختاما نؤكد دعمنا وتأييدنا الكامل لهذا المشروع الوطني الرائد الكبير، واستعدادنا للحوار في التفاصيل متى ما تطلب الأمر. مع أسمى آيات الاعتبار والتقدير.

(7)

غياب وجهة النخبة الكردية

د عدنان صبيح

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اقدم التهنئة للأساتذة القائمين على عمل وثيقة مفهوم السيادة من وجهة نظر النخب السياسية والثقافية العراقية.

في البدء فان ما يسجل للعمل فانه يحتوي على وثائق مهمة تعكس وجهة نظر صناع القرار، بل هي بطريقة او بأخرى تعكس طريقة التفكير في قيادة البلد. اما من حيث تقسيماتها وطرق اختيارها فأنها كانت موضوعية؛ والسبب في ذلك فان اختيار نموذجي رئاستي الوزراء والنواب تعني

اختيار قادة مكونين رئيسين من البلد وهما السنة والشيعة، بل من الممكن ان يكونا هذين المنصبين معبران عن وجهة النظر الاعلى تمثيلا داخل المكون. يضاف إلى ذلك اضافة رأي المرجعية الدينية، لدورها الفعال في هذا الشأن.

الا انه يسجل على العمل غياب وجهة النظر النخبة السياسية الكردية. فكان من الممكن ان تكون العينة ممثلة بصورة كبيرة لو دخل في العمل رأي رئاسة الجمهورية، لتصبح المكونات الرئيسة (الشيعة، السنة، الاكراد) موجودة في هكذا عمل مهم.

الا ان هناك سؤال مهم بقي يرافقني وانا اراجع العمل وهو هل كانت هناك الية لاختيار النخب الثقافية بهذا الشأن؟، هل كانت كل الاسماء ممثلة للنخبة الثقافية والأكاديمية، والحقيقة هو صعوبة تمثيل هذه الفئة، خصوصا اذا تطلب الامر التنوع المكوناتي والايدلوجي. فكانت عددها الكبير مقوضا لهذي الافكار التي تدعي عدم التمثيل. هذا الرأي متعلقا بطبيعة العمل واسلوب بحثه.

اما ما يتعلق بالافكار التي تم طرحها في العمل فان السادة رؤساء الوزراء والنواب لم يعطوا رؤية واضحة لمفهوم السيادة او هم (كيف يرون السيادة؟) بل ان الاراء قد زادت من غموض المفهوم، فقد حاول كل منهم ان يسحب المفهوم إلى مساحته ورؤاه وموقفه السياسي، بل حتى في ضرب الخصوم السياسيين وقد تم ذكر مخالفيهم من قبل بعضهم.

جيدا فعل مشروعكم بانزال الكلام كما هو فهي وثيقة، لا بمفهوم السيادة فحسب بل في كيف يفكر القادة. ربما يكون الامر مبرر لهم اذا تم قياسه بهذه الطريقة فهي وثيقة فما عليهم الا ان يطرحوا منجزاتهم ويقوموا بتعرية مخالفيهم. لكن مالم يتم حسبانه وجاء مخالفا للتوقعات بان النخب الأكاديمية وقعت في الاشكال ذاته، فما كان مبررا لغيرهم، لم يعطي الحق في ان تطرح وجهتك الايدلوجية وتنادي بحقوق الجماعة التي تنتمي اليها وانت مطلوب منك ان تعلق او تحلل رأي رؤساء العراق.

ولم يكن الامر عند هذا الحد فقد انشغل البعض في إبراز جو مفاهيمي للمصطلح بطريقة يستطيع اي باحث ان يجدها، مبتعدا عن التحليل المطلوب الخاص بالسادة رؤساء السلطتين. وهذا ما اوقع المشروع في مشكلة التكرارات فقد كان هناك افكار مكررة خصوصا ما يتعلق بالقرارات الدولية

الخاصة بالسيادة، او حيثيات اتفاقية صوفا التي اعيد تكرارها اكثر من مرة. فكان من الجهة الراعية ان تطلب التركيز على جوانب معينة. خصوصا ان هناك تقسيم من ناحية توزيع الإجابات على الباحث والتي احد اسبابها هو عدم الوقوع في التكرار..

لم يكن وراء تلك المداخلة الا الحرص على ان تكون مشاريعكم اكثر ابداعا، لما اعرفه من حرصكم وتوجهكم الغير منفعي من هكذا مشاريع.. سددتم وطابت أعمالكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. اخوكم عدنان صبيح

(8)

الدكتور محمد القريشي

جامعة الكوفة

- السلام عليكم : اطلعت على الوثيقة، بشكل عام، وفيما يخص السؤال الموجه لي، حول طريقة تفعيل التوصيات، فانني اضع الملاحظات التالية:

-بصورة عامة، تندرج مواضيع الدراسات في سياق حاجات المرحلة التي يمر بها البلد وكذلك طلب صاحب القرار لها ... بمعنى ادق، يتبلور المشروع البحثي (هذا النوع من البحوث)، وفقا لقناعة صاحب القرار بأهمية البحث من اجل تصويب سياساته... ولكن الواقع السياسي العراقي، لم يشهد لجوء صاحب القرار (وفي اغلب التوقعات، عدم قناعته بهذا)، إلى مطابخ الفكر لصياغة السياسات ومن بينها الموضوع المطروح في هذه الدراسة... اغلب الدراسات المنجزة خلال مسيرة العراق بعد ٢٠٠٣، تحققت وفقا لرغبات الباحثين وليس لحاجات السياسيين... واستنادا، لذلك، فانني لست متفائلا حول اهتمام السياسي بمخرجات هذه الدراسة...

(نماذج ؛ قبل حوالي ٨ سنوات رصدت الحكومة الفرنسية حوالي ٢٠٠ مليون يورو لمعالجة الراديكالية بدراسات وبحوث، وقد تم توظيف النتائج بهيئة قرارات منها ربط المدن الهامشية بمراكز المدن الكبيرة بواسطة وسائل نقل سريعة ومجانية لدفع الشباب العاطل إلى الاندماج في الحياة وايجاد فرص عمل ، وكذلك توفير مساحات لممارسة الرياضة من اجل توزيع الطاقات بعيداً

عن المناطق المهمشة، وخلال عهد صدام، قرأت، بانه استمع إلى نصيحة احد الأكاديميين بانشاء مراكز شباب)... ولكنني اعتقد بأهمية التسويق لمخرجات هذه الدراسة، على اجزاء (لانها طويلة والمواطن العراقي قليل القراءة)، بهيئة ندوات وتسليط الضوء على مفردة السيادة...

- انعكاسات الفشل والفساد على المجتمع العراقي، صنعت حالة تذمر نفسي ورغبة بالتغيير لدى الجيل الجديد، ودفعته للانتظام بحركات جماهيرية تستهدف تصويب السياسات الحكومية... هذه الحراكات، لا ترافقها جهود نخبوية لصناعة بوصلة جديدة، تبعد الشارع عن العنف وترشد توجهاته نحو بناء دولة حديثة... هناك مفاهيم أساسية غائبة عن ادراك الجيل الجديد ...ولهذا فانني اعتقد، بأولوية الجمهور كشريحة مستهدفة بالجهود الفكرية للنخب لانه طالِبٌ للمعلومة، وصانعٌ للحدث (بهيئة فعل) خلال العقود القادمة...(السياسي غير طالب للمعلومة، وصانع للحدث بهيئة رد فعل)...العراق يتغير بسرعة، وقد يكون التغيير متوحشاً بغياب الجهود الفكرية والعقلانية.

- من الناحية الشكلية، إطلاق اسم (وثيقة السيادة) على التقرير، يدخله في خانة الوثائق التعاقدية ذات الطابع السياسي المألوف في ادبيات الطبقة السياسية لفترة ما بعد ٢٠٠٣. وارى ذلك، مخالفا لرؤية د ابراهيم بحر العلوم، وسعيه لإنجاز عمل يحمل صفة .think tank

جزيل الشكر لكم على ثقتكم وجهد مبارك

د محمد القريشي

النهج الشامل للسيادة

د عامر العضاض

يحتاج العراق إلى نهج شامل لكي يكون دولة ذات سيادة لا تعاني من الفشل، حيث ان تفاعل الاجندات الإقليمية مع شبكات الفساد (الكارتلات الأوليغارشية)، و المسؤولون الحكوميون الفاسدون، والإرهابيون، جزءاً من النظام الاقتصادي السياسي العراقي ويجرونه نحو الهاوية .

ولفهم السياسة العراقية، يجب بناء نموذج يتضمن الاطراف الخارجية والداخلية:

السياسة الداخلية حيث اللاعبين الأساسيين هم:

أ- الأوليغارشية بالتحالف مع القوى السياسية

ب- القوى السياسية التي تدير الأحزاب

ج- النجف

القوى الخارجية حيث اللاعبين الأساسيين هم:

أ-الولايات المتحدة و دول الخليج

ب-ايران.

مما لاشك فيه ان الولايات المتحدة وحلفائها من جهة و القوى الإقليمية من جهة أخرى يؤثرون بشكل مباشر على عملية صنع القرار في العراق و لذا فانهم يؤثرون على قدرته على تقرير مصيره اي تحقيق السيادة. و تشمل العوامل الخارجية على العراق تقلبات أسعار النفط وتأثير القوى الدولية على سياساته. ومن حيث ان العوامل الخارجية تؤثر على القرار و تؤدي إلى عوائق لتحسين الإدارة، فان العامل الاقتصادي المتدهور، والوضع الأمني الهش لهم تأثيرات مباشره على السيادة ايضا.

وهذا الوضع الأمني الهش ثابت بسبب بالتنافس بين الولايات المتحدة و ايران. وتمتلك كلُ من الولايات المتحدة وإيران اذرعاً متنافسة تارة ومشتركة تارة أخرى بسياسات مختلفة تجاه العراق. كلاهما يواجهان الصعوبات باستخدام شركاء عراقيين فعالين في موزانة مصلحة العراق ومصالحهم. لكن الواقع يشير إلى تفوق ايران في استخدامها لهذه الوسائل والعلاقات. أفضلية إيران هي المرونة والالتزام. حيث لها قادة عسكريون متمكنون ومؤثرون في الدولة كسليماني لخلق روابط مالية، سياسية، وعسكرية. وإن كانت الولايات المتحدة إلى حدٍ ما قد اخلت حالة التوازن هذه باغتيال سليماني، غير أنها وبحسب الاستراتيجية الايرانية فان المتوقع ان حالة التوازن هذه ستعود وستستمر في المستقبل. حوار ايران الصريح مع العراقيين، اتقان السياسة الداخليه، وتشكيل قوات الحشد الشعبي هم امثلة على تفوق ايران الاستراتيجي .

وبدورها برزت النجف كأهم صوت داخلي في العراق في هذه المعادلة. في حين أنها تمثل الطرف الشيعي، هي ايضا صوت للاعتدال والسلام في العراق. في نفس الوقت لم تستطع هذه القوة المعتدلة إلى حد الآن من صد القوى التي خلقت حالة التوازن التي جعلت العراق يعاني من الفشل. هذه الدولة التي تعاني هي حاضنة مثالية للإرهاب. القنبلة الموقوتة في العراق هم الأطفال غير المجنسين لمقاتلي داعش والذين يقارب عددهم ال17000، الذين قد يشكلون تهديدا أمنيا وتحديا للسيادة في المستقبل حيث انهم يعيشون في مخيمات وغير قادرين على الالتحاق بالمدارس. هذه الإعداد من الأطفال المحرومين قد يشكلون خطرا أمنيا على العالم في المستقبل. و لدولة العراق قنابل أخرى موقوتة وهي الديون المتراكمة وسوء الادارة المالية، كلاهما مصحوبين بالتضخم السكاني السريع. حيث سيؤدي هذا بدوره إلى ازمات أخرى تواجه اقتصاد العراق العليل .

في غضون العشر سنوات القادمة، ستبقى ايران متفوقه على الولايات المتحدة و اذا استمر الضغط الامريكي فهذا سيستمر في خلق حالة توازن تؤدي لفشل دولة العراق. هذه الدولة وستكون أرض خصبة للأرهاب اذا ما استمر غياب الإصلاحات المهمه. من دون الإصلاح سيواجه العراق بداية صعبة في منطلق العام 2021 ونحو انفجار داخلي بحوالي العام 2031. الصين سيكون حينها المقرض المتوفر. لمعاناته من سوء الادارة وغرق في الديون اذا استمرت حالة عدم امكان العراق ادارة التحديات الداخلية والضغوط الخارجية.

(10)

أزمة العراق سيادياً (وجهة نظر)

د محمد مرعي الخزاعي

بات من الواضح ان مفهوم السيادة قد تغيير من المطلق إلى النسبي لاسباب ليس نحن بصدد مناقشتها الان .

ولكن يمكننا القول : ان معادلة السيادة بمعناها الشكلي والموضوعي هي :

السيادة الوطنية = فرض احترام إقليمية القانون بشكل مطلق + وطنية القرار في العلاقات الخارجية .

ورغم الاختصار لابد ان نقدم للموضوع بالقول :

ان الدولة ذات السيادة (sovereign state) في القانون الدولي : هي كيان سياسي تعبر عن (حكومة مركزية) لها سيادة على منطقة جغرافية معينة ، واكثر تفصيلا انها كيان يأوي سكانا دائميين ولها حدود جغرافية معروفة وحكومة واحدة وقدرة على الدخول في علاقات مع غيرها من الدول ذات السيادة .

ومعنى السيادة : هي الحق الكامل للهيئة الحاكمة وسلطتها على نفسها دون أي تدخل من جهات او هيئات خارجية وفي النظرية السياسية السيادة مصطلح يعين السلطة العليا على بعض الكيانات السياسية ومفهوم السيادة في القانون الدولي يشير إلى ممارسة الدولة للسلطة .

ونحن نناقش الموضوع في الصميم لسنا بحاجة للخوض في آراء الفقهاء – مع جل أحترامي لهم– ولكن نسقط المفاهيم الآنفة الذكر على أرض الواقع لنقف على أصل محنة العراق وأزمته السيادية ونقول ان معادلة السيادة ذات عنصرين أساسيين هما:

أولا : عنصر فرض احترام إقليمية القانون بشكل مطلق ، وفي مجال تسقيط هذا العنصر على الوضع العراقي نلاحظ ان هذا العنصر الخاص بسلطة الدولة وهيبتها وطنيا قد تهرا تماما ، ولا ندخل بتفاصيل ذلك فالقارئ مدرك القول ولكن نشخص بعض الأسباب منها :

أ- السلطة المركزية

حتى لانجافي الحقيقة نقول ان من 2003 ولحد الان غابت السلطة المركزية تماما لأسباب شتى منها :

1- ما جاء به دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في مادته الاولى التي غيرت شكل الدولة من الدولة البسيطة مركزية إلى المركبة (الفيدرالية) اي الاتحادية مع عدم وجود المبرر اللازم لذلك ولنافية كلام في فقد الدستور اضافة إلى ما احتواه الدستور من مواد مثار جدل لن يحسم ولن ينتهي.

2- عدم وجود استراتيجية بني عليها مشروعا وطنيا لادارة الدولة العراقية وان وجد فخلف الاستار ولن يبصر النور

3- عدم استقرار القرار الوطني في الشأن الداخلي

4- الخلاف وليس الإختلاف في توجهات القوى السياسية المتأثرة بالمناطقية والطائفية و.....الخ في فهم قيادة الامة والايمان بضرورة وجود الاصلح والذي من مظاهرة (أي الخلاف) هي :

واحد : ثنائية الشعور بالغبن بين من يرى انه أولى بالسلطة وهي حق له تاريخيا وبين من يراها حقا للأكثرية العددية والتي همشت تاريخيا

اثنان : الجهل المتراكم وغياب الشعور الوطني الحق واستبداله بالادنى حتى على حساب القانون والمصلحة العامة والذي انتجت العشائرية بمظهرها الغير لائق، ومما هو معروف العلاقة النسبية العكسية للمظاهر العشائرية هذه مع قوة الدولة (معيار ازدياد الممارسات العشائرية السلبية يتناسب عكسيا مع قوة السلطة).

ثلاث : اعتماد تمويل الكتل السياسية وينقل بعضها من الخارج مما يفرض عليهم الشروط او اخذ مشورتهم وهذا نخر في جسد السيادة .

أربع: استشراء الفساد الإداري والمالي وتراكم قضايا جرائم المال العام وجرائم داعش أمثال سبايكر وغيرها في أروقة التحقيق دون أن تخرج بنتائج تحقيق لتستند عليها المحاكم المختصة بالإدانة، مما يعني أنها صفقات للابتزاز أو للتسوية السياسية، وهذا يطيح من هيبة الدولة وسيادتها.

ب- عدم وضوح العلاقة بين السلطات الثلاث في الدولة العراقية والواقع هناك اتجاهين في طبيعة العلاقة وهما :

1- تمركز السلطة (centralization of state)

وتعني بط السلطة في يد شخص او هيئة واحدة او مجلس واحد والسلطة هنا (مجموعة الاختصاصات او الصلاحيات الدستورية والقانونية لهيئة ما)

2- توزيع السلطة (power of Distrbution)

وتوزيع السلطات قد يكون بإحدى ثلاث صور اما تدرج السلطات وتستمد قوة كل واحدة من التي اعلى منها درجة كما في التدرج القانوني او التعاون بين السلطات ويستوجب وجود هيئات رقابية والصورة الأخيرة الفصل بين السلطات ولا يمكن لدولة ان تحقق سيادتها على أساس الفهم المجرد للفصل بين السلطات بدون وجود هيئة رقابية فوق السلطة .

وقد قصر الدستور العراقي في بناء مؤسسات ذات آليات رصينة تحدد ضبط إيقاع العلاقة بين السلطات انفة الذكر .

ثانيا : عنصر وطنية القرار في العلاقات الدولية والخوض في هذا العنصر يتطلب الأسئلة التالية

ماهي الأسس التي يبنى عليها القرار في العلاقات الخارجية ؟

ما هي الية صنع القرار في الدولة العراقية ؟

ما هو اثر المؤسسات المالية الخارجية على سيادة الدولة ؟

أ- ان اهم الأسس التي يبنى عليها القرار في العلاقات الدولية للدولة السيادية هو المصلحة الوطنية ، تاركة ورائها كل ما سواها من مصالح شخصية او فئوية او كتلوية او طائفية او .... الخ

والأساس الثاني المهم هو الادراك الواسع لقدرات البلد الاقتصادية والجغرافية والسياسية والثقافية و ...الخ وكيفية توظيف هذه القدرات مع المحيط الإقليمي والدولي في التعاطي مع يقابلها عندهم بما يخدم المصلحة الوطنية ويحقق على الأقل التوازن ان لم نقل التفوق وهو طموح مشروع في العلاقات الدولية .

ب- عند السؤال عن ماهي الية صنع القرار في الدولة العراقية ويبدو ان الموضوع مغيب تماما ولا يخطر في بال احد من السياسيين ورجال الدولة ؟ بالرغم من ان هذا الموضوع مهم جدا ، وهناك نماذج وحتى التي يرونه البعض منها سيئاً ولكنه مجد لحد ما مثال صنع القرار في النظم الديكتاتورية سواء النظام الدكتاتوري الفردي او الجمعي لانه يتسم بالثبوت وفقا لايديولوجية الدكتاتور ورؤيته في ادراة العلاقة ودراسة الإمكانيات المتاحة وتوظيفها والحقيقة هذا ما نجده مثلا في نظام كوريا الشمالية .

اما النموذج الثاني وهو الاصلح بالتأكيد ولا غبار عليه فهو بناء القرار بالأسلوب الهرمي الذي يبدأ من القاعدة بابسط العناصر المكونة له وهي بمثابة المجسات الحساسة في كثير من المجالات ثم مرورا بالمؤسسات ومراكز البحوث الاستراتيجية والمستشارين وأخيرا مصدر القرار وهذه الالية تتفاعل فيما بينها باحكام ولايتضح منا مايستفاد منه الغير للتخطيط لمواجهة القرار.

اما نحن في العراق فما حظينا باي الية لصنع القرار بل ننظر القرارات من وجهة المصالح الشخصية والفئوية و .. الخ ما بين الغير ومتربصين الوقيعة حتى مع الشركاء .

ج- اما حول الجهة المختصة بالتعاطي او تفعيل القرار في العلاقات الدولية فصحيح هناك هيكل تنظيمي في الدولة العراقية ومؤسساتي شكلا وتسمية ولكن السؤال عن كيفية ادارتها موضوعيا وتعاطيها وتفاعلها مع المصلحة العامة الوطنية والتزامها بالمسؤولية الوطنية فسيكون الجواب مختلف فالنزعة القومية او الطائفية او .. الخ واضحة عند عصب مؤسسة العلاقة الخارجية (وزارة

الخارجية) عندما استوزروها نموذج من القومية الأخرى او لم يكن لها اهلا من غيرهم مما اثر كثيرا هيبة الدولة في الوسط الدولي

د- ان مخارج توظيف الموارد والامكانيات والقدرات وبشتى المجالات في الوسط الدولي هي مدخلات التفاعل لبناء علاقات دولية وهذا متوقف أساسا على النموذج الدبلوماسي والتفاوضي الذي يجيد تحريك الأدوات ورسم السقوف وهذا مالا نحسُّ به على الإطلاق في الدولة العراقية بسبب التوافق والمحاصصة على مكاسب التوظيف بوزارة الخارجية من ادنى درجات التوظيف حتى تصل راس الهرم فيها بالرغم من ان العراق لا يخلو بل يمتلك من القدرات ما يمكنه من أداء المهمة باحسن وجه ولكن لا يسمح لهم المجال لاعتبارات سياسية او غيرها ضاربي عرض الحائط الاعتبارات الوطنية.

ويا للأسف تشرذمت الشخصية الدبلوماسية بين زعامات سياسية لا تجيد فنها او سفراء او ممثلين لا يجيدون فن التفاوض او أعضاء مجلس النواب يتكلمون بما لا يفقهون وكل ما يغرد على غصنه.

هـ - العلاقة مع المؤسسات المالية الخارجية من المعلوم أن الحذر واجب في إنشاء أي علاقة مالية مع المؤسسات الخارجية مهما كان مستواها وأخطرها المؤسسات المالية الدولية أو العالمية ذات الاذرع الممتدة في التأثير على تركيبة النظام السياسي الدولي والتي لا تنفك من استقطاب مَنْ يحتاجه وفرض سيطرتها على إرادته ومنها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المالية التي بنيت سياستها على إغراق العميل بديون يصعب تسديدها فتلمي ما تملي عليه ، إضافة إلى جعله سوق يتلاشى فيه المنتج الوطني من مبدأ الباب المفتوح (Open Door)

والخلاصة: ان عنصري معادلة السلطة ذو تاثير متبادل بينهما فاذا ما تداخلا واجتمعا بشكل بناء وتكاملي يمكن القول ينتجان نموذجاً سيادياً واضح المعالم وجدير بالاحترام .

اذا كان غض النظر أو الكلام عن السيادة قبل انتهاء العمليات العسكرية و انسحاب قوات التحالف وبالخصوص القوات الأمريكية الجزئي من العراق، وتسليم السلطة للجانب العراقي، فبعدها يحتم الواجب الوطني على الباسطين ايديهم على سلطات الدولة العراقية التحرك السريع

والجاد لعودة السيادة للعراق والذي غيابها أكلم قلوب ومشاعر العراقيين بالمجمل وعلى إختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية ومشاربهم السياسية.

وأقول (أن الدولة التي لا سيادة لها لا كرامة لها) ومن المؤكد أن السيادة من العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في العلاقات الدولية .أما ريادة الانطلاقة للسيد د. ابراهيم بحر العلوم في إنجازه الوطني المتميز بمناقشة موضوع (أزمة العراق سياديا) وخاصة مع ذوي الشأن بأدارة الدولة ومثقفيها ألا دليلاً قاطعا على أخلاصه الموروث من أخلاص عائلة بحر العلوم وفقيدنا جميعا (السيد محمد بحر العلوم) طيب الله ثراه الوطني والشعور بالمسؤولية أمام الله وأمام الشعب والأجيال القادمة. وأتمنى أن النتائج التي تتمخض عنها الدراسة لا تؤرشف في المكتبات وتكون طي النسيان، بل في ضمائر صناع القرار ومديري دفة سفينة العراق محركةً عندهم نشاط التفاني والعمل الدؤوب المخلص من أجل تحقيق الهدف ،فلكم مني يا سيدي د . ابراهيم بحر العلوم الف تحية والف سلام.

وفقكم الله وسدد خطاكم ورعاك

د. محمد مرعي الخزاعي

14/ شباط/ 2021

(11)

مفهوم السيادة وجدل المواطنة.. في العراق

د. راجي نصير

رغم ان الإختلاف على مفهوم السيادة لدى النخبة السياسية وصناع القرار هو مشكلة حقيقية وكبيرة.. لكن اعتقد انه في العراق يمثل نتيجة وليس سببا بحد ذاته.. السبب الحقيقي هو ضعف ثقافة المواطنة في بلد تشكلت حدوده السياسية بقرار خارجي دون علم مواطنيه.. وضم خليطا غير متجانس من " الامم " وليس امة واحدة ، او امة متجانسة على اقل تقدير..

نعم هناك دول تشكلت من مهاجرين من دول مختلفة لا يربطها رابط، وعاشت حالة من الانسجام والتفاهم وحب الوطن.. وهذا المثل لا يصح استخدامه معيارا لتقييم التجربة العراقية، لان المهاجرين او القوميات والإثنيات المختلفة تخلت عن إنتماءاتها القديمة لصالح وطن يبحثون فيه عن المستقبل والرفاهية والاستقرار والهوية، اما في العراق فحافظ الجميع على إنتماءاتهم الفرعية التي اعتبروها فوق الإنتماء للعراق بصيغته المعلنة بريطانيا عام 1921. فالشيعة ظل ولاءهم الاول للمذهب وليس لوطن لم يحصلوا فيه على شئ سوى التهميش والقمع والاقصاء.. والسنة يحنون إلى امتدادهم الطائفي في العالم العربي الذي يمنحهم الاحساس بالقوة والأغلبية في بلد يصنفون فيه عدديا على انهم اقلية وليس اغلبية.. والاكراد الذين رفضوا منذ البداية مبايعة فيصل الاول ملكا للعراق الجديد، ومازالوا متمسكين بحلم كردستان الكبرى لأنها توفر لهم الشعور بالإنتماء الحقيقي الذي لم يشعروا به في الدولة العراقية الحديثة التي اتسمت علاقتهم بها بالإقصاء والتشنج والقطيعة، وحتى الحرب..

وبعد العام 2003، تمترس الجميع بإنتماءاتهم الثانوية، طائفيا ودينيا وقوميا، بحثا عن الاستقواء في قبال " خصوم " سياسيين يتظاهرون بالتوافق معهم بانتظار لحظة الانقضاض المناسبة كما يعتقدون.. ولذلك كانت لغة التخوين والاتهام بالعمالة والتبعية للخارج هي الجواب الجاهز عند كل مفترق سياسي، رغم كم التصريحات الدبلوماسية المعسولة في لحظات التوافق الدار للمكاسب السياسية والاقتصادية، حتى ان التغني بالفسيفساء وباقات الورد العراقية لدى البعض بات اشبه بأمنيات مراهق في فترة الخطوبة!!

ولاشك ان الخارج الإقليمي والدولي، الراغب بموطئ قدم في العراق، او القلق من استعادته لقوته، او الطامح بتحويله إلى ساحة لتصفية معاركه بالنيابة، او الخائف من رياح تغيير تهب منه في حال نجاح تجربته الديمقراطية.. ادرك جيدا هواجس المكونات العراقية – ان لم يكن هو المحرك لها – وراح يغذي المخاوف لدى كل طرف من الاطراف الأخرى، ويزيد قلقها من الاخر العراقي، حتى تولدت قناعات لدى الكثيرين ان التدخل الخارجي هو الضمان لوجودهم من " الخطر الداخلي"!!.

من هنا كان النظر إلى مفهوم السيادة مختلفا بشكل واضح، فكل يفسرها من الزاوية التي تخدم مصالحه وارتباطاته وتحالفاته ومنطلقاته الايديولوجية، وربما هواجسه ايضا والتي تحولت إلى ما يشبه القناعات الراسخة. كما اوضح ذلك كتاب " أزمة العراق سياديا، " للدكتور ابراهيم بحر العلوم، وهو الجهد الاول من نوعه لمراجعة الذات، وتشخيص مكأمن الخطأ في تجربة عراق ما بعد عام 2003، وصولا إلى وضع صورة كاملة لمشهد سياسي ينقصه الاتفاق على الثوابت الأساسية، التي لا ينبغي فيه الإختلاف، ناهيك عن التفاصيل الثانوية.

كتاب " أزمة العراق سياديا " مبادرة رائدة تبحث في جوهر الخلل البنيوي في العملية السياسية، بدل الانشغال بتمظهراتها الخارجية التي تأتي كتحصيل حاصل لخلل عميق وخطير في اصل فلسفة ومرتكزات بناء الدولة، وصناعة القرار فيها.

وكم اتمنى لو ان الخطوة التالية يكون عنوانها " أزمة المواطنة في العراق ".

(12)

خارطة طريق

الدكتور امير الشبلي

انطلق من تساؤلين بسيطين ومهمين، قبل اقتراح خارطة طريق عملية من شأنها استرجاع العراق لسيادته المسلوبة: هل تحتل السيادة مكاناً بدائرة تفكير النخبة السياسية ؟ وهل عملت الحكومات المتعاقبة على سياسة الحياد ؟. لا سيما وان منطقة الشرق الاوسط بشكل عام الخليج العربي على وجه الخصوص تشهدُ منذ عقود توترات سياسية وصراعات دولية وسياسات احلاف اربكت السلم والأمن الإقليمي وصدعت الوضع الداخلي العراقي ، ادت إلى انتهاك سبادة العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً. لذا يجب أن تعمل كافة النخب على التركيز بموضوعة السيادة عبرَ آليات تشتمل على محورين وهي:

الأول :المحور الداخلي: وهو على ثلاثة اتجاهات:

١ -الاتجاه السياسي غير الحكومي، من خلال دعوة الزعامات السياسية في مؤتمر والتوقيع على وثيقة شرف سيادية . تدون فيها خارطة طريق أو ثوابت سياسية تلزم بها وتلزم الحكومات المنبثة منها بالعمل بموجبها، كدعم الاجهزة الحكومية بالسيطرة على جميع منافذ الدولة ومحاسبة المسيطرين والمفسدين عليها الذين ينتمون للاحزاب السياسية واعلان سياسة التوازن في العلاقات الخارجية وغيرها من الثوابت .

٢-الاتجاه السياسي الحكومي على المستويين التشريعي والتنفيذي من خلال دعوة كلا السلطتين للتأكيد على مضمون السيادة في التشريعات والقوانين والقرارات.

٣-الاتجاه القضائي من خلال دعوة مجلس القضاء الأعلى بتفعيل كل ما يتعلق بالقواعد القانونية التي تدل على انتهاك السيادة كالتخابر أو التجاوز على الممتلكات والأموال العامة وغيرها من المواد التي نظمتها القوانين النافذة.

الثاني : المحور الإقليمي والدولي:

عبر تكثيف المطالبات أو الرسائل للمجتمع الدولي ، لغرض استحصال (قرار دولي) يدين اي تدخل سلبي من شأنه يهدد أو يضر بسيادة العراق، ويجعل العراق اشبه بالمنطقة العازلة، ويحمل اي انتهاك اجنبي سواء من دولة معينة أو احد رعاياها المسؤولية السياسية والقانونية وحق دولة العراق من المطالبة بتعويضات جراء هذا الانتهاك. ويمكن للعراق ان يعمل بتحويل التدخل السلبي إلى ايجابي عبر استمرار العمل بآلية المناطق الصناعية المشتركة.

(13)

السيدة صون كول

وزارة الخارجية

في البدء اود الاشادة بهذا الجهد الكبير .. حقيقة الموضوع يستحق المناقشة والبحث المعمق سيما وان العراق يمر بمرحلة صعبة ويواجه تحديات كبيرة بعد العام ٢٠٠٣ في ظل التدخلات والصراع الإقليمي والدولي في العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام .. اذ ان طبيعة النظام السياسي

للاحزاب والكتل السياسية اسهم وبشكل مباشر في التأثير بمفهوم السيادة . . ويتضح ذلك من خلال عدم الاتفاق على تحديد يوم وطني للعراق . وهذا ما نعاني منه كدبلوماسيين في وزارة الخارجية خصوصا خلال العمل في بعثاتنا في الخارج . حيث لم تتوصل السلطة التشريعية للاتفاق على تحديد يوم وطني .. في ظل الانقسامات والتوجهات السياسية للاطراف كافة . . يأتي ذلك نتيجة لإختلاف التوجهات والرؤى السياسية والفكرية التي من شأنها اسهمت سلبا على توحيد المواقف وتحقيق المصلحة الوطنية وتعزيز دور المواطنة ..وعليه يمكن القول ان مفهوم السيادة يحتاج إلى وقفة جادة وتظافر للجهود من قبل السلطات الثلاث وكل المؤسسات ذات العلاقة سيما الثقافية والتربوية لتعزيز مفهوم السيادة الوطنية..

كما تجدر الاشارة إلى ان العراق بحاجة إلى مراكز بحثية مستقلة تهتم بهذا الشأن وبناء وارساء اسس الديمقراطية والتاكيد على أهمية الاستقلال السياسي والاقتصادي للعراق ودور الحكومة في تطوير هذه المجالات لينعكس ايجابا على المجتمع .. كما اود الاشارة إلى أهمية التنشئة الاجتماعية ودور المدارس والاسرة في تعميق روح الوطنية والمواطنة الصالحة سيما في ظل العولمة وغياب الهوية الوطنية والغزو الثقافي .

لأهمية هذا الموضوع الذي يشكل خطرا حقيقيا خاصة في ظل الظروف الراهنة نحتاج إلى تكاتف وتظافر الجهود لبناء الانسان بشكل سليم ونبذ العنف والابتعاد عن سياسة التهميش والاقصاء ويكون العراق هو المذهب والقومية والملاذ الأمن لكافة العراقيين.. فضلا عن ضرورة وأهمية توحيد المواقف بين الاطراف كافة من اجل تحقيق مصلحة العراق سيما في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تواجه العراق.

تقبلوا فائق تقديري

صون كول ..

(14)

مفهوم السيادة

المهندس منتصر الامارة

رئيس اتحاد البرلمانيين العراقيين

السيادة مفهوم ينفذه المتصدون للقرار في البلاد ... ويدركه العامة ويراقبون مصاديقه العملية على كل مفردة من مفردات سلوك النخبة الحاكمة (السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي والمعرفي بل وحتى الفني والرياضي)، والجانب السياسي هو اهم الجوانب واكثرها تمثيلا في ذهن عوام الناس حول مفهوم السيادة لذا فمشكلتنا ب((السيادة))تتعلق بالنخبة المتصدية للقرار السياسي والتي يفترض انها احزاب يقودها نظام داخلي منصف لجميع اعضاء الحزب لا يفرق بين احد منهم ويعطي الفرصة لاي مبدع منهم للوصول إلى اعلى هرم الرئاسة في الحزب وتكون الشفافية حاضرة في مصادر الحزب المالية ليس فقط للمنتمين وإنّما لكل الدوائر القانونية والرقابية في البلاد.

ويحكم هذه الاحزاب قانون موحد يسمى قانون الاحزاب يلزم كل القوى السياسية باحترام وتطبيق القانون النافذ بالبلاد ثانيا ويلزمها باحترام الدستور اولا ، فلا رئيس ولا زعيم ولا قائد فوق القانون والدستور.

وحين لا تتوافر مواصفات الحزب(نظام داخلي منصف وعادل لجميع الاعضاء ووضوح في مصادر التمويل وابواب الصرف وعلوية قانون الدولة ودستورها على قرارات قيادة الحزب) حين لا تتوافر هذه المواصفات فلا يمكن ان يسمى الحزب حزبا ولذلك لا يمكنه ان يكون عامل بناء للنظام الديمقراطي المنشود في دستور البلاد، فرئيس (حزب) يحق له السفر ولقاء الرؤساء والقادة الاجانب دون تنسيق مع السلطة التنفيذية للبلاد انما يمارس دورا في اضعاف مفهوم السيادة ، وقيادة حزب لا تعلم مصادر تمويل حزبها لكنها تستمر في هذا الحزب، انما تمارس دورا في اضعاف مفهوم السيادة، وسلطة قضائية تخشى المتصدين للقرار السياسي في تفاصيل عملها القضائي ،انما تمارس دورا في اضعاف مفهوم السيادة ،وهكذا القول مع مؤسسات الرقابة والأمن والاعمار

والاستثمار والاقتصاد والخدمات التابعة لسلطة الدولة فانها حين تكون تحت تأثير قوى لا تمتلك مواصفات (الاحزاب) حسب المعايير الديمقراطية في العالم المتقدم فان قرارات سلطة الدولة ستكون بعيدة عن مفهوم السيادة

اذن فالسيادة قرار وإرادة وسلوك ((داخلي)) لنخبة سياسية تتأسس وتعمل حسب المعايير الصحيحة ويعلو عليها القانون والدستور ولا تعلوا عليه، ومن هنا يكون عمل الجميع (حاكم ومعارض) تحت شعار (مصلحة العراق اولا) وحينها لا يتأثر مفهوم السيادة بالمؤثر الخارجي كثيرا مهما كان هذا المؤثر قويا ..

فإصلاح النخبة الحاكمة بقوة السلطة ضمن اطار الدستور هي بداية خارطة طريق عملية لإغناء هذا المفهوم وتحقيق مصاديقه وبعدها ننطلق نحو مفردات الخارطة الأخرى بدءا من الإصلاح المالي والقضائي والتشريعي ومكافحة الفساد والإرهاب والعلل الاجتماعية وتعضيد الموارد الاقتصادية وتنفيذ خطط الاستثمار والخدمات وغيرها حسب الأولوية

فلا شيء يتحقق بلا سيادة ولا سيادة بلا إصلاح النخبة الحاكمة وتغيير المعايير التي انتجتها ولهذه الخارطة تفصيل سنأتي عليه لاحقا في هذا الگروب باذن الله

(15)

من ملتقى الثلاثاء للحوار

إلى معهد العلمين العلمي211

وثيقة عراقية (أزمة العراق سيادياً)

الأستاذ علاء عبد الطائي

لقد أتيح لنا مؤخراً الإطلاع على وثيقة تناولت مفهوم السيادة العراقية

وخيراً فعل ملتقى الثلاثاء للحوار، برئاسة د. إبراهيم بحر العلوم وكوادره وبالتنسيق مع معهد العلميين العلمي وتجشموا من إعداد وثيقة تتحدث عن (أزمة العراق سيادياً) وتعرضت لفصلٍ أساسي من فصول أزمات العراق المبعثرة ومفردة هامة من مفردات الهوية الوطنية العراقية المنقوصة، وعدت بحق جهدٌ وطنيٌّ حريص. وإتجاه إيجابي يسمح بتقليص المسافات بين جميع المهتمين بالشأن السياسي العراقي. أحاطت بأسوار المشكلة من مختلف الزوايا، وعرضت رؤية فكرية سياسية تعيد لمفهوم السيادة الوطنية، حضورها في قلب المواطن العراقي، وفرضت لقاءاً ودياً إستثنائياً، وتركت الباب مفتوحا لمنصة حوارية بين النخب الفكرية والسياسية، في قلب الساحة الثقافية، من أجل أن تستكمل (فراغ) مفهوم السيادة، وإشغال ساحة النخب الوطنية بمختلف مشاربها، وبما تنوي إستحداثه من برامج، وأساليب، وتعبئة، وعناصر لها علاقة بمعادلات لأزمات العراق اليومية، من تذمر إجتماعي وأخلاقي متزايد، إلى فساد إداري ينخر جميع مؤسسات الدولة، وفوق هذا وذاك الإحتلال جاثم على الصدور .إستندت الورقة إلى أبحاث مفصلة ، تناولت موقف رؤساء الحكومات التي سبقت حكومة الكاظمي، وعدداً من الباحثين والأكاديمين.

211 الحوار المتمدن-العدد: 6802 - 2021 / 1 / 31 - 21:31

بداية لابد أن نطرح سؤال إمكانية الإفادة من الأزمة "أزمة العراق سيادياً " وإنعكاساتها المباشرة على العراقيين، وعلى سياق العملية السياسية، وطبيعة تعاطي الفرقاء السياسيين مع أزمة السيادة وما تلتها من أزمات متفرقة .

ففي مرحلة تحضير (ملتقى الثلاثاء للحوار) لإيجاد مناخ فكري سياسي إجتماعي.

برز بوضوح التباين بين رؤى الرؤساء

السابقين، حول مفهوم السيادة، وطبيعة الأزمه وكيفية التعاطي معها على أساس المصالح المشتركة، مع مفهوم الرؤية الأمريكية للعراق وللمنطقة.

وسينعكس هذا التوجه بشكل مباشر، على نحوٍ، يصعب فيه على القوى الوطنية والنخب الثقافية، إيجاد موقف ثابت يمكن أن يبنى، عليه تعريف واضح لمفهوم "السيادة". وتصورات مستقبلية كأسلوب عملٍ وتكتل ي مواجهة المشروع الأمريكي ورؤيتها حول سيادة العراق وإستقلاله. إن قراءة النصوص الأمريكية والتي عادة تخفي معاني خلف السطور، يمنحنا فهم المطلب الامريكي وأهدافها المعلنة وغير المعلنة التكتيكية والاستراتيجية والأمنية.

اذ تم إسقاط النظام السابق وفقاً لفرضية (إنقاذ العراق) فسقطت معه بنى تحتية وفوقية، كما سقط على يد الجيش الأمريكي ثوابت وطنية وسيادية معروفة.

وإصطحبت القيادة العسكرية الأمريكية مع خرائطها التعبوية، خريطة ولاءات سياسية مع خريطة مصالح ستراتيجية .عندما غمرت العراق بلغة هي ذات المفردات التي تعاملت بها، مع فيتنام والصومال .وعمدت على تسخير قدرات العراق ليصبح ثقلاً إقليمياً، وحليفاً ستراتيجياً لها. ومحاصرة كل من إيران والسعودية وهي الأخرى أخلي مكانها من اروقة مصنع القرار السياسي في أمريكا.

وما إقامة القواعد العسكرية لها هنا وهناك، إلا هدفاً لها للاحتواء والهيمنة وابتزاز المنطقة، إن الاستراتيجية الأمريكية ودوافعها كشف عنها وزير الخارجية الأسبق (كيسنجر) نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز.

"أن من اكبر دلائل نجاحنا الكبير في التحكم بعقول العراقيين وباقي العالم، اننا اوهمناهم بأننا عازمون على ترك العراق بعد ان فشلت سياستنا به. وبين حين وآخر نجري مسرحية إعلامية عن انسحابات عسكرية خداعة. بينما يكفي القليل من اننا شيدنا في المنطقة الخضراء في بغداد اكبر واضخم واقوى سفارة في تاريخ البشرية. مساحتها 104 هكتارات وتعد أكبر بستة إضعاف من مجمع الأمم المتحدة في نيويورك، وبعشرة أضعاف من سفارتنا في بكين. كلفتها حوالي مليار دولار وتكلفة إدارتها السنوية مليار دولار. فيها 20 مبنى و1000 موظف، وهي تعتبر مدينة مستقلة حيث تضم السكن والاسواق وكل وسائل الترفيه ومولدات الطاقة والتنقية والتصفية، حتى يمكنها العيش مستقلة تماما لعدة اعوام ! كيف يصدق انسان حتى لو كان له عقل طفل. اننا نشيد مثل هذه السفارة الاسطورية في بلد ندعي بأننا في الطريق لمغادرته؟" فهل سيستفيد الفرقاء والكيانات والزعماء

من الأزمة، ويعيدوا القراءة المنهجية مرة أخرى، ويتعاطوا مع موضوع السيادة المنقوصة، بروح، وميزان العمل الوطني؟ أم أنهم سيراكمون ذات الأخطاء، كما يحدث فعلاً على التنافس والصِّدام و يبنون عليها؟ إن مانفتقر إليه في العراق اليوم، ليس الإبداع الفردي، فالمبدعون موجودون دائماً، بل المؤسسات الثقافية المدنية التي تحتضن، هذا الإبداع ضمن سياقات جماعية، أن الخروج من مركزية الأنا، ومصالحها الآنية، والقبول بالعمل المشترك، من أجل الجماعة الأوسع، يكاد يكون غائباً عن مشهدنا الثقافي. أن ثمة مواقف عديدة يتعلم الناس فيها كيف يتعاونون في مجالات محدودة (كما في المشاريع الوطنية الكبرى.. من قبيل مفهوم السيادة) ولا يمكن لهذا الجهد والحرص الوطني من قبل من ساهم وأشرف على هذا المشروع، في مقدمتهم الدكتور إبراهيم بحر العلوم، لا يفلح إلا بفضل الجهد "التعاوني" من هنا نقول لماذا لا يتم اللجوء إلى تشكيل "غرفة النخبة" تؤسس لمناخ ستراتيجي قادر على الإمساك بمفاتيح المشاكل التي تعصف بالعراق ومحيطه الإقليمي وبواعثها. الدولية، وإن دراسة التجربة السياسية في العراق، وما يحيطها من عقد مستعصية، وتحديات خطيرة، مرهونة بإعتماد معايير معرفية وثيقة وضوابط وطنية سليمة، لتكون هذه الغرفة هي القاعدة التي يتم النقاش والتوافق بعد أن تأخذ، هذه الغرفة دورها القانوني والسياسي، في حل المعضلات السيادية ومشاكل البلاد الأخرى؟ إن وجود "غرفة نخبة" وطنية ممثلة لكل الطوائف

والملل، يمثل تخريجة مقبولة أمام العراقيين والمجتمع المحلي والإقليم ي.والإحتكام إليها وفق مقاييس وقواعد ومناهج وطنية، ولا أعتقد أن أحداً حينها سيوآخذ الفرقاء السياسين، ويتهمهم بتجاوز الأخلاق الوطنية .

(16)

دار الندوة العراقية

الاستاذ علاء الطائي

الدكتور الجليل سيد ابراهيم بحر العلوم ديم عزه.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ورقـــة عمـــــل للنقاش

عبارة عن تجمع (أو دعوة العقول) للعقول الرائدة والمفكرة العراقية لإيجاد الحلول والتفكير في مخارج مناسبة لكل المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي بكل تفصيلاته السياسية والاقتصادية والصحية والتربوية والعمرانية والصحية ...الخ

إن فكرة بنك العقول ليست بجديدة، وهي تستخدم لدعم الحكومات في الغرب، كما حدث ابان أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر/ تشرين الأول 1962 حيث اكتشفت المخابرات الأميركية أن الإتحاد السوفيتي آنذاك كانوا يبنون قواعد لصواريخ هجومية في كوبا.

حينها اعتبر كنيدي أن وجود صواريخ للمعسكر الشرقي على بعد أقل من مائة ميل من حدوده يعتبر تحديا واستفزازا متعمدين. فأمر البحرية الأميركية بمحاصرة جزيرة كوبا برا وبحرا وتفتيش كافة السفن والطائرات المتوجهة إليها ومصادرة أي أسلحة هجومية مرسلة إليها أصبح العالم على حافة حرب نووية لكن التدخلات أدت إلى فك الحصار مقابل وعد الاتحاد السوفياتي بعدم إرسال أسلحة إلى كوبا من شأنها أن تهدد الولايات المتحدة. مما اسهم بنك العقول الذي كان يعمل لدعم كندي في خروج الأزمة من وضعها المتفجر.

لهذا نريد لدار الندوة العراقية: ان تكون رافد أساسي من روافد ايجاد الحلول في العراق، فعدة عقول خيرة ونيرة تجتمع من اجل ايجاد حل ناجع لأزمة معينة افضل من تفكير عقل واحد. وينبغي أن يتم إعلام الوزارات والمؤسسات بوجود هذه الدار والتي تقوم بدورها برفع الحلول التي تخرج بها إلى اي وزارة من الوزارات من اجل حل معضلة ما.

يتم ارسال الحلول الناجحة والتي يتم تطبيقها من قبل الوزارات إلى البرلمان لغرض سن قانون او استصدار قرار لمعالجة القضايا ذات العلاقة بنفس الطريقة. تنطلق دار الندوة العراقية (او دعنى نقول تنبثق) من ملتقى الثلاثاء الشهري وتضم اساتذة ومتخصصين من كافة المؤسسات العراقية والوزارات. يقوم الدكتور إبراهيم بحر العلوم، بترأس هذه الندوة على ان تتشكل لها هيئة ادارية.

(17)

أزمة العراق سيادياً[212]

السيد علي الغريفي

صدور اول وثيقة عراقية تعنى بمفهوم السيادة الوطنية من خلال فكر وتجربة رؤساء العراق ما بعد التغيير (علاوي، الجعفري، المالكي، والعبادي وعبد المهدي) بمشاركة رؤساء مجلس النواب (الحسني، المشهداني، السامرائي، النجيفي والجبوري) ومداخلات اكثر من سبعين شخصية سياسية وفكرية واكاديمية وإعلامية، جاء ذلك في الكتاب الموسوم الذي اعده وقدم له الدكتور إبراهيم بحر العلوم والصادر عن ملتقى بحر العلوم للحوار ونشر دار العلمين للنشر ودار العارف عام 2021.

212 https://takarir.net/archives/7147

انها اول وثيقة عراقية منذ (١٧) عاماً تناقش اهم المعضلات الوطنية حيث لا زال العراق يعاني من جملة أزمات ومشاكل تتوإلى ولاداتها يوما بعد آخر حتى أصبحت معضلات يرى الكثير من القوى السياسية صعوبة حلها في ظل تركيبة هذا النظام المحاصصاتية، وإن من أولويات البدء في حلها هو الاذعان إلى عقد سياسي جديد تكون أولى خطواته البدء بـ (حوار وطني) .وبما أننا لاحظنا في السنوات السابقة غياب (المبادرات) الحقيقية التي يمكنها حلحلة الأزمة وتفكيكها، فقد عمد (ملتقى بحر العلوم للحوار) إلى التفكير بها بجدية وتحديد طبيعة الازمات واولوياتها من خلال استضافة زعماء وقيادات القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي ومن جميع (المكونات).

وبما ان (السيادة) هي احدى هذه الازمات واخطرها على استقرار البلد وطبيعة التعامل مع الاخر الخارجي الذي ينعكس سلباً وايجاباً على التفاهم والتوافق والتعايش السلمي الداخلي، فقد خاض الملتقى بالتعاون مع معهد العلميين للدراسات العليا وجريدة المواطن في موسمه الرابع 2020 غمار قراءة فكرة السيادة في تجربة رؤساء الوزراء والنواب السابقين بعد التغيير 2004–2020 بمحاور تعكس الفكر والتجربة لمفهوم السيادة الوطنية

وبعد مرور عام من الجهد والمتابعة ومشاركة ٦٧ باحثاً وسياسياً واكاديمياً انجزت المرحلة الأولى من المشروع حيث توصل إلى جملة توصيات واستنتاجات شخصت (أزمة السيادة) واقترحت الحلول . قد آن الاوان للبدء (بحوار وطني) يعيد التفكير بمشروع بناء الدولة التي يكون المواطن ركيزتها الأساسية، وبما ان (السيادة) هي احدى اهم ملفات هذا الحوار الذي لم تتضح ملامحه حتى الان وآليات خطواته ومفردات مشروعه لدى القوى الفاعلة، ليفتح مشروع (السيادة) وما جاء فيه من ممازجة بين الخبرة والتجربة السياسية وبين الجهد البحثي والأكاديمي منطلقاً لحوار وطني شامل في مبادرة وطنية بعيدة عن الأجواء السياسية ومناخات التنافس الانتخابي؛ وإنّما من الشعور الوطني بوجود مشاكل حقيقية تحتاج إلى مبادرة حقيقية .ان مسار تفعيل المبادرات وانضاجها يعتمد على مسارين أساسيين هما :

١ –مسار القوى السياسية وتفاعلها وطرحها وتبنيها لأي فكرة انقاذية، وهو مسار لابد منه ولكنه ما زال غائباً أو مغيباً.

2– مسار مراكز (التفكير والبحث) والنخب الفاعلة، وهو مسار ضروري جدا؛ وهذا ما نعمل على لملمته وتفعيله باشراك الجميع ودعوتهم لطرح مقترحاتهم وافكارهم بغية انضاج المشروع

ان الوعي بأهمية العوامل الإقليمية والدولية وإدارتها وتشخيص المصلحة الوطنية وأعمال مبدأ التوازن في العلاقات من اهم مرتكزات هذا المشروع وأهدافه، وإن سبل نجاحه تعتمد على مدى تفاعل كلا المسارين وتفهمهما لحجم الازمات وخارطة الطريق الإصلاحية

(18)

أزمة العراق سيادياً ومبادرة الحوار الوطني213

الدكتور خالد المعيني

سيادة الدول شخصية معنوية منفصلة عن الأفراد وتكتمل أو تنتقص إستنادا لإجراءات الدولة في ممارسة سلطاتها داخليا وخارجيا. لا شك إن حجم التلف السياسي والمجتمعي والإقتصادي والأمني في العراق يؤشر وجود خلل عميق في بنية النظام السياسي إنعكس بشكل خطير على مفهوم السيادة ، لذا نجد إن ظواهر التطرف والإرهاب والفساد وعسكرة المجتمع وإنهيار البنى التحتية وإنعدام هيبة الدولة ، هي السمة الغالبة لمرحلة مابعد عام 2003 ، وهو نتيجة طبيعية لأية دولة تتعرض للغزو أو الإحتلال الأجنبي ، لا سيما عندما تكون هذه المجتمعات حديثة نسبيا بمفهوم الدولة أو النظام ، فهي سرعان ماتنكفأ في مثل هذه الظروف إلى ثقافاتها الفرعية وتتحلل إلى عناصرها الأولية ما قبل الدولة طائفيا وقبليا نتيجة ضعف الإندماج المجتمعي.

لكن هناك تجارب لدول ومجتمعات ، مرت بظروف مشابهة تمكنت نخبها وكفاءاتها من القيام

213 **الحوار المتمدن–العدد:** 6805 – 2021 / 2 / 3 – 13:28

بمسؤوليتها التاريخية والإمساك بزمام المبادرة وإشتقاق معادلة جديدة للنهوض من وسط ركام الهزائم والكبوات والإحباط. في هذا السياق تأتي مبادرة معهد العلمين في إطلاق مبادرة الحوار الإستراتيجي، إنطلاقا من تفكيك أزمة العراق سياديا على يد خبراء وكفاءات وطنية عراقية إضافة لمسؤولين حكوميين ، وهي محاولة جادة وستكون مثمرة على طريق الحوار الوطني ، فيما لو أحكمت مقدماتها وتفادت القفز بسرعة إلى الحلول ، قبل دراسة التجارب السابقة على هذا الطريق ، التي لم تثمر عن نتائج ، رغم المصادقة على وثائقها في حينها من قبل الفاعلين في المشهد السياسي العراقي ، بما في ذلك صقور معارضة العملية السياسية بشقيها العسكري والسياسي ، فالعبرة كما أثبتت التجارب في آليات التنفيذ والإلزام والضمانات وليس في توصيف الحلول نظريا .

هذه التجارب التي جرت منذ تشرين الثاني 2005 صعودا ، وبإشراف جامعة الدول العربية والإتحاد الأوربي عبر منظمة إدارة الأزمات الدولية ومشروع التسوية التاريخية لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إضافة إلى عدة حوارات جرت في البحر الميت وبيروت بإشراف مراكز دراسات أمريكية .

لعل واحدة من أهم عوامل التفاؤل بنجاح هذا المسعى العلمي الوطني للتأسيس لحوار وطني هادف وبناء ، يكمن في إن المعادلة السياسية والمزاج الشعبي العام بعد هذه السنين الطويلة لاسيما تداعيات حراك تشرين جعلت من وضوح الرؤيا وعدم إختلاط الأوراق أمرا يمكن التأسيس عليه ولايحتاج سوى إعادة إنتاج معادلة وعقد سياسي جديد على يد كفاءات وطنية متخصصة نزيهة محايدة ، فجميع الأطراف سواء في العملية السياسية أو خارجها بات يدرك خطورة بقاء الوضع على ماهو عليه ، وإن نتائج ذلك قد تكون كارثية ووخيمة على جميع اللاعبين بما في ذلك من يظن إنه يمسك بزمام العملية السياسية نتيجة إمتلاكه المال والسلطة والسلاح .

2 شباط 2021

(19)

أزمة العراق سيادياً

الأستاذ ضياء الناصري

بعد مطالعتي السريعة لكتاب (أزمة العراق سيادياً) الذي أعده د. أبراهُم بحر العلوم،ومشاركة رؤساء العراق التنفيذيين والتشريعيين (السنة والشيعة)،هناك كثير من الافكار وربما الملاحظات حول الموضوع أو ما تم طرحه من قبل المشاركين في الاجابة عن الاسئلة المحددة حول موضوع السٌادة وأزمته وإشكالٌاته وانعكاساته على النظام السياسي وعلاقاته الإقليمية والدولية،وبودي أن اذكر بعض اذكر النقاط المختصرة في هذا السياق :

- بحث موضوع السيادة من قبل معهد العلمين تحت عنوان(أزمة العراق سيادياً) هو خطوة ضرورية لفهم ومعالجة أحد أهم الاشكاليات التي تواجه العراق دولة ومؤسسات ورأي عام منذ العام 2003 م

- ان طرح موضوع السيادة واشكاليتها،من خلال الشركة بالرأي بين أصحاب التجربة السياسية العملية ممثلين بالرؤساء وقيادات الصف الاول - كما يقال - وبين النخب الفكرية والسياسية واالعالمية،هو مسار يتوفر على قدر كبير من الفهم والمعالجة في ذات الوقت وذلك من خلال المزج بين الطرح العملي والنظري للسيادة .

- لقد عكست التجارب المختلفة للرؤساء من خلال آرائهم المدونة في التعاطي مع موضوع السيادة وتحدياتها عمليا وان اشتركوا في التأسيس النظري الأكاديمي لها بنسبة معينة،وهذا يعكس الواقع المشظى للنظام السياسي في العراق والذي تكرس بفعل المحاصصة المكوناتية والحزبية،وحتى العائلية والشخصية أٌيضا .

- ان مفهوم السيادة هو أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدولة،ومن خلالها تمارس سلطتها الداخلية والخارجية بشكل كامل من غير مساس وتبعيه وخضوع،وبالرغم من التطور الذي طرأ على مفهوم السيادة الوطنية وذلك نتيجة تطور الحياة ومجالاتها العلمية والتقنية الا أن جوهرها

روحها هي ذاتها المتمثلة في ممارسة الدولة لسلطاتها وقراراتها وفك المصالح والأهداف العليا الوطنية .

– ان وجود قوات اجنبية مهما كانت مسمياتها ومبرراتها وخلفياتها على أرض العراق،هو اكبر تحدي تواجهه الدولة العراقية منذ عام 2003 م،وقد أشار الرؤساء لهذا التحدي الواضح للدولة العراقية وسيادتها خارجيا وداخليا،وان اختلفوا في توصيفه وتكييفه سياسيا وقانونيا وغير ذلك .

– طرح موضوع السيادة العراقية باعتبارها أزمة واشكالية،وفك هذا الإطار الواسع للقيادات والنخب السياسية والفكرية والأكاديمية مثل فرصة حقيقية لتحديد أهم المحددات المشتركة على مستوى المفهوم العلمي والواقعي للسيادة العراقية،وكذلك تحديد مساحة الاخفاق والتراجع في التعاطي معه بحسب التجارب والممارسة السياسية خلال العقدين السابقين .

(20)

السيادة والدولة[214]

الإعلامي علاء الخطيب

مفهوم السيادة واحد من اهم مفاهيم الفكر السياسي، ومرتكز محوري لمحددات الدولة الوطنية، فلا دولة دون سيادة

يقول ميكافيللي يمكننا توزيع المناصب ولكننا لا نستطيع تجزأت السيادة. ولكون السيادة لا تتجزأ ، فهي غير قابلة للتنازل ايضاً ، لأن السيادة اما أن تكون عامة واما ألا تكون كذلك : فهي اما ارادة الشعب في مجموعه، واما ارادة جزء منه فقط بالتفويض. فطبقاً لتعريف السيادة والتي تعني بسط السلطة طبقاً للقانون المستند لإرادة الشعب ، يتضح لنا ان السيادة هي السلطة المطلقة لقرار الدولة في الداخل واستقلالها في الخارج.

214 جريدة المستقبل اللندنية

جاء مفهوم السيادة لأول مرة على لسان المفكر الفرنسي جان بودان عام1576 وفكك بودان تداخل مفهومي السلطة والدولة، معتبراً ان الدولة هي القوة ذات السيادة، وهذا يعني القوة المستندة للقانون

وبهذا وضع التنظيرات الاولية لمفهوم جوهر السيادة، بعد ان فصل ميكافيللي بين السياسي والاخلاقي، جاء بودان ليضع التعريف الدقيق للسيادة

ثم تطور مفهوم السيادة بظهور معايير وأبعاد تتمحور حول الإنسان والحرية والديمقراطية ، ومنها جائت نظرية ادم متز الذي يقول فيها " دعه يعمل دعه يمر"

لذا مفهوم السيادة يعد ضرورة لقيام اي دولة ، فلا بد من دراسته وفهمه بشكل عميق .

ان قام به الدكتور ابراهيم بحر العلوم في طرح وثيقة أزمة العراق سياديا عبر تجارب صناع القرار في الدولة العراقية عملا مهماً، وهو اجابات لاسئلة عن التطورات الجديدة من واقع التساؤلات المرتبطة بمستقبل هذه السيادة في وطن تتنمر فيه نزعة تقسيم السيادة ، وذوبانها..

يقول الدكتور بحر العلوم في مقدمة الوثيقة ان السيادة مفردة ساخنة للنخب العراقية، وهو تعبير دقيق و ناضج في ظل التجاذبات والصراعات الإقليمية. والدولية التي يمر بها العراق. وفي ضوء الخلل الواضح في بنية النظام السياسي.

والملفت في هذه الوثيقة هي طبيعة الاسئلة التي طرحت، والتي شخصت بشكل دقيق نقاط الضعف في تحقيق السيادة . من خلال طبيعة النظام السياسي وادارة العلاقات الإقليمية والدولية ، وتحديد المصالح الوطنية وكيفية التعاطي السياسي مع الاحداث الداخلية والخارجية وغيرها استطاعت الوثيقة ان تتعرف على انماط التفكير لدى اصحاب القرار في مراحل مختلفة ، تؤسس لنواة مهمة في بحث السيادة ويمكن للباحثين ان يؤسسوا بناءات مثيرة حول الموضوع ويخرجوا بنتائج مبهرة .

فبلا شك ان طبيعة النظام السياسي في العراق القت بظلالها على ذوبان السيادة بل اضمحلال مفهوم الدولة ككل، من خلال توزيع السيادة طبقاً لنظام المحاصصة والمكونات وما اطلق عليه بـ

التوازن الوطني في مؤسسات الدولة ، مما اطلق العنان إلى استنفار النزعات الطائفية والمناطقية والعشائرية والقومية . وكذلك طبيعة التعاطي مع الاحداث، وقلة الخبرة السياسية، وعدم التجرد العاطفي في تناول القضايا الداخلية، وكذلك عدم وجود الاولويات في التعامل مع مفهوم المصلحة الوطنية

نخلص إلى القول ان وثيقة تبحث مفهوم السيادة وتغوص في اعماق شخصيات مؤثرة من صنَّاع تاريخ ما بعد الدكتاتورية ، لهي سابقة مهمة في تطور الفكر السياسي العراقي وتأسيس متفرد للنزعة الوطنية على اسس ومعايير الديمقراطية

فوجود هذا الكم الكبير من الباحثين والأكاديمين والسياسيين هو دليل واضح على أهمية الوثيقة وأهمية المشروع بكل متبنيات ومخرجاته ، وتبني معهد العلمين لمثل ها المشروع ، يعتبر علامة فارقة في انتقاء المفاعلات المنتجة مرحلة جديدة.

(21)

أزمة السيادة في الأوساط الأكاديمية

د. قاسم الجنابي

اعتقد من الضرورة بمكان ان تناقش أزمة السيادة في الاوساط الأكاديمية وبالذات في الدراسات العليا اضافة إلى الاوساط السياسية حتى نخرج بمعالجات ومقترحات قابلة للتطبيق. ولهذا تبنى معهد العلمين للدراسات العليا / قسم العلوم السياسية هذه الفكرة بتدريس مادة السيادة وبناء الدولة وسترتكز على كتاب (أزمة العراق سياديا) وبهذا ننتقل من التنظير إلى التطبيق وسيحاضر فيها الاستاذ الدكتور عامر حسن فياض المحترم، اضافة إلى ذلك سيقيم المعهد ندوات حوارية للنخب الأكاديمية في القانون والعلوم السياسية و الاقتصاد والأمن لوضع تصورات وافكار حول ترجمة ما توصل اليه الكتاب من حلول لأزمة السيادة في العراق ولهذا نقترح ان تكون هذه المفردة من ضمن المفردات التي تدرس في الدراسات العليا ونستثمر بهذا الخصوص وجود رئيس لجنة عمداء كليات العلوم السياسية الدكتور عامر حسن فياض

المحترم في تبني هذه الفكرة لما لها من أهمية في الحياة السياسية العراقية وادارة الدولة وتبني سياسية خارجية تتسم بالواقعية المصلحية.

(22)

الاستاذ جمعة العطواني

مركز افق للتحليل السياسي

السيد الدكتور ابراهيم بحر العلوم المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قرات مختصر وثيقة (أزمة العراق سياديا) وقسم من اصل الوثيقة المفصلة .

وانني في الوقت الذي اشكر جهودكم المخصلة ووطنيتكم واخلاصكم وحرصكم على العراق دولة وشعبا ومقدسات وتاريخ وحضارة ، اقدم لجنابكم الكريم ومن خلالكم إلى الاخوة المهتمين والمعنيين والكادر الذي بذل جهودا كبيرة في استخلاص اهم الاشكاليات المتعلقة بأزمة السيادة والحلول المناسبة، وفي مقدمتهم عمادة واستاذة معهد العلمين وادارة جريدة المواطن وسائر الاساتذة الذين شاركوا في انضاج هذه الوثيقة. اقدم لكم بعض الملاحظات التي وجدناها مهمة في النظر إلى هذا المفهوم (السيادة) و (الوطنية) من زاوية أخرى لم ينظر اليها ربما في الوثيقة .

كلي امل بسعة صدركم لتقبل وجهات النظر المختلفة لحرصكم الكبير بضرورة انضاج الفكرة من خلال مجمل الملاحظات المختلفة. مع خالص دعائي لكم بالموفقية اخوكم

جمعة العطواني

رئيس مركز افق للتحليل السياسي

بغداد 28/ 5/ 2021

(السيادة والمواطنة وغياب المعايير)

جمعة العطواني / مركز افق للدراسات

في العراق كثرت المفاهيم السياسية وكثر معها (متبنوا) هذه المفاهيم ، ولكن في الوقت نفسه غابت معايير تطبيق هذه المفاهيم على ارض الواقع .

كذلك كثرت الاضداد المفاهيمية (السياسية) والأمنية والاقتصادية على السن الزعامات السياسية، وغابت الحلول العملية لترسيخ المفاهيم الصحيحة والقضاء على اضدادها ، من امثال مفهوم (الدولة) و(اللا دولة) ، (الاستقلال) و (التبعية) ،(الحياد) و (الدخول في المحاور)، (المواطنة) و(المحاصصة)، (سلاح الدولة) و(السلاح المنفلت)، (التحالفات الطائفية والقومية) و (التحالفات العابرة) ، (هيبة الدولة) و (الفوضى)، (العدالة) و (جمهور السلطة)، وغيرها كثير .

اكثر من ذلك، فأحياناً كثيرة نجد من يتحدث (بحرقة قلب) و(دبلوماسية) هو اكثر من غيره منتهكا لسيادة الدولة وهيبتها، وفرض القانون وانتقائيته، وعدالة الحقوق وحزبية التطبيق.

بين ايدينا (وثيقة)، او (مبادرة) تتحدث عن (أزمة العراق سياديا)، تحدث فيها المسؤولون في الدولة العراقية عن (أزمة السيادة) بحكم تجربتهم السياسية خلال العقد والنصف من التجربة (الديموقراطية).

الغريب في هذه الوثيقة او المبادرة انها اغفلت وضع آليات او مقترحات او توصيات لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والاداري الذي يعد في نظر الجميع انه يوازي خطر الإرهاب الداعشي ، حتى قيل (الإرهاب والفساد وجهان لعملة واحدة)، علما ان المبادرة قد خصصت فقرة كاملة بعنوان (الإصلاح والاستقلال الاقتصادي كمدخل للتخلص من الضغوط والمساومات – كهدف منشود).

بلا ادنى شك فان الفساد الاداري والمالي اضعف الدولة وامكاناتها الاقتصادية ، وبالضرورة ادى إلى اضعاف (هيبة الدولة) على مستوى الاجراءات القانونية والادارية، وهذا بدوره ادى إلى اضعاف (سيادة الدولة) في نظر الدول .

فالدولة التي يقوم اغلب مسؤوليها ب(نهب) ثرواتها، والاتفاق مع شركات وجهات اجنبية للعمل مقابل ملايين الدولارات تدفع لهم، عندها لا يمكن للاخر ان يحترمها او يحترم كبار مسؤوليها .

لهذا لا نعرف اسباب (اغفال) هذه الاشكالية الأساسية في التجربة السياسية ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها .

– من جانب اخر، وجدنا ان المبادرة اغفلت(المعادل الموضوعي) في التجربة السياسية بعد عام 2003، والمتمثل بقيادات فصائل المقاومة، او النخب القريبة منهم والتي تحمل نفس الفكر والتوجه لمعرفة متبنياتهم ووجهات نظرهم في مفهوم السيادة والمواطنة، لكي تكون الصورة او التصور شاملا عند وضع العلاجات المناسبة .

– نعم قرانا في المبادرة اراء لسياسين كانوا ايام الاحتلال من رجال المقاومة، لكنهم في هذه المبادرة تحدثوا عن البعد السياسي بوصفهم سياسين وليسوا مقاومين .

بينما كان المامول من هذه الوثيقة ان تستمع إلى قيادات فصائل المقاومة الاسلامية من حملة السلاح ومعرفة رايهم ب(مفهوم السيادة) و (السلاح المنفلت) لكي يسلط الضوء على هذه المفاهيم من جميع الزوايا.

نحاول بشكل مختصر ان نمر على بعض الملاحظات المرتبطة بالنقاط والموضوعات التي اشارت اليها المبادرة ومنها:

1–السيادة :

بما ان المبادرة (بهذه الشمولية) في سبر اغوار المشكلة السياسة والأمنية والاقتصادية وبهذا التفصيل الدقيق وهي تحمل عنوان(أزمة السيادة) كان عليها ان تمر على موضوعة السيادة بشفافية ووضوح

وصراحة وشجاعة، فموضوع بهذه التراكمات والاشكاليات والانقسامات بين صناع القرار السياسي، وما حصل في العراق بعد سقوط البعث المجرم لابد من ذكر الاشياء بمسمياتها .

من جانب اخر نرى ان انقسام اغلب الزعامات السياسية على مفهوم السيادة نابع من اسباب ذاتية (داخليا او خارجيا).

بمعنى انه بعد سقوط البعث البائد تغيرت المعادلة الحاكمة في العراق (اقلية + جيش)= الحكم في العراق، وتحولت إلى تقاسم السلطة مكوناتيا وفق الحجوم الاجتماعية لكل مكون والتي انعكست على شكل تمثيل سياسي في الدولة .

هذه المعادلة الجديدة لم تَرقْ للمكون الاجتماعي او السياسي الحاكم خلال العقود المنصرمة من تاسيس الدولة العراقية ، والمتمثلة بالمكون السني .

هذا الرفض تحول من معارضة سياسية من خلال رفض الانخراط بالعملية السياسية ، وأخرى عسكرية تمظهرت بجماعات مسلحة (بعثية – داعشية) وحتى قاعدية أحياناً كثيرة.

حاول المكون السياسي السني مواجهة الاحتلال الامريكي من اجل إعادة المعادلة إلى سابق عهدها لكن دون جدوى .

بعدها تحول هذا المكون من مكون رافض للعملية السياسية إلى منسجم ومتماهي مع الاحتلال ، وكلنا نتذكر الرسائل التي ارسلها رئيس البرلمان العراقي الاسبق اسامة النجيفي ، ونائب رئيس الجمهورية (المطلوب للقضاء) طارق الهاشمي ، فضلا عن رئيس الوزراء الاسبق (الليبرالي) اياد علاوي للرئيس الامريكي اوباما بعد (جلاء) القوات الامريكية من العراق نهاية عام 2011م .

هذا الموقف السياسي للقوى السياسية السنية تحول إلى معنى اخر من مفهوم السيادة، اذ انهم اعادوا النظر بتواجد القوات الامريكية المحتلة بوصفها الضامن لانتزاع الحقوق او (تكافؤ) المعادلة السياسية ، ولهذا فان تواجد تلك القوات في نظرهم لا يعد انتهاكا لسيادة الدولة ، وهذا ما اتضح جليا في عدم مشاركتهم في التصويت على قرار البرلمان الرافض لتواجد تلك القوات .

بينما تعاطى هذا المكون السياسي مع الاحتلال في السنوات الاولى بطريقة مختلفة ، وعلى ضوء ذلك التعاطي رفضوا كل التجربة السياسية، ورفعوا شعار(ما بني على باطل فهو باطل)، وحرموا الانخراط في القوات المسلحة بكل صنوفها ، بل اجاز بعض رجال الدين منهم قتل منتسبي القوات المسلحة العراقية .

فمفهوم السيادة لدى هذا المكون السياسي مبني على هذه المعايير، بمعنى ان معيار السيادة مبني على أساس عودة المعادلة ولو بنسبة ما، او ان لا معنى للسيادة بدونها، فعندما رفضوا خروج الاحتلال على أساس ايجاد مصالح مشتركة للعودة إلى المعادلة نفسها.

اكثر من ذلك، فان بعض القيادات السنية واغلب القيادات البعثية تريد ان توصل رسالة للامريكان مفادها (نحن من يحقق مصالحكم، ومشتركاتنا واحدة ومنها استعداء المحور الشيعي المقاوم في العراق والمنطقة وفي مقدمتها ايران، وإعادة المعادلة كفيلة بتحقيق مصالحكم، وها نحن نقف معكم في رفض خروجكم من العراق والمنطقة، فماذا تريدون اكثر من هذا)؟.

بالنتيجة المعادلة التاريخية هي التي تحدد معنى سيادة الدولة العراقية، ولهذا احد اسباب اندفاع المكون السياسي السني صوب (العمق العربي) لان هذا العمق سيبقي المعادلة السياسية (قلقة)، على اعتبار ان الحديث عن العمق العربي فيه أبعاد طائفية وديموغرافية، فبحسابات هذا لعمق يبقى الشيعة اقلية طائفية في المحيط السني، وعندها يمكن إعادة انتاج المعادلة من جديد (وفق تلك الحسابات).

وهناك شواهد كثيرة على هذه النزعة لدى بعض السياسين السنة ، وليس عنا ببعيد تصريح الشيخ الدكتور احمد الكبيسي والتي قال فيها انه يفضل (الانسلاخ عن الدولة العراقية التي يحكمها الشيعة ، وفي حال انفصل الكورد عن الدولة العراقية، فان السنة العرب سيلتحقون بالدولة الكوردية وتحت زعامتهم ، فتاريخنا يشهد بقيادة القائد الكوردي السني صلاح الدين الايوبي للدولة العربية السنية).

وكذلك لازال تصريح رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي وحديثه عن توصيات سعد البزاز وتأكيده ان (وجود السنة في العملية السياسية لتخريب الدولة).

المكون السياسي الشيعي

اما المكون السياسي الشيعي فهو يتحرك باتًجاهين معا:

اولا : إعادة انتاج معادلة سياسية جديدة تعتمد على التجربة الديموقراطية التي تعطي للمكون الاكبر اجتماعيا دورا رئيسا في بناء الدولة ومؤسساتها، وعندها ستكون العدالة السياسية معبرة بالضرورة عن العدالة الاجتماعية .

ثانيا : يريد المحافظة على وحدة وتماسك الدولة، لانها ستحقق لهم استحقاقا اكبر من جهة، ومن جهة أخرى فان العراق الواحد المتماسك بكثافته السكانية ومساحته الجغرافية وثرواته الكثيرة يجعل من العراق(ذات الأغلبية الشيعية) دولة لها ريادة في المنطقة بصورة عامة، وكذلك يخشى الشيعة من ان ا يقال ان التجربة السياسية ذات الغالبية الشيعية ادت إلى تقسيم الدولة .

من هنا يفهم الشيعة معنى السيادة، ولهذا ايضا عندما حمل ابناؤهم السلاح بوجه الاحتلال، وتحركت اغلب القيادات السياسية الشيعية بنفس الاتجاه في المفاوضات التي جرت في عام 2008م لجلاء قوات الاحتلال من العراق، ولهذا ايضا صوت الشيعة باغلبيتهم البرلمانية بانهاء الوجود الاجنبي من العراق .

المكون السياسي الكوردي

اما المكون السياسي والاجتماعي الكوردي فهو ينظر إلى مفهوم السيادة من منظار ربما يكون وسطيا بين المفهوم السني والشيعي.

فالكورد رحبوا بالاحتلال الامريكي في عام 2003م، واعتبروه (تحريرا) بدل ان يكون احتلالا، ولم يعتبروا هذا الاحتلال منتهكا لسيادة الدولة، على اعتبار ان مفهوم السيادة في نظرهم هو تحقيق الحلم التاريخي بالاستقلال وتشكيل الدولة الكوردية ، وكل السبل التي تحقق لهم هذا الهدف تمثل نقطة قوة ومرحب بها، بغض النظر عن تعارضها مع مفهوم السيادة من عدمها.

من جانب اخرفضل الكورد التعاطي مع الدولة العراقية ومسايرتها بمقدار ما تحقق لهم من طموحاتهم التاريخية، ولو بعد حين ، لكن على ان ينتزعوا ما يمكن انتزاعه من الدولة على صعيد الجغرافية او الثروات او بناء القدرات العسكرية .

ومن يطالع مواد الدستور الذي كانت بصمات الكورد فيه واضحة يجد تلك النقاط تمثل اهم خيارات الكورد في الدستور .

بالنتيجة فان(الضابطة) التي يرجع اليها الكورد لتحديد معيار السيادة من عدمها هي الضابطة القومية والاستقلال، فكل ما من شانه ان يحقق الدولة القومية (الحلم) المستقلة فهو لا يتعارض مع السيادة والعكس صحيح .

بناءا على ذلك اصبح مفهوم (السيادة) حسب الاصطلاح المنطقي(مفهوم مشكك) تتفاوت نسبته بين مكون سياسي واجتماعي واخر.

لهذا اذا كنا نختلف على (البديهيات) في مفهم السيادة والتي تعد المشترك الاكبر الجامع لكل المكونات السياسية قبل الدخول في تفاصيل المسالة الوطنية او مفهوم المواطنة فكيف يمكن لنا النجاح في بناء دولة ذات سيادة واستقلال ؟.

الحديث عن السيادة كان ينبغي ان يساوق الحديث عن اية بديهية (وطنية) تكون حاضرة للقيادة السياسية والنخب الثقافية وعامة المجتمع، ينظر اليها بمنظار واحد .

لكن كيف يمكن لنا ان نرسخ مفهوم السيادة وقيادات الدولة تختلف فيما بينها حول مصاديق هذا المفهوم ؟.

كيف يمكن للدولة ان تحافظ على سيادتها وقد تعرضت إلى عدوان سافر من امريكا ولم يسلم منه مطار الدولة الرسمي، ومطار كربلاء المدني، ناهيك عن دماء قادة النصر، في الوقت الذي تصدر بيانات من اغلب قيادات الدولة تطالب ب(تسوية الموضوع) و(التهدئة) قبل ان تجف دماء الجريمة .

اكثر من ذلك وبعد ايام قليلة من جريمة المطار وما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة الدولة نرى ان رئيس الدولة العراقية (المنتهكة سيادتها) يضع يده بيد المجرم الذي انتهك سيادة العراق ويتبادلان الاحاديث الودية، فاي سيادة نتحدث عنها؟.

اليس هذا الفعل مدعاة إلى مزيد من الانتهاكات من دول أخرى، على اعتبار انها رسالة تعطي انطباعا للاخرين بان سيادة الدولة ليس بالمهمة لقادة الدولة .

من جانب اخر تخرج تظاهرات شعبية ساخطة امام مبنى السفارة الامريكية للتعبير عن ادانتها لجريمة امريكا في العراق، فيقوم بعض الشباب المنفعل بحرق اشجار (محيط) السفارة، فتصدر اغلب قيادات الدولة العراقية بيانات شجب واستنكار اكثر قوة من بياناتهم على اصل جريمة المطار

ويطالب رئيس الدولة بانزال اقسى العقوبات بحق من حرق اشجار السفارة!

اذا كان قادة الدولة يتعاملون مع مفهوم السيادة بهذه الازدواجية والمجاملات السياسية ، بل وبهذه التبعية السياسية، فيجب ان لا نتحدث مع المجتمع و(النشيء) الجديد عن مفهوم السيادة، لاننا حينها اما ان نتحدث معهم وفق تناقضات الزعامات السياسية فنقدم لهم مفاهيم متناقضة لا معنى لها، او نقدم لهم المعنى الحقيقي لمفهوم السيادة فنسقط مكانة زعامات الدولة في نظر المجتمع .

اي مفهوم للسيادة يكون جامعا للمجتمع والطبقة السياسية وقادة الدولة ومؤسساتها العسكرية تُقصَفُ بشكل سافر من قبل القوات الامريكية وطيرانها والدولة بكل رموزها ومؤسساتها تلوذ بالصمت، او على احسن التقادير تصدر بينات ملؤها (البكائيات) و (رثاء) كرثاء الخنساء لاخيها صخر؟.

اكثر من ذلك حتى في المبادرات تقدم عن (أزمة السيادة) نرى اصحابها يتحاشون ذكر هذه الجرائم وذكر اصحابها، علما ان اصحابها(الجرائم) يتباهون بارتكابهم لتلك الجرائم، ورغم ذلك تتحدث المبادرات عن أزمة السيادة باشارات (خجولة) فتقول تلك المبادرات على سبيل المثال (عام 2019 – 2020 تعرضت سيادة الدولة إلى انتهاكات .....)!

ثم كيف يمكن للسيادة ان تستقيم وقادة الدولة يقفون على الحياد بين الدول التي وقفت معنا ضد الإرهاب ودعمت التجربة السياسية، وبين دول (افتى) رجالات دينها بوجوب قتلنا ، وارسلت تلك الدول اموالها ومخابراتها ومرتزقتها لتمزيق وحدة النسيج الاجتماعي العراقي وتقسيمه على اسس عرقية وطائفية ؟.

في مقابل ذلك نجد اصحاب المبادرات و(كتّابها) تنفتح قريحتهم ويسيل (حبر) اقلامهم عندما يمرون على الفصائل المقاومة التي تعرضت إلى عدوان امريكي اكثر من مرة ، وبخاصة الوية 45 و46 وحشد شعبي وغيرها، مثلما تعرضت سيادة الدولة إلى ذلك العدوان، فتتحدث المبادرات (محذرة) من (الفواعل غير الحكومية _ الجماعات المسلحة _ فان زيادة نشاطها في الأزمة الاخيرة زاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني نتيجة محاولتها القيام بوظائف الدولة الأساسية، ومنها احتكار الملف وممارسة السلطة، وقد شكل تنامي هذا الامر احد المتغيرات المؤثرة في سيادة الدولة العراقية).

وهذه الملاحظة في(أزمة السيادة) على اهميتها واتفاقنا معها (في الجملة)، الا ان المبادرة (اغفلت) حقيقة اكثر وضوحا كنا نتمنى ان يشار اليها لتكون الصورة واضحة لمعرفة (أُس) الأزمة وتداعياتها، فعلى سبيل المثال .

1-ان (الفواعل) غير الحكومية التي تتحدث عنه المبادرة لم تقم بما قامت به لولا انها وجدت نفسها امام العدو منفردة، وان ما قامت به هذه الفواعل هو ردة فعل على عدوان، وليس عدوانا مباشر ابتداءا . فذكر ما تسيمه المبادرة (الفواعل غير الحكومية) وتداعيات ذلك على السيادة دون ذكر اسباب ما قامت به هذه الفواعل كردة فعل لجريمة انتهكت السيادة وقتلت ابناء مؤسسات الدولة العسكرية، والدولة تتفرج على سفك الدماء، هذا التغافل في ذكر الحقائق كاملة من قبل اصحاب المبادرة يعد مجانبة للحقيقة و(مجاملة) على حساب السيادة التي تتحدث عنها الوثيقة وعن (ازمتها).

2- عندما تلوذ الدولة بالصمت الخجول امام دولة تنتهك السيادة وتقتل المواطنين وابناء منتسبي القوات المسلحة، عندها لا يسقط الواجب الشرعي والقانوني عن بقية الفعاليات ، ومنها ما

تسميهم المبادرة (الفواعل غير الحكومية)، فان الدفاع عن النفس واجب لا يسقط عند تخلي الدولة او تخاذلها في الدفاع عنهم .

وكذلك الدفاع عن السيادة لا يسقط عن ابناء المجتمع و(فواعله) عندما تتخاذل الحكومة عن ذلك، اليس من الاولى ذكر الاسباب والمسببات في ذلك؟ .

الفواعل غير الحكومية تحركت عندما تخلت الحكومة عن القيام بواجبها.

2- (عدم الشعور بالمواطنة)

استوقفتني جملة مهمة في المبادرة تقول (ان تنامي عدم الشعور بالمواطنة في الداخل والهوية الوطنية الرئيسة، والتمسك بالهويات الفرعية كان سبب ضعف الدولة وعدم استطاعتها القيام بوظائفها الأساس، ليصبح هذا الامر فيما بعد احد اسباب أزمة السيادة في البلاد مما ادى إلى زيادة التوتر والصراع الداخلي .

بعبارة أخرى ان نقل ((التنوع الاجتماعي من حيزه المجتمعي الطبيعي إلى حيز السلطة – كهوية وكيان وسلطان – قاد إلى تعميق صراع الهويات الفرعية – العرقية والطائفية – على الدولة كارض وموارد وسلطان، وحوّل القوى السياسية من (قوى الدولة) إلى (دولة القوى) وإلى (قوة السلطة) بدلا من (قوة الدولة)).

بهذا الخصوص نستذكر مقولة منسوبة إلى السيد مسعود بارزاني بعد سقوط البعث يقول فيها (ان الشيعة والكورد يخافون من الماضي والسنة يخافون من المستقبل).

هذه المقولة دقيقة جدا بحكم طبيعة الظروف التي سقط فيها البعث وفترة التجربة الدكتاتورية التي تحكمت بمقدرات وتاريخ العراق.

فمن الطبيعي ان يخشى الشيعة والكورد من الماضي الذي تحكم بمقدرات الدولة منذ تاسيس الدولة العراقية قبل مائة عام تقريبا، فكان التهجير والقتل والاستضعاف من حصة الشيعة والكورد، والخشية متوقعة من عودة المعادلة السابقة (اقلية +قوة عسكرية = الحكم في العراق)،

لان الذي اوجد هذه المعادلة هو الذي اوجد تجربة ما بعد 2003م ، وهو قادر على إعادة الامور إلى نصابها السابق وفق مصالحه من جهة وتماهي بعض المكونات السياسية معه.

حاول الشيعة والكورد معا العمل على مرحلة انتقالية ضمن مبدا (العدالة الإنتقالية)، وحاولوا ان يبعدوا المكون السني من جريرة جرائم البعث ورفعوا شعار (البعث لا ينتمي إلى طائفة ولا دين بعينه)، وهو نفس الشعار الذي رُفع ضد داعش الإرهابي، وقلنا (ان الإرهاب لا دين له ولا إنتماء).

لكننا بالمقابل وجدنا ان المكون السياسي السني في سلوكه يدافع عن البعث وجرائمه وقياداته حتى انطبع في الذهن ان (البعث سني الإنتماء المذهبي والاجتماعي).

رغم ذلك تنازل الشيعة عن ابسط حقوقهم الدستورية ومنها قوانين العدالة الإنتقالية ، فتم استثناء عشرات الالاف من البعثيين من قوانين المساءلة والعدالة، واعطاء مئات الالاف من منتسبي الاجهزة القمعية ومؤسسات البعث الأمنية رواتب تقاعدية ، وإعادة بعضهم إلى دوائرهم وسائر دوائر ومؤسسات الدولة، إلى درجة ان قوانين العدالة الإنتقالية (أُفرِغت من محتواها) بشكل كامل .

اكثر من ذلك فان الدولة التفتت إلى ضحايا البعث المقبور وجردتهم من اغلب استحقاقاتهم ، فلا قطع اراضي ، ولا اموال بدل الاراضي ، وقُطِعَت حتى رواتبهم التي ضمنها القانون بحجة (لا يجوز الجمع بين راتبين).

من هذه المقدمة يمكن القول انه من الطبيعي ان يحصل اصطفاف طائفي وقومي بسبب الخوف من عودة المعادلة السياسية من جديد في المستقبل .

لكن ليس من الطبيعي ان نتنازل عن مجرمي البعث الذين تحكموا بحياة الناس وذبحوهم بمجازر ومقابر جماعية إلى حد الابادة الجماعية، مكتفين باعدام افراد من رموزهم، بل حتى الذين صدر بحقهم احكام الاعدام طالبت بعض القيادات السياسية العفو عنهم.

ان الظلم الذي مارسته الدولة الجديدة ضد (ضحايا البعث والمكونات التي تضررت يساوي من حيث الاثر النفسي والمادي والمعنوي ظلم البعث بحقهم).

فحينما نجد الجلاد قياديا في تجربة سياسية تاسست على جثث مئات الالاف من الشهداء علينا ان نتصور حجم الضرر المعنوي والنفسي على ذوي الضحايا.

وعندما يتم التعامل ب(مساواة) بين رموز البعث ورموز الجهاد عندها علينا ان نتصور حجم الضرر النفسي على سجناء ومشردي نظام البعث.

في عام 2014 تحولت الاموال التي انفقتها الدولة على شكل مصالحات (وطنية)! و(مبادرات سياسية) و (رواتب تقاعدية) وباثر رجعي لاحتواء رموز البعث ومجرميهم تحولت إلى التنظيمات الإرهابية ورفعوا شعارات طائفية مدعومة باموال خليجية واشراف مخابرات سعودية وامريكية حتى سقطت المحافظات السنية بكاملها، عندها من الطبيعي ان تضعف (روح المواطنة وتزداد روح التمترس الطائفي).

ثم عدنا من جديد لنرفع شعار (الإرهاب لا دين له ولا إنتماء)، وذابت اغلب الخصوصيات المذهبية والطائفية، وامتزجت الدماء السنية بالدماء الشيعية على تراب واحد وحققنا الانتصارات الكبيرة .

بعد ان وضعت الحرب اوزارها فاذا بمصاحف (صفين) ترفع من جديد، ليعلنوا (ان الإرهاب له دين وإنتماء)، وهناك شريحة وقيادات سنية تطالب من جديد باقرار قانون عفو عام عن الإرهابيين، وهذا ليس ادعاءا مغرضا ، فسماحة الشيخ مهدي الصميدعي مفتي الديار العراقية قالها صراحة(نطالب بالعفو عن الدواعش لان قياداتهم خارج العراق، ولا ذنب لصغار الدواعش)، عندها اي شعور بالمواطنة، واية هوية وطنية تستطيع ان تدافع عن ضحايا الإرهاب والبعث وغيرهما وبعض صناع القرار ورجال الدين يتحدثون بهذا المنطق (الإرهابي)؟.

لم يتوقف الامر عند هذا الحد فقد التفتت غالبية الطبقة السياسية إلى شبابنا الذين انخرطوا للدفاع عن كرامة الدولة وسيادتها دون مقابل، سوى إعادة السيادة ومكانة الدولة ليتحول هؤلاء الشباب

في نظر بعض صناع القرار والزعامات السياسية إلى (جماعات خارجة عن القانون)،و(ميليشيات مرتبطة بايران)، فاي ضرر نفسي ومعنوي لحق بهؤلاء الشباب بعد الذي قدموه لوطنهم؟.

بل اي مفهوم للمواطنة واي قيمة للوطن يريد صناع القرار ان يزرعوها في عقول وقلوب وضمائر هؤلاء الشباب ؟.

هذه بعض اسباب (عدم تنامي الشعور بالمواطنة) التي ذكرتها مبادرة او وثيقة (أزمة الدولة سياديا) .

كنا نتمنى ان تضع المبادرة النقاط على الحروف لكي تعالج الاخطاء بروح المصارحة والوضوح دون القفز عليها، لان القفز على هذه الحقائق لن تؤدي إلى زرع روح المواطنة لدى المجتمع العراقي بسبب الجروح التي خلفها قادة الدولة وصناع القرار في قلوب المجتمع.

اسباب أخرى في (عدم الشعور بالمواطنة)

المسالة الأخرى المهمة في اسباب (عدم الشعور بالمواطنة) والتي اغفلتها (المبادرة او الوثيقة)كذلك هو حالة الطبقية التي شعر بها المجتمع العراقي.

فكان المجتمع (وبخاصة الغالبية المظلومة من حقبة البعث وما قبلها) ينظر بعين الامل والتفاؤل لتحسين اوضاعه الاجتماعية والمالية من خلال تطبيق العدالة بين افراده ، وردم الهوة بين المسؤول والمواطن، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الطبقة السياسية تضم قيادات منحدرة من اصول(علمائية ومرجعية) و- متدينة- وتقود احزابا اسلامية تتخذ من عدالة علي عليه السلام منهجا في حياتها السياسية .

لكن تفاجا المجتمع -المحروم – من هذه الطبقة السياسية عندما تعاملت بتعالٍ مع هذا المجتمع، واصبح مال الدولة مستباحا، اذ اقتطعت الزعامات السياسية لها و(لحواشيها وبطانتها) اقطاعيات جغرافية وسورتها باسوار كونكريتية لتعيش فيها بعيداً عن هموم الناس ومعاناتهم اليومية.

كيف يمكن لمجتمع ان يشعر ب(بالمواطنة) والدولة تحاسبه على (بضعة امتار) من الارض تجاوز عليها ليسكن فيها مع اطفاله في بيت من (الصفيح) لا يكاد يقيه من حرالصيف وبرد الشتاء، بينما

اغلب الزعامات السياسية تعيش في مربعات وقصور فارهة في بغداد والمحافظات وتغلق شوارع وطرق عامة لاجلهم وهي عائدة للدولة؟.

كيف لمواطن يشعر بروح (المواطنة) وهو يرى الدرجات الخاصة في الدولة تحولت إلى اقطاعيات وحكرا لبعض البيوتات والاحزاب، بينما المواطن يبحث عن فرصة عمل دون جدوى؟.

كيف للمواطن ان يشعر بروح (المواطنة) وبعض الزعامات السياسية تقترح مصالحات (وطنية) تساوي بين الضحية والجلاد؟.

في زمن نظام البعث المقبور عندما كنا نسمع بكلمة(الأمن العامة) نشعر بقلق وخوف، علما ان كملة (الأمن) بمفردها تدل على الامان والاستقرار، لكن استخدامها من قبل جلاوزة البعث لكل ما هو قمع وقتل وتعذيب تحولت إلى اقذر الكلمات .

اليوم يتكرر مصطلح (المصالة الوطنية) بنفس اسلوب مصطلح (الأمن العامة)، فكلما طرق سمعنا (المصالحة الوطنية) دلت بالضرور إلى المصالحة مع رموز البعث وكبار المطلوبين للقضاء العراقي وكبار وصغار الإرهابيين.

كيف للمواطن ان يشعر ب(المواطنة) ودولته تشرع قوانين تتصالح مع كبار الفاسدين والسراق (شريطة ارجاع راس المال المسروق)؟.

كيف لمواطن يشعر ب(الموطنة) ودولته تبعث من يمثلها في المؤتمرات الخارجية فيتهجم على منتسبي المؤسسات العسكرية في الدولة العراقية بنفس بعثي وطائفي امام الوفود العربية ؟

كيف يمكن ان يحترم المواطن دولته وقوانينها وتشريعاتها ويشعر بالمواطنة وهو يرى ويسمع كبار قادتها تخرق تلك القوانين فتمتدح طغاة البعث ورموزه وتتغنى بتاريخه الاجرامي دون محاسبة او محاكمة ؟.

كيف يشعر المواطن بأهمية المواطنة وهو يعيش شظف العيش والدولة تقتطع مليارات من ميزانية الشعب لتعطيها إلى ضحايا الإرهاب بعنوان (دية) عن الإرهابيين وعوائلهم، فتتحول الدولة إلى (ابٍ) للارهابيين فتعوض ضحاياهم ؟.

كيف يشعر المواطن بروح (المواطنة) وهو يعيش حالة قلق عندما يسمع بمبادرة او مصالحة ؟.

حتى في هذه الوثيقة او المبادرة عندما قرانا (ضرورة فتح حوار شامل مع المعارضة) استحضرنا قوانين العفو العام التي خرج بسببها كبار المجرمين، كما استحضرنا انخراط قيادات البعث ومجرمي الطائفية في العملية السياسية وتعويضهم باثر رجعي .

وبمناسبة الحوار الشامل مع المعارضة: فاي حوار شامل مع (المعارضة) في بلد يدعي انه نظام ديموقراطي يمنح الحق لكل معارض ان يمارس العمل السياسي بحرية تامة وتحت سقف الدستور؟، الا اذا اعتبرت المبادرة ان التجربة السياسية في العراق ليست ديموقراطية .

ومصطلح (سقف الدستور) الذي تذكره المبادرة هو الاخر امسى مصطلحا مقلقا لدى المجتمع العراقي اسوة ب(الأمن العامة في زمن البعث) و المصالحة الوطنية) بعد عام 2003 فقد اصبح (سقف الدستور) شماعة للتصالح مع المطلوبين للقضاء وكبار المجرمين .

تتحدث الوثيقة عن ((إصلاح النظام السياسي وترشيد العمل السياسي كمدخل للإصلاح الشامل وتحقيق الاستقرار السياسي (هدف منشود)).

مما سبق ذكره يعد اهم الاسباب الرئيسة في عدم الشعور بالمواطنة من قبل غالبية المجتمع العراقي، ولهذا كل الإصلاحات المرجوة لابد ان تنطلق من تلك الاشكاليات ومعالجتها بشكل يشعر المواطن بانه قيمة عليا في هذا الوطن، وان وطنه هو البيت الاكبر للعائلة العراقية، وبدونه لايبقى بيتا لعائلة ولا مستقبل لاطفال.

في زمن البعث المقبور كانت من اهم اسباب شعور المواطن بالغربة وهو داخل بلده، وربما تجاوزت تلك الغربة ما يعانيه المواطن العراقي في المهجر هو ذلك التباين الطبقي بين الحزب الحاكم وحاشيته وبين سائر افراد المجتمع ، بالاضافة إلى سنوات الحصار والقتل والظلم وانتهاك كرامة الانسان .

لهذا وقبل ان تخوض المبادرة بتقديم المقترحات للإصلاح في الملفات الخمسة التي مرت عليها، لابد من علاج اصل المشكلة المتجذرة في المجتمع العراقي، والتي تنعكس بالضرورة سلبا على مفهوم السيادة التي تعاني هي الأخرى من أزمة حقيقية.

اما الحديث عن الحاجة إلى احزاب ذات امتداد افقي مفتوح لكل المكونات الاجتماعية كما تذكر المبادرة فهي تحصيل حاصل فيما لو تمت معالجة الاشكاليات التي ذكرنها سابقا.

حتى لو فرضنا ان الاحزاب تعيش خصوصياتها المذهبية والقومية واتفقت على برنامج وطني واحد وردمت (الهّوة) فيما بينها وبين المجتمع، فالخصوصية المذهبية والقومية لا تضر امام العدالة في التعامل مع المواطن واحترام القوانين النافذة .

المواطن يريد توفير حاجياته الضرروية، ويريد ان يشعر بالأمن وقوة القانون والعدالة في تطبيق القانون بغض النظر عن هوية الاحزاب وتوجهاتها، والمشكلة تكمن في عدم تطبيق قيادات الاحزاب لتلك القوانين بسبب الطبقية السياسية والتمايز ما بين المسؤول وحاشيته من جهة، وبين ابناء المجتمع من جهة ثانية، وليس السبب في هوية الاحزاب وطائفيتها بالدرجة الأساس .

فالمواطن يشعر بقيمته الاجتماعية والوطنية عندما يرى المسؤول او ابنه او معيته يقف بالصف اسوة بهذا المواطن البسيط في المطارات ، ولكنه يشعر بحالة من الحنق عندما تتعامل ادارة المطار على سبيل المثال مع تلك القيادات وحاشيتها بتخصيص (جناح خص) تميزهم عن سائر الناس.

نؤكد مرة أخرى ان التمايز الطبقي وليس الطائفي هو السبب الرئيس في أزمة المواطنة التي تنعكس على أزمة السيادة وليس هوية الاحزاب .

فابناء جنوب العراق مثلا يعانون من ظلم وفساد وطبقية الاحزاب الشيعية ، وابناء المحافظات الغربية يعانون من ظلم وفساد القيادات والاحزاب السنية، وهكذا الحال بالنسبة للمجتمع الكوردي.

اما ان يتم تشكيل احزاب وتحالفات (عريضة) و(واسعة) على حد تعبير احد القيادات السياسية، وعابرة للخصوصيات المذهبية والقومية وان كان مطلبا مهما، لكنه لا يعالج (أُس) المشكلة، لان

ذلك سيحول الفساد من شكله العمودي إلى شكله الافقي ليس اكثر، ويتحول الفساد من فساد طائفي إلى فساد وطني، وبخاصة اذا بقيت هذه الاحزاب على سلوكها الذي تمارسه منذ اكثر من عقد من التجربة السياسية .

اما الحديث عن (هوية وطنية جامعة، وخلق ذاكرة تاريخية جامعة تبنى على المشتركات القيم والوقائع التاريخية المعاصرة .....).

نعتقد ان هذا اول الكلام كما يقول (الاصوليون) ، لانه لاتوجد مشتركات بين صناع القرارعلى الذاكرة التاريخية المشتركة الجامعة .

كان المامول ان تكون (جرائم البعث) خلال العقود الماضية هي اكبر المشتركات فيما يتعلق بالذاكرة العراقية المشتركة، وهذه الجرائم رغم وضوحها الا انها لا يوجد عليها اتفاق بالأساس، فما بالك في باقي الاحداث التي حصلت في العراق؟.

لهذا نجد ان الإعلام العراقي على سبيل المثال يعبر حقيقة التعبير عن حجم الإختلافات في قناعات الطبقة السياسية على تلك الذاكرة فيما يتعلق بالاحداث التي مر بها البلد حتى في حقبة ما قبل نظام البعث المجرم .

نقول لصناع القرار ((وفروا الخبز والكرامة والخدمات والعدالة والمساواة ، ولا تفضلوا انفسكم وحواشيكم وبيوتاتكم ايها المسؤولون وقادة الدولة تكونوا قد وضعتم اياديكم على (اس) الحل، وتكون التجربة الديموقراطية قد ركبت السكة الصحيحة في مسيرها)) .

اذا راى المواطن البسيط ابن المسؤول او (حماية) المسؤول يقف في طوابير الانتظار عند مراجعة المستشفيات او المراكز الصحية، ويدرس إلى جنب ابن المواطن الفقير، او يجلس على الارض اذا كانت المدرسة (مكتظة) بالطلاب ، عندها يشعر المواطن بقيمته الاجتماعية والوطنية، ويعذر المسؤول لو اخفق في توفير ما يحتاجه المواطن .

وقد قالها المرجع الاعلى السيد علي السيستاني (دام ظله) قبل اكثر من عقد من الزمان مخاطبا الطبقة السياسة (اما ان توفروا للناس خدمات او تواسوهم وتعيشوا كما يعيشون).

(23)

كروب ملتقى أزمة العراق سيادياً[215]

مراجعة للمداخلات

د مصطفى الناجي

أتابع وأقرأ بتمعن مداخلات الاخوة في هذه المجموعة المحترمة في موضوع السيادة .وأستطيع تقسيم المداخلات إلى قسمين- :

قسما (سياسيا) يقترب من موضوعة (السيادة)

وقسما(أكاديميا) يسبر غور هذا المصطلح المفترى عليه عراقيا .

فالسياسي يعرف السيادة بدلالة جامدة شكلية تنحصر في السلاح والقرارات، بمعنى اي سلاح خارج إطار الدولة يعتبرونه منقصة للسيادة، واي قرار خارجي او داخلي يتم اتخاذه بناءا على املاءات خارجية يعتبر مثلبة للسيادة.

وهنا لا بد للاكاديمي ان يضع النقاط على الحروف من اجل توسيع دائرة الحوار اولا ،وتصويب القول ثانيا، دون ان يعني ان ما تم طرحه من قبل السياسي يعوزه الصواب .

فالسيادة؛ اولا ،حالها حال اي نظرية او اطروحة تخضع إلى قانون التغير والتطور والتبدل والتكيف. فالسيادة التي قال بها بودان قبل 500 عام غير السيادة في هذه الالفية .وما كان يعتبر سياديا في وقته ،قد لا ينطبق عليه ذات المصطلح. زمانيا ومكانيا -ايضا- فالسيادة في الصين -مثلا - غير السيادة في سنغافورة، والسيادة في القرن التاسع عشر ،غير السيادة في القرن العشرين ،وهكذا.

---

215 تولى الأخ السيد علي الغريفي انشاء مجموعة على **Whatsup** بعنوان أزمة العراق سياديا لتكون منبرا حرا لطرح الآراء، نقتطع منها بعض الحوارات حول المشروع

الجانب الاخر الذي يتمتع بالأهمية القصوى في موضوعة السيادة يتعلق بطبيعة نشوء وتطور الدولة، بمعنى أن السيادة المرتبطة بالدولة تختلف حسب طبيعة الدولة ،كيف ذلك ؟

لا يوجد سيادة مطلقة حاليا ، مثلما لا توجد دولة مهما كان حجمها السياسي والجغرافي والاقتصادي تتمتع بسيادة مطلقة، من جانب ،وكذلك ما قد يدخل في خانة السيادة من ممارسات وظواهر، لا يعتبر كذلك في حالة أخرى ،فعلى سبيل المثال وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أرض دولة ما (بغض النظر عن وجود المعاهدات) لا يعتبر انتهاكا للسيادة(القواعد الأمريكية في تركيا، الخليج ،المانيا)، رغم ان الكثير من هذه القواعد تم فرضها على تلك الدول.

كذلك عدم استقلال قرار الدولة الداخلي والخارجي لم يعد يمثل انتهاكا للسيادة، خصوصا بعد تأسيس الامم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات والمعاهدات التجارية والدبلوماسية وغيرها، التي جعلت الدولة غير منفردة ولا مستقلة في تعاملها مع مواطنيها خارج ميثاق الأمم المتحدة ،وهي غير مستقلة ايضا في تعاملاتها التجارية(البضائع والعملات والاسهم ...الخ).

لذلك فأي نظرة لموضوعة السيادة في العراق يجب ان تكون متمتعة بهذه النظرة الكلية زمانيا ومكانيا لمصالح السيادة، وبالتالي سيكون الكلام عن السيادة في العراق واقعيا وذو فائدة لا تنتقص من الدولة ولا تحملها ما ليس فيها.

د.مصطفى الناجي

(24)

مناقشات حرة بين أعضاء الملتقى

اشترك فيها الأساتذة الافاضل سامي العسكري وإبراهيم الصميدعي وشروان الوائلي وعلي الغريفي

العسكري: العراق ..بلد منقوص السيادة هل من احد يشاركني هذا الرأي؟
الصميدعي: العراق بلد بلا سيادة ابا ياسر، البلد الذي تحتفظ احزابه باذرعها المسلحة وتخترع قرانية شكلية لتمويلها من ضرع الدولة لكنها تبقيها تحت امرتها الكاملة وخارج سلطة الدولة بل

وتهدد بها الدولة ، هذا بلد بلا سيادة وبلا دولة أصلا، تجربة الحاكمية الشيعية وتعدد مرجعياتهم العقدية والولائية وتفصيل احزابهم وتسليحها على هذه المقاسات جعل من دولة ما بعد ٢٠٠٣ الدولة الكابوس التي ينتظر كل حصيف ان نصحوا منه ذات قريب على انهيار كامل

العسكري: اتفق معكم سيد ابراهيم لكني اعتقد ان العراق فقد سيادته منذ عام ١٩٩٠ ولم يستعدها لحد اليوم... العراق اليوم لا تفرض الحكومة سلطتها بشكل كامل على اي جزء من الأرض العراقية.. ولا يملك السلطة على موارده وثرواته ووو.

الصميدعي: نعم دخلنا منذ ١٩٩٠ نفق اللا دولة ابا ياسر، لكن بقينا باطار حاكمية واحدة صارمة عدا اقليم كردستان على الاقل، كنا نعتقد انكم بعد ٢٠٠٣ سوف تستعيدون الدولة ووضعها على المسار لكن يبدو انكم لم تحافظوا حتى على انفسكم (اعني احزاب المعارضة السابقة) حيث فشلتم في استعادة الدولة والحفاظ على دوركم فيها ايضا واصبحتم غالبا على دكة الاحتياط او المتفرجين، الدولة اليوم مختطفة من اطراف ومشاريع عقائدية ومن صبيان ومراهقين وصيادين جوائز وشذاذ افاق.

العسكري: القوى التي سلبت العراق سيادته كانت وما تزال اقوى من كل الأطراف العراقية، وهي قوى ليس من مصلحتها استعادة العراق لسيادته.. لست ابرء العراقيين من مسؤوليتهم لكني أرى أن المسألة اكبر منهم مجتمعين فضلا عن أن ضعف الدولة يخدم الكثير من الأطراف السياسية العراقية.. التي تساهم في إنهاء الدولة العراقية كدولة ...استعادة الدولة وسيادة العراق ليس فقط يتعارض مع مصالح الدول الأجنبية وإنّما يهدد مصالح الكثير من الأطراف السياسية العراقية..

الغريفي: دكتور ان قوى السلطة والفواعل السياسية وعدم اتفاقها على شكل الدولة بعد ٢٠٠٣ كان البذرة الاولى لمنقوصية السيادة مما دفع العوامل الإقليمية والدولية للاستمرار في تدخلاتها ، فلو اخذنا مثلا ماقبل ٢٠٠٣ ومنذ تاسيس الدولة العراقية في ١٩٢١ لم يكن العراق خارج اطار الوصايتين البريطانية والامريكية ، ولكن بعد ٢٠٠٣ توسعت الوصاية واصبحت تشمل اكثر من بلد وجهة

العسكري: افترض أن القوى السياسية اتفقت عام ٢٠٠٥ من خلال الدستور الذي كتبته لكن العراق كان .. وما يزال.. مكبل بقيود ما بعد ١٩٩٠ .. نعم كان العراق محتكرا لأميركا وبريطانيا

فهما اللتان كانتا تديران تداول السلطة فيه (عسكريا) وبعد ٢٠٠٣ دخلت ايران وغيرها من دول الجوار فباتت الحكومات لا تتشكل الا بتوافق الأطراف الخارجية.. في ظل هذا الوضع اصبحت السيادة شيئا كماليا لدى الكثير من الأطراف....فلم تعمل بجد ولا تمكنت من استعادة السيادة المفقودة.

الغريفي: هناك اطراف عراقية مهمة ماتزال تعتقد أن أزمة العراق واحد سباب نقصان السيادة هو بعض ما جاء في الدستور وان الدستور ساهم في صراع تزاحم الهويات الفرعية وبالتالي ما جاء في كتاب (أزمة العراق سياديا) من خلال ما طرحه السادة المشاركون فيه ان التعديلات الدستورية احدى اهم المعالجات لموضوعة السيادة وهذا يؤشر على ان دستور ٢٠٠٥ لم يكن عليه توافق تام في موضوعة شكل الدولة.

العسكري: الدستور تم التوافق عليه .. لكنه جاء حصيلة ارادات متعددة ومتعارضة.. وكتب تحت ضغط سلطة الاحتلال وهيمنت على كاتبيه مأسي الماضي ومخاوف المستقبل.. وتسللت اليها طموحات ومشاريع مستقبلية تتعارض مع وحدة الدولة وسيادتها... توافق عليه الجميع مكرهين باعتباره القدر الممكن في ظل ظروف العراق الصعبة وقتها والتي لا تخفى عن الجميع.

الغريفي: حفظ السيادة تحتاج قرار سياسي

----: كما هو معروف النظام السياسي والمواقف والقرارات الموحدة من قبل الاطراف المشاركة في العملية السياسية سواء،على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية جميعها مسؤولة عن حماية سيادة الدولة .. وفي تقديري مفهوم السيادة ومفهوم هيبة الدولة هما يعكسان قوة الدولة وارادتها في فرض القانون .. وبالتالي القرار بان يكون للدولة سيادة وهيبة هو من خلال توحيد الرؤى السياسية وفرض سلطة القانون وحصر السلاح بيد الدولة ..خالص تقديري

الطائي: أن مبدأ السيادة لم يكن حاضرا في تصورات القوى المعارضة قبل ٢٠٠٣، وهذا راجع إلى وقوعها تحت طائل العجز وعدم القدرة على التخلص من النظام، كما أنها لم تستطع الخروج من تاثير الدول التي رعتها – اعني قوى المعارضة– كذلك الاحزاب الاسلامية ولأنها القوى الغالبة في الحضور، غاب عن ادبياتها مفهوم السيادة ، وقد يعود سبب ذلك إلى غلبة مفهوم الامة على

حساب الدولة ، ومع ذلك لم تجتهد هذه القوى في فهم ما يميز العراق عن إيران وأميركا وبقية الدول التي تؤثر ولديها نفوذ فيه، هناك نماذج عديدة تكشف عن غياب مبدأ السيادة عن ذهنية من يحكم العراق ، أبرزها ما حدث في الأزمة السورية العام ٢٠١١، وما سبقها من تفجيرات حصلت أبان وزارة السيد المالكي والتي أشرت الادلة ضلوع النظام السوري فيها، ومحاولة العراق تقديم شكوى في الامم المتحدة ضده، تذكروا كيف انتهت هذه الأزمة. يقدم لنا العالم الالماني في مجال القانون والسياسة كارل شميت " ١٨٨٨-١٩٨٥" مبدأ غاية في الأهمية لفهم معنى السيادة، وهذا المبدأ يقوم على تحديد العدو من الصديق، وهنا اتساءل من صديق العراق ومن هو عدوه؟

العسكري: لم يغب مفهوم السيادة والسعي لاستعادتها من قبل المعارضة العراقية لكن عملية التغيير للنظام لم تحصل من خلال هذه المعارضة انما من خلال الاحتلال الأمريكي الذي أصبح هو المهيمن على عملية إعادة بناء الدولة العراقية بعد انهيارها في نيسان ٢٠٠٣ وراجعت (على عجل) برنامج حزب الدعوة الإسلامية الذي أصدره عام ١٩٩٢ تحت عنوان (برنامجنا) فوجدته لم يغفل موضوع السيادة الوطنية في معرض حديثه عن السياسة الخارجية العراق ما بعد إسقاط النظام.

الطائي: نعم ، ولكن نحن امام مأزق ما يكتب وما يطبق، اذ حين تسأل اغلب القوى السياسية عن مبدأ السيادة تعطيك ما تتمنى، ولكن حين نواجه أزمة الحاجة إلى تحقق السيادة نجدها بعيدة كل البعد عنها، اذكر بتأثير نظرية أم القرى على جزء كبير من أفراد قوى المعارضة، وهذا ينبهنا إلى قضية هي ان تلك القوى عارضت الشخص الحاكم ولم تعارض الحكم ، فلو افترضنا ان الحاكم استجاب لما كانت تريد ماذا سيحصل؟.

العسكري: انا أردت أن أشير إلى أن مفهوم وهاجس السيادة الوطنية لم يكن غائبا عن اذهان المعارضة العراقية..اما ما حصل بعد ٢٠٠٣ فاغلبه لا ينسجم مع ما كانت تطرحه تلك المعارضة من برامج او ما تتبناه من أفكار لان عملية تغيير النظام لم تجر كما كانت تتصور وعملية إعادة بناء الدولة لم تتم بإرادة عراقية وطنية خالصة بل خضعت لضغوط الاحتلال واملاءاته وتصوراته.

فياض: في زمن العولمة تغيرت الكثير من المفاهيم ومنها مفهوم السيادة بيد ان التغير بالمفاهيم لا يعني الغاءها بقدر ما يعني ان المفاهيم لا تدخل في دائرة المطلقات الثابتة بل تدخل في دائرة

النسبيات المتغيرة واذا كان العالم اصبح قرية صغيرة فحتى لبيوت القرى استقلاليتها عن بعضها وهذا ما يجعلنا لا ننكر السيادة ولا نتمسك بمفهومها التقليدي المطلق.

الغريفي: الدكتور امير الشبلي طرح رؤية

صون كول: الدستور العراقي يؤكد على عدم دخول العراق في محاور واتباع سياسة الحياد وحسن الجوار وعدم استخدام اراضيه لايواء المنظمات الإرهابية او انطلاق أعمال ارهابية من منها ...

الغريفي: ((الان وكما تدركون جميعا بدأ العراق كمركز استقطاب في معسكرين المعسكر الأمريكي الخليجي التركي والمعسكر الروسي الإيراني ومن معه، الكل يحاول ان يستقطب العراق ليكون معه هناك من يطرح عودة العراق إلى الحضن العربي، وهناك من يطرح على العراق ان يكون مركز للتعاون يقوم بدور الوسيط، وان يبقى مستقلا في قراره بشكل منهجي وموضوعي، وهنا تلوح بالأفق اضاءات لابد ان يتغلب فيها الفكر على الايدلوجيا وتتغلب الرؤيا على الرأي، فما الذي يمكن ان يمتلكه العراق الان او يستطيع امتلاكه من معطيات ومن حيثيات ومن إمكانات لكي يقوم بهذا الدور، وهل يستطيع ان يوازن ما بين موقفه إلى جانبه من دعمه في احلك الظروف وبين من ناصبه العداء وارسل الانتحارين وعمل على التحريض الإعلامي والسياسي، فكيف الان يبني العراق استراتيجيته التي تستطيع فعلا ان تجير كل المعطيات المحلية او الإقليمية او الدولية لصالح العراق.))

الوائلي:الاخ السيد علي الغريفي المحترم

مع أهمية السيادة ودورها في اعطاء قيمة عليا للدولة في محيطها الإقليمي والدولي فان لها كذلك أهمية تتركز في الاستقرار الداخلي واحداث تنميه في كل مستوياتها.

ولكن من الناحيه الواقعية ونحن في زمن العولمة لا توجد سيادة مطلقه للدول بمعناها الحقيقي وبالاخص لنموذج الدول القلقة ونحن احداها

فعولمة الإرهاب وعولمة المعلومة وعولمة استغلال فضاءات الدول لاغراض في ظاهرها اقتصادي وبواطنها لاغراض أمنية وتجسسية، وظهور مفهوم الأمن السيبراني للدول الذي اعطى الاحقية في

اختراق شبكات الاتصالات للدول. كل هذه العوامل وغيرها تستهلك هامشا غير قليل من سيادة الدولة، ولكن من الممكن جدا للدولة ان تحصن نفسها بادواتها المتوفره لحماية السيادة بالقدر الاكبر في ذلك من خلال تماسكها برؤية جادة متفق عليها، والاتفاق على وحدة موضوع في قضاياها الاستراتيجيه والدفاع عن أهدافها المرسومة بما لا يسمح للتدخل السافر في تفاصيل تضعف وتخل بسيادتها، كما ان عمليه الاكتفاء الذاتي بمستوياته المختلفه كالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي بشكل عام والأمن الداخلي والتنسيق الأمني ضمن منظومة الإقليم بالتاكيد له الاثر البالغ في ترصين مفهوم السياده عمليا.

الغريفي: اتفق معك خالي العزيز ؛ ولكن ما السؤالين الذي طرحهما الدكتور الشبلي ، هل ان المرجعية السياسية في العراق مدركة لأهمية الحياد وهل هي قادرة على المبادرة واعتماد الفكرة ؟! لاشك في زمن العولمة لا توجد سيادة مطلقة ولكن ماهي الركيزة او المنطلق الذي بنت عليه المرجعية السياسية فكرة السيادة ؟!

إن جل ما نعانيه في الداخل العراقي هو في جزء كبير منه يمثل امتدادات للصراعات الإقليمية والدولية

العسكري: هل السيادة تتعلق .. فقط بعلاقات العراق الخارجية وقدرته على اتخاذ قراراته بما تمليه عليه مصالح شعبه...ام ان السيادة لها بعد داخلي يتمثل في قدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل ارض البلاد واجوائها؟

مفهوم السيادة في الإطار الخارجي لم يعد مطلقا في ظل العولمة التي ربما في طريقها إلى الانحسار التدريجي...فالعالم باتت العلاقات الاقتصادية والتحديات الأمنية تتداخل فيه.. لكن في الحالة العراقية نجد أن السيادة منقوصة داخليا أيضا.. فالدولة ليست لها سلطة على أجزاء واسعة من اراضيها بما فيها حدودها مع دول الجوار.. وعلى ثرواتها الوطنية.. إضافة إلى فقدان الحكومة القدرة على احتكار السلاح والقوة المسلحة.. هنالك ترابط وثيق بين سيادة الدولة وقوتها بحكومتها ومؤسساتها...فحين تضعف الدولة وحكومتها تفقد جزءا مهما من سيادتها داخليا وخارجيا.. فحين نؤشر مثلا بأن العراق فقد سيادته بعد غزو الكويت فإن ذلك تزأمن مع ضعف

الدولة وعجزها عن حماية سيادتها خارجيا وداخليا إلى حد ما.. وحين انهارت الدولة بالكامل في ٢٠٠٣ فان العراق فقد كل سيادته.. انا اعتقد ان استعادة سيادة العراق تبدأ من خلال العمل على تقوية الدولة.. وهو أمر تجد العديد من القوى السياسية تهديدا لمصالحها.. فضعف مؤسسات الدولة وعجز الحكومة على فرض القانون يخدم مصالح الكثير من هذه القوى السياسية..

الصميدعي: وهكذا سيعجل هؤلاء الذين تغولوا على الدولة من انهيارها وسيعدون بعد انهيارها إلى مطاردين منبوذين دوليا وداخليا ، لا نعرف كيف نقنعهم ان كثيرا دائم داخل الدولة افضل من اكثر لا يدوم بتغولهم على الدولة

صون كول: كلام واقعي جدا .. سيما في ظل الظروف و المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة وصراع الدول الكبرى .. امريكا وروسيا والصين في المنطقة سعيا للحفاظ على مصالحهم .. ودور تركيا في المنطقة كلاعب اقليمي لما تتميز به من موقع جغرافي .. فضلا عن تداعيات أزمة المياه واستخدام تركيا لهذه الأزمة كورقة ضغط على الدول المتشاطئة .. من جانب اخر الدور الايراني في المنطقة من خلال تصدير الازمات إلى الخارج والتدخل في شؤون الدول للضغط على الدول الكبرى . لتحقيق أهدافها النووية. ... السؤال العراق اين مما يجري .. كان من الاجدر ان يلعب دورا مهما ومتميزا ليستثمر الخلافات التي حدثت بين قطر والسعودية لتحقيق أهداف ومصالح اقتصادية وسياسية من خلال اتباع سياسات معتدلة.. الا ان إختلاف وجهات النظر للطبقة السياسية الحاكمة حول دول الجوار والمنطقة اسهمت بشكل سلبي على استقرار العراق سياسيا واقتصاديا وأمنيا ...اتمنى ان لا اكون قد خرجت موضوع السيادة .. هنالك مشتركات كبيرة بين المفاهيم المتداولة لا بد من الوقوف عليها .. عذرا للاطالة.

الغريفي: طبيعي ان الحقائق الجغرافية والمجتمعية المنوعة للشعب العراقي والحقيقية الأمنية والاقتصادية كلها عوامل أساسية في تطبيق فكرة السيادة

الغريفي ردا على العسكري: دكتور((ان استعادة سيادة العراق تبدأ من خلال العمل على تقوية الدولة وهو أمر تجد العديد من القوى السياسية تهديدا لمصالحها)) ، حسب هذا التصور وهو

صحيح ما هو الحل برأيك هل نلجأ إلى الخارج وبذلك نكون قد أهنّا السيادة ؟! ماهي خارطة الطريقة المقترحة لتقوية الدولة من اجل استعادة السيادة.

(25)

السيد عباس الموسوي

حول أزمة العراق سياديا

وانا اتابع ما كتب عن مشروع الدكتور إبراهيم بحر العلوم لتشخيص مشكلة العراق وسبب الازمات التي يمر بها حاليا وبعد الاطلاع على بعض ما تم نشره من بحوث ومشاركات، نعم من الدقيق جدا ان أزمة العراق سيادية من يسود ويسيطر على ارض العراق لا أتصور الموضوع عراقي داخلي او صراع محلي او عشائري او قومي. مشكلة العراق التاريخية والحالية من يسود ويسيطر على المنطقة من خلال السيادة على الأراضي العراقية، موقع العراق الجغرافي، خزين العراق المائي والنفطي، كل هذه العوامل تجعل من العراق ساحة للصراع الإقليمي من اجل ان يسود الخارج على ارض العراق، الصراع التاريخي بين العثمانين والصفويين ومن قبلهم ومن بعدهم دليل واضح عن ان هنالك صراع لمن يريد ان يسود ويسيطر على ارض العراق لذا من الحلول الصعبة والشبه مستحيلة اقناع دول العالم بجعل العراق ساحة منزوعة النفوذ لهم والاتفاق الاممي عليها يجعل من العراق بلد مستقر وأمن.

على هامش الندوات الحوارية

حول كتاب (أزمة العراق سيادياً)

(1) /26

ادلجة الوطنية[216]

ا.د.عامر حسن فياض

ان سفر انسحاب الجيش الامريكي من اماكن دخلها ليصنع نفوذا امريكيا فيها هو من اطول الاسفار التي سجلها المستعمر الجديد لان بدايته معلومة ونهاياته يراد لها ان تكون مجهولة .

وفي عام 2003 اصبح العراق محتلا من حيث الارض والسماء والثروات وحرا من حيث التفكير بالعقل والتعبير باللسان وفيها عاش ويعيش ما بين ماض سيء وهو ماضي التفرد المستبد وانعدام الحريات وبين المستقبل الصعب اي مستقبل الدولة الديمقراطية المستقلة وبين هذا الماضي السيء والمستقبل وعر التحقيق عاش العراق ويعيش حالة واقع مأزوم حيث الأزمة تتوالد منها عنقود ازمات !

وهكذا ضاعت البلاد في دهاليز مرحلة الانتقال من حريات معدومة إلى حريات منفلته وعند اخرين سميت مرحلة الانتقال من صراخ استقلالي صلب خال من الديمقراطية إلى حالة صراخ ديمقراطي خال من الاستقلال وحتى اليوم بقى الماضي سيئ والمستقبل صعب التحقيق .

نعم ان القديم الذي كان متصدرا ادعى انه يمسك بالسيادة البودانية الصلبة على حساب الرضى الداخلي اما الجديد المتصدر فقد تجاهل السيادة والاستقلال مدعيا تمسكه بديمقراطية في اطار دولة تارة تسمى فاشلة وتارة تسمى مذلة !

لماذا حصل ويحصل كل ذلك ؟ هل العيب في الذات الجواني (الداخل) ام في الاخر البراني (الخارج) ؟ ام ان الاثنين يتقاسمان العيب ؟

---

216 جريدة الصباح 23 حزيران 2021

الداخل شعب عراقي يتحمل الاعباء والخسائر وقوى متصدرة لا تستقوي بعضها بالبعض عراقيا بل يهمها الاستقواء بالاجنبي موزعة استقوائها على ذلك الطرف الدولي او ذاك الطرف الإقليمي شرقا وغربا ، وهي ذاتها القوى المتصدرة التي تحسن التورط بتوريط الاخرين الاجانب لها ، وهي ذاتها التي اهتم بعضها بالاستقلال والسيادة فقط دون ديمقراطية واهتم بعضها الاخر بالديمقراطية فقط دون الاستقلال والسيادة .. وهي ذاتها القوى المتصدرة التي خلطت بعضها الاستحقاقات الوطنية العراقية بالاستحقاقات المحلية والشخصية بينما فضل بعضها الاخر الاستحقاق المحلي الجهوي الضيق على الاستحقاق الوطني العراقي الواسع وظل بعضها الثالث الاضعف بلا حول ولا وزن ولا قوة متمسكا بادراكه افضلية الاستحقاق الوطني على الاستحقاق المحلي .. و ادراكه لسخافة رحمنة اسرائيل و وهم قداسة التطبيع معها ، وادراكه بأن اطراف الرأسمالية المتوحشة حلفاء غير موثوق بهم ... وتلك لمم من عيوب الجواني السياسي في عراق اليوم

اما عيوب البراني الخارجي فانه يحسب جيدا معادلة الكلفة والارباح والخسارة مع ادراكه ضرورة التقليل من الكلف حتى عند تمسكه بالثوابت فهذا البراني الرأسمالي المتوحش يعمل ببوصلة ثلاثية الأبعاد في المنطقة تقوم على سلامة دماء جنوده في خارج حدوده مهما كان الثمن اولا و أمن اسرائيل ثانيا وصدارة الدولار زعيما على كل انواع العملات في العالم الغربي والشرقي ثالثا ..

وهذا البراني الخارجي سوف لن ينسحب من العراق طالما ان بوصلته الثلاثية تعمل دون خسارة دم جيوشها الغازية او دون خسارة الدولار لزعامته ودون تعرض اسرائيل لخطر المقاومة .

ان البراني الخارجي سوف لن يجعل من رأسماليته تغادر توحشها مستخدما اساليبه الخشنة والناعمة لتقطيع شريان المقاومة وتخريب الدول الوطنية وعرقلة مسارها نحو الاكتفاء الذاتي الغذائي والدوائي والمعرفي لتبقى تراوح إلى الخلف المتخلف تتذابح تنوعات كل دولة وطنية قوميا ومذهبيا ومناطقيا لتبقى قوة البراني الغازي تتعاظم متغذية على قدراتها من جهة وعلى ضعف الدول الوطنية واضعافها من جهة أخرى ..

وهذا يعني بالنسبة للعراق وللدول الوطنية في المنطقة ان البراني الغازي سوف لا ينسحب بجيوشه ولا يغادر توحشه بقناعته ولا مناص من انسحابه الا مضطرا عندما يغادر الجواني الوطني عيوبه ويحسن استخدام بوصلة ادلجة الوطنية التي لا تفرط بمعادلة الاستقلال والديمقراطية معا .

و ادلجة الوطنية هدف لم نصل اليه بالفوضى لأن مشروع الفوضى في المنطقة و منها العراق ماركة مسجلة لزعيمة الرأسمالية المتوحشة ولن نصل اليه بالانقلابات لأن هذا مشروع ماركة مسجلة لشلة زعامة الرأسمالية المتوحشة .. بل ربما نصل اليه بنتائج قارب الانتخابات القادمة ..

(2)/26

لا ديمقراطية بدون سيادة والعكس صحيح

ا.د عامر حسن فياض

في العراق لا يستقيم وطن ولا تتشكل دولة من دون السير في عجلة السياسات التي تنتقل بالعراق من كيان او كيانات سياسية ما قبل الدولة إلى عراق الدولة الوطنية.. وكيما يتشكل عراق الدولة الصح فإن كل تحول ديمقراطي فيه ينبغي ان لا يفسر إلا بوصفه مسارا أدواته تعددية حزبية وتحالفات سياسية؛ لأن الديمقراطية من حيث المبدأ ليست عقيدة نناصرها مقابل من يناهضها، ولا هي مذهب نقدسه مقابل من يدنسه، ولا ايديولوجيا نتقاتل من اجلها ضد من يتقاتل ضدها، ولا هي آلية نتوسل أدواتها لنتسلق السلطة مرة ونتخلى عن أدواتها مرة أخرى كي لا ننزل عن منصات التسلط. بمعنى آخر، إن الديمقراطية منظومة فكر وممارسة متكاملة تضم وتؤطر التنوعات وتعمل ضمن حركة تحالفات ومسارات تحسن إدارة التنوعات، وعلى أساس ذلك فإن تلك المنظومة الحركية لا يمكن أن تكون جزءا من نشاط حزب سياسي ولا يمكن أن تجيّر باسم حزب، ولا يمكن أن تكون ملحقة بحزب ولا واجهة جانبية او خلفية لحزب. وفي سياق استكمال مواصفات العراق الصح نقول إن هذا العراق هو عراق الدولة وليس عراق ما قبل الدولة... وعراق المصلحة الوطنية، وليس المحاصصة الجهوية.... وعراق الديمقراطية المؤطرة بالاستقلال الوطني، وليس عراق الاستقلال الملوز بالديمقراطية وليس عراق الديمقراطية المطعمة بالسيادة.... وعراق الاتحاد الصاعد للوحدة، وليس عراق الوحدة المعدومة الهابطة للاتحاد،

وعراق المسؤول الباني التكميلي، وليس عراق المسؤول الهدام التصفيري.... وعراق مأسسة المناصب لا تنصيب الأشخاص... وعراقٌ يخاف فيه الفاسد، لا عراقا يخاف من فاسد... وعراقٌ منخرط في قضايا العدالة والحرية، لا عراقا ينأى بنفسه عن قضايا العدالة والحرية لشعبه ولكل الشعوب... وعراق «نريد وطن»، لا عراق «نبيع وطن»... وعراقٌ يستحضر الماضي للتذكير بحسناته ومغادرة سيئاته، لا عراقا يسترجع الماضي ليعيش به ويعتاش منه... عراق أحياء يعمل لمستقبل أحياء، لا عراق أحياء يحكمهم أموات.. عراقٌ يعرف حكامه ثقافة الاستقالة، لا عراقا تعشش في عقول حكامه ثقافة الاستطالة... وعراقٌ يفهم التاريخ ويتفهم الحاضر ويعشق المستقبل، لا عراقا يعيش التاريخ ويراوح في الحاضر ويكره المستقبل.... وعراقٌ ينظر إلى تنوعاته من ابواب العراق الواسعة، وليس عراقا ينظر اليه من ثقوب تنوعاته الجهوية المذهبية والعرقية والمناطقية الضيقة... وأخيرا العراق الصح هو عراق التوأمة إن لم نقل عراق الزواج الكاثوليكي بين الاستقلال الوطني والديمقراطية على مستوى التعامل مع الخارج بعد أن يتطهر من وساخة الوجود العسكري الأجنبي بالرحيل عن أرضه عموديا وإلا سيكنس أفقيا. على أن يتلازم تحقق هذا الرحيل مع طلاق العراق الأبدي من المحاصصة المقيتة والفساد الوسخ على مستوى التعامل في الداخل.

(3)/26

نحو عقلنة السيادة217

ا.د. عامر حسن فياض

إن اطروحة السيادة بقضها وقضيضها، بأسئلتها واجوبتها هي اطروحة انقسامية الفهم والتفسير بين من يقدسها ومن يشيطنها، وكي تكون السيادة اطروحة او مشروعا او مبادرة معقلنة ينبغي أن تفهم فهماً موضوعياً لا ذاتياً و تاريخيا لا عابرا ونسبيا لا مطلقا وهادئا لا منفعلا وصابرا لا مستعجلا .

إن اطروحة السيادة تشير إلى أن المشروع السيادي المعقلن هو منظومة مشروع تاريخي حي ومتحرك

217 جريدة الصباح

ومن الخطأ أن تتوقف اجراءات العمل لإنجازه والتنظير له عند التفسير البوداني المنظر والمؤسس له والمتمسك به كسلطة مطلقة على البلاد والعباد وكذلك من الخطأ أن تتوقف تلك المنظومة عند التفسير الغربي الرأسمالي العولمي المتوحش الداعي إلى التفريط بالسيادة، فالملاحظ أن التفسير التقليدي للسيادة ينتهي بالسلطة إلى التفرد والتسلط والتحكم بحقوق وحريات المواطن بحجة حفظ حرية واستقلال الوطن، ويقابله التفسير الرأسمالي المتوحش في زمن العولمة التي تعمل بهدف تقزيم الاوطان وبتبعيتها لهيمنة وتغول سلطة قانون القوة على حساب قوة القانون.

والسيادة بعيداً عن المثالية وقريبا من الواقعية هي سلطة إرادة حرة مقتدرة ومستقلة لا يمكن فرضها والتعسف بها في الداخل الوطني ولا يمكن تجاهلها او تجاوزها بالانصياع لإرادة الاجنبي .ان عقلنة المشروع السيادي تحتاج إلى مغادرة سوء الفهم وتصحيح تعامل العقل السياسي المشرقي غير المركب وغير التفاعلي مع السيادة، وسوء الفهم متولد عن الخطأ الدارج في تفكير هذا العقل الذي انشغل بالاستقلال واهمل الديمقراطية وهذا سوء فهم للسيادة ويقابله سوء فهم آخر لعقل سياسي منشغل بالديمقراطية ويهمل الاستقلال، بينما العقل السياسي السليم هو الذي يجعل من المفهومين (الاستقلال والديمقراطية) متلازمين وبهذا التلازم ستكون السيادة اطروحة معقلنة تغادر الانقسامية وتبتعد عن القداسة وعن الوصف الشيطاني العولمي المعاصر لها لأن الاطروحة المعقلنة للسيادة ستجعل منها مشروعا غير يابس وصلب على الطريقة البودانية من جهة، ومشروعا غير سائل كما تريده رغبات واطماع عصابات العولمة الغربية غير البريئة من جهة أخرى . وهكذا ينبغي أن يدرك العقل السياسي العراقي اسئلة و اجوبة السيادة، بوصفها مبادرة عاقلة ومعقولة يتلازم فيها الاستقلال مع الديمقراطية، لأن الاستقلال بلا ديمقراطية يجعل من السيادة ناشفة وان الديمقراطية بلا استقلال تجعل من السيادة سائلة وسائبة ومستباحة.

27/ (1)

مفهوم السيادة

ومقاربة (الاسد والخروف)!!

الاستاذ مازن صاحب

في ندوة حوارية عقدها ملتقى بحر العلوم لمناقشة الأفكار الواردة في كتاب صدر عن معهد العلمين ومركز بحر العلوم حول أزمة السيادة الوطنية العراقية.. طرح استاذنا الدكتور عامر حسن فياض مقاربة مهمة جدا .. نتبهت إلى التورية في معطيتها حين اشار إلى ان الدولة لا يمكن ان تكون بقوة (خروف) في الداخل وتسعى للتعامل مع الخارج بقوة (أسد)!.

ومع حلاوة وطراوة التورية في هذه المقاربة ..الا ان الحقيقة النظرية المطلقة تبقى مجرد افكار تحتاج إلى استراتيجية دولة عليا ثم سياسات عامة شاملة ثم برامج عمل تطبيقية يمكن ان تجعل (الخروف) اسدا!!. كيف يمكن التعامل مع هذه الفجوة في الواقع العراقي ..؟؟.

اذا كان الأغلبية الغالبة من الكفاءات الأكاديمية والمثقفة تؤكد في تحليلاتها على ان كيان الدولة ما بعد ٢٠٠٣ قد ورث مشكلات كبرى منذ ١٩٥٨ وان ما وضع في الدستور العراقي بحاجة إلى تغيير جوهري .. فإن وسائل ادارة هذا التغيير اما ان تكون بثقافة انتخابية للتغيير عبر صناديق الاقتراع .. او انها ستكون مثل او أقوى من مظاهر العنف الشعبي ما في ١٩٥٨.. فهل تعتقد اي قوة سياسية او مجتمعية انها يمكن ان تواجه غضب الجياع؟؟

الجواب ربما يكون من وجهة نظر أخرى في استعارة لمقاربة استاذنا الدكتور عامر حسن فياض ان جميع هذه القوى تتعامل مع الخارج الإقليمي والدولي بسلوك قطيع (الخراف) فيما تتعامل مع جياع الشعب بعقلية الاسود .

وهذا الانفجار العشوائي المتوقع والذي يحاول كثير من القوى السياسية ترقيعه او حجب الحديث عنه بغربال الأفكار المنقمة.. حين يشتد اوارها ويفور التنور ..هل ستكون هناك مرجعيات مجتمعية او دينية قادرة على الاتيان يغير قيادة فورة الغضب الشعبي.. ولنا ان نتذكر خطاب المرجعية

الدينية العليا في احتجاجات تشرين اليس انتهت باستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي ..وكانت تصف المتظاهرين باجمل العبارات ..فعلى من تعتمد هذه القوى ..بعد ان انتهى حال مجلس النواب إلى التشابك بالأيدي بسبب الفساد .

لذلك هي دعوة ان لا تبقى الأغلبية الصامتة تلاحق سراب السيادة وهي تتجول في كروبات التواصل الاجتماعي تنتقد بنقمة مفاسد المحاصصة ..بل عليها استغلال الفرصة الاخيرة في أكبر تحشيد للانتخابات المقبلة بعقلية التغيير المنشود سلميا .. لان حدوث طوفان الانفجار ..سيعيد العراق إلى منطقة رخوة ..تتعامل مع العراق بوثائق التاريخ وليس بحقائق الواقع .. ومن يريد بقاء العراق تاريخ وحغرافية عليه التفكير بعقلية الاسود وهو يقف امام صندوق الاقتراع في الانتخابات المقبلة ..ولله في خلقه شؤون.

(2)/27

مواطنة دستورية ام مواطنة التكليف الشرعي

الاستاذ مازن صاحب

اضحك مليا حين اطالع تعليقا على تغريدة السفير الامريكي عن احداث الناصرية من قبل قيادي حكومي سابق بقوله(وين جماعة السيادة لو بس ذيج الدولة) واراجع إجابات السادة رؤساء الوزارات ومجلس النواب على تساؤلات السيادة في مؤلف صدر عن معهد العلمين ومركز بحر العلوم للحوار.. فأجد ان كل مسؤول عراقي عدا السيد عادل عبد المهدي قد فهم الاجابة على هذه التساؤلات بكونها مجرد توثيقا لنشاطاته ومواقفه خلال فتره توليه زمام المسؤولية وكذلك فعل الكثير من الخبراء الأكاديمين والمثقفين بالتغرض لهذه الإجابات فقط من وجهات نظر تغيب عنها الهوية الوطنية لعراق واحد وطن الجميع

لكن الملاحظ ان الاخ ابا امل (عادل عبد المهدي) تناول مفهوم الهوية في معرض التعريفات التي ذكرها عن السيادة لتأصيل مفهوم المواطنة دستوريا بموجب القانون الوضعي لسيادة الدولة مقابل مفهومي البيعة والتقليد القافز خارج الحدود الوطنية لسيادة الدولة كما هو حال الدولة

القومية في الاتحاد الاشتراكي الناصري وحزب البعث العراقي او السوري.. قافزة على حدود السيادة الوطنية.

في هذا الإطار لابد من طرح التساؤلات الاعمق للخروج من مستنقع تغيبب تطبيقات السيادة الوطنية.. من بينها...

هل سيادة الدولة الوطنية بموجب الدستور العراقي النافذ تجرم علاقة المواطن حسب تكليفه الشرعي بحالتي البيعة والتقليد مع احزاب وحكومات اجنبية ام لا ؟؟

السؤال الثاني هل الحفاظ على هوية الأمن الوطني العراقي تتطلب استراتيجية دولة تحدد بوضوح ودقة هوية عامة شاملة تندرج تحتها كل الهويات الفرعية ام ان نظام المحاصصة هو الأفضل في ادارة الدولة ؟؟

السؤال الثالث ..كيف يمكن تحليل اصحاب المصلحة المجتمعية لادارة سيادة الدولة بما يمنع هذا السفير او ذاك من التدخل في شؤون الوطن بتصريح صحفي مثير للجدل..بل والانكى كيف يمكن ان نتعامل بإختلاف اصحاب المصلحة المجتمعية في وجهات النظر لدول الجوار والدول التي لها تأثير دولي على العراق بشكل واضح مثل الولايات المتحدة الأمريكية او حلف الناتو مقابل اختلافات واقعية بين هذا التأثير وتأثيرات دول إقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية وحتى مصر؟؟

الاجابة على هذه التساؤلات تتطلب اولا ومن الفعاليات المجتمعية التي اوصفها باهل الحل والعقد وتتضمن النخب والكفاءات الأكاديمية والمثقفة وزعامات القبائل العراقية ومرجعيات الدين بالمذاهب الإسلامية والمسيحية والاقليات الأخرى.. ان تعتمد حواجز تاطير للهوية الوطنية العراقية الجامعة ..فالعراقي بموجب الدستور وما فيه من مواد تلتزم بكون ثوابت الدين الإسلامي والاتفاقيات الدولية ومباديء الديمقراطية تمثل مصادر التشريع .. تجعل القانون النافذ لاسيما قانوني الأحزاب والانتخابات يتعامل مع مفهومي البيعة والتقليد بكونه خروجا عن الالتزام الدستوري بالمواطنة العراقية .. وخرقا لسيادة الدولة العراقية .. فيما واقع الحال لم يستطع عراق ما بعد ٢٠٠٣ التعامل مع هذين المفهومين بهذا الشكل وهكذا ظهرت مبايعة داعشي مقابل

ولاية الفقيه وعمقت الفجوة في أزمة السيادة الوطنية العراقية.. من دون ظهور فتاوى دينية او من المحكمة الاتحادية تحدد المسافة بين رجل الدين او الحركة السياسية الإسلامية او القومية خارج حدود العراق وبين خرق المواطن العراقي لسيادة دولته؟؟..

وهناك عدة حلول يمكن الأتفاق عليها في عراق الامس واليوم والغد .. في توصيف قانوني يعيد صياغة قانوني الاحزاب والانتخابات بما يجعل الفكر السياسي واحزابه خارج حدود السيادة الوطنية مرفوضا بموجب العقد الدستوري الضامن لوحدة العراق .. والا فما الحاجة اصلا للدستور وتطبيقات الأحزاب والانتخابات تتجاوز سقف السيادة الوطنية .

وربما سيربط البعض ممارسة الحرية الفكرية مقابل هذا التوصيف القانوني المقترح .. لكن الحرية الفردية لاضرر ولا ضرار في الامة والمجتمع .. وحين يقع الضرر على اصل سيادة الدولة .. تتقدم حتى في المذاهب الإسلامية وثوابتها بموجب الدستور العراقي ..تتقدم مصلحة الدولة على مصلحة الفرد او المجموعة الصغيرة.

وهذا يحتاج إلى فتاوي دينية متعددة الأطراف للتميز بين حدود تكليف المواطن بموجب الدستور النافذ وبين التكليف الشرعي بمفهومي البيعة والتقليد خارج حدود السيادة.. عندها يمكن تعريف المواطن بانه ذلك الذي يحمل الهوية الوطنية العراقية بموجب الدستور العراقي وله كل الحقوق والواجبات حسب القوانين النافذة .. واعتبار اي تروبج لافكار او احزاب غير عراقية مخالفة للقانون وتعد جريمة خيانة عظمى تخرق الأمن الوطني.

ولا اعتقد اي من طرفي احزاب امراء الطوائف السياسية بمفهومي البيعة والتقليد يمكن ان يتقبلون مثل هذا النص الحاكم في تجريم هذه الاحزاب وهي تمثل اليوم نموذجي (الجوكرية والذيول) من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .. لذلك سيبقى مفهوم السيادة الوطنية العراقية مغيبا ولا يمكن لا كتاب او ندوة حوارية أكاديمية الاتيان بما يمكن ان يداوي علة السيادة العراقية.. الا من خلال اثارة مثل هذا النقاش لاعتماد مبدا المواطنة الدستورية مقابل رفض مواطنة التكليف الشرعي بمفهومي البيعة والتقليد..

اما مفهوم التعامل مع قوات اجنبية .. فيطرح تساؤلات أخرى في مقال لاحق .

(3) /27

- ما بعد الاحتلال .. ماقبل التحرير

الاستاذ مازن صاحب

في مقال سابق تناولت مفهوم السيادة الوطنية العراقية في مثلث (الوطن -الشعب -السيادة) وناقشت بوجهة نظر متواضعة الفارق بين هوية المواطنة الدستورية مقابل هوية المواطنة وفق التكليف الشرعي بمفهومي البيعة والتقليد .. ولاستكمال مناقشة ردود السادة رؤساء مجلس الوزراء والنواب في دورات سابقة عن سؤال طرح في كتاب أزمة السيادة من اصدارات مؤسسة بحر العلوم عن تاثير الواقع الإقليمي والدولي.. الملاحظات الأساسية حول هذه الإجابات تتمحور في الاتي :اولا : غياب مفهوم هوية المواطنة الدستورية ونفاذ القانون على المسؤولية الجنائية للتعامل مع دول إقليمية ودولية خارج إطار سيادة الدولة العراقية.. وهذا بحد ذاته مثلبة كبرى كانت تتطلب من مجلس النواب ومن الجهات ذات العلاقة على مستوى الأمن الوطني ناهيك عن المؤسسات الأمنية من بلورة مجموعة إجراءات تفصل بين تعامل قوات الاحتلال الامريكي وشركاه وبين المؤسسات التشريعية..فنقل السيادة لحكومة علاوي ليست مجرد مراسيم بروتوكولية ..بل كانت تتوجب نفاذ إجراءات واضحة وصريحة ومفهومة من جميع الأطراف لحدود العلاقة بين القوات الأميركية وبين اي مواطن عراقي . .. وهذا ما لم يحصل على الإطلاق.

ثانيا: في افتتاحية نشرها السيد عادل عبد المهدي ضمن الإعداد الأولى لصحيفة العدالة كانت افتتاحية لافتة في صميم هذا الموضوع عنوانها (ديفاكتو) ذهب فيها إلى أهمية التعامل مع قوات الاحتلال كحقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها .. ونصح ان يكون هذا التعامل بما يؤكد تلك الحدود التي ذكرتها اعلاه .. فاذا كان التعامل المطلوب مع قوات الاحتلال في الأشهر الأولى ما بعد نيسان ٢٠٠٣ بهذا العمران السياسي والاقتصادي وما يمكن أن ينتج مجتمعيا ..كيف يمكن ان نتعامل مع هذه القوات اليوم وغدا ؟؟

ثالثا: من خلال مطالعة الإجابات الواردة عن سؤال حول التأثير الإقليمي والدولي.. لم الحظ مثل هذا الهاجس العمراني في بناء الهوية الوطنية للسيادة العراقية .. بل أكثر ما طرح لا يتعدى فكرة

تبرئة الذمة من نتائج مدخلات قد تبدو غير مناسبة لمخرجات يمكن ان توصف بكونها خطيئة وقعت فيها ممارسات حزبية انتهت إلى هدم هوية السيادة الوطنية العراقية بمصطلحي(الجوكرية والذيول) بما عمق الفجوة في بنيان الهوية الوطنية برمتها وحبطت امال الدعوة لعراق واحد وطن الجميع لاسيما بعد انتصار الدم العراقي على فلول داعش الإرهابية ..فبدلا من ترميم جسور الوصول لما قطعه وجود قوات الاحتلال بعد تزكية الدماء السخية ..اعيد وكرر استخدام مصطلح(أبناء الطلقاء) لتدمير شواهد تلك الدماء بمصالح امراء الطوائف السياسية بمفهومي البيعة والتقليد على حد سواء!!

رابعا : اذا كان لابد من التعامل مع وجود قوات الاحتلال كحقيقة واقعة.. كيف يمكن التعامل معه اليوم وهم في للعراق بطلب رسمي ؟؟

ربما يأتي الرد بوجود قرار برلماني بالأغلبية بخروج هذه القوات.. لكن تعليق رئيس مجلس النواب على هذا القرار سحب عنه غطاء الهوية الوطنية الشاملة الجامعة وجعله محشورا في عقدة منشار المواقف الإقليمية.

لذلك ليس بالإمكان ازالة اثام الاحتلال من دون وضوح الحدود الفاصلة لهوية المواطنة الدستورية التي تلغي اي نوع آخر من الهويات العابرة لحدود السيادة العراقية..عندها فقط يمكن التعامل مع مرحلة ما بعد التحرير .. والا سيبقى السؤال دائرا عن مواجهة الاحتلال وليس عمران النفس والذات ما قبل التحرير وشتان ما بين كلا النوعين !!

(4)/27

الدعوة للحوار الوطني ..وتحليل اصحاب المصلحة المجتمعية

الاستاذ مازن صاحب

استغرب تكرار الدعوات للحوار الوطني بين فعاليات المجتمع العراقي..ولعل آخرها وليس اخيرها دعوة رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي ..سبب هذا الاستغراب ان وزارة الحوار الوطني ..ومن بعدها مكاتب ولجان وزارية وبرلمانية بذات المعنى ناهيك عن مؤتمرات عقدت

بمساعدة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ..لم تصل حتى اللحظة إلى تلك الحلول المنشودة في تأسيس عقد اجتماعي دستوري يلتزم به جميع اصحاب المصلحة في المجتمع العراقي .

وهذا يستلزم قدرات مبتكرة ومتوافقة مع الذات والأفكار لادارة هذا التحليل ثم الحوار كمدخلات صحيحة ..لان واقع العراق المتنوع واثقال معضلات موروثة يتطلب التحليل الحيادي لاصحاب المصلحة المجتمعية في أبرز النقاط التالية على سبيل الحصر لا الجمع ومنها

اولا : لان ما ذكر في متن الدستور العراقي لم يبلور حالة احادية في النظام السياسي من حيث كونه اسلاميا ام ديمقراطيا ودمج بين كلا الحالتين يتطلب ان يكون الحوار تحت خيمة كلاهما ..فلا نظام بثوابت الدين الإسلامي الا من خلال تطبيقات النظام الديمقراطي بقيمه وسياساته المعروفة في ادلة عمل دولية يخضع العراق لمعايير القياس على وفق تطبيقات معروفة في الحكم الرشيد .. وعدم اتخاذ هذه الخيمة في مدخلات اي حوار وطني انما تعني ديمومة نظام مفاسد المحاصصة بكل اثامه.. وعدم منح الاعلوية لما اتفق عليه في محاضر اجتماعات اللجنة المكلفة بصياغة الدستور ..تستلزم الدفاع عن تغييرات جوهرية في متن الدستور النافذ.

ثانيا : في الواقع القانوني الوطني والدولي كان دخول القوات الأميركية احتلالا لبلد بحدود سيادية معروفة .. اما انكشاف التدخل الاجنبي في شؤون البلد بوجود وكلاء محليين عن مصالح إقليمية تتجاوز قانون التمثيل في الهوية الشخصية للمواطنة العراقية .. يحتاج اول مثابات الحوار المطلوب لفهم وتحديد الولاء والبراء لسيادة الهوية الوطنية العراقية من عدمه ..اما ان يكون المتصدي لسلطان الحكم متعدد الولاءات فتلك فرية دستورية تحتاج إلى حكم قاطع يفصل بين الميول والاهواء العقائدية وحتى الحزبية وبين ادارة السياسات العامة للدولة.

ثالثا: في الاتفاق الوطني على اعلوية الدستور ..لابد من اتفاق وطني اخر على الاستراتيجية العليا للدولة وتحديد الإطار العام للسياسات العامة لاي حكومة واعتبار الالتزام بهذه الاستراتيجية العليا للدولة نموذجا للالتزام باحكام الدستور العراقي النافذ .. والاخلال بها جريمة خيانة عظمى تخرق الأمن الوطني.. ويمكن تضمين الاستراتيجية العليا للدولة حلولا لكل ما يختلف عليه في تحليل اصحاب المصلحة المجتمعية لادارة سيادة الدولة العراقية.. من خلال تفسير

استراتيجي للنصوص المختلف عليها مثل قانون النفط والغاز ..او تنازع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والاقاليم او المحافظات وعبر آليات الحكم الرشيد التي تقيس إنجاز الأهداف وتحليلها على مستوى تطبيقات الاستراتيجية العليا للدولة .. عندها لن يكون البرنامج الحكومي يخالف قانون الموازنة العامة ..ولا استراتيجيات فرعية للتنمية المستدامة تخالف مفردات عمل البرنامج الحكومي..لان جميع السلوك السياسي والاقتصادي انما يقع تحت قياس الالتزام بالاستراتجية العليا للدولة.. والتي يمكن ان تصمم خطط التنمية المستدامة بثلاثين عاما مقبلة او اكثر.. هكذا يكون الحوار الوطني على قاعدة المساواة بين المنفعة العامة للدولة العراقية.. وبين المنفعة الشخصية للمواطن العراقي/ الناخب.

رابعا: اذا كان الأغلبية الغالبة من قوى تتصدى لسلطان الحكم تتحدث اليوم عن الإصلاح الشامل من خلال الحوار الوطني ..فمن ياترى يقف بالضد من ذلك ولماذا؟؟

في اي تحليل لاصحاب المصالح..يمكن فرز عدة نماذج . منها:

* المنتفعين من مفاسد المحاصصة والذين يرفضون قاعدة الكشف عن ذمتهم المالية ما قبل ٢٠٠٣

* جمهور من المنتفعين بسبب قوانين العدالة الإنتقالية ولذلك ما زالت هذه القوانين تتفاعل مجتمعيا سلبا وايجابا

*جمهور من الساعين للانتفاع من حالة الفوضى غير الخلاقة ..لعل وعسى يتغير وضعها بتوظيف فتات مفاسد المحاصصة ..لعل وعسى

* جمهور ممن تم وضعهم في مناصب الدرجات الخاصة وسقوط مفاسد المحاصصة انما يعني خروجهم من هذه المناصب ..لذلك يتحدثون عن أهمية الإصلاح الشامل فيما يطبقون العكس تماما

.* جمهور الأغلبية الصامتة الرافض لمفاسد المحاصصة واللاهث وراء سراب السيادة لعله يحصل على وظيفة حكومية

.* جمهور ما اصفه ب(حزب القنفة) الناقد فقط للتنفيس عن تلك الضغوط المعيشية وعند توفرها يصمتون لذلك ارتفعت الاصوات ما بعد تخفيض قيمة الدينار وخلال ايام الحظر الصحي

.* جمهور وعاظ مفاسد المحاصصة الذين يسعون لترويج ما مطلوب على طول الخط ..فما هو مقبول اليوم عند حزب كذا يمكن يصبح العكس تماما عند ذات الحزب غدا .. والاخطر في هذا النمط من له القدرة على خلط الأوراق حتى يهدد أجندة الحزب ذاته ..لذلك تجدهم يتنقلون بين حزب واخر حسب الطلب.

* جمهور الفعاليات المجتمعية مثل الكفاءات الأكاديمية والمثقفة وبعض الزعامات العشائرية وشخصيات دينية .. تبحث عن حلول لكن جهودها مبعثرة ما بين ميول واتجاهات عقائدية وبين مخاوف من الاشتراك في العمل الحزبي

.خامسا: كيف يمكن عقد الحوار الوطني بين كل ما تقدم ؟؟؟

لا اعتقد الدعوة للحوار وحدها تكفي لتصميم نموذج معياري وطني كوثيقة إصلاحية يمكن طرحها من جهة اعتبارية مثل السيد رئيس الجمهورية .. بمشاركة واجهات مجتمعية كبرى مثل المرجعية الدينية العليا للسيد السيستاني في النجف الاشرف وممثلية الكلدان في العراق والعالم بشخص الكاردينال لويس ساكو .. بما يمكن لمثل هذه الوثيقة ان تستقطب اصحاب المصلحة المجتمعية لتكون مخرجات هذا الحوار... مدخلات صحيحة للاستراتيجية العليا للدولة .. وحلولا للكثير من مفردات التنازل عن سلاح منفلت وتساؤلات الهوية الوطنية الدستورية ..عندها يمكن للجميع الجلوس على طاولة حوار منشود للاتفاق الوطني على سياسات مطلوبة ..في عراق واحد وطن الجميع .. اما تكرار الدعوة للحوار الوطني... فهو تأكيد على فشل ما مضى وعدم احترام ما التزمت به اطرافه .. عسى ان تصل الأفكار والتطبيقات إلى اهل الحل والعقد ..لعل وعسى ويبقى من القول لله في خلقه شؤون!!!

(28)

ضوء كاشف على ندوة السيادة والمصالح الوطنية

عمار البغدادي/ كاتب وباحث

كانت فرصة استثنائية ان نطل على هذه "القضية" المختلف عليها وان نلقي الضوء الصادق على ارضياتها وان لانجامل على حساب الحقيقة الكأمنة في النفوس والحقائق الواقعة على الارض.

أكدت في مداخلتي ان مفهوم الاممية الذي طبع افكار التجربة الاسلامية الحزبية العراقية السابقة لم تكن دقيقة حتى على مستوى التفكير الاسلامي فلم يكن مطلوبا منا نحن المشتغلين في الحركيات الاسلامية قبل 60 عاما ان نكون امين في عملية الإصلاح الاجتماعي والحضاري والقيمي بالاسلام قدر ما كان يفترض بنا ان نكون اقرب إلى شعوبنا واوطاننا ومجتمعاتنا المحلية ولم يكن مطلوبا منا ان نكون مشغولين بهموم خارطة "الثورة الاسلامية " ومشروع التغيير الحضاري الممتد من طنجا حتى جاكارتا' كنا نعتبر الوطنية على ضوء قواعد السلوك الحزبي سبة.!

وحين داهمنا اعصار الثورة الاسلامية في ايران وكلمات الشهيد الصدر الاول الدالة على الذوبان بالامام والثورة كما ذاب في الاسلام اغلقنا الباب نهائيا على مفهوم الوطن ومنحناه هدية للمشروع القومي والبعث وصدام حسين واخذنا الوطنية وتمسكنا بها شعارا ولازلنا كذلك ولن تأتي طبقة سياسية قدمت جهود ١٠٠عام من الحركيات الاسلامية والوطنية لخصومها على طبق من ذهب كما قدمت تلك الطبقة بسبب اهوائها وملذاتها وسذاجتها وقلة حكمتها وتدبيرها .. الكثير منا نحن الاسلاميين العراقيين مرتبط إلى اعماقه بولاية الثورة الاممية على نفسه فيما الثورة الاسلامية اوقفت تسويق نموذجها الثوري "تصدير الثورة " بعد نهاية الحرب العراقية – الايرانية يوم ادركت ان عليها تقدير ضروراتها الاجتماعية والاهتمام بشبعها وانها بدأت تضعف امام هذه الحاجات والضرورات والملفات الاجتماعية والتنموية العاجلة بترجيحها القضايا الثورية ودعم حركات التحرر على حساب ملفاتها السيادية الداخلية.

ما وددت الوقوف عنده هنا واتمنى على الاخوة في الملتقى التركيز عليه هو اسقاط فرض القتال بالجبهة الاممية والعناية بمفهوم المصالح الوطنية والتركيز فيها وان ايران الحالية هي ايران الوطنية وليست ايران الاممية فلماذا نكون ملكيين اكثر من الملك نفسه ؟.

•اظن ان عودة الثورة إلى الطابع الوطني كان بفعل التحولات العسكرية والسياسية الداخلية وليست قرارا بالعودة الطوعية.. لقد حدثت ثورة خضراء قادتها فصائل وفئات اجتماعية وثورية كانت شريكة في بناء التجربة الاممية مثل مير حسين الموسوي رئيس الوزراء الاسبق ورجل الدين المقرب من الامام الخميني مهدي كروبي وعشرات المحسوبين على خط الثورة "الاصيل" لذا فان "الثورة" افادت من هذه التحولات واستطاعت بالحوار مرة واستخدام آليات الدولة مرة أخرى من احباط اكثر من محاولة لتحويل مسارها "الاسلامي " لكنها ادركت ان هذه التحولات مفيدة لجهة تعديل المسار وطنيا وتجنيب الثورة السقوط في مستنقع الحرب الداخلية والجمهورية شبح الانهيار امام خصومها في الداخل والخارج والتركيز على الهم الاجتماعي اولا.

•استطاعت الثورة حماية سيادتها بمعالجة الافات الاجتماعية والتفاهم على برنامجها النووي واستخدام كل الاوراق لجهة فتح ثغرات في جدار الأزمة الاقتصادية لايمانها ان جزءا مهما من المشكلة السياسية الداخلية ذا طابع اقتصادي يتعلق بلقمة العيش واجراء إصلاحات اقتصادية عاجلة.. اما الاممية التي ظهرت بعد انتصار الثورة فهي نشوة انتصار فكري وهزيمة ساحقة للشاه اكثر من كونها خط اصيل ورسوخ قيمي للفكرة.

•في الموضوع "السيادي " العراقي ان العملية السياسية لم تحدث اي انفراج في موضوعة التفاهم في مجمل خصومات العراق مع الدول المحيطة ولم تنجز اي شيء له طابع سيادي كأن تضغط لجهة اخراج تركيا من بعشيقة او اشعار انقرة انها دولة ذات سيادة ولاينبغي لها ان تتوسع مزيدا من الحركة العسكرية في الاراضي العراقية. في المعلومات ان الاتراك يتواجدون فوق 27 نقطة سيادية داخل الاراضي العراقية .!!

هذا يعني ان مفهوم السيادة هلامي غير مركزي مطاط يتوسع محليا كلما اشتدت الحاجة إلى المناكفات السياسية مع رئيس الوزراء والضرورة في بناء تصورات حزبية وسياسية قبل الانتخابات البرلمانية القادمة.!

السيادة هنا استخدام لفظي انتخابي وليست قضية وجودية في نظر احزاب السلطة.!

•وبسبب فشل احزاب السلطة الحالية ولشدة التنافس الانتخابي الاكبر في تاريخ التجربة السياسية الراهنة تضائلت فرص "السيادة الكاملة " ولا اظن ان العراق الحالي واحزابه التقليدية او التحول الحديث بعد حراك تشرين بصدد استعادة سيادته المسلوبة وترابه المنقوص وستبقى سيادته غائبة مادام الموقف السياسي الوطني الحقيقي غائبا ومادام الاربعة او الخمسة المسيطرون على مشهد المكون الشيعي وهم الأغلبية الانتخابية الحاضرة مصرون ان المدخل الموضوعي لتحقيق قفزة مهمة في المقاعد البرلمانية تعني المزيد من استخدام "السيادة" شماعة للتنافس الانتخابي وابتزاز رئيس الوزراء وكأن بعضهم وهو يشير إلى ضرورة بناء دولة قوية واستعادة هيبة الدولة لم يعرض الدولة والسيادة لاكبر اهتزاز كوني ووطني في 2014.!

كيف يمكن تحقيق مصالح الدولة وتحصين السيادة الوطنية من الاخطار والحرب الاهلية والمواجهات العسكرية ونحن مختلفون عليها ولايوجد تعريف واستقرار سياسي يستجيب لهويتها الوطنية في الداخل؟.. سؤال لايجيب عليه ساسة الإطار الشيعي الذين يصرون على تمثيل المكون رغما عنه في كل انتخابات برلمانية على خلفية اعتمادهم على المال السياسي والافادة من المظلومية التاريخية وهي معزوفة ماعادت تنطلي على الأغلبية الشيعية الصامت

عشت التجربة اللبنانية في التسعينات وماحدث ان حزب الله جنب الموضوع الداخلي حربه مع اسرائيل وأكد على لسان امينه العام وسلوكه السياسي والإعلامي اليومي ان معركته مع اسرائيل في الاراضي المحتلة ولن يرفع السلاح في وجه اي سفارة او مكتب دولي وحين حرر ارضه لم يعد السلاح هو الاهم بل عاد الهم الاجتماعي ورغيف الخبز والتنمية وتشكيل حكومة لبنانية حقيقية هو الهم الاول.

اعتقد ان المقاومة العراقية مطالبة بالعمل مع الحكومة العراقية التي شكلتها احزاب الساحة العراقية الداعمة للمقاومة لاحراز مبدأ حماية السيادة الوطنية من الخروقات الامريكية واستهدافاتها المستمرة من خلال وضع ستراتيجية وقواعد اشتباك جديدة تجنب رموزها القتل والاستهداف ورموزها السيادية في المياه والتراب والسماء الاستهداف نفسه .

ليس من المنطقي ان يكون للمقاومة رؤية في السيادة الوطنية مختلفة عن سيادة الدولة والحكومة ثم ينشأ هذا التصادم المخيف بين الدولة والمقاومة حول مبنى السفارة الامريكية لان الحكومة تعتبر السفارة جزءا من هيبة الدولة وسيادتها والمقاومة تعتبر السفارة جزءا من هيبة الدولة وسيادتها والمقاومة تعتبر السفارة احتلالا وتدخلا سافرا في الشؤون العراقية وارهابها ومحاربتها ومقاتلتها واستهدافها تكليف عقائدي في اطار الفكر الاممي الذي تشكلت على أساسه

في النهاية .. موضوع السيادة موضوع وطني تتداخل فيه كل الملفات الداخلية والإقليمية والدولية وتبقى السيادة الوطنية حالة سياسية واجتماعية سائبة بسبب هذا الجدل البيزنطي بين الحكومة والفصائل والحكومة والاحزاب السياسية.!!

(29)

حديث الوطنية

الكاتب ابراهيم العبادي

يقارن العديد من الباحثين والمختصين بين شخصية العراقي وشخصيات الاخرين من بلدان الجوار ، الذين يشتركون معه في الإنتماء الديني أو القومي ، ويلاحظون فارقا في تمظهرات الإنتماء لدى هذه الشخصيات ،اذ لايجد الاسلامي الايراني او التركي او المصري تناقضا بين ايديولوجيته الاسلامية مثلا وإنتماءه القومي ،فاعتزازه بوطنيته وقوميته تجعله يكيف هذا الإنتماء فكريا ، ولايقدم مصلحة فوق مصلحة بلاده ،بينما يُلاحظ على العراقي انغماسه في (المشاريع الكبرى)واستعداده للتضحية من اجلها ،وان كان في موقفه هذا (يخدش)وطنيته أو يزري بها ولايعيرها مكانة أو قيمة.

اندماج العراقي في الإنتماء العلوي (اعلى مرتبة) وترجيحه على انتمائه الوطني او المحلي ،باتت تطرح قضايا اشكالية ، بعضها حديث نسبيا وبعضها الاخر معاصر ، أبرز هذه الاشكاليات ، طبيعة ارتباط العراقي بدولته ووطنه نفسيا وسياسيا وعمليا ؟ويتفرع من هذه الاشكالية ،السؤال الأساس ،ماهو تعريف الوطنية بالنسبة إلى العراقي ؟هل ثمة تماهي أم انفصال وتمايز بين الإنتماء العلوي(الديني او المذهبي او القومي او الايديولوجي) وبين الإنتماء الوطني ؟ أو بمضمون اكثر صراحة ، اي الإنتماءات التي تحرك سلوكنا السياسي ؟.

تدير بعض الاوساط النخبوية حوارا ومجادلات متعلقة بالاشكاليات المشار اليها ، دون ان تصل إلى نتائج حاسمة ،والحسم متعذر هنا بطبيعة الحال ،كون العراقيين عموما يعيشون أزمة هوية ويختلفون في تعريفهم لذاتهم الجمعية ،وبسبب هذه الأزمة يضطرب السلوك السياسي وتتعارض المواقف والسياسات ، ويشتد الجدل على الاولويات ،فالعراق المتنوع مذهبيا وقوميا واثنيا ، والعراقي المتحزب بطبيعته حتى لو لم ينتم لحزب سياسي محدد ، يعتبر بيئة مثالية لنفوذ المشاريع الفكرية–السياسية الكبرى ذات الطابع الاممي (اعلى من الوطن ومصالحه) ، وتتعمق المشكلة حينما يحدث صدام وتعارض بين مصلحتين ،مصلحة المشروع الكبير والمصلحة الوطنية .وينقسم الناس تبعا لذلك ،ويتصاعد الخلاف لمستوى تهديد السلم الاهلي ، هذه القضية تعيد التذكير بمسؤولية الصراع الايديولوجي الذي منع بناء الدولة في العراق ،وأسهم بشكل كبير في تعطيل التعافي البطيء من المشكلات المزمنة في الاجتماع السياسي العراقي ،اذ تتحمل القوى اليسارية (الشيوعية) والقومية (بكل احزابها) والاسلامية العراقية النصيب الاكبر من المسؤولية ، عن حالة الاستقطاب الايديولوجي وتحويل قضايا المجتمع والدولة إلى لعبة افكار ومواقف ثنائية القيمة والجوهر ،استنزفت سنين طوال من عمر اجيال المجتمع ، واستهلكت روح الامة في (مشاريع وهمية)سقط بسبب القمع والصراع والعنف الذي فجرته ،مئات الالاف من العراقيين وتهدم العمران وضاعت أزمنة من التطور لاتعوض ،ولازالت الدائرة تدور ،دون ان يخبرنا أحد ماذا حققت ايديولوجيا الصراع هذه ،قيميا وماديا ؟ ،واي نتائج حصدتها لصالح مشروع (التقدم او الوحدة او النهضة بكل مسمياتها)؟

لقد ظل إنتماء العراقي للعراق قضية ثانوية أو مؤجلة ،طالما انه يجد ذاته في مشروع أكبر من الوطن ،مرة مشروع الاشتراكية الاممية ،ومرة مشروع الوحدة القومية العربية ،ومرة ثالثة المشروع الاسلامي الكبير ، وفي كل مرة تتجدد الانقسامات المحلية تبعا لمخرجات الصراع بين متطلبات ومقتضيات المشروع الاممي واستحقاقات المشروع الوطني ، ثم لاننته من تجربة حتى ننخرط في أخرى ،بمسميات جديدة .

إلى ماذا يشير هذا الانخراط المتسارع في كل هذه المشاريع ؟ ولماذا لانجد حضورا للمشروع الوطني في ثنايا هذه المشاريع الكبرى ؟

هذا السؤال يحيل إلى المنظومة الثقافية العراقية ،فلماذا يشعر العراقي انه معني بحماس بالأهداف الكبرى وينسى معها مصلحة بلاده وقومه أًو تؤخر هذه المصلحة لمراتب متأخرة ؟ ،ولماذا لايتطابق في هذا الموقف مع التركي او الايراني او الماليزي مثلا ،فهولاء وغيرهم تتماهى عندهم مصلحة بلدانهم ووحدتها واستقرارها وازدهارها مع شعاراتهم الاممية ومشاريعهم الايديولوجية ،فالاسلامي التركي تتقدم عنده مصلحة تركيا وأمنها القومي ،وكذا الايراني ومثله المصري ،فيما تتقدم مصلحة المشروع القومي او الاممي عند العراقي ؟

يتعين ان يعاد التفكير بهذه القضية وتطرح للنقاش الجدي المفتوح ،فلايكفي الادعاء بعلوية مصلحة الدين على مصلحة الجماعات المحلية او الاوطان الصغرى قياسا بالوطن الكبير ،وهل فعلا هناك وطن اكبر من الوطن الفعلي؟ وقضية مركزية اهم من مركزية الوطن في السلوك والفعل والعمل والإنتماء ؟.

الله اكبر
Babylon
Rotana
Bahr Alolom Forum

أزمة العراق سياديا
لجنة الاصلاح الاقتصادي
مبادرة السيادة الوطنية
٥ شباط ٢٠٢٢ م

حفل توقيع كتاب
أزمة العراق سياديا
أزمة العراق سياديا
2020 - 2004

أزمة العراق سيادياً
أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية
2020 - 2004
لجنة الاصلاح التشريعي
مبادرة السيادة الوطنية
٣ تموز ٢٠٢٢ م

أزمة العراق سيادياً
مبادرة السيادة الوطنية

أزمة العراق سياديا

كلية العلوم السياسية

برعاية أ.د مرتضى شنشول ساهي المحترم
ملتقى بحر العلوم للحوار حفل توقيع كتاب
ازمة العراق سياديا/ول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية في
رؤساء العراق ونظمه السياسية والاكاديمية)
سيادياً

Dr. Alalom Forum

الملخص

باللغة الإنكليزية

Iraq's Soverneigty and National Intersets

Iraq's Dialogue for exploring the relationship

Executive Summary

Translation of the Original Executive Summary(Arabic)

Editor

Dr Ibrahim Bahr Alolom

Bahr Alolom Forum

Under the patronage & support of

Bahr A-Uloom Foundation-NGO Iraq IZ 42071

E: info@bahralolomforum.com

www. bahralolomforum.com

Table of Content

Introduction

Roadmap for Iraq's sovereignty Crises project-executive summary by Dr. Ibrahim Bahr Alolom

Chapter One

Dialogue with His Excellency the President of Iraq

Chapter Two

The winning Research of the Iraq's Soverneigty and the National Interestes Contest

- Prof. Dr. Fikret Namek,Alalmain Institute
- Ass. Prof.Dr. Mithaq Manahi,Mosual Uniersity
- Ass. Prof. Dr Hazem Hamad Musa-Karbala University
- Dr. Ali Keht Jali's- Alalmain Institute
- Ms Somaya Ali Raheef

Chapter Three

Symposium and Seminars

a. The event of the Alamein - Najaf
    i. Dr. Zaid Adnan Mohsen
b. Bahr Al Uloom Forum for Dialogue - Baghdad
    i. Dr. Abdul-Hussein Shaaban
c. The International Book Fair - Baghdad
    i. Dr. Faris Haram
    ii. Dr. Ali Taher Al-Hamoud
d. The event of the University of Maysan
    i. Dr. Mortada Shanshul Sahi
e. Symposium of Salahaddin University - Erbil
    i. Dr. Jawhar Fattah Saee,

ii. Dr. Sabah Sobhi Haider,
iii. Dr. Muhammad Yas Khudai,
iv. Dr. Mowaffaq Adel Omar,
v. Dr. Qassem Muhammad Obaid

f. The event of the University of Mosul
   i. Dr. Tariq Muhammad Qassar,
   ii. Dr. Muhammad Yas Khudair
g. The event of Al-Mustansiriya University
   i. Dr. Khaled Abdel Ilah,
   ii. Dr. Qassem Mohamed Obaid
h. Symposium of Al-Nahrain University
   i. Dr. Ali Fares Hamid and
   ii. Dr. Amer Fayyad

Chapter Four

Virtual seminars on the relationship between sovereignty and interest and the internal challenges to them

a. : The Problem of the Relationship Between Sovereignty and National Interest,
   i. Prof. Dr. Hamid Fadel
   ii. Prof. Dr. Amer Hassan Fayyad
b. The different visions of political forces in national interests,
   i. MP Sami Al-Askari
   ii. Dr. Ihsan Al-Shammari
c. The variable and constant in sovereignty and the national interest,
   i. Dr. Naim Al-Aboudi
   ii. Dr. Khaled Al-Maeini
d. Societal Values and National Identity:
   i. Dr. Jassim Al-Halfi

e. Societal Diversity,
   i. Researcher Ibrahim Al-Abadi
   ii. Dr. Ali Taher Al-Hamoud

f- Symposium of the UIP to Review
   i. MP Rafe' Abdul-Jabbar

Chapter Five

Opinions and Readings in the Book (Iraq's sovereignty crisis)

Appendix

List of Contributors

Introduction

Roadmap for the sovereignty Crises project

Executive Summary

By Dr. Ibrahim Bahr Alolom

1) The Unique Sovereignty Document
2) The Roadmap for the first phase of the project
3) Dialogue Seminars and Outcome
4) Sovereignty and national interest
5) Political elite and the sovereignty initiative
6) Research centers and think tank in Iraq
7) Sovereignty Issue in the Iraqi Universities
8) The sovereignty contest
9) Dielouqe with the President of Iraq
10) Roadmap for the second phase of the peoject
11) Acknowledgment and appreciation

(1)

Iraq s Sovereignty Crises document

The book, Iraq's sovereignty Crisis, is the beginning of a project that finds a way to diagnose the challenges facing state-building, and searching for keys to resolve the Iraqi sovereignty crisis. we claim that it is a courageous and unique experiment in contemporary Iraqi political thought. It began in mid-February 2020, a year before the electronic version release in mid-February 2021.

Multi-pillar Approach

The document adopted a three-pillar approach**:**

First, The document investigated the Iraqi political experience for 18 years through the heads of the Iraqi executive and legislative authorities who succeeded in ruling after 2003. Starting with Dr. Iyad Allawi, Dr. Ibrahim Al-Jaafari, Mr. Nuri Kamel Al-Maliki, Dr. Haider Al-Abadi, and ending with Mr. Adel Abdul-Mahdi and the Speakers of Parliament Starting with Dr. Hajim Al-Hasani, Dr. Mahmoud Al-Mashhadani, Dr. Iyad Al-Samarrai, Mr. Osama Al-Nujaifi and ending with Dr. Salim Al-Jubouri.

The document discussed specific axes to explore the concept of sovereignty, both internally and externally, with the heads of the executive and legislative authorities. Internally, the document aimed to identify the nature of the current political system (i.e. national sovereignty and its relationship to the national interest). Externally, the document sought to discover the balanced relationship between the external interests and national sovereignty to dismantle it strategically.

Therefore, the document's overall goal was to become the backbone of the later stages of the project.

Second, The document was subjected to an elite Iraqi referendum, which earned it a conscious critical analysis, as various segments of the Iraqi people participated in this referendum, including political parties, academics, universities, research centers, media professionals, and activists—the project succeeded in providing an excellent critical view of the document.

Third, Promising academic media personalities responded by summarizing the ideas of the political and academic elites that participated in presenting the critical vision of the document in its various axes. At a later stage of the project, the Iraqi academic mind was moving forward with the initiative professionally. A specialized team from eight Iraqi universities gave recommendations and conclusions for the political experience and critical vision. The Alamein institute formed a specialized academic committee to find commonalities in the academic papers submitted by the universities team to unify its recommendations according to the methodology of mixing political experience and political thought. These recommendations were later called the "sovereignty initiative for academics." To be become the backbone of the second stage of the project

Dr. Abdul-Jabbar Al-Eis commented on the document and the critical methodology by saying: “this achievement is one of the most important projects in contemporary Iraqi politics and a cornerstone, which establishes a critical vision that will impact the upcoming method of thinking in state-building.”

The features of the sovereignty project (first phase) are:

1- Preserving its privacy, patriotism, and independence because it was created by Iraqi minds.

2- The sponsors dealt with all participants impartially and fluidly, so it was an honest space for opinions and discussions, even if it sometimes discomfort the sponsors. However, one of the requirements of purposeful dialogue is respecting the other opinions.

3- Avoid political and media outbidding and pointless debate.

4- shaping the Iraqi academic vision to take its place in correcting Iraqi politics within the context of constructive discussions.

5- Creating a new path that mixes the political experience and political thought, to discover and address the challenges in state-building.

(2)

Roadmap for the first phase

Despite the amount of work and follow-up the project received in its first documentary phase, its subsequent phases needed more effort to disseminate and promote the objectives. Dr. Amir Hassan Fayad said: “Iraq's Sovereignty Crisis is not a book but a project.” It is not limited to being a unique document that discusses the concept of national sovereignty and constitutes a qualitative addition to Iraq's political literature. Instead, the nature of the project extends throughout the Iraqi crisis, seeking to communicate with the various intellectual, educated, and societal segments to discuss the crisis with its various paths to find spaces for interaction. In addition, it monitors the paths directly and builds on them to correct the political experience with what it has.

So the book is not purely academic research. Rather, it is a project that uses Iraqi political thought to evaluate the political experience and find the political and societal interactions required to fix the imbalances of the experience, rationality, to arrive at a reform map in which everyone strongly participate, each in his/her position.

After the launch of the electronic version of the project, several political and academic figures and think tanks presented their proposals for subsequent actions to overcome falling into the unilateral vision's pitfalls and make the launch more dimensional and touch the Iraqi reality. So, to Open dialogue horizons, several were approached. The invitation letter stated: “Since the goal of the project is to consolidate the concept of sovereignty and open up dialogue horizons around it, we would be grateful if you would give us a short answer again on: First - how to benefit from the project outputs and recommendations to draw a practical roadmap, Second: Thinking about the mechanisms of searching for (the commons) and the foundations.

In this context, several (Iraqi think tanks and research centers) were approached to cooperate and benefit from their experience to create political horizons and an elitist wave regarding the initiative. Thus, the initiative will be a mainstay in strengthening relations, domestically, on

the one hand and Iraq's relation with the world on the other hand. Furthermore, it may result a national dialogue or a vision in the future to draw the road map. Hence, We received dozens of responses, which were appreciated. They reinforced our vision for the Roadmap for the first phase, which was prepared and developed based on the collected proposals.

The action map to promote the initiative included the following axes:

- Bahr Al-Ulom Forum and the Alamein Institute continued to adopt the project because of their weight in political, academic, and social circles. The Forum was known for its targeted programs and projects for over a decade. The l Alamein Institute for Graduate Studies was known in academic and social circles for its professionalism and scientific means in the political and legal sciences.

- Create virtual seminars with various academic and political figures. Those figures have experience and acceptance in Iraq and abroad. The seminars are open to the public to monitor the extent of interaction with the received thesis.

- Meetings with political leaders to discuss the project, particularly the political leaders and parties holding the reins of power and the opposition represented by the new youth movement. Also, we asked these movements to submit papers in this regard.

- Communicate with research centers, syndicates, and professional associations to enhance their participation in the project and urge them to hold seminars away from political debates or media discourses to discuss the project's objectives.

- Launching dialogues in universities and institutes, starting from the Alamein Institute and passing through the Iraqi universities. Also, urging graduate students and teaching staff in faculties of law and politics to participate in the dialogue by discussing the project and participate with the launch of a research contest related to the project.

- Holding a large conference to honor the participants and elites supporting the project in its first phase, under the auspice of one of the

three authorities. The conference included a direct dialogue on national sovereignty, and coming up with a roadmap for the second phase of the sovereignty project.

Many thinkers, intellectuals, and activists presented a critical reading of the project in Iraqi newspapers, magazines, and social networking sites[1]. As a result, they have the credit and appreciation for enriching the vision and avoiding obstacles[2].

(3)

Dialogues on Sovereignty and the National Interest

The document revealed different visions of the concept of the supreme national interests among political leaders. The different views of prime ministers and even parliament speakers about determining the supreme interests of the state and the form of sovereignty give the impression that the keys to the solution are not unified. However, the keys depend to a large extent on personal positions and knowledge, which leads us to believe that there is no institutionalization in the work and integration of state institutions. Therefore, the problem of discrepancy in the vision of political leaders toward interests has become the main focus of the discussion in the upcoming dialogues. Professor Qassem Al-Janabi explained in his opening speech to the virtual seminars of March 2021: "the symposium is built on a set of questions directed to the participants and commentators: Who defines and achieves the interests of the state, what are the tools for achieving state interests, does the achievement of the national interest achieve sovereignty or vice versa? Does the concept of national interest differ among political forces? Is the interrelationship of Iraq's supreme interests with regional and international interests a violation of sovereignty or management of interests? do decision-makers

[1] Many writers and researchers participated, including Dr. Abdul-Hussein Shaaban, Dr. Amer Hassan Fayyad, researcher Hussain Darwish Al-Adly and Dr. Jassem Al-Halfi, and among political and media activists Dr. Khaled Al-Ma'ini, Mr Salem Mashkour, Dr Alaa Al-Khatib, and others, review chapter five of this book.

[2] Mr. Ali Al-Ghuraifi, editor-in-chief of Al-Muwatin Al-Baghdadi newspaper and executive managing the programs of the Bahr Al-Uloom Forum for Dialogue in Baghdad, he had great credit for communicating with political and media activists in monitoring the project, and to introduce the project and conduct dialogues

in Iraq advise about adopting the concept of sovereignty and its relationship to the national interest?"

The virtual seminars discussed the internal challenges facing sovereignty and national interest, including federalism, societal diversity, and national identity. The focus was on reviewing the external challenges of integrating the axes. The seminars' outputs constituted inputs for the subsequent steps. Simultaneously, The Forum adopted a flexible and interactive mechanism for hosting political and academic figures for these dialogues, following the principle of combining ideological and scholastic and mixing practical and theoretical applications. The Forum also relied on pairing up two generations of speakers and commentators so that the outputs would be closer to the societal reality.

The dialectic relationship

Through the first three episodes[1] dialogues and intense discussions were devoted to discussing the dialectic of the relationship between sovereignty and the national interest. It is possible to extract and clarify concepts, from the discussion, about sovereignty and national interest and its implications for the Iraqi situation in brief:

- Sovereignty in its complete form does not exist. sovereignty has been subjected to changes due to globalization, communications, and international humanitarian intervention. Moreover, due to diplomatic and international treaties and agreements, the state is no longer free to dispose of its internal and external affairs. Therefore, the concept of sovereignty has declined as a general phenomenon. Hence, sovereignty become a reflection to the power elements in international relations (i.e. what the state possesses in terms of Information and

[1] The first episode was entitled (The Dialectic of the Relationship Between State Sovereignty and the National Interest), in which Dr. Hamid Fadel and Dr. Amer Hassan Fayyad participated. It was followed by Dr. Sherwan Al-Waeli and Mr Salem Mashkour. The second episode was entitled "Variation of the visions of political forces in understanding the national interest" and participated in it: Dr. Ihsan Al-Shammari and Mr Sami Al-Askari, followed by Dr. Adnan Al-Sarraj and Dr. Adel Al-Ghurairi. The third episode was entitled (The Constant and the Changing in the National Interest), in which Dr. Naim Al-Aboudi and Dr. Khaled Al-Ma'ini participated, and it was followed by Dr. Sharwan Al-Waeli and Dr. Emad Muayyad Jassim.

technology). Nevertheless, all countries have the legal concept of sovereignty, while weak countries do not have the political concept of sovereignty.

- There is a correlation between sovereignty, democracy, and independence. sovereignty has its carriers, which are statesmen and not politicians. So here comes the importance of independence and democracy.
- There is no way for Iraq towards sovereignty except to strengthen the state internally and impose control over the entire Iraqi lands, limiting arms to the state, and for the state to speak on behalf of all Iraqis to achieve the unity of the internal political decision. Therefore, it will be manifested in the unity of the national discourse.
- External sovereignty is not possible without internal sovereignty. Sovereignty within the state is the basis for sovereignty with its outside. The citizens exercise centralized and stable sovereignty, and their convictions in a democracy are reflected in the state's external relations and are guaranteed by the provisions of international law as a basis for states' recognition of their existence. Practically, Iraq did not possess sovereignty, so its airspace, lands, and waters were violated (i.g. the absurd wars, the Safwan tent, maritime borders, United Nations resolutions, the economic blockade, the foreign occupation in 2003, and the foreign presence and influence).
- What undermines internal sovereignty and the national interest is the high-risk rate due to the absence of political will to make constitutional amendments and insistence on adopting the quota system and power-sharing. it might lead to the spread of financial and administrative corruption. Also, the weak role of the judiciary and accountability is another reason. The October protests also revealed that the governments, according to quotas, are also unable to provide job opportunities for young people, and safe living conditions for them, in addition to its inability to provide essential services. the crisis of the political system is structural and that the structure of sectarian quotas is the cornerstone of failure and disasters that befell the state. The absence of national movements possessing a political ideology that prioritize the states' interests, which will contribute to the absence of the national compass. In contrast,

the Islamic, communist, and nationalist intellectual movements have contributed to the consolidation of private ideologies instead of the national affiliation ideology.

- Deciding the supreme national interests must be based on the states' issues and study the commonalities by most of the citizens. Moreover, it requires restructuring the political system supported by national parties that believe in the political majority, consolidating the parliamentary opposition, and moving away from consensual democracy that spread sub-identities and sectarian and nationalist entrenchments. In addition, the national parties should propose a new political contract that guarantees the national interest represented in citizenship, security, good governance, respect for the rule of law, and political pluralism regulated by law.

Sovereignty and internal challenges[1]

When reviewing what the presidents of Iraq wrote and the comments of politicians and academics, it was clear that there are internal challenges facing the restoration of sovereignty. So, we will choose three models from the document to highlight part of the challenges. One of the leaders pointed out the importance of the social fabric in achieving sovereignty by saying: "sovereignty means representing the will of the nation, which needs a deep vision that understands the history and conditions of the country, and defines sustainable interests based on respecting the nation's fabric, not dismantling or transcending it." Also, a politician commented on the extent of the Societal division, which prevents the achievement of sovereignty. The Iraqi people today are divided against themselves in determining interests and sovereignty, as it is a heterogeneous society. The difference in the society may reach even partial cases. one of the academics points out the importance of national affiliation for leaders, by highlighting the relationship between those who make the political decision and what they believe in from the sense of

[1] The fourth episode was entitled (Community Values and National Identity), in which Dr. Jassem Al-Halfi and Dr. Adnan Sobeih participated, Dr. Ali Abbas Murad, Dr. Khaled Abdel-Ilah, Dr. Fikret Namik, and Dr. Majid Mohi Al Ghazi commented, and managed by Ammar Al-Baghdadi. As for the fifth episode, entitled (Social Diversity), writer Ibrahim Al-Abadi and Dr. Ali Taher Al-Hamoud participated in it, and Dr. Tariq Muhammad Kassar and journalist Mazen Sahib commented on it.

belonging and identity. this relationship has an impact on diagnosing interest and sovereignty from their viewpoint.

The Society Component

The idea of the components created an issue in the political community in Iraq. Hence, it favored the interests of the components away from the higher national interests and prompted societal polarization, the multiplicity of loyalties, and the multiplicity of schools of thought and ideology that absented the nation's interest. The idea of the components created a gap in the political system and led to the absence of a unified political decision, the absence of the national project, the weak commitment to the Constitution, the absence of political will to amend the constitution, the delay in passing laws that draw the form of the federal state, and the absence of serious settlements to resolve internal differences represented mainly by significant problems with the region.

Societal values

There has been a setback in the standards of social values and a setback in the framework of the national identity equation, so there is a need for a review. if this review was made after the departure of United States military presence in 2011, today we would be talking about a new equation within the framework of improving the Iraqi citizenship and national sovereignty. Moreover, the longer the review is delayed, the issue become more complicated.

Pillars of nation solidarity

Sovereignty remains a reflection of the strength of internal solidarity that supports nation-building, provided that political participation and economic support exist. the participation of all citizens in wealth to create social solidarity - and cultural participation - that is, everyone finds himself present in writing and making history, managing cultural difference makes the state an incubator of diversity and a preserver of group rights.

Absence of state philosophy

The absence of state philosophy in administration, legislation, and economics leads to legislative chaos, so it is necessary to emphasize the system's philosophy to be a compass in carrying out the necessary reforms.

Collective memory

Strengthening the concepts of sovereignty and national identity requires societal memory, practices, attention, and procedures from the state. Furthermore, the memory should be based on the communalities and include the most significant possible number of people.

Guardians of memory

Iraq needs memory guardians of the Iraqi heritage. Memory plays a role in reviving and strengthening national identity. When Iraqis search for an identity that brings them together, they return to the civilizations of Sumer and Babylon. The people need educational and cultural programs to get out of the circle of historical perspective and enter the present with the sense of belonging.

Ignoring the gates of identity

Confronting ISIS was a gateway to express the Iraqi national identity, which carries with it several concepts such as sovereignty and national identity, defending the land, and Iraqi courage. All the events that accompanied the formation of the new political system in Iraq post-2003 did not build structures that would lead to produce a national identity. The Baathist regime produced a memory aligned with their ideology. Simultaneously, Part of the oil revenues allocated to the memory production and its vocabulary was included in kindergartens and primary stages and above.

Legislative chaos

Legislative philosophy is absent, so there is legislative chaos. Regulations, laws and orders accumulated(since the Monarchy system) are towards a rentier socialist economy, orders against the private sector. However, the system is supposed to be directed towards a market economy,

especially after 2003. The state needs philosophy in the administrative system and the legislative system as well as in the judicial and economic systems, and in the absence of philosophy there is a defect in state-building.

The cultural solution

this solution tends to preserve values, reform the educational and cultural sector through long-term strategic programs that enter into the understanding of the Iraqi individual. It starts with raising children with a legislative environment that enhances these strategic projects. Then we take a step towards unifying the vision of the different Iraqs, all the way to reach a joint concept between the components of sovereignty. Furthermore, bridging the relationship between those in power and the intellectuals must be an incremental relationship. And, the relationship should search for how to invest its condition for both parties to reach a critical strategic vision capable of re-correcting the paths[1].

Seminars outcomes

The nature of the supreme national interests: There is complete congruence between the national interest and the concept of sovereignty, and what applies to interest applies to sovereignty and vice versa. The disagreement of the political forces about the concept of sovereignty is due to their disagreement over the nature of national interests. So, sovereignty cannot be restored unless there is a consensus on the supreme national interests.

The necessity of political reform: The crystallization of national interests requires reforming the political system supported by national parties that base their doctrine on those interests. In addition, those parties should have political will to carry out constitutional amendments that guarantee political stability and believe in the political majority to consolidate the

[1] Dr. Abdul-Hussein Shaaban was hosted in a ceremony honoring the participants on June 2, 2021, and on June 3, 2021, the Union of Iraqi Parliamentarians hosted Representative Rafea Abdul-Jabbar to talk about the vision of the presidents of Iraq after 2003 in sovereignty. As for the third symposium, it was held along the Baghdad Arab Book Fair on June 9, in which Dr. Faris Haram and Dr. Ali Taher Al-Hamoud participated, and was moderated by Dr. Mustafa Al-Naji. It was entitled: Cultural and societal challenges to sovereignty.

parliamentary opposition and move away from consensual democracy. It should adopt citizenship instead of components as a political unit and bypass the Quotas system and power-sharing.

The necessity of societal reform: The national interest requires strengthening national identity that build a new societal memory for the concept of homeland and citizenship. It can be inspired by the outcomes of the October movement as a social variable. Furthermore, strengthening the national identity requires the political participation of citizens, as well as their participation in economic support in investing wealth and their participation in making history without exception so that the state adopt cultural diversity.

The necessity of legislative reform: The absence of the philosophy of legislation in a state causes legislative chaos. Therefore, there is a need to reform Iraq's legislative system and reconsider all legislation approved in the previous regime based on the ideological and economic background, on which the political system is based.

The necessity of cultural reform: strengthen the national identity; there must be educational and cultural reform at all levels through strategic programs accompanying a legislative environment that tends to change values or their hierarchy in society.

(4)

Political leaders and the sovereignty initiative

One of the main steps of the agreed-upon roadmap was to hold meetings with the three authorities and Iraqi political leaders to inform them of the national effort exerted in the theoretical framework of the most acute crisis facing Iraq. And, it was agreed to discuss with them the general framework of the methodology that was adopted to reach conclusions and recommendations. In addition, the outcomes of the seminars and dialogues throughout March of the same year, were employed in updating the recommendations. As a result, the presidencies and political leaders valued this sensitive task, dealt with it positively, praised the great effort in this general framework, and expressed their willingness to

cooperate with the Sovereignty Initiative in its subsequent practical stages.

Here, We review the most important statements made during the meetings about the initiative as a result of the political interaction:

- **President Barham Salih:** I commend your efforts in the (sovereign Iraq crisis) and its essential contributions to a severe and fundamental crisis facing the Iraqi state, but rather confronting Iraq with its current situation and entitlements in the future[1].
- **Prime Minister Al-Kazemi:** We support the national efforts aimed at state-building, foremost of which is the Sovereignty Initiative.
- **Speaker of Parliament Al-Halbousi**: (The Sovereignty Initiative) is an essential step in defining the relationship of forces with the state and the nation, and the presented initiative is considered a preparation for the announcement of the (Baghdad Document)[2]
- Leader of the National Hikmah Movement, **Mr. Al-Hakim**: Iraq needs such projects to unify the vision[3]
- The head of the Salvation and Development Front, **Mr. Osama al-Nujaifi**: The project (Iraq's sovereignty crisis) by the Al-

[1] President Barham Salih stressed that there is no alternative to strengthening the rule of law and consolidating the principles of social justice based on establishing the spirit of citizenship and working to provide the requirements of a secure, stable and fully sovereign Iraq.

[2] President Al-Halbousi referred to the initiative, which he considered an important step to prepare the atmosphere for the announcement of the Baghdad Document, which will define the relationship of the powers each to the nation, the homeland and the state, and their connection to state-building strategies, not the functions and gains of power. Al-Halbousi affirmed his full support for the initiative and his call for open discussions with the two authorities, both legislative and executive, and stressed the chance of its success due to its association with an independent national figure with a political and social dimension far from rivalries, conflicts and political infighting.

[3] Mr. Al-Hakim praised the efforts that confronted the sovereignty project, as it constitutes the theoretical framework that bears common denominators and acceptable foundations, praising the forum’s role in providing atmosphere for intellectual storming of sensitive issues of concern to the homeland and the citizen and serving as the container for political parties and researchers about Iraq, its conditions and its future. He expressed his support and provision of all possibilities for the success of the project in order to preserve Iraq's sovereignty and national interests.

Alamein Institute and the Bahr al-Ulum Forum for Dialogue is an achievement that reveals a genuine national effort. The initiative must provide guarantees as a basis for its success.[1]

- Leader of Al-Fateh Coalition **Mr. Hadi Al-Amiri**: Deepening societal dialogues is a way to preserve national cohesion. The Sovereignty Initiative is a starting point for dialogue with societal segments and will not be limited to political parties.[2]
- Former Prime Minister **Mr. Adel Abdul-Mahdi:** The Sovereignty Initiative achieved the concept of public participation and control in decision-making.[3]
- Former Prime Minister **Dr. Ibrahim Al-Jaafari:** The "Iraq's sovereignty Crisis" Project Reveals Sobriety and Scientific Honesty.
- The leader of the National Accord Movement and former Prime Minister **Dr. Iyad Allawi**: The importance of the "sovereignty

[1] The former Speaker of Parliament and head of the Salvation and Development Front, Mr. Osama Al-Nujaifi, tweeted: The project of the sovereign Iraq crisis for the El Alamein Institute and Bahr Al Uloom Forum for Dialogue is an achievement that reveals a genuine national effort, and a lively vision aimed at overcoming crises in favor of solutions, which requires that we extend our thanks to Dr. Bahr Al Uloom for his great effort And his keenness to provide qualitative work characterized by honesty. President Al-Nujaifi noted that his participation in this project was based on his knowledge and trust in those in charge of it, and pointed out that supporting these projects is entrusted with providing guarantees to constitute an incentive to move forward in the success of the initiative.

[2] The leader of the Al-Fateh Alliance, Hajj Hadi Al-Amiri, expressed the country's urgent need for such an academic-political effort that is open to all, with its ability to preserve originality and privacy in discussing crises scientifically and within a national framework and proposing solutions towards correcting the paths of the political process. He said: "These projects have succeeded in other countries to embrace and invest them National experiences in building and developing state institutions by providing them with opinion and advice." Also, He expressed his readiness to cooperate and coordinate in the subsequent steps of the sovereignty initiative that supports the opening of dialogues with societal segments and not limited to political parties in order to ensure the preservation of national interests.

[3] Mr. Adel Abdul-Mahdi, the former Prime Minister, valued this great effort, which required its achievement in this distinguished form and content, and the presence of active, moderate, independent, visionary personalities who are close to everyone. He added that the project's task assumes diagnosing the obstacles of the last stage to push others to fix the defect in the laws of the state's building tracks for the next stage. And that any future endeavor to determine the prospects for future interests must not be limited to the political blocs, but rather include the societal forces.

initiative" as an advanced practical step to correct the flaw in the concepts of political process.[1]

- The Secretary-General of Asa'ib Ahl al-Haq **Sheikh Qais Khazali**: (The Sovereignty Initiative) stems from an independent and courageous personality who is acceptable to all.[2]
- Former President of the National Assembly, **Dr. Hajim Al-Hasani:** We need such projects that unify the vision for building the state and guarantee citizenship rights.[3]
- Former Prime Minister **Dr. Haider Al-Abadi**: Our project to build the state and the initiative of sovereignty bear a vision for construction, and if this is not activated, it will push forward more societal challenges.[4]
- Former Speaker of Parliament, **Dr. Salim al-Jubouri:** Early elections and the sovereignty initiative are starting points for political reform.[5]

---

[1] Dr. Allawi, leader of the National Accord and former Prime Minister, pointed out the importance of the initiative as an advanced practical step to correct the imbalance in concepts in the political process from a political-academic perspective.Allawi affirmed his full support for such events because of their societal returns capable of creating dialogue climates that lead to a broad national atmosphere.

[2] Sheikh Khazali valued the effort exerted in this great project, expressing his readiness to cooperate with every real initiative that serves the interests of the country and achieves its complete sovereignty. Khazali stressed the importance of launching the initiative from an independent and courageous national political figure who is not a party to competition and conflict between the political parties. Al-Khazali also pointed to the importance of reforming the system, considering the parliamentary system to be inappropriate for the Iraqi situation, and that the fears he drew have no longer necessitated the transition to the presidential system, as well as the necessity of the necessary constitutional amendments, for example, the provincial council laws.

[3] The President of the Iraqi National Assembly, Dr. Hajim Al-Hasani, President of the National Assembly, indicated that the project of the Iraqi sovereign crisis received attention when it subjected the political experience of the heads of the legislative and executive authorities to an extensive discussion by a large number of researchers, politicians and academics who dealt with the flaws in the experience without addressing what it resulted from Pros. Al-Hassani stressed the need to invest such initiatives and build expertise to reach common visions among the Iraqi people towards the nature of the state that guarantees the rights of citizenship in its minimum limits towards achieving national sovereignty.

[4] Dr. Haider Al-Abadi praised the distinguished effort in this project for having the vision to build the state, and stressed that building the state is our project, and if this is not activated, it will push forward more societal challenges.

[5] The former Speaker of the House of Representatives, Dr. Salim al-Jubouri, posted on his social media page: We discussed the issue of the sovereign Iraqi crisis, and I was pleased that the document included a research for me on sovereignty and the national

- The President of the Kurdistan Regional Government of Iraq, **Masrour Barzani:** I appreciate the (Sovereignty Initiative) for its commitment to the principles of dialogue in resolving differences.[1]
- President of the Kurdistan Democratic Party, **President Masoud Barzani:** I support any initiative that the Forum addresses based on political dialogue to resolve the outstanding differences between the parties, refusing to bring it down to the ethnic, sectarian, and societal level because of its negative repercussions on the unity of the Iraqi fabric.[2]
- Former Speaker of the House of Representatives, **Dr. Mahmoud Al-Mashhadani**: The necessity of benefiting from the "national settlement" project in the maturation of the "sovereignty initiative" to maximize the participants.[3]

interest. Al-Jubouri praised the scientific approach that characterized this distinguished work, and that the outputs of the sovereignty project would be a means to address crises and move towards a sound building of the state.

[1] The President of the Kurdistan Regional Government, Masrour Barzani, recalling the historical relationship between the two families, and appreciating the initiative's effort and Iraqi privacy, describing Baghdad as the capital of the Kurds and all Iraqis, and that there is no alternative to it, and that resolving differences must be through dialogue and understanding under the roof of the constitution. He pointed to the importance of adhering to the principles of dialogue to settle internal differences and address the problems that necessitated early elections, so that the Iraqi citizen could feel the seriousness of the political forces to change and leave the stage of failure and obstacles that extended for a considerable period.

[2] President Barzani welcomed Dr. Bahr al-Ulum and his accompanying delegation, recalling the great national figure, the great scholar, Muhammad Bahr al-Ulum, who he described as always looking for solutions and pursuing dialogue and consultation as a principle in political work, and that his departure represents a great loss for Iraq and for him personally. President Barzani affirmed his support for any initiative that the forum addresses based on political dialogue to resolve the outstanding differences between the parties, refusing to bring it down to the ethnic, sectarian and societal level because of its negative repercussions on the unity of the Iraqi fabric. He also indicated the importance of studies and research centers adopting these initiatives, calling on think tanks. In the region and the country to be studied in depth.

[3] Dr. Mahmoud Al-Mashhadani, the former Speaker of Parliament, expressed his confidence that the Sovereignty Initiative possesses objectivity, as it probed the experience of the presidents of Iraq and subjected it to deep discussions. Al-Mashhadani pointed to the need to benefit from the (National Settlement) project in maturing the sovereignty initiative, maximizing the commonalities among the people of the same country, and urging the investment of the experiences of the leaders who assumed responsibility over the past period in overcoming crises.

- Head of the Sadrist Movement's Political Commission, **Dr. Nassar al-Rubaie**: I appreciate the Forum's role in launching the sovereignty initiative to find shared spaces for dialogue and state-building
- Head of the United Nations Mission, **Jenin Plasschaert** stressed on the necessity of intensifying Iraqi efforts among the various parties to formulate a road map to preserve Iraq's sovereignty and interests.[1]
- Secretary-General of the National Approach Alliance, **Dr. Abdul-Hussein Al-Moussawi:** (The Sovereignty Initiative) requires concerted efforts to activate it and deserves to be valued and appreciated.
- Member of the Political Bureau of the Communist Party, **Dr. Jassim Al-Halfi**: The Iraqi political system is beset by many crises, the most dangerous of which is the crisis of sovereignty, and (Iraq's sovereignty crisis) is the first practical document issued in Iraq that deals with the crisis of governance and look for solutions to state-building.

Summary

A unique project: The national effort in the (Iraq's sovereignty crisis) is distinguished in terms of vision and capacity for national participation. This carries political and moral implications that can be built upon in finding future solutions to crises. The sovereignty crisis is one of the acute crises that becomes more and more complex with time, unless radical reforms are implemented and with tools and mechanisms different from what the political forces used previously. Many agree with the sponsors of the project that there is a political deficit and the lack of confidence between them to address the existing differences. The deficit may turn into a permanent obstacle that paralyzes the political process.

[1] The Head of the United Nations Mission, Jenin Plasschaert, praised the academic-political effort of the Iraq Sovereign Crisis Project, which had wide participation and rich discussions from the heads of the executive and legislative authorities, in addition to a large number of diverse Iraqi political and academic spectrum regarding the concept of national sovereignty, which makes it distinguished with practical ideas.

Fundamental reforms: Some political leaders agree that there is no choice in front of the sustainability of the political process but to move towards a new political or social contract, which may require restructuring the political system and initiating reform measures in the security, economic, and other fields to Make the desired change.

National Dialogue: Some political leaders agree with the vision of the initiative's owners that the current calls for national dialogue are useless unless there is a reform vision in which political and societal actors participate in maturing together. The sovereignty initiative may find its space in proposing some practical reform treatments in the later stages and including them in the (National Sovereignty Document) to be the cornerstone of any inclusive national dialogue.

Supreme national interests: The political leaders agree that the divergence of visions in the concept of national sovereignty attributed to a difference in the unification of the supreme national interests. Therefore there is an urgent need for a methodology that leads to a road map to identify those interests and adopt them as fundamental principles. This needs dialogues with societal segments and not Restricting it to political parties to ensure the preservation of national interests

Guarantees for the initiative: Some leaders believe there are necessary guarantees to engage in any initiative or to intertwine the (national settlement) initiative with the sovereignty initiative.

In sum, the political leaders agree that restoring national sovereignty is a task that requires the participation of all within a vision of a national project with new mechanisms and tools. Moreover, the modest political performance of the ruling parties over the past years has led to the loss of societal influence, to the extent that it has become difficult to convince the elites and the Iraqi street of a political initiative that the ruling parties faced. Therefore, there is a conviction that these political forces are part of the scene in the process of change and that the political and societal actors participate in providing the infrastructure for the desired reform process.

(5)

Think Tanks and Research Centers

Although the emergence of most Iraqi research and thinking centers is recent and has a limited impact on the political scene and decision-makers, many are fronts for parties and political currents—narrow categorical. Therefore, vast amount of research centers, including strategic studies centers in some Iraqi universities, were invited to a round table to discuss (the sovereignty initiative) and try to move the initiative towards a broader elite knowledge space by adopting it as a pioneering step in the right direction.

The Forum contacted most centers in the capital, governorates, and the region[1], explaining to everyone that the steps to build the state and the failures that accompanied it after 2003. Namely, the political forces with their different orientations, and the elites (social and academic actors and think tanks). Despite the conviction that the political forces, which represent the first and most capable path in laying the necessary structures for the state and agreeing on its form and identity if they believe in that, they do not seem serious about correcting the imbalances and laying the basics for state structures. So, there is a need to activate the second path (the path of elites, unions, and organizations) and agreement Among themselves.

The initiative (Iraq's sovereignty crisis) was discussed with some leaders of research centers, focusing mainly on the necessary conclusions and recommendations. Also, the initiative called them to participate together to develop a road map and move towards unifying initiatives leading to a broad national dialogue as follows:

-Road map: Contribute to the development of the practical and applied framework for a road map to bring the parties and the opposites together at the table of Iraq's supreme interest. In addition, establish a culture and

[1] Mr. Ali Al-Ghuraifi, editor-in-chief of Al-Muwatin Al-Baghdadi newspaper and executive managing the programs of the Bahr Al-Uloom Forum for Dialogue in Baghdad,

conviction that Iraq's sovereignty and protection is the best solution to invest Iraq's position and its political, social and economic forces.

-Unifying initiatives: The Iraqi arena is witnessing many initiatives and calls for a national dialogue, and sometimes calls for a new political or social contract, a national charter, and a national document called (the Baghdad Document). It has a theoretical framework from which to start. This increases the state of dispersion and disparity in the positions of the political forces and the impossibility of uniting them unless the second track moves, given the neutrality of these centers and not looking at them as a party to the conflict. The features of the sovereignty initiative and its proposed recommendations were referred to, for discussion, in a pamphlet titled Executive Summary of the book (Iraq's sovereignty crisis). The Forum appealed to think-tanks and research centers on April 20 , urging them to seize the opportunity and adopt the sovereignty initiative to correct the country's paths based on the infrastructure provided by the Sovereignty Initiative so that everyone would become critical actors in its success. The implementation of its outputs as opinion makers and thinkers by knowing that the project is not related to electoral steps or competition. Some think tanks and research centers have interacted with the initiative and expressed their willingness to engage in the project and participate in seminars and periodic meetings of the committees[1].

(6)

Sovereignty in the corridors of Iraq's Universities

The sovereignty project looks at the cumulative variables of state-building prospects. It tries to find a way amid fierce competition for power to put blocks to address the imbalances of state-building. El Alamein Institute for Graduate Studies in Najaf has been chosen to hold the first symposium to sign the *Iraq's sovereignty Crisis* book for teaching staff and graduate students in Iraqi universities within a plan that accommodates most of

[1] Foremost among them are the Al-Bayan Center, the Dijla Center for Strategic Planning, the Solution Center, the Iraqi Center for Media Development, the Political Thinking Center, the Iraqi Center for Dialogue, the Baghdad Center for Peace Studies, the Ufq Center, the Rafd Center for Studies, the Al-Nahrain Center for National Security, the Maraya Center, the Hammurabi Center, the Ishan Center, in addition to research centers at the University of Baghdad, Anbar and Karbala.

them together. The speech Dr. Amer Hassan Fayyad, Professor of Political Thought, gave at the ceremony about the project message, in which he stated: “Salvation is not in the hands of the one who wrote this book, but salvation will be for whoever reads this book.” Furthermore, this message expresses the essence of the project, in which it holds the strongholds of the Iraqi thought field. Also, it lay the responsibility on research centers for diving into the sensitive and essential joints of the project and relying on their research outputs that depend on the Iraqi political experience, to correct the path of state-building. This is not an easy task, but it constitutes the foundation for building the future. Because, all the revolutions and changes that took place in the human march were based on thought, and thought is a talent and industry that needs training, refinement, and effort, and the factories of thought are universities, institutes, and centers.

The participation of Iraqi universitie , in the book signing commencement, explain its importance for Iraq's political future, and encourage professors and students to participate in the research competition. This is an unconventional pattern in promoting existential projects for the state and a qualitative leap in dealing with these projects.

Reviewing the details of the symposia, including speeches, interventions, and comments in the geographically distributed universities in Iraq will give the reader a space to monitor the interaction of the academic elites. The project sometimes faced discussions that reduced its importance and uniqueness. Occasionally, the project found a desperate defense by the leading teaching cadres about the document's uniqueness in thought, experience, and vision. Dr. Khaled Abdel-Ilah, Dean of the College of Political Science at Al-Mustansiriya University, indicates in his opening speech to the signing ceremony: “The issue of sovereignty is not from the point of view of academic researchers, intellectuals, or students of master's and doctoral studies, but rather it deals with sovereignty in the thought of the Iraqi political class. A mile begins with a single step, and the book is the first step in documenting this political experience.” While Dr. Morteza Shanshul Sahi, Dean of the Faculty of Political Science at the University of Maysan, stresses on the practical importance of the project by saying: “the importance of this book is that it presents apparent attempts that would bridge the rift or attempts that would support the concept of sovereignty).

Dr. Tariq Al-Qassar, Dean of the Faculty of Political Science at the University of Mosul, views the project from a different perspective, as he sees that these efforts are aimed at defining the nature of Iraqi sovereignty and the challenges facing the country. He strongly criticizes and says (When I read the experiences of the political leaders who were at the helm of power, I noticed they are defending their experience as if they are in a trial and that the outcome of the dialogue is about determining the national interest and whether there is a methodology for determining the higher interests. Dr. Al-Qassar raises the problem of the loss of the "guardians of memory", which has a role in the battle to restore sovereignty and build a national identity. In addition, the Iraqi citizen will feel, regardless of their sect and affiliation, that there is respect for his/her memory and respect for all the rituals he/she performs because this achieves the internal construction of sovereignty.

Dr. Sabah Sobhi Haidar, Professor of Political Science at Salah al-Din University, presents in the joint symposium that was held with the Institute in Erbil under the slogan (Sovereignty in light of the national interest and balance of power), a vision worthy of legal and political discussion, saying that (sovereignty cannot be divided, but the exercise of sovereignty must be divided according to the electoral merit. And, sovereignty must be characterized by four characteristics: legitimacy, generality, permanence and the unified perspective.

In the joint symposium at Al-Nahrain University with Al-Amal University College in Baghdad, the improvement was felt in understanding the teaching staff of their roles' responsibilities. The Dean of the College of Political Science at Al-Nahrain University believes: "the function of any college of political Science is that It provides services to the state or society and helps understand and manage state issues. The experts' role is not just to give a scientific subject and teach students. But, The basis is how the college of political science can provide a genuine social service that helps the decision-maker. Our presence in this project, before it is an initiative, is a duty (scientific, academic, and moral duty), and all political science specialists must deal with such initiatives professionally and help with what they know in this field."

The teaching staff at Al-Nahrain University presented two important recommendations within the framework of the document (Iraq's sovereignty Crisis):

First - Establishing the Doctrine of Sovereignty for Decision-Makers: This document we dealt with as experts and academics. Hence, we need more intelligent reforms to address the issue of sovereignty, and such reforms can, over time, establish a doctrine of sovereignty that any decision-maker can base on. Also, this initiative can be the first to put the doctrine of sovereignty for the decision-maker.

Second - obligating the government to achieve the requirements of sovereignty: that our upcoming treatments be documentary-like this document, and we want a document before the prime minister takes office, in which he/she presents his/her vision of sovereignty and the fundamental issues related to sovereignty. Later we need a document to make a comparison and hold the prime minister accountable with the stated plan.

Summary

A unique experience: we believe that the conscious Iraqi academic forces have succeeded in reposition at the forefront of the political scene by presenting bold and critical scientific views in this area of study.

Unconventional contexts: discussions of the sovereignty crisis in the corridors of Iraqi universities are an unconventional context for promoting the adoption of state reform. You can find conscious ears and discussions that feel this initiative has opened new horizons of knowledge related to the structure of the Iraqi state.

Mobilizing the academic mind: There is an ability to mobilize the academic mind across Iraq to participate in the discussion of the concept of sovereignty and its requirements.

Special courses to study the Iraqi experience: One of the essential outputs of this project is a serious effort to consolidate the Iraqi

sovereignty in the graduate studies curriculum and adopt the higher national interests methodology.[1]

(7)

Sovereignty and National Interest Contest

Despite the importance of the knowledge achievement - the sovereign crisis of Iraq - in the strongholds of the political thought, it may be insufficient unless it coincides with a pioneering step that seeks to stimulate scientific research and encourage researchers to access this vital area of state-building. Hence, the thinking focused on launching a research competition that would mobilize academic minds to search for assessment tracks.

The outcome of the intensive dialogues that took place in the constructive seminars held in March 2021 with the political and cultural elites and the participation of the public through social media platforms, in which two pillars of sovereignty were highlighted, namely the dialectical relationship between sovereignty and national interest, and the other pillar is the internal challenges facing Building sovereignty such as societal diversity, societal values and national identity. Consequently, To conduct the research competition, the axes of the research were carefully selected based on the discussions and dialogues that took place in the different stages of the project. The orientation was to further research to analyze: the relationship of sovereignty and democracy and the role of sovereignty in building the state: sovereignty and interest in the doctrine of Iraqi political parties: the role of sovereignty and interest in building national identity :and finally Studying regional and international challenges to national sovereignty. These are field that need research in light of the political experience. A selected scientific committee was formed from the deans and professors of ten Iraqi universities to evaluate the participating research, as well as a

[1] A special course entitled (Sovereignty and its Role in State Building) taught to graduate students in the Department of Political Science at the Institute of El Alamein and Al-Nahrain University, and also approved the book (The Sovereign Iraq Crisis) as a primary source. Also, they took the initiative to teach a course for doctoral students in political science entitled (Methodology of Higher National Interests) based on the outputs of the National Interests Determination Committee in the second phase of the project.

preparatory committee to sponsor the competition headed by the Dean of the Institute and its cadres.

The research competition positively affected the Iraqi academic community, and the preparatory committee [1]made efforts to promote the competition. It was published in Iraqi newspapers, magazines, and social media platforms to ensure the participation of the most significant possible number of segments interested in this regard. The research must first define what these national interests are, their hierarchies, and who implements and protects them.

The researchers' response was sufficient despite the given time period. The winning research was announced at an academic ceremony held by the Forum with the Institute in Najaf, in the presence of a variety of teaching staff, graduate students, and participating researchers from Iraqi universities and research centers. The winning researchers were honored by the Deanship of the Institute and the Scientific Committee that supervised the selection of the winning research. The Head of the Political Science Department at the Institute managed a roundtable for the winners, where the winning researchers participated in an interesting scientific dialogue on the duality of sovereignty, the national interest, and the internal and external challenges it faces.

The winning research concluded with results and recommendations, including:

The clash between national identity, sovereignty, and the national interest[2]:

Iraq today lives under imperfect sovereignty due to the occupation and foreign interventions by neighboring countries. So, it created a clear rift in the nature of the administration of the Iraqi state. Also, it created a group of subsidiary affiliations, far from national identity, that weakened

[1] The Institute's team, which includes Prof. Dr. Qassem Al-Janabi, the cultural advisor to Bahr Al-Uloom Foundation, Dr. Muhammad Yas Khudhair, head of the Political Science Department at the Institute, and Dr. Zaid Al-Agaili, Dean of the Institute, made a distinguished effort in addition to the wonderful response from the deans of political science faculties in Iraqi universities in cooperating to make the seminars successful.

[2] Dr. Somaya Ali Raheef - the fourth winner of the research competition

the authority of the protecting state for individuals. The ruling class searched for a protective authority for them, and they found no need to form this authority themselves, so they formed sects and clan groups, Regional, as well as religious affiliations, after religion became involved in politics, and became involved in its affairs. All these factors created a state of conflict between national identity, sovereignty, and interest in Iraq.

- **The Problem of Sovereignty in the doctrine of Iraqi political parties**[1]

Religion as means of mobilizing the interests of the parties**:** Iraq's sovereignty problem with what the Iraqi political forces and parties have gone through is related to the philosophy of governance and its political theory. It can be summarized in: (1)its quest to put the modern state with its various values in confrontation with the values of religion, (2)the related bet of the possession of sovereignty and the monopoly of the validity of legislation, (3)the use of religion on the part of Islamic movements always and forever as a means to mobilize society to confront the ruling authority in a manner that does not comply with its aspirations. Hence, this raise the possibility of an open confrontation that threatens societal peace and increases the manifestations of violence and unrest.

Overthrowing ideological concepts: The problem of sovereignty is a complex one. The projection of religious concepts on the modern state confuses the latter and increases its distortions. Several matters have complicated Iraq's sovereignty crisis, including the parties' ideological retrenchment. The phrase Arab depth, "as portrayed by some Sunni political forces," and the Shiite depth, "as portrayed by some Shiite political forces," is at the forefront of the fundamental pillars that paved the way for the abuse of Iraqi sovereignty after 2003.

- **-Sovereignty and the problematic relationship with the Kurdistan region**[2]

[1] Assistant Professor Dr. Mithaq Manahi Al-Eis - University of Karbala - Center for Strategic Studies - the first winner of the competition.

[2] Experienced Professor Dr. Fikri Namek, Professor of International Relations - El Alamein Institute for Graduate Studies, First Honorary Laureate.

Article 115 of the Constitution: the Iraqi Constitution of 2005 gave priority to the law of regions and governorates that are not organized in a region, in case of a dispute with the centralized government. this has raised and continues to raise many crises between the federal government and the Kurdistan region's authority.

A central policy for wealth: it should work to find a central policy for oil and gas wealth and the rest of the other mineral wealth, as long as Iraq contains many of this wealth, and not to distinguish between current and future fields and to make most of the strategic oil policies in the hands of the federal government. Speeding up the approval of the Federal Oil and Gas Law by Parliament; To be the decisive factor in the implementation of the oil policy, especially the issue of oil contracts.

The unified Iraq option: The current stage of global political history is the stage of regional and global assembly and cohesion and the establishment of significant entities to preserve the peoples' interests, not the fragmentation of states because of its dire consequences. It is necessary to resolve the differences between the region and the center to guarantee the rights and future of the Kurdish people within the unified Iraqi people, as well as a geopolitical option recognized by all regional and international powers.

- **Sovereignty and interest in the face of regional and international challenges**[1]

The approach of quotas and consensus: Iraqi sovereignty and national interest have been negatively affected by regional and international challenges, which were founded on the approach of quotas and consensus. The axes policy formed in the region provides a suitable environment to influence the choices of Iraqi political forces, which weakens sovereignty and national interest.

Pressure lobbies: regional and international competition and conflict in the region and the impact of major international strategies have made Iraq a fertile environment for forming pressure groups and interests,

[1] Assistant Professor Dr. Hazem Hamad Mousa - College of Political Science - University of Mosul - the second winner of the research competition.

which serve regional and international interests in Iraq at the expense of sovereignty and national interest.

Oversight and follow-up: Not to drag Iraq into the interactions of the formed axes and make it an arena for interference and instability, and this is through activating the file of oversight and follow-up to the foreign policy file, and the involvement of national political forces in foreign decision-making and confronting interference, while creating a political and popular cover that support and unify the implementation of foreign policy.

Parallel diplomacy: the necessity of adopting parallel diplomacy or multi-track collective diplomacy with the participation of multidisciplinary actors such as academics, independent experts, research centers, civil society organizations, businessmen, and special envoys; In order to establish new models for resolving disputes and settling issues, defending Iraq's interests and giving the necessary impetus to prevent and confront any external interference in its internal affairs.

- **Sovereignty and the concept of state-building**[1]

Iraq's Sovereignty crisis is a realistic study of a real crisis, with no solutions in the horizon because the solutions are associated with two essential factors that may lead to the fragmentation of the Iraqi state, namely, foreign regional interventions, and their local dependencies on Iraqi territory of wills and armed forces, which made the Iraqi arena a field for settling scores between the will, desire and interests of the countries of those interventions, and the United States' opposition to those interventions. All of these events undermined the concept of Iraqi national sovereignty. And, it made sovereignty a subject of conflict between several external parties whose immediate and future interests require the survival of Iraq as a weak, disintegrating country and a place of political, national, and sectarian division.

(8)

[1] Dr. Ali Kahat - El Alamein Institute for Graduate Studies

Dialogue with His Excellency President Dr. Barham Salih

We received many questions about the position of the current presidencies, the President of the Republic, the Prime Minister, and the Speaker of Parliament regarding the (Iraq's sovereignty crisis), as the project did not include their vision[1]. The president, as the protector of the Constitution, was asked to share his vision. The president expressed with pleasure and comfort his willingness to celebrate the participating women and gentlemen from politicians, university elites, and research centers in this important and sensitive project in its various stages and in conducting a direct dialogue and discussion with them about the crisis of national sovereignty as a message of gratitude for the national effort expended in the project. The participation of Dr. Barham Salih, on June 19, 2021, in a qualitative dialogue with distinction, gave the project an impetus to move forward in its successive stages. Perhaps, the presidential meeting was the only direct meeting with the President of the country with thought leaders, academic figures, political and media activists post-2003. It is a significant event that gave the project strength and protection, and the meeting and dialogue received comprehensive media coverage.

The discussion with His Excellency the President of the Republic covered various topics. Moreover, the most prominent of which are: (1) his vision of the nature of the current political system and the concept of sovereignty in the power equation, (2) the effect of the duality of the executive authority on the issue of sovereignty, (3) the extent to which differences with the region affect the issue of sovereignty, (4) why the political forces failed to implement the constitutional amendments, and will they return Political forces reproduce themselves in the early elections in October 2022, (6) and what is the possibility of activating the path of elites and think tanks to escape the bottlenecks that the political system suffers.

Quotes from the presidential interview:

The Supreme Religious Authority: Historically, it has an essential role in significant events, and the position of the supreme religious authority has

[1] The vision of the sponsors of the project was that the three presidencies are still exercising their leadership role in power, so the opinion was heading towards conducting dialogues at the end of the first phase of the project. Furthermore, His Excellency the President of the Republic was hosted to celebrate the participants in the project and to engage in a dialogue regarding sovereignty.

always supported the Iraqi national decision and sovereignty since the Twentieth Revolution until today. And, it has a role as the defender and faithful supporter of the sovereignty of Iraq, the Iraqi national decision, and the security of Iraqis as a whole.

The existence of imbalances: We Iraqis were afraid of the return to tyranny in different ways, so we applied a constitutional system that ensures that the concerns of the past will not be repeated. Once again, what we have achieved from 2003 until today is not a little in many areas, but we must also have the courage to say that there are many imbalances. The system did not meet the Iraqis expectations in terms of good governance and a capable, respectable, and sovereign state. We should not be afraid to admit the existence of structural flaws in the current system, the capable, sovereign state that the Iraqis aspire to achieve

Violating the voter's will is a violation of sovereignty: We are now heading to elections that we wanted early, in response to the demands of the people who saw in the previous elections and the current political situation as incapable of serving them and as a reaction – in my estimation – to what they considered fraud, manipulation, or confiscation of their opinion in the previous elections. The biggest flaw that violates Iraq's sovereignty is the violation of the will of the Iraqi voter and the manipulation of his/her vote. Sovereignty begins with respecting the citizen's voice in the elections. Therefore, I say sovereignty has many concepts and dimensions, and we have the right to talk about them, but the starting point is the legitimacy of the regime and the legitimacy of the state, which is based on free elections without fraud and without manipulation.

The strength of the state in its legitimacy: Sovereignty stems from the state's strength at home and the state's ability to impose the law and secure its legitimacy based on the will of the Iraqis. Perhaps some imagine that Saddam Hussein's statue was substantial, but it lacked legitimacy, and it is the one that insulted Iraqi sovereignty and led Iraq to what we are today. The state's power lies on its legitimacy and derives from accepting the people and being a nurturing servant state that can protect its citizens by enforcing the law.

The capable state serving its citizens: Hence, the Iraq project must be a national project at home. Based on this concept, I stress once again that a capable state does not mean violence and oppression as we used to before. A capable state is a respectable state that serves its citizens and

harnesses the resources of its country to serve its people, and it is in security with its people and in security with its neighbourhood. Interference in Iraqi affairs, and the guardianship of Iraq and the wills and intervention leads to opposite interventions and everyone is harmed by this situation.

Iraq as a balance point: The region's conflicts between Arab countries, Persia and Anatolia, historically and over thousands of years are resolved in Mesopotamia, and with the emergence of the modern state, this situation is not different.

Finally, the initiative achieved openness through a direct dialogue with the President of the Republic in an honoring ceremony held by the Bahr al-Ulum Forum for Dialogue and the El Alamein Institute for Graduate Studies to celebrate the participants in this sovereignty project. The interventions and comments submitted by the project's actors indicate the project's importance in its next phase.

(9)

Roadmap for the second phase

How can we benefit from the outcomes of the first phase to enter the experimental phase that requires the involvement of political and academic societal actors to develop and mature this dialogue to reach a practical roadmap? There are primary axes that must be met to achieve this: First, cooperation with Iraqi universities and their research centers and Iraqi research centers to create a wave of the most critical challenges facing the Iraqi arena. Second: Participation and communication with conscious youth activists to take their natural space and put their fingerprints on the future vision. Third: Communication with federations, unions, and civil society organizations, all of which contribute to creating the required movement. The next stage requires working in the form of multiple committees, consisting of academics, researchers, conscious youth, political parties, unions, unions, and civil society organizations, to come up with rich and practical papers for the six reform axes contained in the academics' recommendations. Therefore, what was presented in the interventions of the heads of the committees[1] in the dialogue session

[1] Major committees have been formed to assume responsibilities in the next phase of the national sovereignty project, most notably the Higher National Interests Committee headed by Prof. Dr. Amer Hassan Fayyad and Dr. Qassem Al-Janabi, the Security Reform Committee headed by Dr. Sherwan Al-Waeli and Mr. Ali Al-Ghuraifi, the Political

with the President of the Republic outlines some of the prospects and features of the next phase:

- **Rationalizing the Sovereignty Project and Higher Interests**[1]

This achievement is not a book but a project, and the project's goal is to rationalize the sovereignty project because the sovereignty project throughout history represents a divisive thesis and not a unified thesis. In order to be rationalized, it must be associated with democracy. The theme of elections helps reinforce the rational concept of sovereignty. So, it is impossible to live under sovereignty acceptable to all and transcends the division in understanding sovereignty, without a correlation between independence and democracy.

- **Sovereignty and political reform**[2]

Our main problem is in the success or sorting out the components of any initiative, and the initiative is a vision; we can say that what has been accomplished in this document is a vision, and it contains terrific axes in diagnosing the defect and giving a vision of the solution. If we say that this vision is integrated or needs more maturity, another factor comes, and it is Whose initiative? There are two factors in addition to the vision in the production of any initiative, the campaign, who are they? The first specification is that they are not part of the system of corruption and quotas, and thirdly, what are the methods of implementing initiatives? Is it part of these methods and systems? Or unconventional methods.

- **Sovereignty and security reform**[3]

Four components of security to secure absolute sovereignty of the state: First: the individual's relationship with the state or society; second: the

Reform Committee headed by the politician and researcher Hussein Al-Adly and Mr. Ali Al-Ghuraifi, and the Constitutional Reform Committee headed by Prof. Dr. Ali Al-Shukry (Senior Advisor to the President of the Republic) and Dr. Ali Al-Yaqoubi, and the Economic Reform Committee headed by Prof. Dr. Hassan Latif Al-Zubaidi and Mr. Mahdi Ahmed Jaafar, and the Legislative Reform Committee headed by Eng. Montaser Al-Amara (President of the Union of Iraqi Parliamentarians) and Dr. Ali Al-Yaqoubi.

[1] A comment by Dr. Amer Hassan Fayyad

[2] A comment by researcher Hussein Darwish Al-Adly

[3] A comment by Dr. Sherwan Al-Waeli

state's military doctrine; third: the globalization of terrorism; and finally: the technical aspect of security

- **Sovereignty and societal reform**[1]

Social reform and comprehensive social justice is an essential entry into the incomes of sovereignty without societal reform and without the citizen feeling that he/she is the owner of sovereignty in their country. Then, without the feeling of achieving popular sovereignty or the people defending the concept of sovereignty, sovereignty cannot be achieved. The entrance to the right of the citizen is to achieve free and fair elections, in which the citizen feels his/her sovereignty in their country by choosing who represents them. Thus this representative council is reflected positively on the citizen by achieving the interests of citizens, and the main entrance is the citizen's sovereignty by choosing the government and the legislative council.

- **Sovereignty and economic reform**[2]

The manifestations of the sovereignty crisis in Iraq have dimensions and variables that rob this sovereignty economically: Excessive dependence on oil revenues, competitive behavior between neighboring countries, and administrative and financial corruption. Therefore, the sovereignty project must be based on an economic reform project that advances the reality of the economy and frees it from these variables that restrict sovereignty.

- **Sovereignty and foreign policy reform**[3]

Sovereignty needs three essential elements: the first element is the 2005 constitution, and it has many positive aspects, but it has negative aspects that are identified, and everyone knows what the flaws of the Constitution which needs to be amended. The second element is the system of government. We included quotas, partisanship, and sectarianism, and in my experience in the Iraqi negotiations, if the leader of one of the parties declares against what we are negotiating, this is the

[1] A comment by Dr. Saleh Al-Hasnawi
[2] A comment by Dr. Hassan Latif Al-Zubaidi
[3] A comment by Dr. Muhammad Hajj Hammoud

demolition of sovereignty. In the political system in Iraq, sovereignty is not only external relations, but also internal sovereignty. The third element is international relations. And, in order to preserve sovereignty, we must take a stand to defend the interests of Iraq, and not interfere in the problems of the Islamic republic of Iran or the United states of America. Therefore, I say that sovereignty in Iraq, despite slogans and despite the constitutional texts, is violated from all sides. There is no respectable sovereignty for the Iraqi state at the present time.

(11)

Acknowledgment and Appreciation

Since 2010, the Bahr al-Uloom Dialogue Forum has been accustomed to undertaking sensitive and critical strategic issues in the Iraqi political scene, which have a relationship with state structures and address their imbalances. Among the most notable projects undertaken by the Forum in cooperation with the El Alamein Institute for Graduate Studies is the project (Iraq's sovereignty crisis), which was launched in February 2020, and the first phase of it ended with meaningful and qualitative dialogue with His Excellency the President of the Republic on June 19th 2021.

The project included the participation of political leaders in the executive and legislative authorities, representatives of political parties, and members of the House of Representatives, in addition to more than two hundred personal academics and researchers in the faculties of political science and law in Iraqi public and private universities, political activists, media professionals, research and thinking centers and civil society organizations. With this broad participation from the diverse Iraqi spectrum, this qualitative national volunteer work gave an Iraqi flavor. Naturally, the Forum and the Institute will not be able to carry out all these scientific, academic, and political activities unless a supportive national team believes in the project's objectives and carries the national concern.

Dr. Ibrahim Bahr Alolom

June,2nd 2022

Appendix

List of Contributors: Participants in the Constitutional Amendments Crisis Project

I. Introduction: Dr. Ibrahim Bahr Al-Uloom

II. Speech of His Excellency the President of the Republic Dr. Barham Salih

III. Volume One: The Constitutional Amendments Crisis in Political Vision

A. **Chapter One**: The Constitutional Amendments Crisis in Political Vision

i. **Section One**: The vision of participants drafting the 2005 Constitution

(1) Dr. Adel Abdul Mahdi - Former Prime Minister

(2) Dr. Adnan Al-Janabi - Former minister and member of Parliament

(3) Dr. Nadim Al-Jabri - Academic and a former member of Parliament

(4) Mr. Mohsen Al-Saadoun - Leader in the Kurdistan Democratic Party

(5) Mr. Fadel Mirani - Kurdistan Democratic Party (Secretary of the Political Bureau)

(6) Mr. Yonadam Kanna - Former member of the Parliament and head of the Assyrian Democratic Movement

ii. **Section Two**: Proposed Constitutional Amendments in the Constitutional Reforms Committees of 2007, 2019, and 2021

(1) Sheikh Humam Hammoudi - President of the Iraqi Supreme Council - and Chairman of the Constitution Writing Committee 2005

(2) Dr. Amer Hassan Fayyad - Academic and member of the amendments committee in the Presidency of the Republic

(3) Dr. Hassan Al-Yasiri - Academic and member of the Constitutional Amendments Committee 2007

(4) Dr. Luqman Othman Ahmed - Academic and member of the amendments committee in the Presidency of the Republic

(5) Dr. Munther Al-Fadl - Academic and member of the Constitutional Amendments Committee 2007

(6) Dr. Shorsh Hassan Omar - Academic and member of the Constitutional Amendments Committee in the Presidency of the Republic

(7) Dr. Hassan Karim Al Kaabi - Former First Deputy Speaker of Parliament and Chairman of the Parliamentary Constitutional Amendments Committee 2019

(8) Dr. Mohsen Abdul Aziz Al-Hakim - a leader in National Hikma Movement

(9) Dr. Alaa Al-Rikabi – Parliament member and head of Imtidad movement

(10) Dr. Faisal Ghazi Mahdi - Academic and Advisor in the Legislative Drafting Department of the Parliament

(11) Dr. Muhammad al-Hamawandi - Academic

(12) Dr. Adnan Ajil Obaid - Academic and member of the Constitutional Amendments Committee in the Presidency of the Republic 2020

(13) Dr. Ali Issa Al-Yaqoubi - Academic and member of the Constitutional Amendments Committee in the Presidency of the Republic

(14) Dr. Hassan Al-Janabi - Former Minister of Water Resources

iii. **Section Three**: Critical Academic Comments on Constitution Amendments

(1) Dr. Ali Al Shukri - Academic and senior advisor to the President of the Republic

(2) Dr. Luqman Othman Ahmed - Academic - University of Mosul

(3) Dr. Adnan Ajeel Obaid - Academic - University of Al-Qadisiyah

(4) Dr. Ali Saad Omran - Academic - Alalamein Institute for Postgraduate Studies

(5) Dr. Fawzi Hussein Salman - Academic - University of Kirkuk

(6) Dr. Mosaddeq Adel - Academic - University of Baghdad

(7) Dr. Ali Issa Al-Yaqoubi - Academic - Al-Mansour University College

(8) Dr. Haider Al-Wazzan - Academic - University of Kufa

(9) Dr. Muhammad Ezzat Mustafa - Academic - University of Mosul

(10) Representative Dr. Mohamed Anouz - Head of the Parliamentary Legal Committee

(11) Sheikh Sabah Al-Saadi - Academic and former member of the Parliament

(12) Representative Dr. Alaa Al-Rikabi – Parliament member and head of Imtidad movement

(13) Dr. Hassan Al-Yasiri - Academic - University of Karbala

(14) Dr. Hassan Al-Bahri - Academic - University of Damascus

B. **Chapter 2:** A Critical Reading of Iraq's 2005 Constitution

(1) Judge Dr. Wael Abdel Latif - Former MP and Minister

C. **Chapter 3:** Dr. Sayyid Bahr Al-Uloom's Proposed Constitution of 2005

(1) Dr. Saad Abdul-Jabbar Al-Alloush - Academic

(2) Mr Muhammad Abdul-Jabbar - Politician and writer

(3) Lawyer Maryam Al Rayes - Rapporteur of the Constitution Writing Committee 2005

(4) Mr. Abdul Faisal Al-Sahlani - Politician

(5) Mr. Hussein Darwish Al-Adly - Politician and writer

(6) Dr. Abdul-Hussein Shaaban - Academic, President of the University of Nonviolence - Beirut

(7) Dr. Ali Youssef Al Shukri – Former Parliament member and former Minister- Senior Advisor to the President of the Republic

D. **Chapter 4:** The Constitutional Amendment Crisis, Conclusions and Recommendations

(1) Dr. Ahmed Adnan Al-Mayali - Academic - College of Political Science - University of Baghdad

(2) Dr. Sardar Qadir Mohieldin - Academic - College of Political Science - University of Salah al-Din

(3) Dr. Sivan Pakrad Mesrob - Academic - College of Law - University of Mosul

(4) Dr. Tariq Muhammad Tayeb Al-Qassar - Academic - College of Political Science - University of Mosul

(5) Dr. Maher Faisal Saleh - Academic - College of Law - University of Anbar

(6) Dr. Morteza Shanshul Sahi - Academic - College of Political Science - University of Maysan

(7) Dr. Yasser Attiwi Al-Zubaidi - Academic - College of Law - University of Karbala

E. **Chapter Five** - Executive Summary

(1) Dr. Saleh Mahdi Kahit - Academic - Department of Law - Alalamein Institute for Graduate Studies

(2) Dr. Enas Abdul-Hadi Al-Rubaie - researcher - the Iraqi Ministry of Justice

(3) Dr. Saab Aboud Naji - Academic - Alalamein Institute for Graduate Studies

(4) Dr. Ahmed Ghaleb Al-Shalah - Academic - College of Political Science - Al-Nahrain University

IV. Volume Two: The Constitutional Amendments Crisis in Academic Vision

A. Speech by Dr. Zaid Adnan Mohsen, Dean of the Alalamein Institute for Graduate Studies

B. The Political System Issues

(1) Dr. Abdul-Azim Jabr HafIz - Academic - College of Law - Al-Nahrain University

(2) Dr. Ayat Salman Shahayeb - Academic - College of Law - Al-Mustansiriya University

(3) Dr. Wael Munther Al-Bayati - College of Basic Education - Al-Mustansiriya University

C. Disruption the Authorities Relationship

(1) Dr. Hassan Mustafa Al-Bahri - Academic - Faculty of Law - University of Damascus

(2) Dr. Haider Abdul-Redha - Academic - Al-Safwa University College - Baghdad

(3) Dr. Ali Saad Omran - Academic - Alalamein Institute for Graduate Studies

(4) Dr. Iman Qassem Hani Al-Safi - Academic - College of Law - Al-Mustansiriya University

(5) Dr. Enas Abdul-Hadi Al-Rubaie - Researcher - Iraqi Ministry of Justice

D. The Federal System Issues

(1) Dr. Shorsh Hassan Omar - Academic - College of Law - University of Sulaymaniyah

(2) Dr. Karwan Urhaman Ismail - Academic - University of Human Development - Sulaymaniyah

(3) Dr. Yamama Muhammad Hassan Kashkool - Academic - College of Law - Al-Mustansiriya University

(4) Dr. Israa Alaa Al-Din Nouri-Academic-College of Political Science-Al-Nahrain University

(5) Dr. Sarwah Jamal Haider - Academic - Erbil Technical University

(6) Dr. Ammar Maher Abdul-Hassan Al-Khafaji - Researcher - Iraqi Ministry of Interior

E. Distribution of Natural Resources

(1) Dr. Fawzi Hussein Salman - Academic - College of Law and Political Science - University of Kirkuk

(2) Dr. Amal Abdel Rahman Ibrahim - Academic - College of Law and Political Science - University of Kirkuk

(3) Dr. Asaad Kazim Wahish - Academic - College of Law - University of Dhi Qar

(4) Dr. Zainab Sharif Al-Jazaery-Academic-Faculty of Law-Al-Nahrain University

(5) Dr. Qatada Saleh Al-Saleh - Academic - College of Law - University of Dhi Qar

F. Building Security and National Unity

(1) Dr. Muhammad Ezzat Fadel - Academic - College of Law - University of Mosul

(2) Dr. Uday Talal Mahmoud - Academic - College of Law - Nineveh University

G. Constitutional Reform Mechanisms

(1) Dr. Mosaddeq Adel - Academic - College of Law - University of Baghdad

(2) Dr. Hassan Ali Al-Budairi - Researcher - Iraqi Parliament

(3) Dr. Haider Naji Taher Abu-Saib' - Academic - Al-Furat Al-Awsat Technical University-

(4) Dr. Laila Hantoush Naji - Academic - College of Law - University of Babylon

(5) Dr. Shahla Idan Abed - Researcher - College of Law - University of Babylon

Bahr Alolom Forum

7

Iraq's Soverneigty and National Intersets

Iraq's Dialogue for Exploring the Relationship

Editor

Dr Ibrahim Bahr Alolom

العلمين للنشر